الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم
تخصص اقتصاد التنمية

إعداد المترشح:
عبد الرحمان بن سانية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد بن بوزيان

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د طويل أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحنا
د. صوار يوسف	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية
2013 – 2012

« Quand la chine se réveillera, le monde tremblera »

-Napoléon Bonaparte-

«عندما تستيقظ الصين سَيَرْتجّ العالم»

–نابليون بونابرت–

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية	18
2-I	تلخيص خصائص مراحل النمو عند روستو	28
3-I	تصنيف الدول حسب Grellet	58
4-I	النسبة المئوية للسكان ناقصى التغذية فى الأقاليم النامية	68
5-I	تغيرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول شرق آسيا والمحيط الهادي	77
6-I	مقارنة بين السياسات التنموية الصناعية	84
7-I	نتائج تطبيق سياسة ترقية الصادرات في بعض الدول	85
8-I	تطور خدمات الديون لمجموع الدول النامية خلال الثمانينيات	100
9-I	توسع ديون البلدان النامية الخارجية القصيرة الأجل خلال التسعينيات	101
1-II	تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي	118
2-II	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين	119
3-II	متوسط النمو السنوي خلال المخططات الخماسية الأولى بالصين	126
4-II	يوضح تطور نمو الناتج الداخلي الخام للصين	137
5-II	النمو والتوازنات في الصين	138
6-II	تطور PIB حسب القطاعات الكبرى منذ 1978	139
7-II	تطور معدل الادخار كنسبة من PIB في الاقتصاد الصيني للفترة 2000–2010	140
8-II	مساهمة الصين وباقي دول آسيا في التجارة العالمية للمنتجات المصنعة خلال الفترة 1993_ 2004	141
9-II	تطور الصادرات و الواردات الصينية و حصيلة الميزان التجاري	142
10-II	أهم الشركاء التجاريين للصين عام 2004	143

11-II	تطور رصيد الحساب الجاري للصين للفترة 2000–2010	144
12-II	تطور رصيد الحساب المالي للصين للفترة 2000–2010	145
13-II	تطور احتياطات الصرف بالصين	147
14-II	تطور سعر صرف اليوان مقارنة بالدولار	147
15-II	تطور مؤشرات ميزانية الصين للفترة 2000–2010	150
16-II	سوق السيارات في الصين مقارنة بدول أخرى	152
17-II	التمدن في الصين مقارنة بدول ذات مستوى تنمية معادل	156
18-II	تطور الشغل في الصين حسب القطاعات الكبرى	157
19-II	حصة الصين من الواردات الأمريكية من السلع	177
20-II	التوزيع القطاعي للمؤسسات الأجنبية في الصين عام 2005	185
21-II	مساهمة القطاعات في PIB الصيني للفترة 1980–2005	187
22-II	علاقات الارتباط بين الصناعة و الزراعة في الصين	189
23-II	التمويل الذاتي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الخاصة الصينية	190
24-II	وضعية الصين في الأسواق الدولية للمواد الأولية عام 2003	196
25-II	تطور رسملة البورصات في الصين	205
26-II	تطور نسبة البطالة في مدن الصين للفترة 1999–2007	206
27-II	تطور الخصوبة وتعداد السكان في الصين	208
28-II	هيكلة السكان بالصين حسب فئات الأعمار	208
29-II	تطور انبعاث CO_2 في بعض الدول للفترة 1980/2004	213
1-III	تطور الصادرات العالمية و توزيعها بين مجموعات الدول	243
2-III	تطور حصة الدول النامية من الصادرات العالمية مقارنة بالدول المتقدمة	244
3-III	تطور حصة الدول النامية باستثناء الصين من الصادرات العالمية	244
4-III	سوء التغذية في العالم من 1990 إلى 2008	248
5-III	إنتاج المنتجات الزراعية و الغذائية في الثمانينيات و التسعينيات في البلدان الأقل نموًا و البلدان النامية الأخرى	249
6-III	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان الأقل نموًا.	249
7-III	تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية خلال 1990–2003	268
8-III	تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى مجموعات الدول النامية مصنفة حسب فئات الدخل للفترة 1990–2003	269

9-III	الاستثمار الخام كنسبة من PIB في مناطق مختلفة من العالم	271
10-III	نتائج دراسة دينسون عن العوامل المسؤولة عن الزيادة في دخل العامل في الولايات المتحدة للفترة 1909–1973	272
11-III	مستويات الأمية عند الكبار (15 سنة فما فوق) حسب مجموعات الدول	287
12-III	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بحسب المنطقة 2008–2010	294
13-III	حصة المواد الأولية من إجمالي صادرات البلدان النامية سنة 1992	299
14-III	أكبر 10 دول مانحة للمساعدات التنموية في الفترة 2007–2009	317
15-III	أكبر 10 دول مستقبلة للمساعدات التنموية في الفترة 2007–2009	318
16-III	توزيع الأراضي عالميا حسب أصناف الدول	330
17-III	استحواذ الدول المتقدمة على مخزون IDE عالميًا	344
18-III	البطالة في العالم خلال الفترة 2000–2010	348
19-III	المنتجات عالية التكنولوجيا العامل الرئيسي لنمو الصادرات (المعدل السنوي لنمو الصادرات في العالم حلال الفترة 1985–1998)	356
20-III	المؤشرات الفرعية وترجيحاتها الخاصة بالمؤشر المركب الدال على الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة	358
21-III	المؤشرات الفرعية وترجيحاتها الخاصة بالمؤشر المركب الدال على الأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة	359

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-I	نموذج آرثر لويس لانطلاق التنمية في البلدان المتخلفة	42
2-I	نموذج في–رانيس لانطلاق لتنمية في البلدان المتخلفة	44
3-I	نموذج "هوليز جينري" للتغيير الهيكلي	46
4-I	العلاقة بين الاستهلاك والإنتاجية	48
5-I	مقارنة نمو الناتج الفردي في الفترة 1960–1996 بين الدول الصناعية الجديدة بآسيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي	67
6-I	تقلب النمو في أمريكا اللاتينية منذ 1980	73
7-I	الشرك السكاني	103
1-II	تطور نمو PIB الصيني	138
2-II	تطور رصيد ميزان المدفوعات الصيني خلال الفترة 2000–2010	146
3-II	تطور الدين الخارجي في الصين للفترة 2000–2001	150
4-II	تطور تعداد سكان الصين	154
5-II	توزيع السكان بين الريف و المدن في الصين	155
6-II	رصيد تعاملات الصين مع أهم شركائها التجاريين	177
7-II	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين للفترة 1983–2006	182
8-II	ارتفاع التمويل الخارجي تبعا لزيادة حجم المؤسسة الخاصة في الصين	191
9-II	استهلاك الطاقة في الصين حسب القطاعات لعالم 2003	197
10-II	انبعاثات غاز الكربون عام 2004	213
1-III	التأثيرات الجزئية للرسوم الجمركية وفق النظرة النيوكلاسيكية	233
2-III	انخفاض الدخل في مجموعة الدول النامية تبعا لحدوث حروب أهلية	235
3-III	تطور نمو صادرات الدول النامية و الدول المتقدمة للفترة 1980–2008	245
4-III	تطور المساعدات الممنوحة للدول النامية عموما والدول الأقل تقدما PMA خلال الفترة 1990–2007	316

5-III	الجوانب الثلاثة المتداخلة للتنمية المستدامة	327
6-III	استحواذ الاقتصاديات الأسيوية النامية على الحصة الكبرى من تدفقات IDE إلى الدول النامية خلال الفترة 2008 – 2010	345
7-III	التضمينية والمساءلة ركيزتا الحكم الجيد حسب البنك الدولي	371
8-III	مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية لسنة 2010	379

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة ودليل الفقر متعدد الأبعاد
2	أدلة التنمية البشرية وعناصرها
3	تطور إعانات التنمية منذ 1970 حسب الدول المانحة والدول المستقبلة
4	تفصيل تطور الإعانات الدولية للتنمية حسب الدول المستقبلة لها وحسب الفترات
5	مؤشرات منتقاة للعلم والتكنولوجيا والابتكار
6	مؤشر التنمية التكنولوجية : مكوناته وكيفية حسابه

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	**III**
التشكرات.....	**IV**
قائمة الجداول.....	**V**
قائمة الأشكال.....	**VIII**
قائمة الملاحق.....	**X**
المقدمة	**أ**
الباب الأول : الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.....	**1**
تمهيد.....	**2**
الفصل الأول: انطلاق التنمية في الفكر الاقتصادي.....	**3**
تمهيد.....	**4**
المبحث الأول: التنمية: تعريفها، خصائصها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة	**5**
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.....	**5**
المطلب الثاني: تمييز مفهوم التنمية عن المفاهيم المشابهة.....	**7**
المطلب الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية وجوانبها.....	**9**
المبحث الثاني: قياس التنمية الاقتصادية.....	**11**
المطلب الأول: مؤشرات الناتج والدخل.....	**11**
المطلب الثاني: مؤشرات هيكلية.....	**12**
المطلب الثالث: مؤشرات التبعية الاقتصادية.....	**13**
المطلب الرابع: المؤشرات المركبة	**15**
المبحث الثالث: نظرية المراحل لروستو والسياق الخطي للانطلاق الاقتصادي	**23**
المطلب الأول: الطرح الخطي في التنظير التنموي.....	**23**
المطلب الثاني: مراحل النمو كما تصورها روستو.....	**26**
المطلب الثالث: أهم الانتقادات الموجهة لنظرية روستو.....	**29**
المطلب الرابع: خصوصية الانطلاق الاقتصادي في منظور هذا البحث مقارنة بطرح روستو.....	**31**

المبحث الرابع: الانطلاق الاقتصادي في أهم النظريات التنموية الأخرى..... 34
المطلب الأول: تعدد الاتجاهات المفسرة لأسباب التخلف..... 34
المطلب الثاني: نظرية التنمية المتوازنة..... 36
المطلب الثالث: نظرية التنمية غير المتوازنة..... 39
المطلب الرابع: مدخل التغييرات الهيكلية..... 41
المطلب الخامس: مدخل الحاجات الأساسية..... 48
خلاصة الفصل..... 51
الفصل الثاني: الدول النامية وهاجس الانطلاق الاقتصادي..... 52
تمهيد..... 53
المبحث الأول: تحديد مفهوم الدول النامية وبيان تصنيفاتها..... 54
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية..... 54
المطلب الثاني: تصنيف الدول النامية حسب معايير الهيئات الدولية..... 55
المطلب الثالث: التصنيف متعدد المعايير..... 57
المطلب الرابع: تصنيفات أخرى..... 58
المبحث الثاني: الهوة التنموية بين أقاليم العالم ودوله..... 61
المطلب الأول: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة..... 61
المطلب الثاني: الخصائص العامة للتخلف في بلدان العالم الثالث..... 63
المطلب الثالث: تفاوت مستويات التنمية بين بلدان العالم النامي..... 66
المطلب الرابع: بيان الوضعيات التنموية المتفاوتة لأقاليم العالم النامي..... 68
المبحث الثالث: جهود الدول النامية في محاولة الانطلاق الاقتصادي: السياسات التنموية المنتهجة.... 78
المطلب الأول: سياسة التنمية الزراعية والريفية..... 78
المطلب الثاني: سياسة الصناعات المصنعة..... 79
المطلب الثالث: سياسة إحلال الواردات..... 80
المطلب الرابع: سياسة ترقية الصادرات..... 82
المطلب الخامس : الدروس المستفادة من تطبيق السياسات التنموية الصناعية..... 84
المبحث الرابع: الهيئات الدولية والتدخل لإحداث انطلاق الاقتصاديات النامية: برامج التثبيت والتكييف الهيكلي..... 86
المطلب الأول: نشأة برامج التكييف الهيكلي وتطورها..... 86
المطلب الثاني : الأسس النظرية لبرامج التكييف الهيكلي..... 88
المطلب الثالث : هيكل برامج التكييف الهيكلي..... 91

المطلب الرابع : تقييم برامج التكييف الهيكلي..... 94
المبحث الخامس: معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية..... 97
المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية الداخلية..... 97
المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية الخارجية..... 100
المطلب الثالث: المعوقات السوسيوثقافية..... 102
المطلب الرابع: معوقات أخرى..... 106
خلاصة الفصل..... 109
الباب الثاني : انطلاق الاقتصاد الصيني: التجربة والدروس المستفادة..... 110
تمهيد..... 111
الفصل الأول: الاقتصاد الصيني: مسيرة الانطلاق والمؤشرات الراهنة..... 112
تمهيد..... 113
المبحث الأول: تعريف عام بالاقتصاد الصيني..... 114
المطلب الأول: المقومات الطبيعية للاقتصاد الصيني..... 114
المطلب الثاني: المناخ الاجتماعي والمؤسساتي..... 117
المطلب الثالث: بعض مظاهر الانطلاق الاقتصادي الباهر في الصين..... 118
المبحث الثاني: الاقتصاد الصيني قبل الإصلاحات (1949–1978): محاولات الانطلاق الأولى. 121
المطلب الأول: الاختيار الاشتراكي واعتماد المخطط الخماسي الأول 1953-1957..... 121
المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني 1958-1962 و مشروع القفزة العظمى..... 123
المطلب الثالث: الثورة الثقافية و تأزم الأوضاع التنموية..... 124
المطلب الرابع : تقييم وضعية الاقتصاد الصيني نهاية السبعينيات..... 125
المبحث الثالث : مرحلة الإصلاحات..... 129
المطلب الأول: الإصلاحات في الريف..... 129
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في المدن..... 131
المطلب الثالث: الانفتاح على الخارج 133
المطلب الرابع : انعكاسات الإصلاحات على الاقتصاد الصيني..... 135
المبحث الرابع: أداء الاقتصاد الصيني: تحليل المؤشرات الراهنة واستشراف المستقبل..... 137
المطلب الأول: المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام..... 137
المطلب الثاني : مؤشرات المعاملات التجارية..... 140
المطلب الثالث: المؤشرات المتعلقة بالقطاع المالي 144

المطلب الرابع: المؤشرات المتعلقة بالقطاع الحقيقي..... 151
المطلب الخامس: مؤشرات التشغيل و السكان..... 154
خلاصة الفصل..... 158
الفصل الثاني: عوامل الانطلاق الاقتصادي في ظل التجربة الصينية ورهانات استمرار التنمية بعد الانطلاق 159
تمهيد..... 160
المبحث الأول: خصوصية المنهج والسند المعرفي للانطلاق الاقتصادي..... 161
المطلب الأول: خصوصية منهج الانطلاق الاقتصادي..... 161
المطلب الثاني: الاهتمام بالتعليم والبحث وربطهما بالتنمية..... 165
المطلب الثالث: نقل التكنولوجيا و تطويرها..... 170
المبحث الثاني: الاندماج المتوازن: الانفتاح على الاقتصاد العالمي مع المحافظة على الخصوصية 174
المطلب الأول: الانفتاح التجاري والاندماج المتدرج..... 174
المطلب الثاني : اندماج بمركز قوي للدولة : خصوصية في زمن العولمة الرأسمالية..... 180
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في انطلاق الصين..... 181
المبحث الثالث: أهم العوامل الداخلية المساهمة في انطلاق الاقتصاد الصيني..... 186
المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في عملية انطلاق الصين..... 186
المطلب الثاني: الادخار و دوره في انطلاق الصين..... 190
المطلب الثالث: القيم و مساهمتها في انطلاق الصين..... 191
المبحث الرابع: المشاكل التي رافقت انطلاق الاقتصاد الصيني 195
المطلب الأول: المشاكل الناجمة عن تسارع النمو و سخونة الاقتصاد..... 195
المطلب الثاني: المشاكل المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي..... 203
المطلب الثالث: المشاكل المرتبطة بالقوة البشرية..... 206
المطلب الرابع: المشكلة البيئية و تحدي استدامة النمو..... 211
خلاصة الفصل..... 216
الباب الثالث : التجربة الصينية وواقع الاقتصاديات النامية..... 218
تمهيد..... 219
الفصل الأول: عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجربة الصينية بين الطرح النظري وواقع الاقتصاديات النامية..... 220
تمهيد..... 221

المبحث الأول: البيئة الملائمة للنمو..... 222
المطلب الأول: منهج قيادة الانطلاق الاقتصادي..... 222
المطلب الثاني : دور الدولة في عملية الانطلاق الاقتصادي..... 224
المطلب الثالث : الاستقرار السياسي و الإرادة السياسية..... 234
المطلب الرابع : القيم وتأثيراتها على التنمية..... 239
المبحث الثاني: البنية الهيكلية للإنتاج..... 242
المطلب الأول: اختلال الهيكل الإنتاجي بالدول النامية وأثره على ضعف حصتها من القيمة المضافة للصناعة العالمية..... 242
المطلب الثاني: النهوض بالزراعة كعامل للانطلاق الاقتصادي..... 246
المطلب الثالث: الصناعة و قيادة الانطلاق في الدول النامية 253
المبحث الثالث: النظام المالي ودور الادخار والاستثمار في الانطلاق الاقتصادي..... 257
المطلب الأول: العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي..... 257
المطلب الثاني: جدوى تحرير النظام المالي في عملية الانطلاق الاقتصادي..... 259
المطلب الثالث: الادخار المحلي كعامل للانطلاق الاقتصادي..... 263
المطلب الرابع: الاستثمار المحلي كمحرك للانطلاق الاقتصادي..... 270
المبحث الرابع: تنمية المورد البشري كأساس للانطلاق الاقتصادي 275
المطلب الأول: النمو السكاني وعلاقته بالانطلاق الاقتصادي: عائق أم محرض..... 275
المطلب الثاني: جوانب الاهتمام بالتنمية البشرية كعامل للانطلاق الاقتصادي..... 279
المطلب الثالث: واقع التنمية البشرية في العالم النامي 281
المطلب الرابع: التعليم كعامل أساسي للانطلاق الاقتصادي..... 283
المبحث الخامس: العوامل ذات البعد الخارجي 290
المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 290
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري 297
المطلب الثالث: نقل التكنولوجيا..... 305
المطلب الرابع: المساعدات الدولية للتنمية 311
خلاصة الفصل..... 319

الفصل الثاني: ما بعد الانطلاق: رهانات استمرار التنمية في المدى البعيد..... 322
تمهيد..... 323
المطلب الأول: التنمية المستدامة توازن بين القيم الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية..... 324
المطلب الثاني: واقع الاستدامة البيئية في العالم النامي 328
المطلب الثالث: الاستدامة والفقر: الإنصاف مسؤولية دولية..... 331
المطلب الرابع : متطلبات ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة..... 333
المبحث الثاني : العولمة وتحديات التعولم..... 336
المطلب الأول : العولمة: إشكالية المفهوم..... 336
المطلب الثاني: العولمة والبيئة الاقتصادية الدولية: نظام عالمي جديد بأفكار قديمة..... 337
المطلب الثالث: تحديات العولمة و آثارها على الاقتصاديات النامية..... 342
المبحث الثالث: تحديات اقتصاد المعرفة..... 350
المطلب الأول: اقتصاد المعرفة: المفهوم والمرتكزات..... 350
المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة..... 353
المطلب الثالث: الهوة المعرفية بين العالم النامية والعالم المتقدم..... 359
المطلب الرابع: متطلبات لتحفيز الابتكار كوسيلة للنهوض بالمعرفة في العالم النامي..... 363
المبحث الرابع: الديمقراطية والحكم الراشد..... 366
المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد ، مبادئه، مستوياته ومعايير قياسه..... 366
المطلب الثاني: محاربة الفساد خاصية مميزة للحكم الراشد..... 371
المطلب الثالث : واقع الحكم الراشد في الدول النامية والتحديات التي تواجهه..... 377
المطلب الرابع: الديمقراطية والتنمية..... 381
خلاصة الفصل..... 383
الخاتمة..... 384
المراجع..... 393
الملاحق..... 410

المقدمـــــــة

توطئة

إن الوضعية التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية، والتي تطبعها مظاهر التخلف في شتى مجالات التنمية قد شغلت حيزا كبيرا في كتابات المهتمين بالقضايا التنموية، لاسيما مع استفحال مظاهر الفقر، وتمادي اتساع الفجوة بينها وبين الاقتصاديات المتطورة، في ظل العولمة ونشاط التكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى، والتسارع الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. إن النقطة الرئيسية التي تدور حولها هذه الكتابات هي البحث عن الطريقة التي تمكّن من تضييق هذه الفجوة، وتشخيص الاستراتيجيات التنموية الكفيلة ببعث قوى النمو داخل اقتصاديات البلدان النامية.

لقد بيّنت التجارب في مجال التنمية أن الدول النامية التي حققت انطلاقها الاقتصادي كانت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في وضع أقل بكثير من ناحية الوسائل والثروات من الدول النامية الأخرى التي لم تحقق انطلاقها الاقتصادي إلى اليوم، وهو ما يشير إلى أن عملية الانطلاق الاقتصادي لا تفتقر إلى الوسائل فقط، بل وأكثر من ذلك إلى إطار نظري يتلاءم وخصائص كل دولة من الناحية المادية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

ثم إن هذا الإطار النظري لابد أن لا يقف عند حدود الافتراضات التي يُنظر إليها كحقائق ويربط بينها بفلسفة تعتبر صالحة لكل زمان ومكان –كما فعل منظرو الرأسمالية–، بل ينبغي أن يركّز على الملموس من النتائج أكثر من تقديس الحلول النظرية، فقد أثبتت التجارب الواقعية أن كل اقتصاد ناجح إنما تعامل مع متطلبات الواقع أكثر مما يتطلبه التطبيق الصارم للجانب النظري للنظام الذي يتبناه، رأسماليا كان أو اشتراكيا، فتكييف النظري مع واقع البلد وخصوصياته هو مفتاح الانطلاق الاقتصادي.

ولقد عرفت الدول النامية في تاريخها الاقتصادي تطبيق العديد من الاستراتيجيات التنموية المستوردة والتي لم تُؤَدِّ سوى إلى تأزيم الوضع التنموي، وخلق اختلالات هيكلية لازالت تعاني آثارها إلى اليوم، رغم اتجاهها إلى تطبيق برامج الإصلاحات التي كانت هي الأخرى مفروضة من الخارج تحت ضغط ظروف المديونية الثقيلة، وضغوط الفقر والأزمات الداخلية، ولم تنبع عن قناعات أو اختيارات حرة مبنية على دراسات دقيقة للواقع الداخلي للاقتصاد، وتشخيص نقاط القوة والضعف، والمدى الذي تسمح الإمكانيات الداخلية ببلوغه وفق ما يتماشى وخصائص مجتمعاتها، وبذلك ظل انطلاق التنمية في أغلب هذه البلدان أملاً يكاد يكون بعيد المنال في ظل ما يحيط بها من ظروف دولية صعبة وقاهرة. والنتيجة المستخلصة من ذلك أن الانطلاق الاقتصادي لا يمكن تصور تحقيقه بنماذج جاهزة مستوردة من الخارج ومبنية على واقع يختلف كثيرا عن واقع الدول النامية، بل لابد من ضرورة أن تُستلهم مفردات نموذج هذا الانطلاق من داخل تلك الدول، أو من تجارب دول تتشابه معها في الخصائص.

وإذا كان المفكر "روستو" قد حاول بناء نظرية متكاملة للانطلاق الاقتصادي في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، إلا أن الواقع أثبت محدودية طرح "روستو"، إذْ وبعد العديد من السنوات لم تبلغ الغالبية الكبرى من الاقتصاديات النامية مرحلة الانطلاق الاقتصادي التي بشّر بها روستو واعتبرها مرحلة طبيعية حتمية تَمُرُّ بها المجتمعات، ولكن على فترات زمنية مختلفة، مما جعل نظريته محل انتقادات عديدة. ولعل المشكل الرئيسي في هذه النظرية هو محاولتها استقراء شروط الانطلاق الاقتصادي من تاريخ الاقتصاديات المتقدمة –الآن– في مرحلة الثورة الصناعية، ومحاولة تطبيقها وتعميمها على الاقتصاديات النامية، رغم الاختلاف الكبير بينها في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والثقافية.

لذلك فإن من الاهتمامات التي ينطلق منها هذا البحث هو التساؤل فيما إذا كانت المناهج الغربية طريق النجاح الوحيد لتحقيق انطلاق الاقتصاديات النامية، أم أن هناك نماذج ناجحة في الدول النامية، تتضمن خصوصية في الطرح، يمكن الاستفادة منها في تلمس معالم نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم للدول النامية.

ولقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي بروز اقتصاديات ناشئة تمكّنت من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر لم يستند إلى النظريات المستوردة، بل أصبح موضوع البحث عن تنظير لدى العديد من الباحثين في مجال اقتصاد التنمية، حيث تبرز الصين في الآونة الأخيرة كأهم اقتصاد ظلّ يشد إليه أنظار العالم من حيث مستوى النمو العالي الذي بلغه وظل محافظا عليه لسنوات متتابعة، وأصبحت التوقعات تشير إلى تَبَوُّئِهِ المكانة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي في غضون السنوات العشر المقبلة، بل وتذهب توقعات أخرى إلى القول بإمكانية تجاوزه حتى الاقتصاد الأمريكي محتلا الصدارة عالميا مع مطلع النصف الثاني من القرن الحالي، الأمر الذي يجعل هذا الاقتصاد نموذجا مناسبا لاستخلاص أهم العوامل التي كانت وراء تحقيق انطلاقه الاقتصادي، وبحْث كيفية الاستفادة منها وتطبيقها في واقع الاقتصاديات النامية المتطلعة لهذه الغاية، لاسيما وأن مرجعية البحث تعود إلى تجربة دولة نامية (عكس النهج الذي اتبعه "روستو" في دراسة تجارب دول متقدمة)، مما يجعل النتائج أقرب إلى القبول والتطبيق.

تأسيسا على ما سبق، فإن هذه الدراسة تحاول بحث إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية انطلاقا من التجربة الصينية، بطرح يختلف عن طرح المفكر "روستو"، حيث تنطلق من فكرة أن الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية متكاملة تتحقق باجتماع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وليس مرحلة طبيعية في سياق خطي للتنمية كما رأى روستو، كما تعتبر هذه الدراسة أن الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن يشكل هدفا نهائيا في حد ذاته، بل يحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى، لضمان استمرارية التنمية في مرحلة ما بعد الانطلاق.

أ- الإشكالية الرئيسية:

كيف يُمْكن الاستفادة من التجربة الصينية في استخلاص العوامل التي تُمَكّن الدول النامية من تحقيق انطلاقها الاقتصادي؟

ب- الأسئلة الفرعية المندرجة تحت هذه الإشكالية

- كيف ينظر هذا البحث إلى الانطلاق الاقتصادي وماذا يميزه عن طرح روستو؟
- ما المقصود بمجموعة الدول النامية؟ وما هو واقع التنمية بها؟ وما هي العقبات التي حالت دون بلوغها الانطلاق الاقتصادي المنشود ؟
- ما هي الاستراتيجيات التنموية التي طبّقت على الدول النامية وفشلت في تحقيق انطلاق التنمية بها؟
- كيف تمكّنت الصين من تحقيق انطلاقها الاقتصادي؟ وما هي العوامل التي كانت وراء ذلك؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجربة الصينية في تحقيق انطلاق التنمية بالبلدان النامية؟
- ما هي العناصر التي يجب أن تتضمنها الاستراتيجية التي تعقب الانطلاق الاقتصادي في المدى البعيد؟

ت- فرضيات الدراسة:

- الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية لجملة من العوامل وليس مرحلة طبيعية تلقائية تمرّ بها المجتمعات بصفة حتمية.
- يمكن أن تشكل عوامل انطلاق الاقتصاد الصيني عوامل لانطلاق اقتصاديات نامية أخرى.
- لا يشكل الانطلاق الاقتصادي غاية في حد ذاته بل يحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى تضمن استمرار التنمية بعد الانطلاق.

ث- دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للباحث في التطرق لمثل هذه المواضيع، وارتباط الموضوع الشديد بمجال التخصص (اقتصاد التنمية).
- الانبهار الكبير الذي خلقته التجربة الصينية على المستوى العالمي، والنقاش الكبير والمتناقض أحيانا حول الرهان على جدواها، والذي لا يزال يقف مذهولا أمام النتائج الكبيرة التي لازالت تحققها الصين في هدوء وخطى ثابتة وحذرة في آن واحد، وهو ما يضفي طابع الجدة على الموضوع.
- اعتقاد الباحث أن أسباب نجاح الاقتصاديات النامية تنبع من داخلها ولن تتحقق من النماذج الخارجية المستوردة، وبالتالي فإن البحث عن النموذج الملائم لتحقيق انطلاقها لا يتأتّى إلا من تجارب الدول النامية الناجحة نظرا لتشابه الظروف وتقاربها اقتصاديا وتاريخيا واجتماعيا.

ج-أهم الأهداف المتوخاة من الدراسة:

- الإلمام بالمعالم الرئيسية في مسار التجربة التنموية لدول العالم الثالث، وأسباب قصور النماذج المطبقة فيها لإحداث الانطلاق الاقتصادي.
- بحث جوانب القوة والضعف في تجربة الصين التنموية بغرض استخلاص العوامل ذات الأثر الحاسم في تحقيق انطلاقها الاقتصادي، والجوانب التي ينبغي مراعاتها في الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب هذا الانطلاق.
- بحث نظرة الفكر الاقتصادي إلى أهمية عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجربة الصينية ومدى فعالية دورها في مجال التنمية الاقتصادية.
- فحص مدى توفر العوامل المستخلصة في واقع الاقتصاديات النامية، وأهم المشاكل المرتبطة بذلك، أو اقتراحات التطوير الممكنة.
- محاولة البحث عن إعطاء قيمة مضافة في موضوع الانطلاق الاقتصادي، من خلال المنهجية المتبعة لمعالجته.

ح-أهمية الدراسة:

- مُتَعَلَّق الدراسة يخص تجربة هامة لازالت تشد إليها الأنظار، وهي التجربة الصينية وما حققته من انطلاق اقتصادي باهر.
- معظم الكتابات حول هذه التجربة (إلى حد علم الباحث) كانت عبارة عن اقترابات من زوايا مختلفة لظاهرة لم تتوضح معالمها بصفة نهائية مستقرة، وتعالج هذه الدراسة زاوية مختلفة تتعلق بموضوع الانطلاق الاقتصادي كتجربة دولة نامية.

- موضوع الدراسة يعتبر المحصلة التي تدور حولها كتابات المختصين في مجال التنمية بالبلدان المتخلفة، كما أنه يجمع مواضيع كثيرة متداخلة ومتكاملة في اقتصاد التنمية (مجال التخصص).
- طرح فكرة الانطلاق الاقتصادي من زاوية جديدة تختلف عن زاوية نظر روستو، فإذا كان المفكر "روستو" قد اعتبر الانطلاق الاقتصادي مرحلة طبيعية حتمية في حياة المجتمعات، فإن هذه الدراسة تنظر إليه كعملية تفاعلية لعوامل تختلف درجة تأثيرها حسب ظروف كل بلد.
- فكرة البحث جديدة (إلى حد علم الباحث) حيث تنطلق من البحث عن شروط الانطلاق الاقتصادي من تجربة دولة نامية، لا من تجارب دول متقدمة كما فعل روستو.

خ-البحوث والدراسات السابقة:

لحدّ علم الباحث لم يتم بحث موضوع الانطلاق الاقتصادي كمفهوم عام في مذكرات ورسائل جامعية بهذه التسمية، وأيضا لم يعثرْ الباحث على بحث إشكالية هذا المفهوم في التجربة الصينية بتسمية مطابقة في رسائل جامعية أكاديمية، رغم وجود العديد من الكتب والمقالات التي درست الاقتصاد الصيني وعوامل نهضته وتحدياتها المستقبلية، وأهم بحثين يرتبطان بصفة مباشرة بموضوع البحث (أي صرحا بمفهوم الانطلاق الاقتصادي كعنوان بارز وقضية محورية):

1. ***Aristomène Varoudakis et Jean-Claude Berthélemey, quelles politiques pour un décollage économique, Cahiers de politique économique du Centre de Développement de l'OCDE), n°12 , 01sept 1996.***

يقع هذا البحث في أربعة محاور: ركز المحور الأول على نشاط ظاهرة الانطلاق الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان عديدة لاسيما في جنوب شرق آسيا، مما يجعل منها أمرا غير خارق بل ممكن التحقيق شريطة اتباع سياسات كلية رشيدة، أما المحور الثاني فقد حلّل فيه الباحثان العوامل التي كانت وراء تحقيق دول شرق آسيا انطلاقها الاقتصادي والتي كان أهمها الادخار والاستثمار والدور الفعال للنظام المالي والانفتاح التجاري والتعليم. أما المحور الثالث فقد تطرقا فيه إلى السياسات الضرورية لتشجيع انطلاق الاقتصاديات الفقيرة، وذكرا منها الحاجة إلى إرادة سياسية، والإصلاحات الراديكالية، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. أما المحور الأخير فقد خصصاه إلى العناصر الضرورية لبناء استراتيجية على المدى الطويل، وهي الحكومة المستقرة، والرؤية طويلة المدى، والسياسة الليبرالية المستندة إلى قوى السوق، والأخذ في الاعتبار حتميات العولمة، وضرورة بناء هيكل اقتصادي مؤهل للانطلاق.

ولقد استفدتُ بشكل بالغ من هذه الدراسة القيّمة في استلهام فكرة البحث وتصور التقسيمات الكبرى للموضوع، إلا أن ما يُؤخذ عليها انطلاقها في التحليل من خلفية يحكمها الإيمان بنجاعة النموذج الليبرالي كطريق

أكيد للانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، وعموميتها حيث درست فكرة الانطلاق بشكل مجمل ولم تبحثه بصفة مركز في تجربة معينة بذاتها، إضافة إلى أنها اهتمت بالسياسات الكلية التي تسمح بتحقيق ظاهرة الانطلاق، ولم تهتم بالانطلاق الاقتصادي كظاهرة في حد ذاته.

2. عبد الرحمان بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر"،

هذا البحث هو رسالة ماجستير نوقشت بجامعة تلمسان بالجزائر للسنة الجامعية 2006-2007، في تخصص اقتصاد التنمية، وقد تضمنت دراسة ظاهرة الانطلاق الاقتصادي في تجارب مختارة بصفة استقرائية إجمالية هي كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين، ثم الإسقاط على واقع الاقتصاد الجزائري. وقد شكل هذا البحث أرضية صلبة لهذه الرسالة، ولكن ما يؤخذ عليه في الجانب النظري دراسة الانطلاق الاقتصادي في نظرية روستو فقط، وإهمال النظريات الأخرى التي وإن لم تصرح بهذا المفهوم إلا أنها تعرضت إليه ضمنا، وفي الجانب التطبيقي يؤخذ على البحث عدم التعمق في دراسة التجارب المختارة، ومحاولة إجراء مسح استقرائي عام غير معمق بغرض استخلاص العوامل المشتركة بين التجارب الثلاث –كما يصرح به البحث ذاته- .

د- منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة جملة من المناهج حسب ضرورة البحث، حيث استعملنا **المنهج التاريخي** عند سرد أهم مراحل التجربة الصينية في مجال التنمية، و**المنهج الوصفي** عند التعرض لنظرية روستو ومختلف الاقترابات النظرية التي تعرضت لموضوع الانطلاق الاقتصادي وفق رؤية هذا البحث، وكذا عند دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بمميزات الاقتصاد الصيني واقتصاديات الدول النامية عموما.

كما اعتمدنا على **المنهج المقارن** عند بحث تشابه واختلاف عوامل الانطلاق المستخلصة بين الاقتصاد الصيني والاقتصاديات النامية الأخرى، وعلى **المنهج التحليلي** في دراسة الإحصائيات وتحليل أثر جوانب مختلفة في النموذج التنموي الصيني على عملية انطلاقه الاقتصادي، وكذا تحليل المعطيات الخاصة بواقع التنمية في بلدان العالم النامي، وأيضا على **منهج دراسة** الحالة بالتعرض إلى التجربة الصينية كحالة خاصة من مجموع تجارب الانطلاق الاقتصادي الأخرى بالدول النامية، كتجارب دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وغيرها.

ذ- تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أبواب ترتبط ببعضها منهجيا من خلال كون الباب الأول يشكل أرضية هامة لفهم متغيرات الدراسة وأبعادها، ثم يأتي الباب الثاني ليدرس تجربة انطلاق الاقتصاد الصيني وما يمكن استخلاصه من عوامل رئيسية وقفت وراء نجاحه، ثم يأتي الباب الثالث ليناقش منطقيا مدى أهمية هذه العوامل نظريا، وليفحص واقع الاقتصاديات النامية من هذه العوامل، وما هي الضمانات التي يجب أن تتوفر لهذه العوامل في المدى البعيد حتى تتم المحافظة على ثمار الانطلاق الاقتصادي.

تضمن الباب الأول فصلين خصص الأول لدراسة الانطلاق الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، وقد تضمن التعريج على مفهوم التنمية -باعتباره مُتعلق الانطلاق الاقتصادي الأول- وما يرتبط به من جوانب، كما تم التركيز على نظرية روستو بصفتها أهم نظرية صرحت بفكرة الانطلاق الاقتصادي، مع التطرق إلى النظريات الأخرى التي تكلمت ضمنا عن هذه الفكرة. أما الفصل الثاني فقد خُصص للمُتعلّق الثاني لقضية الانطلاق الاقتصادي وهو "الدول النامية" حيث تم التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بهذا المفهوم، وبيان الوضعية الداخلية والدولية التي تحاول تحقيق نهضتها انطلاقا منها، مع بيان جهودها في محاولة بناء نهضتها الاقتصادية وأهم ما انتهجته من سياسات، وما يعترض سبيلها من عقبات.

وتضمن الباب الثاني فصلين أيضا، خصص الأول إلى دراسة مسيرة الاقتصاد الصيني وأهم مراحل تجربته في تحقيق انطلاقه الباهر، وكذا أهم المؤشرات الراهنة لأدائه بعد الانطلاق.، أما الفصل القاني فقد خصص لبحث أهم العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها أثر بارز في نجاح انطلاق اقتصاد الصين، مع التطرق أيضا لأهم المشاكل التي رافقت هذا الانطلاق حتى يتم الاستفادة منها في تصور نموذج الانطلاق الاقتصادي المقترح لحالة الدول النامية.

أما الباب الثالث فقد تضمن كذلك فصلين، الأول درس العوامل المستخلصة من التجربة الصينية بين الطرح النظري والواقع الفعلي لاقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، وقد تميز بالطول مقارنة بالفصول الأخرى بسبب كونه الجزء المحوري في الدراسة، أما الفصل الثاني فقد خصصناه للجوانب التي ينبغي أن تتضمنها الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي والتي تشكل رهان استمرار التنمية بعد الانطلاق.

الباب الأول

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد

يشكل البدء بالإحاطة النظرية بمفهوم الانطلاق الاقتصادي أمرا ضروريا سابقا لبحث شروط هذا الانطلاق في التجربة الصينية، ذلك أن فهم جوانب الطرح الذي قدمته النظريات والنماذج الاقتصادية التنموية المختلفة وإدراك مختلف جوانب القصور التي طالتها والانتقادات التي تعرضت لها سيشكل أرضية توضح المسارات التي ينبغي البحث فيها عن طرح أكثر ملاءمة، يأخذ في الحسبان الإسهامات النظرية البارزة ويحاول تلمس شروط الانطلاق الاقتصادي ميدانيا، على أن الغرض ليس بناء نموذج نظري وإنما تسليط الضوء على جوانب كانت فاعلة في إحداث نهضة اقتصادية لاقتصادٍ نامٍ، قد تُشكّل مدخلا لبحوث متخصصة تُعنى ببناء نماذج تطبيقية في المجال المدروس.

لذلك سيدرس الفصل الأول من هذا الباب مختلف الإسهامات النظرية التي تعرضت لفكرة الانطلاق الاقتصادي تصريحا أو تضمينا، ومختلف الانتقادات التي تعرضت لها، مع التركيز على نظرية روستو كأهم إسهام في هذا الشأن، وبيان خصوصية هذه الدراسة مقارنة بطرح روستو.

وباعتبار أن الدراسة كلية تخص "الدول النامية" مأخوذة كمجموعة واحدة، فإنه من الضروري قبل الخوض في استخلاص عوامل الانطلاق الاقتصادي من التجربة الصينية البدء بالتعريف بمجموعة هذه الدول وبيان خصائصها، والاختلافات الموجودة بينها، ووضعها في سلم التنمية على المستوى العالمي، وأيضا بيان جهودها في محاولة تحقيق انطلاقها الاقتصادي، ومعرفة أهم العقبات التي حالت دون بلوغها هذا الهدف، وهو ما يشكل موضوع الفصل الثاني من هذا الباب.

الفصل الأول

انطلاق التنمية في الفكر الاقتصادي

تمهيد

إن دراسة انطلاق التنمية وتحديد العوامل المؤثرة فيه هو أمر شائك يستمد صعوبته من تعقيد مفهوم التنمية ذاته وصعوبة تحديده بدقة، ذلك أن التنمية عملية حضارية معقدة تتميز بما تُحدثه من تغيرات هيكلية على الاقتصاد، وهي في الوقت ذاته شاملة متعددة الأبعاد، سواء أفقيا حيث لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية، أو عمقا حيث تتضمن جوانب مادية وغير مادية تتفاعل مع بعضها البعض.

لذلك فإن إدراك أبعاد عملية الانطلاق الاقتصادي وأهميتها يتطلب أولا فهم مُتَعلّق هذه العملية وهو التنمية، إذْ لا يشكل الانطلاق الاقتصادي —وفق رؤية هذا البحث– هدفا نهائيا في حد ذاته، بل الهدف الأسمى هو الوصول إلى تنمية مستمرة متجددة ذاتيا بعد أن وُضع الاقتصاد على مسار هذه التنمية بفعل شرارة الإقلاع التي أحدثتها عملية الانطلاق الاقتصادي.

وتأسيسا على ذلك، سيبدأ البحث أولا ببيان مفهوم التنمية وأهم جوانبها وخصائصها، وصعوبات قياسها وما توصل إليه الفكر الاقتصادي في هذا المجال.

من جهة أخرى، فإن استهداف البحث عن عوامل الانطلاق الاقتصادي ميدانيا في التجربة الصينية يتطلب منهجيا التعرف على السياق النظري الذي طُرحت فيه فكرة عملية الانطلاق، سواء تَمّ ذلك بصفة مُعلنة كما هو الحال في نظرية روستو التي تعتبر الإسهام البارز في هذا المجال بِجَعْلها للانطلاق مرحلةً بارزة في السياق الخطي لمراحل النمو، أو سواء تم ذلك بصفة غير معلنة كما هو الحال في باقي النظريات التنموية الأخرى التي وإن لم تُشرْ صراحة إلى مصطلح "الانطلاق الاقتصادي" إلا أن الهدف الأكبر وراء تحليلها هو الإجابة على سؤال محوري هو: كيف يتحقق انطلاق التنمية في البلدان المتخلفة؟

لذلك أتْبَعْنا المبحثين الأولين المتعلقين بالتنمية وقياسها، بمبحثين آخرين يتعلق الأول منهما ببيان نظرية روستو وطرحها الخطي لفكرة الانطلاق الاقتصادي وما تعرضت له من انتقادات، وكيف يختلف هذا البحث في طرحه عن هذه النظرية، أما المبحث الثاني فيتضمن النظريات التنموية الأخرى الشهيرة وأهمها نظرية التنمية المتوازنة، نظرية التنمية غير المتوازنة ومدخل التغييرات الهيكلية.

المبحث الأول: التنمية: تعريفها، خصائصها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة

التنمية مفهومٌ لقي جدلا واسعا وحيزا كبيرا من النقاش في الدراسات الاقتصادية باعتباره يمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان، وإن الحديث عن انطلاق التنمية الاقتصادية يتطلب أولا بيان المقصود بهذا المفهوم (مطلب أول)، وتمييزه عن المفاهيم الأخرى المشابهة (مطلب ثان) بالإضافة إلى ذكر خصائص التنمية كجانب مرتبط بها (مطلب ثالث).

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية لغة من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم، ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين، ويعود السبب في ذلك لعدة أمور منها:

- ✓ كل باحث يعرف التنمية انطلاقا من الايديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، لذلك اختلفت النظرة إلى التنمية بين المفكرين الرأسماليين، المفكرين الاشتراكيين، ومفكري الاقتصاد الإسلامي.[1]
- ✓ مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان: فبالنسبة لعنصر الزمان فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن، حيث نجد مثلا أن المستوى الذي بلغته الدول المتخلفة اليوم أعلى منه في الدول المتقدمة قبل 50 سنة، وبرغم ذلك هي متخلفة بمقاييس اليوم. أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا ومؤسساتيا، لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود.[2]
- ✓ الخلط بين مفهوم التنمية والمفاهيم القريبة منه، لاسيما مفهوم النمو الاقتصادي (croissance économique)، حيث ظلت التنمية لمدة طويلة تنحصر في مفهوم ضيق هو النمو الاقتصادي، ومن التعريفات في هذا الشأن التعريف التالي:

"التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان".[3] فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية.

---

[1] ابراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 14.

[2] Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010, p: 34.

[3] فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2001، ص: 51.

إن الحقيقة التي وصل إليها الفكر التنموي أن التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات.[1] وبالتالي فإن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، إذ يمكن أن يحدث هذا النمو دون أن ترافقه تغيرات هيكلية في الاقتصاد، كما هو الحال في الدول الأقل تقدما التي كانت خاضعة للاستعمار وحصلت فيها معدلات نمو مرتفعة جدا بسبب توسع الصادرات دون أن ينسحب على القطاعات الأخرى، مما جعل الفوائض المحققة لا تسبب تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ومثال على هذه الحالة الدراسة التي قام بها الاقتصادي (Robert Clawer, 1966) بعنوان "النمو بدون تنمية" والتي أشارت إلى أن النمو لا ترافقه دائما تغيرات هيكلية مما يجعل النمو محدودا وقد لا يستمر طويلا.[2]

وبالنتيجة، فإن النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف، وهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن اعتباره أبدا غاية في حد ذاته، لذلك ركز المفكر Amartya Sen بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام 1998 على ضرورة تجاوز دراسات التنمية مسألةَ معدلات الدخل المنخفضة إلى التركيز على أربعة عوامل كبرى تشكل حجر الزاوية في "المستوى المعيشي الأدنى المقبول":[3]

- الاختلافات الشخصية كالعمر، العجز،...
- تنوع البيئات، حيث أن العيش في بيئة خاصة (حارة أو باردة) يتطلب نفقات مختلفة بالنسبة للسكن واللباس والوقود ...
- تغير المناخ الاجتماعي (النزاعات، الآفات، ...)
- تنوع الحرمان النسبي.

إن الحقيقة المشار إليها بخصوص تعقد مفهوم التنمية وشموله لجوانب عدة كان وراء تطور التعاريف المعطاة لهذا المفهوم، وهو ما يلحظ في التعاريف المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم، حيث ربطه في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991، ثم ركز في مرحلة لاحقة على التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها، مع ضرورة أن يرافق ذلك مراعاة حقوق الإنسان في المشاركة والحرية السياسية والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة، في سيرورة مستمرة تضمن الترقي من نقلة نوعية إلى نقلة نوعية أخرى في إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة.[4]

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:36.

[2] نفس المرجع، ص: 39.

[3] Dwight H. Perkins et autres, économie du développement, 3eme ed., de boeck, Paris, 2008, pp : 60-61.

[4] أسامة عبد الرحمان ، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1997، ص ص: 15-16.

ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمان –وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتّاب– أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من ذلك، فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني. ويخلص من ذلك إلى تعريف التنمية بأنها: " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".[1]

إذن الأمر الجوهري في التنمية حدوث تغيرات جذرية ذات امتداد واسع للعديد من الميادين تكون لها آثار إيجابية على تقدم المجتمع وازدهاره، لذلك من التعاريف المختصرة والشاملة التي يمكن أن نوردها أيضا التعريف التالي: " التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي".[2]

المطلب الثاني: تمييز مفهوم التنمية عن المفاهيم المشابهة

كثيرا ما يقع الخلط بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم القريبة منه، وفيما يلي تمييز موجز بينها:

1. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

تطرقنا في المطلب السابق إلى جوهر التمييز بين هذين المفهومين، ونلخصه هنا مع إضافات كالتالي:[3]

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.

---

[1] أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 16.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 122.

[3] انظر في ذلك:

- طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002، ص:51.
- ماجد مالك الرزامي، التنمية البشرية والأمن القومي العربي– دراسة حالة دول الخليج العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2009، ص ص : 15-16
- Croissance, développement et changement social, fiche de cours téléchargée sur *www.studyrama.com (15/03/2010)*

- يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقياس التنمية البشرية الأشهر والأبسط مثلا).

2. التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي:

أصل "التطور" تقدم الاقتصاد نحو أهداف محددة مسبقا، وبذلك فهو مفهوم يشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالبا ما يستعمل للتعبير عن الحالة الاقتصادية (أو الاجتماعية أو غيرها، لأن مفهوم التطور لا يختص بالمجال الاقتصادي فقط) لبلد ما أو قطاع ما بعد مرور فترة زمنية معينة (مثلا التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث)، وكأن التطور معيار للتقييم.

بذلك فهو غير مرادف للنمو، إذ يمكن ان يحدث تطور في المجال الصناعي ولكنه بوتيرة أقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو، كما أنه غير مرادف للتنمية إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية هذا التطور.[1]

3. التنمية الاقتصادية ومفاهيم أخرى

بقي أن نشير إلى الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الأخرى غير النمو والتطور الاقتصادي، وهي:[2]

- **التنمية والتغيّر**: التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، فقد تتغير الأشياء إلى السالب، بينما تهدف التنمية إلى إحداث تغير نحو الأفضل.
- **التنمية والتقدم**: لا يشير "التقدم" إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها.
- **التنمية والتحديث**: ينصرف مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية...)، وهو لا يشير في الحقيقة إلى حدوث تنمية، لأن نظريات التحديث ظلّت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات النامية.

---

[1] انظر:

- مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، (غ م)، 1999-2000 ، ص ص: 10-11

- Matouk BELATTAF, op. cit., pp: 38-39.

[2] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري – قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مع مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، يومي 12-13 ديسمبر 2009، ص ص: 4-5.

المطلب الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية وجوانبها

1. خصائص التنمية الاقتصادية

من جملة خصائص التنمية يمكن أن نعدد:[1]

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول
- هي عملية مجتمعية شاملة
- هي عملية تغيير مقصودة
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية

2. جوانب التنمية الاقتصادية

كما أشرنا في مناقشة تعريف التنمية فإن هذا المفهوم لا يقتصر فقط على الجوانب المادية بل يضم أيضا جوانب غير مادية، وصفة الشمولية والتعقيد التي تصبغ هذا المفهوم تقتضي أن تتخطى حدوده التركيز على الجوانب المادية وأن يدخل في بؤر اهتماماته جميع الموارد الاقتصادية ومن ضمنها الموارد البشرية والبيئية (حيث يعتبر الإنسان والبيئة المرتكزان الأساسيان في العملية التنموية، ويشكل التكامل والتناغم بينهما مؤشرا من مؤشرات نجاح أو فشل هذه العملية)، واستحداث الوسائل الخلاقة للتأثير على الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوكي وتطويرها، وذلك لكي تتكامل آثارها في خدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقية تستند على أسس متينة لا يمكن لها أن تنهار أو تنتكس نتيجة ظهور مستجدات اقتصادية طارئة داخليا أو خارجيا.[2] لذلك كان من أهم عناصر التنمية الاقتصادية الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال المادي، التكنولوجيا، والعناصر المؤسسية والمجتمعية كعناصر مكملة للعناصر السابقة.[3]

---

[1] انظر: – جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص : 59-67.

– ماجد مالك الرزامي، مرجع سابق، ص: 15

[2] عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية:الأسباب والنتائج (العراق انموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، (غ م)، 2006، ص ص: 33-34.

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص: 54-66.

من جهة أخرى، فإن صفة الشمول تمتدّ عمقا لتجعل التنمية الاقتصادية تهتم في وقت واحد بدراسة الظواهر والأعراض الاقتصادية التي تعترض مسيرة الاقتصاد والعملية الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بالأعراض مختلف المشكلات التي تطرأ على جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي يحتاج تحديدها إلى البحث والتدقيق في العديد من الجوانب الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالإنتاج، أو غير المباشرة، لكي يتسنى الحكم بصحة وسلامة اقتصاد البلد من عدمه، وعادة ما تكون تلك الجوانب المراد التحقق من أدائها وكفاءة أجهزتها وفعاليتها تخص ما يلي:[1]

- مستويات المعيشة.
- معدلات الدخل القومي.
- حالة توزيع الدخل القومي.
- الفقر النسبي أم المطلق.
- الغذاء والحالة الصحية للفرد.
- معدلات المستوى التعليمي والأمية (معدلات نموها).
- مستوى الإنتاجية (معدلاتها).
- الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني.
- معدلات نمو البطالة وتحديد نوعها وقياس درجة الانكماش أو الارتفاع في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- درجة الاعتماد على الإنتاج الزراعي.
- درجة الاعتماد على الصادرات الأولية (الموارد الطبيعية كالخامات).
- درجة الانكشاف في مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية.
- نسبة المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرار.
- التكامل مابين سياسات التعليم والعمليات الانتاجية.
- درجة التطور والوعي في الأنماط السلوكية الاجتماعية المختلفة.
- نسب تركز المهارات الفردية ونوعية برامج التدريب في المجالات الانتاجية والمجالات الداعمة لها.

وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية –وبالتالي صعوبة حصر المؤشرات والمعايير لتقييم درجات التنمية الاقتصادية ومعدلاتها– إلا أنه يمكن القول أن الجوانب المذكورة قد تعطي صورة قريبة الى الواقع في تقيم حالة الاقتصاد التنموية بشكل عام.

[1] عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، مرجع سابق، ص ص: 34-35.

المبحث الثاني: قياس التنمية الاقتصادية

تبعا للصعوبة المسجلة في تعريف التنمية الاقتصادية بسبب اعتبارها عملية شاملة هادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية في جوانب متعددة، ظهرت الصعوبة في قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي بسبب وجود متغيرات نوعية لا يمكن قياسها بصفة مباشرة.

المطلب الأول: مؤشرات الناتج والدخل

تعتمد مؤشرات الناتج والدخل على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الحقيقي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وقد استعمله البنك العالمي لمقارنة الظواهر التنموية عالميا وميّز فيه بين ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط (وتضم مجموعتين من الدول)، وذات الدخل المرتفع.( )*

وقد واجه هذا المؤشر انتقادات واسعة، أهمها:

- مشكلة ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية عن تقدير الدخل بدقة، مع عدم دقة إحصائيات السكان، يُضاف إلى ذلك عدم الاتفاق بين الدول على البنود المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي، ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، فضلا عن اختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الرسمية، وهو ما يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي أمرا غير دقيق.[1]
- هذا المؤشر قاصر عن قياس الجوانب غير الكمية في عملية التنمية
- يخفي هذا المؤشر حقيقة توزيع الدخل، فقد أثبتت التجربة في الدول النامية أنه ليست هناك علاقة مباشرة وقوية بين ارتفاع الدخل الفردي والتحسن في نوعية الحياة[2]، مما يجعل الاعتماد عليه لا يشكل تعبيرا جيدا عن الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية في الواقع، فمثلا في البرازيل (وهي مصنفة في الفئة العليا من بين الدول ذات الدخل المتوسط) يستحوذ 5% من السكان على ما يقارب 30 ضعفا من دخل الطبقة الدنيا البالغة 20% من المجتمع، وبالتالي لا يمكن الحديث عن وجود تنمية في هذه الحالة لأن آثار النمو لم تنسحب إلى إحداث تغييرات هيكلية كتقليل الفوارق في توزيع الدخل مثلا. لذلك يرى Gerald M Meier أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي

( )* سنتطرق لتفصيل مجموعات هذه الدول في الفصل الثاني عند بيان تصنيفات الدول.

[1] عادل مجيد عيدان العادلي، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية– تجارب لدول مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، (غ م)، 2010، ص: 25.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 46.

لاشك أنه ذو أهمية كبيرة لكنه قد لا يحقق الرفاه الاقتصادي كما لا يمكن اعتباره دليلا على تحقيق الرفاه الاجتماعي دون تحفظات واعتبارات إضافية.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات هيكلية

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم Colin Clark أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي كلما دل ذلك على أن الدولة تقطع أشواطا متقدمة في التنمية، وهذه النظرة تستند إلى تجربة الدول الصناعية في مراحل تطورها الاقتصادي. ويمكن الإشارة على بعض المؤشرات الهيكلية كما يلي:

1. **مؤشرات التصنيع:** وأهمها:[2]

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية
- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة
- نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية

إن ارتفاع هذه المؤشرات يدل على تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وعلى نجاح التنمية الاقتصادية، والعكس بالعكس.

2. **مؤشرات الإنتاجية:**

يستخدم الاقتصاديون (وعلى رأسهم Porter) مؤشرات الإنتاجية لقياس تنافسية الدولة، وهي متعددة ومن بينها:

أ- مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج: والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج). ويعاب عليه صعوبة الحصول على بيانات لبعض عناصر الإنتاج (كرأس المال) بشكل يساعد على إجراء مقارنات بين الدول، وذلك بسبب تباين أسعار الفائدة بين الدول واختلاف الأنظمة الضريبية.

ب- مؤشر تكلفة وحدة العمل: ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة. إن انخفاض هذا المؤشر عن

[1] المرجع السابق، ص: 27.
[2] نفس المرجع: ص:28.

الواحد الصحيح يدل على انخفاض تكلفة وحدة العمل بالمقارنة بمستوى القيمة المضافة في الصناعة. ولكن يؤخذ عليه أن انخفاض تكلفة العمل لم يعد وحده سببا كافيا للتنافسية في ظل تقدم التكنولوجيا الذي جعل أغلب العاملين في الصناعة من ذوي المهارات والخبرة العالية الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.

المطلب الثالث: مؤشرات التبعية الاقتصادية

تتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية ونذكر منها:[1]

1. مؤشرات التبعية التجارية:

- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي × 100
- مؤشر التركيز السلعي للصادرات = صادرات السلعتين الرئيسيتين / مجموع الصادرات × 100
- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات = الصادرات إلى أهم دولتين / مجموع الصادرات × 100

2. مؤشرات التبادل التجاري:

- معدل التبادل الإجمالي = الرقم القياسي لكمية الصادرات / الرقم القياسي لكمية الواردات × 100

[1] عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص ص: 31-33.

- معدل التبادل الصافي = $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$

3. مؤشر التبعية المالية:

- عبء خدمة الدين الخارجي = $\frac{\text{أقساط الديون + الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$

إن هذا المؤشر يعكس قدرة الدولة المقترضة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية المترتبة عن تبنّيها للسياسات التنموية من خلال قدرتها على التصدير، ولقد عرفت العقود الخمسة الأخيرة من القرن الفارط خطورة كبيرة في المؤشرات الخاصة بالمديونية الخارجية شكلت أحد المعالم الكبرى في فشل برامجها التنموية.

4. مؤشر عبء الإعالة:

لهذا المؤشر علاقة بالانفجار السكاني الذي يمثل أحد خصائص المجتمعات المتخلفة، حيث أن الزيادة السكانية تقع في فئة الأعمار غير العاملة (الأطفال أقل من 15 سنة، أو الشيوخ فوق 65 سنة)، حيث يمثل عدد الأطفال أقل من 15 سنة في كينيا مثلا نصف السكان!، وبالتالي فإن ذلك يُحمّل المجتمع عبء إعالتهم.
يحسب مؤشر عبء الإعالة بالعلاقة:

- مؤشر عبء الإعالة= $\frac{\text{مجموع السكان اقل من 15 سنة + مجموع السكان فوق 65 سنة}}{\text{مجموع السكان بين 15 سنة و 65 سنة}} \times 100$

وتشير الإحصائيات إلى أن عبء الإعالة في الدول النامية منخفضة الدخل سنة 2002 بلغ 70% [1]، وقد ارتفع هذا المعدل إلى 79% عام 2010 (بعدما كان في حدود 92.3% عام 1990)[2]

[1] المرجع السابق، ص: 33.
[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، ص: 191.

المطلب الرابع: المؤشرات المركبة

بديهي أن تحقيق تطور اقتصادي لا يكفي وحده لتفسير حدوث تنمية في بلد ما، إذْ يحتاج الأمر إلى أن ينسحب هذا التطور إلى إحداث رفاه في الجوانب الأخرى غير الاقتصادية، لذلك فإن الجوانب الاقتصادية وحدها لا تصلح كمؤشر عام لقياس التنمية ما لم تُدرج معها الجوانب الأخرى كنوعية الخدمات الصحية، ومستوى التعليم والثقافة ومشاركة المرأة ...الخ ، ومن أجل ذلك ظهرت عدة محاولات لبناء مؤشرات مركبة تهتم بالتعبير عن الجوانب النوعية في التنمية بشكل كمي قصد التوصل إلى وضع مؤشر لقياسها، من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1. المؤشرات غير الدخلية:

لقد جاءت هذه المؤشرات كنتيجة لمحدودية مقياس الدخل الفردي كمؤشر لقياس التنمية الاقتصادية، إذ ظهرت محاولات متعددة لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية من خلال ربط خليط من المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن المحاولات نذكر:[1]

1-1 الرقم القياسي لمستوى المعيشة:

حيث قام كل من (Drenoweski et Scott,1966)، بدراسة هادفة لقياس التنمية من خلال ما سمي: "الرقم القياسي لمستوى المعيشة" والمحسوب على أساس تقييم كمي لجملة من الحاجات المادية والثقافية المحددة.

2-1 الرقم القياسي لـ (Mc Granahan)

قاد ماكجرانان وجماعته (Mc Granahan,1972) دراسة لإيجاد رقم قياسي للتنمية باستخدام 18 مؤشرا (تم اختيارها بعد تنقيح قائمة بـ 73 مؤشرا) هي:

- العمر المتوقع عند الولادة
- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20.000
- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد
- نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائي والثانوي مع بعضهما
- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية
- معدل عدد الأشخاص لكل غرفة
- توزيع أو تداول الصحف لكل 1000 من السكان

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص: 47-52.

- عدد الهواتف لكل 100.000 من السكان
- عدد مستقبلات بث الراديو لكل 1000 من السكان
- نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذين لديهم كهرباء وغاز وماء
- نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال الذكور الزراعيين
- نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة
- استهلاك الكهرباء (كيلوواط لكل فرد)
- استهلاك الحديد (كيلوغرام لكل فرد)
- استهلاك الطاقة (كيلو غرام فحم مكافئ لكل فرد)
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية
- التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الأمريكي لعام 1960
- نسبة الحاصلين على رواتب وأجور إلى المجموع الكلي للسكان النشطين اقتصاديا

1-3 الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية:

جاء هذا المقياس نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول الأقل تقدما، وهو مؤشر لا يعتمد على زيادة الدخل وإنما على النتيجة النهائية لاستعمال الدخل (أي في تحسين نوعية الحياة المادية)، وذلك وفق رؤية أن الناس يرغبون في الاستمتاع بحياة صحية أطول، يرون فيها أطفالهم وهم يكبرون، مع تحصيلهم على مستوى تعليمي يمكنهم من استغلال فرص في حياتهم، لذلك فهو يقيس ثلاث جوانب رئيسية هي: توقع الحياة، وفيات الأطفال والرضع، والقراءة، حيث يُعطى لكل جانب منها درجة من 1 إلى 100.

إن تركيز هذا المؤشر على استعمال الدخل الفردي بدلا من مستوياته يجعل من ارتفاع الدخل الفردي في دولة ما لا يعكس بالضرورة وجود حياة نوعية جيدة فيها، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان لديها معدل دخل فردي عالٍ عالميا ولكنها رُتّبت في الدرجة 96 على مقياس الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية في عقد السبعينات من القرن الماضي، بينما هولندا التي كان لها معدل دخل فردي أقل من الولايات المتحدة الأمريكية فقد رتبت في الدرجة 99 على نفس المقياس (الدرجات الأعلى في هذا المقياس هي الأفضل).

1-4 أسلوب الحاجات الأساسية:

تُقيّم التنمية وفق هذا الأسلوب بالمدى الذي تُشبع فيه حاجات السكان في بلد نامٍ أو فقير، أي المستويات الدنيا من الحاجات المادية مثل: استهلاك الغذاء، توفير الملجأ أو السكن، توفر منفذ على الخدمات العامة الأساسية كالماء الصالح للشرب، والصرف الصحي، والصحة والتعليم.

إن أسلوب الحاجات الأساسية يهتم بإزالة الفقر المطلق عبر توفير السلع والخدمات الأساسية للفقراء بطريقة سريعة بدلا من الاعتماد على استراتيجية زيادة دخل الفقراء التي تأخذ وقتا طويلا، علاوة على أن زيادة الدخل النقدي قد لا تساعد الفقراء لأنه ربما لا يقومون بالإنفاق بأنفسهم لذلك الدخل من أجل الوصول إلى المستوى الأمثل من التغذية والصحة، وهذا ما يجعل تدخل الدولة أمرا ضروريا وفق نظرة هذا الأسلوب.

2. الرقم القياسي للتنمية البشرية (IDH) *Indice du Développement Humain*

2-1 دليل التنمية البشرية (IDH) منذ 1990

الرقم القياسي للتنمية البشرية (IDH) هو مؤشر حديث اعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) منذ عام 1990، حيث وبعد أن كان التخلف يُعزى إلى ضعف رؤوس الأموال، أصبحت الرؤيا أكثر اتساعا تنظر إلى أن البشر هم الثروة الحقيقية، وأن التنمية هي عملية توسيع خيارات البشر[1]، لذلك يهتم هذا المؤشر بنمو الدخل الفردي (الجانب الاقتصادي)، من جهة، وأيضا بكيفية توجيهه للنواحي الاجتماعية (الصحة والتعليم بالخصوص)، من جهة أخرى، لذلك فهو يقيس ثلاثة جوانب باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية:

- **حياة مديدة وصحية:** وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، القيمة الدنيا والقصوى لهذا المؤشر هي 25 و85 على التوالي.
- **اكتساب المعرفة:** ويقاس بمؤشر التعليم الذي يحسب باستخدام مؤشرين فرعيين: معدل التمدرس لمختلف الأطوار من الابتدائي للتعليم العالي ويأخذ ثلث الأهمية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (أو ما يعبر عنه بدليل محو الأمية لدى البالغية) ويأخذ ثلثا الأهمية. وكلا المؤشرين يأخذ قيمة دنيا 0% وقيمة قصوى 100%.
- **مستوى معيشة لائق:** ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الامريكي (PPA) ويأخذ قيمة دنيا 100دولار وقيمة قصوى 40.000 دولار.

يأخذ IDH قيما تتراوح بين 0 و 1 وتقسم الدول حسبه إلى ثلاث مجموعات:

- دول ذات تنمية بشرية منخفضة $IDH < 0.5$
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة $0.5 < IDH < 0.8$
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة $0.8 < IDH$

لفهم طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية مع مثال انظر الجدول رقم 1-1.

[1] عدنان داود العذاري وآخر، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 57-58

جدول رقم I–1: كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية

	دليل العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام I_1	دليل التعليم I_2		دليل الناتج الإجمالي I_3
		دليل التمدرس I_{2-1}	دليل محو الأمية لدى البالغين I_{2-2}	
طريقة حساب المؤشرات الفرعية	$I_1 = \frac{X_{ij} - Min_{(xi)}}{Max_{(xi)} - Min_{(xi)}}$ (*)	$I_{2-1} = \frac{X_{ij} - Min_{(xi)}}{Max_{(xi)} - Min_{(xi)}}$	$I_{2-2} = \frac{X_{ij} - Min_{(xi)}}{Max_{(xi)} - Min_{(xi)}}$	$I_3 = \frac{\log y - \log y_{min}}{\log y_{max} - \log y_{min}}$
		$I_2 = (1/3)\, I_{2-1} + (2/3)\, I_{2-2}$		
مثال: الصين عام 2001	العمر المتوقع عند الولادة: 69.8 عاما $I_1 = \frac{69.8 - 25}{85 - 25} = \mathbf{0.747}$	معدل التمدرس 68.9% $I_{2-1} = \frac{68.9 - 0}{100 - 0} = \mathbf{0.689}$	معدل محو الأمية للبالغين 82.9% $I_{2-1} = \frac{82.9 - 0}{100 - 0} = \mathbf{0.829}$	الناتج الإجمالي للفرد 3130 دولار $I_3 = \frac{\log 3130 - \log 100}{\log 40000 - \log 100}$ $\mathbf{I_3 = 0.575}$
		$I_2 = 1/3(0.689) + 2/3(0.829) = \mathbf{0.782}$		
معادلة IDH	$IDH = 1/3\,(I_1 + I_2 + I_3)$			
التطبيق على الحالة	$IDH = 1/3\,(0.747 + 0.782 + 0.575) = 0.701$			

(*) تمثل X_{ij} قيمة الدليل **i** للبلد **j**، أي القيمة الوطنية للدليل المعني بالحساب.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام 2001

2–2 دليل التنمية البشرية (IDH) منذ 2010

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 تعديلا جزئيا لكيفية حساب IDH في أبعاده الثلاثة كالتالي:[1]

- حياة مديدة وصحية وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ولكن مع تغيير القيمة الدنيا والقصوى لهذا البعد حيث أصبحت 20 و 83.2 على الترتيب.
- اكتساب المعرفة ويقاس بدليل التعليم دوما ولكن بتعديل مؤشريه الفرعيين حيث أصبح يضم:
  - متوسط سنوات الدراسة، وَ حَدُّه الأقصى 13.2 والأدنى 0.
  - متوسط السنوات الدراسة المتوقع، وَ حَدُّه الأقصى 20.6 والأدنى 0.
  - وفي حساب قيمة البعد النهائية يستخدم دليل التعليم المركب الذي تتراوح قيمته بين 0 كحد أدنى و0.951 كحد أقصى.
- مستوى معيشة لائق: ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الامريكي (PPA)، ولكن بتعديل القيمة الدنيا إلى 163 والقيمة قصوى إلى 108.211.

[1] انظر التعديلات في الملحق رقم 1 مع مثال عن كيفية حساب IDH المعدل.

وتغيرت معادلة حساب دليل التنمية البشرية إلى العلاقة:

$$IDH = (I_1 + I_2 + I_3)^{1/3}$$

أيضا اعتمد دليل التنمية البشرية لعام 2010 تصنيفا للدول يختلف عن التصنيف السابق، حيث صنفها في أربع مجموعات:

- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة
- دول ذات تنمية بشرية منخفضة

تُرتّب الدول تنازليا حسب قيمة IDH ويدخل في كل مجموعة عددٌ متساوٍ مع المجموعات الأخرى عن طريق تقسيم عدد الدول التي شملها التقرير على 4. وفي سنة 2010 شمل التقرير 169 دولة فدخلت في كل مجموعة 42 دولة ما عدا مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة التي شملت 43 دولة[1].

3. دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة

يقيس هذا الدليل التفاوت بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية بحسم متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم المساواة فيه[2]، وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة مساوية لقيمة دليل التنمية البشرية الأصلي عندما تكون المساواة تامة بين الناس، وتكون قيمة الأول أقل من الثاني في حالة وجود عدم مساواة.[3]

4. الرقم القياسي المعدل للجنس أو معدل التنمية الجنسانية (ISDH)

Indicateur Sexo-spécifique du Développement Humain

هذا المؤشر هو جزء من مؤشر التنمية البشرية IDH يأخذ في الحسبان الفوارق بين الجنسين، وبالتالي فإن ISDH ما هو إلا IDH معدلا. وقد بين تقرير PNUD عام 1999 أن ISDH لـ 143 دولة كان دائما أقل من IDH وهو ما يبين أثر الفوارق بين الجنسين، حيث أنه كلما كانت هذه الفوارق كبيرة كلما كان ISDH أقل بكثير من IDH.[4]

---

[1] انظر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، ص: 141.

[2] المرجع السابق، ص:221.

[3] انظر كيفية حساب هذا الدليل في الملحق رقم 1.

[4] انظر المخطط الذي يشرح مكونات هذا المؤشر في الملحق رقم 2

وأضاف تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مقياسا جديدا لعدم المساواة بين الجنسين سمي " **دليل الفوراق بين الجنسين**" الذي يقيس العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، التمكين وسوق العمل. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين 0 (مساواة تامة بين الجنسين) و 1 (انعدام المساواة بينهما في جميع الأبعاد).[1]

5. الرقم القياسي لتمكين المرأة (IPF) *Indice de Participation de la Femme*

يقيس هذا المؤشر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية وصنع القرار السياسي من خلال ثلاثة أبعاد:[2]

- السيطرة على الموارد الاقتصادية: وتقاس استنادا لتوزيع الدخل بين الإناث والذكور
- المشاركة الاقتصادية وصنع القرار: وتقاس بتوزيع المناصب المهنية والفنية بين الإناث والذكور
- المشاركة السياسية وصنع القرار: وتقاس بتوزيع المقاعد البرلمانية بين الإناث والذكور

6. الرقم القياسي للفقر البشري (IPH) *Indice de Pauvreté Humaine*

هناك نوعان للرقم القياسي للفقر البشري وهما IPH-1، و IPH-2.

1-6 الرقم القياسي للفقر البشري-1 (IPH-1)

يخص هذا المؤشر الدول النامية، وإذا كان دليل التنمية البشرية IDH يقيس متوسط الإنجازات، فإن دليل الفقر البشري-1 يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي الحياة المديدة والصحية، مستوى المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، وبذلك فإن المؤشرات الفرعية لـ IPH-1 هي:

- التعرض لخطر الوفاة مبكرا قبل سن الأربعين، ويتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاما. (نرمز له بـ $\mathbf{P}_1$)
- الحرمان من عالم القراءة والتواصل، ويقاس بمعدل الأمية عند الكبار. (نرمز له بـ $\mathbf{P}_2$)
- الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي، (نرمز له بـ $\mathbf{P}_3$)، ويقاس بمتوسط غير مرجح لمؤشرين فرعيين هما:
  - النسبة المئوية للسكان الذين لا يستعملون مصدر مياه جديد
  - النسبة المئوية للأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم

يحسب دليل الفقر البشري-1 بالعلاقة:

$$IPH\text{-}1 = 1/3\ (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)^3$$

[1] انظر كيفية حساب هذا الدليل في الملحق رقم 1.

[2] انظر الملحق رقم 2

2-6 الرقم القياسي للفقر البشري-2 (IPH-2)

يخص هذا الرقم الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، ويقيس أربعة أبعاد:

- التعرض لخطر الوفاة قبل سن الـ 60 سنة. ($\mathbf{P}_1$)
- الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين بين 16-60 سنة الذين يعانون من الأمية الوظيفية. ($\mathbf{P}_2$)
- النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون مستوى الفقر (50% متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة). ($\mathbf{P}_3$)
- الاستبعاد الاجتماعي، ويقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهرا فما فوق). ($\mathbf{P}_4$)

يحسب دليل الفقر البشري-2 بالعلاقة:

$$IPH\text{-}1 = 1/4 \left(P_1^3 + P_2^3 + P_3^3 + P_4^3\right)^3$$

7. دليل الفقر البشري المتعدد الأبعاد

وهو دليل جديد اعتمده تقرير التنمية البشرية لعام 2010 وهو يقيس أوجها مختلفة من الحرمان على مستوى الفرد في الأسرة (بالاعتماد على المسوح الأسرية) في ثلاثة أبعاد:

- **الصحة:** ويستعمل فيه مؤشر التغذية (وجود فرد واحد من الأسرة على الأقل يعاني من سوء التغذية) ومؤشر وفيات الأطفال (وفاة ولد أو أكثر).
- **المعرفة:** ويستخدم فيه مؤشر سنوات الدراسة (عدم استكمال أي فرد من الأسرة خمس سنوات دراسية)، ومؤشر السكان الملتحقين بالمدرسة (وجود ولد واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق بالمدرسة).
- **مستوى المعيشة:** ويقاس بمؤشرات: وقود الطهو (استخدام وقود وسخ للطهو كالفحم والحطب..)، المراحيض (عدم الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي)، المياه (عدم الحصول على مياه الشرب النظيفة)، الكهرباء (عدم الحصول على الكهرباء)، الأرض (السكن في منزل أرضه تراب)، والأصول (عدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو أي آلية مشابهة، واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر: دراجة- دراجة نارية – راديو – ثلاجة – هاتف –تلفاز).

يحدد لكل فرد عدد نقاط وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة المذكورة، ويبلغ العدد الأقصى من النقاط 10. وتحسب كل المؤشرات بالتساوي.[1]

[1] انظر تفصيل أكثر وكيفية حساب هذا الدليل في الملحق رقم 1.

8. الرقم القياسي للتنمية التكنولوجية (IDT)

Indice de Développement Technologique

هو مؤشر مركب يهتم بقدرة البلد على تحديد ونشر التحديثات، وهو يقيس الإنجازات في الميادين الأربعة التالية:[1]

- الإبداع التكنولوجي (عدد براءات الاختراع،...)
- نشر التكنولوجيا الحديثة (عدد الحواسيب المربوطة بالانترنت،...)
- نشر التكنولوجيا القديمة (عدد الهواتف الثابتة والمحمولة، استهلاك الكهرباء لكل فرد،...)
- الكفاءات البشرية (المدة المتوسطة لتمدرس الأفراد أكثر من 15 سنة، معدل التسجيل في الشعب التكنولوجية والعلمية للتعليم العالي)

كل جانب من هذه الأربعة يحسب بمؤشر فرعي، ويمثل IDT المتوسط الحسابي البسيط للمؤشرات الفرعية الأربعة. وقد بينت نتائج حساب الرقم القياسي للتنمية التكنولوجية لـ 72 دولة تملك نظام معلومات موثوق أربعة أصناف من الدول:

- الرواد : $0.5 < IDT$
- الرواد الكامنون: $0.35 < IDT < 0.5$
- المستعملون الديناميكيون: $0.20 < IDT < 0.35$
- الدول الهامشية: $IDT < 0.20$

وقد تعرض هذا المؤشرا لانتقادات عديدة كونه يركز على الدول المتقدمة ولا يأخذ في الحسبان إلا فئة محدودة من الدول النامية.

[1] Matouk BELATTAF, op. cit., pp: 140-141.

المبحث الثالث: نظرية المراحل لروستو والسياق الخطي للانطلاق الاقتصادي

تتعدد المداخل النظرية التي عالجت مشكل انطلاق التنمية في الدول المتخلفة، لكن الإشارة الصريحة لمفهوم "الانطلاق الاقتصادي" برزت في نظرية المفكر الكبير روستو التي وضعت إطارا فكريا متميزا لتصورها لقضية الانطلاق وفق مسار خطي للتنمية تمر به الدول عبر مراحل محددة.

المطلب الأول: الطرح الخطي في التنظير التنموي

قبل التطرق إلى بيان نظرية روستو حول مراحل النمو الاقتصادي وأهم ما واجهها من انتقادات، تجدر الإشارة إلى أن الطرح الخطي في التنظير التنموي موجود في نظريات أخرى، وإن كانت لم تحظ بالشهرة التي نالتها نظرية والتمان روستو.

ففكرة "مراحل النمو" التي طرحها روستو سبقه إليها بعض الاقتصاديين الألمان أمثال وليم روشر william Roscher، هيلد براند Hilde Brand، فردريك ليست Friedrich List، كارل بوشر Karl Bucher وغيرهم.

- ✓ ف "ليست" مثلا بين أن الاقتصاد يمر بخمس مراحل هي:[1]
- المرحلة الوحشية البربرية: وهي التي يبدأ بها الإنسان تطوره التاريخي،
- مرحلة الوعي: وهي تعقب المرحلة السابقة، وفيها يبدأ الإنسان باستخدام بعض الحيوانات من أجل أغراضه الحياتية والإنتاجية،
- المرحلة الزراعية: تتميز هذه المرحلة بشروع الإنسان في فلاحة الأرض واستهلاك منتوجاتها دون القيام بالتبادل، ويعرف هذا النمط من الإنتاج بالإنتاج الطبيعي،
- المرحلة الزراعية الصناعية: ويأخذ فيها الاقتصاد الصناعي بالنمو إلى جانب الاقتصاد الزراعي، ويطرأ تحول تدريجي على الاقتصاد من خلال تشابك القطاعات الاقتصادية، وهيمنة الفكر الاستثماري على وعي أفراد المجتمع، مما يُهَيّء للانتقال إلى المرحلة الخامسة.
- المرحلة الخامسة: وتتميز فيها الزراعة والصناعة والتجارة بمستوى عال من التقدم.

- ✓ أما كارل بوشر فقد قسم مراحل النمو في كتابه " النمو الصناعي" إلى ثلاث مراحل:
- مرحلة الاقتصاد الريفي: المرتكز أساسا على الزراعة، مع ضآلة الإنتاج وعدم وجود تبادل،

[1] عادل مختار الهواري ، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة ولا بلد نشر، ص ص:123-124.

- مرحلة الاقتصاد المدني: المتميز بقيام تبادل السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين، مع ازدهار التجارة والخدمات وتطور المدن،
- مرحلة الاقتصاد القومي: وتعني مرحلة الاقتصاد العالمي القائم على التعاون الدولي في المجال الاقتصادي، متجسدا في استثمار الفائض الداخلي من رأس المال في قطاع الصناعة والتجارة بالخارج.[1]

✓ ووضع الاقتصادي الياباني أكاماتزو K.Akamatsu الصياغات الأولى لنموذج "الأوز الطائر" في النصف الثاني من الثلاثينات كنموذج تاريخي لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية في سياق خطي متتابع المراحل زمنيا، وقد تحدث أكاماتزو في نموذجه النظري عن ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد السائر في طريق النمو:[2]

- منحني الاستيراد: حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها الاقتصاد المعني.
- منحني الإنتاج: وهو يوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات.
- منحني الصادرات: وهو يوضح نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات المصدرة للخارج: كثيفة العمالة/كثيفة رأس المال/كثيفة التقانة/كثيفة المهارة.

إن هذه المنحنيات الثلاثة تعتبر بمثابة المِعْلم الذي يحدد إحداثيات البلد في مجال التنمية، تشبيها بالأوز الطائر من حيث الارتفاع والمسافة، وارتباطا –من حيث التحليل– "بدورة المنتج" التي تمر عادة بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: وفيها يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه (في آسيا شكلت اليابان البلد المتقدم)
- المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو غير مشترك من البلد المتقدم.
- المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان المجاورة.

وهكذا يتم ارتقاء السلم التصنيعي والتقاني تدريجيا (لبلدان آسيا الناهضة خصوصا التي تحدث عنها النموذج) عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية من خلال إعادة توزيع التقسيم الإقليمي للعمل في ما بين البلدان التي تشكل أسراب "الأوز الطائر".

وفي ضوء التجربة التاريخية لانطلاق الاقتصاديات الآسيوية، فإنه من ركائز نجاح نموذج "الأوز الطائر" فيها تنامي الروابط الاقتصادية بين هذه الاقتصاديات من خلال تشابك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات اليابانية المباشرة في تايلاند وماليزيا واندونيسيا التي اعتبرها المنظر "كوجيما Kojima"

[1] المرجع السابق، ص: 124 .

[2] محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص: 155-166.

مكملة للاستثمارات الوطنية بتلك البلدان، كما أنها تولد منافع مشتركة للبلدين المضيف والمستثمر لاسيما في مجال نقل التقانة الحديثة عكس الاستثمارات الأجنبية الغربية).

إن هذا الترابط بين هذه الاقتصاديات والذي خلق تقسيما جديدا للعمل بينها يقوم على تكامل بين عنقود من الاقتصاديات تمر بمراحل مختلفة من التصنيع والتنمية، سمح بإيجاد علاقات ترابط أمامية وخلفية بين أسراب "الأوز الطائر" مجتمعة وليس داخل البلد الواحد. فالبلدان الأكثر تقدما في السرب (اليابان) تستجيب لاحتياجات البلدان التالية لها مباشرة في مضمار التقدم مثل كوريا وتايوان (*)، وذلك من حيث المدخلات (مستلزمات الإنتاج، الحزمة التقانية، المعدات الرأسمالية اللازمة للانتقال إلى درجة أعلى في سلم المزايا النسبية..) حتى تصل هذه البلدان الأخيرة إلى تصدير المنتجات كثيفة التقنية أو كثيفة رأس المال البشري. ويتكرر الأمر نفسه بالنسبة لاستجابة كوريا وتايوان بدورهما لاحتياجات التنمية في بلدان السرب الموالي: ماليزيا، اندونيسيا وتايلاند.

وقد تعرض نموذج "الأوز الطائر" كغيره من النماذج لجملة من الانتقادات نذكر منها:[1]

- في ظل نشاط المنظمات الدولية لاسيما منظمة التجارة العالمية فإن الدول المتأخرة في مسيرة النمو ستواجه تقييدات على الترتيبات التي تتخذها سياساتها التصنيعية لاسيما منها التدابير الحمائية، والاشتراطات حول الحدود الدنيا "للمكوّن المحلي" (أي إلزامية استخدامات الموارد المحلية في الإنتاج) في السلع المنتجة داخل الحدود الوطنية، أو النسب التي يتم تصديرها من جملة الإنتاج المحلي للسلعة، ويُضاف إلى ذلك التكلفة الباهظة للحصول على التقنية الحديثة في ظل اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية، حيث استفادت البلدان الآسيوية من غياب تلك القيود في الماضي فحصلت عليها بثمن زهيد أو بالقرصنة.
- يستبعد هذا النموذج حدوث تناقضات وتوترات مستقبلية بين الشركات الدولية الكبرى القادمة من بلدان "الأسراب المتقدمة" والحكومات في البلدان المضيفة (بلدان "الأسراب المتأخرة") بسبب افتراضه وجود علاقات تعاونية تكاملية خالية من الصراعات وتضارب المصالح، وهو غير الأمر في واقع الحال.
- يقتصر هذا النموذج على تحليل مستويات النمو والتقدم بالاستناد إلى تطور مجموعات من السلع والخدمات حتى يتم الوصول إلى حلقات السلم التصنيعي، ولا يأخذ في الاعتبار التعقيدات الناجمة عن التطور التقني والتي تجعل التمايز في الأنشطة التصنيعية يدور حول الخصائص الفنية للسلع وليس حول تصنيفها في مجموعات رئيسية (استهلاكية، وسيطية، رأسمالية)، فهناك صنوف عديدة من السلع ذات التصنيف الواحد ولكنها تختلف بحسب درجات الجودة والقدرة على إشباع الحاجات المتطورة، لاسيما في مجال السلع الالكترونية.

(*) يطير الأوز حسب نموذج أكاماتزو على ارتفاعات مختلفة أعلاها اليابان ثم المجموعة الأولى من الاقتصاديات الآسيوية التي انطلقت وهي كوريا–تايوان–هونغ كونغ وسنغافورة، ثم في مستوى أدنى منها المجموعة الثانية التي انطلقت وتضم ماليزيا–اندونيسيا وتايلاند، وسوف يليها تاريخيا سرب آخر لم يطر بعد ويضم بلدانا مثل فيتنام وكمبوديا.

[1] المرجع السابق، ص ص: 167-168.

المطلب الثاني: مراحل النمو كما تصورها روستو

استلهم روستو نظريته من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية لاسيما تجربة انجلترا منذ عام 1780، وقد اعتبر في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وانطلاق التنمية هو مرحلة حاسمة من مراحل النمو التي قسمها إلى خمس مراحل كالتالي:

أ) **مرحلة المجتمع التقليدي**: وهي تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية. هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.[1]

ب)**مرحلة التهيؤ للانطلاق**: وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وبضمان الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا إلى التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.[2]

ج) **مرحلة الانطلاق**: وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. إذن روستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية[3] .

---

[1] *W.W. Rostow, "les étapes de la croissance économique", Edition du Seuil, Paris, 1963, pp : 13-16.*
[2] *IBID, p. 16-18 et p p: 33-60.*
[3] فؤاد حيدر، "التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف"، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص:1.

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20 إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تُعدّ مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق :[1]

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5 % إلى أكثر من 10%من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع: فقطاعات الاقتصاد لا تنمو بنفس الرثم ولا في نفس الوقت، ولكن توجد قطاعات محركة تلعب دورا هاما في مرحلة الانطلاق.
- التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يحمل على عصرنة الاقتصاد.

د) مرحلة السير نحو النضج: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة :

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعات الكهربائية)
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- النضج الفكري للمجتمع.
- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20 % من الناتج الوطني.
- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا)
- تطور مستوى مُسَيّري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظرة في التسيير.

هـ) مرحلة الاستهلاك الواسع : وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوا كبيرا من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:[2]

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات...). وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الدخول الفردية، فيتحقق بذلك قانون Engel: كلما ارتفع الدخل تنخفض الحصة المخصصة للمواد الغذائية لفائدة نفقات أخرى لاسيما تلك المخصصة للخدمات، الثقافة، السفر، الترفيه...[3]
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

[1] W.W. Rostow, op. cit, pp: 23-24 .
[2] Ibid, P:66
[3] Matouk BELATTAF, op. cit., p: 100.

- ظهور هيكلة جديدة للسكان العاملين حيث يوزعون على القطاعات الاقتصادية كالتالي: 45% من القوة العاملة تنشط في القطاع الثالث، 45% في القطاع الثاني، و 10% في القطاع الأولي، وتتنامى ظاهرة النزوح الريفي.[1]

جدول رقم I –2: تلخيص خصائص مراحل النمو عند روستو

المرحلة	خصائصها
المجتمع التقليدي	- النشاط القاعدي هو الزراعة - مجتمع هش يعرف غياب وسائل النقل والمواصلات والبنى التحتية - السلطة القبلية - التوازن بين الموارد والحاجات يحدثه الثالوث: الأمراض، الجوع والحروب. - سلطة غير متحفزة للاستثمار والإنتاج - نظام قيم يستند إلى القدرية ومعاداة التغيير - هي مرحلة طويلة نسبيا تتميز بالبطء الشديد
التهيؤ للانطلاق	- الاكتشافات التقنية والجغرافية و انتشار العلوم والتكنولوجيا الجديدة - الدخول إلى الأسواق الخارجية - قيام نخبة مؤهلة للقيام بالمقاولة والاستثمار - نجاح الزراعة وتحقيق فوائض فيها تسمح بإنجاز استثمارات في الصناعة - إنشاء دولة وطنية مركزية و قوية - وجود قطاع بنكي - ظهور طبقة من المفكرين وحصول تطور في الذهنيات
الانطلاق	- مرحلة قصيرة نسبيا تتراوح مدتها من 20 إلى 30 سنة - حدوث انقلاب جذري في فنون الإنتاج - نمو الدخل الوطني وتحقيق نمو اقتصادي بمعدل 2% - وجود قطاعات ذات نمو قوي تتميز بالتركيز والقطبية - المناخ السياسي والمؤسساتي الملائم - العامل الحاسم في الانطلاق هو الاستثمار المنتج الذي ينمو معدله إلى عتبة تساوي أو تفوق 10% من الدخل الوطني
السير نحو النضج	- مرحلة طويلة نسبيا - تبقى الزراعة دائما منتجة وناجحة - الاستثمار يبلغ من 10 إلى 20% من الدخل الوطني - التغير المستمر للهيكلة وتنامي مستمر لصناعات جديدة - تخصص الدول وتقسيم الإنتاج حسب نظرية الامتيازات المقارنة - ظهور قيم جديدة تهيء لإصلاح اجتماعي عميق - ازدهار التجارة الخارجية واحتلال الاقتصاد مكانة هامة دوليا - تنامي ظاهرة التحضر في المجتمع
الاستهلاك الواسع	- الإنتاج المهيمن هو إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة التي يزيد الطلب عليها - ارتفاع الدخول بشكل كبير جدا - شيوع التنظيم الفعال - هيكلة جديدة لتوزيع السكان العاملين على القطاعات

المصدر: من إعداد الباحث بالتلخيص من : ***- W.W. Rostow, op. cit, pp: 13-66***

- Matouk BELATTAF, op. cit., pp: 97-10.

[1] IBID, p: 100.

المطلب الثالث: أهم الانتقادات الموجهة لنظرية روستو

تعتبر نظرية روستو إسهاما بارزا في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الذي أخد مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، ويضع البعض آدم سميث وكارل ماركس وجون مينارد كينز ووليم والت روستو كأبرز أربعة اقتصاديين تركوا أثرا قويا في الفكر وفي السياسة الاقتصادية في العالم في المائتي عاما الأخيرة[1].

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين: في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، ثم في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم. وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.[2]
- من الخطأ تاريخيا تحديد مدة لمرحلة الانطلاق، إذ تختلف الأمور من بلد لآخر، زيادة على أن هذه المرحلة تتطلب فترة أطول مما تصوره روستو، كما أن معدل الاستثمار اللازم للانطلاق يظهر مبالغا فيه.[3]
- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع[4]، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة، وهذا ما دفع ***Paul Bairoch*** إلى القول في تقييمه لهذه النظرية:

« La croissance n'est pas une autoroute, et la fin de l'histoire n'est pas pour demain»

- تُقَيِّم هذه النظرية الخطية البلدان النامية على أساس تجربة العالم الغربي، مع العلم أن تجارب التنمية تختلف وتتنوع حسب خصوصيات كل بلد والظروف التي يمر بها، وكما يقول ***B. Cazes*** (1991):"لا يوجد طريق واحد للتطور و لا معالجة وحيدة للشقاء في العالم "[5]
- نظر روستو إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه، فالمجتمع التقليدي في انجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي روستو مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبذلك فإن نظريته تحمل طابعا إلزاميا معاديا للتاريخ لأنه يحرم المجتمعات

[1] مصطفى زروني، مرجع سابق، ص:152

[2] المرجع السابق، ص:152.

[3] Matouk BELATTAF, op. cit., p: 102.

[4] Bernard Conte," Le sous développement : Retard de développement", http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf

[5] Gabriel WACKERMANN, "Géographie du développement", Ellipses, France, 2005, p : 211 .

من خصائصها الحقيقية التي تميزها عن بعضها البعض، وتستبدل هذا الاختلاف بمزيج وحيد انتقائي من المعايير التقنية والاقتصادية.[1]

- فيما يخص مرحلة التهيؤ للانطلاق فإن الدول المستعمرة لا تستطيع تجميع الشروط الضرورية للانطلاق، وهذا ما قاد سمير أمين إلى القول أن المجتمع التقليدي في ظل هذه الشروط مختل لأنه فَقَدَ استقلاله وأصبحت وظيفته الأساسية الإنتاج للسوق العالمي في ظل شروط تذهب بكل آفاق عصرنته، فهذا المجتمع التقليدي ليس في طور التحول نحو العصرنة ولكنه أُنجز كمجتمع تابع في المحيط (*périphérie*)[2]. ويرى سمير أمين أيضا أنه وعكس نظرية مراحل النمو لروستو، فإن تنمية المحيط (*périphérie*) لا تسمح أبدا باللحاق بالمركز (*centre*)، لأنه في كل مرحلة لتطور المركز فإن مرحلة جديدة للتقسيم الدولي للعمل تُحضّر وظائف ثانوية وتبعيّة للمحيط.[3]
- يركز روستو كثيرا على التغييرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغييرات النوعية في العلاقات الإنتاجية، ومعلوم أنه لا يتصور تطور القوى المنتجة خارج علاقات الإنتاج. وحتى عند حديثه عن النوازع الاجتماعية الستة (النزوع نحو تطبيق العلم لأغراض اقتصادية، نزعة قبول التجديد، نزعة السعي نحو التقدم المادي، نزعة الاستهلاك ونزعة إنجاب الأطفال) فإن روستو يعتبرها متغيرات مستقلة عن العلاقات الإنتاجية تحدث قضاء وقدرا، وبالتالي فإن مراحل النمو التي اقترحها لا تشكل وحدة موضوعية ونوعية لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية المنطقية، ولا يمكن اعتبارها مراحل محددة علميا، كما أن العلاقات المتداخلة بين المراحل غير واضحة.[4]
- يشير مفهوم الانطلاق إلى أن التنمية ستكون عملية تلقائية مباشرة بعد وصول الاقتصاد إلى هذه المرحلة ولا ترجع إلى الخلف، ولكن يمكن في العديد من الحالات وتبعا لخصوصيات كل بلد أن يترافق الانطلاق الاقتصادي بضغوط اجتماعية وسياسية كبيرة تنسف الاستقرار الذي يعتبر عاملا حاسما في استمرارية التنمية، وهي الحالة التي عرفتها الأرجنتين في بداية القرن العشرين، والبيرو، وإيران، والبرازيل مع Vargas .[5]
- تتجاهل هذه النظرية الترابطات الدولية وتأثيرها على التنمية، وكأنها ترى أن عملية التنمية في العالم الثالث تتم في فراغ، والحقيقة أن هذه العملية لا تتحدد فقط بالخصائص الداخلية وحدها للدولة في مرحلة معينة ضمن سياق خطي للتغير التاريخي، ولكن أيضا بمكانتها في البيئة الدولية.[6]
- إن طرح روستو محكوم بخلفية تعود إلى الصراع الفكري الدائر حول مقولة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي– اقتصادي هي المسؤولة عن استعمار وتخلف شعوب العالم الثالث، هذه المقولة التي دفعت بالفكر الغربي إلى

---

[1] محمد آدم، "خصوصية التطور الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة النبأ، العدد 45 ، ماي 2000 . ص:10.

[2] Moussa Mohammed Koni, "L'échec du développement : une responsabilité à partager", mémoire de maîtrise en sociologie, université du Québec à Montréal, dec 2000, p.28

[3] IBID., p :31.

[4] عادل مختار الهواري ، مرجع سابق، ص ص: 131-132 .

[5] Lassina Konate, cours d'économie du développement, site : *http:// foad.refer.org/IMG/pdf/Chapitre4-3.pdf (11/12/2009)* .

[6] IBID, p : 7.

تقديم تفسير تاريخي لأسباب التخلف الاقتصادي عبر طروحات نظرية مختلفة، لذلك يظهر أن هدف روستو من طرح مفهومه لمراحل النمو هو تبرئة الرأسمالية من مسؤوليتها عن تخلف بلدان العالم الثالث، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية مرحلة طبيعية في سياق التطور.[1]

- لذلك ترى ألسا أسيدون أن مجموعة الحجج التي قدمها روستو ترجع إلى خليط من موضوعات عصر الأنوار (الحرية والنظام) والاستعارات المسيحية (المجد، السمو، الرسالة)، وقد عرض روستو الاستعمار وكأنه قد هيأ التربة للتحديث ووفر الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة وليست هناك إذن حاجة للبحث عن الاشتراكية طريقا بديلا.[2]

المطلب الرابع: خصوصية الانطلاق الاقتصادي في منظور هذا البحث مقارنة بطرح روستو

ينظر هذا البحث إلى الانطلاق الاقتصادي من وجهة مخالفة لما ذهب إليه المفكر روستو، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

1. الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية وليس مرحلة نمو طبيعية

إذا كان روستو قد نظر إلى الانطلاق الاقتصادي كمرحلة ثالثة تعقب مرحلتين سابقتين من مراحل النمو هما مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة التهيؤ للانطلاق بحيث أن هذه المراحل متعاقبة وتمر عليها المجتمعات حتما ولكن بفوارق زمنية مختلفة حسب ظروف كل بلد، فإن هذا البحث ينظر إلى الانطلاق الاقتصادي كعملية تفاعلية تحدث انطلاقا من توفر شروط يشكل تعاضدها نقطة الانطلاق في تنمية متجددة ذاتيا.

2. اختلاف في الطرح رغم بعض أوجه التشابه

قد يلاحظ القارئ بعض أوجه التشابه ونقاط التقاطع بين عوامل تحقيق الانطلاق الاقتصادي في هذا البحث وشروط مرحلة الانطلاق عند روستو، إلا أنه في حقيقة الأمر هناك فارق:

- فهذه العوامل الضرورية لا يختص بها روستو وحده بل تعرضت لها طروحات نظرية وأكدتها مدارس ونظريات اقتصادية وبحوث ودراسات واقعية، ولذلك فإن وجودها لا يعني اختصاص روستو بها أو أن هذا البحث تكرار لطرحه، بل هو استفادة من الدراسات السابقة ولو تقاطعت مع روستو.
- طرح روستو بعض العناصر فقط، بينما تفترض نظريته الخطية لمراحل النمو بصورة ضمنية وجود الشروط اللازمة للتنمية في بلدان العالم الثالث، وهذا عكس واقع الحال حيث تعاني هذه البلدان من ضعف ومحدودية الطاقة

[1] عادل مختار الهواري ،مرجع سابق، ص:133 .

[2] ألسا أسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، (بدون سنة نشر)، ص: 140.

الإنتاجية، ووجود بطالة مقنعة ونقص في رأس المال ... مع إهمال روستو لبعض العناصر لاسيما تلك المتعلقة بالعوامل الخارجية غير الملائمة.

3. الانطلاق الاقتصادي عملية متكاملة :

ينظر هذا البحث إلى الانطلاق الاقتصادي من وجهة نظر متكاملة، حيث يعدد العوامل التي ثبت ميدانيا ونظريا أثرها الأساسي في إحداث النقلة النوعية في اقتصاد نام هو الاقتصاد الصيني، وهذا عكس طرح روستو الذي انطلق من دراسة تاريخ الدول المتقدمة، ثم جعل من عوامل قيام الثورة الصناعية في هذه البلدان شروطا لمرحلة الانطلاق في أي مجتمع كان، وبالتالي وكما أشرنا إليه في نقد نظريته فإنه حاول إسقاط التاريخ الاقتصادي الذي مرت به الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر على البلدان المتخلفة رغم الفرق الشاسع بينهما من كل الجوانب، بينما هذا البحث هو استفادة من تجربة ميدانية مدعومة بدراسات أكاديمية، حيث يركز على البعد الواقعي في الطرح من خلال التساؤل عن عوامل الانطلاق الاقتصادي من خلال تجربة حديثة لدولة نامية وليس التجربة القديمة للدول المتقدمة.

4. الانطلاق الاقتصادي عملية قد تتكرر

تأسيسا على ما سبق فإنه يمكن لدولة نامية أن تحقق انطلاقا اقتصاديا ولكن لا يمنع ذلك أنه إذا ما جرت ظروف غير ملائمة (حروب ودمار، كوارث طبيعية، انهيار اقتصادي واسع النطاق...) أن تخسر ثمرة هذا الانطلاق وتحتاج إلى إعادة الكرة من جديد لتحقيق انطلاق اقتصادي مجددا يسمح لها بالشروع في تنمية مستمرة مرة أخرى.

5. الانطلاق الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته

لا يعتبر هذا البحث الانطلاق الاقتصادي هدفا في حد ذاته بل ينظر إليه كنقطة البداية لتحقيق الغاية المنشودة وهي تنمية مستمرة متجددة ذاتيا، ولذلك فإنه يحتاج في المدى البعيد إلى الأخذ بعين الاعتبار متغيرات واسعة تضمن سلامة ما بعد الانطلاق، وبالتالي جدوى هذا الانطلاق الاقتصادي.

بنوع من التبسيط يمكن تشبيه الانطلاق الاقتصادي بمنظور هذا البحث بإقلاع الطائرة:

- فهي لا تقلع دون تحقق مجموعة من الشروط (هيكل الطائرة، الوقود، الطاقم المدرب، ...) وفي إطار ملائم للإقلاع (المسار والجو الملائم).
- ثم إن هذا الإقلاع هو هدف فقط لعملية التحليق لمدة طويلة في السماء، ولا يعني ذلك عدم حدوث اضطرابات جراء بعض الظروف المناخية غير الملائمة، ولكن تبقى رغم ذلك عملية التحليق مستمرة ومضمونة.
- وقد تطرأ ظروف يستحيل معها الاستمرار في التحليق (خلل تقني، ظروف مناخية غير متوقعة، ..) مما يضطر الطائرة إلى هبوط اضطراري قد ينجر عنه حتى تحطم بعض أجزائها، الأمر الذي يستدعي تجميع شروط الإقلاع من جديد ومعاودة التحليق مرة أخرى.

مع ملاحظة أن هذا التبسيط هو للتوضيح فقط، إذ أن الفرق شاسع بين عملية انطلاق طائرة وعملية انطلاق التنمية، فانطلاق الطائرة هو عملية آلية تتعلق بشيء مادي يمكن التعامل معه بحسابات مدققة، وتبدأ من نقطة معينة معروفة سلفا للوصول إلى نقطة محددة وهي المطار الذي يتم الهبوط فيه، بينما التنمية فهي عملية حضارية شاملة مستمرة تخص الكائن البشري –بكل ما يحمله من تناقضات نفسية– في علاقته بالمحيط الذي يعيش فيه مع غيره من البشر، فهي بذلك تخص جوانب متعددة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، وبيئية لا تستجيب بصفة آلية للحسابات الرياضية الدقيقة، إذ ما يصلح أحيانا لواقع اجتماعي معين قد لا يصلح في أحايين أخرى لواقع اجتماعي آخر رغم تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بينهما، وهذا نظرا لدخول عامل معين لم يكن من المقدور أخذه في الحسبان أو توقع حدوثه أصلا.

المبحث الرابع: الانطلاق الاقتصادي في أهم النظريات التنموية الأخرى

قبل التطرق إلى أهم النظريات التي عالجت إشكالية انطلاق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، نشير إلى أننا سنركز على أهم النظريات التي طرحها الاقتصاديون الإنمائيون المشتغلون بقضايا التخلف الذي طال مجموعة دول العالم الثالث وطُرِح كقضيّةٍ لافتةٍ على المستوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، ونتج عن الأدبيات المكتوبة في هذا الشأن ما يسمى باقتصاد التنمية كأحد الفروع الاقتصادية، مع الإشارة إلى أنه لا يتم التطرق لكل النظريات التنموية التي حاولت تفسير أسباب التخلف وإنما فقط أهم النظريات التي بحثت عن طرق وضع مسار لمكافحة التخلف والخروج من مأزق التنمية في البلدان المتخلفة، وهذه النظريات وإن لم يشر غالبها –باستثناء نظرية روستو– إلى كلمة "الانطلاق الاقتصادي" بصفة مباشرة، إلا أن المحور المشترك بينها والانشغال الرئيسي لكل منها كان الإجابة على سؤال جوهري: كيف يتحقق انطلاق التنمية في البلدان المتخلفة؟.

من جهة أخرى، يرجع عدم تطرقنا إلى أطروحات المتقدمين إلى كونها لا تمثل إلا إسهاما جزئيا في معالجة إشكالية انطلاق التنمية بسبب أن تحليلات مفكريها ركزت على مشكلات اقتصاد صناعي ناضج، لذلك شغلتهم قضية النمو (*croissance*) بصفة رئيسية وفق هيكل إنتاجي قائم، أكثر من قضية التنمية (*développement*)، وهذا لا يلغي كون تحليلاتهم لا تخلو من الإشارة إلى متغيرات هامة تؤثر بصفة بارزة على التنمية، ومن ذلك:

- طرح ريكاردو ومالتيس لفكرة محدودية الموارد وتأثير النمو السكاني على التنمية
- طرح مارشال لفكرة إعادة توزيع الموارد لزيادة الإنتاجية
- بيان مارشال للدور المحوري للمهارات التنظيمية في عملية التنمية
- دور السياسة المالية وتدخل الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي كما طرحه كينز
- تحليلات هارود – دومار وهانس التي ركزت على البعد الطويل المدى وأشارت إلى ضرورة التيقظ للضغوط التضخمية أو الركود طويل الأجل ومعالجتهما بمزيد من السياسات الحكومية.[1]

المطلب الأول: تعدد الاتجاهات المفسرة لأسباب التخلف

إن المطالع للأدبيات التي تُعنى بالتنمية وأسباب تخلف المجتمعات النامية والحلول المقترحة للخروج من مأزق التخلف يجد التباين بينها كبيرا جدا، والواقع أن ما يجمعها هو اتفاقها على خصائص التخلف وتوصيفاته ونتائجه، أما ما يفرقها فهو الآلية التي تراها ناجعة في القضاء على التخلف وإنجاز التنمية، فالبعض يرى أن الحل يكمن في

[1] عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ط 1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة– مصر، 1989، ص ص: 50-52

النظام الرأسمالي ويقيم الأدلة على نجاعته، بينما يرى فريق آخر أن هذا النظام لا يحقق التنمية بل يكرس التخلف والتبعية.

عموما يمكن التمييز بين ثلاث مدارس قدّمت تفسيرات لأسباب التخلف:[1]

1- النيوكلاسيكية الغربية: وهي تؤمن بإحداث التنمية بتطبيق النموذج الرأسمالي، وترى أن أسباب التخلف ترجع إلى ضآلة الموارد الذاتية اللازمة للتراكم، ولابد من تحرير الاقتصاديات ورفع الحماية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بذلك فهي تحدد أسباب التخلف بعوامل ذاتية فقط.

2- الماركسية: تركز على العوامل الاقتصادية الداخلية الكامنة في أسلوب الإنتاج، وترى أن التنمية تتحقق عند انتشار علاقات الإنتاج الاشتراكية، كما ترى أيضا أن الرأسمالية طورت مجتمعات ما قبل الرأسمالية (استبدلت علاقات إنتاج تقليدية بعلاقات إنتاج رأسمالية أكثر تطورا) وهي تُسَرّع من وتيرة الانتقال إلى الاشتراكية.

يؤخذ عليها أنها حددت أسباب التخلف بعوامل داخلية فقط وهي تبرئ الاستعمار من مسؤوليته في تكريس التخلف.

ما يجمع المدرستين السابقتين:

- النظرة للسير الأحادي لتطور التاريخ مع الفارق أن الأولى ترى الرأسمالية نهاية التاريخ، بينما تراها الثانية مرحلة ما قبل الاشتراكية (مرحلة زائلة)
- تجاهل دور العوامل التاريخية والعلاقات الدولية في إحداث التخلف
- التركيز على العامل الاقتصادي في تفسير أسباب التخلف وتجاهل العوامل الأخرى البنيوية والاجتماعية والثقافية، لأن التنمية بمنظورهما تتوقف على عملية التراكم.

3- مدرسة التبعية: تضم النيوماركسيين والبنيويين، وهي تنظر للتخلف على أنه نتيجة لعوامل بنيوية داخلية كامنة في طبيعة الأنساق السياسية والاجتماعية ومنظومة القيم الثقافية، بالإضافة إلى دور العلاقات الدولية غير المتكافئة بين المحيط والمركز.

إن العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية -في إطار النظام الاقتصادي العالم السائد- هي علاقات استغلال وتبادل لا متكافئ خلق تركيبة سياسية واقتصادية في الدول النامية مختلفة تماما عن أي وضع هيكلي شهدته

[1] مدين جواد علي، التنمية الاقتصادية العربية في ظروف العولمة: الإمكانات والمحددات مع إشارة خاصة لسورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2000، ص ص:256-259.

الدول المتقدمة فيما سبق ومن ثم فإنه سيكون من المستحيل أن تحقق دول العالم الثالث انطلاقها الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي.[1]

ولقد ساهمت التجارة الخارجية –كما ترى هذه المدرسة– في استغلال الدول الصناعية للدول المتخلفة، حيث أن هذه الأخيرة تصدر مواد ضعيفة القيمة المضافة وتستورد منتجات عالية القيمة المضافة قادمة من الدول الصناعية، وهي بذلك في تبعية تزيد من فقرها بزيادة مشاركتها في التجارة الخارجية على هذا النحو، وبالمقابل تزيد من فوائض الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: نظرية التنمية المتوازنة

1. عرض النظرية:

رواد هذه النظرية هم الأمريكيون "بول روزانستين –رودان *P. Rosenstein-Rodan*" ، "رغنار نيركس *Regnar Nurkse*" و "تيبور سيتوفسكي *Tibor Scitovsky*" والانجليزي "آرثر لويس *Arthur Lewis*".

لقد تطورت هذه النظرية إلى الشكل الذي عرفت به بعد أن صاغ رودان فكرة الدفعة القوية لإحداث التنمية، وبررها بنوعين من الاعتبارات:

- كبر الحجم الأدنى من استثمارات البنى التحتية التي لا غنى عنها لإحداث التنمية، والتي تُقَدّم عن مشروعات الإنتاج المباشر، وبالتالي لا يمكن إحداثها بالتدرج وإنما بدفعة قوية من رؤوس الأموال، ويرى رودان أن تخصص لها البلدان النامية 40% من جملة الاستثمارات الكلية.
- مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني: فزيادة السكان بمعدل 2.5% يتطلب معدل استثمار سنوي قدره 10% من الدخل القومي لمجرد المحافظة على نفس المستوى الحالي للدخل الفردي (وهذا في ظل افتراض أن معامل رأس المال يساوي 4)، وهو الأمر الذي يجعل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للانطلاق بالاقتصاديات المتخلفة إلى مرحلة النمو الذاتي.[2]

ومن ثَمّ، ترى نظرية التنمية المتوازنة أن مشكل انطلاق التنمية الاقتصادية يتركز في ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد وفي مختلف القطاعات. والفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها هذا الطرح هي " الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج وفي مجال التصريف"[3]

---

[1] روابح عبد الباقي وآخر، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي وتأثيرها على أداء اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري – قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مع مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، يومي 12-13 ديسمبر 2009، ص: 4.

[2] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص ص: 40-41.

[3] سيدي محمود سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق، (غ م)، 1988، ص: 133.

✓ **الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج:**

وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بـ "الوفورات الخارجية"، وتعني أن إقامة مشروع معين سينتج عنه علاقات ارتباط أمامية وخلفية مع المشاريع التي تعتبر متكاملة معه سواء من حيث ما يحتاجه من مدخلات أو ما ينتج عنه من مخرجات، وهذه الضرورة تفرضها طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها التي تعمل على تحقيق قيم مضافة من خلال عملية تحويل المواد الأولية ومزجها للحصول على منتجات نهائية، ويعمل هذا الارتباط والتكامل على توفير تكاليف كبيرة (وفورات) كان سيتحملها المشروع في غياب هذا الاعتماد المتبادل ومن أهمها:[1]

- حصول المشروع بفضل مجاورته للمشاريع الأخرى على إمكانيات لا يمكنه الحصول عليها بدون تحمل تكاليف عالية.
- توفير تكاليف النقل والتي كان المشروع سيتحملها لجلب مدخلاته لولا توفر المؤسسات الممونة له بهذه المدخلات بجواره.
- الاستفادة من المعارف التطبيقية المستخدمة في المشاريع المتجاورة مما يوفر على المشروع تكاليف البحث العلمي.

لذلك ترى هذه النظرية ضرورة القيام باستثمارات متوازية زمنيا في هذه المشاريع المتكاملة، وأيضا متوازنة أي بنسب متقاربة لتفادي الاختناقات المحتملة، ولتحقيق هذه الوفورات التي ما كان لها أن تتحقق لو تم التركيز على الاستثمار في مشروع إنتاجي واحد أو عدد محدود جدا من المشاريع.

✓ **الاعتماد المتبادل في مجال التصريف:**

وهو ما يعرف بالحلقة المفرغة *le cycle vicieux*، ويرى أنصار التنمية المتوازنة أن تصريف المنتجات –وفي ظل ضيق السوق المحلية– لا يمكن تصوره في حالة تركيز الاستثمارات في مشروع واحد (الاستثمار الوحيد) للأسباب التالية:

- الطلب الفعال الناتج عن تطور مداخيل العاملين في هذا المشروع لا يقابله عرض كاف من السلع الاستهلاكية الأخرى غير منتجات المشروع الذي يعملون فيه، (فلو كان المشروع مثلا مختصا في إنتاج القماش لا يمكن أن يصرف العاملون كل رواتبهم في شراء القماش).
- فيض الإنتاج الذي لم يتم تصريفه بسبب بقاء القدرة الشرائية للمستهلكين (غير العاملين في المشروع) على ما كانت عليه، وبالتالي عدم مواكبة الطلب للزيادة الحاصلة في العرض.

إن كسر هذه الحلقة يتطلب القيام بدفعة قوية ***Big Puch*** بواسطة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة في وقت واحد، وبالتالي فإن تعدد الصناعات والمشاريع سيجعل من كل صناعة تخلق بما توزعه من دخول سوقا للصناعات الأخرى.

[1] المرجع السابق، ص 134 ، نقلا عن : Jacob Viner, stabilité et progrès: les problèmes de la pauvreté, Eco app ,1958, p:62

2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

يعتبر البعض نظرية النمو المتوازن من أهم النظريات التي تجمع بأسلوب وسط بين الطرح الرأسمالي والطرح الاشتراكي، وتعتمد فعلا على الواقع الاقتصادي بالدول النامية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين والذي عرف تدخلا بارزا لحكومات هذه الدول في النشاط الاقتصادي. إلا أنه وجهت إليها العديد من الانتقادات نلخص أهمها فيما يلي:

- إن منطق هذه النظرية القائم على تطوير كل القطاعات في آن واحد (*) يفرض على الاقتصاد الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، ويرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وهو ما يفوت على الاقتصاد الوطني جني ثمار التجارة الدولية.[1]
- تطبيق هذه النظرية بما يتطلبه من موارد غير متوفرة في البلدان النامية يشجع على ظهور ضغوط تضخمية (ويعضد هذا تجربة أمريكا اللاتينية).
- توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع الصغرى يلغي الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.[2]
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إقامة الصناعات في وقت واحد، وكما يقول ***Fleming.M.J*** فإنه بينما تفترض هذه النظرية أن العلاقات بين الصناعات تكاملية، فإن محدودية عرض العوامل يجعل هذا العلاقة تنافسية.[3]
- الصعوبة الواقعية في تحقيق هذا الطرح لما يتطلبه من ضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

لذلك يقول سينجر " قد يكون من السهل على المرء أن يفكر في أحجام كبيرة، وأن يتخيل ما يشاء من الانجازات العظيمة على الورق، ولكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك سوف تصدمه الحقيقة المرة"[4]. والحقيقة المرة التي يشير إليها سينجر هي –وكما يرى هيرشمان– أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة لا يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة.

(*) تنبغي الإشارة إلى أن الاستثمار في كل القطاعات في آن واحد هو أحد أوجه التوازن في التنمية الذي تنادي به هذه النظرية وهو الأفضل، وذلك لا يلغي أن ينصرف هذا التوازن إلى أوجه أخرى كالتوازن بين تنمية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أو التوازن بين فروع القطاع الواحد كالتوازن بين صناعة آلات الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية، أو التوازن بين الاستثمارات المنتجة واستثمارات البنية القاعدية...الخ، لذلك فإن التوازن الشامل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية هو المطمح الأفضل لهذه النظرية، ولكنه ليس الطرح الوحيد لمعنى التنمية المتوازنة كما يفهمه العديد من شارحي هذه النظرية.

[1] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، (غ م)، 2006، ص: 30.

[2] Matouk BELATTAF, op. cit., p: 114.

[3] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص: 45.

[4] سيدي محمود سيدي محمد ، مرجع سابق، ص: 136.

المطلب الثالث: نظرية التنمية غير المتوازنة

1. الطروحات المختلفة لهذه النظرية

عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغيير، وبالتالي فإن استهداف إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محدودة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى، وبالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى في شكل متعاقب ولكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وهو ما يعرف "باللاتوازنات الخلاقة ***déséquilibres créateurs***"، ويرى رواد هذه النظرية أمثال الأمريكي "ألبير هيرشمان ***A. Hirshman***" والفرنسيين "فرانسوا بيرو ***F. Perroux***" و "جيرار دي برنيس ***G. de Bernis***" أنها الأكثر واقعية لحالة الدول المتخلفة من نظرية التنمية المتوازنة. كما أن أطروحاتهم التي تجمعها الفكرة المحورية المذكورة أعلاه قد تعددت وفق التفصيل التالي:

أ- هيرشمان ونظرية الصناعات المحركة ***les industries motrices***:

يرى هيرشمان ضرورة تركيز التنمية بالدول المتخلفة في مرحلة انطلاقها على الاستثمار في قطاعات استراتيجية رائدة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها، ويجب أن يعمل القائمون على التنمية في هذه البلدان على اختيار هذه القطاعات أو المشاريع الرائدة بدقة، وذلك وفق جملة من المعايير أهمها -في نظره- " القدرة على الدفع إلى الخلف" و"القدرة على الدفع للخلف"، حيث تُرتّب المشاريع حسب شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، وكل صناعة يكون حجم الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية يساوي نصف طاقتها الاقتصادية تعتبر ذات أولوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى هيرشمان أن الاستثمارات المنتجة مباشرة تُعطى الأولوية في الترتيب على استثمارات البنية القاعدية، لأن الأولى تشكل ضغطا محرضا للقيام بالثانية وهو ما يسميه الكاتب " تحريض التنمية بواسطة نقص القاعدة الهيكلية" [1]

ب- بيرو ونظرية أقطاب التنمية ***les pôles de développement***:

لا يختلف طرح فرانسوا بيرو في معالمه الكبرى عن طرح هيرشمان، فهو قد ركز على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها هيرشمان. وقطب النمو -حسب بيرو- يتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، حيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية وقد يمتد إلى المجال العالمي أيضا. لكنه

[1] انظر المرجع السابق (سيدي محمود) ، ص: 139 نقلا عن :
Albert Hirshman, stratégie du développement économique,Ed ouvrière,Paris,1964,pp: 124-128

يشترط لنجاح انطلاق التنمية الاقتصادية وفق هذه الآلية توفر مسبق لوسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدا أدنى من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو.

ت- **جيرار دي برنيس ونظرية الصناعات المصنعة *les industries industrialisées***:[1]

قام برنيس بتطوير نظرية بيرو حول أقطاب النمو، وهو يرى أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة"، وهو يركز على نوع خاص من الصناعة الثقيلة وهي "الصناعات المصنعة"، وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها.

وبرنيس وإن كان يرى أن صناعة الحديد والصلب ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا أنه يشير أن الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية، بعبارة أخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة أخرى، فمثلا: الصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدم التقني والمكننة، في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر.

إن قيام الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق قوى التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط فيه حسب برنيس:

- أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي
- أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية
- أن يتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها

تجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة تتعلق بالاختلافات بين النظريات الثلاث:

- الصناعة المحركة عند هيرشمان وقطب النمو عند بيرو قد يكون صناعة آلات استثمارية أو صناعة استهلاكية، منفتحة على الداخل أو الخارج أو هما معا، بينما الصناعات المصنعة عند برنيس فهي مختصة فقط في إنتاج وسائل الإنتاج، وتعمل في إطار اقتصاد مغلق فقط.
- تدخّل الدولة ضروري عند بيرو وبرنيس حتى يتمكن الاقتصاد النامي من تنظيم آثار الدفع الصادرة عن أقطاب النمو أو الصناعات المصنعة (آثار الدفع في نظرهما لا تنتقل عفويا بين الصناعات في الاقتصاد المتخلف وتحتاج إلى توجيه وتنظيم)، بينما هيرشمان فهو من أنصار الحرية المطلقة ويرى أن التحريض ينتقل عفويا بين الصناعات، لذلك فإن تدخل الدولة ينبغي أن ينحصر – إن كان ضروريا- في تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار المربح فقط.

[1] ملخص من سيدي محمود سيدي محمد ، مرجع سابق ص ص : 141-144.

2. الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- الخلط بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية، حيث أن أنصارها حينما يفاضلون بين صناعة وسائل الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية يميلون إلى تفضيل النوع الأول، وحينما يفاضلون بين التقنية كثيفة رأس المال والتقنية كثيفة العمل يفضلون الأولى كمرادف للتفضيل الأول، وفي الحقيقة أن التقنية كثيفة رأس المال قد توجد أيضا في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- الربط غير الصحيح بين النظام الاقتصادي ونمط التصنيع، حيث يعتقد أنصار هذه النظرية أن النظام الرأسمالي يدفع إلى التركيز أكثر على الصناعات الاستهلاكية، لذلك ينبغي على الدولة توجيه نمط التصنيع بما يخدم المجتمع (اختيار الصناعات الثقيلة)، وهذا غير صحيح لأن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج أيضا إلى استثمارات في الصناعات الثقيلة.
- لا يمكن أبدا إغفال مشكل تصريف المنتجات (والذي أشارت إليه نظرية التنمية المتوازنة عند اعتماد سياسة الاستثمار الوحيد)، فالدول النامية قد تضيق أسواقها عن تصريف منتجات الاستثمارات الإستراتيجية، وهي لا تمتلك اليوم آليات التصريف في الأسواق الخارجية التي أتيحت للدول المتقدمة في بداية ثورتها الصناعية، بسبب المنافسة الدولية الشديدة، والسياسات الحمائية التقييدية التي تعتمدها الدول المتقدمة إزاء صادرات الدول النامية، يضاف إلى ذلك كله ضعف حجم التجارة البينية بين الدول المتخلفة ذاتها.
- قد تؤدي استراتيجية التنمية غير المتوازنة إلى نتائج عكسية بسبب اعتمادها على الصناعات كثيفة رأس المال (وبالتالي المتطورة تقنيا)، وبالتالي فبدلا من تحقيق التكامل المنشود والانسجام بين قطاعات الاقتصاد بفعل التحريض المتوالي تتعمق حالة الازدواجية الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المتخلفة بفعل تركيز استخدام وسائل الإنتاج في نواحي محدودة من الاقتصاد.

المطلب الرابع: مدخل التغييرات الهيكلية

ترى النظريات التي تدخل ضمن هذا المدخل أن الانطلاق الاقتصادي يحتاج إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاديات المتخلفة تسمح بالتحول من التركيز على القطاع الزراعي بنحو كثيف إلى هياكل أكثر حداثة وتحضرا وأكثر تنوعا صناعيا. ومن النماذج البارزة المعبرة عن هذا المدخل:

- نموذج القطاعين: حسب "طرح لويس" أو طرح "فَي . رانيس"
- نموذج أنماط التنمية لـ"جينري"

1. نموذج آرثر لويس *W.Arthur Lewis*

1-1 عرض النموذج

ينطلق آرثر لويس في تحليله من اقتصاد مزدوج (Dual Economy) يتضمن قطاعين:

- قطاع زراعي (أولي-تقليدي) يوزع أجورا عند حد الكفاف، ويتميز بوجود عمل فائض يعود امتصاصه بالفائدة عليه من خلال تقليل عبء السكان على الأرض.
- قطاع صناعي (حديث): يتميز بالتنظيم، ويحتاج إلى اليد العاملة

ويرى لويس أن الانطلاق الاقتصادي يحدث عندما يتم استنزاف العمل الفائض في القطاع الأولي من طرف القطاع الثاني، عن طريق آلية أن كل توظيف للعمال في الصناعة يُنتج تراكما رأسماليا يُعاد استثماره من جديد فيسمح بتوظيف عدد متزايد من فائض العمال في الزراعة، وينتج عنه تراكم رأسمالي جديد يُعاد توظيفه فيوظف عمال جدد...وهكذا إلى غاية استنزاف كل الفائض من العمل، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم I -1: نموذج آرثر لويس لانطلاق التنمية في البلدان المتخلفة

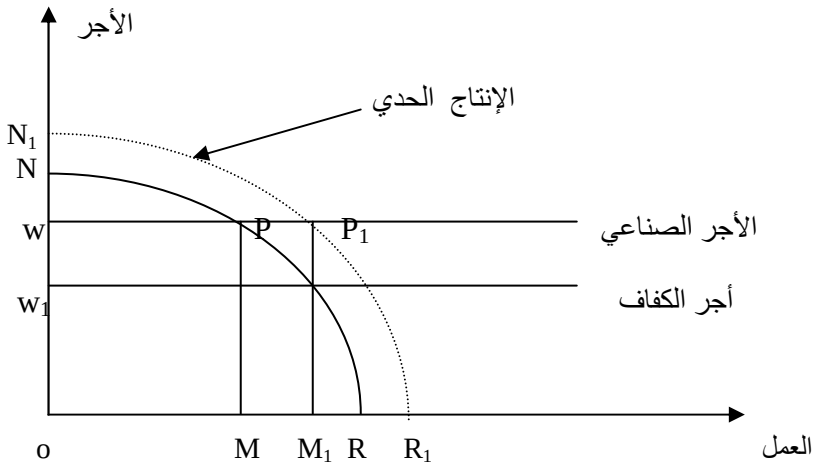

المصدر: محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 137.

يلاحظ من الشكل أن الأجر في الصناعة مرتفع بمقدار ww_1 لتحقيق تحرك العمال من القطاع الأولي إلى القطاع الحديث، حيث يتم استخدام العمل إلى النقطة التي يتساوى عندها الإنتاج الحدي مع الأجور (أي المقدار OM)، وبالتالي فإن الإنتاج الكلي للعمل هو (ONPM) وهو مقسم بين جزئين الأول هو المدفوعات للعمل بصيغة أجور، والثاني فائض رأسمالي (WPN). عندما يعاد استثمار الفائض الرأسمالي فإن الإنتاج الكلي للعمل يرتفع وينتقل بذلك منحني الإنتاج الحدي إلى أعلى (N_1R_1) فتتوفر فرص عمل أكثر (بافتراض ثبات الأجور) فيرتفع استخدام العمل بمقدار (MM_1)، كما أن كمية الفائض الراسمالي ترتفع من (WPN) إلى (WN_1P_1)، وهذه

الكمية يعاد استثمارها وهكذا....حتى يستنزف الفائض من العمل في القطاع التقليدي، وحينها تبدأ الأجور في هذا الأخير بالارتفاع محركة معدلات التبادل التجاري إلى صالح القطاع الزراعي ومسببة ارتفاع في الأجور في القطاع الصناعي، ومن هنا فإن تراكم رأس المال يلحق بالسكان ولا يبقى مجال للتنمية من المصدر الأولي (نقص عرض العمل بعد استنزاف الفائض)، وأصبح الآن من مصلحة المنتجين في القطاع الزراعي أن ينافسوا للحصول على العمل طالما أن القطاع الزراعي أصبح تجاريا على نحو كامل، ويدخل الاقتصاد مرحلة النمو الذي يديم نفسه بنفسه.[1]

2-1 الانتقادات الموجهة لنموذج لويس

يعكس هذا النموذج التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي في الغرب، وبعض افتراضاته لا تتفق مع الحقائق المؤسسية والاقتصادية للعالم النامي:

- افتراض أن نمو القطاع الصناعي كلما كان أكبر (بسبب تراكم رأس المال) كلما أدى إلى خلق فرص عمل أكبر لا يكون صحيحا إذا ما أعيد استثمار الأرباح الرأسمالية في آلات ومعدات كثيفة رأس المال، وبالتالي نكون أمام إمكانية زيادة الإنتاج الكلي دون توليد فرص عمل.
- افتراض انطلاق التنمية بامتصاص فائض العمل في القطاع التقليدي حيث تكاليف الفرصة البديلة للعمل منخفضة غير صحيح دائما، لأنه قد تتوفر فرص بديلة موجبة يكون معها تحويل العمل مقللا من الإنتاج الزراعي.
- أهمل لويس النمو المتوازن بين الزراعة والصناعة لاسيما إذا علمنا بوجود روابط بين النمو الزراعي والتوسع الصناعي في البلدان النامية يجعل كل توظيف لكل الأرباح الرأسمالية في الصناعة يعرضها للخطر.

2. نموذج فَي-رانيس (1964) *Fei - Ranis*

2-1 عرض النموذج

قام هذا النموذج بتطوير نموذج لويس على قاعدة أن تحويل العمل من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث يجب أن يسبقه زيادة في إنتاجية الزراعة، حيث لم يعط لويس الاهتمام الكافي لأهمية الزراعة في دعم النمو الصناعي، ويتضمن هذا النموذج ثلاث مراحل كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص ص: 137-139.

شكل رقم I –2: نموذج في–رانيس لانطلاق لتنمية في البلدان المتخلفة

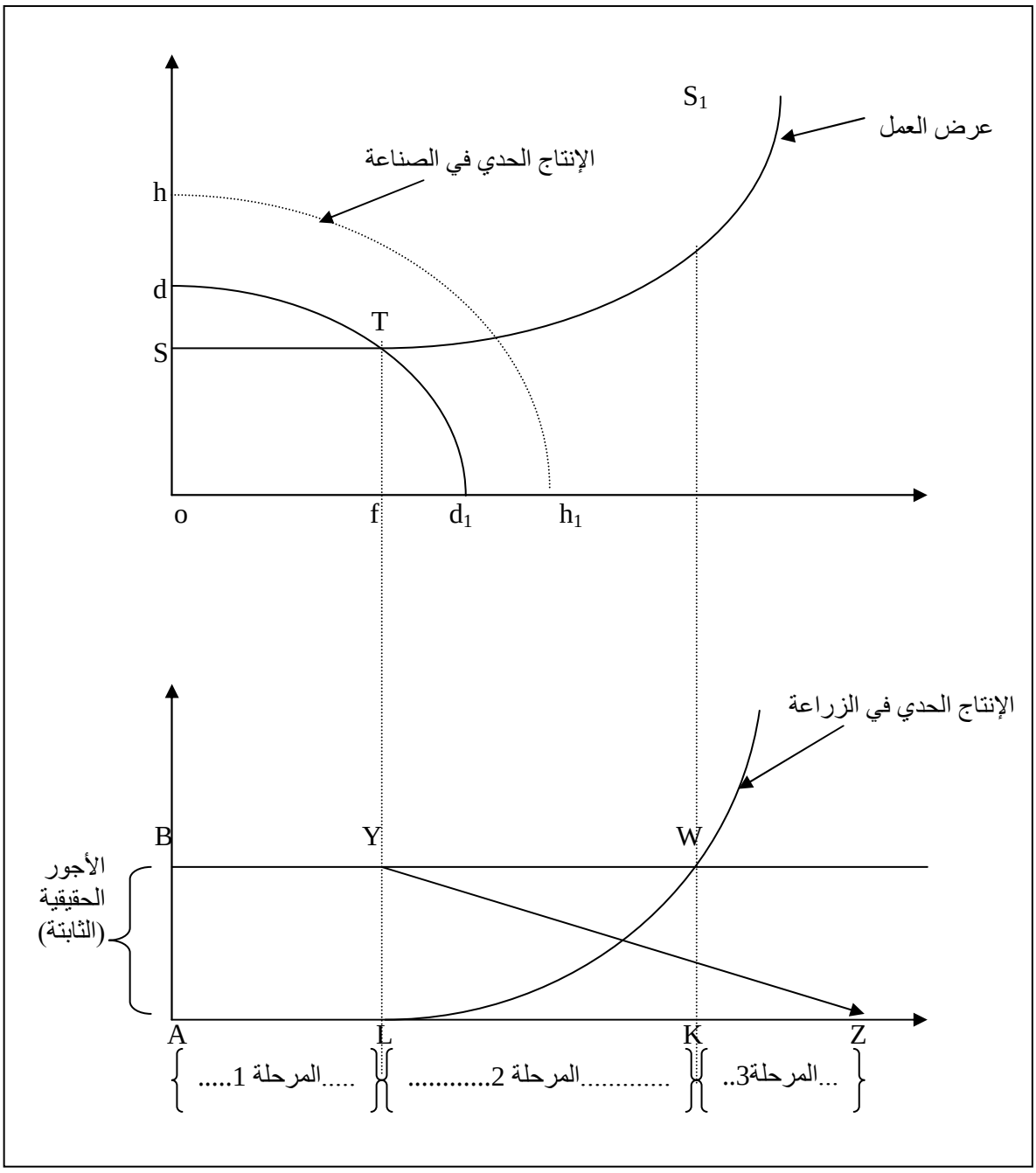

المصدر: محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 141.

* المرحلة الأولى: مشابهة لطرح لويس تتميز بفائض في العمل (المقدار AL) ومرونة تامة لعرضه (كما هو واضح في الجزء ST من منحني عرض العمل) ، تقوم الصناعة بامتصاصه دون التأثير على الإنتاج الزراعي بسبب كون الإنتاج الحدي للزراعة في هذه المرحلة معدوم.

* المرحلة الثانية: يبدأ الناتج الحدي في الزراعة بالارتفاع نتيجة تحول عدد من العمال في هذا القطاع إلى الصناعة، ولكن معدل الإنتاج للعمل في هذا القطاع (معطى بالمنحني BYZ) ينقص بداية من هذه المرحلة فينقص عرض

الغذاء وترتفع بذلك الأجور الحقيقية لعمال القطاع الصناعي. إن إعادة استثمار الفائض الرأسمالي في الصناعة يؤدي إلى زيادة امتصاص اليد العاملة الفائضة في الزراعة (البطالة المقنعة المشار إليها إجمالا بالمسافة AK والتي يرجع سببها إلى كون الأجر أكبر من الإنتاج الحدي).

* المرحلة الثالثة: يكون فيها الإنتاج الحقيقي للعمل الزراعي أعلى من الأجر الحقيقي (ابتداء من النقطة W)، وتنعدم بذلك البطالة المقنعة ليصبح منحني عرض العمل أكثر انحدارا، مشيرا إلى أن الزراعة والصناعة كلاهما يطلبون العمل على نحو متساو، وبذلك يدخل الاقتصاد مرحلة النمو التلقائي.

2-2 تقييم نموذج فَي-رانيس

لقد نجح هذا النموذج في تحليل ما عجز عنه نموذج لويس، وبين أن القطاع الزراعي يجب أن ينمو جنبا إلى جنب مع نمو القطاع الصناعي وبصفة متوازنة.

إلا أنه وجهت إليه جملة من الانتقادات منها:[1]

- في المرحلة الأولى، تَبيّن بالتجربة أن الإنتاج الحدي للعمل في الزراعة ليس شرطا أن يكون معدوما، بل هو مختلف غير ثابت تبعا لاختلاف الأنظمة الزراعية. بل هو افتراض تجريبي بسبب الموسمية التي تطبع الإنتاج الزراعي والتي تجعل الناتج الحدي للعمل أكبر من الصفر غالبا.
- يفترض هذا النموذج استخدام عنصرين في الزراعة هما العمل والأرض ويهمل دور التغيرات التكنولوجية في الزراعة في الدول النامية.
- يفترض هذا النموذج أن الاقتصاد مغلق مما يهمل دور التجارة الخارجية.

3- نظرية أنماط التنمية

تركز هذه النظرية – ضمن إطار فلسفة نظرية التغييرات الهيكلية- على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية مُمَكِّنًا لصناعات جديدة أن تحُلّ مَحلّ القطاع التقليدي. وعكس نظرية لويس ونظرية المراحل لروستو، ترى هذه النظرية أن الادخار والاستثمار شرطان ضروريان ولكنهما غير كافيين لإحداث انطلاق التنمية، بل يتطلب الأمر منظومة من التغييرات المتداخلة في الهيكل الاقتصادي (في الإنتاج، في الطلب، في التجارة الدولية، توزيع السكان ...) لتحويل الاقتصاد من النظام التقليدي إلى النظام الحديث.

يميز أنصار أنماط التنمية بين العوائق المحلية والعوائق الدولية لانطلاق التنمية بالبلدان المتخلفة، ويرون أن هذه الأخيرة هي التي تصنع الاختلاف بين تحول الاقتصاديات النامية حاليا عن الاقتصاديات المصنعة، وأن الأقطار النامية جزء من نظام دولي متكامل يدعم أو يعيق انطلاقها، ولها منافذ على الفرص المعروضة من طرف الصناعية في هذا

[1] المرجع السابق، ص ص: 144-145.

النظام (كمصادر رأس المال والتكنولوجيا، أسواق الصادرات...) متى استطاعت استغلالها ستنجز التحول المطلوب بمعدل أسرع من المعدل الذي أنجزت به الدول الصناعية تحولها خلال المراحل الأولى من تنميتها.

يعتبر نموذج الاقتصادي الامريكي "هوليز جينري" Hollis Chenery النموذج الأشهر في نظرية التغيير الهيكلي، حيث عمل على إجراء فحص تجريبي لأنماط التنمية في عدد كبير من دول العالم الثالث خلال الفترة 1950-1973 وكانت أهم نتائج دراسته:[1]

- ✓ حصة الإنتاج الصناعي ضمن PNB ترتفع وحصة الإنتاج الزراعي تنخفض كلما ازداد الدخل الفردي (انظر الشكل رقم 1-3)

شكل رقم I-3: نموذج "هوليز جينري" للتغيير الهيكلي

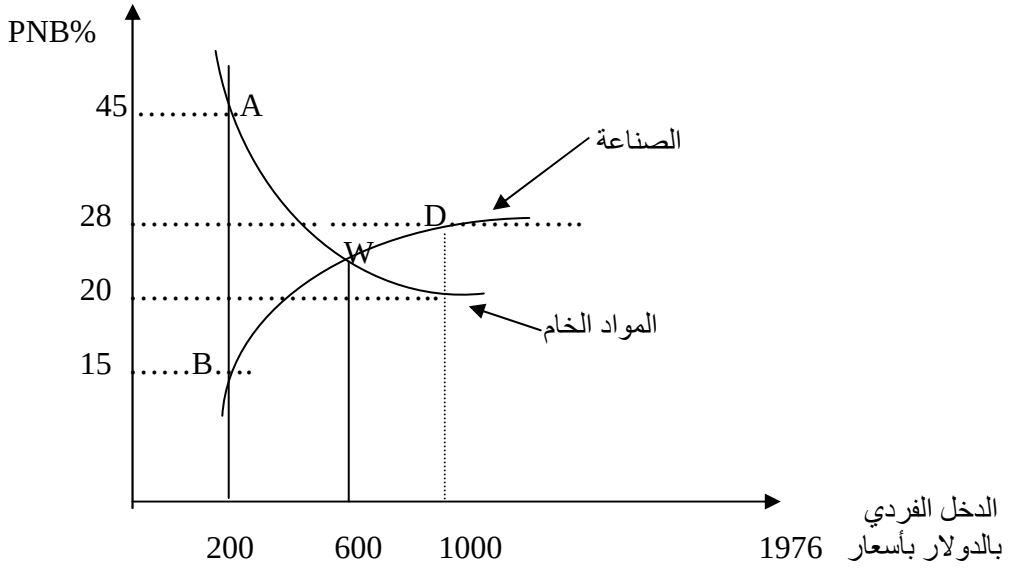

المصدر: محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص: 148.

- فعند مستوى الدخل 200 وجد أن مساهمة الصناعة هي 15% (النقطة B)، بينما مساهمة الزراعة (المواد الخام) هي 45% (النقطة A)
- وعند مستوى الدخل 1000 وجد أن مساهمة الصناعة هي 28% (النقطة D)، بينما مساهمة الزراعة هي 20% (النقطة C)

[1] نفس المرجع، ص ص: 147-151.

- ✓ تغييرات الإنتاج يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة التغييرات الهيكلية المبكرة، ومرحلة التغييرات الهيكلية المتأخرة، والفاصل بينهما نقطة المنتصف التي تتساوى فيها مساهمة كل من الصناعة والزراعة في PNB (النقطة W في الشكل السابق عند مستوى الدخل الفردي 600 دولار بأسعار 1976):
  - فالبلدان الواقعة دون هذا المستوى من الدخل ينظر إليها "جينري" على أنها في المرحلة الأولى من التنمية وتوصف بأنها أقل تطورا، وهي في المرحلة المبكرة للتغييرات الهيكلية حيث الاعتماد كبير على الإنتاج الزراعي رغم تناقصه كمصدر للدخل والنمو الاقتصادي).
  - أما البلدان الواقعة فوق هذا المستوى ولكن دون مستوى الدخل في الدول الصناعية (3000 دولار بأسعار 1976) ينظر إليها أنها في مرحلة تحول، أي في المرحلة المتأخرة للتغييرات الهيكلية.

- ✓ يتميز التحول بارتفاع حصة الإنتاج الصناعي في PNB والتي يرافقها حدوث تراكم في رأس المال المادي وتحسن في رأس المال البشري، حيث تحدث زيادة معتبرة في الاستثمار، وفي التسجيل في الدراسة.

- ✓ الطلب المحلي يعرف تغيرات في تركيبته أهمها تناقص استهلاك الغذاء من أكثر من 40% إلى 17% من إجمالي الطلب المحلي الكلي لفائدة الاستهلاك غير الغذائي والاستهلاك الحكومي، مع ارتفاع الاستثمار وتغيرات في نمط التجارة الدولية حيث ترتفع الصادرات والواردات خلال مدة التحول، مع ارتفاع نسبي لحصة الصناعة في الصادرات وتناقص نسبي لها في الواردات.

- ✓ فيما يخص استعمال عناصر الإنتاج، يحدث انتقال للعمل من الزراعة للصناعة، وهو متأخر يأتي بعد التغير الهيكلي في الإنتاج، ولذلك يبقى القطاع الزراعي يلعب دورا هاما في توليد فرص العمل في مرحلتي التحول.

- ✓ على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، يحدث خلال مدة التحول تزايد ظاهرة التحضر بسبب النزوح من الريف إلى المدينة للعمل بالصناعة، ووجد جينري أن سكان الحضر تفوق نسبتهم سكان الريف عند مستوى دخل فردي أعلى من 1000 دولار بأسعار 1976.

- ✓ رغم أن توزيع الدخل في البداية يميل لصالح القطاع الحديث بسبب ظاهرتيْ التصنيع والتحضر، إلا أن تغييرات هيكلية معينة (مثل انتشار فرص التعليم، انخفاض معدل النمو السكاني، تقلص الازدواجية الاقتصادية...) تساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل.

- ✓ البعد الأخير للتحول الذي تعرّف عليه جينري هو انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة كلما ارتفع الدخل.

المطلب الخامس: مدخل الحاجات الأساسية

مدخل الحاجات الأساسية هو إستراتيجية تنموية بدأت أفكارها في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، تنطلق من رفض نظريات التراكم التقليدية كمخرج لمأزق التخلف وتحقيق الانطلاق الاقتصادي، وترى أن توفير الحاجات الأساسية للإنسان هو الذي يحقق انطلاقه نحو العمل بفعالية.([*])

إن هذا المدخل الذي اعتمد عام 1976 في مؤتمر الاستخدام العالمي لمنظمة العمل الدولية، له توجه عكسي لنماذج النمو من الأعلى إلى الأسفل (كنموذج لويس وروستو)، حيث يركز على النمو من الأسفل إلى الأعلى من خلال معالجة الفقر بتوفير الحاجات الأساسية للسكان.

إن تركيز هذا النموذج على توفير ما يحتاجه الفقراء من سلع استهلاكية (غذاء، لباس، سكن)، وخدمات أساسية (ماء صالح للشرب، رعاية صحية ، تعليم...) والحاجات الأخرى غير المادية (كالمساهمة في صنع القرار)[1] يعطي الفكرة عن اهتمامه بالاستهلاك كأداة لرفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية، هذه الزيادة الناجمة عن تحسن الوضعية المعيشية والصحية للقوة العاملة.

شكل رقم I –4: يبين العلاقة بين الاستهلاك والإنتاجية

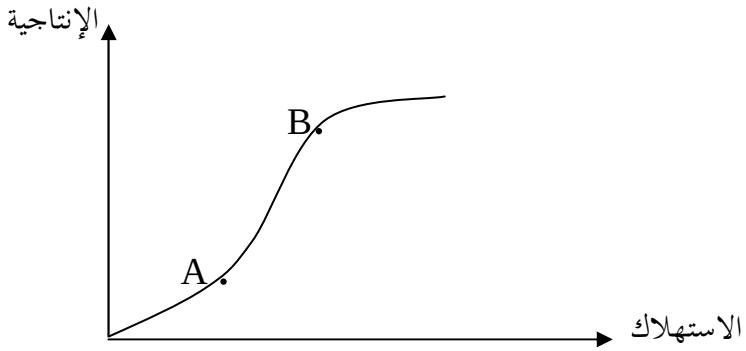

المصدر: محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 188.

([*]) تمثل الحاجات الأساسية الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي الذي يعتبر المواطن الذي يقل استهلاكه عنه داخلا ضمن فئة الفقراء. للمزيد انظر:
– عدنان داود العذاري وآخر، مرجع سابق، ص: 45.

[1] ينظر تفصيل هذه الحاجات وما يقصد بها وكيفيات تحديدها وجوانب أخرى في:
- مصطفى زروني، مرجع سابق، ص ص: 233– 238
- محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 187.

من خلال الشكل نلاحظ أنه:

- في البداية يساهم الاستهلاك بنسبة قليلة في نمو الإنتاج، لكن مع تحسن تدريجي في صحة وكفاءة قوة العمل ترتفع الإنتاجية بشكل كبير كما يبينه الخط الرابط بين النقطة A والنقطة B.
- بعد النقطة B فإن تأثير الاستهلاك على الإنتاجية سوف يخضع لقانون تناقص العوائد.

بناء على هذه العلاقة، ومن خلال فلسفة مدخل الحاجات الأساسية، ركز كثير من الباحثين (أمثال "أمارتيا سين A, Sen و"بيرك" Berg) على ضرورة الانطلاق في البحث عن تحقيق التنمية من نقطة القضاء على النقص فيما يؤخذ من غذاء وطاقة لدى الطبقات الفقيرة (خصوصا بالأرياف)، وتوفير حاجاتها الأساسية، وهذا يتطلب عدالة في توزيع الدخل، وتوسيع إنتاج الغذاء بدلا من تصدير المحاصيل، وتفضيل التكنولوجيا كثيفة العمل على التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

كخلاصة فإن مدخل الحاجات الأساسية يتصور أنه لا يمكن إحداث إطلاق لقوى النمو في المجتمعات النامية في ظل وجود طبقة كبيرة من الفقراء الذين لا يتمتعون بالعتبة الدنيا من الحاجات الأساسية الضرورية للحياة، وأن توفير هذه الحاجات يعتبر محفزا للإنتاجية إذْ أن قوة العمل التي تتمتع بصحة جيدة وتقرأ وتكتب جيدا وتتغذى جيدا هي قادرة على بذل جهود مادية وفكرية أكثر من قوة العمل المريضة والجائعة وسيئة التغذية.[1]

الانتقادات الموجهة لهذا المدخل:

واجه استراتيجية الحاجات الأساسية انتقادان رئيسيان هما: [2]

- تركيزها الكبير على الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الرفاهية في الاقتصاد.
- قصر النظرة: فبدلا من التركيز على زيادة الطاقة الإنتاجية واستمرارها في المدى الطويل، تتبنى هذه الإستراتيجية توجيه الموارد إلى القطاع الاستهلاكي للفقراء بدلا من توجيهها نحو القطاع الإنتاجي وهو الأمر الذي بالنهاية سيرفع مستوى معيشتهم في الأجل الطويل.

ويبدو أن الانتقاد الأخير مناقش، لأن أنصار هذه الاستراتيجية يرون أن تلبية هذه الحاجات يجب أن يتم على أساس التوازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية، بمعنى أن جملة الإجراءات المتخذة لتلبية الحاجات

[1] محمد صالح تركي قريشي، مرجع سابق، ص: 190.
[2] مصطفى زروني، مرجع سابق، ص: 239

الأساسية للأفراد يجب أن لا تكون على حساب تنمية الطاقة الإنتاجية، ومن جملة هذه الإجراءات يمكن الإشارة إلى:[1]

- المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية
- توسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة إنتاجيته
- تغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية
- توزيع الدخل وإعادة توزيعه لفائدة محدودي الدخل.

[1] سيدي محمود سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 150.

خلاصة الفصل

ناقش هذا الفصل أولا مسألة تحديد مفهوم التنمية وما يتعلق به من خصوصيات وصعوبة قياس، وخلصنا إلى أن هذا المفهوم معقد وأن التنمية ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، وهذا الاتساع في جوانبها هو منشأ صعوبة قياسها بدقة رغم ما بذل من محاولات في هذا المجال.

وفيما يتعلق بفكرة الانطلاق الاقتصادي:

- ✓ فإن طرح روستو الخطي لمراحل النمو والمستند إلى تجربة الدول الصناعية في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، ورغم ما يتضمنه من خصوصية، فإنه لا يمكن أن يشكل إطارا نظريا ملائما لانطلاق التنمية في البلدان المتخلفة بسبب محدودية الطرح من جهة، وبسبب اختلاف ظروف هذه البلدان عن البلدان التي استنتج منها روستو نظريته من جهة أخرى، وخلصنا إلى أن اعتبار الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية هو أقرب إلى التحليل المنطقي من اعتباره مرحلة تاريخية تمر بها الدول حتميا ولكن بفترات زمنية مختلفة.

- ✓ أما النظريات التنموية الأخرى، لاسيما في أربعينيات القرن الماضي فإنها تبنّت فكرة أن بناء هياكل اقتصادية لإحداث الانطلاق لن يتأتى عن طريق آليات السوق بالطريقة التقليدية، بل لابد من بذل جهود واعية تم تحليلها في العديد من الدراسات أهمها: التنمية المتوازنة في نموذج الدفعة القوية لروزنشتاين رودان، والتنمية غير المتوازنة لهيرشمان وفرانسوا بيرو وجيرار دي برنيس. وقد ركزت هذه الدراسات على التصنيع كمحرك للانطلاق باعتبار أن التنمية ما هي إلا دالة في التراكم واستغلال فائض العمالة في الريف مع دور نشيط للدولة.

- ✓ أما مدخل التغييرات الهيكلية المركز على تحليلات الثنائية في السوق فقد قدم مساهمات متميزة تنطلق من البطالة المقنعة في الريف لتبني نماذج للتنمية تركز على ضرورة وجود قطاع رأسمالي كبير لتحقيق زيادة الادخار والتراكم، ويقصد بهذا القطاع قطاع الصناعات التحويلية.

- ✓ وحاول مدخل الحاجات الأساسية التركيز على الاستهلاك كأداة لرفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية الناجمة عن تحسن الوضعية المعيشية والصحية للقوة العاملة، وإعادة توزيع الدخل للفقراء، ولكن اصطدم هذا الطرح بحقيقة عدم كفاية الاستهلاك وحده كمحرك للانطلاق الاقتصادي الذي يعتبر عملية تتداخل فيها أبعاد متعددة.

الفصل الثاني

الدول النامية وهاجس الانطلاق الاقتصادي

تمهيد

تشكل "الدول النامية" المتعلّق الثاني لعملية الانطلاق الاقتصادي (بعد المتعلق الأول الذي درسناه في الفصل السابق والمرتبط بالتنمية ذاتها)، لذلك فإن التطرق إلى تحديد المقصود بهذه الدول وبيان وضعيتها ومسيرتها التنموية والواقع الذي تعيش فيه داخليا وخارجيا، وغير ذلك من الجوانب، يشكل أمرا ضروريا وقاعدة للانطلاق في تبرير ضرورة البحث عن منهج ملائم لتحقيق انطلاق التنمية فيها.

إن مجموعة هذه الدول –وهي تبحث عن انطلاقها الاقتصادي– تميزت بظروف مختلفة تماما عن الظروف التي شكّلت الأرضية التي حققت الدول المتقدمة نهضتها الاقتصادية انطلاقا منها، فهي قد عانت من الاستعمار ونهب خيراتها، وتمارس محاولات انطلاقها –المبنية على نماذج مستوردة لا تتلاءم بالضرورة مع خصائصها المحلية– في ظل تخلف كبير وانتشار واسع للفقر مع ظروف اجتماعية وسياسية صعبة، وأيضا في ظل واقع دولي صعب تندمج فيه الاقتصاديات بصفة متسارعة، وتعمل آلياته على تقوية الطرف القوي في معادلة التبادل الدولي على حساب تكريس تبعية وفقر الطرف الأضعف في هذه المعادلة.

واعتبارا لما سبق، سيتطرق هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الدول النامية وبيان تصنيفاتها في مبحث أول، ثم إلى بيان التناقض الكبير الذي يطبع العالم الحالي متمثلا في فجوة كبيرة بين مستويات التنمية بين شعوبه، سواء على مستوى الأقطار أو الدول أو داخل القطر الواحد ومجموعة الدول الواحدة، وذلك في مبحث ثان، أما المبحث الثالث فسنخصصه إلى بيان جهود الدول النامية في تحقيق انطلاقها الاقتصادي وأهم ما انتهجته من سياسات في هذا المجال، ليَتِمّ في المبحث الرابع التعرض لمحاولات الانطلاق في ظل برامج الهيئات الدولية متمثلة أساسا في برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، وفي المبحث الأخير سنلخص أهم المعوقات التي وقفت حاجزا أمام نجاح مجموعة الدول النامية في تحقيق نهضتها الاقتصادية.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الدول النامية وبيان تصنيفاتها

قبل التطرق لوضعية الدول النامية إزاء الانطلاق الاقتصادي ومسيرة الجهود التي بذلتها في سبيل تحقيقه، لابد منهجيا من بيان المقصود بهذه الدول، وذكر أهم التصنيفات المعطاة لها.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية

حسب المعجم الاقتصادي فإن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها حاليا الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع.[1]

وقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة مثل: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث ... الخ ، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا، وفيما يلي عرض لأهم هذه التسميات:

- فحينما بدأ الفكر الاقتصادي في تناول مشكلة النمو بهذه البلدان أطلق عليها اصطلاح "**الدول المتأخرة**" وعرفت بأنها "تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي"، أو "هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"[2]. إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة تخلف هذه البلدان، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين.
- لذلك استُبدلت التسمية السابقة باصطلاح آخر هو "**الدول المتخلفة**" وعرفت بأنها: " الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة"، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد إمكانيات النمو بهذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بها. ولقي مصطلح "التخلف" اعتراضا أيضا لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعا بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو ما لا يتفق والحقيقة، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" تفاديا للخلط بين الركود والنمو.

[1] Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon,1995,p :111

[2] عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، (بدون سنة نشر) ، ص ص:.29–30.

- **الدول النامية:**[1] رغم أن هذا الاصطلاح لقي قبولا واسعا إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول.
- **الدول الأقل تقدما:** وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدما، وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم، ولكن يؤخذ عليها المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر.
- **الدول الفقيرة:** في مقابل الدول الغنية، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا.
- **دول العالم الثالث:** يغلب على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، ويرتكز إلى تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولى، تليها الدول الاشتراكية التي كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في المرتبة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة على القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- **دول المحيط،** في مقابل دول المركز (الدول المتقدمة) ويشير هذا الاصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تكرس تبعية المحيط للمركز دائما.
- **دول الجنوب:** في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول –كما سيأتي– وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975.

ورغم تعدد الاصطلاحات التي أطلقت على هذه البلدان، فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية مختلفة، ولا يوجد في الحقيقة فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق، وبالتالي فإن استخدام أيا من هذه المصطلحات مقبول طالما أن هناك اتفاق على مضمون الاصطلاح. [2]

المطلب الثاني: تصنيف الدول النامية حسب معايير الهيئات الدولية

1- تصنيف البنك العالمي للدول النامية

يصنف البنك العالمي دول العالم استنادا إلى معيار نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عام 2008 وهو يميز بين ثلاث مجموعات من الدول:[3]

- الدول ذات الدخل الفردي المنخفض: أقل من 975 $.

[1] ينظر بالنسبة لهذه التسمية وما بعدها: عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص ص: 7-8.

[2] لمزيد من التفصيل انظر : عمرو محيي الدين، مرجع سابق، ص ص: 31-32 .

[3] Banque mondiale, classification des pays, site : http://donnees.banquemondiale.org/a-propos/classification-pays (16/02/2010).

- الدول ذات الدخل الفردي المتوسط (بين 976 $ و11.905 $) وتضم شريحتين من الدول:
  - الشريحة الأدنى للدخل المتوسط: ويتراوح فيها الدخل الفردي (بين 976 $ و 3.855 $).
  - الفئة الأعلى للدخل المتوسط: ويتراوح فيها الدخل الفردي (بين 3.856 $ و 11.905 $).
- الدول ذات الدخل الفردي المرتفع: أعلى من 11.906 $ وتضم (الدول الصناعية) وهي أغلبية دول OCDE

إن تصنيف الدول استنادا إلى معيار الدخل الفردي لقي معارضة من طرف بعض الباحثين بالنظر إلى عدة أسباب منها:[1]

- أن ظاهرة الاستهلاك الذاتي المعروفة بصفة كبيرة في القطاع الزراعي لا تؤخذ في الحسبان، أو تحتسب بصفة تقريبية فقط من طرف المحاسبة الوطنية للبلد، وهو ما يعيق التقدير الحقيقي للدخل الفردي.
- إهمال القطاع غير الرسمي الذي يقدم دخولا معتبرة ولا تؤخذ في الحسبان عند تقدير الدخل الفردي.
- يمكن أن تبلغ بعض الدول النامية دخولا فردية عالية نتيجة للتضخم العالمي، ودون أن تعرف مستويات تنميتها الداخلية أي تغيير، ومثالها حالة الدول النامية المصدرة للبترول ذات العدد القليل من السكان.
- يتجاهل هذا التقسيم طبيعةَ الهياكل الاقتصادية للبلد، وشكلَ منحني توزيع الدخل الوطني بين أفراده، فارتفاع الدخل في دول الخليج مثلا لا يمس فئة كبيرة من أفراد مجتمع هذه الدول.

2- تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية

ميزت ONU بين مجموعتين من الدول: [2]

- الدول الأقل تقدما (PMA) وتضم حاليا 49 دولة، تتميز بـ:

– ضعف الدخل الفردي

– تأخر في التنمية البشرية: سوء التغذية (50% من الفقراء في أثيوبيا)، وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية

– ضعف حصة الصناعة في PIB (أقل من 10%)

– زراعة تقليدية متأخرة (تُشغّل أغلب السكان)

– كما أنها تعتبر شبه هامشية في التبادلات العالمية بسبب عزلتها الناشئة عن سوء ارتباطها بالعالم الخارجي أو غياب واجهة بحرية لها، وبعضها قطعت علاقاتها الخارجية بدافع النزاعات الطويلة، وبالنتيجة فإن PMA تشغل "الزوايا الميتة" من العالم بعيدا عن التدفقات الدولية.[3]

[1] - Hocine BENISSAD, stratégies et expériences de développement, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985, pp :19-20.
[2] Matouk BELATTAF, op. cit. , p: 86.
[3] Ibid., p: 56.

لذلك يفهم أن الأمم المتحدة استعملت مفهوم "الدول الأقل تقدما PMA" من أجل تمييز الدول الأكثر فقرا في الكون، وبالتالي نوع من العالم الثالث داخل العالم الثالث [1]، وتضم هذه المجموعة أعدادا كبيرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء كالموزنبيق، ودولا من آسيا، وتوجد دولة واحدة في أمريكا اللاتينية وهي "هايتي"، وهي تمثل 10% من سكان العالم الثالث.[2]

- الدول المصنعة حديثا (NPI) تضم 15 دولة موزعة كالتالي: 5 دول في أمريكا اللاتينية، 7 دول في جنوب شرق آسيا، دولة واحدة في إفريقيا وهي دولة جنوب إفريقيا، دولتان في أوربا وهما البرتغال واليونان. تتميز مجموعة هذه الدول بـ:
  - وجود قاعدة صناعية
  - صادرات متنوعة ونمو اقتصادي قوي
  - ارتفاع في الدخل الفردي
  - تزايد تعداد السكان في المدن
  - تناقص في معدلات الفقر المطلق
  - مستوى مرتفع نسبيا في جانب الصحة والتعليم
  - استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) لاسيما استثمارات الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: التصنيف متعدد المعايير

اعتمد Grellet في تصنيفه للدول على ثلاثة معايير هي:

- تحقيق مستوى دخل فردي يفوق 1000 دولار بأسعار 1982، من عدمه
- تنوع الصناعة معبرا عنه بمساهمة الصناعة بنسبة 20% في PIB
- تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، من عدمه

وبناء على هذه المعايير ميّز بين ثمان مجموعات من الدول كما يوضحه الجدول التالي:

[1] Frederic Teulon, Croissance, crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition, 1998, p: 215.
[2] Bernard CORNEVIN, Le développement divergent des tiers mondes après 1980, p :80 : *http://www.cndp.fr/revuedees/pdf/108/06309411.pdf*

جدول رقم I–3: تصنيف الدول حسب Grellet

المعايير / مجموعات الدول	الدخل الفردي أعلى من 1000 دولار	تنوع الصناعة (مساهمة بـ20% من PIB)	تلبية الحاجات الأساسية
المجموعة الأولى	+ (*)	–	+
المجموعة الثانية	+	–	–
المجموعة الثالثة	+	+	+
المجموعة الرابعة	+	+	–
المجموعة الخامسة	–	+	+
المجموعة السادسة	–	–	–
المجموعة السابعة	–	–	+
المجموعة الثامنة (**)	–	–	–

(*) إشارة + تدل على تحقق المعيار على عكس إشارة –

(**) تضم هذه المجموعة كل الدول الأقل تقدما (PMA)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- ***Matouk BELATTAF, op. cit., p: 89.***

المطلب الرابع: تصنيفات أخرى

1. تصنيف الدول إلى ثلاثة عوالم:

عرفت مرحلة الثمانينات شيوع استعمال تسمية " العالم الثالث Tiers- monde" وإطلاقها على مجموعة الدول النامية، وقد استعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف الإحصائي والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy في مقال نشره بـ"Nouvel Observateur " عام 1952[1]، وهو يشير إلى أن هناك:

- دول عالم أول: الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك.
- دول العالم الثاني: الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا في أوربا الشرقية.
- دول العالم الثالث: ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وغالبية دول آسيا باستثناء اليابان.

[1] voir :
- Frederic Teulon, op. cit, p :210
- Dwight H. Perkins et autres, op. cit. p: 28

وقد أخذ هذا المفهوم صبغة سياسية أثناء الحرب الباردة، حيث كان يشير إلى الدول التي رفضت الانتماء إلى أي من القطبين الغربي أو السوفياتي، وتجسد ذلك في قمة باندونغ عام 1955 التي اعتُبرت كمحاولة حازمة لجمع دول العالم الثالث في وحدة سياسية من خلال تأكيد زعماء هذه الدول آنذاك على البقاء خارج النزاع الدائر بين الشرق والغرب، غير أن هذه الصبغة السياسية فُقدت بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب السوفياتي، حيث أثبت التطور التاريخي استحالة بقاء هذه الدول "غير منحازة" وأوضح وجود العديد من العراقيل أمام تنميتها.

ورغم ذلك ظل هذا المفهوم مستعملا ليُميز مجموعة من الدول شملت ثلاثة أرباع البشرية في نهاية الخمسينيات، وهي تشكل أربعة أخماس العالم اليوم[1]، وتتميز بخصائص سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة أهمها الماضي المشترك حيث خضعت أغلبية هذه الدول للاستعمار، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة حيث تعاني شعوبها من الفقر ونقص التعليم والرعاية الصحية وسوء التغذية.

2. عالم رابع وخامس

الحقيقة أنه لا يوجد عالم ثالث واحد بل عوالم ثالثة، ذلك أن الدول التي تنطوي تحت مفهوم العالم الثالث غير متجانسة الخصائص مما أوجب ظهور مفاهيم اقتصادية جديدة للتحديد الدقيق للمعنى. ويرجع مفهوم "العالم الخامس" إلى الأمريكي Pearson (1963) [2] الذي رتب دول العالم على أساس الدخل السنوي الفردي، ثم تطور هذا الاقتراب فيما بعد على يد Bratzel وMuller الذين جمعا عام 1979، 52 معيارا لتحديد درجة التنمية، ارتكز أهمها حول: النمو الديمغرافي، توقع الحياة، النشاط المهني حسب القطاعات الاقتصادية، نصيب الزراعة من الناتج الخام، استهلاك الطاقة، اشتراك الهاتف، مستوى التكوين، وضعية الصحة، مستوى الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة ...الخ ، وطبقت هذه المعايير على 142 دولة وأمكن حسبها تقسيم العالم إلى 05 عوالم:

- الدول الأشد فقرا (دول العالم الخامس) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من 350$.
- الدول الفقيرة (دول العالم الرابع) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من 1500$.
- دول العالم الثالث وهي التي لا يتجاوز دخل الفرد بها 5000 $ سنويا.
- الدول المفضلة (favorisés) والتي يصل دخل الفرد بها 10.000 $ سنويا.
- الدول الغنية وهي التي يتجاوز دخل الفرد بها 10.000 $ سنويا.

[1] Frederic Teulon, op. cit. p: 210.
[2] Gabriel WACKERMANN, op. cit. P:216

3. التصنيف الجغرافي:

إن الوضعية الجغرافية لدول العالم الثالث قادت أيضا إلى تصنيف دول العالم إلى:[1]

أ) دول الشمال:

وتضم دول العالم الأول والعالم الثاني المشار إليهما سابقا، وتتميز بوضعية اقتصادية واجتماعية مواتية، ومعدلات نمو جيدة.

ب) دول الجنوب:

وتضم دول العالم الثالث وهي تتميز بوضعية جد صعبة في مختلف الميادين، حيث يتميز المناخ السوسيواقتصادي بضعف الإنتاجية، وارتفاع معدل البطالة، ونظام تكوين غير ملائم، ومشاكل النقل والمواصلات، وانخفاض توقع الحياة، وتدهور مستويات التعليم والصحة، بالإضافة إلى المديونية وتدهور شروط التبادل ومعدلاته في غير صالح هذه البلدان.[2]

مع الإشارة إلا أن مجموعة دول الجنوب تتضمن تنوعا واختلافا كبيرا بين الدول المنضوية تحتها ما بين الحدين: دول غنية ذات دخل مرتفع، في مقابل دول فقيرة جدا ذات دخل منخفض جدا.

[1] Dwight H. Perkins et autres, op. cit. p: 28.
[2] Gabriel WACKERMANN, op. cit, p : 213.

المبحث الثاني: الهوة التنموية بين أقاليم العالم ودُوَله

إن انقسام العالم إلى دول غنية في الشمال تستحوذ على الحصة العظمى من الثروة العالمية بالرغم من أنها لا تضم إلا عددا قليلا من سكان المعمورة، ودول فقيرة في الجنوب مكتظة بالسكان تعاني من الفقر وضعف حصتها من الدخل العالمي، هي ظاهرة تميز العالم منذ فترة طويلة وازدادت تعمقا مع العولمة ونشاط حركة التكتلات العالمية الإقليمية والدولية. ولا يقتصر التفاوت التنموي على هاتين المجموعتين الكبيرتين من دول العالم، بل إن التفاوت موجود وبعمق داخل الاقتصاديات النامية ذاتها، سواء بين الأقاليم، أو داخل الإقليم الواحد، أو الدولة الواحدة.

المطلب الأول: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة

يشهد العالم تفاوتا كبيرا في مستويات التنمية بين شعوب المعمورة، حيث تستأثر البلدان المتقدمة بالوضع الأفضل وتعرف تقدما كبيرا في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، بينما الدول النامية والفقيرة التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم فإنها تعيش أوضاعا تنموية صعبة، ويطال الفقر مجتمعاتها، ولازالت فجوة التنمية بينها وبين العالم المتقدم تزداد يوما بعد يوم. ففي بداية التسعينيات استحوذ 16% من شعوب العالم على 82% من إجمالي الثروة العالمية بينما لم يستفد 61% من سكان المعمورة إلا بـ 05% من هذه الثروة.[1]

ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2009 إلى أنه على النطاق الدولي، تركز نمو الاقتصاد العالمي في عدد قليل من المناطق الإقليمية، وفي العام 2000، تركز حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، ورغم أن ظاهرة التركز هذه ليست جديدة، فقبل ثلاثة قرون شكلت الصين والهند حوالي ثلثي ثروة العالم، إلا أن الجديد والاختلاف يكمن في أنه في ذلك الوقت كانت الصين والهند أيضاً تضمان أكثر من نصف سكان العالم، في حين لا يشكل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية سوى أقل من سدس سكان العالم.[2]

ويستحوذ حوالي 360 مليونيرا عالميا على ثروة تعادل ما يملكه 3 مليارات نسمة، أي حوالي ما يملكه نصف سكان العالم، وأكثر هؤلاء الأثرياء يعيشون في الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

ورغم الدعاوى المتتالية لإقناع الدول النامية بأنها ستستفيد بدرجة كبيرة من العولمة، إلا أن هذه الدعاوى تناقضها لغة الإحصائيات وتشير إلى عكسها تماما. وعلى سبيل المثال فإن 46 دولة من أكثر دول العالم فقرا كانت تساهم بنسبة تقدر بحوالي 1.46% من التجارة السلعية العالمية في عام 1960، وانخفضت مساهمتها إلى حوالي

[1] Brahimi A., Le Maghreb à la croisée des chemins, The Centre for Maghreb Studies Londres, 1996, p. 319
[2] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، ص: 5.

0.6% في بداية التسعينات من القرن العشرين وإلى 0.4% منذ بداية التسعينات إلى 1995. وقدرت مساهمة 102 دولة من أكثر الدول فقرا في التبادل السلعي بحوالي 8% من إجمالي التجارة العالمية في عام 1980، لكنها انخفضت الى 1.4% في عام 1990. وهذه الأرقام الإحصائية جاءت من الدول الصناعية الغربية نفسها والهيئات الدولية التي تسيطر عليها، وربما تكون معلومات متحفظة إلى درجة كبيرة لترغيب الدول النامية والفقيرة في العولمة، ونفس الوضعية تُقال عن التدفقات الاستثمارية الرأسمالية على المستوى العالمي، حيث أن حوالي 80% من هذه التدفقات يتحرك في الاقتصاد الأميركي والأوروبي الغربي ودول جنوب شرق آسيا، أما الدول الأقل تقدما فقد انخفضت حصتها من هذه الاستثمارات من 14% في عام 1982 إلى الصفر في عام 1989. [1]

وتؤكد تقارير الهيئات الدولية حدة التفاوت الصارخ بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وعلى سبيل المثال فإن البنك العالمي في تقريره حول التنمية في العالم لسنتي 2001/2000 أشار إلى أنه:[2]

- من بين 6 ملايير نسمة في العالم يعيش 2,8 مليار (الخمس) بأقل من دولار واحد يوميا، يوجد منهم بآسيا الجنوبية وحدها 44 %.
- الدخل المتوسط للـ20 بلدا الأكثر ثراء في العالم يفوق 37 مرة الدخل المتوسط للبلدان الأشد فقرا.

وأكد تقرير التنمية البشرية لعام 2006 هذه الحقيقة مشيرا إلى أن:

- 2,6 بليون شخص (نصف سكان بلدان العالم النامي) لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية.
- يحصل أفقر 20% من سكان العالم (السكان الذي يعيشون بأقل من 1$ في اليوم والمقدرين بـ 01 بليون شخص) على 1,5% من الدخل العالمي، ويحصل أفقر 40% (السكان الذين يعيشون على 2$ في اليوم) على 5% من الدخل العالمي.
- ويزيد دخل أغنى 500 فرد في العالم عن 100 بليون $ وهو ما يفوق مجموع دخول أفقر 416 مليون شخص.

وعلى صعيد الدخل الفردي فإن هناك فوارق كبيرة بين الدول النامية والمتقدمة سواء من حيث قيمة هذا الدخل أو من حيث معدل نموه، وعلى سبيل المثال فإن الدخل الفردي في الدول الأكثر غنى كان يمثل حوالي 60 مرة أكثر من نظيره لدى الدول الفقيرة عام 2000، حيث قدر في المجموعة الأولى بـ 28242 دولار سنويا وقدر في المجموعة الثانية بـ 481 دولار سنويا.[3]

وعلى صعيد المناطق تتصدر القارة الإفريقية مناطق العالم في حدة الفقر (رغم كونها من أغنى القارات بالموارد)، لاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتشير الإحصائيات إلى أن:

---

[1] عبد الوهاب القحطاني، عولمة الفقر في الدول النامية، من الموقع:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=151041&issueno=8836 (14/04/2010)

[2] Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001, P : 3.

[3] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Econimie internationale, nouveaux horizons, Paris, 2009, p : 662.

- الأغلبية الساحقة من الدول الأقل تقدما توجد في القارة الأفريقية، (42 دولة من أصل 48) وهذه القارة تحوي حوالي 570 مليون نسمة، أي أكثر من 12 في المائة من سكان العالم.[1]
- ازداد عدد السكان الذين يطالهم الفقر في دول إفريقيا جنوب الصحراء من 164 مليون شخص عام 1981 إلى 313 مليون شخص عام 2001، أي بزيادة تقدر بما يقارب 91% خلال عشرين سنة.
- خلال 1995-1999 تم إحصاء 81% من سكان الدول الأقل تقدما (PMA) يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، و50% منهم يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم) حيث توجد الأغلبية الكبيرة في إفريقيا إذ يعيش 78% من سكان الدول الأقل تقدما الإفريقية بأقل من دولارين في اليوم.[2]

ويشير تقرير أخير لمنظمة "فاو" أن الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يتواجدون أساسا في إفريقيا جنوب الصحراء (239 مليون شخصا) وفي آسيا (578 مليون)، ورغم أن إنتاج الغذاء في الدول النامية سيتضاعف إلى آفاق 2050 إلا أن شخصا واحدا من كل 20 شخص مُعرض لسوء التغذية، وهو ما يعني أن 370 مليون شخص سيطالهم الفقر إذْ يوجد أغلبيتهم في إفريقيا وآسيا.[3]

المطلب الثاني: الخصائص العامة للتخلف في بلدان العالم الثالث

رغم التباين بين مجموعة الدول النامية والذي سيتم تفصيله في المطلب الموالي، إلا أن بينها مجموعة من الخصائص المشتركة التي عرفت تعديلات وإضافات من طرف الباحثين منذ الستينيات. ويعتبر تصنيف Lacoste التصنيف الأسهل والأكثر استعمالا، وهو يقترح 14 جانبا أو خاصية مختلفة ومتنوعة للتخلف، تمس الجوانب الديمغرافية، الاجتماعية والاقتصادية.[4]

ويمكن الإشارة إلى هذه الجوانب وجوانب أخرى، مع ترتيبها وفق مجموعة من المعايير كما يلي:[5]

1. السمات الديمغرافية:

- ارتفاع معدلات المواليد، وارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال خصوصا
- انخفاض المستوى الغذائي أو ما يعرف بسوء التغذية
- تدني المستوى الصحي (نقص الخدمات، انتشار الأمراض،...)

---

[1] عبد الوهاب القحطاني، مرجع سابق، ص: 2.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا لعام 2002، ص:9.

[3] FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011, p : 4.

[4] Matouk BELATTAF, op. cit. p : 50.

[5] انظر:

- جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص ص: 71-72.
- عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص ص: 9-10.
- Matouk BELATTAF, op. cit. pp : 75-80.

- عدم تلبية الحاجات الأساسية بصفة عامة (سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب...)، وقد بات معروفا أنه مهما كانت خصائص وقيم أي مجتمع فإن تلبية هذه الحاجات يشكل الآلية القاعدية للنمو، وبالمقابل فإن عدم تلبيتها يشكل العتبة الدنيا التي تجعل السكان يطرقون وضعية الفقر المطلق.

2. السمات الاقتصادية:

- انخفاض الدخل الفردي
- النظم المصرفية المتأخرة، وحتى في البلدان النامية التي عرفت تحريرا لأسواقها المالية فإن المؤسسات المالية بقيت هشة. وتعرف المشاريع الممولة بقروض العديد من المخاطر، بالإضافة إلى أن القروض تمنح أحيانا تبعا للعلاقات الشخصية للمقترض وليس على أساس المردودية المنتظرة من المشروع، وحتى في الاقتصاديات الناشئة التي عرفت صعودا في أسواق الأسهم والسندات فإن ذلك لم يكن مصحوبا بتطوير مشابه في المعلومات الموفرة للمساهمين والدائنين.
- ضعف معدلات الاستثمار والادخار
- اختلال التوازنات الكلية
- سوء استغلال الموارد
- ارتفاع معدلات البطالة
- أساليب بدائية في الإنتاج
- التخصص في تصدير المواد الأولية
- نقص رؤوس الأموال، والاعتماد بصفة كبيرة على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار، وهو ما نتج عنه ثقل المديونية الخارجية حيث انتقلت الديون الخارجية قصيرة الأجل لمجموعة الدول النامية تجاه البنوك الأجنبية من 176 إلى 454 مليار دولار خلال الفترة 1990 -1997، وقُدّر إجمالي الديون الخارجية للعالم النامي عام 2007 بـ 3500 مليار دولار.
- حصيلة الضرائب لا تكفي لتغطية لا الواردات ولا النفقات العمومية ولا خسائر المؤسسات العمومية، مع الأخذ في الاعتبار مشاكل التهرب الضريبي، والمكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع غير الرسمي. من جهة أخرى فإن الكثير من الدول النامية لازالت تمارس رقابة على أسعار الصرف معتمدة سعر الصرف الثابت أو المدار، وهو ما يقلل حركة رؤوس الأموال.[1]
- الازدواجية في الاقتصاد متمثلة في وجود مجتمعين: تقليدي (يتركز في الريف ويعتمد على الزراعة) وآخر حديث (صناعي) قوي الارتباط بالخارج، ويرجع أصل هذه الازدواجية إلى الاستعمار الذي أدخل إلى هذه البلدان أنماط الإنتاج الرأسمالية في القرن 19 فنجم عن ذلك تصادم بين ثقافتين مختلفتين، وضعف الروابط بين المجتمعين

[1] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, op. cit. p p : 665-666.

التقليدي والحديث (أو انعدامها) وهو ما يعرف بـ Inarticulation الذي يتجسد في غياب الآلة الإنتاجية المتنوعة، وبالتالي التوجه الكبير نحو الاستيراد وتكريس تبعية الاقتصاد للخارج.

3. السمات الاجتماعية والثقافية:

- عدم العدالة الاجتماعية وتمس جوانب مختلفة:

* عدم العدالة الجهوية: مترجمة في تركز التنمية في جهات بالوطن على حساب جهات أخرى

* عدم عدالة توزيع الدخل: وإذا كانت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة تشكل حافزا للنمو بسبب المساهمة الكبيرة لذوي الدخول العالية في توفير الادخار المحلي اللازم لتمويل التنمية(*)، فإن الأمر على خلاف ذلك في الدول النامية حيث تشكل هذه الظاهرة سببا لنزاعات داخلية غير مواتية لتنفيذ برامج التنمية، إضافة على أن أموال أغنياء العالم النامي لا يُعاد توظيفها داخل أوطانهم بل تُهرّب إلى الخارج وتُنفق في أوجهٍ لا تخدم التنمية بشكل كبير.

- انخفاض مستوى التعليم وتأخر أساليبه
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي وتدني نوعيته
- كِبَر حجم الطبقة الدنيا وصغر حجم الطبقة المتوسطة والعليا.
- تحكم العادات والتقاليد في السلوك الاجتماعي بشكل لا يخدم التنمية.
- عدم إعطاء المرأة مركزها الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية.
- بطء الانفتاح على معطيات التغير المتسارع والأفكار الجديدة: إن احتكاك المجتمعات النامية بالعالم المتقدم نقل إليها قيم وسلوكيات استهلاكية غربية جديدة تؤثر على تنميتها وتضعها أمام تحدي الانفتاح على الخارج دون تضييع أساسيات ثقافتها المحلية.

4. السمات السياسية والمؤسساتية:

- تمارس السلطات العمومية رقابة مباشرة وواسعة على الاقتصاد مع التضييق على التجارة الدولية، ورقابة مباشرة أيضا على الصناعات الكبرى والتعاملات المالية، مع مستوى مرتفع من النفقات العمومية نسبة إلى PIB. مع

(*) تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرة الكلاسيكية إلى العلاقة الطردية بين التفاوت في توزيع الدخل وارتفاع الادخار، مما يجعل تقليل الفوارق الدخلية يتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي لأنه يقلل الادخار وبالتالي التراكم الرأسمالي لاحقا، قد لقيت انتقادا في العديد من الأبحاث الحديثة سواء النظرية منها أو التطبيقية والتي بيّنت أن تقليل الفوارق الدخلية قد يكون له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، كما يتضح ذلك من دراسة أجراها الباحثان Serven و Hebbel سنة 1996 على عينة من 52 بلدا وتوصلا إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط قوي بين لا عدالة التوزيع وارتفاع مستويات الادخار. للمزيد انظر:
– ديلمي لخضر، دور الأوضاع الابتدائية في النمو السريع بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان جنوب شرق آسيا–حالة كوريا الجنوبية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلة دولية متخصصة محكمة تصدر عن مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة–الجزائر، العدد 1، 2009، ص ص:29-58.

الإشارة إلى أن مستوى الرقابة عموما أصبح أقل حدة حاليا مقارنة بالماضي بسبب إجراءات تحرير الاقتصاد التي تبنّتها الكثير من الدول النامية.[1]

- عدم القدرة على إقامة إطار سياسي مناسب للتقدم
- انتشار الفساد في أغلب هذه الدول، وقد بيّنت الدراسات الامبريقية أنه في الغالب تسير ظاهرتا الفساد والفقر جنبا إلى جنب.[2]
- مشاكل ضعف الحرية الديمقراطية والمشاركة في القرار، وهو ما ينجم عنه ضعف الثقة في الأنظمة الحاكمة وقيام توترات اجتماعية كبيرة تؤثر سلبا على المسار التنموي، كما حدث في بعض الدول العربية مؤخرا مثل تونس، مصر، اليمن وليبيا.

المطلب الثالث: تفاوت مستويات التنمية بين بلدان العالم النامي

إن مجموعة الدول النامية –التي عرفت منذ الستينيات تنمية متسارعة وحققت معدلات نمو تقارب المعدلات التي تعرفها الدول المتقدمة اليوم– وتبعا للأزمات المتكررة لاسيما أزمة المديونية عام 1982 التي عطلت عملية التنمية بما أنتجته من نضوب في التمويل الخاص، والتدهور المتواصل في معدلات التبادل، عَرَفَت عشرية صعبة سميت بالعشرية المفقودة للتنمية « *La décennie perdue du développement* »، وسجلت تأخرا كبيرا في عملياتها التنموية لا يزال يزداد اتساعا إلى اليوم.

ولكن ما تنبغي الإشارة إليه هو أن جَمْع الدول النامية في مجموعة واحدة وفق التصنيفات المقدمة من المنظمات العالمية، لا يُعبّر في واقع الأمر عن الاختلافات الكبيرة داخل هذه المجموعة ذاتها، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين، وعلى رأسهم ***Baghwati*** إلى انتقاد تلك التصنيفات واعتبارها شكلية فوقية لا تعبر عن الواقع الحقيقي لتباين مستوى التنمية بين دول الجنوب رغم ما يجمعها من خصائص مشتركة مثل كونها:[3]

- دول مُستَغَلّة مهيمن عليها، ذات اقتصاد مخلخل
- لا تتحكم في عملية تراكم رأس المال
- شديدة التبعية للخارج

فمثلا يشير البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لسنة 2009 إلى أن التقديرات المستخلصة من أكثر من 100 استقصاء لمستويات المعيشة تدل على أن متوسط استهلاك الأُسر في أكثر المناطق ازدهاراً في بلدان نامية

[1] Paul Krugman et Maurice Obstfeld, op. cit. p: 665.
[2] IBID, p : 666.
[3] Matouk BELATTAF, op. cit. p: 90.

كالبرازيل وبلغاريا وغانا وإندونيسيا والمغرب وسريلانكا أعلى بحوالي 75%من متوسط استهلاك الأسر المماثلة في المناطق المتأخرة في تلك البلدان.[1]

وفي مقارنة بسيطة بين نمو الناتج الفردي في الدول الصناعية الجديدة بآسيا ونموه في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة بين 1960- 1996 (انظر الشكل رقم I-5) نجد أن هذا النمو قد كان سريعا جدا في دول آسيا بينما كان متباطئا جدا في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.[2]

الشكل رقم I-5: مقارنة نمو الناتج الفردي في الفترة 1960-1996 بين الدول الصناعية الجديدة بآسيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي

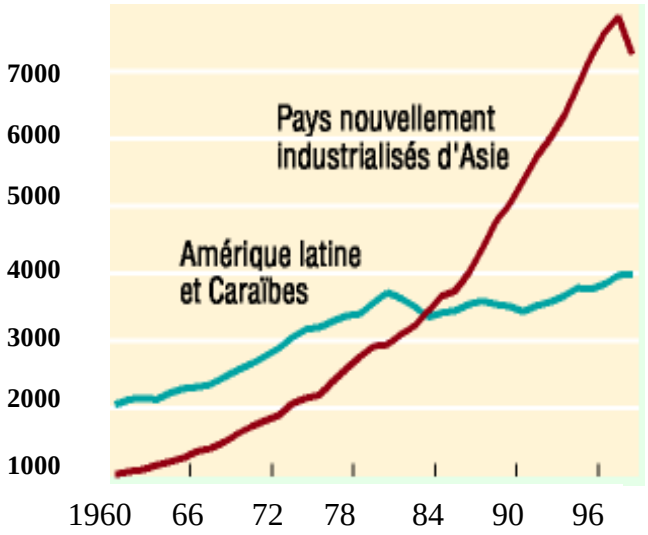

***Source* : Danny M . leipziger, une approche incomplète du combat Contre la pauvreté, Finance et développement, FMI , Volume 38 , N°1,Mars 2001, p : 39.**

وإذا كان تعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم النامي خلال الفترة 1996-1998، بلغ 792 مليونا، فإنه على المستوى الإقليمي – وكما يوضح ذلك الجدول I-4 - تصدرت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى القائمة بأعلى نسبة مئوية من ناقصي التغذية، ولم تحقق تقدما كبيرا في الحد من انتشار نقص التغذية خلال الثلاثين عاما الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك أحرز الإقليمان الآسيويان تقدما كبيرا، على الرغم من أن النسبة المئوية

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، ص: 2

[2] Danny M . leipziger , op. cit , p:39.

لناقصي التغذية فيهما كانت أعلى مما كانت عليه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سنوات 1971/1969. أما الوضع في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد ظل ثابتا إلى حد ما منذ 1981/1979.

الجدول رقم I–4: النسبة المئوية للسكان ناقصي التغذية في الأقاليم النامية

الإقليم	النسبة المئوية لناقصى التغذية			
	1969-71	1979-81	1990-92	1996-98
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	34	37	35	34
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	25	9	8	10
شرق وجنوب شرق آسيا	43	29	17	13
جنوب آسيا	38	38	26	23
أمريكا اللاتينية والكاريبى	19	13	13	11
جميع البلدان النامية	37	25	20	18

المصدر: لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة ل"فاو"، تقرير وضع الأمن الغذائي العالمي، 2001، من الموقع:
http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/003/Y0147A/Y0147A00.HTM

المطلب الرابع: بيان الوضعيات التنموية المتفاوتة لأقاليم العالم النامي

بعد الإشارة إلى تباين مستويات التنمية بين دول العالم النامي رغم ما يجمعها من خصائص مشتركة، نتطرق إلى تفصيل التفاوت التنموي بين أقاليم العالم النامي والتفاوت داخل الإقليم الواحد أو الدولة الواحدة كما يلي:

1. دول قارة إفريقيا

إذا كانت الإحصائيات تشير إلى أن إفريقيا هي قارة غنية تزخر باحتياطات كبيرة من الثروات المعدنية حيث تحوي من:[1]

- الماس 96 % من احتياطات العالم
- خام الكروم 90 % من احتياطات العالم
- الكوبالت 50 % من احتياطات العالم
- الفوسفات 50 % من احتياطات العالم
- المنجنيز 55 % من احتياطات العالم
- البوكسيت 40 % من احتياطات العالم
- اليورانيوم 30 % من احتياطات العالم
- النحاس 20 % من احتياطات العالم
- الكهرباء 20 % من موارد القوة الكهربائية المائية في العالم

كما أن إفريقيا تساهم بـ :

- 72 % من إنتاج العالم من الكوبالت
- 50 % من صادرات العالم من البترول

[1] مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر، العدد 1 ، 1999، ص:205.

- 36 % من إنتاج العالم من خام المنجنيز
- 70 % من إنتاج العالم من الكاكاو
- 35 % من إنتاج العالم من خام الكروم
- ثلث إنتاج العالم من البن
- 28 % من إنتاج العالم من الفوسفات
- 22 % من إنتاج العالم من النحاس
- 10 % من إنتاج العالم من الحديد
- 7 % من إنتاج العالم من البوكسيت

إلا أنه رغم هذا الثراء فإن إفريقيا تعتبر القارة الأكثر فقرا في الكون حيث تعاني اقتصادياتها من تأخر كبير، ومن مطالعة تقرير البنك الدولي عن مؤشرات التنمية في أفريقيا عام 2011 –وهي أحدث مجموعة بيانات من البنك الدولي عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في 53 بلدا أفريقيا– يتبين أنه رغم ما تحقق من مكاسب في السنوات الأخيرة، إلا أنه مازالت البلدان الأفريقية تواجه تحديات ملحَّة طويلة الأجل أمام التنمية، ومن بين هذه التحديات الرئيسية هيكل الإنتاج غير المتنوع، وتدني مستوى رأس المال البشري، وضعف الإدارة العامة، وهشاشة الدولة، وعدم تمكين المرأة، وغياب فرص العمل الكافية للشباب، وتغير المناخ.[1]

وتشير الإحصائيات إلى أن:

- من بين الـ 20 دولة الأضعف دخلا عالميا، نجد 18 دولة منها إفريقية، ويوجد أغلبية الدول الأقل تقدما في القارة الأفريقية، وخصوصا في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء.
- تمثل إفريقيا 10% من سكان العالم ولكنها لا تنتج سوى 1,6 % من الثروة العالمية، أي أدنى قليلا من إسبانيا وحدها.
- توقع حياة ضعيف (42 سنة بأثيوبيا، 36 سنة بمالاوي مقارنة بـ 78 سنة في فرنسا)
- يطال سوء التغذية جزءا كبيرا من إفريقيا السوداء، ولم يتوقف الإنتاج الغذائي عن الانخفاض منذ 30 سنة.
- يعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فإن أكبر نسبة من الفقراء (48%) تعيش في إفريقيا.[2]
- شروط صحية متدهورة: ندرة المستشفيات، غلاء الأدوية، 70% من أمراض السيدا في العالم موجودة في إفريقيا، وحسب الإحصائيات فإن إفريقيا جنوب الصحراء تشكل بؤرة الكارثة في فيروس نقص المناعة، حيث ارتفعت بها معدلات الإصابة بين النساء بشكل أكبر من الرجال (57% من حالات الإصابة تخص نساء)[3]، وقد أدى هذا إلى احتلال بلدان هذه المنطقة مراتب دنيا في دليل التنمية البشرية لسنة 2006 بسبب انخفاض العمر المتوقع للحياة بعد الولادة، ويشهد حاليا 18 بلدا منها انخفاضا في دليل التنمية البشرية عن سنة 1990.[4]

[1] The world bank, Africa development indicators, 2011, (different pages)
[2] Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique, Finance et développement (F&D), FMI, volume 38, n°4, Déc. 2001. p : 2
[3] Finance & Développement, FMI , Volume 42, n°3, Sept 2005, P :2
[4] انظر تقرير التنمية البشرية لسنة 2006.

وتختلف مستويات التنمية داخل دول إفريقيا اختلافا كبيرا، ويمكن الإشارة إلى بعض ذلك كالتالي:

أ- دول إفريقيا جنوب الصحراء

تعتبر مناطق إفريقيا جنوب الصحراء الأكثر فقرا في العالم، حيث تصنف غالبية دولها من الدول المنخفضة الدخل الفردي (أرتريا 340 دولار، أوغندا 490 دولار ...) وفي أحسن الأحوال فإنها تصنف كدول ذات دخل فردي متوسط منخفض (أنغولا 3960 دولار، السنغال 1050 دولار، الكاميرون 1160...)، أو في حالات خاصة ذات دخل متوسط مرتفع مثل بوتسوانا التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها 6890.[1]

كما أنه داخل هذا الإقليم النامي ذاته توجد اختلافات تنموية بين بلدانه:[2]

- فنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في أغنى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يزيد 83 مثلا عن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في أشد بلدان المنطقة فقرا.
- معدل الهواتف المحمولة في سيشل يبلغ 1049 هاتفا لكل ألف شخص، مقابل 28 هاتفا لكل ألف شخص في إريتريا، وهما بذلك يمثلان أعلى وأقل بلدان المنطقة من حيث انتشار الهواتف المحمولة لكل ألف شخص.
- في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يتوفر الصرف الصحي المحسَّن إلا لنحو 24% من سكان الريف مقابل 42% من سكان الحضر.
- في الفترة بين عامي 2000 و2009، أحرزت رواندا وأوغندا أكبر مكاسب في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بزيادته 8 سنوات و7 سنوات على التوالي. وعلى النقيض، تراجع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بـ 5 سنوات في ليسوتو، و4 سنوات في جنوب أفريقيا وسوازيلاند.
- في 21% من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يشكل منتج واحد أو منتجان اثنان ما لا يقل عن 75% من مجموع الصادرات.
- معدل وفيات الأطفال في جمهورية الكونغو زاد 21% بين عامي 1990 و2009، وهي أكبر زيادة في المنطقة، وشهدت مدغشقر أكبر انخفاض بنسبة 60%.
- في منتصف الثمانينيات، كان أكثر من 80 %من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تحكمها أنظمة استبدادية، لكن بحلول عام 2009، قامت أنظمة ديمقراطية في أكثر من نصف بلدان المنطقة.
- حسب الفاو فإن نحو 218 مليون شخص في إفريقيا جنوب الصحراء، أي نحو 30 بالمائة من مجموع سكان القارة من المقدّر أنهم يعانون الجوع المزمن وسوء التغذية.[3]

ومن المهم الإشارة إلى أن اقتصاد جنوب أفريقيا يعتبر أكبر اقتصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ويعتبر هذا البلد أحد البلدان الأفريقية القلائل التي انضمت إلى فئة الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل، وهو أكبر

---

[1] إحصائيات عن البنك الدولي على الرابط:
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/economycharacteristics (27-03-2010)

[2] The world bank, Africa development indicators, 2011, (different pages)

[3] *http://www.fao.org/news/story/ar/item/35791/icode/ (27-03-2010)*

من مثيله في ماليزيا، كما أن له تأثيرا رئيسيا على الناتج الكلي والتجارة وتدفقات الاستثمار لقارة أفريقيا. ومع ذلك يعرف هذا الاقتصاد تباينا داخليا في الأوضاع، فبالرغم من أن 13 في المائة من السكان في جنوب أفريقيا يعيشون في ظل الأوضاع المميزة "للعالم الأول"، إلا أن حوالي 50 في المائة يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع السائدة في البلدان النامية. ومن بين هذه الطائفة الأخيرة، يتمتع رُبع الأسر المعيشية فقط بالقدرة على الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة، ويحظى نصف هؤلاء فقط بالتعليم في المرحلة الابتدائية، فيما يعاني أكثر من ثلث الأطفال من سوء التغذية بشكل مزمن.[1]

ب- دول شمال إفريقيا

يعيش في دول شمال إفريقيا حوالى 150 مليون نسمة، يمثلون قرابة خمس سكان القارة، ويعرف هذا الإقليم(*) مستوى تنمويا أفضل من دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث قد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي 1630 دولار أمريكي عام 2000، وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد في القارة الأفريقية ككل، والذي بلغ في نفس العام 671 دولار أمريكي سنويا.[2]

كما أن مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية يسجل مستويات مرتفعة بهذا الإقليم بالرغم من أن دوله ليست كلها دولا مصدرة للمحروقات، فالمغرب وتونس مثلا تملكان اقتصادا متنوعا نسبيا رغم هيمنة بعض القطاعات كالسياحة والملابس الجاهزة.

وحسب دليل التنمية البشرية لسنة 2011، فقد صنفت ليبيا كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة (*) في المرتبة 64 عالميا وبمعدل IDH قدر بـ 0.760، وصنفت تونس أيضا كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة في المرتبة 94 عالميا وبمعدل IDH قدر بـ 0.698، أما الجزائر ومصر والمغرب فقد صنفت كدول ذات بشرية متوسطة في المراتب 96 و113 و130 على التوالي، وبمعدل IDH يقدر بـ 0.698 للجزائر و 0.644 لمصر و 0.582 للمغرب.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن دولا عربية من شمال إفريقيا —وأخرى من دول الشرق الأوسط- عرفت في الفترة الأخيرة توتّرات وتحولات سياسية كبيرة في إطار ما سمي بـ"الربيع العربي"، والذي شملت أحداثه مصر وتونس وليبيا، أثّرت سلبا على التنمية. وعلى سبيل المثال تعرض الاقتصاد المصري لخسائر اقتصادية ضخمة في فترة الاضطرابات جراء تحطيم البنى التحتية وتوقف الإنتاج وهروب السياح من مصر -خاصة أن السياحة كانت تمثل 10% من الدخل

---

[1] موسوعة المعرفة من الموقع: http://www.fao.org/news/story/ar/item/35791/icode/ (14/09/2010)

(*) يدرج البنك الدولي دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط في إقليم واحد.

[2] فرج عبد الفتاح فرج، العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا، الملتقى الدول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة – الجزائر، يومي 09 و10 مارس 2004، ص: 62.

(*) وليست مرتفعة جدا لأن تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 وما بعده تبنى تصنيفا مختلفا لمجموعات الدول حيث أضاف صنف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا كما أشرنا إليه في الفصل الأول من هذا الباب.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص ص: 132-133.

القومي المصري–، كما أن الاضطراب السياسي جعل الشركات الأجنبية تتجنب قيامها باستثمارات في مصر. وأشار أحد البنوك الفرنسية إلى أن الخسائر اليومية للاقتصاد المصري أيام الاضطرابات وصلت لأكثر من 300 مليون دولار يومياً، كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بمصر أن إجمالي الخسائر المحققة في قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة نتيجة الأحداث الأخيرة بلغت أكثر من 10 مليارات جنيه تقريباً، شاملة إلغاء الحجوزات وانخفاض أجور العمالة في القطاع السياحي حتى الخامس من فبراير 2011.[1]

وتوحي المؤشرات –رغم تفاؤل صندوق النقد الدولي بتحسن الظروف على المدى الطويل– أن الاقتصاد المصري وصل بالفعل إلى حالة الخطر، فالدَّين المحلي ارتفع من 4.1 مليارات جنيه عام 1980 (وهو ما كان يعادل نحو 5 مليار دولار بسعر الجنيه في ذلك العام) إلى 888 مليار جنيه (149 مليار دولار) عام 2011، أما الدين الخارجي فارتفع من 25 مليار دولار عام 1980 ليتضاعف إلى 50 مليار دولار عام 2003.[2]

وحسب تقرير لـ FMI فإن الآفاق المستقبلية لاقتصاديات الربيع العربي في المدى القصير تبدو غير واضحة ويطبعها الغموض وعدم اليقين، والسبب يرجع أساسا إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، ويتوقع التقرير أن يكون النمو في مصر وسوريا وتونس 1.5% عام 2011، وأن التعافي من الاضطرابات الاجتماعية سيكون بطيئا، وبالتالي سيصاحبه تعافٍ بطيء في إيرادات السياحة وتحويلات المغتربين.[3]

2. إقليم الشرق الأوسط

الشرق الأوسط هو المنطقة الجغرافية التي تشمل بلدان غرب آسيا وشمال إفريقيا وتقع معظم بلدانه في قارة آسيا: سوريا، لبنان، العراق ،الأردن، ،فلسطين ...، دول شبه الجزيرة العربية: السعودية، الإمارات، قطر، عمان، اليمن، البحرين، الكويت.

يتميز هذا الإقليم بأنه من أكثر مناطق العالم توترا أمنيا حيث شهد أكثر من 10 حروب منها الحروب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية، غزو العراق 2003 والاحتلال الأمريكي البريطاني لدولة العراق، والمشكلة النووية الإيرانية، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والحرب الإسرائيلية على لبنان، ويشهد حاليا الاضطرابات المميزة لدول الربيع العربي.

معظم دول الشرق الأوسط نامية، ويعاني غالبية سكان هذا الإقليم من الفقر، وتعتمد اقتصادياتها على الزراعة كمصدر رزق عام، وعدد ضئيل جدًا منهم فقط يعتمد على الصناعة، مع وجود اقتصاديات نفطية مثل السعودية وقطر والإمارات وعمان والكويت هذه الدول التي تتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وارتفاع مستويات

---

[1] السباعي عبد الرؤوف، آثار الثورة على الاقتصاد المصري، من الموقع: http://aljadidah.com (12/05/2011)

[2] من موقع الجزيرة على الصفحة:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B7AB2CE1-98A2-42BA-A7AD-B89FB3376441.htm (06/07/2011)

[3] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، سبتمبر 2011، ص ص: 96-97.

المعيشة، واحتلالها مراتب متقدمة على مقياس التنمية البشرية (رُتّبت الإمارات العربية المتحدة مثلا في الرتبة 30 عام 2011 بمعدل 0.846 ودخل فردي بلغ 59.993 معادل القوة الشرائية للدولار). وتعتبر دبي من أكبر مدن العالم الترفيهية والسياحية حيث شهدت تطورا كبيرا في البنى التحتية والمراكز الترفيهية والعلمية والهندسة البنائية ...الخ

3. دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي

بالرغم من ما تملكه أمريكا اللاتينية من إمكانيات إلا أنها لا تزال متأخرة في مجال التنمية الاقتصادية وتسودها وضعية عميقة من عدم المساواة، حيث يعيش ثلث سكانها تحت وطأة الفقر، ولطالما ظلت هذه المنطقة مكانا للمفارقة والتناقض حيث أنها أرض الرخاء والفقر والاستقلال والتبعية والاستقرار والاضطراب.[1] (انظر الشكل الموالي)

شكل رقم I–6: تقلب النمو في أمريكا اللاتينية منذ 1980

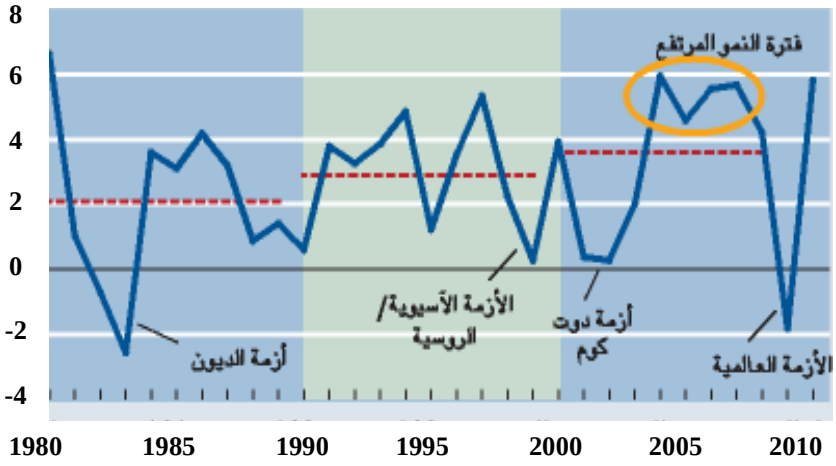

Source : ***Nicolas Eyzaguirre, Soutenir l'amérique latine dans sa transformation, Finances & Développement, FMI, Mars 2011, Volume 48 • Numéro 1, p : 10.***

وكما يتضح من الشكل فقد عرفت هذه المنطقة في العقد الأول من القرن الحالي نموا سريعا للناتج وتحسنا في الأحوال الاجتماعية حيث انخفضت معدلات الفقر بـ 10 نقاط مئوية بين 2002 و2008 وهو ما يعني انتشال 40 مليونا من ربقة الفقر، وتحسن الدخل في 15 بلدا في أمريكا اللاتينية من بين 18 بلدا، كما أنها دعمت أسسها الاقتصادية مما جعل تأثير الأزمة المالية الأخيرة عليها معتدلا مقارنة بأزمات سابقة.

لكن ما تنبغي الإشارة إليه أن الأداء كان مختلفا بين دول هذه المنطقة، فالبلدان التي تحسنت ظروفها تركزت في تلك المصدرة للمواد الأولية مستفيدة من ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية مؤخرا، أو البلدان التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الأسواق الديناميكية في آسيا (خصوصا الصين)، أما الاقتصاديات الأخرى فلازالت في مستوى

[1] Nicolas Eyzaguirre, Soutenir l'amérique latine dans sa transformation, Finances & Développement, FMI, Mars 2011, Volume 48 • Numéro 1, p : 8-9.

متأخر، كما أن دولة المكسيك تعرضت بقوة للأزمة المالية بسبب ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي الذي يمثل مصدر دخلها الرئيسي من الصادرات والخدمات السياحية وتحويلات رعاياها هناك.[1]

إذن، تظل أمريكا اللاتينية تشتمل على نسيج من الاقتصاديات مختلف الوضعيات والحالات، ويمكن بيان بعض ذلك كما يلي:

أ– اقتصاديات قوية:

تشتمل أمريكا اللاتينية على اقتصاديات قوية مثل الشيلي، الأرجنتين والأروغواي، والتي بدأت تنميتها الاقتصادية منذ الثلاثينات، وبلغ الدخل الفردي بها مستويات عالية (ففي 2011 بلغ متوسط الدخل الفردي –مُقوّما بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لسنة 2005– في الأرجنتين حدود 14.527 وفي الشيلي 13.329 وفي الأوروغواي 13.242)، وتصنف هذه الدول الثلاث في المراتب 44، 45 و48 عالميا حسب مقياس الأمم المتحدة للتنمية البشرية IDH لسنة 2011، أي في أصناف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا.[2] وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي بالشيلي هو أسرع المعدلات في أمريكا اللاتينية خلال جيل كامل، حيث وصل إلى 8 % ما بين 1985–1996، وقد تلقت هذه الدولة في 2009 دعوة من OCDE للانضمام، وانضمت في ماي 2010.

وتعتبر البرازيل القوة الاقتصادية الأولى في أمريكا اللاتينية وثاني قوة صناعية في العالم الثالث بعد الصين وثامن أكبر اقتصاد في العالم إذ حققت اقتصادها نموا بمعدل يعد الأسرع خلال الـ 14 عاما الأخيرة وذلك طبقا للإحصائيات الرسمية الخاصة بالأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9 بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق[3]، كما تعتبر البرازيل القوة التجارية الأولى في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المعروفة باسم مركوسور Mercosur،(*) وتشكل منافسا قويا للدول المتقدمة في الأسواق العالمية، مع تحقيق فائض مهم في ميزانها التجاري، حيث تستند قوة صادراتها إلى المنتوجات المصنعة التي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات البرازيلية.

ومع ذلك تظل التنمية متباينة داخل مناطق البرازيل إذْ تضم الولايات الوسطى الجنوبية وهي سان باولو وريو دي جانيرو وميناس غيرايس أكثر من 52 % من إجمالي الناتج المحلي البرازيلي رغم أنها لا تشكل سوى 15 % من مساحة البرازيل.[4]

وتعتبر فنزويلا خامس مصدر للنفط في العالم، وصاحبة أكبر احتياطي نفطي خارج منطقة الشرق الأوسط باحتياطي يتجاوز 211 مليار برميل، كما تعتبر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة حيث بلغ مؤشر IDH بها

---

[1] Ibid, p : 9.

[2] انظر تقرير التنمية البشرية في العالم 2011، ص: 131.

[3] سانا : الوكالة العربية السورية للأنباء، *http://www.sana.sy/ara/280/2010/06/20/294039.htm (20-06-2010)*

(*) مركوسور: **Mercosur** اتحاد جمركي بين بعض بلدان أمريكا الجنوبية استهدف تحرير المبادلات

[4] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009، ص : 5.

عام 2011 مقدار 0.735 بدخل فردي يقدر بـ 10.656 معادل الدولار الأمريكي، مع العلم أنها رفضت تطبيق برامج صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتثبيت والتكييف الهيكلي ونجحت في تحقيق نمو قوي في السنوات الأخيرة.

وتُعدّ المكسيك واحدة من الدول الصناعية الجديدة ومن الاقتصاديات القوية في العالم، وهي أول عضو من أمريكا اللاتينية ينضم لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منذ عام 1994)، وتصنف كدولة ذات دخل متوسط أعلى قُدّر عام 2011 بـ 13.245 بمعادل القوة الشرائية للدولار، كما صنفت كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة خلال نفس العام بمعدل 0.770 وبرتبة 57 عالميا. يرتبط اقتصاد المكسيك بقوة بشركائها في اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية وخصوصًا الولايات المتحدة، وقد تعرض كما أشرنا بقوة لآثار الأزمة المالية الأخيرة بسبب ذلك الارتباط.[1]

ب – الدول الفقيرة:

تعتبر العديد من دول أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق فقرا في العالم:

- فالإكوادور، البيرو، وبوليفيا تتميز بصناعات متخلفة، حيث أن ناتج صناعات هذه الأربع دول مجتمعة أقل من إنتاج فنزويلا وحدها.
- هايتي: وهي الأكثر كارثية والدولة الأفقر في أمريكا اللاتينية، ويرجع السبب إلى التاريخ الاستعماري الصعب الذي مرت به (الاستعمار الفرنسي ثم الأمريكي) الذي سبب دمارا كبيرا، وعوامل التصحر والكوارث الطبيعية، والأمراض (الإيدز)، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة. فما إن بدأت هايتي تتعافى من الآثار المدمرة للإعصار الموسمي في عام 2008 (مع العلم أنه وقتها كان أكثر من 55 بالمئة من سكان هايتي يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، وفقاً لتقديرات «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة»، وأن 1.9 مليون نسمة قد تضرروا من نقص الأمن الغذائي، وظل الافتقار إلى سبل الحصول على مياه نظيفة يؤثر على ملايين السكان، وكانت المياه الملوثة هي السبب الأساسي لوفيات الرُضع ولأمراض الأطفال) حتى ضربها زلزال 12 يناير 2010 العنيف الذي تسبب في مقتل الآلاف وتشريد قرابة 2 مليون إنسان من منازلهم، وأشعل شرارة أزمة إنسانية غير مسبوقة، وفي نهاية عام 2010 ظل أكثر من مليون شخص من النازحين داخلياً في مخيمات مؤقتة.[2]

4. الدول الآسيوية

4-1 منطقة جنوب آسيا

تضم منطقة جنوب آسيا بنجلاديش، وبوتان، والهند، وباكستان، وسيريلانكا، ونيبال والمالاديف، وتبلغ مساحتها أكثر من خمسة ملايين ومائة وثلاثين ألف كم^2 ، ويسكنها مليار وستمائة مليون نسمة، أي نحو ربع سكان

[1] انظر : – تقرير التنمية البشرية في العالم 2011، ص: 132.
– الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الصفحة:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83

[2] www.amnesty.org/ar/region/haiti/report-2010 (03-05-2010)

العالم. يتميز موقعها بوجود مجموعة من دول الجوار الجغرافي ذات الأهمية الاستراتيجية، سواء على المستوى الإقليمي كأفغانستان وإيران وميانمار، أو على المستويين الدولي والإقليمي معا كالصين، وأيضا باتساع نطاق البحار المحيطة بالإقليم مما يعطيها أهمية في مجال النقل البحري. كما أن إمكانية اتصال المنطقة بآسيا الوسطى عبر أفغانستان وإيران يفتح المجال لتكون ممرا لخطوط النفط والغاز إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى دول المنطقة ذاتها.

وعلى صعيد المتغيرات الاجتماعية الأخرى، فإن التفاوت الكبير في مستويات الدخل هو إحدى الخصائص الواضحة للمجتمعات في جنوب آسيا، وتمثل مشكلة الفقر إحدى المشكلات المهمة، حيث يضم الإقليم العديد من المناطق الأكثر فقرا في العالم والتي تقع في مواقع متأخرة وفقا لمقاييس التنمية البشرية، كما تعانى شعوبه من الآثار السلبية الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات.

أما عن الأوضاع الاقتصادية لهذا الإقليم، فالتفاوت أيضا سمة مميزة لها، فبينما تتسم اقتصاديات بعض الدول بالضخامة والحجم الكبير، فإن دولا أخرى يتسم اقتصادها بصغر الحجم والاعتماد على الزراعة. وتعتبر الهند القوة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، وقد حققت خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو سنوية مرتفعة وصل متوسطها إلى 7.5% تقريبا، ويعتمد نموها الاقتصادي على تكنولوجيا المعرفة، الأمر الذي أدى إلى تنامي قدرتها التنافسية[1].

2-4 منطقة شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي

شدّت دول هذه المنطقة العالم بتجربتها الرائدة في تحقيق ازدهار اقتصادي كبير، والذي اصطلح على تسميته بالمعجزة الاقتصادية، وهي تحوي الآن أقوى الاقتصاديات النامية وأسرعها نموا (الصين، هونج كونج، كوريا الجنوبية في شرق آسيا، ماليزيا، اندونيسا، سنغافوره، تايلاند، فيتنام،... في جنوب شرق آسيا)، وقد انخفض عدد الفقراء في شرق آسيا من 80% يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم في 1981، إلى 18% في عام 2005.

وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، فقد تلقت دول جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا عام 2010 أعلى حجم من الاستثمارات الداخلة إلى الدول النامية، حيث بلغت حصتها 300 مليار دولار وهو ما يشكل نسبة 52.26% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى العالم النامي، تليها دول أمريكا اللاتينية بحصة تقدر بـ 159 مليار دولار، أي أكثر بقليل من نصف حصة دول شرق وجنوب شرقي آسيا. وفي نفس السنة قُدّر إجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجة من مجموعة هذه الدول بـ 232 مليار دولار، متصدرة بذلك المرتبة الأولى بين الدول النامية بنسبة أكثر من 70% من الاستثمارات الأجنبية الخارجة من العالم النامي، وبفارق كبير عن دول أمريكا اللاتينية التي قدر حجم الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها بـ 76 مليار دولار خلال نفس السنة.[2]

---

1 محمد سعد ابو عامود، اقليم جنوب اسيا قراءة استراتيجية من الموقع: السياسة الدولية من موقع الاهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2

2 الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011، ص: 4.

وبالرغم من ما تعرفه البيئة العالمية الحالية من قتامة ومن تباطؤ اقتصادي متوقع، وما يفترض أن يصاحبه من تباطؤ على اقتصاديات هذه المنطقة بسبب ارتباطها القوي بأوروبا والولايات المتحدة واليابان، سيظل النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادي قويا إلى حد ما حسب ما أشار إليه تقرير البنك الدولي حول «الآفاق الاقتصادية العالمية 2012» وذلك بالنظر إلى الطلب المحلي القوي والمرونة في السياسة المالية «ومستويات الاحتياطي الكبيرة» التي تعرفها دول شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا.

وقد بلغ النمو الاقتصادي في هذه المنطقة 9.8% في الربع الأخير من عام 2010، ووصل إلى 9.2% في الأشهر التسعة الأولى من 2011، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادي والتي لا تشمل اليابان، 7.8% في عامي 2012 و2013 ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم I-5.

ويتضح من هذا الجدول أن الاقتصاد الصيني الذي يشكل 80% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة قد تراجع نموه من 10.4% عام 2010 إلى 9.5% في الربع الثالث من 2011 ويتوقع أن يبلغ 8.4% عام 2012 وهو معدل قوي رغم تراجعه، كما يتضح أن أغلب الاقتصاديات باستثناء الفلبين وتايلند وماليزيا قد حققت نموا مطردا في ناتجها الداخلي الخام خلال سنة 2011، ويتوقع أن تحافظ على معدلات نمو مرتفعة خلال 2012-2013.

جدول رقم I-5: تغيرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول شرق آسيا والمحيط الهادي

الوحدة: بالأسعار الجارية للدولار لسنة 2005

2013	2012	2011	2010	2009	2008	98-2007	
7.8	**7.8**	**8.2**	**9.7**	**7.5**	**8.5**	**7.9**	**الإجمالي**
6.5	6.5	6.0	6.0	0.1	6.7	8.8	كمبوديا
8.3	8.4	9.1	10.4	9.2	9.6	9.1	الصين
6.5	6.2	6.4	6.1	4.6	6.0	4.1	اندونيسيا
7.4	7.5	8.0	8.6	7.5	7.6	6.4	جمهورية لاو
5.3	4.9	4.8	7.2	1.6-	4.7	5.1	ماليزيا
15.0	15.1	14.9	6.4	1.3-	8.9	6.4	منغوليا
5.0	7.0	9.0	7.6	5.5	6.7	1.7	بابوا غينيا الجديدة
5.0	4.2	3.7	7.6	1.1	4.2	4.2	الفلبين
4.9	4.2	2.0	7.8	2.3-	2.5	4.5	تايلند
4.2	4.0	3.9	3.0	3.5	6.3	2.5	فانواتو
6.5	6.8	5.8	6.8	5.3	6.3	6.6	فيتنام

The world bank, global economic prospects, v.4, January 2012, p: 82 and p:90.

المبحث الثالث: جهود الدول النامية في محاولة الانطلاق الاقتصادي: السياسات التنموية المنتهجة

طبقت الدول النامية في إطار جهودها الرامية إلى إحداث الانطلاق الاقتصادي نوعين من السياسات التنموية، سياسات تعتمد على الزراعة وهو ما عرف بالثورة الخضراء (المطلب الأول)، هذه السياسة التي أدى فشلها إلى تبنّي سياسات تنموية صناعية تستند إلى العلاقة التي بات مسلما بها بين تطور الصناعة وإحداث التنمية، والتي أثبتتها دراسات عديدة من بينها دراسة "تايلر" عام 1981 على 55 دولة نامية، وقد بيّنت أن معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي التحويلي يبلغ 82% فأكثر. تتمثل هذه السياسات الصناعية في سياسة الصناعات المصنعة (مطلب ثان)، سياسة إحلال الواردات (مطلب ثالث)، سياسة التصنيع من أجل التصدير أو ترقية الصادرات (مطلب رابع).

المطلب الأول: سياسة التنمية الزراعية والريفية

تلخصت هذه السياسة التنموية فيما سمي "الثورة الخضراء la révolution verte"، فقد سمح التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء والكيمياء بفتح آفاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافا كثيرة في القطاع الزراعي ومواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض.

إن هذه الاستراتيجية التي اعتمدتها العديد من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان (كالصين، الهند، باكستان، المكسيك وأندونيسيا) لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة توزيع الأراضي، وإنما إحداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح بـ:[1]

- توفير الاحتياجات الغذائية
- توفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية
- توفير سوق للسلع غير الزراعية تبعا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي.
- توفير مدخلات للإنتاج الصناعي.

إن تجربة التحول الزراعي التي خاضتها الدول النامية أبرزت جملة من الانتقادات الموجهة للثورة الخضراء منها:[2]

[1] داود محمد صبح، استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، (غ م)، 1995، ص ص: 4-5.

[2] Matouk BELATTAF, op. cit, p: 123.

- التبعية القوية للخارج بسبب أن الأنواع الجديدة من البذور التي تنتج في المخابر الأجنبية، وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللازمة للزراعة تأتي كلها من الخارج وتهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات.
- مكننة القطاع الزراعي أدت إلى تضخيم معدلات البطالة.
- زادت الثورة الخضراء من حدة عدم العدالة الجهوية والاجتماعية بسبب تركيز الإنتاج، الثروة والسلطة.

المطلب الثاني: سياسة الصناعات المصنعة (I I) *les Industries Industrialisées*

إن محور هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وهي تشكل تطبيقا واقعيا لنظرية النمو غير المتوازن، حيث تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لحراك اقتصادي من خلال نشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات.(*). ويرى"ج.د.دبرنيس" -اعتمادا على نظرية أقطاب النمو- أن الصناعات المصنعة كقطب نمو كفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف، وأهم هذه الصناعات موجود في الفروع التالية:

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية.
- إنتاج الطاقة (الصناعات البتروكمياوية).

وكمثال على هذه التجربة فإن الجزائر اعتمدت هذه السياسة (1966-1977) بإقامة صناعات ثقيلة في ميدان المحروقات، التعدين والميكانيك، الكهرباء، الالكترونيك... تميزت بالخصائص التالية:[1]

- هي صناعات كثيفة رأس المال (وبالتالي ضعيفة خلق فرص العمل)
- ذات تبعية تكنولوجية كبيرة للخارج
- تتجاوز القدرة الإنتاجية مما ضخم التكاليف وسبب سوء استخدام الموارد، وبالتالي التوجه لطلب دعم الدولة وتفاقم المديونية الخارجية.

ولقد تم التخلي عن هذه السياسة منذ عام 82/1981 ونهائيا منذ 1988 مع حركات إعادة الهيكلة، ثم تبني برامج التكييف الهيكلي لاحقا.

(*) انظر نظرية النمو غير المتوازن في الفصل الأول من هذا البحث.

[1] Matouk BELATTAF, op. cit, p: 125.

لقد أفضى تطبيق هذه السياسة في كثير من البلدان النامية إلى نتائج متواضعة بسبب العراقيل التي واجهتها، ومنها:[1]

- اعتماد الصناعات الثقيلة على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وهو ما يطرح الحاجة لرؤوس أموال ضخمة لا تتوفر للدول النامية.
- انعدام مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة، وهو ما يجعل هذه السياسة تستنزف القدرات المالية دون أثر بارز على تخفيض البطالة.
- تحتاج الصناعات الثقيلة لتأطير عالٍ في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهو ما يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات، وقبل التمكن من ذلك، على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية، وهذا معناه زيادة العبء المالي.

وتبعا لذلك فإن سياسة الصناعات المصنعة لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وكان من آثارها ما يلي:[2]

- لم تكن هذه السياسة في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار البطالة، وارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية.
- أقامت الدول التي طبقت هذه السياسة قاعدة صناعية تعتمد كليا على الخارج، مما جعل أغلب المشاريع المقامة على كاهل هذه الدول، وهو ما زاد من الإنفاق الحكومي وسبب عجزا في الميزانية العمومية، مع ارتفاع في معدلات التضخم.
- زادت هذه السياسة من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وكان لذلك تأثير سلبي على القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى مشاكل اكتظاظ المدن بالمهاجرين.

المطلب الثالث: سياسة إحلال الواردات (I S I) *Industrialisation par la Substitution d'Importation*

تستلهم هذه السياسة –التي طبقتها دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينيات– نظرية النمو المتوازن بالتركيز على إحلال الواردات بالتصنيع المحلي، مع تطبيق إجراءات دعم وإجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية.

[1] زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة –الجزائر، ع 8، 2010، ص: 170.

[2] نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

إن من بين الأهداف المتوخاة من تطبيق هذه السياسة:[1]

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وذلك من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار.
- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة.
- توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

إن سياسة إحلال الواردات وإن كانت قد سمحت لبعض الدول النامية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعة سنوات الستينيات، كالبرازيل مثلا التي غطى إنتاجها المحلي تسعة أعشار الاحتياجات من المنتوجات الصناعية، إلا أنها فشلت في إحداث الانطلاق الاقتصادي المأمول في العديد من الدول النامية وذلك لعدة أسباب نذكر منها:[2]

- ارتفاع حدة عدم العدالة الاجتماعية، فقد بيّنت دراسات ميدانية أُجريت على بعض الدول التي طبقت هذه السياسة أنها أدّت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين، وطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال، حيث أن هذه الأخيرة انصبّ استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى إنتاج هذه السلع، ولكن دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية من هذه السلع، بسبب رغبتها في شراء ما هو مستورد.
- لم تساعد سياسة إحلال الواردات في حل مشكلة البطالة بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجع الصناعة على الاعتماد المكثف على رأس المال على حساب اليد العاملة.
- تعميق التبعية للدول الرأسمالية في مجال السلع الرأسمالية، وبالتالي لم تحقق هذه السياسة هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت فقط تغييرا في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية.
- إهمال القطاع الزراعي مما نجم عنه عدم قدرته على تلبية الاحتياجات من الغذاء واحتياجات القطاع الصناعي من المواد الخام.
- اصطدام التوسع في الإنتاج بضيق السوق المحلية، مع عدم إمكانية ولوج الأسواق الخارجية إما بسبب الحماية أو المنافسة الدولية الشديدة.
- مشكل التمويل الذي ظل يعتمد على الاقتراض والمساعدات الخارجية والتمويل بالعجز.
- استيراد التكنولوجيا الأجنبية بدل السعي إلى إنتاجها.

---

[1] داود محمد صبح، مرجع سابق، ص: 12.

[2] انظر: - المرجع السابق، ص ص:12-13
- زروني، مرجع سابق، ص: 222.
-Matouk BELATTAF, op. cit, p: 126.

المطلب الرابع: سياسة ترقية الصادرات (I P E) *Industrialisation par la Promotion des Exportations*

ترتكز هذه السياسة على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد على المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية كمدخلات لها، وتنتج سلعا استهلاكية مصنعة أو نصف مصنعة إلى الأسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة، لذلك يُطلق على هذه السياسة أحيانا سياسة إحلال الصادرات، أي إحلال الصادرات الحديثة (المصنعة) محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية.

تمتاز هذه السياسة عن سابقتها (سياسة إحلال الواردات) بـ:[1]

- توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير
- الاستفادة من وفورات الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج (الدول الغربية بالخصوص)، بمعنى آخر تعتمد على الأسواق الخارجية، عكس سياسة إحلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية.
- تحقق أهداف زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل.

إن الخلفية النظرية لهذه السياسة –التي تسمى أيضا سياسة التصنيع من أجل التصدير– تستلهم الروح الرأسمالية لاسيما نظرية الامتيازات المقارنة لريكاردو التي تنصح بأن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يمتلك فيها مزايا نسبية وغزارة في العوامل، ونموذج هارود–دومار الذي يعتبر قطاع التصدير قطاعا قائدا للنمو، بالإضافة إلى العديد من الدراسات التطبيقية التي أثبتت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كدراسة Balassa عام 1978 التي أجراها على 11 دولة نامية استطاعت أن تنجز قاعدة صناعية، وبيّنت أن نمو الصادرات بنسبة 25% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي بمقدار 1%، وأيضا دراسة Ram سنة 1987 التي أجراها على 88 دولة نامية وأثبتت هي الأخرى صحة العلاقة الإيجابية بين المتغيرين المذكورين.

تتوخى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير تحقيق الأهداف التالية:

- رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير
- تنويع الصادرات
- ديناميكية الاستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الموجهة للتصدير
- إعطاء الأولوية لنمو القطاعات الصناعية التجهيزية
- الاستفادة من القيمة المضافة العالية الناتجة عن التصنيع
- الاعتماد على الميزة النسبية للدول النامية فيما يخص وفرة مدخلات الصناعة من المواد الأولية
- التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية

---

[1] انظر: – داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص: 14–15
-Matouk BELATTAF, op. cit, pp: 127-128.

- استيعاب التكنولوجيا والبحث عن تطويرها محليا
- توفير العملة الصعبة
- إنشاء قاعدة صناعية قوية

إن هذه الاستراتيجية التي رصدت لها الدول النامية حزمة كبيرة من الإجراءات القانونية المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، وموارد كبيرة، عرفت جملة من الصعوبات ميدانيا نشير إلى بعضها فيما يلي:[1]

- عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب ظروف التبادل الدولي، وممارسات الشركات متعددة الجنسيات، مما أثر سلبا على إيرادات الدول النامية من العملة الصعبة.
- اختلال الهيكل الاقتصادي وظهور الازدواجية فيه، حيث يظهر قطاع متقدم تكنولوجيا (قطاع التصدير) وقطاع متخلف (قطاع إشباع الحاجات الداخلية) بشكل يجعل النمو المحقق في القطاع المتقدم لا تنسحب ثماره على بقية القطاعات، وبالتالي لا يتمكن الاقتصاد من تحقيق الانطلاق.
- تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة التي تحرص دائما على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا من تلك التي تصدرها.
- ارتباط إنتاج هذه الصناعات بتقلبات الطلب على منتجاتها في اقتصاديات الدول الأجنبية
- التمويل باعتماد القروض الخارجية وما نجم عنه من تفاقم المديونية.
- الوقوع في فخ التضخم، إذْ لجأت الدول النامية من أجل زيادة صادراتها إلى تخفيض عملتها الوطنية، ومعلوم أن هذا الإجراء لا يكون فعالا إلا في حالة تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية.
- تعتمد هذه السياسة على عمل نشيط للشركات الدولية التي عملت على إقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة وكثيرة التلويث للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، مع عملها على توزيع التكنولوجيا في شكل حلقات على عدد من الدول، وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجية واحدة.

[1] انظر: – داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص: 17-18.
– – زروني، مرجع سابق، ص: 229

المطلب الخامس : الدروس المستفادة من تطبيق السياسات التنموية الصناعية

قبل التطرق إلى النتائج المستخلصة من تطبيق الدول النامية في محاولاتها للانطلاق الاقتصادي لمختلف السياسات التنموية الصناعية، نقارن بين هذه السياسات في جدول كالتالي:

جدول رقم I–6 : مقارنة بين السياسات التنموية الصناعية

النموذج	الصناعات الثقيلة (I I) (روسيا– الجزائر– الهند)	إحلال الواردات (I S I) (البرازيل – المكسيك)	ترقية الصادرات (I P E) (دول جنوب شرق آسيا)
العملية	نمو مُدار مخطط غالبا، يعطي الأولوية للقطاع الثقيل وسلع الإنتاج	نمو ليبرالي يعطي الأولوية للسلع الاستهلاكية والصناعات التحويلية	نمو ليبرالي مؤسس منذ البداية على تنمية قطاعات خاصة: النسيج، التركيب الالكتروني..
الأهداف	ضمان الاستقلال	تقليل الاستيراد وتثمين الموارد المحلية	تعظيم حصيلة الصادرات
القاعدة	الثروة الطاقوية والمنجمية	المواد الأولية الزراعية	اليد العاملة الجيدة، المؤسسات الخاصة والعامة
التمويل	– التراكم الداخلي لرأس المال – الأولوية للمؤسسات الوطنية التي ترعاها الدولة	الأموال الوطنية أو الدولية: المؤسسات الخاصة	رؤوس الأموال الأجنبية
الخصائص	– التركيز الجغرافي للصناعة في أقطاب معينة – تكلفة عالية لرأس المال – ضعيفة خلق مناصب العمل – التضحية بالسلع الاستهلاكية والزراعية – مؤسسات عمومية كبرى	– انتشار جغرافي للصناعات – قليلة الاحتياج لرأس المال –كثيرة خلق مناصب العمل – هيكلة متنوعة للمؤسسات – ضعيفة أمام المنافسة الخارجية – التبعية التكنولوجية والضعف الاستراتيجي	– تركيز الأقطاب في المناطق الحرة س – التبعية للاستثمارات الأجنبية – قوية خلق مناصب الشغل – التبعية للأسواق الخارجية – استغلال اليد العاملة – تنوع الأنشطة
الانتشار	الدول الكبرى الاشتراكية	أمريكا اللاتينية ، إفريقيا	آسيا، المكسيك وبعض البلدان الإفريقية

***Source** : Matouk BELATTAF, op. cit, p: 129.*

- لقد بيّنت نتائج تطبيق سياسة إحلال الواردات (ISE) المتوجهة نحو الداخل، وسياسة ترقية الصادرات (IPE) المتوجهة نحو الخارج، أن هذه الأخيرة أكثر ديناميكية في تحريك النمو وتحقيق نتائج إيجابية (انظر الجدول التالي).

جدول رقم I–7 : نتائج تطبيق سياسة ترقية الصادرات في بعض الدول

الدولة	الفترة	PNB réel (%)	قيمة الصادرات بالدولار (%)	الصادرات كنسبة من PNB	الاستثمار كنسبة من PNB (*)
البرازيل	1967-60 1973-68	4.1 11.5	3.7 16.5	7 8	14 23
كوريا	1960-53 1978-60	5.2 9.6	5.7 28.4	3 29	11 35
هونغ كونغ	1978-63	8.2	9.2	99	28
سنغافورة	1978-65	8.6	8.7	187	29
تايوان	1976-60	8.7	20.9	47	28

(*) لآخر سنة من الفترة المذكورة

Source: Matouk BELATTAF, op. cit, p: 130.

فيلاحظ من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي لافت ومرفوق بزيادة سريعة في الصادرات، كما أن هذا النمو كبير بالنسبة للدول التي أمكن فيها المقارنة بين فترة ما قبل تطبيق IPE وما بعده. ويرجع السبب إلى كون سياسة ترقية الصادرات تسمح بالتحول إلى صناعات ذات قيمة مضافة مرتفعة لها آثار بارزة على النمو الاقتصادي.[1]

- إن السياسات المتوجهة نحو الداخل (إحلال الواردات) والتي تبنتها جملة من الدول النامية بهدف تشجيع النمو الصناعي وتقليل التبعية للخارج، ورغم ما حققته من مزايا في مجال إنشاء قواعد صناعية في بعض هذه البلدان، أظهرت نتائج عكسية لما كان متوقعا، حيث أن أنشطة إحلال الواردات استعملت كثيرا من سلع التجهيز والسلع الوسيطية المستوردة، كما أثرت على احتياطات الصرف، وبالتالي لم تسمح للاقتصاديات النامية بتحقيق الانطلاق الاقتصادي المنشود. وبالمقابل فإن السياسات المتوجهة نحو الخارج (سياسة التصنيع من أجل التصدير) قد قلّلت من هذه التبعية، وعظّمت احتياطات الصرف بسرعة، وحققت مرونة الاقتصاد كما يلاحظ في حالة دول جنوب شرق آسيا.
- ليس شرطا أن النظام المتوجه نحو التصدير يعطي دائما أفضل النتائج، إنما العامل الذي يشكل الفارق بين السياستين السابقتين وكان له الأثر على رفع الإنتاج والإنتاجية هو "الانفتاح" الذي سمح بجلب المزايا المرتبطة بالتنافس ودفع إلى وضع الآليات الضرورية لذلك.[2]

[1] مصطفى زروني، مرجع سابق، ص: 226

[2] Matouk BELATTAF, op. cit, pp:132-134.

المبحث الرابع: الهيئات الدولية والتدخل لإحداث انطلاق الاقتصاديات النامية: برامج التثبيت والتكييف الهيكلي

لم تحقق الاستراتيجيات والنماذج التنموية التي تبنّتها العديد من البلدان النامية طيلة عشريات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نجاحا كبيرا، بل أوصلتها إلى مأزق تنموي أبرزُ مظاهرِه ارتفاعُ حِدّة الفقر، وتفاقمُ المديونية الخارجية، لذلك وبداية من الثمانينيات بدأ التوجه نحو البحث عن الانطلاق الاقتصادي بتبنّي "سياسات جديدة"، لكن هذه المرة تحت مظلة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي السياسات التي أطلق عليها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي (PAS : Programmes d'Ajustement Structurel)

وتشير هذه البرامج إلى مجموع السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدول النامية بتبنّيها بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض. سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة هذه البرامج وتطورها (مطلب أول)، وخلفيتها النظرية (مطلب ثان)، ثم هيكلتها (مطلب ثالث)، وتقييمها (مطلب رابع).

المطلب الأول: نشأة برامج التكييف الهيكلي وتطورها

مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، وعند إعلان الولايات الأميركية المتحدة عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، انتهت المهمة الرئيسية التي وجد صندوق النقد الدولي (FMI) من أجلها، وهي كونه وصيّا على السيولة الدولية وضمان تعهد الدول الأعضاء بالإبقاء على معدلات صرف ثابتة، مع فرض قيود كمية على استخدام موارده، وتبعا لذلك بحث FMI عن وظيفة جديدة وجدها في العناية بمشكلة استقرار الاقتصاديات النامية، هذه الوظيفة التي استمدّت مبرّرها من أزمة السبعينيات (الصعوبات التي لاقتها الدول النامية المستوردة للنفط في موازين مدفوعاتها جراء أزمة أسعار النفط الثانية نهاية السبعينيات)، لتزدهر في الثمانينات (أزمة المديونية 1982)، وتفرض نفسها في فترة التسعينيات مع إخفاق البرامج التنموية التي تبنّتها دول العالم الثالث، وانتشار حدة الفقر بين شعوبها.

إن قروض التكييف الهيكلي تم استحداثها من طرف البنك الدولي (BM) عام 1979 للتخفيف من الصعوبات التي سبقت الإشارة إليها مقتحما بذلك دائرة عمل FMI، وقد تسارع تبنّي الدول للبرامج التي يتطلبها الحصول على هذه القروض. وفي مارس 1986 قام FMI باستحداث "تسهيلات التكييف الهيكلي" التي تطورت عام 1987 إلى "تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز"، وساهمت هذه الخطوة في ربط التعاون بين البنك الدولي و FMI في إدارة هذه البرامج، وانبثق عن هذا التعاون استحداث وثيقة "الإطار السياسي" التي اعتُمدت كأساس لمنح قروض التكييف الهيكلي.

إن برامج التكييف الهيكلي (PAS) كانت، ومنذ منتصف الثمانينات، أداة البنك الدولي وFMI لتحرير اقتصاديات دول العالم الثالث من أزمة مديونية، ومع نهاية الثمانينات كانت هناك 70 دولة نامية خاضعة لـ PAS. وخلال الفترة المذكورة سجل تصاعد لموجة رفض PAS من طرف العاملين في المنظمات الدولية مثل UNESCO و UNCTAD و UNDP، فضلا عن بعض المنظمات الإقليمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية مثل: ECA و CEPAL، وذلك بعد الفشل الذي مُنِيَتْ به هذه البرامج في أمريكا اللاتينية خلال عشرية الثمانينات (العشرية الضائعة)، من تدهور في الدخل الفردي وانخفاض في معدلات النمو، والتكاليف الاجتماعية الكبيرة.

ورغم أن خبراء البنك الدولي وFMI ظلوا يدافعون عن PAS، إلا أن ضآلة النتائج التي حققتها هذه البرامج في دول إفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول الفقيرة كاليمن وهايتي وبيرما، إضافة إلى ظروف أخرى، دفع بشدة نحو اتخاذ جملة من الخطوات لمواكبة هذه التطورات أهمها:[1]

- ✓ مصادقة لجنة التنمية واللجنة المؤقتة للبنك الدولي وFMI على "مبادرة الدين الموجهة للدول الفقيرة المثقلة بالديون" في سبتمبر 1996، وقد شملت 32 دولة لا يزيد فيها الناتج الفردي عن 695 دولار ويفوق صافي القيمة الحالية للديون فيها 220% من إجمالي الصادرات و80% من إجمالي الناتج الوطني، فضلا عن 9 دول تنطبق عليها شروط نادي باريس للدول المستحقة لإعادة جدولة ديونها. ولقد كان الشرط اللازم للاستفادة من هذه المبادرة تبنّي الدول المعنية لبرامج التكييف الهيكلي لمدة 3 سنوات، تعقبها 3 سنوات أخرى تأهيلية تحصل الدولة بعدها على بيان "حسن الأداء" الذي يمكنها من الحصول على تخفيضات في أصل الدين المستحق بحدود 80%، مع الحصول على الدعم الذي يُمكّنها من تقليل ديونها بشكل مستمر.
- ✓ مطالبة القمة الاقتصادية العالمية المنعقدة في كولونيا في جوان 1999 بإطار معزز للتقليل من الفقر وما نجم عن ذلك من:

- تعميق تحرير الدين: حيث تم تخفيض نسبة صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات من 220% إلى 150% مما أدى إلى زيادة الدول المستفيدة إلى 40 دولة. كما تم الاتفاق على المباشرة في تحرير الديون فور انتهاء السنوات الثلاث الأولى لحسن الأداء، وربط المدة الزمنية للمرحلة الثانية بمدى التزام الدولة بالإصلاحات أكثر من ارتباطها ببيان حسن الأداء.
- الإعلان عن "تسهيلات النمو والحد من الفقر PRGF"، وإدخال هدف الحد من الفقر كهدف أساسي في السياسات الاقتصادية في إعادة جدولة الدين. إن هذه التسهيلات (PRGF) حلت محل "تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز ESAF"، وصادقت اللجنة المؤقتة على ذلك في أيلول 1999، كما قام FMI باتخاذ الخطوات اللازمة للتخلي عن وثيقة "الإطار السياسي" واستبدالها بما أصبح يعرف بوثائق "استراتيجية الحد من الفقر Poverty Reduction Strategy Papers "PRSP التي اعتمدت ابتداء من جوان 2002.

[1] ابراهيم أديب ابراهيم، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، (غ م)، 2004، ص ص: 6-13.

المطلب الثاني : الأسس النظرية لبرامج التكييف الهيكلي

إن برامج التكييف الهيكلي تجد أساسها في:

- نماذج تعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات
- النظرية النيوكلاسيكية في التنمية

1. نماذج تعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات

اعتمد خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الجانب على أسلوبين: أسلوب الامتصاص، أو النظرية النقدية.

1-1 أسلوب الامتصاص:

أسلوب الامتصاص (أو أسلوب القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني) يركز على العلاقة بين الدخل والإنفاق، وأن رصيد الميزان التجاري ما هو إلا الفرق بين الدخل والإنفاق، وتوضيح ذلك كالتالي:[1]

$$Y = (C + I + G) + (X - M)$$

بوضع:

$$P = C + I + G \quad ; \quad F = X - M \quad (\text{رصيد الميزان التجاري})$$

نجد أن:

$$\boxed{F = Y - P} \quad \ldots\ldots (*)$$

إذن يكون الميزان التجاري في حالة عجز عندما يتجاوز الإنفاق الدخل، وللقضاء على هذا العجز لابد من تبني سياسة تقييدية تقلل من النفقات والطلب الكلي في حالة تعذر زيادة الدخل.

ويفهم من المعادلة (*) السابقة أنه في حالة التشغيل غير الكامل يمكن تحسين وضعية الميزان التجاري بالتأثير إيجابا على الدخل دون اللجوء إلى خفض النفقات، كما يمكن استعمال الأمرين معا، إلا أن هذا الأمر لا يناسب حالة الدول النامية التي تتميز اقتصادياتها بعدم مرونة الإنتاج، وبالاختلالات الهيكلية، وبالتالي فإن تحسين موازين مدفوعاتها يتطلب التأثير على الامتصاص رغم أنها لم تصل مستوى التشغيل الكامل.

يسمح هذا النموذج أيضا بدراسة تأثير خفض قيمة العملة على خفض الامتصاص:

إن إجراء تخفيض العملة له أثران على الامتصاص: أثر تلقائي يساوي (βP)، وأثر منبثق من تغير الدخل ويساوي ($\alpha \Delta y$)، بالتالي يكون لدينا:

---

[1] بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر 1987-1994، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ م)، 1995، ص ص: 105-106.

$\Delta P = \alpha\Delta Y + \beta P$
$\Delta F = \Delta Y - \Delta P$ =>

$$\Delta F = (1- \alpha)\ \Delta Y - \beta P$$

من أجل ذلك يطالب صندوق النقد الدولي، من جهة، بالسياسات الرامية إلى خفض الامتصاص (P) مثل: تخفيض العملة لخفض الطلب الكلي، رفع الدعم عن أسعار السلع للحد من الاستهلاك، والحد من تقديم قروض للمؤسسات العمومية العاجزة وإعادة هيكلتها بما يجعلها مصدرا للادخار، ومن جهة أخرى، يطالب بتبني السياسات التي من شأنها رفع الناتج (Y) وذلك بتبني آليات السوق في تحديد الأسعار لضمان الاستغلال الأمثل للموارد.[1]

2-1 النظرية النقدية لميزان المدفوعات:

ظهر الأسلوب النقدي في الخمسينيات من خلال نموذج "بولاك Polak" عام 1957 الذي كان يشغل مدير قسم الأبحاث في FMI، واعتمد الصندوق هذا النموذج في صياغته لبرامج الاستقرار الاقتصادي. إن الخلفية النظرية لهذا الطرح تعود للمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) بزعامة "فريدمان" التي ترى أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تعكس التغيرات الحاصلة في حجم الاحتياطي من العملات الصعبة، وأن عدم التوازن الخارجي يرجع إلى عدم التوازن في سوق النقد، وبافتراض استقرار دالة الطلب على النقود، فإن عدم توازن سوق النقد يرجع إلى جانب عرض النقود الناجم عن التوسع في الائتمان المحلي (أو تقليصه) بمعدل يفوق (أو يقل عن) معدل نمو الطلب على النقود. ويؤدي هذا التوسع النقدي إلى خفض الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة.
يمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:[2]

$P = e.P^*$	P: السعر بالعملة المحلية، *P: السعر بالعملة الأجنبية، e: سعر الصرف
$Y = \tilde{Y}$	أي افتراض وجود الناتج الفعلي Y عند مستوى التشغيل التام $\tilde{Y}$
$r = r^*$	أي افتراض وجود سعر فائدة موحد بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي
$M_d/P = m\ (r,y)$	الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية دالة لسعر الفائدة والناتج
$M_d = P.m\ (r,y)$ $\boldsymbol{M_d = e.P^*.m\ (r^*, \tilde{Y})}$	دالة الطلب الاسمي على النقود حيث أن: *P ، $\tilde{Y}$ ، *r هي متغيرات خارجية يمكن اعتبارها ثابتة
$\boldsymbol{M_s = D + R}$	دالة عرض النقود وتمثل إجمالي ما يملكه البنك المركزي من احتياطات العملة الصعبة R وسندات الدين D.
$\boldsymbol{D + R = e.P^*.m\ (r^*, \tilde{Y})}$	معادلة التوازن في سوق النقد

[1] المرجع السابق، ص: 107.
[2] ابراهيم أديب ابراهيم، مرجع سابق، ص ص: 15-17.

- بافتراض ثبات سعر الصرف e وإمكانية تغير عرض النقود:

يرجع سبب تغير عرض النقود M_s إلى التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لتمويل عجز الميزانية (G-T)، فإذا عملت الحكومة على سد هذا العجز بالاقتراض من الداخل فإن ذلك يخلق أرصدة إضافية ترفع من الاستهلاك والاستيراد مما يؤدي إلى عجز الحساب الجاري، مع تدفق رؤوس أموال إلى الخارج، وبالتالي حدوث عجز في حساب رأس المال بسبب تزايد الضغوط باتجاه خفض سعر الفائدة المحلي.

ولتصحيح العجز في ميزان المدفوعات لابد من تدفق مقدار من العملات الأجنبية R يساوي حجم الائتمان المحلي D أي: $\Delta R = \Delta D$.

- بافتراض تغير سعر الصرف:

إذا افترضنا أن سعر الصرف ارتفع بنسبة $\Delta e/e$ تبعا لتخفيض قيمة العملة المحلية، فإنه سينجم عن ذلك انخفاض الأرصدة الحقيقية مما يقلل من الاستهلاك ويرفع من الصادرات، فيحدث فائض في الحساب الجاري، وبالتوازي فإن انخفاض الأرصدة الحقيقة سيؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل محدثا فائضا في حساب رأس المال بسبب الضغوط باتجاه رفع سعر الفائدة المحلي.

ولتسوية الفائض في ميزان المدفوعات لابد من تدفق احتياطات أجنبية من الخارج لرفع نسبة الكتلة النقدية المعروضة بنسبة $\Delta Ms/Ms$ تعادل النسبة $\Delta e/e$.

2. النظرية النيوكلاسيكية للتنمية

إن هذه النظرية التي برزت في الثمانينات من القرن العشرين تدعو إلى تحرير الأسواق ومعالجة كل ما يشوب آليتها في إنتاج السعر الحقيقي بمقابلة العرض بالطلب، وإطلاق المبادرات الفردية وإزالة كل ما يقف في طريق فعالية أدائها، وهي تدعو في هذا الصدد إلى اعتماد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتفكيك الملكية العامة، وإلغاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإدارتها له مركزيا، وتشجيع المنافسة والحرية الاقتصادية، وتحفيز التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

إن هذه النظرية تحاول فرض المنطق الليبرالي على الحياة الاقتصادية، وتبني نمط وحيد للسلوك الاقتصادي يعمم على جميع الدول ناميةً كانت أو متقدمة، ويتجاهل خصوصيات المجتمعات واختلافها من حيث العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية والتاريخية، وآثار هذا الاختلاف على نجاح النموذج التنموي المتبع، الأمر الذي جعل برامج التكييف الهيكلي برامج تحويل الاقتصاديات نحو الرأسمالية.

ويمكن القول أن النظرية النيوكلاسيكية لا تنطلق من الواقع بقدر ما تحاول فرض واقع مثالي قد لا تتوافر شروطه حتى في أكثر الدول ليبرالية.[1]

[1] ابراهيم أديب ابراهيم، مرجع سابق، ص: 22.

المطلب الثالث : هيكل برامج التكييف الهيكلي

يختلف عرض هيكل برامج التكييف الهيكلي من مرجع لآخر حسب المعيار المعتمد لتصنيف محاور هذا الهيكل، وإن كانت تتعلق بنفس المضمون، وسوف نعرض هذا المضمون باعتماد معيار نوع السياسات المكونة لـ PAS.[1]

كما ذكرنا فإن برامج PAS هي مجموع السياسات الاقتصادية التي يطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدول النامية بتبنيها بوصفها شرطا مسبقا للحصول على القروض، وتتنوع هذه السياسات إلى نوعين:

- سياسات الاستقرار الاقتصادي (سياسات التثبيت)
- سياسات التكييف الهيكلي

1- سياسات الاستقرار الاقتصادي:

وتتضمن مجموعة الإجراءات قصيرة الأجل الهادفة لتسوية العجز الخارجي ومكافحة التضخم الداخلي في غضون 12 إلى 18 شهرا، وغالبا ما يقوم FMI بالإشراف على وضع هذه السياسات ومراقبة تنفيذها.

تنطلق هذه السياسات من مبدأ الحد من الطلب كإجراء ضروري لتخفيض عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي فهي إجراءات تركز على جانب الطلب. وهي توظف 03 جوانب للسياسة الاقتصادية:

- السياسة المالية
- السياسة النقدية
- سياسة سعر الصرف

1-1 السياسة المالية

تهدف هذه السياسات إلى تخفيض عجز الميزانية بتقييد النفقات الجارية للحكومة، مع اعتماد تغييرات في النظام الضريبي لزيادة حصيلة الضرائب، وخفض القدرة الشرائية للسكان، وزيادة الموارد، وأهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار:

---

[1] انظر تفصيل مضمون برامج التكييف الهيكلي في:

- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص: 35-58.
- فيصل أبو طيبة ، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، (غ م) ،2004 ، ص:109.
- ابراهيم أديب ابراهيم، مرجع سابق، ص ص:24-30.
- Matouk BELATTAF, op. cit, pp:186-187

- توسيع الوعاء الضريبي وإلغاء بعض الامتيازات الضريبية أو خفضها، مع رفع المعدلات الحدية للضرائب في الأجل القصير، والانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة، أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادات في الاشتراكات الموجهة للضمان الاجتماعي، ورفع الرسوم على المنتجات البترولية، مع ضرورة أن يواكب ذلك إصلاح في النظام الضريبي، وتحسين لأداء الإدارة الضريبية.
- تخفيض النفقات الجارية للحكومة وتغيير بنيتها من خلال: تقييد الأجور في القطاع العام وتجميد حجم الاستخدام، مراجعة نظام الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد، تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي، إلغاء كل أشكال الدعم سواء الموجه إلى الخدمات الاجتماعية، أو المواد الغذائية الأساسية، أو دعم الصادرات أو دعم الأنشطة الإنتاجية، على خلفية أن هذا الإلغاء يقلل من معدل التضخم.
- تجنّب دخول الدولة في المشاريع الاستثمارية التي يمكن للخواص القيام بها، وإلغاء الدعم الممنوح للوحدات الإنتاجية التي تحقق خسارة في القطاع العام

1-2 السياسة النقدية

تهدف هذه السياسة إلى خفض الطلب الكلي عن طريق تقييد الائتمان المحلي، وأهم الإجراءات اللازم اتخاذها في هذا الإطار:

- إصلاح هيكل أسعار الفائدة، ورفع القيود التي تحول دون التحرك الحر لسعر الفائدة، مع ضرورة أن يتم تبني نظام التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بالخصوص إذا كان مناخ الاقتصاد الكلي غير مستقر، وهذا لتفادي الآثار السلبية المحتملة للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة.
- زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لزيادة مستوى الادخار
- وضع حدود عُليا للائتمان المصرفي، أو ما يسمى بالسقوف الائتمانية
- إصلاح النظام البنكي وتأهيله لتحريك الادخار
- تقليل معدلات السيولة

1-3 سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة سعر الصرف إلى معالجة عجز ميزان المدفوعات وتوفير الإيرادات اللازمة لمواجهة خدمات الدين الخارجي، وهو ما يشكل الهدف المحوري لبرامج التثبيت الهيكلي. ويرى FMI أن العديد من البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية مبالغ فيها ولا تعكس حالة السوق، وهو ما يؤثر سلبا على تنافسية صادرات البلد في الأسواق الخارجية نظرا لارتفاع أسعارها، وبالتالي فهو يؤثر سلبا على ميزانها التجاري بسبب انخفاض الصادرات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك الوضع يشجع على ظهور الأسواق

الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة ويكون لها سعران: السعر الرسمي الذي تعلنه الحكومة والسعر غير الرسمي السائد في السوق السوداء، في هذا الإطار ينصح بتخفيض قيمة العملة الوطنية.

إن الدافع وراء المناداة بهذا الإجراء هو أن المغالاة في قيمة العملة سبب من أسباب تهريب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء، وعامل من عوامل عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار داخل البلد، لذلك فإن إجراء تخفيض قيمة العملة ستكون له نتائج في الاتجاه المقابل، كما أنه يعمل على توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية، وعلى إحداث آثار على الصادرات والواردات وتدفق رأس المال وتحويلات العاملين بالخارج، تصب كلها في جهة تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

2- سياسات التكييف الهيكلي:

وتتضمن هذه السياسات مجموعة الإجراءات متوسطة الأجل (3-5 سنوات) التي تهدف إلى تحقيق النمو المستمر، وغالبا ما يتولى البنك الدولي الإشراف على وضع هذه السياسات ومراقبة تنفيذها.

تركز هذه السياسات على مبدأ الحصول على الأسعار الحقيقة من خلال الحد من تدخل الدولة والتحرير والخصخصة وغيرها من الإجراءات المطبقة على جانب العرض، وأهمها:

2-1 الخصخصة

وهي تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتقليل دور القطاع العام، لاسيما وأن تبنّي الكثير من الدول النامية للنموذج الاشتراكي سابقا أعطى أهمية كبيرة للقطاع العام، وهذا يتعارض وفلسفة البنك الدولي و FMI التي تنظر إلى القطاع الخاص بوصفه القطاع الأكفأ في تخصيص الموارد، وبالتالي فإن الموارد يجب تحويلها إليه لزيادة كفاءة الاقتصاد. كما أن الممارسات السابقة لمؤسسات القطاع العام المتسمة بضعف الإنتاجية وهدر الموارد حمّل ميزانية الدولة تكاليف باهظة دون مردود، لذلك تتضمن برامج PAS تصفية هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص وفق جدول زمني متدرج، مما يسمح بتخفيف أعباء الميزانية وتوفير موارد تستخدم لسداد الديون.

2-2 التحرير

يعني التحرير في شكله العام رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأهم الإجراءات في هذا الشأن:

- تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات (كتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وإلغاء المؤسسات الحكومية العاملة في مجال تسويق الصادرات) مما يسمح بتحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بسبب المنافسة، والبحث عن أسواق جديدة.
- التخلي عن سياسة حماية الصناعات المحلية

- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية
- رفع الأسعار وعدم تدخل الدولة في آليات العرض والطلب
- الشفافية وحرية حركة العملة الصعبة داخل الدولة وخارجها

3-2 الحد من تدخل الدولة

ويهدف هذا البند إلى فتح المجال أمام آليات اقتصاد السوق وذلك من خلال:

- تقليص دور الدولة في مجال النشاط الاقتصادي وحصره فقط فيما تعجز عنه الأسواق كالتعليم والدفاع والبنية التحتية.
- إزالة كل تقييدات النشاط الخاص وتوفير البنية المؤسسية والقانونية الملائمة لعمله.
- إخضاع نشاط الدولة للمراقبة والمساءلة والتدقيق.

المطلب الرابع : تقييم برامج التكييف الهيكلي

إن برامج التكييف الهيكلي المنبثقة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي كانت في بداياتها (نهاية السبعينات) تحترم خيارات الدول التي أضفت على القطاع العام دورا رئيسيا في التنمية، وفرضت رقابة على الأموال الأجنبية، تحوّلت منذ بداية عقد الثمانينيات إلى سياسات ليبرالية تطبق فلسفة واحدة على كل الدول مهما اختلفت ظروفها، وتنطلق من مبدأ أن الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل اختلالات هيكلية تحتاج مدة أطول لمعالجتها.[1]

إن بنود هذه البرامج والتي تمكّن الاقتصادي"جون وليامسون Jhon Williamson" في حصرها في عشرة عناصر هي: الانضباط المالي، تقليل النفقات العامة إصلاح النظام الضريبي، تحرير سعر الفائدة ، تعويم العملة، تحرير التجارة، تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخصخصة، اللاتحكمية (الحد من تدخل الدولة) وضمان حقوق الملكية، وهي البنود التي أصبحت تعرف "باتفاق واشنطن"، هي في حقيقتها تحويل للاقتصاديات النامية نحو اقتصاد السوق تحت واقع ضغط الاختناق التنموي الذي وصلت إليه، ودون أن يكون هناك مراعاة لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية، إذ تأخذ هذه البرامج كما ذكرنا نمطا واحدا من جهة واحدة وبإطار فكري ليبرالي واحد.

ويسجل أن PAS سمحت بتسجيل بعض النتائج إيجابية حسب إحصائيات ،FMI إذ وبعد سنوات من الجمود تحرك النمو في الدول الإفريقية شبه الصحراوية ليصل 5.6 % سنة 2004، وهي نتيجة لم تحقق منذ 8 سنوات، وإذا كان التطور السنوي للدخل الفردي الحقيقي في البلدان المذكورة ضعيفا للغاية منذ منتصف السبعينيات

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص: 55.

إلى سنوات التسعينيات، فإنه ومنذ منتصف التسعينيات تسارع النمو وسجل الدخل الفردي الحقيقي زيادة متوسطة تقدر بـ 2 % بين 1995 و 1999. ويرجع هذا التحسن حسب صندوق النقد الدولي إلى عوامل مختلفة، كنقص التضخم، ونقص عجز الميزانية، وزيادة الحصيلة الضريبية، والانفتاح على التبادل التجاري، وتحديد الإنتاجية الكلية للعوامل (PGF)، وزيادة الاستثمارات بفضل الإصلاحات، وبالرغم من أن النمو كان متواضعا بالبلدان النامية إلا أنه يبشر بإمكانيات تحقيق تسارع في النمو في المدى القصير والمتوسط.[1]

ولكن بالرغم من التحسن الملاحظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان التي طبقت برامج التصحيح الهيكلي بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تمر دون آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة: [2]

* فقد تركزت الإصلاحات على إعطاء الأهمية الكبرى لدور السوق في الاقتصاد والثقة الكاملة في ميكانيزماته لتحقيق التوازن وفقا للفلسفة الليبرالية التي تسهر مؤسسات بروتون وودز على نشرها، والواقع أن الظروف الاقتصادية للبلدان النامية تفتقر لمقومات كفاءة عمل السوق، حيث تعاني من ضعف المؤسسات المالية والنقدية، والدور التدخلي للدولة، والاحتكار، وتأثر السوق بالاعتبارات الاجتماعية ... الخ.
* وبيّنت التجارب أن التحرير المالي لم يؤت نتائجه المتوقعة بسبب أن الادخار لا يستجيب آنيا في هذه الدول لارتفاع معدلات الفائدة، بل يرتبط أساسا ببُنى توزيع الدخول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاختلالات الخارجية لا يمكن تصحيحها فقط من خلال رفع الصادرات وتقليص الواردات في المدى القصير، وتنويع الهياكل في المدى الطويل، حيث عمليا يصطدم إجراء إعادة التوازن بضعف مرونة الصادرات وصلابة الطلب على الواردات، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية لا يعملان إلا على تعميق العجز الخارجي.
* إن تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الكلية في بعض الدول كان على حساب تدهور اجتماعي معتبر من جراء تخفيض الأجور ورفع أسعار المنتجات الأساسية بسبب خفض العملة وإلغاء الدعم، وأدى كل ذلك إلى إضعاف القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع.من جهة أخرى أدت الخوصصة إلى تسريح عدد هائل من العمال، وأدى رفع تكاليف التمدرس إلى تنامي ظاهرة التسرب المدرسي لاسيما بالأسر الفقيرة.
* إن الظروف السابقة تؤدي على المستوى السياسي إلى ظهور اضطرابات ومظاهرات واسعة وإضرابات متتالية مما يهدد بوقوع الدولة في دوامة من الفوضى السياسية.
* إن هدف خفض معدلات التضخم لم يتحقق واقعيا من تطبيق برامج التثبيت الهيكلي بل بالعكس فقد أدى تطبيقها إلى نتائج عكسية حيث ارتفع معدل التضخم إلى مستويات كبيرة جدا، ولا يُستساغ تبرير خبراء FMI للضغوط التضخمية الناجمة بأنها مؤقتة، حيث أثبتت التجربة أنها لمدة طويلة، ويرجع ذلك إلى أن برامج التثبيت

[1] Catherine Pattillo et autre, Douleurs de croissance, F&D, FMI, volume 43, n°1,mars 2006, p : 32

[2] فيصل بوطيبة ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111 ، 112 .

الهيكلي وإن كانت ناجحة في الضغط على الطلب الكلي من خلال تقليل المعروض النقدي إلا أنها غير قادرة على زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي فإن السياسة الانكماشية المنتهجة تكرس التضخم المزمن نتيجة تراجع العرض من جهة، وزيادة الهوة الاجتماعية في توزيع الدخول من جهة أخرى، فضلا عن أن آلية تحرير الأسعار تعتبر قناة للنقل المباشر لآثار التضخم العالمي إلى الاقتصاديات النامية.[1]

* إن عمليات إعادة الجدولة في الحقيقة تعتبر بمثابة تسكين مؤقت للحاجة الملحة إلى التمويل، لتعود هذه الحاجة للظهور بعد فترة قصير وبمستوى أكثر إلحاحا في حلقات متتالية.
* معالجة خلل ميزان المدفوعات عن طريق خفض سعر الصرف يستند إلى افتراض لا يتوفر في حالة الدول النامية، وهو افتراض مرونة الطلب والعرض، حيث تعاني هذه الدول من أحادية صادراتها وتنوع وارداتها في ظل التقسيم الدولي للعمل المفروض عليها.
* إن سياسات احتواء التضخم، ومعالجة العجز المالي، وفتح الأسواق للمنافسة الخارجية، قد تصلح لتحسين التوازن الاقتصادي وتعتبر شرطا لازما، ولكنه غير كاف لتحقيق النمو والاستقرار السياسي والاجتماعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم تجانس الدول يقتضي موضوعيا أن يقوم كل بلد بسياساته الإصلاحية التي تنطلق من خصوصية وضْعه وتلائم واقعه ثقافيا وحضاريا ودينيا.[2]
* يمكن القول أن برامج التكييف الهيكلي إنما تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما يخدم مصالح الدول المتقدمة من حيث استمرار تدفق سلعها إليها، ومن ثم تحويل صاف للأموال عن طريق تقنية الأسعار وتدهور شروط التبادل وارتفاع تكاليف خدمات الدين الخارجي.[3]
* لذلك هاجم المفكر الاقتصادي الكبير "ستيجليتز" بشدة برامج البنك الدولي وFMI معتبرا إياها مساهمة في صناعة أزمات العالم الثالث من خلال الوصفات غير المناسبة، وقد بيّن في كتابه "خيبات العولمة" كيف ساهمات سياسات FMI في انهيار كثير من الاقتصاديات النامية كالأرجنتين ودول إفريقيا جنوب الصحراء، ليخلص إلى أنه في العموم كانت حالات إخفاق سياسات الصندوق أكثر من الحالات التي حققت فيها نجاحا.[4]

---

[1] بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق، ص ص : 115-116.

[2] عفيف عبد الكريم صندوق، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (غ م)، 2005، ص: 25.

[3] المرجع السابق، ص: 118.

[4] زرزار العياشي، الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، يومي 12-13 ديسمبر 2009، جامعة باتنة، ص: 16.

المبحث الخامس: معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية

رغم الجهود التي تبنّتها الدول النامية ومحاولاتها المضنية لتحقيق هدف الانطلاق الاقتصادي المنشود، سواء كانت هذه الجهود ذاتية أو برعاية مؤسسات بروتن وودز، إلا أنه لازالت هناك العديد من المعوقات المختلفة التي تقف حجر عثرة أمام ذلك الهدف، سواء كانت معوقات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مؤسسية أو تاريخية، وسواء كانت معوقات ذات بعد داخلي أو معوقات ذات بعد خارجي.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية الداخلية

من أهم هذه المعوقات:

- **ضعف الادخار والاستثمار:** ويرجع سبب هذا الضعف أساسا إلى مستويات الدخل الفردي المنخفضة بالعديد من البلدان النامية، مما يقلل الحافز على الادخار والاستثمار لدى الأفراد في هذه البلدان، وبيّنت دراسات أجريت على ثلاث عشريات من 1970 إلى 1993 أن دول منطقة جنوب شرق آسيا حققت معدلات مرتفعة من الادخار والاستثمار وصلت من 30 على 40% من الناتج الداخلي الخام، بينما لم تتجاوز باقي الدول النامية خلال نفس الفترة نسبة 20 %.[1]

أيضا من أسباب ضعف الادخار والاستثمار:[2]

- انتشار ظاهرة الاكتناز بين الأغنياء (في شكل ذهب على الخصوص) تجنبا للآثار السلبية لتضخم العملة،
- تهريب كميات كبيرة من الأموال سنويا إلى الخارج،
- الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي العام وارتفاع قيمة الواردات (في ظل تراجع الصادرات)، بسبب ارتفاع تعداد السكان وتزايد الطلب على الغذاء في ظل عدم كفاءة القطاع الزراعي المحلي على توفيره، وارتفاع الطلب على السلع المعمرة بسبب توزيع الدخل بطريقة غير عادلة لصالح الأغنياء، يضاف إلى ذلك كله ارتفاع أسعار الواردات عالميا (من الغذاء خصوصا)، كما حدث بالنسبة لأسعار القمح سنوات 1988، 1989 و2003،
- ارتفاع الإنفاق على السلع الحربية، حيث ارتفعت واردات العالم النامي من هذه السلع من 7.4 مليار دولار عام 1972 إلى 30 مليار دولار عام 1982 ثم بلغت 150 مليار دولار عام 1986.

---

[1] Jean – Claude Berthélemy et Aristomène Varoudakis, Quelles politiques pour un décollage économique, OCDE, cahier de politique économique n°12,1996, site : http://ideas.repec.org/p/oec/devaab/12-fr.html.

[2] أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص ص: 85-99.

- **عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج** والمتمثلة في مختلف طرق المواصلات ووسائل الاتصال والمولدات الكهربائية والمرافق العامة الضرورية للتنمية. وتشكل استثمارات توفير البنية التحتية إحدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومات في البلدان النامية من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإطلاق المبادرات الداخلية واستجلاب الاستثمارات الأجنبية.
- **مشكلة النقص في تمويل التنمية** والتي تشكل العقبة الأولى أمام كل خطة تنموية تعتزم هذه البلدان انتهاجها، وهي ترجع أساسا إلى انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، وتأخر التقنيات التكنولوجية المستخدمة، مع ضعف تأهيل اليد العاملة وسوء توزيعها على القطاعات الإنتاجية.
- **انخفاض مستوى الدخل الفردي** وهو ما ينعكس سلبا على ميادين شتى كانخفاض مستوى التعليم والتغذية والرعاية الصحية ...الخ
- **التخصص في تصدير المواد الأولية** (كالبترول والمعادن)، وهذا التخصص لا يتطلب أي تنمية للاقتصاد من أجل تحقيقه، حيث يكفي مثلا دعوة شركات متعددة الجنسيات للعمل في حقل استخراج البترول. وكذلك فإن من أحسن معايير قياس التنمية معرفة حصة المنتجات المصنعة في الصادرات، لأن هذا المؤشر يقيس التنافسية بين الدول، ولذلك نجد اليوم أن أهم ميزة للدول الصناعية (فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ...) هي قدرتها على تصدير أكبر كميات من المنتجات الصناعية. [1]
- **عدم تلبية الحاجات الأساسية للسكان** :

كما قال فرانسوا بيرو F. Perroux ((التنمية هي تغذية الإنسان، العناية به وتثقيفه))، ويشير الواقع الإحصائي إلى أن الفرد بالبلدان النامية يعاني من نقص شديد في الجوانب الضرورية لحياة عادية فقط، ويمكن الإشارة إلى أهم جوانب هذا النقص كالتالي:

أ . الفاقة الغذائية:

وهي تعتبر الشكل الأكثر وضوحا للفقر، وإذا كانت الدراسات تشير إلى أن الفرد الذي يعيش في وسط معتدل ويقوم بنشاط عضلي عادي يحتاج من الغذاء إلى 2400 كالوري في اليوم، وتقدر العتبة الدنيا لبقائه على قيد الحياة بـ 1500 كالوري في اليوم شريطة بقائه خاملا دون ممارسة أي جهد عضلي، فإن المواطن في الموزنبيق يحصل في اليوم على 1600 كالوري فقط مقابل 3450 كالوري في اليوم للفرد في دولة السويد! [2]

ويضاف إلى مشكل الفاقة الغذائية مشكل آخر في دول العالم الثالث وهو سوء التغذية، حيث أن النظام الغذائي غير متوازن وغير ملائم لشروط حياة الفرد الطبيعية.

---

[1] -Frèderic Teulon, op .cit , p :184

[2] المرجع السابق ، ص:185.

ب . المشكلة الصحية:

تتميز الدول النامية بمعدل وفيات أطفال مرتفع (بلغ في الموزنبيق نسبة 139% مقارنة بـ 7%بالسويد)، وتوقع حياة منخفض يقل عن 50 عاما في كثير منها (مقارنة بـ 76 عاما في البلدان الصناعية المتقدمة عام 1990)[1]. كما تتميز بمعدل أمراض جد مرتفع (وهو يقاس بنسبة الأشخاص المرضى إلى مجموع السكان)، حيث تنتشر في بعض هذه البلدان أمراض اختفت تقريبا بالدول الغربية مثل الكوليرا، التتانيك، السل، إضافة إلى مرض السيدا الذي أشرنا إليه سابقا. وترجع أسباب هذا الأمر إلى ضعف الرعاية الصحية والخدمات الطبية وتركزها بشكل كبير في المدن على حساب الأرياف غالبا.

ج . مشكلة التعليم:

يعتبر التعليم ركيزة هامة للتنمية لأنه أساس اكتساب المعارف العصرية، ولذلك فإن ضعفه يعد عائقا من عوائق تحقيق انطلاق اقتصادي في أي بلد كان. وإذا كان المعدل الخام لتسجيل الأشخاص في الثانوي يقدر في اليابان بـ 98% فإنه لا يتجاوز 4% في تنزانيا! وبالرغم من النفقات الكبيرة التي تخصصها البلدان النامية لميدان التعليم، فإن الفرد في هذه الدول لا يحصل سوى على 18/1 مما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة من الإنفاق على التعليم، علاوة على الاختلاف في نوعية التعليم وكفاءة النظام التعليمي.[2]

وفي القرن العشرين تضاعف معدل الأمية ثلاث مرات بالبلدان النامية، ولا تزال نسبة كبيرة من الأطفال لم تلتحق بالمدارس الابتدائية، ونسبة كبيرة من الملتحقين يتسربون قبل إنهاء المستوى الابتدائي، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم لسنة 2006 أنه من بين كل 5 أطفال في البلدان النامية يتسرب طفل واحد قبل إكمال المرحلة الابتدائية، ولا ينتقل من الابتدائي إلى الثانوي سوى نسبة تقل عن نصف الأطفال، كما يوجد 37 بلدا تقل معدلات الالتحاق فيها بالثانوية عن 40%، منها 26 بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء، هذا مع انتشار عمالة الأطفال حيث يدخلون في سن مبكرة إلى قطاع العمل بدافع الظروف المعيشية الصعبة .

[1] مصطفى زروني ، مرجع سابق، ص:19.
[2] نفس المرجع ، ص:20.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية الخارجية

1. المديونية الخارجية :

عند لجوء الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي كان الاعتقاد السائد هو أن التضخم يخفض من قيمة الدولار وبالتالي سترد الديون بدولار رخيص، ولكن ما حدث هو أن ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار صرف الدولار وإعادة جدولة الديون بأسعار فائدة أعلى كل ذلك عمل على زيادة حجم الديون الخارجية بشكل خيالي، وتحولت إلى مديونية طويلة الأجل. وفي أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، ومع هبوط أسعار النفط بدأ التردد في استمرار تمويل الدول النامية بالقروض بسبب وضعية مديونيتها الثقيلة حيث نمت القروض المصرفية الدولية بمعدل 25% سنويا طوال الفترة 1973-1981 وصارت خدمة الدين تمثل 60% من حصيلة الصادرات في كل من المكسيك والبرازيل.[1]

ولا تكمن المشكلة في أصل الدين فقط، بل وبصفة حادة في خدمات الدين الخارجي التي جعلت البلدان النامية المقترضة تسير في حلقات متتابعة لا تنقضي تستنزف مواردها بشكل مستمر كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم I-8: تطور خدمات الديون لمجموع الدول النامية خلال الثمانينيات

السنوات	قيمة خدمات الدين الوحدة مليار دولار	نسبة خدمات الدين إلى الصادرات الوحدة: %
1980	102.4	13.2
1981	123	15.6
1982	133.6	18.9
1983	119.9	17.8
1984	136.4	19.2
1985	138.4	20.3
1986	143.5	21.9
1987	145.8	19.1
1988	160.9	19.3
1989	158.8	17.5

***Source** : Arezki IGHEMAT, la crise de l'endettement 1982 des pays en développement, ed. ENAP,1990, p.p : 25,29.*

نلاحظ من الجدول أن محصلة نمو خدمات الدّين كان التزايد بحوالي 57% خلال الفترة 1980-1988، وأن هذه الخدمات كنسبة من الصادرات نمت خلال نفس الفترة بـ 6.1%. أي أن محصلة نمو خدمات الدّين الخارجي كان التزايد سواء بالمعدل المطلق أو المعدل النسبي.

وفي التسعينيات، خلال الفترة ما بين 1990-1997 انتقلت الديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على الدول النامية تجاه البنوك الأجنبية من 176 إلى 454 مليار دولار (انظر الجدول التالي).

[1] ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص: 100-101.

جدول رقم I –9: توسع ديون البلدان النامية الخارجية القصيرة الأجل خلال التسعينيات(*)

الوحدة: مليار دولار

نوع الدين والمنطقة الجغرافية	1990	1997	1998
الديون قصيرة الأجل حسب قاعدة GDF	244.6	469.3	411.9
الديون قصيرة الأجل لـ BRI حسب قاعدة *la dette résiduelle*	175.6	454.1	369.1
الديون قصيرة الأجل لـ BRI كنسبة من الاحتياطات	119	91	68
آسيا الشرقية والباسفيك	124	214	92
أمريكا اللاتينية والكاريبي	143	91	93

Source: Matouk BELATTAF, op. cit, p: 191.

من الجدول نلاحظ:

- حوالي 60% من إجمالي الديون البنكية الدولية المترتبة على الدول النامية لها أجل استحقاق أقل من سنة!
- 50% من كل القروض الجديدة تستحق خلال سنة على الأكثر.
- تتصدر آسيا الشرقية قائمة الدول المدينة، تليها أمريكا اللاتينية، وكبرى الدول النامية المدينة هي: البرازيل، كوريا، المكسيك، روسيا وتيلاند.

إن نمو الديون قصيرة الأجل في الدول النامية خلال التسعينيات يرجع لأسباب عدة أهمها ارتفاع الأجور، الانفتاح الكبير على الخارج، التغييرات في السياسة الاقتصادية (الاختلالات المالية والتحرير المالي)، ويتجسد خطر هذه الديون في التهديد القائم عند خروج تدفقات هائلة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما يخلق أزمة سيولة خانقة، وهو ما يهدد بحدوث أزمات مالية كتلك التي عرفتها المكسيك عام 1995/94، ودول جنوب شرق آسيا عام 1998/97، والبرازيل 1999/98، والأرجنتين عام 2002.[1]

2. ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم كفايتها:

حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها، وانتقلت حصتها من هذه الاستثمارات خلال 17 عاما (من عام 1980 إلى 1997) من 26% إلى 37% فقط.[2]

(*) يقصد بالديون الدولية قصيرة الأجل الديون الخارجية التي تستحق في أجل أقصاه سنة، وهذا المفهوم يأخذ حاليا تفسيرين:

– بالنسبة لبنك التسويات الدولية BRI يعني الدين المتبقي dette résiduelle ويطلق عليه أحيانا "الدين الباقي للتحصيل" وهو يشير إلى مجموع الديون الخارجية التي تستحق في أجل سنة مهما كان أصل الدين.

– بالنسبة للبنك الدولي فإنه يعتبر في إصداره **G**lobal **D**evlopment **F**inance أن الديون قصيرة الأجل لا تعني إلا الالتزامات الخارجية التي تستحق في أصلها خلال سنة أو أكثر والتي تتضمن القروض التجارية الرسمية المخصصة للدول النامية والموجهة من طرف OCDE.

[1] Matouk BELATTAF, op. cit, p: 190 et pp:195-196.

[2] -Padma Mallam Paly et autre , l'investissement direct étranger dans les Pays en développement, Finance et Développement, FMI,Volume 36, n° 1, mars1999 , pp:34-35 .

3. تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول:

لقد عملت الدول المتقدمة على استخدام قوتها في توجيه شروط التجارة ومعدلات التبادل الدولية (التي تقاس بـ "الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات") لصالحها على حساب الدول النامية. فنظرا لتخصص هذه الأخيرة في تصدير المواد الأولية، وتبعا لظروف الطلب العالمي على هذه المواد فإن أسعارها تنخفض في فترات الانكماش وترتفع في فترات الرواج العالمية، ولقد كانت محصلة تقلبات الطلب العالمي في الأجل الطويل –بصفة عامة– في غير صالح البلدان النامية، حيث أن أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها هذه البلدان كانت أرفع غالبا من أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها، مما جسد التدهور في شروط التجارة لغير صالحها.

تجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تتحمل نصيبا وافرا من تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي، حيث أنها انتهجت سياسة فرض تعاريف جمركية منخفضة على واردتها من المواد الخام مقابل فرضها تعاريف جمركية عالية على السلع المصنعة التي تستوردها من الخارج، مما يشكل عرقلة للسلع الصناعية المصدرة من الدول النامية، وبالتالي لا تجد طريقها إلى أسواق الدول المتقدمة ولا مكانا لها في الأسواق المحلية الضيقة .

وتشير الإحصائيات إلى أن التدهور في شروط التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية قُدّر خلال النصف الأول من القرن العشرين بحوالي 33% مقابل 20% خلال الخمسينيات.

المطلب الثالث: المعوقات السوسيوثقافية

ونشير في هذا الصدد بالأساس إلى مشكلة الانفجار السكاني، ثم باقي المشكلات الثقافية والاجتماعية.

1. الانفجار السكاني وكبح النمو الاقتصادي

رغم تضارب الآراء حول العلاقة بين النمو السكاني والتنمية والتي سنتطرق إليها بالتفصيل لاحقا، فإن اعتبار النمو الديمغرافي السريع كبحا للنمو الاقتصادي بالعالم الثالث يرجع إلى النظرة المؤسَّسة على أن ارتفاع عدد السكان يخفض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي وبالتالي ينخفض الدخل الإجمالي نفسه بسبب انخفاض حجم الادخار ومن ثم الاستثمار.[1] ويطلق على هذه الحالة اسم "الشرك السكاني" أو "المصيدة السكانية" التي يراها كثير من الاقتصاديين الاقتصاديين سبب تخلف البلدان النامية، ويمكن توضيحها بالشكل التالي:

1 محمد عبد العزيز عجمية و آخر، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص:110

الشكل رقم I–7: الشرك السكاني

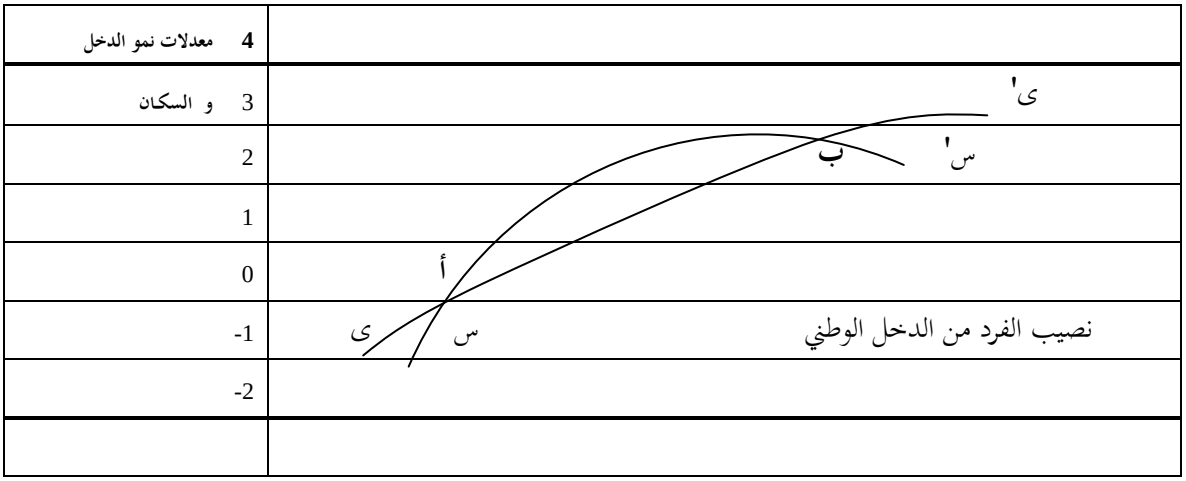

المصدر : **محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 112**.

- فالمنحنى (س س') يمثل العلاقة بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان ونميز فيه ثلاثة أجزاء:
  - عند المستويات المنخفضة للدخل (مستويات تغذية وصحة ضعيفة جدا) يرتفع معدل الوفيات بشدة فيتناقص عدد السكان.
  - بارتفاع الدخل ينقص معدل الوفيات فيزداد بالتالي عدد السكان ليبلغ ذروة قصوى 3%.
  - بعد هذه الذروة يهبط معدل نمو السكان عند مستويات مرتفعة جدا من الدخل بسبب انخفاض معدل المواليد.
- أما المنحنى (ى ى') فيبين العلاقة بين معدل الادخار ومعدل نمو الدخل الوطني:
  - فعند المستويات المنخفضة للدخل الفردي يكون معدل النمو منعدما أو سالبا.
  - يتزايد معدل نمو الدخل الفردي حتى يصل إلى حد أقصى وذلك عندما يصل معدل الادخار إلى حد أقصى. وتمثل النقطة أ وضع " المصيدة السكانية " وشرحها كالتالي:

- عند ارتفاع الدخل الفردي بمعدل صغير عن مستوى النقطة "أ" فإنه سيزداد الادخار ويزيد معدل نمو الدخل الوطني، ولكن بالمقابل يرتفع معدل النمو السكاني كثيرا بسبب انخفاض الوفيات. ويترتب عن ذلك نقصان الدخل الفردي إلى أسفل مرة ثانية حتى المستوى المناظر للنقطة "أ" حيث ينمو الدخل الوطني والسكان بنفس المعدل، وبالتالي تمثل النقطة "أ" نقطة توازن مستقر.
- لا يمكن أن ينخفض الدخل الفردي عن النقطة "أ" لأنه حينها يكون معدل نمو السكان أقل من معدل نمو الدخل الوطني مما يزيد من الدخل الفردي ويدفعه مرة أخرى إلى مستوى النقطة "أ".

- عند النقطة "ب" نجد أن القوى التي تعمل على رفع مستوى الدخل الفردي أقوى من تلك التي تعمل على خفضه، وحينها يكون الاقتصاد قد وصل إلى وضع تتحقق فيه عملية إنماء متجددة ذاتيا[1].

يعود الانفجار السكاني بالدول لأسباب مختلفة أهمها:[2]

- تراجع معدلات الوفيات بسبب تحسن الظروف الصحية في العديد من البلدان النامية
- النظرة القيمية للأطفال على أنهم ثروة وعزة واستثمار
- الزواج المبكر حيث أن حوالي ثلث عدد فتيات العالم النامي يتزوجن في سن السادسة عشرة فأقل، مما يطيل فترة الخصوبة وزيادة فرص تكرر الإنجاب.

إن خطر المشكلة السكانية في بلدان العالم النامي يكمن في آثارها المختلفة على جوانب التنمية[3]، ومن هذه الجوانب:

- النسبة الكبيرة من الزيادة في عدد السكان تقع في فئة الأعمار غير المنتجة (أقل من 15 سنة)، وبذلك فإن هذه الفئة التي لا تشارك في الإنتاج تشكل عبئا على الفئة المنتجة، وبدلا من أن يؤدي الناتج الوطني إلى رفع مستويات المعيشة فإنه يستخدم في إعالة الأعداد المتزايدة من الأطفال (وهو ما يُعبّر عنه بارتفاع معدل الإعالة). وتخصص البلدان النامية نفقات كبيرة من ناتجها الداخلي الخام لتوفير الحاجات الأساسية من غذاء وتربية وتعليم لهذه الفئة من الأطفال، ولكن هذه النفقات بغير عائد اقتصادي بسبب ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة عشر، حيث يدركهم الموت قبل بلوغ سن الإنتاج وتعويض ما أنفق عليهم[4].

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 فإن نسبة الإعالة بلغت في هذه السنة أعلى معدلاتها في دول إفريقيا جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى بمعدل 84.8%، والبلدان الأقل نموا بنسبة 77.91%، ثم الدول العربية بنسبة 61.9%، مع ملاحظة أن هذه المعدلات كانت في مستويات مرتفعة جدا قبل عشرية من الزمن، حيث قدرت عام 1990 بـ 94.2%، 91.1% و 87.8% على الترتيب.[5]

إلا أنه بالجهة المقابلة وحسب الإحصائيات، فإن سكان العالم اليوم يقدرون بـ 6,5 مليار نسمة، يتزايدون بمقدار 76 مليون نسمة سنويا، ويتوقع أن يبلغوا 9,1 مليار نسمة عام 2050 ! إن هذا التزايد سيخص أساسا الدول النامية، حيث سيتزايد سكانها أسرع خمس مرات من تزايد سكان الدول المتقدمة، وسيصحب هذه الزيادة تغيرات

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخر ، مرجع سابق ، ص ص: 113– 114 .

[2] أحمد علي دغيم، مرجع سابق، ص ص: 81-84.

[3] انظر تفصيل واسع لهذه الآثار في :

– أحمد بوزيد، الحياة في عالم مزدحم بالسكان، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية تصدر عن وزارة التعليم بالكويت، المجلد 8، العدد 4، 1978، ص ص : 215-236.

[4]- كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص: 29-30 .

[5] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، الجدول الإحصائي في الصفحة:191.

عميقة في هيكل الأعمار، ويتوقع أن تنتقل نسبة المسنين (أكثر من 60 سنة) بالدول النامية من 8% حاليا إلى 20% في آفاق 2050[1]، وهو ما يعني أن هذه الدول في المستقبل غير البعيد ليست في منأى عن الشيخوخة التي تطال الدول المتقدمة اليوم.

- من آثار النمو الديمغرافي أيضا التمدن السريع وما ينجم عنه من مشاكل التسيير وقلة الأمن، فمنذ الخمسينيات من القرن الماضي عرفت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء هجرة جماعية من الريف إلى المدينة، حيث انتقل عدد سكان المدن في الدول النامية من 18 إلى 44%، وحسب دراسة حديثة للأمم المتحدة يتوقع أن يتزايد عدد سكان المدن بـ 1,8% سنويا بين 2000 و2030، وأن يرتفع عدد المتمدنين من 3 مليار عام 2005 إلى 5 مليار آفاق 2030.
- من الآثار أيضا تزايد الهجرة نحو البلدان المتقدمة، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للدول النامية (لاسيما هجرة الكفاءات)، وقد استقبلت الدول الصناعية 2,6 مليون مهاجر سنويا ما بين 1990 و2000 نصفهم قادم من أمريكا الجنوبية. وتُعتبر آسيا المصدر الرئيسي للهجرة بـ 1,5 مليون سنويا، تليها أمريكا اللاتينية بـ 0,8 مليون سنويا، ثم إفريقيا بـ 0,3 مليون سنويا.

2. المعوقات الاجتماعية والثقافية

تعتبر البنى الاجتماعية، الثقافية، الذهنية والثقافية التي تسود العديد من المجتمعات النامية غير ملائمة للتنمية، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى المعوقات التالية:

- التقاليد غير الملائمة للتنمية، كالوقوف ضد تعليم البنات وحرمان المرأة في الكثير من البلدان النامية من المشاركة الفعالة في عملية التنمية.
- انتشار البطالة وتعطيل قدرات المورد البشري على العطاء والإبداع، لاسيما ارتفاع نسبة البطالين من خريجي الجامعات ضمن العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل.
- انتشار الخرافات والإيمان بها مما يقتل المبادرة لدى أفراد المجتمع.
- الانحرافات والممارسات اللاأخلاقية (السرقة ، الرشوة ،...)
- جمود التشكيلات الاجتماعية/ التقليدية مثل:[2]
  - القبلية (*tribalisme*) في إفريقيا وأمريكا اللاتينية
  - الاستعباد (*esclavage*) كما في السودان وموريتانيا
  - نظام الطوائف (*castes*) في الهند

[1] Finance et Développement, FMI, v.43,n° 3, sept 2006 , p.p : 1,9.
[2] Matouk BELATTAF, op. cit, p: 190 et p: 108.

- جانب الأفكار والقيم: فالتخلف في البلدان النامية وعدم قدرتها على تحقيق انطلاق اقتصادي يرجع بصفة أساسية للممارسات المنتشرة في مجتمعاتها وأسلوب تفكير الأفراد فيها، حيث أن هذه المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادي والعشرين بأفكار القرون الماضية وأساليبها، وطالما أن الظروف سواء كانت داخلية أو دولية هي في تطور دائم فإن أفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف يجب أن تتطور أيضا. [1]

المطلب الرابع: معوقات أخرى

1. المعوقات السياسية، القانونية والمؤسساتية

ونذكر من هذه المعوقات:

✓ عدم توفر الأمن والاستقرار في كثير من البلدان النامية مما يشكل معرقلا أساسيا للاستثمار:

وفي هذا الإطار أشار تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 2011 تحت عنوان "الصراع والأمن والتنمية" إلى الآثار السلبية لانعدام الأمن على التنمية:[2]

- حيث تكشف البيانات الجديدة عن تراجع الفقر في الكثير من أنحاء العالم، لكن البلدان المتأثرة بالعنف تتخلف عن الركب، ففي مقابل كل ثلاث سنوات من تأثر بلد ما بعنف شديد يتأخر الانخفاض في جهود الحد من الفقر بما يعادل 2.7 نقطة مئوية.
- وتواجه العديد من الدول النامية كالكونغو، جامايكا، كينيا، مستويات مرتفعة من جرائم العنف في الوقت الحالي، وهو ما يعوق جهود التنمية بها.
- إضافة إلى ما ينجم عن هذه الصراعات من تداعيات إقليمية وعالمية؛ ومن وفيات، وتدمير، وتأخير في أعمال التنمية، فإن لها إضافة إلى ذلك أثرا سيئا على البلدان الأخرى في المستويين الإقليمي والعالمي، فبلد يحرز تقدماً في التنمية، مثل تنزانيا، يخسر نحو 0.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي كل عام نتيجة لنشوب صراع في أي من البلدان المجاورة له.
- من آثار انعدام الأمن على التنمية أيضا أن محاولات احتواء العنف مكلفة للغاية، فالعمليات البحرية التي تستهدف مواجهة أعمال القرصنة في منطقة القرن الأفريقي والمحيط الهندي، على سبيل المثال، تُقدَر تكلفتها بنحو 1.3 إلى 2.0 مليار دولار أمريكي سنوياً، فضلاً عن التكاليف الإضافية الناجمة عن تغيير مسارات السفن وزيادة أقساط التأمين.

---

[1]- سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 ، ص:9.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية، أفريل 2011، ص ص: 2-5.

- أيضا تتحمل الشركات أعباء اقتصادية ثقيلة على عاتقها، فنسبة 35 في المائة من الشركات في أمريكا اللاتينية، و 30 في المائة في أفريقيا، و27 في المائة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ترى في الجريمة أكبر مشكلة تواجه أنشطتها التجارية، وتخسر الشركات العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء بسبب الجريمة نسبة مئوية أعلى من مبيعاتها، وتنفق على الأمن نسبة أعلى من غيرها من المناطق.

✓ ضعف اللامركزية وضآلة الوسائل المتوفرة للجماعات المحلية والتي لا تفي بمتطلبات تنفيذ خطة التنمية المحلية.
✓ غياب الترشيد الاقتصادي والمترجم في سوء تخصيص الموارد، مع انتشار الرشوة والتهريب.
✓ غياب احترام القوانين.
✓ ضعف الجهاز الإداري عن مواكبة السياسات التنموية.
✓ عدم ملاءمة البيئة السياسية، وضعفها عن إدارة التنمية بشكل يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية ويخلق جوا ديمقراطيا ملائما.
✓ ضعف الإرادة السياسية لمتخذي القرار في البلدان النامية، هذه الإرادة التي تعتبر حاسمة في جعل التطور الاقتصادي والاجتماعي هو المحدد لنوعية السياسات الواجب اتخاذها لاغتنام فرص النجاح في طريق اللحاق بركب الاقتصاديات المتطورة.
✓ ضعف البنية التحتية والنقص في المرافق المهيأة.

2. المعوقات التاريخية والجغرافية:

- الاستعمار الذي طال الكثير من البلدان النامية وعمل على نهب خيراتها وتكريس تبعيتها له حتى بعد الاستقلال بسنوات طويلة.
- العديد من الدول النامية ظلت بعيدة ومعزولة عن مسار التبادلات والتدفقات الدولية (مثل دول إفريقيا جنوب الصحراء)، وظلت التبادلات لفترة طويلة تخص حوض المتوسط، الشرق الأوسط، الهند والصين.
- بعض المواصفات الجغرافية كطبيعة المناخ والتربة والتضاريس ووفرة الموارد، ولكن تعتبر هذه العوامل نسبية التأثير في عدم تحقيق انطلاق التنمية بسبب أن بلدانا عرفت هذه العوائق (كاليابان) ولكنها تطورت اقتصاديا.[1]
- الكوارث الطبيعية تشكل أيضا عاملا مثبطا للتنمية، وقد تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات المناخية التي تعرفها الكرة الأرضية في عمومها، لاسيما ظاهرة الاحتباس الحراري، وعلى سبيل المثال فإن الزلزال الذي ضرب هايتي في 2010/01/12 بقوة 7 درجات على مقياس ريختر متبوعا بهزات ارتدادية قوية تسبب في دمار هائل لقدرات هذا البلد، سواء البشرية (دفن أكثر من 230 ألف قتيل في 09-02-2010، وقدر الصليب الأحمر أعداد المتضررين بأكثر من ثلاثة ملايين شخص)، أو المادية (انهيار كامل للمباني والمنشآت)، أو

[1] Matouk BELATTAF, op. cit, p: 190 et p: 106.

المالية (قيمة الأضرار قدرت بحوالي 8 مليارات دولار، بحسب تقديرات البنك الدولي).[1] كما ضرب زلزال آخر شيلي الواقعة في أمريكا الجنوبية في 27 فبراير 2010 وبلغت قوته 8.8 درجة بمقياس ريختر، متسبباً في مقتل أكثر من 700 شخص وإلحاق أضرار بالغة بحياة ما يزيد على مليوني شخص آخرين.

وعرف القرن الإفريقي عام 2011 مجاعة رهيبة بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب ما لا يقل عن أربعة بلدان في عام 2011، وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال، مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الناس. وفي الصومال أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في 9 ديسمبر 2011، أنه رغم جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فإن الوضع لا يزال حرجاً ولا سيما في وسط وجنوب الصومال، حيث يتعرض أربعة ملايين شخص لأزمة إنسانية، ويواجه 250,000 منهم خطر المجاعة.

وحسب الخبراء فإن الكوارث الطبيعية التي وقعت في قارة آسيا عام 2011 كانت أكثر الكوارث تكلفة على الإطلاق، حيث أن 90 بالمائة من إجمالي الخسائر الاقتصادية العالمية التي بلغت قيمتها 270 مليار دولار كانت من نصيب آسيا. وبلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الزلازل التي وقعت في نيوزيلندا واليابان والفيضانات الغزيرة في أستراليا وآسيا في التسعة أشهر الأولى من عام 2011 حوالي 259 مليار دولار. [2]

3. المعوقات العلمية – التكنولوجية

تعرف بلدان العالم الثالث تخلفا كبيرا في مجال الحصول على التكنولوجيا المتطورة واستعمالها مما يضعف من قدرة صناعاتها المحلية على خلق قيمة مضافة مرتفعة. ورغم عمل كثير من هذه البلدان على نقل التكنولوجيا فإنها لم تحقق مستوى عاليا في هذا المجال، ولا تناسبا بين نوعية التكنولوجيا المنقولة واحتياجات الاقتصاد التكنولوجية، فضلا عن عجزها عن خلق التكنولوجيا بعد نقلها.

يضاف إلى ذلك ضعف أداء قطاع البحث العلمي، وعدم مساهمته الفعالة في تحسين الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، بسبب ضعف حصة المبالغ المرصودة له سنويا، وضعف نوعية وقيمة البحوث، وعدم وجود استراتيجية مدروسة لآفاق تطوير البحث العلمي وقيادته حتى يتلاءم مع احتياجات التنمية وتحقيق الابتكار، ويضاف إلى ذلك هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج بأعداد كبيرة.

---

[1] *http://ar.wikipedia.org. (10/05/2010)*

[2] شبكة الأنباء الإنسانية (ايرين)، الخدمة الإخبارية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) من موقعها على الفايسبوك:
http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=2919#.TwWJXSaft0E.facebook (2012/12/02)

خلاصة الفصل

لقد تبيّن من خلال هذا الفصل أن الدول النامية تواجه رهان تجميع شروط انطلاقها الاقتصادي في ظل واقع دولي يتميز بفجوة عميقة وتفاوت صارخ في مستوى التطور بين العالمين المتقدم والنامي، بل إن هذا التفاوت موجود بين مجموعة الدول النامية ذاتها وداخل الدولة الواحدة منها.

ولقد حاولت هذه الدول في فترة الستينيات والسبعينيات تلمّس طريق نهضتها من خلال انتهاجها جملة من السياسات التنموية المختلفة سواء منها تلك المرتكزة على الزراعة أو تلك المرتكز على الصناعة، ولكن لم تفلحْ أيا من هذه السياسات في تحقيق وضع اقتصادها على مسار الانطلاق، مع تسجيل أن السياسات المتوجهة إلى الخارج والمتعلقة بتحفيز التصدير كانت أكثر ديناميكية في تحريك النمو من السياسات المتوجهة إلى الداخل، كما اتّضح ذلك في تجربة البرازيل وكوريا وسنغافورة والفلبين خلال العقدين المذكورين.

وعرفت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وصول الدول النامية إلى مأزق تنموي كان أبرز مظاهره الفقر الكبير وتفاقم المديونية الخارجية، وهو ما ألجأها إلى قبول حزمة من السياسات الجديدة تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي السياسات التي عرفت ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي، والتي تستلهم نموذج اقتصاد السوق وتحاول تطبيق نظام ليبرالي على الاقتصاديات المتخلفة مهما كانت الظروف، لذلك فإنها ورغم ما حققته من نتائج على المستوى الكلي في بعض البلدان التي طبقتها، إلا أنها كانت ذات آثار سلبية كبيرة على الجبهة الاجتماعية، ولم تحقق هدف الانطلاق الاقتصادي المنشود، ويعود سبب ذلك إلى جانبين أساسيين: يتعلق الأول بقصور في التصور النظري المبني على فلسفة السوق الحرة وعلى افتراضات ليست صحيحة دائما، أما الثاني فيرتبط بخصائص الاقتصاديات النامية التي يصعب معها قيادة الانطلاق الاقتصادي بنموذج رأسمالي يُفترض فعالا مهما كانت الظروف، وقد أشرنا في البحث إلى بعض هذه الخصائص التي شكلت حدودا أمام نجاح برامج التثبيت والتكييف الهيكلي.

في ختام الفصل أشرنا إلى أن الدول النامية لا تزال تعاني من العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرةٍ في وجه انطلاقها الاقتصادي سواء منها ما تعلق بالداخل أو بالخارج، وسواء كانت هذه المعوقات اقتصادية أو تخص مجالات أخرى اجتماعية، ثقافية، سياسية، قانونية، مؤسساتية، علمية وتكنولوجية أو كانت أيضا مرتبطة بالجانب التاريخي والجغرافي.

الباب الثاني

انطلاق الاقتصاد الصيني:
التجربة والدروس المستفادة

تمهيد

بعد دراسة مختلف الطروحات النظرية لإشكالية الانطلاق الاقتصادي، ووضعية الدول النامية إزاء هذه الإشكالية، ومحاولاتها المتكررة لتحقيق نهضتها التنموية بانتهاج نماذج وسياسات متعددة دون جدوى، فإن التساؤل سيظل ملحا عن معالم النموذج الملائم لتحقيق انطلاق اقتصاديات هذه الدول، لاسيما في ظل الإيمان أن التخلف ليس قدرا محتوما حُكم على هذه الدول أن لا تخرج منه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى في ظل نجاح اقتصاديات نامية أخرى تمتلك خصائص مشابهة لها ونجحت رغم ذلك في تحقيق انطلاق اقتصادي باهر.

وفي هذا الصدد تبرز الصين كأهم اقتصاد شدّ أنظار الباحثين بما حققته من نجاح في إحداث نقلتها النوعية من بؤرة التخلف إلى مصاف الاقتصاديات المتقدمة، وكتجربة فريدة تمتلك خصوصيتها المتميزة في صياغة واتباع منهج للانطلاق الاقتصادي لا يتشبث بالنظري المطلق ولا يضفي أية قداسة على مذهب اقتصادي معين، وإنما يقوم على براغماتية تؤمن بأن النجاح الواقعي والنتائج الملموسة هي معيار قياس نجاعة المنهج وفعاليته.

وبناء على ما تقدم، سيحاول هذا الباب دراسة أهم العوامل التي كانت ذات دور بارز في نجاح الانطلاق الاقتصادي الصيني، من خلال دراسة مسيرة هذا الاقتصاد التنموية والمؤشرات الراهنة لأدائه في فصل أول ، ثم دراسة أسس نجاحه وكذا المشاكل التي رافقت –أو لا تزال– هذا النجاح في فصل ثان.

الفصل الأول

الاقتصاد الصيني: مسيرة الانطلاق والمؤشرات الراهنة

تمهيد

بعد أن عانت الصين من الاستعمار وعدم الاستقرار لحقبة طويلة، وبعد أن نجحت في تحقيق استقلالها السياسي وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، عملت على اتخاذ إصلاحات تهدف إلى وضع اقتصادها في مسار الانطلاق في ظل نظام اشتراكي قائم على إطلاق سلطة الدولة في الاقتصاد، وعلى الاعتبارات الإيديولوجية في تسيير دواليبه، مع التركيز على نموذج التصنيع الثقيل.

غير أن هذه المحاولات –التي تمت في إطار مخططات خماسية متتالية– ورغم ما حققته– لم تتمكن من تحقيق هدفها المنشود، بل أدّت إلى نتائج سلبية كبيرة حتّمت اللجوء بداية من 1978 إلى اعتماد أسلوب جديد في إدارة الاقتصاد يركز على الفعالية الميدانية بدلا من الاعتبارات الإيديولوجية، وعلى اتخاذ إصلاحات جريئة كانت لها آثارها السريعة والمتواصلة في تحقيق انطلاق اقتصادي رائد متميز بخصوصية صينية محضة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف عام بالاقتصاد الصيني وبيان أهم مقوماته في مبحث أول، ثم إلى مسيرته قبل الإصلاحات في مبحث ثان، ثم نعرض أهم الإصلاحات التي مكنت من تحقيق الانطلاق الاقتصادي وانعكاسات هذه الإصلاحات على الاقتصاد الصيني في مبحث ثالث، أما المبحث الرابع فسنركز فيه على تحليل مؤشرا الأداء الراهن لهذا الاقتصاد مع محاولة استشراف وضعيته المستقبلية.

المبحث الأول: تعريف عام بالاقتصاد الصيني

يتميز الاقتصاد الصيني باعتماده على جملة من المقومات الطبيعية والمقومات المؤسساتية والاجتماعية التي كان لها لاحقا دور في نجاح السياسات التي تبّنتها لتحقيق انطلاقها الاقتصادي. لذلك وقبل دراسة مسيرة هذا الاقتصاد نحو الانطلاق نرى من الضروري البدء ببيان هذه المقومات، وبإشارة عامة إلى بعض المظاهر التي تدل على الانطلاق الاقتصادي الباهر للصين.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية للاقتصاد الصيني

- **المساحة والموقع والتضاريس[1]**

تقع الصين في الجزء الشمالي من النصف الشرقي للكرة الأرضية، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وهي مطلة على الساحل الغربي للمحيط الهادي، وإحدى أكبر الدول في العالم حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا(*) من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، وتُقدّر مساحتها الإجمالية بقرابة 9.6 مليون كم^2 (9.596.960 كم^2)، وهي بذلك تغطي 7 % من بَرّ الكرة الأرضية.

تمتدّ الصين من شمالها إلى جنوبها على مسافة 5500 كم، ومن شرقها إلى غربها على مسافة 5200 كم، وبمحيط حدودي يبلغ 20000 كم، حيث تحدها 14 دولة: كوريا الشمالية، روسيا، منغوليا، كازاخستان، كيرغيستان، طاجيكيستان، أفغانستان، باكستان، الهند، نيبال، بوتّان، بورما، لاوس وفيتنام.

تضاريسها المعقدة تجعل منها سقف العالم (التبت) في المناطق الساحلية الشرقية، 60% من إقليمها يتشكل من الجبال، الهضاب والتلال التي يتجاوز ارتفاعها ألف متر، وتوجد أساسا في غرب البلاد. أما الجهة الشرقية فتتميز تضاريسها بالجبال والتلال. تغطي الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية مساحة 134 مليون هكتار (18% من الإقليم الكلي) وتوجد في شرق البلاد، أما الأراضي فتشكل 235 مليون هكتار من إجمالي المساحة، وتشكل الغابات أيضا نفس المساحة (13% من الإقليم الكلي)، وبذلك فإن مناخ الصين مختلف بين مناطقها بشكل كبير.

---

[1] انظر:

- شيوي قوانغ، جغرافيا الصين، ت: محمد أبو جراد، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية –بكين،1987، ص ص: 1-2.
- جيني لي، جواز سفر الصين، ت: شويكار زكي، ط1، مجموعة النيل العربية، 2001، ص ص: 8-9.

- contexte physique, économique, social et institutionnel de la Chine, Notes de synthèse du SESP N° spécial, juillet 2008, p : 51.

(*) الذين يعدّون الصين في المرتبة الرابعة عالميا بعد روسيا وكند والولايات المتحدة الأمريكية لا يحتسبون ضمن مساحة الصين تايوان وهونغ كونغ ، ولكن مع انضمام"هونج كونج" إلى الصين عام 1996م ، وعودة « ماكاو» إليها في عام 1999 فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث المساحة متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية.

- **البحار والأنهار:**

الصين من أطول الدول في العالم من حيث ساحل البحر، ويبلغ طول ساحلها 18 ألف كم دون احتساب سواحل الجزر، ويحد القسم الشرقي من البَرّ الصيني العديد من البحار: بحر بوهاي، البحر الأصفر، بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وهي جميعها جزء من المحيط الهادي، ويعتبر بحر الصين الجنوبي الأعمق حوضا (متوسط العمق في وسطه 3500 م وأعمق نقطة فيه تصل إلى 5559 م).

توجد بالصين العديد من الموانئ الهامة ومنها: داليان، تشينهو انغداو، تيانجين، يانتاي، تشينغداو، ليانيونفانغ، شانغهاي، ونتشو، شيامن، قوانغتشو، تشانجيانغ،...

أطول نهر في الصين هو نهر اليانغتسي ثالث أكبر أنهار العالم (6300كم)، وهو يلعب دورا هاما في الاقتصاد الصيني، حيث تمتاز ضفافه بتربة خصبة وزراعة متطورة ومواد معدنية وفيرة، وطاقة مائية مقدارها 268 مليون كيلو واط (40% مما بالصين)، وأهم المدن الواقعة عليه: تشونغتشينغ، ووهان، نانجينغ وتشانغهاي. وثاني أطول الأنهار بالصين هو "النهر الأصفر" ويقدر طوله بـ 5460كم، وحوضه هو موطن الحضارة الصينية العريقة، يمتاز بشساعة الأراضي الزراعية على ضفافه ووفرة الموارد، وأهم المدن الواقعة على حافتيه: لانتشو، تشنغتشو وجينان.

تُشكّل الموارد المائية بالصين 2.4 تريليون م^3، وتعتبر قدرتها الطاقوية المائية الأعلى في العالم، وسَدُّ المضايق الثلاثة « les 3 gorges » وحده تقدر قدرته الطاقوية بـ 10 GW (20 GW عام 2009)، وهناك سد كبير آخر مرتقب على نهر Jinsha بقدرة تصل إلى 40 GW.

- **السهول:**

تقع سهول الصين أساسا في شمال شرق الصين وشرقي المناطق الساحلية بمساحة تقدر بـ 1.12 مليون كم^2 (أكثر بقليل من 10% من مساحة الصين)، أهمها: سهل شمال الشرق، سهل شمال الصين وسهل مجرى نهر اليانغتسي الأوسط–الأسفل، وهي معا تشكل الجزء الأكبر من المنطقة السهلية بالصين، حيث تمتد في شريط واحد لتشكل النطاق السهلي الشمالي – الجنوبي.

تمتاز هذه السهول بخصوبة تربتها واعتدال جوها، كما أنها سهلة المواصلات وهي قاعدة لأهم مناطق الصين الزراعية والصناعية ومناطق تركز المدن، وعلى سبيل المثال يضم سهل مجرى نهر اليانغتسي الأوسط–الأسفل الكثير من الجداول والأنهار والبحيرات الغنية بالثروة الحيوانية حتى عرف باسم "موطن المياه"، كما أنه يشتهر بالوفرة في إنتاج الأرز والقطن والقمح حتى عرف منذ زمن بعيد بـ"أرض السمك والأرز"، لذا فهو من المناطق الهامة في إنتاج الحبوب بالصين.[1]

[1] شيوي قوانغ، مرجع سابق، ص ص : 35-38.

- **الجزر والجبال:**

توجد بالصين أكثر من 5000 جزيرة على مساحة إجمالية تقدر بـ 80.000 كم^2، وأهمها:[1]

- جزيرة تايوان: أكبر الجزر الصينية بمساحة تقدر بـ 35.788 كم^2 ثلثها سهول والباقي جبال،
- جزيرة هاينان: ثاني أكبر الجزر بالصين بمساحة قدرها 34.380 كم^2 وتشتهر بالمحاصيل الاستوائية.

كما أن الصين بلاد كثيرة الجبال يقطن ثلث سكانها في المناطق الجبلية، كما أن أكثر من نصف محافظاتها تقع في مناطق جبلية. أرفع منطقة بالصين هي "هضبة تشينغهاي–التبت" بجنوب غرب الصين، وهي أعلى هضبة في العالم (تعرف بسقف العالم)، مساحتها 2.3 مليون كم^2، وهي هضبة وفيرة الطاقة الكهرومائية لما تزخر به من بحيرات أهمها: بحيرة تشنغهاي وبحيرة ناموتسا أعلى وأكبر بحيرة مالحة في العالم، وفي الطرف الجنوبي لهضبة تشينغهاي–التبت توجد أعلى قمة جبلية في العالم (قمة "جولمولونغما" وتعرف في العالم بقمة "افرست" (*))، ومن بين 14 جبلا في العالم تتجاوز قممها 8000 متر فوق سطح البحر يوجد في الصين أو على حدودها 9 منها، وأكثر سلاسل جبال هملايا موجودة في الصين، كما يوجد بها أكثر من 100 جبل يزيد ارتفاع الواحد منها على 7000 متر، وأكثر من 1000 جبل يزيد ارتفاع الواحد منها على 6000 متر!

تعتبر الجبال ذات أهمية اقتصادية خاصة بسبب كون بعضها منبع للأنهار الكبرى، وبسبب غنائها بالمعادن (كجبال تشاينشان)، كما أن بعضها يشكل مناطق سياحية جذابة.

إن كل هذه المقومات الطبيعية والتضاريس المختلفة جعلت الصين موطنا للعديد من الثروات سواء المعدنية أو النباتية والحيوانية، وعلى سبيل المثال فإن احتياطات الصين من الفحم تبلغ 114 بليون طن أو ما يعادل 13% من الإجمالي العالمي، وتتواجد أساسا في الشمال والشمال الغربي، أما الاحتياطات من البترول فتقدر بـ 1.4% من الإجمالي العالمي. وتبعا للتباين الكبير في مناخها تعتبر الصين مملكة النباتات والحيوانات، حيث تضم أكثر من 30.000 نوع من النباتات الوعائية (vasculaire)، وحوالي 6300 نوع من الفقاريات، وتحوي الأقاليم الثلاثة بالجنوب الغربي أكثر من 3.000 نوع من النباتات الطبية.

أيضا فإن هذه المقومات الطبيعية جعلت الصين قبلة سياحية رائدة عالميا، حيث قُدر عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الصين عام 2002 بـ 36 مليون سائحا، وحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية فإن الصين سوف تستقبل 130 مليون سائحا عام 2020، ويضاف إلى ذلك أن السياحة الداخلية هي الأخرى نشيطة في الصين حيث قدر عدد السياح بـ 878 مليون سائح بزيادة تقدر بـ 12% سنويا.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص ص: 3-16.

[2] توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص ص: 274-277.

المطلب الثاني: المناخ الاجتماعي والمؤسساتي

- **السكان:**

تضم الصين خُمُس سكان العالم (1339.7 مليون نسمة في ديسمبر 2010)، وهي أكبر دولة مكتظة بالسكان عالميا. تبلغ الكثافة المتوسطة للسكان 133 نسمة /كم^2، وترتفع بالمناطق الساحلية إلى 360نسنمة/كم^2، بل قد تبلغ 2200 نسمة/كم^2 بالمدن الكبرى مثل شنغهاي. وبسبب الإجراءات التقييدية لمراقبة نمو السكان المتخذة عام 1979، بلغ النمو السكاني معدلا ضعيفا قدر بـ 0.59% عام 2005، وانتقل معدل الخصوبة من 4.9% عام 1975 إلى 1.7% عام 2005، وهذا المعدل –الأقل من معدل الاستبدال الطبيعي بين الأجيال– ترتب عنه شيخوخة السكان (26% فقط أقل من 25 سنة)، مع اختلال نسبي في التوازن بين أعداد الذكور (51.5%) وأعداد الإناث (48.5%)، وهو اختلال مرجح للارتفاع. كما أن سكان المدن تضاعفوا وزيادة في أقل من 25 سنة وهم يشكلون اليوم 43% من السكان، وتشكل الطبقة العاملة حوالي 750 مليون شخص.[1] كما توجد في الصين 56 قومية وأكثر السكان من قومية هان (91.59%).

- **المناخ المؤسساتي:**[2]

تضم جمهورية الصين الشعبية ست مؤسسات مركزية: المجلس الوطني الشعبي (APN) وهو أعلى مؤسسة في الدولة، الرئيس (منتخب من طرف المجلس)، مجلس شؤون الدولة (هيئة تنفيذية يرأسها الوزير الأول)، اللجنة المركزية للجيش، المجلس الأعلى للشعب، والنائب الأعلى للشعب. ويشكل الحزب الاشتراكي مرجع القيادة الايديولوجية والسياسية للصين.

المؤسسات الإقليمية مؤسسة على نظام ذي ثلاث مستويات: الإقليم (province)، المقاطعة (district) والبلدة (bourg):

- المقاطعات مقسمة إلى مناطق مستقلة، مجالس بلدية (تُدار من طرف الحكومة المركزية، بكين، شنغهاي، تيانجين وشونغكينغ) ومناطق إدارية خاصة (هونغ كونغ و ماكاو).
- الإقليم والمناطق المستقلة (تيبت، منغوليا الداخلية...) مقسمة إلى مقاطعات، محافظات مستقلة، مقاطعات مستقلة ومدن كبرى.
- المقاطعات والمقاطعات المستقلة مقسمة إلى مدن، بلدات وبلدات تسكنها الأقليات.

وفي نهاية عام 2004 أحصت الصين 37.334 مدينة وبلدة (أقل بـ 956 مقارنة بنهاية 2003) مما يشير إلى جهود عقلنة إدارة "المستوى الأول". والأقاليم المكتظة بالسكان بصفة كبيرة هي Henan (عاصمة

(*) سميت بإفرست من طرف مكتب المساحة الهندي العام سنة 1855 والذي كان تحت إشراف بريطانيا على اسم المساح "جورج افرست"، وفي سنة 1952 أعادت الحكومة الصينية تسميتها بجولولونغما.

[1] Notes de synthèse du SESP N° special, op. cit. p : 52.
[2] Ibid . p p : 52-53.

Zhengzhou)، Shandong (عاصمة Jinan)، Guandong (عاصمة Guangzhou) وSichuan (عاصمة Chengdu)، وكل واحدة منها تضم أكثر من 80 مليون ساكن. وأهم المدن حسب تعداد السكان: Chongqing (بلدية مستقلة بـ 30 مليون ساكن)، شنغهاي (مدينة مستقلة بـ 20 مليون ساكن)، بكين (بـ 14مليون ساكن)، Tianjin (بلدية مستقلة بـ10 ملايين ساكن) وChengdu (بـ 10 ملايين ساكن).

المطلب الثالث: بعض مظاهر الانطلاق الاقتصادي الباهر في الصين

- ✓ إذا كان التاريخ يحفظ للصين أن شعبها من الشعوب قديمة العهد في الحرف والصناعة، فهم ينسجون الحرير ويلبسونه منذ ما يقارب 4000 سنة، وبدأوا تصديره منذ القرن الثاني بعد الميلاد[1]، وإذا كانت الصين قد عرفت الإنجازات العظيمة منذ القِدَم مثل الاختراعات الكبرى وأهمها الطباعة والبوصلة والبارود (في الفترة ما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر ميلادي في عهد حكم أسرة سونغ)، ومثل سور الصين العظيم الذي يُعد أكبر مشروع من صنع الإنسان قبل 2500 عام، وهو يمتد لأكثر من 6000كم، ويعتبر أحد أكبر مَعْلَميْن أرضيّين يمكن لرواد الفضاء رؤيتهما من القمر، فإنها لازالت تبهر العالم إلى اليوم، حيث تنتج 50% من آلات التصوير في العالم، و30% من التلفزات، و25% من الغسالات الأوتوماتيكية، وظل معدل نمو ناتجها الداخلي محرك النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 9% في المتوسط على مدار 30 سنة.[2]

جدول رقم II–1: تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الصين	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان
89–85	11,8	19,7	14,1	9,5
94–90	23,1	14,6	13,2	6,1
99–95	22,8	22,9	11,3	2,3
04–00	30,2	13,8	6,5	2,9
2003	29,7	16,4	2,1	2,4
2004	22,2	18,5	7,4	4,0

***Source** : martin Lefebvre, la croissance effrénée de l'économie chinoise : essor ou sur chauffe, site :*
http.//www.desjardins.com/fr/apropos/etudeséconomiques/actualités/poinvue économique/pve20210.

[1] سعد محمد عثمان و سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر، عمان،2001 ص:21.
[2] توفيق المديني، مرجع سابق، ص ص: 276-280.

- ✓ بمعدل نمو اقتصادي برقمين (10% سنويا في المتوسط خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة)، منذ تبنيّها الإصلاحات في 1978، تُعتبر الصين من أكبر القوى الاقتصادية اليوم.[1]

وكان الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 1978 الذي بدأت فيه الإصلاحات يساوي 362.41 مليار يوان صيني، ثم نما بمعدلات كبيرة وصلت 11.4% سنويا بين عامي 1982 و1988 في وقت كان فيه معدل نمو الاقتصاد في العالم نحو 3%، وخلال عشرين سنة تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنحو عشرين ضعفا حيث بلغ عام 1997 نحو 7477.24 مليار يوان، ثم تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات بعد عشر سنوات ليصل عام 2007 نحو 24660 مليار يوان، وهو ما جعل نمو الاقتصاد الصيني يساوي ما نسبته 35% من إجمالي نمو الاقتصاد العالمي، وجعل الاقتصاد الصيني في ذلك العام ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي.[2]

- ✓ في عام 2005 كانت 450 شركة من بين أكبر الشركات في العالم تستثمر أموالها في الصين، وقد بلغ إجمالي حجم الاستثمارات التي دخلت الصين خلال ثلاثين سنة منذ الانفتاح نحو 700 مليار دولار.[3]

جدول رقم II –2: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين

الوحدة: مليار دولار

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة IDE	4.4	11.2	27.5	33.8	35.8	40.8	45.3	50	53	60.6	60.3	69	78.8

المصدر: سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين:من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص:176.

- ✓ طلبُ الصين على الطاقة الأولية هو الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واحتلت الصين عام 2004 المرتبة الأولى في إنتاج الفحم (38% من الإنتاج الكلي)، والمرتبة الثانية في إنتاج الكهرباء.

- ✓ منذ 2004 تعتبر الصين ثالث وجهة للتجارة العالمية وثاني مصدر لها، وتطورت تبادلاتها العالمية بشكل سريع: +28% و +18% بالنسبة للصادرات والواردات على الترتيب بين 2004 و2005 .

[1] Notes de synthèse du SESP N° special, op. cit. p : 52.

[2] سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين:من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية،ط1،دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت،2009، ص ص:175-176.

[3] محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 174.

- ✓ وتبعا للتقدم الاقتصادي الكبير تزايدت الهجرة الداخلية في الصين من الأرياف للمدن، وتسارعت حركة التمدن، وازداد بناء العمارات بشكل لافت، حيث أنه بين 1990 و 2004 انتقل الاستثمار في رأس المال الثابت من 86 إلى 851 مليار دولار، وفي عام 2004 كانت مساحة 3 مليار م^2 قيد البناء.

- ✓ خلال ثلاثين سنة من العمل والإصلاحات احتلت التجارة الصينية المركز الثالث عالميا بعدما كانت في المركز 29 عالميا، ومن عام 1978 إلى 2007 انتقل احتياطي الصين من العملة الصعبة من 167 مليون دولار إلى 1528.2 مليار دولار (لتبلغ نهاية مارس 2011 مقدار 3045 مليار $)، ومن بين 22 صنفا من المنتجات احتلت 07 أصناف من المنتجات الصينية الصنع المركز الأول عالميا.[1]

- ✓ وقد تربعت الصين على عرش منتجي أجهزة الكمبيوتر العملاقة بتصنيعها عام 2010 لأسرع حاسوب في العالم قادر على إجراء 2500 تريليون عملية حسابية في الثانية[2]!!

- ✓ ويفوق عدد مستخدمي الانترنت في الصين 340 مليون شخص، أي أكثر من سكان العالم العربي كله، ويبلغ عدد مستعملي الهواتف المحمولة ما يقارب 600 مليون شخص، بل إن شرطة الانترنت في الصين وحدها تبلغ 30.000 شرطي.[3]

- ✓ وقد دخلت الصين مؤخراً النادي المحصور للدول التي ترسل أقماراً صناعية مأهولة إلى الفضاء، وهو النادي الذي يضم إلى جانبها الولايات المتحدة وروسيا فقط[4] . وانطلقت يوم 25 سبتمبر 2008 ثالث سفينة فضاء مأهولة للصين "شنتشو – 7" من مركز إطلاق الأقمار الصناعية في "جيوتشيوان" بشمال غربي البلاد حاملة ثلاثة من رواد الفضاء للقيام بأول محاولة صينية للسير في الفضاء في تاريخ الصين.[5]

- ✓ عام 1949 كانت الأمية تشكل 80% من تعداد سكان الصين، وفي عام 2000 تم محو الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر. وفي عام 1949 لم يكن لدى الصين من يحمل درجة دكتوراه من الجامعات الصينية، وفي عام 1998 وحده حصل 8957 طالبا على الدكتوراه وحصل 38051 طالبا على الماجستير من الجامعات الصينية.

---

[1] زينب مكي، بالأرقام..التنين الصيني ثلاثون عاما من الإنجازات، (2009/03/19) موقع : محيط شبكة الإعلام العربية:
http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=185246 (19/11/2009)

2 من الموقع: http://computer.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=71213 (31/10/2010)

3 حقائق لا صدق عن الصين، من الموقع: http://www.dr-al-adakee.com/vb/showthread.php?t=5647 (31/11/2010)

4 داود تلحمي، هل تنجح الصين حيث فشل الاتحاد السوفييتي؟ http://www.almassar.com/news/news21.html (31/11/2010)

5 من الموقع http://arabic.people.com.cn/31657/6506433.html (31/11/2010)

المبحث الثاني: الاقتصاد الصيني قبل الإصلاحات (1949-1978): محاولات الانطلاق الأولى

عرفت الصين في منتصف القرن التاسع عشر حقبة تميزت بتدهور كبير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وحملات الاستعمار، ولكن ومنذ وصول الشيوعيين إلى السلطة وإعلانهم عن قيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949 بزعامة الرئيس "ماوتسي تونغ" عرف الاقتصاد الصيني جملة من الإجراءات الإصلاحية الهادفة إلى وضع الصين على مسار النهضة والتقدم، وإكسابها مكانة هامة إقليميا ودوليًا.

المطلب الأول: الاختيار الاشتراكي واعتماد المخطط الخماسي الأول 1953-1957

1-نظرة على مرحلة ما قبل المخطط الخماسي الأول

اتسمت بداية المرحلة السابقة للمخطط الخماسي الأول والممتدة من 1949-1953 بوضعية متردية للبنى التحتية و قوى الإنتاج، وبالتضخم الجامح، دفعت الحكومة إلى العمل على اتخاذ إصلاحات سريعة تسمح باستعادة العافية الاقتصادية للبلد. وكان البدء باستهداف الوصول إلى بناء اشتراكي تحت إشراف قيادة مركزية وباعتماد نظام التخطيط الشامل، وحددت الدولة مدة 15 سنة لتحويل الصين إلى دولة اشتراكية، تحت شعار رفعه ماوتسي تونغ آنذاك وهو "السير على قدمين" الذي يعني الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي في آن واحد، مع إعطاء أهمية أكبر لقطاع الصناعات الثقيلة.

وقد تميزت هذه المرحلة بتحقيق إنجازات كبيرة في القطاع الزراعي، حيث كان أول الإصلاحات بإصدار قانون 1950/06/28 القاضي بإلغاء الملكيات الإقطاعية وإعادة توزيع الأراضي على المواطنين بطريقة تضمن حصول كل شاب على سدس هكتار على الأقل، كما شجعت الدولة المواطنين على إنشاء التعاونيات للمحافظة على أسعار المنتجات الزراعية، وكوّنت "فرق المساعدة المتبادلة" التي تسمى أيضا فرق العمل لمساعدة الفلاحين. إن التركيز على البدء بالإصلاح الزراعي يأتي من واقع أن الصين عُرفت -ولفترات طويلة من التاريخ- بكونها دولة زراعية يشتغل أغلب سكانها بالزراعة.

و في سنة 1952 تجاوزت حصص المنتجات الرئيسية أحسن قيمها المسجلة في السنوات السابقة للثورة، وارتفع إنتاج الحبوب من 113.2 مليون طن عام 1949 إلى 163.9 مليون طن عام 1952، كما ارتفع إنتاج القطن من 445 ألف طن إلى 1.3 مليون طن للفترة نفسها. وعلى صعيد الصناعات الحرفية التي دعمتها الدولة ارتفع إنتاج الأقمشة في الورشات الريفية الصغيرة من 18.9 مليون متر عام 1949 إلى 38.3 مليون متر عام 1952.[1]

[1] حسين غازي رشيد، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق:دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، (غ م)، 2010، ص ص: 41-42.

2-التحول الاشتراكي

إن التحول الاشتراكي الذي قادته حكومة "ماو" ترافق بجملة من الإصلاحات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[1]

- تأميم التجارة الخارجية وإلغاء الامتيازات الأجنبية على بعض المشاريع الصناعية في الصين.
- ضبط التضخم من خلال استبدال العملة وإلغاء الديون الخارجية وتثبيت المستوى العام للأسعار.
- تفكيك الإقطاعيات الكبيرة وتوزيعها إلى ملكيات صغيرة.
- المراقبة الصارمة على المؤسسات المالية.
- ترشيد استهلاك السلع الرئيسية باستخدام بطاقة التموين.
- تشجيع اعتماد الحرفيين الصناعيين وضمهم إلى جمعيات تعاونية تخضع لتشريعات اتحاد العمال.

و من إن استَتَبّت الأمور الاقتصادية نسبيا حتى بدأ توجُّه القيادة الصينية نحو تبنّي النموذج السوفياتي في التنمية والذي عرف انتشارا كبيرا في تلك الفترة، وتمّ وضع أول مخطط خماسي 1953-1957، مع القيام بتنصيب أدوات التخطيط المركزي: لجنة الدولة للتخطيط، مكتب الدولة للإحصائيات، والوزارات الاقتصادية المتخصصة.

ووفقا لفلسفة هذا النموذج عجّل "ماوتسي تونغ Mao Tsé-toung" بتكوين التعاونيات الزراعية في جويلية 1955، ولم تمض سنة واحدة حتى اندمجت غالبية سكان الأرياف في هذه التعاونيات[2]، وفي نهاية 1958 أُسست الكومونات الشعبية من خلال ضم التعاونيات الزراعية في كافة أنحاء البلاد، وقد قدر عدد هذه الكومونات بـ:26425 كومونة.[3]

و في المجال الصناعي، وضعت الدولة يدها على الصناعة وصارت تراقب الجزء الغالب من الإنتاج الصناعي، كما ركزت الدولة –بحثا منها عن تشكيل قوة اقتصادية متكاملة ومستقلة- على إنجاز استثمارات كبيرة في الصناعات الثقيلة (المناجم، الميكانيك، الحديد والمعدات الثقيلة)، وخلال المخطط الخماسي الأول امتصت الصناعات الثقيلة 85 % من إجمالي الاستثمارات في الصناعة، و73 % من رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة والزراعة.[4]

إن نظام التخطيط المركزي للاقتصاد الصيني تمحور حول ميكانيزمات ثلاث هي:[5]

- بيئة اقتصادية كلية منظمة بآلية "مقص الأسعار"، هذه الآلية التي طالت المنتجات الرئيسية وعوامل الإنتاج، وقد أجبرت هذه الآلية القطاع الزراعي على بيع منتجاته بأسعار منخفضة جدا، وبالمقابل حصوله على المنتجات المصنعة (التجهيزات الميكانيكية، الأسمدة....) بأثمان باهظة، وهو الأمر الذي أدى إلى تحويل واسع للموارد نحو المدن لتسريع التراكم.

---

[1] سعد محمد عثمان و سامرة نعمة الثامر، مرجع سابق، ص:30.

[2] Françoise Lemoine, l'économie de la Chine, 4eme ed, La Découverte, Paris, 2006 ;p :6.

[3] محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص:20.

[4] François Gipouloux, La Chine du 21e Siècle: une nouvelle superpuissance? Avmand colin , Paris , 2006, P :3.

[5] Ibid, p :3.

- تخصيص الموارد المفرطة التركيز لتوفير عوامل الإنتاج التي تحتاجها الصناعة، وقد شكّل النظام الضريبي المورد الرئيسي –إن لم يكن الوحيد– لتمويل التنمية الصناعية الثقيلة،كما أن عملية توحيد الدخول والنفقات (tong shou tong zhi) أدّت إلى تركيز شديد للقرارات الاقتصادية بأيدي الحزب الحاكم، وقد انتقل عدد المؤسسات الخاضعة للحكومة المركزية من 2800 عام 1953 إلى 9300 عام 1957.
- وضع آلية للتسيير على المستوى المحلي تقيّد استقلالية المؤسسات وتمنع أي تعدٍّ على حقوق الدولة المطلقة في تسيير الاقتصاد.

تنبغي الإشارة أخيرا إلى الدور الذي لعبته المساعدات الاقتصادية والتقنية التي قدّمها الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية في إنجاز المخطط الخماسي الأول بالصين، حيث قدم الاتحاد السوفياتي معدات شَكّلت قيمتها نصف نفقات التجهيز في هذا المخطط، كما قدم خلال الفترة 1950–1954 قروضا للصين غطّت خمس مبيعاتها للاقتصاد الصيني، دون إغفال المساعدة التقنية الهائلة. [1]

وخلاصة ما يمكن قوله عن تقييم هذه المرحلة هو أن الهدف الأول من التحول الاشتراكي كان إقامة اقتصاد صناعي متطور يحول الصين من بلد زراعي فقير إلى قوة عظمى، تعتمد أسلوبا إنتاجيا يتميز بكثافة العمل وندرة رأس المال لامتصاص البطالة والتكيف مع نقص الموارد، و لكن اصطدمت المرحلة الأولى من هذا التحول (خلال المخطط الخماسي الأول) بجملة من الإخفاقات من بين أسبابها:[2]

- عدم التناسب ما بين التطور الصناعي والقاعدة الإنتاجية من الخامات كمستلزمات الإنتاج.
- عدم التناسب ما بين الصناعة الإستراتيجية والصناعة التحويلية.
- عدم التناسب ما بين نمو السكان السريع وقدرات التشغيل في الاقتصاد.

لذلك تبنت الصين خطة ثانية لتدارك هذه الإخفاقات سميت بـ"سياسة القفزة العظمى".

المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني 1958–1962 و مشروع القفزة العظمى

إن المخطط الخماسي الأول أوصل الصين في نهايته إلى مأزق تنموي، حيث لم ينجح في تحقيق تطور الصناعة، هذه الأخيرة التي لم تستطع امتصاص سوى جزء قليل من اليد العاملة،كما أن تنصيب المركبات الصناعية الكبرى كشف ضعف البنى التحتية ووسائل الاتصال بالاقتصاد الصيني، كما أن إعطاء الأولوية للتصنيع الثقيل كشف مدى الحاجة إلى رؤوس الأموال في ظل تكدس لليد العاملة.

لذلك قرّر "ماو" خوض تجربة سُمّيت "القفزة العظمى– Grand bond en avant "، وهي التجربة التي سعت لزيادة الإنتاج الصيني في مختلف المجالات، وبخاصة إنتاج الحديد من أجل البناء، والتي أدت في الوقت نفسه إلى

[1] Françoise Lemoine ; op.cit, p :7.

[2] سعد محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص:52.

وقوع خلل في توازن قطاعات الإنتاج، حيث تم التركيز على الحديد على حساب القطاعات الأخرى، كما نجم عنها تأثير سلبي على الموارد الطاقوية وعلى الوضع البيئي.[1]

وفي نفس السياق أعطى الرئيس "ماو" الضوء الأخضر لإنشاء الكومونات الشعبية communes populaires التي تجمع التعاونيات الزراعية في ملكيات كبيرة تابعة للدولة.

لقد كان الهدف من الإصلاحات الجديدة تدارك المشكلات الناجمة عن تطبيق المخطط الخماسي الأول، والتي لم تقتصر على المجال الاقتصادي بل امتدت إلى المجال السياسي ببروز بوادر المعارضة لمشروع "ماو" النهضوي، والتي تمخض عنها في عام 1958 قرار اللجنة المركزية للحزب عدم ترشيح "ماو" لمنصب رئيس الجمهورية ضمن ترتيبات جرت بموافقته ليُنتخب "ليو تشاو تشي" رئيسا للجمهورية عام 1959، وهو الأمر الذي لم يدم طويلا جراء أحداث الثورة الثقافية التي عرفتها البلاد بهندسة من "ماو" وأنصاره.

إن النتائج المنتظرة من "القفزة العظمى" ومن "الكومونمات الشعبية" كانت مخيّبة، وعُرفت سنوات 1958-1961 بالسنوات السوداء في تاريخ الاقتصاد الصيني، حيث اتّسمت باختلالات كارثية في الهيكل الإنتاجي، وبانتشار رهيب للجوع طال ما بين 10 إلى 15 مليون شخص حسب الإحصائيات الرسمية للصين، وما بين 16 إلى 30 مليون شخص حسب إحصائيات أخرى، وذلك بسبب سوء التغذية وعجز الدولة عن توفير الغذاء لشريحة واسعة من الشعب الصيني بعدما انهار محصول القمح بـ30 % ما بين 1958-1960.[2]

المطلب الثالث: الثورة الثقافية و تأزم الأوضاع التنموية

و مما أزم الأوضاع في الاقتصاد الصيني عدم الاستقرار الذي عرفته الصين في إطار ما سُمّي بالثورة الثقافية Révolution culturelle في الفترة (1966-1976)، والتي قادها "ماو" ومجموعة من الراديكاليين ضد البرجوازية وكل من يرفض أفكار "ماو".(*)

إن انطلاق ماو من الجانب الثقافي في مهاجمة منتقديه يرجع إلى كون المثقفين كانوا أكثر من ينادون بتعددية الآراء وهي التي يعتبرها ماو خطرا على مبدأ الصراع الطبقي ومن ثم على توظيف الطاقات الصينية من أجل

[1] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص:49.

[2] Françoise Lemoine, op. cit, p :9.

(*) الثورة الثقافية ثورة قادها ماوتسي تونغ بمساعدة كبيرة من زوجة "حيانغ تشينغ" التي كانت عضوا بارزا في القيادة المركزية لهذه الثورة، هدفت إلى تصفية كل المعارضين لأفكار "ماو" وبرنامجه سواء من السياسيين أو الأكاديميين على يد كتائب الحرس الأحمر التي بلغ تعدادها أكثر من 25 مليون عضو، هذه الكتائب التي أعطيت لها صلاحيات واسعة فنفذت العديد من أعمال البطش دون أسباب واضحة بحجة فقط :"مناهضة أفكار ماو"، وزرعت جوا من الرعب داخل الصين، وطالت أعمالها حتى الجامعات و التنكيل بأساتذتها و رؤسائها بتهمة تعاطفهم مع البرجوازيين، وحرق العديد من مؤلفات الكتاب الكبار في الساحات العامة، وتدمير المتاحف، وتحويل المدارس ودور العبادة و المكتبات إلى أماكن اعتقال.

التقدم والنهضة. وقد بدأت الإجراءات الأولى للثورة في ماي 1966 باتخاذ قرار تجميد عضوية العديد من المعارضين لماو في الحزب وعزلهم من مناصبهم السياسية بحجة أنهم " ممثلو البرجوازية في الحزب والدولة"، وفي نفس الشهر أنشأ ماو "القيادة المركزية للثورة الثقافية"، ثم في شهر أوت 1966 تم إطلاق هذه الثورة رسميا بموجب بيان أصدرته اللجنة المركزية للحزب وقد جاء فيه: "تقرر البدء بثورة ثقافية من أجل إسقاط القابعين على السلطة والسالكين الطريق الرأسمالي، ودحض ثقافات الأكاديميين الرجعيين والبرجوازيين"[1].

إن هذه الثورة تعتبر من أخطر المراحل التي عرفتها الصين خلال حكم «ماو»، وذلك بسبب أحداثها المأساوية، وآثارها السلبية على تطور البلد وتقدمه نتيجة العنف الكبير الذي استخدم فيها والذي أدى إلى سقوط الآلاف من الضحايا والتضحية بالعديد من الشخصيات السياسية والفكرية، وكان «دنغ شياو بينغ» مهندس الإصلاح والانفتاح واحداً ممن زُجّ بهم «ماو» في السجن، رغم أن «ماو» كان من أشد المعجبين به ويقدمه إلى الأجانب واصفا إياه بأنه أذكى رجل في الصين. وعلى الصعيد السياسي الخارجي خلقت الثورة الثقافية عداء حادا بين الصين وجيرانها.

إن الثورة الثقافية وإن لم تخلق أزمة اقتصادية كتلك التي خلقتها "القفزة العظمى" –لاسيما وأن الزراعة ظلت على هامش هذه الثورة – إلا أنها كانت ذات آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي، وعلى تسيير الاقتصاد، وهدر الموارد، وعلى التعليم العالي بالخصوص حيث أغلقت الجامعات عام 1966 ولم تستأنف عملها إلا تدريجيا عام 1970 وببرنامج محدود يتوافق مع الرؤى الإيديولوجية للقائد "ماو" لا مع متطلبات النهضة الاقتصادية.

المطلب الرابع : تقييم وضعية الاقتصاد الصيني نهاية السبعينيات

لقد تميزت الحقبة السابقة للإصلاحات في الصين والممتدة من تاريخ قيام الصين الشعبية عام 1949 إلى عام 1978 بتبني الصين للنموذج السوفياتي في التنمية، حيث أحكم الحزب الشيوعي الحاكم قبضته على إدارة الشؤون الاقتصادية، ومَنَح للدولة مطلقَ الصلاحيات في تحريك الموارد وتخصيصها بين القطاعات حسب الأولويات التي ترسمها في مخططاتها التنموية، كما احتكرت الدولة التبادلات مع الخارج وحصرتها في مجالات ضيّقة تأثرًا بالاعتبارات الإيديولوجية السائدة والتي كان لها الأولوية على الاعتبارات الاقتصادية.

ولم تلعب البنوك دورا هاما في تمويل التنمية، واقتصر دورها على رقابة محاسبة المؤسسات ومدى توافق عملياتها مع المخطط، ولجأت الدولة في توفيرها للموارد الضرورية لتمويل الصناعة إلى استنزاف الريف، إذْ ورغم أن السياسة الاقتصادية منذ 1960 تظهر أولوية الزراعة، إلاّ أن آلية "مقص الأسعار" التي استخدمت طوال الحقبة "الماوية" شكلت دائما الأداة الأساسية لاستخدام الزراعة في تمويل الصناعة من خلال تسعير المنتجات الزراعية بأثمان

[1] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص ص:48-56.

أقل دومًا من أثمان المنتجات الصناعية، حيث أن استخدام المنتجات الصناعية في الزراعة يكلّف في الصين أثمانًا باهظة لا توجد في دولة أخرى، وبالمقابل حظيت الصناعة بمدخلات زراعية منخفضة السعر، مع وفرة المنتجات الغذائية التي سمحت بالمحافظة على مستوى منخفض من الأجور.

يسجل خلال هذه الفترة نمو معدل التراكم (حصة PIB المخصصة للاستثمار) في الصين إلى معدلات لم تبلغها الدول ذات الدخل المشابه لها، حيث تراوح بين 25-30 % بينما لم يجاوز 20% في الدول المشابهة، وقد تركزت جهود الاستثمار في بناء قطاع صناعي عصري قوامه الصناعات الثقيلة التي تنفذها المؤسسات العمومية المملوكة للدولة، مع تشجيع الدولة لإقامة مؤسسات صغيرة لتلبية الاحتياجات المحلية تستخدم الموارد المحلية من مواد أولية ويد عاملة وآلات -مستعملة غالبا- و تكنولوجيا متواضعة. [1]

و يظهر الجدول التالي متوسط النمو السنوي خلال المخططات الخماسية الصينية:

جدول رقم II - 3 :متوسط النمو السنوي خلال المخططات الخماسية الأولى بالصين

	الإنتاج الصناعي و الزراعي	الزراعة	الصناعة	الصناعة الخفيفة	الصناعة الثقيلة
المخطط 1 (1953-1957)	10.9	4.5	18.0	12.9	25.4
المخطط2 (1958-1962)	0.6	4.3	3.8	1.1	6.6
إعادة التصحيح 1963-1965	15.7	11.1	17.9	21.2	14.9
المخطط3 (1966-1970)	9.6	3.9	11.7	8.4	14.7
المخطط4 (1971-1975)	7.8	4.0	9.1	7.7	10.2
المخطط5 (1976-1980)	8.1	5.1	9.2	11.0	7.8

***Source** : François Gipouloux, op. cit, p :4.*

فيلاحظ من الجدول التوجه الواضح للدولة نحو تنمية الصناعة مع التركيز على الصناعات الثقيلة.

هذا و تجدر الإشارة إلى جملة من الايجابيات المتحققة اقتصاديا في فترة ماوتسي تونغ حيث:

- في المجال الصناعي ركزت سياسة "ماو" على الصناعات الثقيلة كصناعة الطائرات والسيارات والمعدات الثقيلة، فأنشأت الدولة عددًا كبيرًا من المصانع، وحرصت على إحراز التقدم العلمي باستقطاب العلماء الصينيين المقيمين بالخارج وإنشاء العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية في مختلف الأقاليم، حتى أصبح لدى الصين نحو 840 مؤسسة للبحث العلمي والتكنولوجي توظف أكثر من 400 ألف شخص بعد ما لم يكن لديها سوى 40

[1] Françoise Lemoine, op. cit, p :12.

معهد بحث علمي يشغل 50 ألف شخص منهم 500 باحث فقط عام 1949.[1] وكان من نتائج هذه السياسة أن نجحت الصين في تفجير أول قنبلة نووية صينية في أكتوبر 1964، وفي رفع أعداد المتعلمين من 20% عام 1949 إلى 80% عام 1976.

- وعلى الصعيد الاجتماعي، تحسنت الأوضاع الصحية في البلاد (التوزيع الواسع للمعدات الطبية، التطعيم، تحسين البيئة الصحية كالتموين بالماء الشروب، وبلغت الصين أواخر السبعينيات مستوى من التجهيز الطبي والكثافة المهنية في الصحة أعلى بكثير من الدول منخفضة الدخل وقتها،كما أن غالبية السكان كان يشملهم نظام التأمينات الاجتماعية، وارتفع توقع الحياة في الفترة 1950–1980 من 40 عاما إلى 66 عامًا) فانعكست على انخفاض عدد الوفيات (وفيات الأطفال هبطت من 175 ‰إلى 40‰ خلال 30 سنة 1950–1980)، وعلى زيادة عدد السكان من 541 إلى 933 مليون نسمة خلال الفترة المذكورة.
- وارتفع الناتج المحلي من 27 مليار يوان عام 1952 إلى 65 مليار يوان عام 1957، مع سيطرة على التضخم وتنظيم الضرائب وتوفير التمويل للاستثمارات وخلق مناصب عمل.
- كما أصدر نظام "ماوتسي تونغ" قوانين المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات، مما زاد مشاركة المرأة في الإنتاج و النشاط السياسي.

إن الإصلاحات التي قادها النظام الحاكم للصين بعد قيام جمهورية الصين الشعبية، وإن حققت بعض الانجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق انطلاق الصين اقتصاديا بالنظر لعدة اعتبارات منها:

- أدى نظام الكومونات الزراعية إلى قتل روح المبادرة والحماس لدى الفلاحين، وجعلهم يتراخون في العمل، ويتهربون من توريد المحاصيل، بعد أن باتوا كالموظفين يؤدون أعمالهم في أوقات محددة فقط، وتسهر الدولة على توفير مستلزمات الحياة لهم.
- تحسن الظروف المعيشية كان ببطء كبير، حيث لم يتطور دخل الفرد الصيني بشكل يواكب تطور الناتج المحلي الإجمالي، (قدرت نسبة نمو الدخل النقدي للعائلات بـ: 2.5% سنويا في المتوسط وعرف الأجر الحقيقي المتوسط انخفاضا لدى سكان المدن).
- الاختلالات والنزاعات الإقليمية الدولية التي كانت سائدة في المحيط الجغرافي للصين وفي العالم، وأبرزها ما ارتبط بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، حيث ظلت اليابان خصما تاريخيا للصين، وظلت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية دائمة التوتر تدفع بالصين لمساندة الطرف المعادي للولايات المتحدة

[1] سامر خير أحمد، مرجع سابق ،ص ص: 45-46.

الأمريكية في كل حرب تخوضها في المنطقة، كما حدث في كوريا الجنوبية إذْ تدخلت الصين لمساندة فيتنام، دون أن ننسى الخلاف الإيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفياتي.

- عدم الاستقرار الداخلي، حيث عرفت الصين إبان حكم "ماو" اضطرابات أخّرت النهضة الصينية لعقود، وأبرزها وأكثرها تأثيرا وسلبية الثورة الثقافية (1966-1976) التي خلقت حالة من الفوضى العارمة في البلاد.
- عدم التوازن بين تنمية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، حيث أن تأخر الصناعة عرقل نمو الصناعة التي ارتبط تمويلها بالفائض الزراعي، وعلى سبيل المثال فإن الصناعات الخفيفة في الصين كانت ترتبط بنسبة 90% بالموارد الزراعية الأولية.[1]
- عدم التوازن بين الموارد والنمو السكاني، حيث أدت سياسة "ماو" المشجعة لزيادة السكان إلى اتساع رهيب لشريحة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بسبب عجز المنتجات الزراعية عن تلبية احتياجات السكان الغذائية.

وعند فجر الإصلاحات (1978)كانت الصين البلد الأشد فقرًا في العالم، حيث يعيش 60% من سكانها البالغ تعدادهم مليار نسمة تحت خط الفقر (أقل من دولار في اليوم)، وحيث توجد الغالبية الساحقة من الفقراء في الريف الذي يقطنه ¾ سكان الصين.[2]

وتلخيصا فإن الفترة السابقة للإصلاحات، وإن نجحت في تحقيق بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لاسيما في توجيه الاقتصاد نحو التصنيع، إلا أنها لم تستطع تحقيق انطلاق الصين اقتصاديا، وكانت ذات تكلفة بشرية جدّ باهظة، وبذلك تعمق الفارق خلال السبعينيات بين الصين والجيل الأول من الاقتصاديات المصنعة حديثا NPI الناشئة في آسيا (تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية وسنغافورة)، هذا الجيل الذي شكل نجاحه قوة خفية للإرادة الصينية نحو قيادة إصلاحات برؤية جديدة تحقق الانطلاق الاقتصادي المنشود.

[1] François Gipouloux, op. cit, p: 4.
[2] IBID, p: 5.

المبحث الثالث : مرحلة الإصلاحات

بعد استلام "دينغ شياو بنغ" لمقاليد السلطة في الصين –وهو الذي كان معروفاً بمعارضته لسياسة "ماوتسي تونغ "– تبنّى برنامجًا إصلاحيًا يمس مجالات مختلفة أهمها وأكثرها أولوية المجال الاقتصادي، هذا البرنامج الذي ينطلق من إيمان "دينغ " بالمنجزات الواقعية لا بالأوهام الإيديولوجية، وكثيرا ما كان دينغ يردد شعار "ابحثوا عن الحقيقة في الواقع "وشعار "التطبيق العملي هو المعيار الأوحد للحقيقة".

انطلقت الإصلاحات مع قرار اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1978 التحول من"النضال الطبقي" إلى "البناء الاقتصادي وتطبيق الانفتاح على الخارج"،[1] ولكن دون الخروج عن الأطر الأساسية للاشتراكية، علما أن رؤية دينغ تؤمن أن نجاح الاشتراكية يكمن في تطوير الإنتاج وتحسين مستوى الشعب المادي والثقافي بالتدريج.[2] لذلك تبنّى نموذجًا إصلاحيًا متميزًا أَسَّسَ للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، تعتمد آليات اقتصاد السوق وفق منهج براغماتي طموح.[3]

إن خطة الإصلاح في الصين اعتمدت عمليات تحديث في أربعة مجالات (وهى ما تعرف بالتحديثات الأربعة): الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا والقوات المسلحة. وعرفت مرحلتين رئيسيتين: الأولى في الريف بدءاً من عام 1978 إلى 1984 والثانية في المدن بدءًا من 1985.

المطلب الأول: الإصلاحات في الريف

انطلقت هذه الإصلاحات عام 1978 بإلغاء نظام الكومونات الزراعية واستبداله بنظام "المسؤولية التعاقدية" الذي يتم بموجبه تأجير الأرض للفلاحين عبر مبدأ المقاولة، حيث تحصل كل عائلة على قطعة أرض فلاحية وأدوات فلاحية وفق عقود مبرمة مع المقاطعات المحلية، ويستطيع الفلاحون وفق هذا النظام الاحتفاظ بالمنتوج الزائد عن الحصة المتعاقد عليها وبيعه في السوق الحرة، حيث ترافق النظام الجديد بإجراءات إطلاق أسعار السوق لتكون المحدد الرئيسي لنوع المنتج وكميته.[4]

---

[1] انظر أبرز محطات عملية الإصلاح في الصين في الملحق رقم 4.

[2] محمد خير الوادي، مرجع سابق، ص90.

[3] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص59.

[4] بلال خميس درويش أبو جرادة، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (1949-2000)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، (غ م)، 2003، ص: 48.

لقد هدفت الدولة الصينية إذن –بتبنّيها لنظام التحول في الزراعة من النشاط الزراعي الجماعي إلى النشاط الفردي– إطلاق قدرات المبادرة الفردية من خلال ربط العوائد مباشرة بالإنتاج والكفاءة، وإلغاء التسعير الإداري للمنتجات، وتخفيض أسعار مستلزمات الزراعة من أسمدة ومبيدات وآلات، مع المحافظة دائمًا على تواجد الدولة من خلال تأجير الأراضي بدلا من تمليكها، إذ تبقى الملكية للدولة وذلك وفقا لفلسفة "الاقتصاد السلعي المخطط" التي اتُّخِذتْ شعارًا للإصلاحات خلال الفترة 1984-1992، وهي تشير إلى الاقتصاد الذي تقوم فيه آليات السوق بدور مكمل في ظل التخطيط المركزي، وقد تطور هذا المفهوم إلى «اقتصاد السوق الاشتراكي» الذي تبناه الحزب الشيوعي الصيني الحاكم رسميا عام 1993 وأعطى لآليات السوق دورًا محركًا لأنشطة المشاريع.[1]

إن النتائج الأولية للإصلاحات في الريف كانت مشجعة، حيث تزايدت أعداد المزارعين المنضمين إلى نظام "المسؤولية التعاقدية" (أو ما سمي أيضا "نظام العائلات الفلاحية")، فارتفعت نسبة الأراضي الزراعية الموزعة على هذه العائلات باطراد من 1% عام 1979 إلى 20% عام 1980، ثم 45% عام 1982، لتصل إلى 99% عام 1984، مما دفع بالدولة إلى إلغاء نظام الكومونات الزراعية نهائيا عام 1983، واتخاذها قرارات عام 1984 تقضي بتمديد سنوات تأجير الأراضي من 15 إلى 30 سنة، ثم إقرار حق توريث الأراضي المؤجرة عام 1988.[2]

وبالتوازي مع هذه الإجراءات سعت الحكومة الصينية إلى تنويع أساليب الإنتاج الزراعي، فتبنّت تجربة المناطق الزراعية النموذجية ذات التقنية الكثيفة، وطبقتها في مرحلة أولى على 500 قرية، لتعمّم بعد نجاحها على كامل مناطق الريف الصيني الذي كان يعيش فيه 80% من الصينيين وقتها.

أيضا عملت الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الزراعي بمنحه مزايا مغرية، فأدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة نمو الإنتاج الزراعي السنوي من 5.2% في السبعينيات إلى 3.9% خلال الفترة 1981 - 1984، وإلى تحسُّن دخول الفلاحين بنسبة 17% سنويا خلال 1978 - 1984، وظهور الأسواق الكبيرة التي يُديرها الفلاحون (وقد عرفت باسم " أسواق الفلاحين") والتي بلغت 1300 سوق تعرف إقبالا كبيرًا من المواطنين، هذا بالإضافة إلي تأسيس العديد من الشركات الصناعية في الريف والتي تعمل في تصنيع المواد الغذائية والملابس والخزف وغيرها، هذه الشركات التي قُدرت مساهمتها بـ 24% من إجمالي صادرات الصين عام 1990، وارتفع عدد العاملين فيها من 29 مليون عام 1979 إلى 169 مليون عام 2000.[3]

[1] المرجع السابق، ص: 48.
[2] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص64.
[3] المرجع السابق،ص–ص،64-65.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في المدن

ركزت الإصلاحات الاقتصادية في المدن على تطوير القطاع الصناعي، ويمكن حصر الجوانب المختلفة لهذه الإصلاحات في النقاط التالية:

1. إدارة المشاريع الصناعية

إن النظام الذي تبنّته الصين في عهد "ماوتسي تونغ" والذي يُعطي الأولوية للاعتبارات السياسية والانغلاق على الذات، نجم عنه تخلف اقتصادي واضح جراء الانغلاق وتبديد الموارد وضعف التقدم التقني وانخفاض الروح المعنوية لدى الطبقة العاملة، حيث كانت السياسة حاضرة بقوة في تسيير المؤسسات الصناعية العمومية عن طريق كوادر الحزب الشيوعي الحاكم .

لذلك، وتوازيا مع فلسفة التوجه الإصلاحي الجديد الذي يعطي للاعتبارات الاقتصادية الأولوية على السياسة في تحقيق قوة الصين، تضمنت توصيات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم عام 1978[(*)] ضرورة تقليص نفوذ اللجان الثورية في المصانع لتَحُلّ محلّها سلطة المدير الواحد، مع توسيع صلاحيات المديرين والفنّيين والمهندسين وفقًا لنظام المسؤولية المتخصصة، وكان الهدف من وراء ذلك استبعاد العناصر اليسارية من نظام ماوتسي تونغ والتي ظل نشاطها مستمرًا في إدارة المصانع، وإعطاء الاعتبار الأول في التسيير للكفاءة والتخصص. إن توصيات الحزب المذكورة كانت وراء إحداث نقلة في تحول إدارة المشاريع الصناعية من أشخاص يعتبرون مجرد منفذين للوائح الحكومية إلى أشخاص يتمتعون باستقلال اقتصادي ويتحملون المسؤولية الكاملة عن أدائهم، كما تم في عام 1984 فصل الملكية عن إدارة الإنتاج مع استبعاد الخصخصة لاعتبارات أيديولوجية.[1]

2. تقليص دور القطاع العام

تبنّت الحكومة الصينية عام 1987 قانون "إفلاس المؤسسات الحكومية" الذي نص على منح تلك المؤسسات الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتحميلها مسؤولية نتائج نشاطها، وهو الإجراء الذي خفف عن كاهل الدولة عبء دعم وتمويل المؤسسات الخاسرة، فلم يبق في السوق إلا المؤسسات الحكومية التي استطاعت أن تعمل بمعيار الربح وتحقق نموًا مطردًا لتصبح شركات عملاقة لها استثمارات متعددة.[2]

وكان من نتائج هذه الإصلاحات تراجع نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الصناعي من 75% عام 1981 إلى 33% عام 1997. وقد نجح " جيانغ زيمين" في الحصول على موافقة المؤتمر 15 للحزب على برنامجه

(*) تمّ ذلك في "قرار الـ30 نقطة للصناعة" 30 point décision on Industry.

[1] بلال خميس درويش أبو جرادة، مرجع سابق، ص ص:48-49.

[2] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص:62.

الإصلاحي الذي يتضمن بيع غالبية الوحدات الصناعية المملوكة للدولة، مع احتفاظ الدولة فقط بالصناعات الإستراتيجية كالحديد والصناعات العسكرية، وتمّ اختيار 120 شركة من مجموعة 6000 شركة كبيرة تابعة للدولة بغرض تحويلها إلى شركات عملاقة من خلال عمليات دمج وضم الشركات، فظهرت شركات "سشوان المتخصصة في إنتاج التليفزيونات"، و"هاير" المتخصصة في التبريد والتكييف، و"شانغهاي" العاملة في مجال التبريد، و"جيانغ نان" لإنتاج السفن، و"فاوندر" لصناعة الكمبيوتر، وتقلصت تبعا لذلك الشركات المملوكة للدولة من 128000 إلى 53000 (أي بحوالي 59%) خلال 1997 - 2001.[1]

3. نظام الحوافز

عملت الإصلاحات منذ عام 1977 على إدخال نظام الحوافز الفردية في المشاريع الصناعية، بدلاً من نظام المساواة الصارم الذي كان سائداً إبان الحقبة الماوية، كما تم اعتماد معيار الكفاءة والمهارة في التوظيف.

4. آليات السوق

إن دافع التحكم في تخصيص الموارد والبحث عن التفوق الاقتصادي صبغ الاشتراكية الصينية بصبغة اعتماد آليات السوق في الإطار الذي يحقق هذا الهدف، جنبا إلى جنب مع قيادة الحزب للاقتصاد، لذلك تبنت الإصلاحات "نظام السعرين" الذي يضم:

- سعر السوق المتغير.
- والسعر الحكومي للسلع .

وهكذا وبعد أن كانت الدولة تتحكم في أسعار 700 سلعة حتى عام 1979 تقلص هذا العدد إلى 20 سلعة فقط أوائل التسعينيات، وصارت قوى السوق هي المحدد لتسعير 90% من مبيعات التجزئة في الصين.[2]

5. تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشاريع الخاصة

تضمن الإصلاح الاقتصادي في الصين أيضا تشجيع الاستثمارات الأجنبية المشتركة داخل الصين بإصدار "قانون مؤسسات الاستثمار المشترك الصيني والأجنبي" عام 1979، وكذا تشجيع المشاريع الخاصة بالسماح رسميا عام 1984 بتأسيس الشركات الخاصة، فارتفعت أعدادها من 4.2 مليون شركة صناعية وخدمية خاصة إلى 10.4 مليون شركة خلال سنة واحدة، ثم انتقل العدد إلى 13.4 مليون شركة عام 1986.

---

[1] أنظر: – المرجع السابق، ص: 88.
– بلال خميس درويش أبو جرادة، مرجع سابق، ص: 50.

[2] بلال خميس درويش ، مرجع سابق، ص:49.

6. إدخال التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بالبحث العلمي:

استهدفت الإصلاحات تعزيز قوى الإنتاج عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة، وفي عام 1986 أقرت الحكومة الصينية برنامجا علميًا تحت اسم «برنامج 863 التكنولوجي » يهدف إلى تطوير الصناعة في مجالات عدة، وقد أنتج هذا البرنامج الضخم –في نحو 20 سنة من العمل– 1800 براءة اختراع صينية في مجالات علوم الحياة، الفضاء، المعلومات، الطاقة والطب والكمبيوتر والزراعة وغيرها .[1]

المطلب الثالث: الانفتاح على الخارج

تميّزت التجربة الإصلاحية في الاقتصاد الصيني باعتماد أسلوب "الانفتاح الاقتصادي التدريجي"، وذلك باختيار مواقع معينة تكون حقل تجارب للإصلاح والانفتاح على الاقتصاد العالمي، لتُعّمم التجربة في حال نجاحها إلى مناطق أُخرى.

- ففي مرحلة أُولى، وبدْءًا من عام 1979، أنشئت أربع مناطق خاصة في منطقتي جوانغ دونغ وفوجيان بسبب بُعدها عن المناطق السياسية والاقتصادية، ومُنح للمستثمرين فيها مزايا تفضيلية، كالتخفيضات في الضرائب والرسوم الجمركية، وإنشاء سوق للأوراق المالية وعدد من البنوك الخاصة.
  وكانت نتائج التجربة الأولى مشجعة جدًا حيث حققت الصناعات في هذه المناطق الأربع أرباحًا طائلة، ونجحت منطقة "جوان دونغ " مثلاً في التحوّل من منطقة زراعية إلى منطقة صناعية تساهم بـ 8.5% من إجمالي الناتج الصناعي في الصين، وأصبحت تمثل قناة جلب العملات الصعبة إلى الاقتصاد الصيني.
- أدى هذا النجاح إلى وضع "إستراتيجية التنمية الساحلية" في مرحلة ثانية، عام 1984 وأنشأت الدولة الصينية 14 مدينة ساحلية مفتوحة على الخارج، مع إعطاء صلاحيات للسلطات المحلية بتنظيم الاستثمارات الأجنبية دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الحكومة المركزية في بكين، ولقد نجحت هذه الإستراتيجية في تحويل 80% من الصناعات الإنتاجية من "هونغ كونغ" إلى جنوب الصين في بضع سنوات.[2]
- وفي المرحلة الثالثة ركزت السياسة الانفتاحية في الصين بدءًا من عام 1990 على تفعيل "مدينة شنغهاي" مركز الصين الاقتصادي والتجاري والتقني، وإقامة "بودونغ الجديدة" التي تمنح مزايا مغرية للاستثمار الأجنبي تفوق ما تمنحه المناطق الأخرى. وقد ركزت إستراتيجية "شنغهاي" على إعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطبيعة التقنية، فكانت النتيجة بلوغ معدل النمو في "شنغهاي" نسبة 14 % سنوياً منذ عام 1991 .

[1] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص63.

[2] بلال خميس درويش، مرجع سابق، ص51.

وبالتأمل في تجربة الانفتاح الاقتصادي الصيني، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- فضّلت الصين أسلوب الانفتاح التدريجي الحذِر، حيث يتمّ التجريب على مناطق معينة مختارة، ومتى نجحت التجربة يتم تعميمها على مناطق جديدة أُخرى.
- إن أحد أسباب اللجوء إلى هذا الأسلوب من الانفتاح يرجع إلى البحث عن احتواء الخلافات العقائدية والسياسية حول الإصلاحات الجريئة التي قادها "دينغ شياو بنغ" في ظل حالة من التخلف الاقتصادي، وحالة من عدم الاستقرار أنتجها النظام السابق (نظام ماوتسي تونغ) هزّت ثقة الجماهير في القيادة الحاكمة وما تتخذه من إصلاحات للنهوض بالصين، لذلك فإن أسلوب الانفتاح التدريجي يمكّن السلطة –في كل مرة ينجح فيها الإصلاح في إقليم معين– أن توسع بجدارة الإصلاح إلى أقاليم أُخرى، وبذلك تكسر حدة مقاومة المحافظين المتشددين.
- من أسباب نجاح هذا الأسلوب أنه أدى إلى خلق مصالح مكتسبة لدى فئات كثيرة ومتنوعة من الشعب الصيني بسبب إحلاله الصناعات الخفيفة محل الصناعات الثقيلة التي كانت لها الأولوية سابقا، وبالتالي كَسَب تأييداً متواصلاً من فئات الشعب.[1]
- يستلهم أسلوب الانفتاح المتدرج "السياسة الإقليمية في التنمية الاقتصادية"، وفحواها تحقيق النمو الاقتصادي في مناطق حرة مفتوحة على الاستثمارات الأجنبية والوطنية، قائمة على آليات السوق في الإنتاج والتصدير، وذلك قصد قيادة المناطق الفقيرة فيما بعد.[2]

إن الإيمان بالانتقال التلقائي للنمو من أقطاب النمو إلى المناطق الأخرى، ومساعدة المناطق الرائدة تكنولوجياً وصناعياً للمناطق الأخرى الفقيرة في الصين –كما تصوره "دينغ"– لم يتحقق في واقع الاقتصاد الصيني، بل كان من إفرازات هذه السياسة ازدياد الفجوة التنموية بين أقاليم الصين، حيث تركزت التنمية في المناطق الشرقية والجنوبية مقابل اهتمام أقل بالمناطق الشمالية والغربية.

[1] محمد يوسف درادكه، دراسة السياسة الخارجية الصينية (1980-1996)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، (غ م)، 1998، ص:110.

[2] نفس المرجع، ص:134.

المطلب الرابع : انعكاسات الإصلاحات على الاقتصاد الصيني

1. هيكل مساهمة القطاعات في PIB

- بعدما كانت الزراعة سابقاً تشكل نصف PIB الصيني تراجعت حصتها إلى 28% من PIB عام 1978، واستقرت عند هذه النسبة حتى بداية التسعينيات، ثم انخفضت طيلة التسعينيات ولم تمثل سوى 15% عام 2003.
- وبالمقابل ارتفعت حصة الصناعة في PIB منتقلة من 48.2% إلى 52.9% خلال 1978- 2003، كما ارتفعت حصة الخدمات من 23.7% إلى 32.3% خلال نفس الفترة.[1]

2. في الجانب التسييري

- تنامي اللامركزية في التسيير وذلك بتوسيع صلاحيات السلطات المحلية في المجال الاقتصادي (تحديد الأسعار، إنشاء المؤسسات الجديدة، استثمار الأموال المتراكمة محلياً وتخصيص الموارد، جوانب التنمية البشرية من تعليم وصحة وسكن ...).
- وفي نفس السياق كانت أكبر نتيجة للإصلاحات هي استقلالية السلطات المحلية في المجال الضريبي، حيث أنه وبعدما كانت هذه السلطات تقوم بجباية أموال الضريبة لتقوم بدفعها إلى ميزانية الدولة على مستوى المركز، تغيّر نظام تقسيم الموارد الضريبية بين المركز والسلطات المحلية بشكل يجعل السلطات المحلية مسئولة عن مداخيلها الضريبية وعن كيفية إنفاقها، لذلك ومن أجل تعظيم حصيلتها الضريبية فضّلت السلطات المحلية تشجيع المؤسسات قصيرة دورة حياة المنتوج وذات النتائج السريعة والخاضعة للضرائب.

3. على مستوى التوازن بين الجهات

إن عدم توازن التنمية بين الأقاليم الصينية وما خلقته من فجوة في الدخول بين سكان الأرياف والمدن، وبين سكان المناطق الجنوبية الشرقية المتطورة والمناطق الشمالية الغربية المتخلفة، يعتبر من أبرز المشكلات التي رافقت الإصلاحات الاقتصادية في الصين.

إن تجربة الانفتاح أدّت إلى نمو الساحل الصيني بصورة أكبر بكثير من معدل نمو المناطق الداخلية، ونتج عن ذلك ضعف دور السلطة المركزية داخل الأقاليم المتطورة، مع زيادة مطالبة هذه الأقاليم بمزيد من تقليص السلطة المركزية للدولة عليها، فبرز بذلك نزاع بين المركز والأقاليم دلّت عليه العديد من المؤشرات التي نذكر منها:[2]

---

[1] François Gipouloux, p p :6-7.

[2] محمد يوسف درادكه،ص-ص:135-136.

- قيام الحكومة المركزية بفرض الضرائب على الأقاليم الغنية تبعاً لحصول الأقاليم الساحلية على 60% من الدخل القومي مقابل 40 % فقط للمركز.
- تبني بكين لإجراءات قاسية لدفع الكوادر المحلية في الأقاليم على احترام المركزية.
- انعقاد مؤتمر في بكين عام 1994 دعا إلى نقل التكنولوجيا ورأس المال والخبرة إلى الأقاليم الغربية والشمالية الفقيرة في الصين.

4. في الجانب الاجتماعي

- تحسن الدخل الفردي والذي انتقل من 133 يوان عام 1978 إلى 708 يوان عام 1991.
- تحسن الظروف السكنية في المدن والأرياف كمؤشر هام لارتفاع مستوى حياة السكان، مع تحسن ظروف المعيشة حيث صار بوسع عامة الشعب تركيب خطوط الهاتف، واقتناء الحواسيب الخاصة والسيارات وغيرها.
- تنامي دور قوى المجتمع المدني ببروز هامش أكبر متاح لإنشاء تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تطور نشاطها المدني لاحقاً لتصبح أداة ضغط، وعلى سبيل المثال بلغ عدد التظاهرات عام 1993 حوالي 6230 تظاهرة ضد الفساد والضرائب الإجبارية.[1]
- تحسن مؤشرات التعليم والمؤشرات الصحية.

[1] المرجع السابق،ص-ص،137-139.

المبحث الرابع: أداء الاقتصاد الصيني: تحليل المؤشرات الراهنة واستشراف المستقبل

بغرض متابعة الاقتصاد الصيني في مرحلة ما بعد الانطلاق، سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل المؤشرات الراهنة لأداء هذا الاقتصاد حاليا، مع محاولة استشراف ما ستكون عليه في المستقبل –حسب المتاح من الإحصائيات التقديرية–، وذلك بالتطرق إلى جملة من المؤشرات منها المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام (مطلب أول)، ومؤشرات المعاملات التجارية (مطلب ثان)، ومؤشرات القطاع المالي (مطلب ثالث)، ثم مؤشرات السكان والتشغيل في مطلب رابع.

المطلب الأول: المؤشرات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام

1. معدل نمو الناتج

تميز الناتج الداخلي الخام بتحقيق معدلات قياسية منذ الإصلاحات، ولم يَقِلّ معدل نمو الاقتصاد الصيني منذ 1991 عن 7%، ووصل سنة 1992 إلى معّدل مرتفع جدًا بلغ 14.2%.

جدول رقم II- 4: يوضح تطور نمو الناتج الداخلي الخام للصين

السنة	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
نمو PIB	9.2	14.2	13.5	12.6	10.5	9.6	8.8	7.8	7.1	8.4	8.3
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	توقعات* 2011	توقعات* 2012
نمو PIB	9.1	10	10.1	11.3	12.7	14.2	9.6	9.2	10.3	9.3	9

* التوقعات محسوبة من طرف المرجع المذكور أدناه بناء على متوسط توقعات 18 هيئة من بينها OCDE، FMI، والبنك الدولي، وهذه الهيئات الثلاث أعطت معدلات أعلى من المعدل المتوقع في الجدول.

المصدر: – إحصائيات فترة التسعينات من : *François Gipouloux,op. cit. p : 35-*

– باقي الإحصائيات من أعداد مختلفة من: *Bulletin économique de la chine, -*
service économique de Pékin (Ambassade de France en Chine).

ومن أجل أخذ صورة أوضح يمكن رسم منحني تطور نمو الناتج المحلي الخام للاقتصاد الصيني من خلال هذا الجدول كالتالي:

شكل رقم II – 1: يوضح تطور نمو PIB الصيني

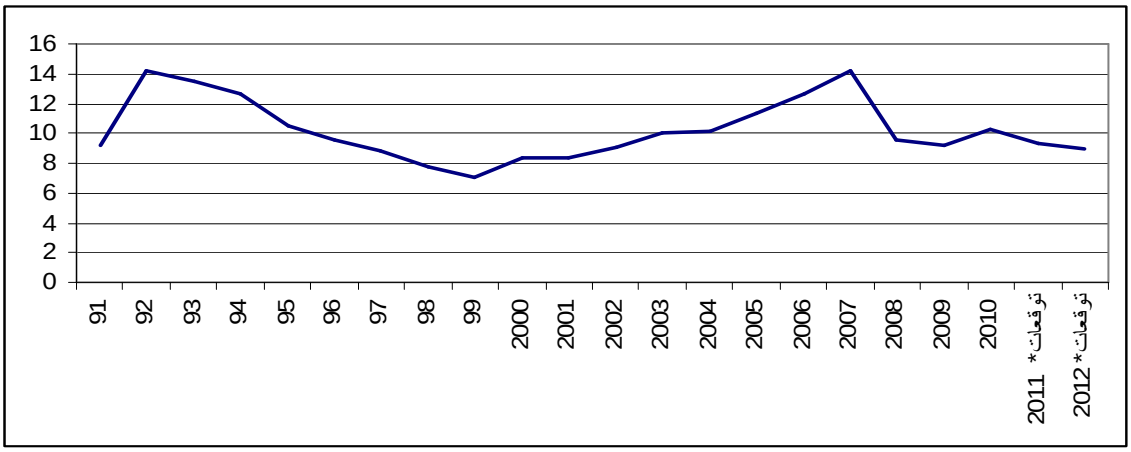

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول السابق.

فمن الشكل يتضح أن الاقتصاد الصيني لازال إلى الفترات الراهنة يحقق معدلات نمو لافتة (تتجاوز 8% في كل العشرية الأولى من القرن الحالي)، وسيحافظ عليها في السنوات اللاحقة حسب التوقعات، بل وتشير دراسات عدة إلى أن PIB الصيني سيكون الأول عالميا إلى حدود عام 2050 متجاوزا بذلك PIB الولايات المتحدة الأمريكية.

ويلاحظ أيضا أن الأزمة المالية العالمية 2008 لم تؤثر بصفة كبيرة على الاقتصاد الصيني، حيث لم ينخفض معدل النمو الاقتصادي إلا بشكل طفيف، ليعاود الارتفاع مباشرة عام 2009 وما بعدها. كما تجدر الإشارة إلى أن النمو السريع في PIB الصيني منذ بداية هذا القرن لازال يترافق بتوازنات كلية جيدة في الاقتصاد، حيث أن التضخم بقي في مستويات منخفضة (رغم ارتفاعه بشكل ملحوظ عام 2011)، وتوازن الميزانية ظل متحكما فيه، والتوازنات الخارجية ظلت قوية بتحقيق فائض في الميزان التجاري يغذي تراكم احتياطات الصرف الخارجية المتنامية، مع مستوى منخفض من الدين الخارجي (انظر الجدول التالي).[1]

جدول رقم II - 5: النمو والتوازنات في الصين

	2006	2007	2008	2009	2010
نمو PIB حسب الحجم	12.7	14.2	9.6	9.1	10
مؤشر أسعار الاستهلاك	1.5	4.8	5.9	-0.7	3
توازن الميزانية كنسبة من PIB	-0.8	0.6	-0.4	-2.8	-1.8
المدفوعات الجارية كنسبة من PIB	9.4	10.6	9.4	6	5.5
الدين الخارجي كنسبة من PIB	11.9	10.6	8.3	8.7	-
الاحتياطات الدولية	1066	1527	1946	2400	2765

Source : A. Benachenhou, les pays émergents, 2011, p: 14.

[1] A. Benachenhou, les pays émergents, 2011, p p : 14-15.

2. مساهمة القطاعات في PIB

يأخذ القطاع الصناعي الصدارة بمعدل مستقر من حيث مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام، مع تراجع لمساهمة القطاع الزراعي، وتنامي مطرد لمساهمة قطاع الخدمات، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقمII – 6: تطور PIB حسب القطاعات الكبرى منذ 1978

الوحدة: (%)

	الوزن النسبي في PIB			معدل النمو السنوي	
	1978	1993	2004	1993–1978	2004–1993
PIB	100	100	100	9.6	9.5
الزراعة	28	19	13	5.2	3.7
الصناعة و البناء	48	46	46	11.4	11.5
الخدمات	24	34	41	11.2	9.8

***Source** : Françoise Lemoine, op. cit. p: 51.*

فمن الجدول نلاحظ أن وزن القطاع الزراعي في تكوين PIB انخفض إلى 13% عام 2004، بينما تنامى وزن الصناعة وحافظ على معدل مستقر تقريبا، كما أن وزن الخدمات ارتفع بشكل ملحوظ.

إن هذه التغييرات الهيكلية تعكس حجم نمو القطاعات من جهة، وتطور الأسعار النسبية من جهة أخرى، فإنتاج القطاع الصناعي نما بمعدل سريع (115% سنويا)، ولكن هذا النمو كان مصحوبا بانخفاض نسبي لأسعار المنتجات المصنعة بسبب مزايا الإنتاجية، وبالعكس فإن الأسعار النسبية للخدمات ارتفعت، ولا يمكن بالضبط معرفة السبب بدقة هل يعود إلى ارتفاع الأجور في هذا القطاع، أم الأمر راجع إلى ضعف الإنتاجية، أو إلى ارتفاع الرسوم.

3. تحليل ركائز نمو PIB الصيني

إن النمو الكبير الذي يعرفه PIB الصيني يمكن إرجاعه إلى ثلاث عوامل رئيسية هي: رأس المال، العمل والإنتاجية.[1]

- فرأس المال سمح بتحسين القدرات الإنتاجية وبشراء التجهيزات الجديدة. ويجد تراكم رأس المال المسجل في الاقتصاد الصيني منذ بداية الإصلاحات تفسيره في معدل الادخار المرتفع، حيث انتقل معدل الادخار الداخلي من 35% من PIB عام 1979 إلى 44% عام 1994، وخلال كل فترة الإصلاحات فإن معدل الادخار بلغ في المتوسط 37% من PIB، وتشير الإحصائيات الراهنة إلى أن معدل الادخار لازال يلعب دورًا محوريًا في نمو الاقتصاد الصيني بمعدل متوسط بلغ خلال الفترة 2000-2010 حوالي (انظر الجدول التالي).

[1] François Gipouloux, op. cit. p p:35-36.

جدول رقم II - 7 : تطور معدل الادخار كنسبة من PIB في الاقتصاد الصيني للفترة 2000–2010

الوحدة % من PIB

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الادخار	37.5	38.4	40.3	44	46.8	48	51.5	51.9	53.2	53.5	48.2

***Source** : Bulletin économique de la chine, op. cit. n° : (n° 2-Juin 2008, p :11 et n° 31- Dec. 2010, p : 19 et n° 36- Mai 2011, p : 20)*

- وبالنسبة لعامل تحسن الإنتاجية فإنه يساهم بثلث النمو، وفي هذا الإطار ساهمت عدة عوامل في تحسن الإنتاجية كالتكنولوجيا، البنى التحتية، التعليم، تحسن البيئة القانونية وغيرها، لكن يبقى العامل الأهم في تحسن الإنتاجية يرجع إلى إعادة تخصيص العمل وعوامل الإنتاج الأخرى من القطاعات ضعيفة الإنتاجية إلى القطاعات عالية الإنتاجية.
- وقد أشار البنك الدولي إلى أن انتقال عدد كبير من العمال من الزراعة إلى الصناعة وقطاع الخدمات حرّض النمو بمعدل 1.5% سنويًا.

المطلب الثاني : مؤشرات المعاملات التجارية

إن تطبيق برنامج التحديثات الأربعة المتمخضة عن المؤتمر الحادي عشر للحزب الحاكم في الصين بدأ بجملة إجراءات كان لها الأثر الايجابي الكبير على مؤشرات المعاملات التجارية في الصين، وأهم هذه الإجراءات:[1]

- إقامة المناطق الخاصة لجلب الاستثمارات في السواحل الجنوبية الشرقية.
- إقامة وزارات خاصة بالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي لها تمثيل في كافة المقاطعات.
- تأسيس المنظمة الوطنية الخاصة بالتجارة الخارجية التي تُعنى بتحديد الوظائف ومسؤوليات الدولة وحصصها في الشراكة مع الشركات التجارية الأجنبية.

وبفضل الإصلاحات والانفتاح على الخارج تمكّنت الصين خلال ربع قرن (1978–2004) أن تصبح ثالث قوة تجارية عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا متخطية بذلك اليابان، وبمساهمة بما لا تقل عن 12% من التجارة العالمية. [2]

[1] وصفي محمد عيد عقيل، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة ما بين عامي 1997–2007، رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك، الأردن، (غ م)، 2003، ص:24.

[2] François Gipouloux, op. cit , P :171.

وإذا كانت منطقة آسيا تتمتع بوزن ثقيل في التجارة الخارجية عالميًا، حيث تضاعف فائضها التجاري ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة متجاوزًا 350 مليار $ عام 2004، فإن الصين أصبحت تشكل القوة التجارية الأولى في آسيا، وقد تضاعفت مساهمتها في التجارة البينية للاقتصاديات الآسيوية خلال 1993-2004 لتبلغ 23%.[1]

الجدول رقم II - 8: مساهمة الصين وباقي دول آسيا في التجارة العالمية للمنتجات المصنعة خلال الفترة 1993_ 2004

الوحدة % من PIB

	الصادرات		الواردات	
	1993	2004	1993	2004
اليابان	12	7	5	4
التنانين*(Dragons)	10	9	10	9
النمور** (Tigres)	3	3	3	2
الصين	4	9	3	6
الهند	1	1	1	1
دول أخرى	3	3	3	3
مجموع آسيا	32	32	26	25
العالم	100	100	100	100

***Source* : Françoise Lemoine, op. cit. , p :84.**

يمكن تحليل مؤشرات المعاملات التجارية الراهنة للاقتصاد الصيني كما يلي:

1. الميزان التجاري

عرف الميزان التجاري الصيني منذ الإصلاحات فائضا مطردًا بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات الذي يرجع أساسًا إلى ارتفاع حصة الصادرات الصناعية الاستخراجية والثقيلة والمعادة التصنيع، بالإضافة إلى منتجات الصناعات الالكترونية.

كما عرفت الواردات أيضا ارتفاعًا غير مستقر، وكانت أغلب الواردات عبارة عن مواد أولية مستوردة من الدول النامية لتلبية احتياجات التصنيع.

[1] Françoise Lemoine, op. cit. , p p: 84-85.

جدول رقم II - 9: تطور الصادرات و الواردات الصينية و حصيلة الميزان التجاري

الوحدة: مليار $

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	249.1	266.1	325.6	438.2	593.3	762	969	1220.5	1430.7	1201.6	1577.9
الواردات	225.1	243.6	295.2	412.8	561.2	660	791.5	956.1	1132.6	1005.9	1394.8
رصيد الميزان التجاري	24.1	22.5	30.4	25.5	32.1	102	177.5	264.3	298.1	195.7	183.1

***Source** : Bulletin économique de la chine, op. cit. (n°2 juin 2008, p :11 et n°32 janvier 2011, p :24)*

2. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

- **حسب الأقاليم الداخلية:**

إن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية حسب أقاليم الصين يُظهر أن المساهمة الفعالة في الصادرات متأتية من "الحدائق الصناعية": شنغهاي، جينغ سو، زي جيانغ، فوجيان،شاندونغ، جواندونغ، ويعتبر الإقليم الأخير (Guang dong) محرك الاقتصاد الصيني، إذْ يضم أكبر عدد من السكان (104 مليون نسمة حسب تعداد 2011)، وساهم بنسبة 12% من PIB عام 2010، وحقق 25% من حجم التجارة الخارجية، واستقبل 23% من IDE خلال نفس السنة. [1]

كما أن هذه المناطق تحتل الصدارة أيضا من حيث الواردات بسبب الطلب المتزايد لتلبية احتياجات التصنيع، وتحتل المراتب الأربعة الأولى من حيث أكبر نسبة من الواردات: بكين، شانغهاي، جيانغ سو، وجواندونغ.

- **حسب البلدان:**

ترتيب أهم المتعاملين التجاريين مع الصين يُظهر أن الدول الآسيوية وعلى رأسها هونغ كونغ ثم اليابان ثم مجموعة آسيا ثم كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان تحتل المرتبة الأولى، ثم يأتي في المرتبة الثانية دول أمريكا الشمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ثم المرتبة الثالثة الدول الأوربية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.

[1] Bulletin économique de la chine, n° :36-Mai 2011, op. cit , p :5.

جدول رقم II - 10: أهم الشركاء التجاريين للصين عام 2004

	المبلغ بالمليار يورو		
	مجموع الصادرات و الواردات	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	177,28	107,16	70,12
الو م أ	169,62	124,95	44,67
اليابان	167,87	73,51	94,36
هونغ كونغ	112,67	100,87	11,80
آسيا	105,88	42 ,9	62,98
كوريا الجنوبية	90,07	27,82	62,25
تايوان	78,32	13,54	64,78

***Source** : François Gipouloux, op. cit. p: 174.*

تحقق الصين فائضا في علاقاتها التجارية مع معظم دول العالم وعلى رأسها الدول الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا واليابان، لكن تعاني من عجز مع بعضها الآخر مثل مجموعة الدول الآسيوية، وعلى صعيد البلدان المنفردة تعتبر تايوان أكبر دولة تعاني الصين من عجز في تعاملاتها معها تليها كوريا الجنوبية.[1]

3. التركيب السلعي للتجارة الخارجية الصينية

يشير تركيب الصادرات الصينية إلى ارتفاع حصة البضائع المصنعة كالكيمياويات والنسيج والآلات والمعدات والتجهيزات من هذه الصادرات، مقارنة مع غيرها من البضائع الرئيسية الأخرى كالمواد الغذائية والمشروبات والزيوت...الخ، وبينما بلغت الصادرات من المواد الأولية 23.953 مليار دولار عام 1997، انخفضت في أيلول 2002 إلى 19.7 مليار دولار، أما الصادرات من المواد المصنعة فقد ارتفعت من 158.839 مليار دولار إلى 212.7 مليار دولار خلال نفس الفترة.

أما التركيب السلعي للواردات فيشير إلى ارتفاع قيمة الواردات من المواد المصنعة ومن المواد الأولية أيضا وذلك لمواجهة الطلب المحلي لغايات التصنيع، فخلال نفس الفترة المذكورة ارتفعت الواردات من المواد المصنعة من 113.75 إلى 177.2 مليار دولار، وارتفعت أيضا الواردات من المواد الأولية من 28.62 إلى 35.2 مليار دولار.[2]

إن انفتاح الصين على الخارج مارس تأثيرا بارزا على هيكلة الصادرات والواردات الصينية من حيث السلع، فالصادرات التي كانت تتشكل من 43.3% من المواد الأولية و56.7% من المواد المصنعة عام 1983، انقلبت تركيبتها بشكل جذري، حيث أصبحت حصة المواد الأولية فيها لا تتعدى 7.9%، بينما قفزت حصة المواد المصنعة

[1] وصفي محمد عيد عقيل، مرجع سابق، ص:32.
[2] المرجع السابق، ص: 37.

فيها إلى 92.1% عام 2003، وخلال نفس الفترة انتقلت حصة المنتجات الزراعية من الواردات من 27.1% إلى 17.63% وحصة السلع الصناعية من الواردات من 72.8% إلى 82.4%.[1]

المطلب الثالث: المؤشرات المتعلقة بالقطاع المالي

1- الميزان المدفوعات

1-1 الحساب الجاري

يتعلق هذا الحساب برصيد التعاملات الخارجية في السلع والخدمات وصافي الدخل والتحويلات الجارية. إن رصيد الحساب الجاري للصين عرف فائضا مستمرا، ولكن بنسبة نمو غير مستقرة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم II - 11: تطور رصيد الحساب الجاري للصين للفترة 2000-2010

الوحدة مليار $

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات من السلع و الخدمات	279.6	299.4	365.4	485	655.8	836.9	1061.7	1342.2	1581.7	1333.3	1752.6
الواردات من السلع و الخدمات	250.7	271.3	328	448.9	606.5	712.1	852.7	1034.7	1232.8	1113.2	1520.5
الرصيد التجاري (1)	28.9	28.1	37.4	36.1	49.3	124.8	209	307.5	348.9	220.1	232.1
صافي الدخل (2)	14.7-	19.2-	14.9-	7.8-	3.5-	16.1-	5.4-	7.9	17.7	7.3	30.4
صافي التحويلات الجارية (3)	6.3	8.5	13	17.6	22.9	25.4	29.2	38.7	45.8	33.7	42.9
رصيد الحساب الجاري (1+2+3)	**20.5**	**17.4**	**35.4**	**45.9**	**68.7**	**134.1**	**232.7**	**354**	**412.4**	**261.1**	**305.4**

Source : Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 32- janvier 2011, p : 24)

فمن الجدول نلاحظ أن:

- نمو الفائض في الحساب الجاري خلال الفترة 2000- 2006 كان بمعدلات غير مستقرة (-15,1% في بداية هذه الفترة إلى 73,5% في نهايتها)، ويرجع السبب إلى ميزان الدخل الذي عرف عجزًا متواصلا في هذه الفترة بسبب ارتفاع التدفقات للخارج في شكل أرباح للمستثمر الأجنبي.
- سجل رصيد التحويلات الجارية والرصيد التجاري فائضا بلغ أقصاه عام 2008.

[1] Mary Françoise RENARD, la montée en puissance de la chine dans le commerce mondiale : une réussite spectaculaire pour une économie fragile, revue d'économie financière, n° 77, 2005, p : 6.

1-2 الحساب المالي

عرف الحساب المالي منذ بدايات القرن الحالي تسجيل فائض متتال يرجع سببه الرئيسي إلى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE الكبيرة الداخلة إلى الصين والتي فاقت قيمة الاستثمارات الصينية بالخارج، وذلك ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم II - 12: تطور رصيد الحساب المالي للصين للفترة 2000-2010

الوحدة: مليار $

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافي IDE الخارج	0.9-	6.9-	2.5-	0.2-	1.8	11.3	21.2	17	53.5	43.9	60.2
صافي IDE الداخل	38.4	44.2	49.3	47.1	54.9	117.2	124.1	160.1	175.1	114.2	185.1
رصيد IDE	37.5	37.4	46.8	47.2	53.1	105.9	102.9	143.1	121.7	70.3	124.9
الأسهم	0	0.9	2.2	7.7	10.9	20.3	41.4	3.3	7.6	-	-
السندات	0	20.3-	12.6-	3.7	8.8	25.3-	109-	15.4	35.1	-	-
رصيد استثمارات المحفظة	4-	19.4-	10.3-	11.4	19.7	4.9-	67.6-	18.7	42.7	38.7	24
رصيد الاستثمارات الأخرى	31.5-	16.9	4.1-	5.9-	37.9	4-	13.3	69.7-	121.1-	67.9	72.4
رصيد الحساب المالي	**2**	**34.8**	**32.3**	**52.8**	**110.7**	**96.9**	**48.6**	**92**	**43.3**	**176.9**	**221.4**

***Source* : Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 32- janvier 2011, p : 24)**

نلاحظ من الجدول أن:

- صافي الاستثمارات الصينية بالخارج حتى 2007 سجل معدلات سالبة أحيانا ومنخفضة في أغلب الأحيان مقارنة بـ: IDE الداخل، مما يشير إلى ضعف هروب رأس المال الصيني إلى الخارج، ويؤكد أن الصين دولة جاذبة بشكل قوي للاستثمارات المحلية والأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات الصين بالخارج تنامت في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الصين تحتل المرتبة 16 من بين الدول المستثمرة بالخارج حسب CNUCED، والمرتبة الأولى من بين الاقتصاديات الناشئة (مع روسيا). لكن رغم ذلك يبقى صعود هذه الاستثمارات ضعيفا، حيث أنها لا تشكل سوى 13% من نظيرتها في فرنسا، ولم تشكل في نهاية 2009 سوى 4,9% من PIB الصيني و2% فقط من التشكيل الخام لرأس المال الثابت. [1]

[1] Bulletin économique de la chine , n° :36-Mai 2011, op.cit , p ;2.

- منذ 2001 تنامى حجم IDE بشكل كبير، وهو ما يؤكد صحة التقديرات الصينية بأن انضمام الصين إلى OMC يشكل دافعا قويا لاقتصادها، وفعلا منذ تحقيق هذا النظام في 2001 استفادت الصين من المزايا المرافقة لهذا الانضمام و أهمها تدفقات IDE.

3-1 تطور رصيد ميزان المدفوعات:

تبعا للنتائج المحققة في الحساب الجاري والحساب المالي، انعكس الأمر إيجابا على رصيد ميزان المدفوعات، وبشكل فريد، حيث انتقل هذا الرصيد -وخلال عشرية واحدة ابتداء من عام 2000- من 10,5 مليار $ إلى 471.7 مليار دولار! وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم II - 2: تطور رصيد ميزان المدفوعات الصيني خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: مليار دولار

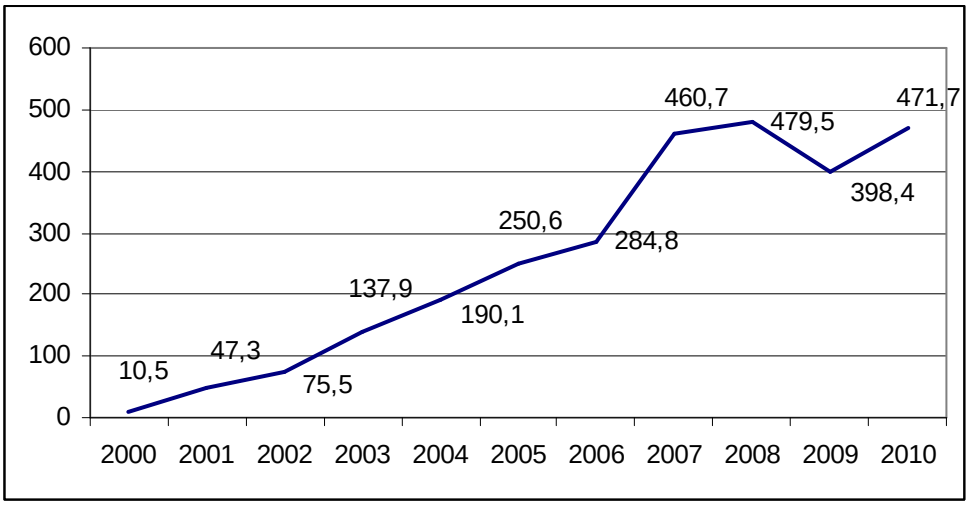

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات في :

Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 32- janvier 2011, p : 24)

ويلاحظ من الشكل أن ميزان المدفوعات الصيني لم يحقق انخفاضا إلا ما بين 2008 و2009 (فترة الأزمة المالية العالمية) ليعاود بعدها الارتفاع مع سنة 2010.

2- الاحتياطات الدولية و سعر الصرف

2-1 الاحتياطات الدولية

أدى فائض التجاري للصين مع أغلب الدول التي تتعامل معها تجاريًا وتدفقات IDE (التي بلغت 15 مليار $ شهريا) إلى ارتفاع كبير في احتياطيات الاقتصاد الصيني من العملة الصعبة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم II - 13: تطور احتياطات الصرف بالصين

الوحدة مليار $

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
احتياطات الصرف	166	212	286	403	610	819	1066	1528	1946	2399	2847

Source : Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 36- mai 2011,p:20)

و خلال 2011 واصلت احتياجات الصرف تصاعدها، حيث بلغت نهاية مارس 2011 مقدار 3045 مليار $. وفيما يخص توظيف هذه الاحتياطات، خصصت الصين جزءًا منها في شراء سندات الخزينة الأمريكية بمقدار 174.4 مليار $، ورغم أن هذا المبلغ قليل مقارنة باليابان (720.4 مليار$) إلا أن الصين تهدف من خلال تمويلها لعجز شريكها القوي (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى تحقيق مستويات منخفضة من سعر الفائدة من أجل دعم الاستهلاك الأمريكي، لاسيما استهلاك المنتجات المستوردة التي تسيطر عليها الصين.[1]

داخليا يسمح المستوى العالي من احتياطيات العملة الصعبة للاقتصاد الصيني بمواجهة المضاربات النقدية، وإعطاء صورة جيدة عن الصين للمستثمرين الأجانب.

2-2 سعر الصرف

تتبع الصين نظام سعر الصرف الثابت لعملتها "اليوان" (أو الرنمنبي Renminbi) بمعدل 8.27 يوان للدولار الواحد، ويتقلب هذا المعدل من 8.276 إلى 8.280 يوان للدولار الواحد.[2]

يسجل أنه منذ 1994 عملت الصين على تخفيض سعر صرفها بشكل متتابع، وهو ما سبب لها مشاكل مع دول كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم II - 14: تطور سعر صرف اليوان مقارنة بالدولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف/1$	8.28	8.28	8.28	8.28	8.28	8.19	7.97	7.6	6.95	6.83	6.77

Source : Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 36- mai 2011, p : 20)

ويمارس الفائض التجاري الكبير للصين (لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة، والتدفق الكبير الداخل من IDE من جهة أخرى ضغوطا كبيرة على زيادة النقود الصينية، لاسيما في ظل فرض الصين إلزامية تحويل الاستثمارات المباشرة الأجنبية فورا إلى رنمنبي (RMB)، ولكن البنك المركزي استطاع امتصاص الفائض بدون صعوبة

[1] François Gipouloux, op. cit, pp :190-191.
[2] IBID, p :194.

حيث يشتري ملايير من اليوان، ويقترض من السوق المصرفي لامتصاص العملة الزائدة وتفادي التضخم في الأسعار، كما أضفت السلطات مرونة على الإجراءات المنظمة لخروج رؤوس الأموال لتخفيف الضغوطات المسجلة، بالإضافة إلى رفع الاحتياطي الإلزامي مرات عدة.

3-2 النظام المصرفي والسياسة النقدية

يمثل بنك "الشعب الصيني" -الذي نشأ نتيجة دمج مصرف شمال الصين ومصرف بحر الشمال في الصين قبل قيام الجمهورية الصينية الشعبية- البنك المركزي الصيني، وذلك وفق قرار مجلس الدولة الصيني الصادر في أيلول 1983، ويمثل هذا البنك السلطة النقدية في الصين.

إن الحكومة الصينية وبعد أن استعادت عضويتها في البنك الدولي وFMI عام 1980، حرصت على إقامة علاقات مصرفية مع بنك التسوية الدولية عام 1984، والانضمام رسميا إلى بنك التنمية الإفريقي عام 1985، كما اكتسبت عضوية بنك التنمية الآسيوي عام 1986.[1]

إن التوجه الجديد للصين نحو الانفتاح على الخارج واستقطاب IDE جعلها تباشر جملة من الإصلاحات في نظامها المصرفي، منها تعديل المنظومة القانونية منذ 1995 للنشاط المصرفي (والتي عُدّلت بعد انضمام الصين إلى OMC نهاية 2001)، وتحويل بعض البنوك كالبنك الصناعي والبنك التجاري والبنك الزراعي وبنك الإنشاء والتعمير إلى بنوك تجارية، مع إنشاء بنوك متخصصة لتنفيذ سياسة الدولة كبنك التنمية الزراعي وبنك الاستيراد والتصدير....

ومن الإصلاحات أيضا إنشاء العديد من الهيئات المصرفية في المدن ذات الاستثمارات الأجنبية مع مطلع 1999، وقد بلغ عدد مكاتب هذه الهيئات 214 مكتبا و190 مؤسسة عمل، سُمح لها بتبادل العملات الأجنبية، والقيام بنشاطات ضمان القروض وتحويل الأموال وتقديم مختلف الخدمات الائتمانية.

إن حركية النشاط البنكي أدت إلى زيادة الشركات المسجلة في البورصة ووصل عددها 1224 نهاية 2001،كما ازداد عدد الهيئات التجارية للبنوك الاستثمارية الأجنبية في الصين ليبلغ نهاية 2001 حوالي 181 هيئة بقيمة أصول تساوي 37 مليار $. [2]

ولا تزال الصين تواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى يواكب أداء قطاعها المصرفي التطورات التي يعرفها الاقتصاد الصيني ومن بينها :

- رفع الاحتياطي الإلزامي للمرة الخامسة خلال خمسة أشهر، ليبلغ نهاية ماي 2011 معدل 21% للبنوك الكبيرة و19% بالنسبة للبنوك الأخرى، والهدف من هذا الإجراء الحد من توسع القروض وتجنب آثار التدفق الزائد للسيولة، دون أن يجعل القرض مكلفًا.

[1] وصفي محمد عيد عقيل، مرجع سابق، ص:61.
[2] المرجع السابق، ص:62.

و نتيجة لهذا الإجراء عرفت الكتلة النقدية تباطؤا في نموها، حيث انتقل نمو M_2 إلى 15.3% في أفريل 2011، وM_1 إلى 12.9%، وM_0 إلى 14.7%، وقدّرت القيمة الإجمالية لـM_2 في الصين بـ11550 مليار $، مقابل 8980 مليار $ للولايات المتحدة الأمريكية، و9630 مليار $ لليابان.[1]

- التركيز على الدور الايجابي للأنشطة المالية في ترقية الاستهلاك، حيث اتخذت إجراءات لتنمية قروض الاستهلاك، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتوسيع قاعدة المنتجات المالية المتاحة، وخلال الفترة 2001-2006 عرفت قروض الاستهلاك نموًا سنويا متوسطا بـ28%.[2]
- إصلاحات نظام الصرف نحو زيادة دور السوق في تحديد أسعار الصرف، وفي 2005/05/21 انتقلت الصين إلى نظام عائم مؤسس على العرض والطلب السوقيين ومربوط بسلة عملات.
- إصلاح نظام إدارة التبادلات بشكل متسارع من أجل الترقية المتزايدة لقابلية تحويل اليوان في عمليات الحساب الجاري، وفي هذا الإطار سهلت الصين إجراءات حيازة واستعمال العملة الصعبة من طرف المؤسسات والخواص، كما استهدفت الإجراءات تسهيل خروج رؤوس الأموال وتشجيع المؤسسات على الاستثمار في الخارج.[3]
- الإعلان عن إجراءات مستقبلية جديدة تطبق في البنوك الكبيرة في 2012، وفي البنوك الأخرى بين 2016 و2019 تخص مجموعة من النسب:[4]
  - نسبة القروض إلى الودائع < 75%.
  - نسبة رأس المال الخاص إلى مجموعة الأصول < 4%.
  - نسبة رأس مال البنوك إلى مجموع أصولها المرجح بمستوى المخاطر أقل من 11.5% بالنسبة للبنوك الكبيرة، وأقل من 10.5% بالنسبة للبنوك الصغيرة.
  - معامل السيولة (السيولة قصيرة الأجل / الالتزامات المنظورة و قصيرة الأجل) > 100%.
  - معامل السيولة السنوي (التمويل المستقر/الأصول طويلة الأجل) > 100 %.

4-2 مؤشرات مالية أخرى

أ- الميزانية:

عرفت ميزانية الصين عجزًا متواصلا في كل الفترة 2000-2001 (باستثناء سنة 2007) بسبب الحجم الكبير للنفقات العمومية الذي بلغ متوسطه في هذه الفترة 19% من PIB تقريبا، وبسبب ضعف مداخيل الميزانية والمتأتية في جزئها الكبير من الضرائب. (انظر الجدول التالي):

---

[1] Bulletin économique de la chine, n° :36-Mai 2011, op.cit , p.15.

[2] Hu. Xiaolian, chine: une réforme sur mesure, Finance et Développement, FMI, Sept :2007, p :37.

[3] IBID, p: 37.

[4] Bulletin économique de la chine, n° 36- mai 2011, op. cit., p :15.

جدول رقم II - 15: تطور مؤشرات ميزانية الصين للفترة 2000-2010 (الوحدة: مليار يوان)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المداخيل	1340	1639	1890	2172	2640	3165	3876	5132	6133	6852	8308
منها المداخيل الضريبية	1258	1530	1764	2002	2417	2878	3480	4562	5422	5952	7320
النفقات العمومية	1589	1890	2205	2465	2849	3393	4042	4978	6259	7630	8958
نسبة النفقات العمومية إلى PIB	%16	17.2%	18.3%	18.1%	17.8%	18.3%	18.7%	18.7%	19.9%	22.4%	22.5%
رصيد الميزانية	-249	-252	-315	-293	-209	-228	-216	51	-236	-950	-650

***Source* : Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 31-déc. 2010, p :19, et n° 36- mai 2011, p : 20)**

ومن الإجراءات المتوقع اتخاذها لرفع مداخيل الميزانية فرض رسم على البترول والغاز الطبيعي بمعدل يتراوح بين 5-10%.

ب- معدل التضخم:

نلاحظ أن التضخم عرف في الفترات الأخيرة معدلات مرتفعة في الصين (5.3% في أفريل 2011)، وذلك بسبب الارتفاع المسجل في الأسعار كما يتضح من مطالعة تطورات أسعار الاستهلاك، ويتوقع حسب الجمعية الصينية للاقتصاد الكلي أن يبلغ التضخم مستويات جامحة مخيفة ما بين 5-10%، والسبب الرئيسي يرجع إلى التضخم المستورد.

ج- المديونية الخارجية:

ترافق بروز الصين كقوة اقتصادية تسجيل معدلات متزايدة من المديونية الخارجية بلغت 9.3% من PIB عام 2010، وفيما يلي شكل يوضح تطور الدين الخارجي للصين خلال الفترة 2000-2010:

شكل رقم II - 3: تطور الدين الخارجي في الصين للفترة 2000-2001 (الوحدة: مليار $)

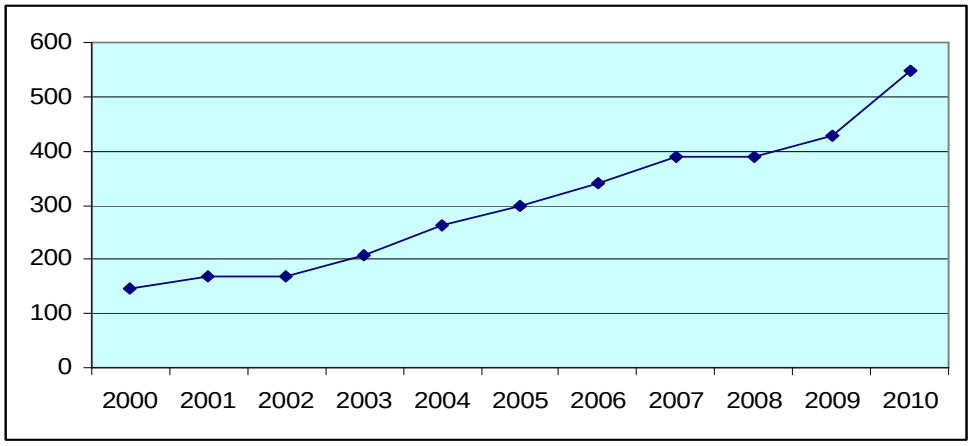

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات في:

- Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 36- mai 2011, p : 20

المطلب الرابع: المؤشرات المتعلقة بالقطاع الحقيقي

إن انطلاق الصين الباهر، مكنها –ولا يزال– من تحقيق أفضل النتائج في المؤشرات الكلية للاقتصاد عموما، سواء في القطاع المالي كما أشرنا أو القطاع الحقيقي الذي سنشير فيما يلي إلى بعض جوانبه:[1]

1– قطاع المحروقات والطاقة

تعتمد الصين على سياسة تعظيم نفوذها في قطاع المحروقات عالميا من خلال إقامة شراكات مع أكبر المتعاملين الدوليين في هذا القطاع (والذين يتواجد أغلبهم في الصين)، وقد ازداد عدد المجموعات الصينية بشكل كبير في قطاع المحروقات داخل البلد وخارجه. وتعتبر شركة Pétrochina ثاني شركة عالمية في القطاع بحوالي 500.000 عامل و 18.000 محطة وقود، وهي تهيمن على 40% من سوق المحروقات في الصين. واستثمرت شركة Sinopec حديثا حوالي 7.1 مليار دولار بالبرازيل و500 مليون دولار في الاكوادور. وفي ماي 2010 اشترت CNOOC – ثالث شركة رائدة في القطاع بالصين– من شركة British Petroleum 60% من حصتها في شركة Pan American Energy، وهو ما يسمح بارتفاع إنتاجها العالمي بـ 10% ليقترب من 260 مليون برميل، كما أن احتياطاتها سترتفع بـ 14%. ومكنت شركة صينية السودانَ من تحقيق صادراتها الخام الأولى (نحو الصين بالخصوص). واهتمت الشركات الصينية أيضا ببترول أمريكا الجنوبية، في الوقت الذي انسحبت فيه العديد من الشركات الرائدة من الأرجنتين، وكل ذلك يتم في سياق تدعيم تموين الصين من المحروقات (حيث يعتبر طلب الصين على المواد الأولية في المراتب الأولى عالميا) من جهة، ولتحقيق أرباح من خلال تعظيم حصتها من السوق البترولية المتنامية عالميا، من جهة أخرى.

2– قطاع النقل

تمتلك الصين 7500 كم من الخطوط السريعة، وأنجزت حاليا أكثر من 20.000 كم، وتتوقع مضاعفة هذا الرقم قبل عام 2020، وتعتبر شركة CNR في الشمال، وشركة CSR في الجنوب أكبر مصنّعين للسكك الحديدية في الصين، وقد قامت الصين أيضا بإنجاز الخطوط السريعة في تركيا وفنزويلا وروسيا وفي العربية السعودية وشمال إفريقيا وأيضا في ماليزيا وتايلند وغانا مؤخرا، كما استفادت الصين من تحويلات التكنولوجيا من الشركتين العملاقتين Siemens و Kawasaki فأنتجت CHR2 و CHR3 وهما توأم للقطارات السريعة الموجودة في ألمانيا واليابان.

وتعتبر الصين اليوم أكبر سوق للسيارات في العالم (انظر الجدول رقم II - 16)، متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية، ويتوقع أن تحقق مبيعات السيارات فيها عام 2011 نموا بنسبة 30%.

---

[1] اعتمدنا في بيان هذه الجوانب بصفة رئيسية على: - A. Benachenhou, op. cit., p p : 16-25.

جدول رقم II - 16: سوق السيارات في الصين مقارنة بدول أخرى

الوحدة: بالمليون

	2010	**2020**
الصين	15.1	28
الولايات المتحدة الأمريكية	11.6	13
الهند	2	6
البرازيل	3.3	5.5
اليابان	4.4	4
ألمانيا	3.1	3.4
روسيا	1.7	3.2

***Source* : A. Benachenhou, op. cit., p : 21.**

ولا يزال قطاع السيارات يعرف توسعا مطردا من خلال استمرار كبرى الشركات المستثمرة في الصين في إنشاء مصانع جديدة (Volkswagen فتحت عاشر مصنع لها في جنوب البلاد وأعلنت عن بناء الحادي عشر إلى أفق عام 2013، Peugeot-Citroen رفعت شراكتها مع Dongfeng بمقاطعة يوهان من 450.000 إلى 750.000 وحدة، وبدأت في شراكة أخرى مع المصنع Chang'an بمدينة Shenzhen، وباقي الشركات الأخرى مثل Nissan, Toyota, BMW, Hyaundai FAW كلها أعلنت عام 2010 بناء مصانع جديدة)، وهو ما يثير قلق اللجنة الوطنية للإصلاحات والتنمية (NDRC)، حيث أن طاقة الإنتاج المعلنة من 30 منتج رئيسي للسيارات سترتفع إلى 31 مليون سيارة إلى آفاق 2015، أي ضعف الطاقة الإنتاجية الحالية، وقد حذرت اللجنة في سبتمبر 2010 من أن الاستثمارات غير المخططة في قطاع السيارات سينجم عنها أخطار على هذا القطاع الحيوي للنمو الاقتصادي في الصين.

3- قطاع البناء والصناعات المرتبطة به

عام 2010 بلغ رقم أعمال الصناعات المتعلقة بالبناء 1000 مليار دولار، أعلى بقليل من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتوقع إلى آفاق عام 2020 أن يكون خامس منتج عالمي في قطاع البناء من الصين.
وقد سمح بناء المساكن (57% من المبيعات)، والمحلات المهنية، والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ببروز مجموعات صينية ناشطة في مجال آلات الأشغال العمومية في مقدمتها: Xugong, Zoomlion, Sany Heavy، وفي عام 2009 صنّعت الصين 43% من هذه التجهيزات في العالم، بعدما كانت النسبة لا تتعدى 18% عام 2002.

4- قطاع الاتصالات

بعدما كانت الصين لا تساهم سوى بـ 2% من الإنتاج العالمي للشرائح الالكترونية، أصبحت رائدة عالميا في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، حيث ظهرت عام 2009 أربع شركات صينية ضمن قائمة 15 مؤسسة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا، وهذه الشركات الأربع هي: Smic, Grace, Hejian et Hua Hong Nec.

وبمبادرة من الصين تم إنشاء كابل الألياف البصرية الأرضي الأورو-آسيوي على امتداد 27.000 كم، وهو الأطول في العالم، ويربط شنغهاي بفرنكفورت بالمرور على 20 بلدا.

ويوجد بالصين أكثر من 457 مليون من مستخدمي الانترنت، كما أن الشركة الرائدة عالميا في هذا القطاع Google متواجدة بالصين. وداخليا، يقدر سوق الإعلام الآلي المحلي (تجهيزات، برامج وخدمات) بـ 37.6 مليار دولار، بنسبة نمو بلغت 11.6% عام 2010، ويسيطر ثلاث متعاملين في الهاتف وتجهيزات الاتصالات على السوق، حيث يمتلكون وحدهم أكثر من 46 مليار أورو، وهم:

- شركة Huawei Technologies الخاصة: توظف 95.000 عامل من بينهم 43.600 في البحث والتطوير، وبلغت مبيعاتها 16.7 مليار أورو عام 2009. وتعتبر الثانية عالميا في مبيعات infrastructures d'accès mobile بعد Ericsson.
- شركة Lenovo: توظف 22.500 عامل، وتقدر مبيعاتها بـ 13 مليار أورو، وهي منتج معروف للحاسوب، وقد أنقذت عام 2005 قسم الحواسيب والمحمول في شركة IBM، وشكلت مشروع مشترك مع شركة يابانية.
- شركة ZTE العمومية: توظف 70.000 منسق من بينهم 52.500 إطار، وبقيمة مبيعات تقدر بـ 6.5 مليار أورو.

5- صناعات الأسلحة والفضاء

تحتل الصين المرتبة الخامسة عالميا في إطلاق الأقمار الصناعية من مختلف الأنواع، والمرتبة الثالثة عالميا في استرجاع هذه الأقمار، وأول السفن الفضائية الصينية المأهولة انطلقت عام 2007. وقد بدأت الصين في تصدير تجهيزاتها وخدماتها الفضائية لأمريكا اللاتينية.

وبالنسبة لصناعات الأسلحة فقد عرفت تطورا ملحوظا هي الأخرى في الصين، وقد قدرت نفقات الدفاع بـ 80 مليار دولار، بنسبة نمو تقدر بـ 17% سنويا، وأقامت الصين شراكات في ميدان الطيران الحربي مع روسيا في السنوات الأخيرة، والنماذج الأولية من طائرة التجسس J-20 تُنتج الآن في مجموعات متسلسلة، كما أن الطوافات الفرنسية الأصل Dauphin تنتج الآن في الصين بالتسلسل لأغراض حربية.

وتستخدم الصين حاليا 60 غواصة، وهناك عشرين غواصة أخرى قيد الإنتاج، كما أنها تنتج طائرات التجسس بدون طيار، والغواصة Jiaolong التي يمكن أن تبلغ عمق 7000 متر، وقد بلغت عمق 5000 متر في صيف 2010.

المطلب الخامس: مؤشرات التشغيل و السكان

1. السكان: التركيبة والتوزيع الجغرافي

تظل الصين البلد الأكثر سكانا في العالم، حيث يقطن بها خمس سكان المعمورة، وقد مكن وجود إدارة عمومية بالصين منذ القديم من متابعة تطور السكان، حيث أُجري أول إحصاء للسكان عام 2200 قبل الميلاد، وقُدّر عدد السكان بـ 1339.7 مليون نسمة في ديسمبر 2010.

شكل رقم II - 4: تطور تعداد سكان الصين

الوحدة: مليون نسمة

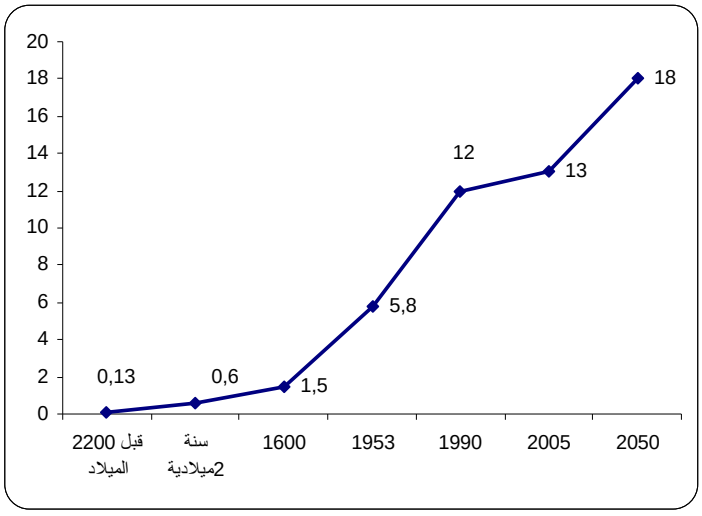

Source : Cyrille J. et autres, la chine nouvelle « être riche et glorieux», LAROUSSE, France, 2007, p :51.

تركيبة السكان تشير إلى أن المجتمع الصيني مجتمع شاب حيث يبلغ متوسط السن 32 سنة، ومن بين ستة صينيين يوجد شاب عمره ما بين 10 و23 سنة.[1] لكن تنبغي الإشارة إلى أن الدراسات الحالية تشير إلى أن طبقة المسنّين آخذة في التزايد، فحسب البنك الآسيوي للتنمية فإن حصة السكان الأكثر من 60 سنة انتقلت من 10.3% إلى 13.3% من إجمالي السكان خلال 2000-2010، ويتوقع أن تبلغ 33% عام 2050، وسيؤثر انخفاض تعداد السكان في سن العمل على تقليل النمو وزيادة التضخم بسبب ارتفاع الأجور.[2]

[1] Cyrille et autres, la chine nouvelle « être riche et glorieux», LAROUSSE, France, 2007, p :51.)
[2] Bulletin économique de la chine , n° :36-Mai 2011, op.cit , p :12.

ويرجع السبب في جزء كبير منه إلى سياسة "الطفل الوحيد" لكل أسرة المعتمدة في الصين منذ 1979 والهادفة إلى الحد من نمو السكان، مع تأخير سن الزواج الأدنى إلى 22 سنة بالنسبة للذكور و23 سنة بالنسبة للإناث عام 2003، كما ترتّب عن هذه السياسة اختلال التوازن بين تعداد الذكور وتعداد الإناث في المجتمع (المتوسط الوطني بلغ 105 رجل لكل 100 امرأة) بسبب التقاليد السائدة (لاسيما في الريف)، والتي تُعطي الأفضلية لإنجاب ولد (ذكر) يساعد والديه في فترة الكِبَر.

ولقد كان من آثار النمو الاقتصادي السريع للصين على السكان تقلص عدد الفقراء، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 300 مليون صيني خرجوا من دائرة الفقر خلال الثلاثين سنة الأخيرة، مع تنامي الطبقة المتوسطة.[1]

يعيش أغلب سكان الصين في المناطق الريفية، مع ملاحظة تنامي ظاهرة التمدن في الريف حيث بلغت نسبة التمدن 49.7 % عام 2010.

شكل رقم II - 5: توزيع السكان بين الريف و المدن في الصين

الوحدة : مليون نسمة

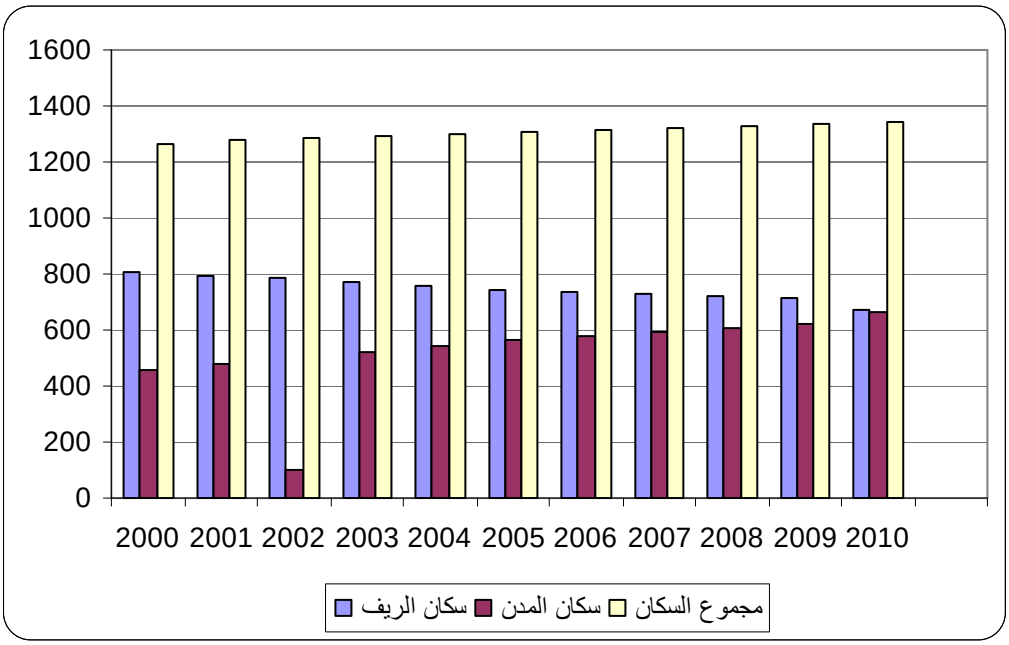

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات في:

- Bulletin économique de la chine, op. cit. (n° 2- juin 2008, p :11 et n° 36- mai 2011, p : 20)

[1] A. Benachenhou, op. cit. p : 42.

ورغم ذلك تظل الصين تعرف تأخرًا في مستوى التمدن مقارنة بالمعدل العالمي للدول ذات المستوى المعادل من التنمية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم II - 17: التمدن في الصين مقارنة بدول ذات مستوى تنمية معادل

السنوات	PIB بالدولار الأوربي	نسبة التمدن بالصين (%)	نسبة التمدن العالمية للدول ذات نفس مستوى التنمية (%)	الفارق (%)
1980	300	19	20	-1
1991	647	26.7	33	-6.3
1992	719	27	34.2	-7.2

***Source** : François Gipouloux, op. cit, p: 109.*

كما يتميز المجتمع الصيني بتنامي ظاهرة الهجرة، حيث يبلغ تعداد الهجرات الدولية إليه حسب المنظمة العالمية للهجرة 175 مليون شخص أي ما يعادل 3% من سكان العالم، أما تعداد الهجرات الداخلية ورغم صعوبات القياس فإنه يبلغ حوالي 130 مليون شخص أي 10% من سكان الصين أو ما يعادل ¾ الهجرات الدولية.[1]

2. التشغيل

عرفت الصين في النصف الثاني من القرن العشرين تزايدًا هائلاً في تعداد القوة العاملة (السكان ما بين 15-64 سنة) والذي انتقل من 350 مليون عام 1953 إلى 890 مليون عام 2000 أو ما يعادل 70% من إجمالي عدد السكان)، وهو يعني تدفق سنوي للسكان في سن العمل يقّدر في المتوسط بـ14 مليون ما بين 1982 و 2000.

وفي عهد ماوتسي وفي الفترة 1952–1978 كانت الزراعة تمتص أكثر من نصف نمو القوة العاملة، لكن وبعد الإصلاحات تغيرت هيكلة القوة العاملة بين القطاعات، وأصبحت الزراعة لا تمتص سوى 5/1 منها، وأصبح قطاع الخدمات يوظف أكثر من نصف نمو القوة العاملة، بينما تشغل الصناعة نسبة 30%.[2]

[1] François Gipouloux, op. cit , p :97.
[2] Françoise Lemoine, op.cit , p :45.

جدول رقم II - 18: تطور الشغل في الصين حسب القطاعات الكبرى

2004	1995	1978	
352 47	355 52	283 71	**الزراعة: بالمليون** **%**
169 23	157 23	69 17	**الصناعة: بالمليون** **%**
230 31	169 25	49 12	**خدمات: بالمليون** **%**
752	680	402	**المجموع**

***Source** : Françoise Lemoine, op. cit , p : 45.*

يُسجل أن الاقتصاد الصيني في العشريات الأخيرة ضعيف خلق فرص العمل حيث أنه بين 1994 و2004 لم تنْمُ معدلات التشغيل سوى بـ13%، ويرجع السبب إلى نقص التشغيل في الزراعة، بالإضافة إلى سياسة الدولة في تصفية المؤسسات العمومية.

وتزايدت البطالة في المدن الصينية بشكل غير مسبوق، لاسيما ابتداء النصف الثاني من عشرية التسعينيات، حيث بلغت حسب الإحصائيات الرسمية 4.3% عام 2009، ويشير بعض الباحثين إلى أن البطالة ستشكل أحد الرهانات المستقبلية للاقتصاد الصيني، فعدد البطالين الذي قدر عام 2004 بـ 14 مليون، يجب أن نضيف إليه 10 ملايين شخص من الداخلين الجدد سنويا إلى سوق العمل، ولامتصاص هذا العدد الهائل يتوجب على الاقتصاد الصيني أن يخلق على الأقل 24 مليون منصب، وهو يعادل ثلاث مرات قدراته الحالية، دون إغفال أن خلق مناصب الشغل آخذ في التناقص بفعل عصرنة التجهيزات ومكننة الإنتاج.[1]

وتطال البطالة بشكل خاص خريجي الجامعات، حيث يتخرج سنويا 8 ملايين حامل شهادة جامعية، لا يحصل منهم على فرص توظيف مناسبة إلا حوالي 30%، بينما الباقي فيضطرون إلى القبول بوظائف متدنية عن مستوى تأهيلهم، أو يدخلون عالم البطالة.[2]

[1] Philippe Cohen et Luc Richad, la chine sera –t-elle notre cauchemar, ed. Mille et une nuits, France, 2005, pp :67-68.
[2] A. Benachenhou, op. cit. p : 43.

خلاصة الفصل

ركز هذا الفصل على دراسة مسيرة الاقتصاد الصيني نحو تحقيق انطلاقه الاقتصادي، وأهم ما توصل إليه من نتائج ما يلي:

- لقد حاولت الصين منذ قيام جمهوريتها الشعبية عام 1949 (وانطلاقا من وضعية متدهورة اقتصاديا) القيام بمحاولاتها الأولى لوضع اقتصادها على مسار الانطلاق، واعتمدت في ذلك سياسة اقتصادية قائمة على الاختيار الاشتراكي، وعلى الانغلاق على الذات، مع إعطاء صلاحيات واسعة للدولة في إدارة الاقتصاد، وحضور قوي للايديولوجية السياسية كان لها آثار وخيمة في بعض الحالات كما هو الحال في الثورة الثقافية التي أخرت انطلاق الصيني إلى سنوات عديدة.
- وفي نهاية السبعينات، في الفترة السابقة للإصلاحات الكبرى، ورغم بعض الإنجازات المحققة، فإن الاقتصاد الصيني كان يتميز بتخلف كبير للزراعة بسبب تركيز سياسة الرئيس ماوتسي تونغ على التصنيع الثقيل وتسخير الزراعة لخدمة هذا القطاع، بل أصبح هذا القطاع يحمّل الدولة تكاليف عالية، كما تميزت البيئة الداخلية والخارجية باضطرابات وحالات عدم استقرار أثرت سلبا على التنمية، وعرفت معدلات السكان نموا سريعا بسبب السياسات المشجعة لها آنذاك، مما ترتب عنه اختلال بين الموارد والسكان وضعف نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، وتزايد عدد الفقراء بالتبعية.
- تبنى الرئيس "دينغ شياو بنغ" إصلاحات جريئة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايديولوجية، وذلك ابتداء من 1978، حيث بدأت هذه الإصلاحات من الريف، وركزت على إنجاح الزراعة بإطلاق المبادرة الفردية، وتقليص دور الدولة، مع إعطاء آليات السوق دورا محركا في النشاط الاقتصادي، أما الإصلاحات في المدن فقد ركزت على الانفتاح، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفق سياسة تدريجية تجريبية تركز على مناطق ساحلية مختارة، وتعميم التجربة بعد نجاحها، مع التركيز على اكتساب مقومات التفوق التكنولوجي والعلمي.
- لقد كانت الانعكاسات السريعة لهذه الإصلاحات إيجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومكّنت الصين من تحقيق قفزة نوعية بمعدلات نمو لافتة هي الأعلى في العالم، ولا تزال تحقق إلى اليوم مؤشرات أداء جيدة على مختلف المؤشرات التجارية والمالية والاجتماعية.

الفصل الثاني

عوامل الانطلاق الاقتصادي في ظل التجربة الصينية ورهانات استمرار التنمية بعد الانطلاق

تمهيد

بعد دراسة مسيرة الاقتصاد الصيني نحو الانطلاق وبيان أهم المحطات التي عرفها والمؤشرات الراهنة لأدائه، سنحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم العوامل التي كان لها التأثير البارز في إحداث النقلة النوعية في مسار الاقتصاد الصيني من اقتصاد متخلف منغلق على ذاته إلى اقتصاد فاعل بقوة على النطاق العالمي، وهذا حتى يتسنى رسم ملامح النموذج المقترح لانطلاق الاقتصاديات النامية انطلاقا من تجربة دولة نامية تشترك معها في العديد من الخصائص قبل مرحلة الانطلاق الاقتصادي، وليس انطلاقا من تجارب دول تختلف جذريا معها في الخصائص المجتمعية والتاريخية، وفي ظروف تنفيذ سياسات الانطلاق الاقتصادي أيضا.

ومن خلال ما سبق بيانه في الفصل السابق، تظهر الخصوصية البارزة للصين في تبني منهج للانطلاق مختلف تماما عن النماذج التي طبقتها الدول النامية، منهج ينطلق من مراعاة الخصوصية المحلية دون الانغلاق على المعارف الأخرى، وهذا ما سيحاول المبحث الأول من هذا الفصل معالجته.

كما لاحظنا أيضا أن برنامج التحديثات الأربعة أعطى أهمية كبيرة لسياسة الانفتاح على الخارج بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق اندماج الصين عالميا، بعد فترة من الانغلاق كانت لها آثارها السلبية الكبيرة في تخلّف الصين، وأن انطلاق الاقتصاد الصيني يُرجع الكثير من الباحثين سببَه المباشر لهذا الانفتاح وللدور البارز لتلك الاستثمارات، وهو ما يعطي لهذه العوامل أولوية في التقديم أثناء الدراسة، لذلك خصصنا لها المبحث الثاني.

غير أن العوامل ذات البعد الخارجي والتي كان لها الأثر البارز المذكور على تنمية الصين يجب أن لا تخفي جملة من العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية شكّلت سندا داعما لانطلاق الاقتصاد الصيني، وهي العوامل التي ستكون موضوع المبحث الثالث.

أما المبحث الرابع فسنخصصه لدراسة المشاكل التي رافقت انطلاق الاقتصاد الصيني، وذلك من أجل أن تؤخذ هذه المشاكل في الحسبان أثناء بناء نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم للاقتصاديات النامية، فتتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها في الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب عملية الانطلاق.

المبحث الأول: خصوصية المنهج والسند المعرفي للانطلاق الاقتصادي

من أبرز معالم التميز في التجربة الصينية في إنجاز انطلاقها الاقتصادي عدم ارتمائها في أحضان النماذج النظرية الغربية وتطبيقها كحلول جاهزة لتحقيق نهضتها الاقتصادية، بل وبخلاف الكثير من البلدان النامية – لاسيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية– فإن الصين بَنَتْ هذه النهضة على منهج متميز بخصوصيته، قائم على المعرفة والحرص على تفعيل التعليم واكتساب مقومات التقدم التكنولوجي.

المطلب الأول: خصوصية منهج الانطلاق الاقتصادي

إن الأمر المهم والبارز بوضوح في انطلاق الصين اقتصاديا هو اعتمادها منهجا متميزا يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية والاشتراكية يعبر عنه المثل الصيني «اعْبُرِ النهرَ وأنت تتلَمّس الأحجار بقدميك».[1]

لقد أدركت الصين منذ تبنيها مشروع التحديثات الأربعة أنه لا قدسية لأي مذهب اقتصادي أو نموذج نظري في تحقيق انطلاقها الاقتصادي، وأن المنهج هو وسيلة وليس غاية، وإنما الغاية هي «النهضة» التي اعتبرتها الثابت الدائم، والايدولوجيا غير القابلة للتغيير.[2]

لذلك فقد عملت الصين على أن تأخذ من الرأسمالية ما يخدم انطلاقها ولو تعارض ذلك مع الدمغة الشيوعية التي تطبع نظام حكمها، وأن تتمسك بما في الاشتراكية من محاسن ولو تظافرت الجهود التنظيرية الغربية على التبشير بالنظام الرأسمالي كمنهج وحيد للانطلاق الاقتصادي برعاية من مؤسسات العولمة. ويعبر عن هذه الحقيقة خطاب الرئيس الصيني "دينغ" لجنوب البلاد في ربيع 1992، والذي أوضح فيه أن الاقتصاد المخطط ليس مرادفا للاشتراكية لأن التخطيط يوجد أيضا في الرأسمالية، وأن اقتصاد السوق ليس مرادفا للرأسمالية لأن السوق يوجد أيضا في الاشتراكية، والتخطيط والسوق هما أداتان اقتصاديتان فقط، وأن فهم الصين لضرورة التكامل بين الثنائيات هو الذي أعطى النموذج الصيني خصوصيته. [3]

إن استقراء تجربة الصين يكشف أن منهج انطلاقها الاقتصادي تميز بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] عبد الرحمن تيشوري، تجربة الصين في مواجهة العولمة، من الموقع: *http //www.minshawi.com/other/china.htm (16/11/2010)*

[2] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص:107

[3] An Qinghu, évolution de la chine vers l'économie de marché et développement du secteur chinoise des marques, Office des marques de l'administration l'industrie et du commerce, 2005, p : 1.

1. منهج براغماتي:

فهو منهج يقوم على قاعدة أن "الحقيقة تكمن في النتيجة"، أي العبرة بالغاية (وهي تحقيق النهضة) لا في الوسيلة والمبدأ الإيديولوجي (بمعنى آخر أن القيمة لم تكن للمنهج بل للنتيجة)، لذلك لم تجد مشكلة في الجميع بين الاشتراكية واقتصاد السوق.

2. منهج متدرج:

بناءا على الخاصية السابقة (براغماتية المنهج)، فقد اعتمدت الصين أسلوب التدرج في تحقيق انطلاقها الاقتصادي، ويتجلى هذا التدرج في نواحي عديدة منها مثلا:

- التدرج في تطبيق الإصلاحات على مناطق مختارة ليتم تعميمها إلى مناطق أخرى في حال نجاحها.
- البدء بالتحديث الاقتصادي قبل الإصلاح السياسي، وكان دينغ يقول: «الخطأ الأكبر الذي وقع فيه غورباتشوف أنه سمح بالحرية السياسية قبل تحديد الاقتصاد».[1]

واعتبارا لذلك فقد تعاملت السلطات الصينية بحزم مع كل محاولة تعارض هذا التدرج وتعطي الأولوية للإسراع في الإصلاح السياسي، كما وقع في أزمة ميدان "تيان آن مين"عام 1989.(*)

3. منهج مبني على تخطيط محكم:

لم يكن منهج الصين في انطلاقها الاقتصادي قائما على التعامل مع الظروف المستجدة في كل مرحلة كما هو حال أغلب الاقتصاديات النامية، بل كان مبنيا على تخطيط محكم لمراحله، زمنيًا وكميًا.

✓ فأما التخطيط الزمني للمراحل فيتجلى في أن تأسيس النموذج الصيني للتنمية مرّ بثلاث مراحل هي:[2]

أ- عرض أهداف الإصلاح (من ديسمبر 1978- سبتمبر 1992):

- في ديسمبر 1978 قرر المؤتمر الحادي عشر للحزب تبني إصلاحات للنظام الاقتصادي، بناء على تخطيط يُنفذ بدقة، ويتركز على تصحيح اختلالات السوق.
- في أكتوبر 1984 قرر الحزب أن الاقتصاد الصيني هو "اقتصاد سلعي مخطط" Economie marchande planifiée قائم على الملكية العمومية.

---

[1] عبد الرحمن تيشوري، مرجع سابق ص:5

(*) تشير هذه أزمة ميدان "تيان آن مين" إلى المظاهرات الشعبية التي نشطها آلاف من الطلبة بلغ تعدادهم نحو 300 ألف طالب، تركزت احتجاجاتهم حول مطالبة النظام الحاكم الصيني بتبني آليات ديمقراطية وإصلاحات جذرية للنظام السياسي تترافق مع عملية الإصلاح الاقتصادي، كما قرروا عدم مغادرة الميدان قبل أن تستمع الحكومة لمطالبهم، وقام 500 طالب منهم بالإضراب عن الطعام، وكان رد الحزب الحاكم باستدعاء قوات خاصة من الجيش فرقت المتظاهرين بالقوة.

- انظر: سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص: 69-75

[2] An Qinghu, op. cit.، pp: 1-2

- في أكتوبر 1987 حدد المؤتمر الثالث عشر منهج عمل الحزب بمحور مركزي وقاعدتين: المحور هو البناء الاقتصادي، والقاعدتان هما الانفتاح ومواصلة الإصلاحات، بالإضافة إلى التحديات الأربعة الرئيسية، وبذلك أصبح "الاقتصاد السلعي المخطط" خطابا يوحّد بين التخطيط والسوق.

ب– تأسيس نظام السوق الاشتراكي (أكتوبر 1992–سبتمبر 2000):

بعد 14 سنة من البحث النظري والتطبيقي، أعلن المؤتمر الرابع عشر للحزب في أكتوبر 1992 عن تأسيس «نظام السوق الاشتراكي»، الذي يعطي لآليات السوق دورا رئيسيا في تخصيص الموارد، تحت رقابة اقتصادية كلية للدولة، على أن يستكمل هذا النظام في آفاق 2010.

ج– إنجاز نظام السوق الاشتراكي (ابتدءا من أكتوبر 2000 فما فوق):

بعد ثماني سنوات من الجهد، أعلن الحزب أن المرحلة الأولى من نظام السوق الاشتراكي أنجزت، حيث أصبحت ميكانيزمات السوق تلعب دورا محوريا متزايدا في تخصيص الموارد، وعرفت البيئة المؤسساتية للتنمية تحولات هامة.

وفي نوفمبر 2002 طرح المؤتمر السادس عشر للحزب ضرورة مواصلة تحسين نظام السوق الاشتراكي خلال العشرين سنة الأولى من القرن الحادي والعشرين، بما يتوافق والتسارع الذي تشهده البيئة الاقتصادية الدولية.

✓ وأما التخطيط الكمي فيتضح من خلال معايير كمية للنجاح الاقتصادي:[1]

- فقد حدد المؤتمر الثاني عشر للحزب أنه خلال العشرين سنة الممتدة من 1981 إلى نهاية القرن العشرين، لابد من مضاعفة الإنتاج الزراعي والصناعي 4 مرات من 710 مليار يوان عام 1980 إلى حدود 2800 مليار يوان عام 2000.
- وفي عام 1987 حدد المؤتمر الثالث عشر للحزب أهدافا أكثر دقة بتبني إستراتيجية ذات ثلاث مراحل:
  - المرحلة الأولى:مضاعفة PNB مقارنة بسنة 1980، قصد القضاء على مشاكل السكن والغذاء.
  - المرحلة الثانية: مضاعفة PNB مرة أخرى إلى حدود نهاية القرن العشرين (وبذلك يكون قد تضاعف 4 مرات).
  - المرحلة الثالثة: تمتد إلى منتصف القرن الحادي والعشرين، وتهدف إلى بلوغ مستوى الدخل الفردي لدولة متطورة.
- ثم قسمت المؤتمرات اللاحقة للحزب المرحلة الثالثة المذكورة إلى مرحلتين:
  - الأولى تمتد لعشرين سنة، وقد حدد أهدافها المؤتمر السادس عشر للحزب في 2001 بمضاعفة PNB أربع مرات مابين 2000 و2020، ودعم قوة الدولة وتنافسيها الدولية.
  - الثانية وتمتد لـ30 سنة (إلى منتصف القرن 21)، وتتضمن استكمال أهداف المرحلة الثالثة.

[1] .IBID, P:4

وبالفعل:

✓ فقد تمكنت الصين من استكمال أهداف المرحلتين الأولى والثانية:

- إذ انتقل PNB الصيني من 451.78 مليار يوان عام 1980 إلى 1195.45 مليار يوان عام 1987، وفي هذه السنة أعلن المؤتمر الثالث عشر للحزب أن أهداف المرحلة الأولى أنجزت قبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد.
- وفي سنة 2000 بلغ PNB الصيني 8822.81 مليار يوان، وهو أكثر ثلاث مرات مما كان مخططا له في المؤتمر 12 للحزب.
- ولا تزال الصين تواصل مشروعها للجزء الأول من المرحلة الثالثة، حيث تخطى PIB الصيني عتبة 10 مليار يوان عام 2002، مما يعطي إشارة إلى إمكانية بلوغ الصين أهدافها في هذه المرحلة بارتياح.

4. منهج مرن خاضع للتعديل المستمر:

إن استقراء أسس منهج انطلاق الصين يبين أنها على امتداد ثلاثين سنة (1978-2008) عرفت تعديلا مستمرا، انطلاقا من أفكار«دينغ»، ووصولا إلى نظرية "المجتمع المتناغم"، بل إن "التعديل" ظل الأساس الثابت في عملية الإصلاح.[1]

ومما ساعد على قابلية المنهج الصيني للتعديل دون أن يؤثر ذلك على استمرارية فعاليته، أن وسطية هذا المنهج في التوفيق بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي كان يكتنفها الكثير من الغموض المتعمّد والمقصود من أجل خلق مجال واسع للمناورة وإدخال التعديلات كلما لزم الأمر، فتجده يضع الخطوط العريضة للعمل الاقتصادي والتي تبدو وكأنها ثوابت، إلا أنها في الحقيقة تتسم بالعمومية والمرونة، بحيث أن كل تعديل يمكن أن يُجرى عليها يعتبر متوافقا معها دائما مهما كان اتجاه التعديل.

ومما يؤكد ذلك أن الصياغة الفكرية لنظرية «دينغ» حول "اقتصاد السوق الاشتراكي" تأخرت حتى عام 1992، مما يعني أن عملية الإصلاح مُنحت 14 عاما من الزمن دون مرجعية نظرية ثابتة المعالم، بل إن هذه المرجعية لم تتم صياغتها إلا بطلب من دينغ حينما أرادها دليلا للحفاظ على المنجزات لمن يأتي بعده. وحتى بعد صياغتها لم تزل تشهد مزيدا من التعديلات، بل والتعديلات الجذرية أحيانا، كما حدث أواخر 1997 في عهد الرئيس "جيانغ زيمين" حينما تقررت العودة إلى اتخاذ إجراءات مركزية في إدارة الاقتصاد، بعد أن كانت الصين تتجه في عهد الرئيس"دينغ" إلى مزيد من اللامركزية.[2]

إن هذه المرونة التي أضفتها الصين على نموذج انطلاقها الاقتصادي هي التي حالت دون تحول هذا النموذج إلى إيديولوجيا مقدسة غير قابلة للتعديل، ومنحته براغماتيته المتميزة في البحث عن الحقيقة في النتيجة لا في الوسيلة.

---

[1] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص: 103

[2] المرجع السابق، ص ص: 103-106.

إن خصوصية منهج الصين في انطلاقها الاقتصادي كان من أبرز آثارها استقلالية القرار الاقتصادي للدولة الصينية وسيادته، سواء على المستوى الداخلي بقيادة الإصلاحات بتدخل قوي للدولة، أو على المستوى الخارجي في انفتاح الصين وعولمة اقتصادها وفق الشروط التي تخدم خصوصية اقتصادها (لذلك بقيت الصين تدعم الصادرات حتى بعد انضمامها إلى OMC وتتّبع سعر الصرف الثابت رغم الضغوط الدولية...).

المطلب الثاني: الاهتمام بالتعليم والبحث وربطهما بالتنمية

إن ما يميّز الصين ليس فقط وفرة اليد العاملة الرخيصة، بل وأيضا المتعلمة والماهرة، وانطلاق الاقتصاد الصيني يرتكز في إحدى أسسه على جهود الصين في بناء رأس المال البشري، لاسيما جهودها في مجال التعليم والنهوض به كمحور أساسي للتنمية، وضمانة رئيسية لنجاحها المستقبلي.

والصين بحضارتها العريقة سجل لها التاريخ إيمان زعمائها منذ القديم بفعل الثقافة والعلم في تحقيق النهضة والتطور، ومع قيام دولة الصين الحديثة حرص زعيمها ماوتسي تونغ على إصلاح التعليم وتعميمه على أفراد الشعب الصيني، بعدما كان مقصورا على فئة معينة من أبناء الأسر الإقطاعية، وفي عهده أطلقت حملة "المائة زهرة والمائة مدرسة"، وقال"لوتنغ بي" في حفلة تدشينها: « لندع الزهور تنمو ولْندع المدارس تنتشر لأنه بدون ثقافة وفنّ لن تزهر زهرة واحدة في الصين».[1]

لقد حرصت الصين منذ بداياتها التنموية على رفع نسبة الالتحاق بالتعليم، وتمكّنت من تحقيق نسبة لتحاق بالتعليم الابتدائي تقدر بـ 100% نهاية عام 1985 في ثلث أقاليم الصين[2]، وأصدرت قانون التعليم الإلزامي عام 1986 لمدة 09 سنوات ابتداء من سن السادسة، على أن يختار كل إقليم المعايير التي تُلائم أوضاعه، كما فرض القانون عقوبات على الآباء المخالفين، ومَنَع تشغيل الأطفال في سن الدراسة.

1. مراحل التعليم في الصين

يتكون النظام التعليمي في الصين من أربع مراحل هي: التعليم الأساسي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي والتعليم العالي. وتحرص الصين بشكل كبير على إعداد الأطفال لمراحل التعليم الأساسي من خلال روضات الأطفال التي تشجع المؤسسات الحكومية والأفراد على إقامتها في المدن والأرياف، وقد بلغ تعداد هذه الروضات 180.000 روضة –حسب إحصائيات 1995- يلتحق بها حوالي 27 مليون طفل.[3]

---

[1] جورج مديك، ماوتشي تونغ، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1992، ص:45

[2] نبيل سعد خليل، التعليم والتنمية: دراسة في النموذج الصيني، ط1، دار الإسراء للطباعة والنشر والتوزيع، طنطا، 2005، ص:83.

[3] التعليم في الصين، من الموقع:

http : // www.bab.com/articles/full.cfm?=2645 (15/11/2010)

تستقبل هذه الروضات الأطفال من سن 03 إلى 06 سنوات، وتحرص على تلقين الأطفال المبادئ الأولى في التربية واللغة والحساب والموسيقى والرياضة، وتعمل على زرع العادات الحسنة من استقامة وحسن تعامل وعناصر أولية في الثقافة الصينية.[1]

1-1 مرحلة التعليم الأساسي

تمتد هذه المرحلة إلى 06 سنوات، ويتعلم التلميذ خلالها مبادئ العلوم (اللغة الصينية، الرياضيات، التاريخ، الجغرافيا،...)، وتبذل الدولة جهودا كبيرة في تعميم التعليم الأساسي على كافة مناطق البلاد لاسيما في الأرياف، طبقا لقانون التعليم الإلزامي الصادر عام 1986 والمعدل في 01 سبتمبر 2006، حيث تقدم إعانات كبيرة لمختلف شرائح المتمدرسين الذين تواجه أسرهم صعوبات اقتصادية، وقامت بإعفاء المدارس من جمع مختلف الرسوم المتعلقة بالكتب والدراسة، وهذا بموجب الإصلاح الذي أجرته على نظام نفقات التعليم الإلزامي في الأرياف عام 2006. من ناحية أخرى تخصص الحكومة مبالغ كبيرة لإنشاء المدارس، حيث خصصت عام 2004 حوالي 10 مليارات يوان لبناء أكثر من 8300 مدرسة داخلية.[2]

وحسب شهادة الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي "نيكولاس كريستوف" الذي زار المدارس الابتدائية في الصين، فإن مستوى التعليم الذي يتلقاه الطلبة فيها تنافسي، حيث يقول هذا المحلل :

"أستطيع القول أن مستوى الرياضيات الذي يدرس حتى في مدارس الفلاحين في القرى الصينية يشبه مستوى الرياضيات في المدارس الممتازة كمنطقة نيويورك حيث يدرس أبنائي .... و إذا كان أبنائي لا يبدؤون تعلم اللغات الأجنبية سوى في الصف السابع فإن هؤلاء الفلاحون الصينيون يبدؤون تعلم اللغة الانجليزية في الصف الأول أو الثالث حسب المدرسة... و قد تعبت ابنتي من كثرة ما كان يقول لها المعلمون الصينيون بعد أن يُلقوا نظرة في كتبها المدرسية: إننا نقوم بذلك قبل مستواك بصفين"[3]

2-1 التعليم المتوسط و الثانوي

تمتد كل مرحلة من هاتين المرحلتين إلى ثلاث سنوات، ويُدرّس في المرحلة المتوسطة الكيمياء والفيزياء والأحياء وتاريخ الصين وتاريخ بعض الدول الأجنبية والجغرافيا واللغة الانجليزية مع زيادة الاهتمام بالتربية البدنية، وهذه المواد نفسها يتم تدريسها في التعليم الثانوي مع إضافة علم النفس والسياسة والفنون الجميلة.

---

[1] سعود عيد العنزي، تجارب متقدمة في التعليم، من الموقع: http:// www.dr-savd-a.com/vb/showthread.php (15/11/2010)

[2] تطورات الأوضاع التعليمية في الصين خلال الـ30 عاما الماضية: http://arabic.people.com.cn/31664/6537740.html.(15/11/2010)

[3] نيكولاس كريستوف،العملاق المتعلم...و سحر التعليم الصيني، من الموقع: http://www.suronline.org/alabwad/derasat(01)/374.htm (15/11/2010).

وهناك التعليم الثانوي الخاص الذي يشتمل على مناهج الدراسة العادية بالإضافة إلى مناهج التعليم الفني والمهني، ويُعلّم الهندسة والزراعة والطب والصحة العامة والاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية والقانون والفنون.
تجاوز تعداد الطلبة في المتوسط و الثانوي 60 مليون طالب عام 1997 وبلغ عدد المدارس في هذه المرحلة 79 ألف مدرسة.

1-3 التعليم العالي

يتم بالالتحاق بالجامعات الصينية بعد اجتياز امتحانات القبول الجامعي، هذا النظام الذي توقف جراء "الثورة الثقافية" أعيد العمل به ابتداء من 1977، مع ملاحظة أنه يُعفى من هذه الامتحانات الطلبة الثانويون الذين أثبتوا تفوقهم في مواد معينة (كالرياضيات مثلا) بالإضافة إلى تفوقهم العام.

ومن عام 1978 إلى 2008 بلغ عدد المسجلين في امتحانات القبول الجامعي 128 مليون طالبا، وقبِلت الجامعات الصينية 40.1 مليون طالبا في غضون 10 سنوات من عام 1999 –الذي بدأ فيه تنفيذ توسيع عدد قبول المسجلين لامتحانات القبول– إلى عام 2008، (يمثل هذا العدد 75% من الإجمالي خلال الـ30 عاما من الإصلاح)[1]، وفي سنة 2001 وحدها بلغ عدد الملتحقين بالتعليم العالي 2.5 مليون طالبا، وذلك في إطار تحقيق الهدف المنشود وهو حصول 20% من الصينيين على تعليم عال بحلول عام 2015.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات النسبية التي تُعْطَى عن التعليم العالي في الصين لابد أن تُفهم في إطار تعداد سكان الصين الهائل، فمثلا إذا كانت حصة السكان ما بين 25-64 سنة ذوي مستوى تعليم عال لا تمثل سوى 5%، فإنه لا ينبغي نسيان أن هذه النسبة هي 31 مليون شخص، وهو رقم يضاهي نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، دون احتساب التدفقات المتزايدة للطلبة الذين يغادرون لمتابعة تعليمهم بالخارج (117300 طالبا عام 2003).[3]

وتتميز الصين بنظرة متفردة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، حيث وبعد أن كانت الحكومة تُحْكِم قبضتها على إدارة الجامعات، مما أدى إلى عزلة الجامعات عن التنمية الاقتصادية، رأت الحكومة أن الحل الأفضل يكمن في أن تشرف على هذه المؤسسات عن بُعد، تاركة لها حق الإدارة الذاتية ومهمة الحصول على جزء من الدعم المالي من المجتمع نفسه، مما دفع الجامعات إلى البحث عن اتخاذ أنجع القرارات التي تراها ملائمة لظروفها ومحققة لأهدافها، ولقد كان من نتائج هذه السياسة تحقيق اندماج حقيقي للجامعة مع المجتمع، إذ أن كثيرا من الجامعات أوْجدتْ لنفسها دعما ماليا من خلال الشراكة مع المنظمات الاجتماعية والشركات وربط التدريس بالبحث العلمي الميداني والإنتاج.

---

[1] المرجع السابق، ص:1.

[2] نبيل سعد خليل، مرجع سابق، ص: 190.

[3] Maurice CATIN et autre, clusters et stratégie de développement en chine, Région et développement, n°28-2008, P :49.

2. إصلاح التعليم و العمل على تحديثه وانفتاحه

منذ بدء الإصلاحات عملت الصين على تحديث نظام تعليمها وتحقيق فاعليته، حيث قررت منذ عام 1978 تدريس اللغات الأجنبية في المراحل الابتدائية، واتخاذ الأساليب التربوية والتعليمية الملائمة والتي كان من بينها عام 1981 تحويل مرحلة الدراسة الابتدائية إلى "خبرة سعيدة" في حياة المرء، بحيث يكون منهاج التدريس خفيفا والواجبات المنزلية معقولة، مع منح حرية التعبير عن الرأي، وتحييد مبدأ الثواب والعقاب في هذه المرحلة، والتركيز على بناء السلوك الخلقي القويم.[1]

وفي غالبية المدارس يُربط النظري بالتطبيقي في المناهج التعليمية، حيث أنشأت الصين في معظم مدارس المدن مصانع صغيرة يعمل فيها عمال حقيقيون ويُباع إنتاجها في الأسواق، وتُخصّص عوائده لتطوير المدارس، ويُلزم الطلبة بتطبيق معارفهم النظرية في تلك المصانع الصغيرة، أما طلبة مدارس المناطق الريفية فيُلزمون بالعمل مع الفلاحين لمدة شهر كل سنة.[2]

وعلى المستوى الجامعي تعمل الحكومة دوريا على مراجعة التخصصات وتحيينها، حيث قررت لجنة التعليم التابعة للدولة خفض عدد التخصصات من 813 تخصصا إلى 504 تخصصا بهدف التركيز على التخصصات التي تواكب حاجات المجتمع والتخلي عن التخصصات المتشابهة التي لا طائل من تعلمها، ومنذ 1994 تعمل هذه اللجنة على تنفيذ "خطة إصلاح المضامين الدراسية للقرن 21"، وهي خطة يندرج تحتها ما بين 60-70 مشروعا، كما تسمح الجامعات الآن للطلبة –وعكس ما كان يطبق سابقا– باختيار المواد والتخصصات التي يرغبون في دراستها.[3]

ومن أبرز مظاهر انفتاح التعليم في الصين التبادل التعليمي بين الصين والخارج، حيث تسمح الصين للأساتذة الأجانب الذين اشتهروا بكفاءتهم العالية بالتدريس في جامعاتها، وتسمح لطلابها بمغادرة البلاد لمتابعة التعليم بالخارج، كما تستقبل عددا متزايدا من الطلبة الأجانب للدراسة في جامعاتها، ويُسجّل التاريخ للصين اهتمامها المبكر بالبعثات العلمية للخارج وانفتاحها على العلوم الحديثة، حيث أن أول دفعة من الطلبة الصينيين سافرت للدراسة بأمريكا كانت عام 1872 وهي مكونة من 20 طالبا، وشملت الثقافة التي تلقّوها في الجامعات الغربية العلوم الإنسانية والطبيعية الجديدة.[4] وفي عام 2003 –كما أشرنا سابقا– بلغ عدد الطلبة الصينيين الذين غادروا البلاد لمتابعة تعليمهم بالخارج 117300 طالبا.

---

[1] نبيل سعد خليل، مرجع سابق، ص ص:81-83.

[2] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص ص،67-68.

[3] التعليم في الصين، مرجع سابق، ص:5.

[4] المرجع السابق، ص:3.

وبالمقابل تجذب الصين عددا متزايدا من الطلبة الأجانب للدراسة في جامعاتها، حيث بلغ تعداد هؤلاء الطلبة منذ 1978 إلى نهاية 2007 أكثر من 1.23 مليون طالب، قادمين من أكثر من 188 دولة ومنطقة، ووقّعت على اتفاقيات بشأن الاعتراف المتبادل بالمؤهل الدراسي والدرجة الأكاديمية مع 33 دولة ومنطقة.[1]

3. الاهتمام بالبحث العلمي كمحور للتنمية

حسب إحصائيات OCDE فإن الصين يمكن تصنيفها في المرتبة السادسة عالميا من حيث نفقات البحث العلمي، وفي المرتبة الثانية من حيث عدد الباحثين وذلك عام 2005، وقد احتلت الصين المرتبة الخامسة عالميا عام 2004 من حيث التأليف العلمي، وفي هذه السنة تجاوزت الصين أوروبا واليابان في مجال البحث، حيث بلغ عدد باحثيها 1.15 مليون باحثا يتزايدون بشكل سريع.[2]

ولقد كان للباحثين والعلماء دورهم البارز في دراسة النموذج التنموي الملائم للصين المستقبلية، حيث شكّلت دراساتهم الأكاديمية خطوة هامة وسابقة لبرنامج التحديثات الأربعة عام 1978، هذا الأخير الذي يمكن اعتباره الشكل التطبيقي لتلك الدراسات التي بلورت الخيارات النظرية لنموذج الانطلاق الصيني. ففي فجر الإصلاحات تأسّست في الصين أكاديمية العلوم الاجتماعية التي انفصلت عن أكاديمية العلوم، وشكلت أربع مجموعات عمل فكرية للبحث في تصورات نموذج الانطلاق الاقتصادي، وقد أكملت هذه المجموعات عملها عام 1979، ثم أنشئت مجموعات عمل ميدانية تابعة للمجموعات الأربع: مثل مجموعة إصلاح الأسعار، مجموعة الدراسات السكانية، مجموعة النماذج الاقتصادية البديلة....الخ، كما عُقدت ندوات متتابعة لدراسة استراتيجيات التنمية، خرجت بمصطلح له دلالته اللاحقة وهو "النموذج الصيني للتنمية".[3]

إن كل تلك الجهود الأكاديمية كُلّلت بانجاز ثلاث مشاريع إستراتيجية لنموذج انطلاق الصين، كان أهمها مشروع "دراسة الصين عام 2000" الذي وضع المبادئ العامة للنموذج والتوصيات التطبيقية لتنزيله ميدانيا وفق فترات زمنية محددة.[4]

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 1979 (برنامج التحديثات الأربعة) جعل البحث العلمي مرتكزا مفصليا في تحقيق النهضة الاقتصادية، وقد رسم هذا البرنامج الخطوات التي يلزم إتباعها في مجال البحث العلمي وهي:[5]

- توجيه البحث العلمي نحو الحاجات الإنتاجية.

---

[1] تطورات الأوضاع التعليمية في الصين خلال الـ30 عاما الماضية، مرجع سابق، ص:1.

[2] Maurice CATIN et autre, op. cit. p: 49.

[3] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (بدون سنة نشر)، ص ص:53-54.

[4] أنظر هذه المبادئ و التوصيات في المرجع السابق، ص ص:55-56.

[5] المرجع السابق، ص:76.

- ربط الأكاديميين بالمصانع (ربط النظري بالتطبيقي).
- القضاء على احتكار الدولة للبحث العلمي وتشجيع الباحثين عل إبرام عقود مع هيئات مختلفة بما فيها الهيئات الخارجية.
- إدخال نظام الحوافز برصد مكافآت مغرية للباحثين المبدعين.
- استهداف مجالات معينة بالبحث كقطاع المعلوماتية والبيولوجيا....
- نقل التقنية ونتائج البحوث العسكرية للاستفادة منها في المجال الإنتاجي (تقليد التجربة الأمريكية).
- عدم ربط المكافآت على البحوث العلمية بالعضوية في الحزب الشيوعي، وهو ما يعني تقليص دور العوامل السياسية في التأثير على الحقوق العلمية للباحثين.
- إصلاح الجامعات.

تجدر الإشارة أخيرا إلى الدور الكبير الذي لعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالبحث العلمي في الصين، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقا في هذا البحث.

المطلب الثالث: نقل التكنولوجيا و تطويرها

إن الطموح الصيني لامتلاك التقنية قديم، حيث تُعتبر لائحة الاختراعات الصينية القديمة مثيرة للإعجاب، واستطاعت تغيير وجه العالم فعليا، ومن بينها الورق والبارود والبوصلة والمعداد abacus (الذي يساعد الأطفال على القيام بعمليات حسابية). والصينيون هم أول من طور الطباعة، وصهر الحديد، وأول من استخدم عُملة ورقية، وأول من أطلق الألعاب النارية والطائرات الورقية، كما أنهم حققوا تقدّما مهما في مجال الرياضيات وعلم الفلك، إلا أن هذا الإرث التقني لم يُكتب له الاستمرار بفعل الظروف السياسية التي عرفتها الصين. وإذا كانت الحروب التي خاضتها الصين ضد المحتلين (لاسيما ضد اليابان) علّمتها درسا مهما في ضرورة اكتساب التقدم التقني لامتلاك القوة الحقيقية (وهو ما دفعها عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 إلى نقل هائل للتكنولوجيا السوفياتية)، إلا أن الأحداث التي عرفتها الحقبة الماوية: من اختلاف مع الاتحاد السوفياتي وما ترتّب عنه من إيقاف عملية نقل التكنولوجيا السوفياتية، والثورة الثقافية التي استهدفت التكنوقراط وبقية النخبة الذين كانوا يمسكون بالبنية التحتية التكنولوجية في الصين، جعلت الصين الأكثر تخلّفا مما كانت عليه في أي وقت منذ سقوط النظام الإمبراطوري.[1]

[1] أوديد شينكار، العصر الصيني، ت:سعيد الحسنية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص ص:118-123.

من أجل ذلك شكل نقل التكنولوجيا المتقدمة واكتسابها هدفا محوريا في عملية الإصلاح الاقتصادي بالصين (المجال الرابع من مجالات برنامج التحديثات الأربعة)، متخذة في سبيل تحقيق ذلك العديد من الإجراءات وأهمها:[1]

- إلزام الشركات الأجنبية بأن يكون لها شريك صيني حتى يتم تعريف الصينيين بالتكنولوجيا الحديثة.
- تقديم تحفيزات مغرية للشركات العالمية الكبرى عالية التكنولوجيا للاستثمار في الصين (مايكروسوفت، نوكيا...)
- دعم الحكومة لإنشاء شركات كبرى ضخمة شبيهة بالشركات الغربية المتخصصة في التكنولوجيا المتطورة، ومنحها قروض كبيرة، مع الاستفادة من المزايا الضريبية الممنوحة للشركات الأجنبية التي تدخل التكنولوجيا العالية.
- تنشيط حركة التعاون الدولي العلمي بإقامة علاقات مع 153 دولة ومنطقة في العالم، وقد اختير أكثر من 393 من العلماء الصينيين ليتولّوا مناصب مهمة في هيئات العلوم والتكنولوجيا الدولية، مع تَوَلّي 281 عالما منهم مناصب قيادية في اللجان المتخصصة للهيئات الدولية.
- تزايد الإنفاق الحكومي على البحوث العلمية والتجريبية، وقد بلغت قيمة الاعتمادات المالية في هذا الشأن عام 2003 حوالي 152 مليار يوان، كما ازدادت موارد القوى البشرية للعلوم والتكنولوجيا، حيث بلغ عدد الاختصاصيين في شتى المجالات في جميع المؤسسات الحكومية الاقتصادية والوحدات غير الاقتصادية 55.75 مليون اختصاصي، بمعدل 3900 اختصاصي لكل 10 آلاف من مزاولي الأعمال في المؤسسات الحكومية عام 2003، بعد أن كان عددهم 870 اختصاصيا عام 1985.

ولابد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) في توطين التكنولوجيا بالصين من خلال إقامة مراكز لأنشطة البحث والتطوير (مستفيدة من المزايا التي قررتها الحكومة في مجال تحسين البنية التحتية وفي المجال الضريبي، وأيضا من انخفاض تكلفة رأس المال البشري، ومن مزايا اقتصاديات السلم "Economie d'échelle"، وكذا من تحسين البيئة القانونية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية على الخصوص، مما ساهم في تنامي تسجيل براءات الاختراع منذ عام 2000)، وهو الأمر الذي أدى إلى دمج الصين في حلقة النشر العالمي لأنشطة الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

ورغم تواضع حصة IDE في مجال أنشطة البحث العلمي والتطوير مقارنة بإجمالي IDE في اقتصاد الصين (0.44% عام 2002)، إلا أن هذه الحصة تضاعفت 924% ما بين 96-2002، وقُدّر مبلغها المتراكم في مجال البحث والتطوير بربع نفقات البحث العلمي في الصين، ويمكن اعتبار الصين الدولة النامية الأولى ذات القدرة على

---

[1] أنظر:

- سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص ص:181-183.
- حمدان فهد السرحان، أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية: 1989-2003، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، (غ م) 2005، ص ص:87-89.
- عثمان عبد الرزاق طيب، التنمية و البعد الاشتراكي للسوق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع43-44، صيف-خريف 2008، ص:251.

جذب وظائف "البحث والتطوير" التابعة للشركات متعددة الجنسيات، حيث استقبل هذا البلد عام 1993 أول مركز بحث و تطوير (R&D) لأكبر مجموعة أجنبية (Motorola) ضمّ 30 مركزا عام 1999 ثم 750 عام 2005.[1]

حسب الاختصاص: تتركز أنشطة البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال (67%)، والكيمياء (11%)، والسيارات والبيوطبّي (5%)، وحسب المكان: تعتبر بكين وشنغهاي المنطقتان اللتان تستحوذان على أكبر عدد من مراكز البحث الأجنبية (نصفها)، وفي منطقة Pudong التابعة لشنغهاي يوجد 87 مركز بحث أجنبي و303 مؤسسة عالية التكنولوجيا، تُشكل منتجاتها التقنية 42.6% من PIB هذه المنطقة (إحصائيات 2003).[2]

وتحرص الصين على عدم الوقوف عند حدود عتبة نقل التكنولوجيا المتقدمة، بل عملت –و لازالت تعمل– على إنتاج التكنولوجيا بعد نقلها، وقد تمكّنت في 2003/10/15 من إطلاق سفينة الفضاء المأهولة برائد والمسماة "شنتشو 5" الصينية البحث والصنع، لتصبح بذلك الدولة الثالثة القادرة على استيعاب تكنولوجيا طيران الفضاء برواد في العالم،[3] حيث دخلت النادي المحصور للدول التي ترسل أقمارا صناعية مأهولة إلى الفضاء، وهو النادي الذي يضم إلى جانبها الولايات المتحدة وروسيا فقط.[4] وأطلقت الصين لاحقا في 25 سبتمبر 2008 سفينة الفضاء المأهولة بثلاث رواد "شنتشو 7" للقيام بأول محاولة سير في الفضاء في تاريخ الصين.

وفي أواخر 2010 –كما أشرنا سابقا– صنّعت الصبن أسرع كمبيوتر في العالم (Tianhe A-1)، وهو قادر على إجراء 2500 تريليون عملية حسابية في الثانية!![5]، وفي مجال السيارات أصبحت الصين عام 2007 تنتج أكثر من 100 موديل مختلف من السيارات، وفي عام 2006 وحده صنّعت نحو5.7 مليون سيارة، صدّرت منها 75000 سيارة لأكثر من 100 دولة.[6]

وفي هذا الإطار (بحث الصين عن إنتاج التكنولوجيا)، تجدر الإشارة إلى تجربة الصين الرائدة فيما يسمى "الحظائر العلمية ،« Parcs Scientifiques » والتي بدأتها عام 1988 في مدينة Beijing، ليتطور عددها عام 2000 إلى 53 حظيرة علمية وطنية وأكثر من 50 حظيرة علمية إقليمية، وقد ضمت الحظائر الوطنية عام 2002 حوالي 3.2 مليون شخص (مقابل 140 ألف عام 1991)، من بينهم 560000 مهندس وعلمي يعملون في أكثر من 26000 مؤسسة تساهم بما يقارب ربع القيمة المضافة الصناعية في الصين.[7] لقد شكّلت الحظائر العلمية بيئات مفتوحة كثيفة المعارف تجذب الطاقات الإبداعية الصينية، وتعمل على ربط علاقات مع المؤسسات الأجنبية من جهة، ومع الجامعات الوطنية الكبرى والمؤسسات المتخصصة في البحث والتطوير (في ميدان تكنولوجيا المعلومات

---

[1] Maurice CATIN, op. cit. p: 50.
[2] IBID, p :50.

[3] حمدان فهد السرحان، مرجع سابق، ص:88.

[4] داود تلحمي، هل تنجح الصين حيث فشل الاتحاد السوفياتي: http://www.almassar.com/news/news21.html .(11/09/2010).

[5] من الموقع: http://computer.akhbarway.com/news.asp (11/09/2010)

[6] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص:182.

[7] Maurice CATIN, op. cit. p: 47.

على الخصوص) من جهة أخرى،كما ساهم العائدون من الطلبة الصينيين –الذين درسوا بالخارج– في تفعيل هذه الحظائر العلمية، وفي إثراء الحراك العلمي في الصين بصفة عامة، ففي عام 2002 مثلا أنشأ هؤلاء العائدون في بكين وحدها 3300 مؤسسة، وفتحت لهم الحكومة 70 حظيرة علمية تحت تصرفهم.[1]

لقد ساهمت الحظائر العلمية بدور فعال في التنمية، حيث سمحت بتطوير مدن كانت مغمورة سابقا كمدينة ShenZhen التي تحولت خلال 25 سنة من قرية صغيرة للصيادين إلى تجمع مدني راق وعصري يضم أكثر من سبعة ملايين ساكن ويتوفر على قطاع تكنولوجي عالٍ، وأصبحت هذه المدينة أحد الأقطاب التكنولوجية في الصين والتي تضم الأسماء الكبيرة المشهورة عالميا مثل :IBM، Compaq-sanyo،...الخ.

إن الاهتمام بنقل التكنولوجيا وفق الخصائص المحلية (التقنيات الأجنبية دون القيم الأجنبية)، والحرص على اكتساب التطور التقني، هو أحد الدروس المهمة للاقتصاديات النامية من تجربة الانطلاق الاقتصادي الصينية، سواء من حيث التدرج في نقل التكنولوجيا (البدء بتكنولوجيا يمكن التحكم فيها وإن كانت مُتَجَاوَزة في العالم المتقدم، ثم التخطيط للتوسع والتقدم نحو التكنولوجيا العالمية مرحليا)، أو من حيث التدرج في تطبيقها (تركيز التطور التكنولوجي وأنشطة البحث في أقاليم محددة وهي الأقاليم الساحلية)، أو من حيث سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية الناقلة للتقنيات وكيفية الاستفادة منها في تكوين اليد العاملة المحلية والشركات الوطنية، أو من حيث آثار نقل التكنولوجيا على التنمية والتي من أبرزها ارتفاع الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية، إذ وحسب الباحثين (2007) Michel Aglietta et Yves Landry فإنه خلال فترة الإصلاحات وحتى 2004، فإن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل PGF كان بـ3.3% سنويا في المتوسط، وقد ساهمت بثلث النمو، وهو ما يشرح أنه رغم نزيف تسريح العمال من الصناعة –بسبب حل المؤسسات العاجزة المملوكة للدولة والتي فقدت نصف عمالها خلال 10 سنوات ابتداء من1997– إلا أن كثافة رأس المال عوّضت ذلك وزادت من إنتاجية الصناعة الصينية.[2]

ويظهر هذا الأمر أيضا (انخفاض اليد العاملة في الصناعة لفائدة كثافة رأس المال) في المشاريع الأجنبية، حيث وبفضل الحوافز التي قدّمتها الدولة لنقل التكنولوجيا تقلصت حصة خطوط الإنتاج المرتكزة على اليد العاملة من أصل مشاريع الاستثمار الأجنبية من 50.42% عام 1995 إلى 41.44% عام 1999، وارتفعت في نفس تلك الفترة حصة المشاريع المرتكزة على التكنولوجيا من 26.86% إلى 33.21%.[3]

[1] IBID. p : 47.
[2] Joachin Dornbusch et Romain Zolla, la chine, ed. Bréal, France, 2008, p : 31.
[3] أوديد شنكار، مرجع سابق، ص:129.

المبحث الثاني: الاندماج المتوازن: الانفتاح على الاقتصاد العالمي مع المحافظة على الخصوصية

لقد للعوامل ذات البعد الخارجي أثرا واضحا وسريعا في تجربة انطلاق الاقتصاد الصيني، حيث أن برنامج التحديثات الأربعة استهدف أول ما استهدف تحقيق انفتاح الصين –بعد عزلتها الدولية في فترة حكم ماوتسي تونغ– واندماجها عالميا بشكل متدرج مخطط له بدقة، يسمح لها بالاستفادة من المزايا المرافقة لهذا الانفتاح، وفي مقدمتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل بها من نقل التكنولوجيا وتنويع الصادرات والمعرفة التقنية والتسييرية، ولقد تعمق هذا الانفتاح بانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة بكل ما يصاحبه من فرص وتحديات.

المطلب الأول: الانفتاح التجاري والاندماج المتدرج

إن الصين سجّل لها التاريخ حرصها منذ القديم على توطيد العلاقات التجارية مع بلدان عديدة، حيث ازدهرت ملاحتها بنصف قرن (قبل البرتغالي" فاسكودي جاما" الذي أبحر في أواخر القرن 15 إلى الهند من أوربا حول رأس الرجاء الصالح وسواحل شرق إفريقيا، وقبل "كولمبوس" الذي أبحر أول مرة من أوروبا فَوَصَل أمريكا)، وذلك على يد الرحالة الصيني "تشينغ خه" الملقّب "سان باو" والذي وصل إلى الغرب في مهمة رسمية عام 1405 ورافقه 28700 من القادة والجنود والمترجمين والصناع والأطباء، وضم أسطوله 62 سفينة، أكبرها تتسع لـ 1000 شخص بطول 140متر و عرض 60متر و300 ملاح، وهي أضخم سفينة في العالم آنذاك، ووصلت رحلات " تشينغ خه" إلى شبه جزيرة الهند الصينية، وأرخبيل الملايو والبنغال، والهند وبلاد فارس وشبه جزيرة العرب، وسواحل شرق إفريقيا والبحر الأحمر، وحققت نجاحا كبيرا في تبادلات الصين التجارية.[1]

إلا أن الاهتمام بالانفتاح التجاري تراجع مع انتهاج الرئيس الصيني" ماوتسي تونغ" سياسة الانغلاق على العالم الخارجي، وهو ما أثّر بشكل سلبي كبير على نصيب الصين من التجارة الخارجية، حيث لم يتجاوز نسبة 1.44% عام 1955 وتدهور إلى 0.4% عام 1975.[2]

لذلك ركزت الإصلاحات التي قادت انطلاق الاقتصاد الصيني على تحقيق مزايا أكبر من التجارة العالمية من خلال انفتاح مدروس يتم وفق مراحل متدرجة.

---

[1]– تاريخ الصين، سلسلة كتب سور الصين العظيم، ج2، ط1، دار مجلة بناء الصين، بكين، 1986، ص ص: 53-54

[2]– و ليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص ص: 77-48

1- الانفتاح المتدرج

أشرنا بمناسبة الحديث عن مرحلة الإصلاحات في المدن في الفصل الأول من هذا الباب إلى أن الصين في انفتاحها على الخارج تبنّت أسلوبا متدرجا يقوم على اختيار مواقع معينة تكون حقل تجارب للإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وفي حال نجاح التجربة يتم تعميمها على مناطق أخرى. وجاءت قرارات الحزب الحاكم متدرجة في الانفتاح كالآتي:[1]

- قرار الحزب في جويلية 1979 إنشاء أربع مناطق خاصة في مقاطعتي "جوانغ دونغ" و"فوجيان".
- قرار ماي 1980 بإنشاء مناطق خاصة أخرى.
- قرار أفريل 1983 بمنح جزيرة هاينان مزايا تفضيلية.
- قرار ماي 1984 الهام بإنشاء 14 مدينة ساحلية منفتحة على الخارج.
- قرار جوان 1992 بفتح 05 مدن في " تشينغ جيانغ" وذلك بعد جولة الرئيس"دينغ" إلى جنوب البلاد عام 1992 وقراره مواصلة الانفتاح .

لقد كان من أحد أسباب التدرج في الانفتاح التجاري الصيني كما ذكرنا امتصاص المعارضة لبرنامج الإصلاحات، وذلك بتحقيق نجاحات ميدانية تنتقل تدرجيا إلى باقي المناطق، بالإضافة إلى خصوصية منهج الانطلاق الاقتصادي الصيني القائم على التجريب قبل الصياغة النظرية.

2- مؤشرات الانفتاح وآثاره على انطلاق الاقتصاد الصيني

يرى بعض الباحثين أن اندماج الصين وانفتاحها عالميا يعتبر العامل الأهم في انطلاقها الاقتصادي، وقد حَذَتْ في ذلك حَذْوَ الاقتصاديات الآسيوية السابقة لها، والتي بَنَتْ هي الأخرى انطلاقها على الانفتاح، كاليابان والتنانين (Dragons) في الستينيات، ثم النمور الآسيوية (Tigres) في السبعينيات.[2]

و إضافة إلى ما ذكر من مؤشرات في المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا الباب حول تطور الميزان التجاري الصيني، وهيكلة الصادرات والواردات الصينية، ومساهمة الصين في التجارة العالمية، والتوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، نورد فيما يلي جملة أخرى من المؤشرات التي توضح الآثار الايجابية لانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي على انطلاقها الاقتصادي:[3]

- تضاعف حجم التجارة الدولية للصين بـ: 245.7% خلال 1989-1996.

---

[1] An Qninghu, op. cit . p: 3
[2] Françoise Lemoine, la chine future géant dans l'économie mondiale, Etudes, Tome 402, juin2005. pp: 741-742
[3] أنظر: – وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص: 78.
– عثمان طيب عبد الرزاق، مرجع سابق، ص254.
- Françoise Lemoine, la chine futur Géant dans l'économie mondiale, Op. cit. pp: 742-743

- ارتفاع احتياطات الصرف الدولية للصين وقد بلغت 3045 مليار $ نهاية مارس 2011.
- تطور الصادرات والواردات الصينية في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغت نسبة نموها 541.1% مقابل 215.7% للولايات المتحدة الأمريكية و77.7% لليابان و31.9% لألمانيا.
- احتلت الصين عام 2003 المرتبة الثالثة بين القوى المصدرة بمساهمتها بأكثر من 6% من الصادرات العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية (10%) وألمانيا (9%).
- وفي نفس السنة استقبلت الصين 5% من الواردات العالمية، مما جعلها في المرتبة السادسة بين أكبر الأسواق العالمية، ومنذ عام 2000 تساهم الصين بما يعادل الإتحاد الأوروبي في رفع الطلب العالمي على الواردات.
- ساهمت الصين في خلق تقسيم جديد للعمل يقوى اندماج منطقة آسيا اقتصاديا، وقوتها عالميا، حيث تلعب الصين الدور المحوري في هذا الاندماج، وبيانُ ذلك أنّ ظهور الصين غيّر هيكلة الصناعات الآسيوية، وجعل من الصين مركزا بين اقتصاديات آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث أنه وبعد منتصف الثمانينات دخلت صناعات اليابان والتنانين الآسيوية مرحلة تناقص المنافسة (بسبب ارتفاع الأجور وتدهور الدولار)، وفي هذه المرحلة كانت الصين قد قررت الانفتاح على الخارج عن طريق المناطق الخاصة في الشريط الساحلي والتي تقوم على بناء قاعدة للصناعات التصديرية تعمل على إعادة تجميع أو تحويل المواد المستوردة، هذا الأمر قاد إلى حركة إعادة توطين الصناعة الآسيوية في الصين، حيث جذب انخفاضُ أجرِ اليد العاملة الصينية أغلبَ صناعات هونغ كونغ (واحتفظت هي فقط بالوظائف اللوجستية)، وفي التسعينيات انتقلت أنشطة إعادة التجميع في الإلكترونيك والإعلام الآلي بصفة واسعة من تايوان، كوريا واليابان نحو الصين، لتصبح الصين بذلك ورشةَ العالم مُغيّرةً هيكلة وتنظيم الإنتاج الصناعي الآسيوي، إذ أن نصف صادرات اليابان والتنانين الأربعة نحو الصين تركزت على التمويل بالمواد الوسطية، ونصف صادرات الصين يأتي من تلك الصناعات التجميعية التي أصبحت محرك قوة الصين في تعاملاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذه التجارة الثلاثية شكلت لوحة جديدة لاختلال التوازنات التجارية الثنائية:

- فالدول الآسيوية المتقدمة لا تصدّر مواد نهائية مباشرة للأسواق الغربية وإنما تستعمل الصين كقاعدة إنتاج وتصدير، مما يجعل الصين تستحوذ على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهو ما يفسر عجز موازين هذه الدول مع الصين واستقرارها تجاه اليابان والتنانين الآسيوية، وهو ما يفسر أيضا توازن التجارة بين الصين والاقتصاديات الآسيوية (اليابان مثلا)، بل وتحقيق فائض مع الصين أحيانا (كوريا الجنوبية مثلا).
- وبلغة الأرقام، فإن ميزان المدفوعات الأمريكي عام 2006 سجل عجزا بـ 230 مليار دولار في التبادلات التجارية مع الصين، هذه الأخيرة التي تعتبر السبب وراء ثلث عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الذي بلغ مستويات تاريخية مخيفة، وما بين 1999 و2006 تضاعف وزن الصين في الواردات الأمريكية من السلع من حوالي 8 % إلى ما يقارب 16%.[1] (أنظر الجدول الموالي)

[1] JOACHIM DORNBUSCH, Op. cit. p: 81.

جدول رقم II- 19 : حصة الصين من الواردات الأمريكية من السلع

الوحدة : %

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
15.5	14.5	13.3	12.1	10.7	8.9	8.2	7.9

Source: JOACHIM DORNBUSCH, op. cit. p: 81

- ويبين الجدول رقم II- 10 من الفصل السابق بوضوح العجز الذي تسجله الصين مع شركائها الآسيويين.
- ويمكن بيان النقطتين السابقتين (تحقيق فائض تجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وعجز مع الدول الآسيوية) من خلال الشكل التالي:

شكل رقم II- 6: يوضح رصيد تعاملات الصين مع أهم شركائها التجاريين

الوحدة: 100 مليون دولار

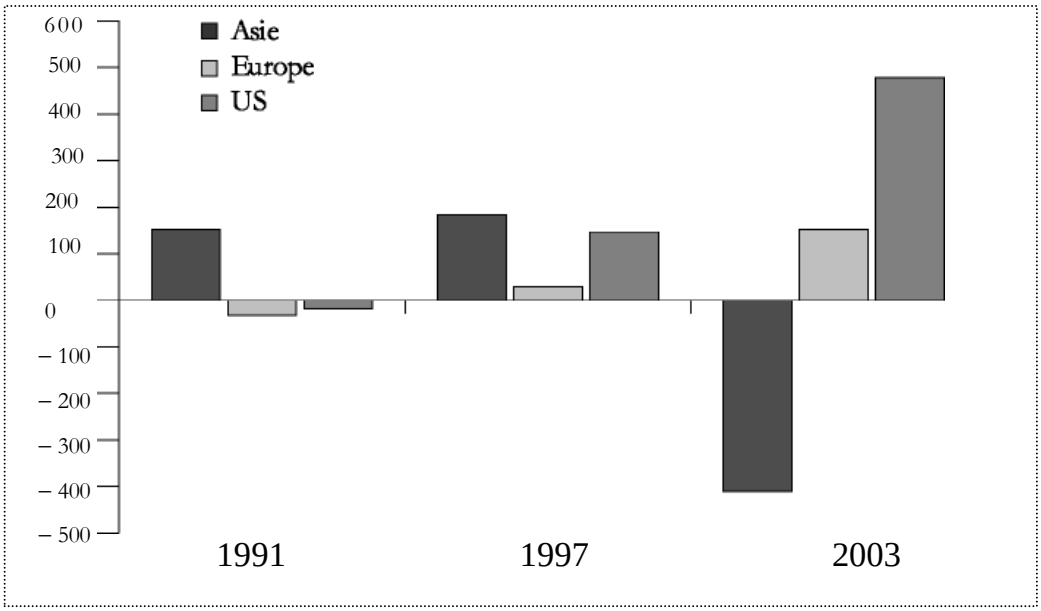

Source : Mary Françoise RENARD, la montée en puissance de la chine dans le commerce mondiale : une réussite spectaculaire pour une économie fragile, revue d'économie financière, n° 77, janvier 2005, p : 16.

3- الصين ومنظمة التجارة العالمية

بعد خمسة عشرة سنة من المفاوضات الحثيثة تمكّنت الصين من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC في 2001/12/11، وهذا بعدما كانت سابقا عضوا مؤسِّسا لCATT ثم انسحبت منها عام 1948 مائلة إلى الاتحاد السوفياتي، وبهذا الانضمام إلى OMC تكون الصين قد استكملت حلقات اندماجها في الاقتصاد العالمي، معتبرة ذلك بابًا للتقدم والمنافسة في السوق العالمية ومواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

إن هذا الانضمام معناه الانفتاح على 146 اقتصاد وفتح هذه الاقتصاديات أسواقها للمنتجات الصينية، ووقف أساليب المعاملة التمييزية من جانب الدول الكبرى الأعضاء تجاه الصين، ومع توفر القدرة الذاتية للاقتصاد الصيني قبل الانضمام، فإن هذا الانضمام سيجعل الصين طرفا فاعلا يعمل على وضع قواعد جديدة للتجارة العالمية، بدلا من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد بهذا الأمر[1].

إن الانضمام إلى OMC يشكل فرصة للصين لاكتساح الأسواق العالمية في المجالات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية كالنسيج الذي أصبحت أول مصدر عالمي له (20% من إجمالي الإنتاج العالمي)، ولكن في المقابل يفرض هدا الانضمام على الصين التزامات عدة أهمها:[2]

- التحرير وفتح الأسواق لمزيد من المنافسة الأجنبية.
- إزالة كل العوائق أمام دخول الشركات الأجنبية وعملها.
- التخلي عن تقديم دعم للصادرات أو للمؤسسات المحلية بشكل تمييزي يؤثر على الشركات الأجنبية.
- بما أن التحرير من المقرر أن يأخذ مجراه في السنوات التي تعقب انضمام الصين في الحال، فإن التزامات الانضمام يتوقع أن تؤثر بصفة عميقة على القطاعات التي كانت تتمتع بالحماية كالزراعة والخدمات والصناعة.
- منح المؤسسات البنكية إمكانية انجاز صفقات بالعملة الصعبة.
- فتح السوق الصيني للبنوك الأجنبية، والتي سُمح لها منذ 2006 بإنجاز عمليات لحساب كافة زبائنها (عائلات ومؤسسات).
- إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع المصنعة.

ورغم كل ما كُتب عن الانعكاسات الممكنة لانضمام الصين إلى OMC، فإنه يصعب التنبؤ بدقة بالمدى الذي يمكن أن يؤثر به هذا الانضمام على تغيير الأداء الاقتصادي للصين بالنسبة لما كان يمكن أن يحدث لو ظلت خارج هذه المنظمة. ومقارنة بالدول النامية الأخرى، فإن الصين تعتبر قد انضمت من موقع قوة يقلل الآثار السلبية لالتزامات الانضمام، فالتحرير الذي يعقب الانضمام (خاصة فيما يتعلق بالواردات الصينية) فإنه يشكل جزءا من عملية جارية كانت قد بدأت منذ عقد مضى، والإجراءات التعريفية وغير التعريفية لما قبل الانضمام لم تكن عالية في ضوء ما هو قائم في الدول النامية الأخرى التي كانت تتبع استراتيجية إحلال الواردات، وأكثر من ذلك فإن الدافع للتصدير –الذي ساد إلى حد بعيد السياسات التجارية الصينية– شمل تحريرا كبيرا للقطاعات التي ترتبط بشكل مباشر بالأسواق الأجنبية. وهناك فارق جوهري أيضا يكمن في أن الصين لم تلجأ إلى التحرير انطلاقا من الفشل كحال

[1]– عبد الرحمان تيشوري، مرجع سابق، ص 7

[2] - JOACHIM DORNBUSCH, op. cit. p :106.

أغلبية الدول النامية، بل جاء تحرير الاقتصاد الصيني في فترة نجاح كبير (توسع في التصنيع، وضع جيد لميزان المدفوعات، احتياطي كبير من العملة الصعبة...)[1]

ثم إن انضمام الصين إلى OMC يتضمن خصوصية لافتة عن كل الاقتصاديات السابقة الانضمام، حيث أثبتت الصين في مرحلة المفاوضات قوتها في رفض أي شروط تفرض عليها في المجال الاقتصادي والسياسي تكون في غير مصلحة الصين.[2] ويدخل في هذا الإطار أيضا تمكّن الصين من دفع الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى تطبيع علاقاتها التجارية مع الصين ومنحها الدولة الأولى بالرعاية تجاريا بصورة دائمة (دون الحاجة إلى تجديد ذلك سنويا كما هو الحال من قبل)، وهذا راجع إلى إدراك الولايات المتحدة لأهمية السوق الصينية، ومنافسة الولايات المتحدة لكل من اليابان والإتحاد الأوربي في توطيد العلاقات مع الصين، وفتح مجالات أوسع للاستثمار الأمريكي في الصين.

و لازالت أطراف عديدة (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) تشكك في وفاء الصين بالتزاماتها بعد انضمامها إلى OMC، لاسيما مع مشكلة حقوق الملكية الفكرية التي تفْدح الاقتصاد الصيني، ومشكلة الحماية وإعانات التنمية التي تمنحها الدولة للمؤسسات المحلية لدعم تنافسية المنتجات الصينية، واستمرار الصين في اشتراط نقل التكنولوجيا كإجراء لازم لحصول الاستثمار الأجنبي على الحوافز.

وجاء في تقرير الكونغرس –الذي أعد في ديسمبر 2003 حول وفاء الصين بالتزاماتها المتعلقة بشروط OMC– أنه بينما وَفَتْ الصين بجزء من التزاماتها يتعلق أساسا بتخفيض التعريفات، لازالت هناك قطاعات عديدة تمثل أهمية للاقتصاد الأمريكي فشلت الصين فيها بالوفاء بالتزاماتها، ويستشهد التقرير بالخدمات الزراعية، قطاع الخدمات (والذي تمتلك فيه الولايات المتحدة تفوقاً تنافسياً)، وحقوق الملكية الفكرية، كأمثلة على الميادين التي تمثل صعوبات سبقت الإشارة إليها في تقرير عام 2002.[3]

---

[1] يلماظ أكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية: الأداء والآفاق المستقبلية، ت: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض،2006، ص: 176 وما بعدها.

2 شلبي مغاوري ، الصين وأمريكا ، من الموقع:

httP://www.islamonline.net/Arabic/economics/2001/01/article7.Shtnl

.

[3] أنظر: أوديد شينكار، مرجع سابق، ص285 والصفحة التي بعدها وفيها إشارة إلى جوانب تخالف فيها الصين شروط OMC .

المطلب الثاني : اندماج بمركز قوي للدولة : خصوصية في زمن العولمة الرأسمالية

من معالم نجاح الصين في انطلاقها الاقتصادي تبنّيها لاستراتيجيات وسياسات قابلة للتكيف، حيث لم تقف عند حدود استيراد النماذج الاقتصادية التي نجحت في دول أخرى بل أخضعتها للتكيّف مع الظروف والخصوصية الموجودة في الصين.[1]

وهكذا فإنه وعلى عكس الاقتصاديات الأوربية التي كانت في مرحلة انتقال، فإن الصين لم تهمش دور الدولة بل أبقت على قوتها وعلى رقابة سياسية مركزية في يد الحزب الشيوعي الحاكم، ورأت أن الإصلاح السياسي لابد أن يُؤخر إلى ما بعد الإصلاح الاقتصادي. [2]

ومن المفارقات التي تثبت خصوصية منهج الانطلاق الاقتصادي الصيني أن هذا الانطلاق جاء في ظروف تكتسح فيها العولمة حدود الدول، وتعمل بمؤسساتها الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) على خلق الفكر والثقافة والآليات التي تدفع بالاقتصاديات إلى حقبة عولمة النظام الرأسمالي، وبالتالي تضييق حدود تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد، وإلى اشتراط الإصلاح السياسي والديمقراطي كسبب رئيسي لتحقيق النجاح في إطلاق قوى النمو بالعالم النامي، في ظل هذه الظروف تتمكن الصين من الاندماج في العولمة مع الاحتفاظ بنظامها السياسي دون تغييرات جذرية، وتمَكَّن الحزبُ الحاكم فيها من قيادة الإصلاحات الاقتصادية مع المحافظة على مركز قوي للدولة، وعلى احتكاره للسلطة منشئاً بذلك نموذجاً صينياً يحقق الازدواجية: سلطوية سياسية وفعالية اقتصادية. [3]

وحتى مع قيام الحزب بإصلاحات سياسية بحثا عن الاستقرار اللازم للتنمية، فإن هذه الإصلاحات كانت بوتيرة أبطأ من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وكانت تخضع للتجريب في مناطق محدودة قبل تعميمها، كما أنها ظلت مجرد عملية تعديل وتحسين للنظام السياسي القائم وليست عملية تغيير جذرية له، وظلّت أيضا نابعة من ضرورات الإصلاح الاقتصادي ومتطلباته وليس العكس، حيث لم تُبْنَ هذه الإصلاحات السياسية على ثوابت إيديولوجية غير قابلة للتغيير، بل من حشد الجماهير حول عملية الإصلاح لضمان تماسك المجتمع وإقناعه بالنتائج الملموسة.[4]

وليس الغرض من بيان هذا الأمر التنظير للديكتاتورية كعامل لتحقيق الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، وإنما الإشارة إلى أن المفاهيم التي تنشرها العولمة كمسلّمات لنهضة هذه الدول، من اندماج وانفتاح وخصخصة

---

[1] Joseph Stiglitz, le nouveau modèle économique inédit de la chine, l'ÉCONOMISTE, Maroc, n° 2562 du 04-07-2007.

[2] James Kathuri, L'Afrique peut s'inspirer du modèle chinois, pambazuka News, n°42 du 05-02-2008, site : *http://www.pambazuka.org/fr/category/comment/45890*. .

[3] M. Serge VINÇON et autres, L'émergence pacifique de la chine, Rapport d'information n° 400 (2005-2006) fait au nom de la commission des affaires étrangères, déposé le 15 juin 2006 , p : 36.

[4] سامر خير احمد، مرجع سابق، ص ص:92-93.

وتقليص لدور القطاع العام وغيرها من دعاوى العولمة، ليست عقيدة وإنما صيغة تُطوّع حسب ظروف كل مجتمع بما يحققه مصالحه، وهو ما فهمته الصين فحققت اندماجها وانطلاقها دون التنازل عن الخصوصيات التي تراها تخدم مصالحها، وبالتالي أصبح من الواقع وليس من الممكن فقط أن يحدث انطلاق اقتصادي مع وجود ديكتاتورية للنظام الحاكم.

والحقيقة أن الأمر الذي يبدو غريباً في التجارب الاقتصادية إنما تنشأ الغرابة فيه من مخالفته لنظرية اقتصادية شائعة باتت في حكم المتفق عليه، لكن الرجوع إلى تحليل ظروف بناء تلك النظرية والافتراضات التي قامت عليها، والخلفية الفكرية والمذهبية التي توجّهها، يجعل الأمر الغريب عادياً، لأن أبرز ما يميّز القوانين الاقتصادية نسبيّتها وليس حتمية التطبيق دائماً، ويزداد الأمر تأكدا مع النظريات التنموية التي تقترح نماذج انطلاق النمو في الدول المختلفة، وهكذا الشأن مع مفهوم الديمقراطية وعلاقته بالانطلاق الاقتصادي في الصين، فإن هذا المفهوم يرتبط تحليله ارتباطا وثيقا بفهم المنظومة القيمية التي تحكم المجتمع الصيني، وليس بالفهم الجاهز الذي تقدمه الأطروحات الغربية، وليس كل ما صح في الغرب هو صحيح في الشرق حتما، فالتراث العميق للمجتمع الصيني يربط شرعية النظام الحاكم ليس بالقدر الذي يسمح به من المشاركة والتعددية و إنما بعاملين هما:[1]

- الاستقامة و السلوك الأخلاقي لرجل السياسة (أمانة، عدالة، مساواة،...)
- الانجازات (لذلك قَبِل المجتمع الإصلاحات الاقتصادية التي كان مُتخوفا منها بسبب ما حققته من إنجازات).

وهذا ما يفسر النتيجة التي وصلت إليها استطلاعات الرأي الغربية على الصينيين بعد الإصلاحات، والتي بيّنت أن نسبة مهمة منهم تتخوف من أن تؤدي التعددية إلى الفوضى، وتؤيد بقاء الحزب وعدم تنحّيه.

إن هذا التراث الذي يعظم السلطة ودور الدولة في المجتمع يجد أصوله في النظام الإمبراطوري الذي ساد في الصين من القرن العاشر إلى القرن العشرين-والذي وضع أسس البيروقراطية المركزية (نظام هرمي للسلطة)- من جهة، وفي الثقافة الشرقية التي لا تؤمن بالتعددية وتوزيع السلطة من جهة ثانية، دون نسيان تعاليم كونفوشيوس التي عمّت المجتمع، والتي ترى أن أفضل وسيلة للحكم هي بالإحسان والقدوة الحسنة وتشدد على ضرورة احترام السلطة، من جهة ثالثة.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في انطلاق الصين

1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

كحال العديد من الدول النامية سعت الصين لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) طمعا في المزايا المرافقة له كنقل التكنولوجيا، المعرفة التسييرية، تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسات المحلية، وهذا بعدما ظلت لفترة طويلة تتخذ موقفا حذرا من كل ما هو أجنبي.

[1] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص ص:93-94..

وقد تمكّنت الصين فعلا من تحقيق مستوى متقدم جدا في هذا المجال حيث تعتبر الدولة النامية الأولى الأكثر جذبا لـIDE، وعلى الصعيد العالمي احتلّت الصين المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وانجلترا في استقبال IDE عام 2007، وقد بلغ مجموع ما استثمر فيها هذا العام 74.7 مليار $، وخلال الفترة من 1980 إلى 2006 استثمر أكثر من 514385 شركة برؤوس أموال أجنبية ما يتجاوز 600 مليار $.[1]

بدأت الصين سياستها لجذب IDE بانفتاح حذر من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة (ZES) التي تمنح مزايا ضريبية مغرية للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث بدأت الإصلاحات بفتح أربع مناطق: ثلاث منها في إقليم جوانغ دونغ وهي: Shen Zhen، Zhu hai،Shantou، وواحدة في إقليم Fujion وهي Xiamen، وفي عام 1984 تمّ مضاعفة المناطق إلى 14 مدينة ساحلية، وبداية من منتصف التسعينيات أعطيت الأفضلية للاستثمار كثيف رأس المال و التقنية.[2]

تميز IDE بالتسارع بداية من 1992 ليبلغ 46 مليار$ عام 1998، ثم انخفض بفعل الأزمة الآسيوية، لينتعش بعدها ويبلغ 53 مليار$ عام 2003، متجاوزا حصة الولايات المتحدة في هذا العام، وجاعلا الصين المستقبِل الأول لـIDE في العالم.[3]

شكل رقم II- 7: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين للفترة 1983-2006

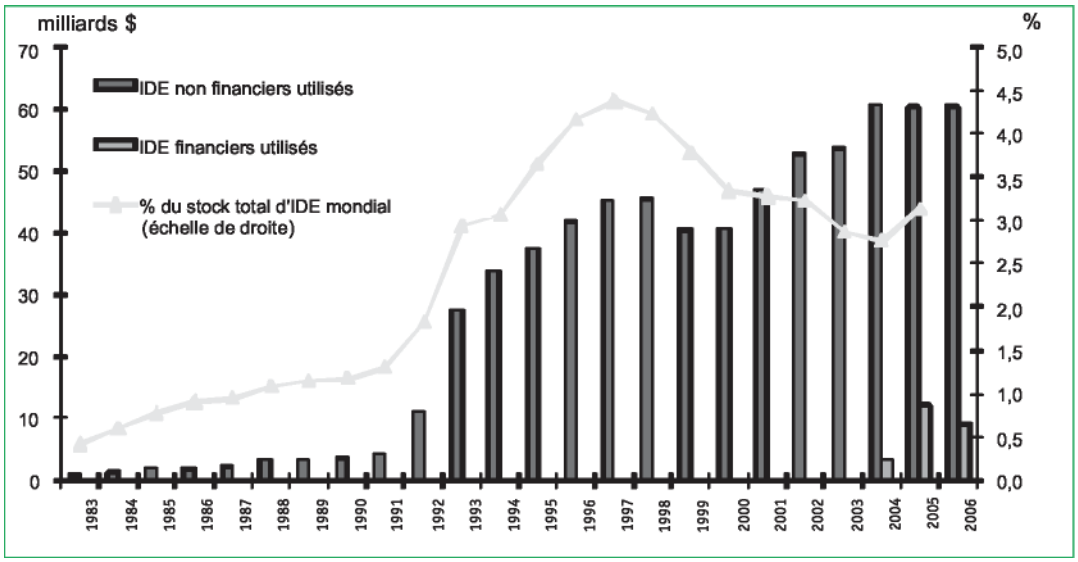

***Source** : Sandra Poncet, Les investissements directs en Chine, moteurs de croissance, Note de synthèse du SESP, n° spécial, juillet 2008, p : 5.*

[1] Joachim DORNBUSRH, op. cit. p: 26.
[2] Sandra Poncet, Les investissements directs en Chine, moteurs de croissance, Note de synthèse du SESP, n° spécial, juillet 2008, p : 5..
[3] IBID, P : 6.

إن محددات جذب الاقتصاد الصيني لIDE يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- السوق الداخلي الكبير المتزايد الطلب مع ارتفاع دخل الفرد الصيني.
- انخفاض تكلفة اليد العاملة مع مهارتها.
- انفتاح الصين على الخارج والامتيازات المغرية التي منحتها للمناطق الاقتصادية الخاصة.
- آثار التجمع السابق لIDE، وهو ما يخلق اقتصاديات السلم وما يرتبط بها من مزايا مرافقة، كنشر المعرفة وتخصص اليد العاملة تنمية البنية التحتية....الخ.
- العقبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الخاصة الصينية، فقد أثبتت دراسة حديثة عام 2007 للباحثين Havryechyk et Poncet أن ضعف النظام البنكي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الخاصة، مع تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية ينتج عنه نتيجتان هما:
  - المؤسسات الخاصة ستكون مدفوعة بقوة إلى البحث عن مستثمر أجنبي للتغلب على العقبة التمويلية المفروضة عليها من النظام البنكي الذي تهيمن عليه الدولة.
  - المستثمرون الأجانب يتوجهون نحو الأقاليم التي تتميز بتدخل حكومي كبير.

وبالتالي بيّنت هذه الدراسة الترابط بين زيادة تدخل الدولة في تخصيص القروض وزيادة IDE الداخل للاقتصاد.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر محرك انطلاق الصين

بيّنت دراسات عدة أن IDE كان ذا أثر إيجابي على انطلاق الصين اقتصاديا، ويمكن بيان جوانب هذا الأثر في جملة من النقاط:[2]

- IDE يعتبر عامل توفير لرؤوس الأموال الضرورية للانطلاق الاقتصادي، وقد بلغت حصة IDE في التكوين الخام لرأس المال الثابت في الصين 15% عام 1994، ثم حافظت على نسبة 13% حتى عام 1998، لتستقر عند نسبة 11%.
- خلق فرص عمل (بصفة مباشرة أو غير مباشرة)، حيث وظفت الشركات الأجنبية نهاية عام 2005 حوالي 24 مليون عامل أي 9%من التشغيل في المدن.
- تغيير الهيكلة الصناعية حيث تنوعت الصادرات كثيفة رأس المال وتقوّت الميزة التنافسية الدولية للصين.
- المساهمة في كفاءة تسيير الموارد (الإنتاجية في المؤسسات الأجنبية 90% أعلى منها في المؤسسات المراقبة من طرف الدولة).

---

[1] IBID, PP :10-11.

[2] Voir : -Sandra Poncet, Note de synthèse, op. cit. pp: 11-12.
-Françoise Lemoine, la chine future géant dans l'économie mondiale, op. cit., pp :746-747.
- Nicole Madariaga & Sandra Poncet, "FDI in Chinese Cities: Spillovers and Impact on Growth," The World Economy, Wiley Blackwell, vol. 30(5), 2007,pages 837-842

- الآثار الإيجابية على الإنتاجية في المقاطعات المستقبلة له، وعلى تحسين الدخل الفردي، وقد خلصت دراسة حديثة لNicole MADARIAGA وSandra Poncet أُجريت على 196 مدينة صينية خلال الفترة 1990-2002 إلى أن النمو الاقتصادي المحلي لمدينة ما يتأثر بصفة ايجابية بIDE الداخل إلى هذه المدينة أو المدن المجاورة، كما أن هناك علاقة إيجابية بين تدفق IDE والدخل الفردي في المنطقة المستقبلة والمناطق المحيطة بها.
- يعتبر IDE عامل إدماج للصين في النظام العالمي، وقد ساهمت الشركات الأجنبية القادمة من 190 بلدا عام 2005 ب85% من التجارة الخارجية الصينية، وهي تضمن اليوم أكثر من نصف الصادرات والواردات الصينية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عامل تقليل للتكاليف المرافقة لاختلال النظام المصرفي، حيث لوحظ أن الأقاليم التي تتمتع بنسب عالية من مخزون IDE تتمتع بنمو قوي، بسبب ضعف حساسيتها للآثار السلبية لضعف القطاع المصرفي (نقص التمويل).
- الآثار الايجابية على تنامي براءات الاختراع.

3. خصائص الاستثمار المباشر في الصين

يتميز IDE الداخل إلى الصين بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- الهيمنة الآسيوية (لاسيما هونغ كونغ وماكاو) على أصول IDE الداخل إلى الصين، فهونغ كونغ تعتبر المستثمر الأول في الصين بـ42% من التدفقات المتراكمة ما بين 1985 و2005، وتُوجه اليابان نحو الصين 5% من استثماراتها بالخارج، وتوجه كوريا الجنوبية 15%، بينما الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي فلا يوجهان سوى أقل من 1% من استثماراتهم بالخارج نحو الصين.
- إن قدوم 80% من الأموال الأجنبية إلى الصين من مناطق تعتبرها الصين جزءا منها (هونغ كونغ –تايوان– ماكاو) له دلالته السياسية والاقتصادية، حيث يوحي بالارتباط العميق لصينيي الخارج بالوطن الأم من جهة، ومن جهة أخرى، يفتح المجال أمام نفوذ كبير للصين على المستوى الدولي، بالنظر إلى القوة الاقتصادية لصينيي المهجر، وقدّر أحد الباحثين ما يملكه هؤلاء ب1.5 إلى 2 تريليون دولار، وهو ما يعادل نصف الناتج الداخلي الخام للصين![2]

---

[1] أنظر:– وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص:71.
– عبد الرحمان تيشوري، مرجع سابق، ص:7.
- Françoise Lemoine،la chine future géant dans l'économie mondiale, op. cit. p: 747.
- Maurice CATIN et autre, op. cit. p : 44.
- Sandra Poncet, Les investissements directs en Chine, moteurs de croissance, op. cit. pp: 6-7.

[2] أنظر جدول يوضح القوة الاقتصادية للأقليات الصينية بالخارج في : وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص:72.

- يعتبر IDE الشكل الأكبر لحصول الصين على رؤوس الأموال العالمية مقارنة باستثمارات المحفظة أو القروض البنكية، وما بين 1979 و 2000 حصلت الصين على 500 مليار$ من الخارج ثلثاها (3/2) في شكل IDE.
- الاستثمارات الأجنبية في الصين تُنفذ وفق المواصفات والشروط التي تفرضها الصين، وفي مقدمتها توطين التكنولوجيا العالية والخبرة الإدارية واختيار الموقع وفق استراتيجية التنمية الصينية، وقد قبلت كبرى الشركات العالمية بذلك –رغم ارتفاع درجة المخاطرة والتي قدرتها مجلة Economist بـ40%- مدفوعة بوفرة اليد العاملة وانخفاض تكلفتها واتساع السوق الصينية...
- الحصة الكبرى من IDE مستثمرة في القطاع الصناعي (63% من مخزون IDE)، على حساب الخدمات والقطاع الاستراتيجي، وهذا عكس وجهة الاستثمارات الداخلة إلى العالم النامي والتي ترتكز على قطاع الخدمات، حيث تستحوذ ثلاث قطاعات خدمية هي التوزيع والنقل والقطاع المالي على 27%من IDE المتوجه إلى العالم النامي، بينما لا يتلقى قطاع الخدمات في الصين سوى نسبة قليلة من مخزون IDE (3% لقطاع النقل عام 2005).

جدول رقم II- 20 : التوزيع القطاعي للمؤسسات الأجنبية في الصين عام 2005

	عدد المؤسسات	الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	الحصة (%)
المجموع الوطني	260.000	1.464	100
القطاع الصناعي	179.949	895	63
قطاع العقارات	13.265	185	11
الكهرباء و الغاز و الماء	1.820	76	4
النقل التخزين و التبريد	4.339	46	3
الاتصالات،المعلومات،خدمات الإعلام الآلي	6.183	30	2
تجارة الجملة و التجزئة	12.084	29	2
الفندقة و المطاعم	6.013	28	2
البناء	3.927	28	2

***Source** : Sandra Poncet, Les investissements directs en Chine, moteurs de croissance, op. cit. p :8.*

- من ميزات الاستثمارات الأجنبية في الصين أيضا أنها استثمارات كثيفة نقل التكنولوجيا، فقد انتقلت حصة السلع عالية التكنولوجيا في الصادرات المصنعة الصينية من 10% عام 1992 إلى 24% عام 2001، ومثّلت هذه الحصة 15% للواردات و 12% للصادرات عام 2002، وهذه مستويات أعلى من المستويات المسجلة في الاقتصاديات المتطورة.

المبحث الثالث: أهم العوامل الداخلية المساهمة في انطلاق الاقتصاد الصيني

رغم الدور الكبير الذي لعبته العوامل الخارجية في انطلاق الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى المنهج المتميز القائم على المقوّم المعرفي، فإنه ينبغي عدم إغفال الدور الكبير الذي لعبته العوامل الداخلية أيضا في توفير مواصفات البيئة المستقرة الملائمة للانطلاق، سواء انصرفت هذه العوامل إلى عوامل تمهيدية سابقة كالنجاح الزراعي، أو إلى عوامل تمويلية يقف في مقدمتها الادخار، أو –وبصفة مهمة– عوامل أدبية تتعلق بالقيم النهضوية التي طبعت المجتمع الصيني وحققت الإطار الخفيّ الداعم لمسيرة النجاح الاقتصادي.

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في عملية انطلاق الصين

الاهتمام بإصلاح الزراعة كعامل للانطلاق الاقتصادي أمر قديم في الصين، فحتى قبل إصلاحات 1978 كان ماوتسي تونغ يؤمن أن الأساليب الزراعية المتخلفة سبب رئيس للبؤس، ولابد من إحداث تناغم بين وتيرة التطور الزراعي والوتيرة السريعة للتطور الصناعي، ولابد من الاستفادة من التجربة الروسية في أن التصنيع لا يمكن عزله عن الزراعة[1]. لذلك كان من أهم جوانب برنامج التحديثات الأربعة الذي قاد انطلاق الصين اقتصاديا عام 1978 إعادة النظر في أولويات التنمية بالتركيز على الزراعة أولا ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع.[2]

إن بناء الصين مُنْطَلَقَ إصلاحاتِها على القطاع الزراعي يرجع إلى كون الزراعة تعتبر قطاعا مفتاحيا للتشغيل، وإلى أن النمو السريع لهذا القطاع في المرحلة الأولى للإصلاحات هو سببٌ لتحسين الإنتاجية من خلال إعادة تخصيص الموارد، وسببٌ لارتفاع دخول الفلاحين مما يؤدي إلى ارتفاع الادخار في الريف وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في المؤسسات.[3]

وبعد النجاح الزراعي استهدفت الإصلاحات في مرحلة لاحقة (وسط الثمانينيات) النجاح الصناعي، وهو ما يفسر تراجع مساهمة القطاع الزراعي إلى النصف منذ 1980 إلى 2002 لصالح القطاعين الصناعي والخدمي، بفعل أن الإصلاحات كما ذكرنا جعلت الزراعة رافدا لخدمة الصناعة والتجارة الصينية مع العالم الخارجي.[4] (انظر الجدول الموالي).

---

[1] جورج مدبك، مرجع سابق، ص:41.

[2] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص:57.

[3] James Kathuri, op. cit, p :2.

[4] طيب عثمان عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 249.

جدول رقم II- 21: مساهمة القطاعات في PIB الصيني للفترة 1980-2005

	1980	1990	2000	2002	2005
القطاع الزراعي	30	28	18	15	15.2
القطاع الصناعي و التجاري	46	40	49	51	52.2
قطاع الخدمات	14	32	33	34	32.6

المصدر: طيب عثمان عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 250.

إن تجربة الإصلاح الزراعي في الصين والتي مكّنت من جَعْل الزراعة ركنا أساسيا في عملية انطلاق الاقتصاد الصيني هي من أنجح التجارب عالميا، فبعدما كانت الزراعة في الصين طوال السنوات الثلاثين السابقة للإصلاحات تتميز بضعف المردودية، وبالركود العام، مما انعكس مباشرة على ضعف فعالية الصناعة، وبالتالي ضعف أداء الاقتصاد إجمالا، حققت الإجراءات المتخذة في إطار برنامج الإصلاحات إقلاع القطاع الزراعي، مع نتائج ذات أثر إيجابي كبير على التنمية، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

1. أسباب تدني مردودية القطاع الزراعي الصيني قبل الإصلاحات

- تقييد المبادرة الفردية وإطلاق سلطة الحكومة في كل جوانب تنظيم الزراعة.
- اعتماد الدولة تسعير إداري منخفض للمنتجات الزراعية.
- نظام الملكية واستغلال الأراضي (الكومونات الشعبية) والذي قتل روح التحفيز والمبادرة.
- فائض اليد العاملة في الزراعة، والتي تضاعف عددها بـ50% منذ 1957، مع فرض الدولة تقييدات شديدة على مغادرة العمال للريف، وهو ما انعكس سلبا على الإنتاجية.
- ضعف أجور اليد العاملة في الزراعة للأسباب السابقة.
- عمل النظام الصيني على تكريس ثقافة استهلاكية مهيمنة تتركز حول الحبوب وهو ما أثّر سلبا على تنوع المنتجات الزراعية.

2. أهم الإصلاحات التي حققت فعالية الزراعة الصينية كرافد للانطلاق

- تخلي الدولة عن نظام "الكومونات الشعبية" عام 1985، حيث تم استبدال 56000 كومونة شعبية بـ92000 مقاطعة (Contons)، وبذلك اضطلعت الدولة بدور الإشراف لا بدور التسيير المباشر للعملية الإنتاجية في الزراعة.[1]

[1] François Gipouloux, op. cit. p: 10.

- تبني نظام "المسؤولية التعاقدية" لمنح الأراضي للمزارعين لاستغلالها (بناءً على عقد استغلال) لمدة طويلة قد تصل إلى 30 سنة (دون حق تملّك الأرض)، وهو ما سمح بإطلاق المبادرة الفردية وتحفيز العاملين في الزراعة.
- رفع أسعار شراء الدولة للمنتجات الزراعية (الحبوب، القطن، الزيوت النباتية، اللحوم...)، وفي مارس 1979 تراوحت الزيادة في هذه الأسعار من 15% إلى 25% حسب الحالة.
- تخفيض الحصص الإلزامية التي يقدمها المزارعون للدولة.
- دعم الدولة للزراعة: قد يلاحظ في الصين أن إعانات الدولة للمنتجين تبدو ضعيفة مقارنة بباقي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد قدرت بـ 6% خلال الفترة 2000-2003، وهذه النسبة هي خمس متوسط النسبة في دول OCDE والبالغة 31%، كما أن هذه الإعانات تختلف حسب نوع المنتوج حيث تحظى المنتجات المنافسة للمنتجات المستوردة بأعلى نسبة دعم مثل السكر، الحليب، لحم الغنم، القطن والصوجا وكذا بعض المنتجات التصديرية كالذرة والأرز، ولكن إذا نظرنا إلى الدعم الكلي فإنه مرتفع نوعا ما، ويشمل نفقات المنفعة العمومية –لاسيما البنى التحتية الزراعية–، والتحويلات المباشرة من الميزانية للمستهلكين، وقد بلغ إجمالي الدعم المخصص للقطاع الزراعي خلال 2000-2003 نسبة 3.3% من PIB وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالمتوسط في دول OCDE.[1]

3. مظاهر النجاح الزراعي ومساهمة الزراعة في الانطلاق

- ارتفاع دخول القرويين والتي انتقلت من 133 يوان سنويا عام 1978 إلى 708 يوان عام 1991[2]، أي تضاعفت بأكثر من 4 مرات خلال 13 سنة، وقد ساهم ذلك في تخفيض عدد فقراء الريف الصيني حيث انتقل عددهم (بتطبيق معيار 0.6 أو 0.7 دولار في اليوم كما تعتمده الصين) من 250 مليون عام 1978 إلى 29 مليون عام 2003، أي أن نسبة السكان الذين يطالهم الفقر انتقلت من 31% إلى 3% خلال هذه الفترة.[3]
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الريف، وتحقيق نمو لافت للإنتاج الزراعي في عمومه، حيث نما هذا الإنتاج بـ 11.1%سنويا طوال فترة 1978-1984، بعدما لم يَنْمُ إلا بمعدلات متواضعة طيلة الـ25 سنة السابقة (3.2% سنويا خلال 1953-1978). ومن 1978-1984 انتقل حجم الإنتاج المسوّق من الحبوب من 117 إلى 507 مليون طن، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ8.15%، كما تطورت محاصيل القطن بمعدل 14.18% سنويا خلال نفس الفترة.

[1] Réforme de la politique agricole en chine, l'Observateur (synthèse), OCDE, nov. 2005, p : 6.
[2] François Gipouloux, op. cit. p: 11.
[3] Réforme de la politique agricole en chine, op. cit. p : 3.

- ارتفاع حصة الزراعة في الصادرات، وقد قاربت عام 2002 مستوى 5 مليار دولار، مع ملاحظة أنها انخفضت في 2004 تبعا لانخفاض إنتاج الحبوب، بالإضافة إلى مشاكل تطبيق نظام التعريفات المفروض من OMC، وارتفعت الواردات الغذائية خلال نفس السنة بمبلغ 11 مليار دولار.[1]
- توجّه الزراعة نحو أنشطة أكثر تنوعا (زراعة الأحراش، تربية الحيوانات الداجنة، صناعات صغيرة، تجارة...).
- توفير موارد هامة للصناعة حيث سمحت الفوائض المحققة في المناطق الريفية بتمويل التكاليف المرتفعة لإصلاح المؤسسات، ولا يزال الإنتاج الصناعي في الصين يعتمد بشكل كبير على ما يوفره القطاع الزراعي من مواد أولية، ففي سنة 1992 كان أكثر من ثلثي (3/2) إنتاج الصناعة الخفيفة، وما يقارب ثلث (3/1) الإنتاج الصناعي الإجمالي مرتبطا بمدخلات متأتية من الزراعة، وفي عام 2002 كان ربع الإنتاج الصناعي الإجمالي تقريبا مرتبطا بالزراعة كما يوضحه الشكل التالي:[2]

جدول رقم II- 22: علاقات الارتباط بين الصناعة و الزراعة في الصين

السنوات	**حصة إنتاج الصناعة الخفيفة المرتبط بالزراعة (%)**	**حصة الإنتاج الصناعي الإجمالي المرتبط بالزراعة (%)**
1952	86.7	55.9
1980	71	33.5
1992	67.8	29.9
2002	60.8	23.8

***Source* : François Gipouloux, op. cit. p: 7.**

- توجيه فائض اليد العاملة في الريف إلى المؤسسات في المدن، وهو ما سمح لها بتخفيض تكلفة العمال، عكس ما كان سابقا حيث كانت هذه المؤسسات تعاني من ارتفاع تكلفة اليد العاملة بسبب التقييدات التي فرضتها الدولة على المزارعين ومنعهم من مغادرة الريف، مما فرض على المؤسسات توظيف عمال من المدن فقط، وهو ما أثر —بالنتيجة– سلبا على تنافسية المنتجات الصناعية والتي لم يكن بالمقدور بيعها في الأسواق المحلية إلا بتدخل وحماية كبيرة من الدولة.

[1] IBID, p: 3.
[2] IBID, p: 7.

المطلب الثاني: الادخار و دوره في انطلاق الصين

تتميز المجتمعات الشرقية عموما بميل أفرادها إلى الادخار، ويُنسب للادخار دور رئيسي في انطلاق الصين[1]، حيث يعرف الاقتصاد الصيني معدلات عالية من الادخار تتراوح بين 45% إلى 50% منPIB [2]، وخلال 1980-2003 تطورت نسبة المدخرات في الصين من 35% إلى 42% من PIB، وهي الفترة التي عرفت فيها مدخرات الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا من 19% إلى 17% ، ومدخرات اليابان أيضا تراجعا من 31% إلى 25%.

يمكن إرجاع ارتفاع معدلات الادخار في الصين إلى عدة أسباب منها:[3]

- ضآلة عدد أفراد الأسرة الصينية، وتوفير الأموال احتياطا لفترة الشيخوخة، وفي عام 2005 تجاوز ادخار العائلات حدود 1000 مليار$.
- أغلب الادخار يأتي من المؤسسات الخاصة التي تجد صعوبة بالغة في الحصول على الأموال من البنوك أو الأسواق المالية، مما يدفعها إلى العمل على تمويل نفسها ذاتيا بدلا من اللجوء إلى القطاع غير الرسمي الذي يتعامل بأسعار فائدة خيالية. وهذا ما أوضحته دراسة لـInternational Finance Corporation خَلُصت إلى أن المؤسسات الخاصة الصينية ذات تبعية كبيرة للتمويل الذاتي (Autofinancement) ، أكثر من الدول الأخرى التي كانت منضمة للمعسكر السوفياتي،[4] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم II- 23: التمويل الذاتي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الخاصة الصينية

الوحدة : %.

عدد سنوات العمل	التمويل الذاتي	القروض البنكية	المؤسسات غير المالية	أخرى
أقل من 03 سنوات	92.4	2.7	2.2	2.7
من3 إلى 5 سنوات	92.1	3.5	0.0	4.4
من6 إلى 10 سنوات	89.0	6.3	1.5	3.2
أكثر من 10 سنوات	83.1	5.7	9.9	1.3
المجموع	90.5	4.0	2.6	2.9

Source : François Gipouloux, op. cit. p: 144.

فيلاحظ من الجدول:

[1] عثمان طيب عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 256.

[2] Joachim DORNBUSCH, op. cit. p: 64.
[3] IPID, pp : 64-65.
[4] François Gipouloux, op.cit, p: 144.

- أن المؤسسات الخاصة الصينية في سنوات إنشائها الأولى تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي، والمتأتّي من الأموال الخاصة في مرحلة أولى، ثم –مع توسيع النشاط– من الأموال الخاصة والأرباح المعاد استثمارها.
- ضعف التمويل البنكي للنشاط الخاص، وهو في مستويات غير بعيدة جدا عن التمويل المقدم من المؤسسات غير الرسمية، لاسيما في السنوات الثلاث الأولى من نشاط المؤسسة الخاصة.
- يزداد التمويل الخارجي (القروض) بصفة طردية مع أقدميه المؤسسة في النشاط وتزايد عدد عمالها (كبر حجم المؤسسة)، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم II- 8: ارتفاع التمويل الخارجي تبعا لزيادة حجم المؤسسة الخاصة في الصين

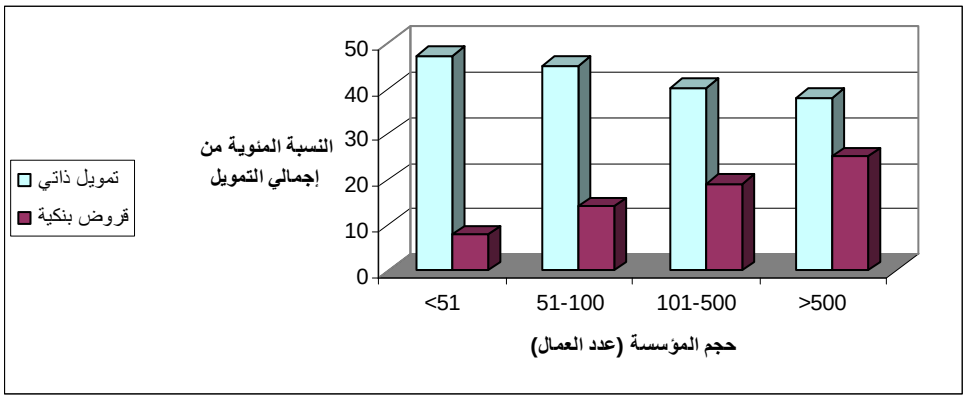

***Source* : François Gipouloux, op. cit. p: 145.**

المطلب الثالث: القيم و مساهمتها في انطلاق الصين

1. لماذا الاهتمام بالقيم كعامل للانطلاق الاقتصادي؟

إن علم الاقتصاد هو علم إنساني يدرس الكائن البشري من حيث سلوكه تجاه الموارد الطبيعية، ولا يتعامل مع ظواهر جامدة قابلة للعزل والتجريب في المختبرات، والتمنية التي غايتها تحقيق رفاهية الإنسان وسعادته إنما تُخطط وتُنجز بالإنسان نفسه، وكل خطة تنموية مهما كان مستوى نضجها وطموحها إذا لم يتهيّأ لها الوسط الاجتماعي الملائم الذي يتقبّلها ويحتضنها إنما يكون مصيرها الفشل في النهاية.

ومن هذا المنطلق، فإن المنظومة القَيْميّة التي تحكم المجتمع تمارس تأثيرها الواضح على كل مشروع تنموي تتبناه الحكومة في أي دولة كانت، وتشكل ضمانة أساسية لنجاحه، أو بالعكس عقبة صعبة في وجه تحقيقه، وبذلك فإن دراسة بِنْية هذه المنظومة، ومدى قابليتها للتكيف مع التغيرات الحاصلة في بنية المجتمع، هو أمر جوهري في بناء الخطط التنموية الملائمة، لذلك نجد أن الباحثين في ميدان الانتروبولوجيا مثل «روث بيندكت» و «مارجريت ميد»

يرون أن القيم و المعتقدات والأعراف المتجذرة تاريخيا هي مؤشرات جوهرية في تفسير الكيفية التي تتفاعل بها الشعوب مع مؤسساتها السياسية.[1]

من جهة أخرى فإن القيم –وإضافة إلى كونها مُوجّها للسلوك– فهي عامل لوحدة المجتمع واستقراره وتماسكه، وضامن للمحافظة على هويته في عصر العولمة وما تَفِدُ به من قيم مادية.

2. القيم الصينية ودورها في نهضة الصين

إن مشروع الصين للظهور كقوة إقليمية وعالمية استند دائما إل ضمانة ثقافية تقوم على العرق "الهاني"، والتراث "الكونفوشيوسي"، ولغة "الماندرين" التي يستخدمها أكثر من 70% من الشعب، ولقد لعبت هذه الضمانة الثقافية دورها الفعال في نهضة الصين بسبب أن جوهرها يكمن في التركيز على الجانب العملي، بضبط منظومة السلوك التي تجعل من الإنسان كائنا حضاريا، وبخَلْق نظام متماسك يجمع الطبيعة والمجتمع والإنسان في وحدة واحدة منسجمة و بنوع من الانضباط الحضاري الكوني.[2]

ومن أبرز مظاهر البعد العملي في الثقافة الصينية أن الحكمة الصينية عالجت بصفة شمولية أغلب الجوانب التي تحكم المجتمع وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات الشعب بالسلطة، مما يخلق بيئة متماسكة مستقرة تحكمها القيم العليا، ولم يعرف العالم «حضارة حافظت على نقاء شخصيتها وهويتها مثل الحضارة الصينية ... وإذا كانت الحضارات التي حولها في معظمها مزيج من تفاعلات مختلفة متناقضة، فإن الحضارة الصينية كانت متجانسة ومنصهرة في وحدة واحدة ».[3]

وحتى عند احتدام الصراع الدولي على الصين (خصوصا في القرن 19)، فإن المثير للاهتمام أن الغزو الأجنبي، وإن أثّر في الوحدة الإقليمية للبلاد، إلا أنه لم يستطع التأثير في ثقافة الصين، ولعل ضعف التلاقح الثقافي مع الآخرين يشكل إحدى خصائص الثقافة الصينية، وأحد أسباب قدرتها على البقاء، ولكن في الوقت نفسه أحد التحديات التي تواجهها في زمن العولمة.

ويعتبر «قونغ» الذي يُسمى "كنفوشيوس" المرجعية في القيم والأخلاق الصينية، وقد قال عن مذهبه أنه: «مُجمِلٌ لكافة القيم الدينية والفلسفية والأدبية والعلمية والسياسية للصين، ولا تكاد تجد شيئا في الحياة اليومية الصينية لم يتأثر بطريقة أو بأخرى بالكونفوشيوسية»[4]. وبالرغم من ظهور العديد من الأفكار المناهضة والمنافسة للكونفوشيوسية، إلا أن هذه الأخيرة ظلت الركيزة الأساسية للثقافة الصينية التقليدية، ويرجع السبب في ذلك إلى:[5]

---

[1] المرجع السابق، ص:13.

[2] المرجع السابق، ص:26.

[3] إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، ط1، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1999، ص:5.

[4] هـ.فان براج، حكمة الصين، ت:موفق المشنوق، ط1، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 1998، ص:97.

[5] ووين، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ت: عبد العزيز حمدي، ج1،منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1996،ص ص:117-121.

- التأييد الملكي (النظام الحاكم) لها.
- قدرة المذهب الكونفوشيوسي على استيعاب المذاهب الفكرية القيّمة في الثقافة الصينية في نطاق هيكل مفاهيمه.
- تجسيد مضمون الكونفوشيوسية الفكري للخصوصية الصينية بصفة مركزة، ويظهر ذلك من خلال جوانب أهمها:

- إقامة النظام الكامل لمعايير المبادئ الأخلاقية والفضيلة (سلطة الأخلاق في المجتمع أكثر فغالية دوما من القانون)، وقد حدد كونفوشيوس أربع فضائل أساسية هي: الولاء، احترام الوالدين وكبار السن، والعدالة. يقول كونفوشيوس «إذا استخدمنا الأوامر للتوصل إلى الحقيقة (الطريق العظيم)، والعقوبات لفرض النظام، فإن عامة الشعب لا تعرف الحياء والخجل، ولكن نستخدم الأخلاق للحصول على الطريق العظيم، وآداب المجتمع من أجل أن يعم النظام، وذلك حتى يعرف الناس الحياء و السلوك الحسن».
- قدرة المذهب الكونفوشيوسي على تقوية مشاعر الدولة الموحدة.

3. أمثلة عن القيم النهضوية الصينية:

✓ منع تحول العدالة إلى الانتقام:

سجل التاريخ للإمبراطور الصيني «قونغ وو» إيمانه بقيمة «منع تحول العدالة إلى انتقام»، فكان يلتزم طيلة حياته بمرسوم ألزم نفسه به، وهو صيام ثلاث أيام قبل أن يصدر حكما بالموت.[1] إن هذه القيمة مبدأ هام في الحكم الراشد تجعل الموظف الإداري مُنفّذا للقانون لا مستغلا منصبَه لأغراض شخصية كالانتقام مثلا.

✓ قيمة عدم الإسراف:

و هي قيمة شائعة في المجتمعات الآسيوية ولها أثرها الكبير في حفظ الموارد الاقتصادية.

✓ احترام الكبير:

يرى الصينيون في الشيخ الكبير مثالا للحكمة والتجربة، واحترامه يعتبر من البديهيات عندهم، ولهذه القيمة أثرها في احترام الشعب للسلطة والتفافه حول الخطط التنموية التي تقررها.

✓ الروح الجماعية:

تُعتبر الثقافة الصينية ثقافة تعاونية جماعية تمجّد الجماعة وتنبذ الفردانية، لذلك نجد مثلا أن المديح العلني الذي يقابل باستمتاع كبير في الولايات المتحدة وأمريكا يعتبر مصدر إحراج في الصين وفي آسيا عموما، ولهذه القيمة أثرها على تماسك المجتمع وتعاونه واتخاذ القرارات بالإجماع واستهداف المصلحة العامة أولا.

[1] هـ.فان براج، مرجع سابق، ص:111.

4. الثقافة الصينية و تحديات العولمة

إن العولمة الثقافية بما تحاول فرضَه من ثقافة عالمية على كل المجتمعات، سواء من خلال النمط السياسي (النموذج الديمقراطي)، أو من خلال النمط الاقتصادي (اقتصاد السوق)، أو من خلال الأنماط الاجتماعية (تنميط الأزياء، الأساليب الأدبية، الأذواق، أنماط الموسيقى...)، تضعُ الثقافةَ التقليدية الصينية أمام تحدي التواؤم مع هذه الثقافة في مرحلة انتقالية تتميز بالمزاوجة بين نمطين ثقافيين، وهذه المزاوجة تظهر في عدة ثنائيات:[1]

- التعايش بين الحزب الواحد واقتصاد السوق.
- الانفتاح التجاري والانغلاق الثقافي على العالم.
- المزاوجة بين تقاليد الدولة العظمى من ناحية، وبين تأكيد الانتماء إلى الدول النامية كمدخل لكسب المزيد من التسهيلات التجارية خصوصا.

أخيرا تنبغي الإشارة إلى نقطة هامة تتعلق بالفهم الخاطئ في أن التقاليد ترمز إلى التخلف دائما، لاسيما عند مقارنة هذا المفهوم بالعولمة واعتبار ما تَفِد به هذه الأخيرة من قيم حداثية هو الأمر الايجابي . فالتقاليد ليست مجموعة من المخلفات التاريخية الميّتة، ولكنها تشمل جانبين :[2]

- الهيكل الظاهري: أي الشكل الجامد والذي تُفقد بعض أجزائه مع تحولات العصر والتطور.
- الهيكل العميق: وهو المتراكم بعمق في «اللاشعور»متخطيا الأجناس، أي «هيكل الرؤية والمفاهيم».

ولا يجب أن تُفهم التقاليد بالمعنى السلبي (أشياء الماضي المضادة للتحديث)، بل هي عملية تدفق «الماضي» نحو«الحاضر»، الذي سوف يتجه نحو «المستقبل»، وبالتالي هي تيار الحياة الثقافية ولا تشكل تعارضا مع التحديث.

والتقاليد في تطور مستمر، وكل جيل ينتج تقاليده بما فهمه من تقاليد ممن سبقوه، وبالتالي فإن الفهم عملية إبداعية، كما قال هنس جورج «إننا ننتج التقاليد بأنفسنا لأننا نفهم التقاليد ونشترك في تقدمها»[3]. لذلك لا مشكلة من أن تنفتح دولة كالصين على العولمة وما يتدفق معها من قيم، مع المحافظة على تقاليدها الموروثة (القديمة)، لأن التفاعل سيقع من خلال الفهم الصيني الحاضر للتقاليد التي ورثها، وكيف يكيّفها على ضوء ما يعيشه في واقعه.

---

[1] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص ص:29-30.

[2] ووبن، مرجع سابق، ص ص:160-161.

[3] المرجع السابق، ص ص:162-163.

المبحث الرابع: المشاكل التي رافقت انطلاق الاقتصاد الصيني

إن انطلاق الصين اقتصاديا عملية لم تتم دون دفع ضريبة النجاح، وهذه الضريبة تمثّلت في جملة من المشاكل التي رافقت هذا الانطلاق، وشكّلت تحدّيا أمام راسمي السياسات الاقتصادية الصينية لمواجهتها، حتى يتمكنوا من المحافظة على ثمرة الانطلاق الاقتصادي، وتحقيق استمرار التنمية بعده بشكل مستمر وقوي. لذلك فإن دراسة هذه العوامل يعتبر عملا مُهمّا حتى تتم الاستفادة منه –ولو جزئيا– في معرفة ما ينبغي أن تحتويه الاستراتيجية الطويلة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي من سياسات لضمان استمرار التنمية بعد الانطلاق.

المطلب الأول: المشاكل الناجمة عن تسارع النمو و سخونة الاقتصاد

إن النمو السريع الذي عرفه الاقتصاد الصيني، والذي يعتبر الأسرع في العالم في الخميس سنة الأخيرة بمتوسط يقدر بـ:9.5% منذ مباشرة الإصلاحات، رافقته مشاكل أهمها:

- الحاجة المتزايدة لاستهلاك الطاقة والمواد الأولية.
- اختلال محركات النمو.
- عدم توازن التنمية جهوريا.

1. الحاجة المتزايدة لاستهلاك الطاقة والمواد الأولية

حسب إحصائيات 2003 مثّل الطلب الصيني 60% من نمو الطلب العالمي على المعادن (100% بالنسبة للنحاس، 99% للزنك و95% للصلب)، وهو ما نجم عنه ارتفاع أسعار المواد الأولية الصناعية إلى مستوى لم تشهده منذ 1990. فمثلا تضاعفت أسعار النحاس مرتين مقارنة بعام 2001 (2800 دولار للطن)، كما تضاعفت أسعار الرصاص بين مارس 2003 ومارس 2004، وفي مجال الفولاذ تستهلك الصين 260 مليون طن منه حسب إحصائيات 2003، مقابل 100 مليون طن عام 1997، وهى إحدى أهم مستورديه عالميا.

وتستهلك الصين أكثر من 20% من الاستهلاك العالمي من المعادن غير الحديدية، و32% من القطن[1]، وبعد ما كانت الصين دولة مصدرة للنفط، تحولت منذ 1990 إلى دولة مستوردة له، ويتوقع أن يبلغ استيرادها سبعة (7) ملايين برميل يوميا عام 2015، وهذا رغم اعتمادها على الفحم الحجري (الذي تعتبر الصين أكبر منتج عالمي له باحتياطي يساوي 15% من الاحتياطات العالمية) لتغطية 75% من حاجة البلد إلى الطاقة، وهو ما يرفع نسبة التلوث ويكلف الاقتصاد نفقات إضافة.[2]

[1] Chambre de commerce et d'industrie de paris, Le dynamique économique de la chine, Irpi, juin 2004, pp:11-13.
[2] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص:81

جدول رقم II- 24: وضعية الصين في الأسواق الدولية للمواد الأولية عام 2003

الوحدة :مليون طن ماعدا النيكل والقصدير فهي بآلاف الأطنان

	2003		التغير بين 2003/2002		الترتيب العالمي		الحصة العالمية	
	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج
الألمنيوم	5.2	5.56	+24%	+27%	2eme	1er	19%	17%
النحاس	2.95	1.77	+9%	+12%	1er	3éme	20%	10%
النيكل	116	65	+26%	+21%	4éme	8eme	11%	5%
الزنك	1.95	2.29	+11%	+9%	1er	1er	18%	22%
الرصاص	1.1	1.58	+16%	+22%	2eme	2eme	13%	19%
القصدير	/	100	/	+33%	3éme	1er	22%	30%
الفولاذ	260	220	+20%	+22%	1er	1er	27%	25%
الحديد	/	/	/	/	/	/	35%	/
البلاستيك	4	1.6	+20%	0	4éme	/	20%	9%
القطن	6.85	4.87	+5.4%	-0.9%	1er	1er	33%	24%

***Source*: chambre de commerce et d'industrie de paris, Le dynamique économique de la Chine, Irpi, juin 2004, p:12.**

ويرتفع الطلب الصيني على الكهرباء بمعدل 15% سنويا، وهذا الرقم لا يمكن أن يجاريه الإنتاج الوطني، وهو ما سبب انقطاعات متتالية للكهرباء حتى في المدن الكبرى كبكين وشنغهاي.[1]

ورغم أن الصين تمتلك موارد طاقوية ومنجمية كبيرة، كما يلاحظ من امتلاكها مراتب أولى في إنتاج العديد من المعادن كالألمنيوم والزنك والفولاذ والكربون (أنظر الجدول السابق)، إلا أن سرعة نمو الاقتصاد وما تبعه من حاجات طاقوية أنتج حاجة متزايدة إلى استيراد الطاقة والمواد الأولية بسبب عدم مواكبة الإنتاج الوطني للاحتياجات، حيث تحتل الصناعة المرتبة الأولى في استهلاك الطاقة بنسبة 70% (أنظر الشكل الموالى).

[1] Philippe Cohen et Luc ♂Richard, La Chine sera-t-elle notre cauchemar? Ed: mille et une nuits, France, 2008, p:52.

شكل رقم II- 9: استهلاك الطاقة في الصين حسب القطاعات لعالم 2003

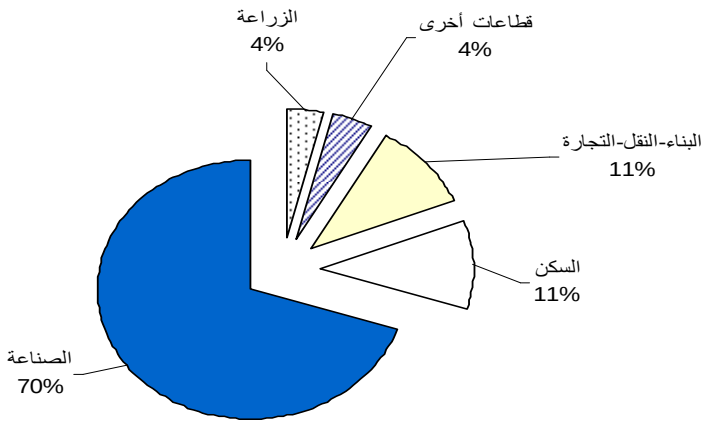

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات في: *Françoise Lemoine, l'économie de la chine, op. cit. p : 55.*

إن الارتفاع المفرط في استهلاك الطاقة بالصين يمكن إرجاعه للأسباب التالية:[1]

- تسارع النمو الاقتصادي بمعدلات قياسية.
- ضعف الاستثمارات في الصناعات المعدنية طيلة فترة التسعينات.
- اختلال التنمية بين المناطق الساحلية (المتطورة) والمناطق الداخلية (المتخلفة)، وهو ما دفع بالدولة الصينية إلى القيام باستثمارات كبيرة في السنوات الأخيرة في داخل البلاد (لاجتناب تمزق النسيج الاجتماعي، وتقليل حركات الهجرة الريفية المتصاعدة، وتقليل المشاكل الناجمة عن تفاوت الدخل)، وهذه الاستثمارات تطلبت مواد أولية كبيرة، نذكر على سبيل المثال:
  - إنشاء الطرق السريعة والسكك الحديدية والمراكز الكهربائية والبنى التحتية كثيفة الاستهلاك للمعادن والمواد الأولية، وبين 1997 و2002 أنشأت الصين أكثر من 500.000 كم من الطرق الجديدة، و20.000 كم من الطرق السريعة (وهذا الرقم ضعف شبكة الطرق السريعة في فرنسا !).
  - كما أنشأت الدولة بين 2002 و2005 عشرة مطارات جديدة .
- ارتفاع طلب قطاع البناء على هذه المواد، وبين 1995 – 2002 تضاعف عدد الأمتار المربعة للفرد ثلاث مرات منتقلا من 8.1 إلى 22 م^2 .
- التمدن السريع المرافق للنمو الصناعي.
- ارتفاع طلب العائلات على السلع التجهيزية (ثلاجات ،تلفاز ...) والسيارات، وهو ما رفع الإنتاج بـ: 80% عام 2003 مقارنة بـ: 2002، واستلزم بالتالي حاجة متزايدة للطاقة والمواد الأولية.

[1] Chambre de commerce et d'industrie de paris, op.cit, p:12.

2. اختلال محركات النمو

يشكل الاستثمار المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الصيني، وقد نما بداية من 2002 بمعدل 25% سنويا فائقا بنسبة كبيرة نمو الاستهلاك (10 %)، وقد خلق هذا الأمر خطر تجاوز قدرة الاقتصاد في عدة قطاعات كالسيارات والسلع الاستهلاكية.

وحسب تجربة الدول الناجحة في تنميتها، فإن الرهان في المدى الطويل يكون على خلق طلب داخلي من خلال رفع القدرة الشرائية الداخلية، حتى يعوض ذلك فقدان المزايا المرتبطة بانخفاض تكلفة الأجور كعامل للمنافسة دوليا، وبذلك تحتاج الصين إلي خلق تبادلية بين الاستهلاك والاستثمار كمحرّكين للنمو بصفة مدروسة، لاسيما مع ما يلاحظ من أن الاستهلاك في الصين مقيّد بعدة عوامل أهمها: ضعف تحسن دخول العائلات الريفية التي تشكل ثلثي (3/2) السكان، وصعود البطالة وعدم الاستقرار في المدن.[1]

3. اختلال توازن التنمية جهويا

من المشاكل الحادة التي تعاني منها الصين اختلال التوازن التنموي بين المناطق الساحلية والمناطق الريفية الداخلية، وحسب معيار التباين الاقتصادي يمكن تقسيم الصين إلى:

- المناطق الجنوبية الشرقية: وهي مناطق غنية تتركز فيها أغلب الاستثمارات.
- المناطق الريفية الغربية: وهي الأكثر تخلفا وتضم أغلبية سكان الصين.

وتشير الأرقام إلى أن الفارق في معدل الدخل بين المقاطعات الساحلية والمقاطعات الداخلية يصل إلى 7%، و يعيش 10% من سكان الريف بالصين بما يقل عن 625 يوان (62 يورو) في السنة، وهو دخل أقل بكثير من المعايير الدولية للفقر المطلق، وحسب دراسة حكومية حديثة فإن متوسط الدخول الأكثر ارتفاعا في المدن تفوق 12 الدخول الأكثر انخفاضا، وحسب نفس الدراسة فإن 10% الأكثر ثراء من سكان المدن يمتلكون 45% من الثروة، بينما الـ10% الأكثر فقرا يتقاسمون بينهم 1.4% من الثروة فقط.[2]

وحسب البنك الدولي فإن معامل "جيني Gini" –الذي يقيس عدم العدالة في توزيع الدخل– انتقل في الصين من 0.3 عام 1982 إلى 0.45 عام 2002، وهو ما يعني أنه ارتفع 50% خلال 20 سنة.[3] ويعيش سكان الريف ظروفا معيشية قاسية، ومن بين 780 مليون قروي يستفيد فقط 1 من 6 بحماية اجتماعية مقابل 1 من 2 للمناطق الحضرية.[4]

---

[1] Françoise Lemoine, La chine future géant dans l'économie mondiale, Op.cit, pp:747-748.

[2] Philippe Cohen et autre, op. cit, P:63 et P:79 .

[3] Mary Françoise Renard, inégalité et soutenabilité de la croissance chinoise, revue Equation chinoise, Agir n° 26-27, mai 2006, p : 3.

[4] Cyrille J et autres, Op.cit, p:89.

إن فكرة النمو غير المتوازن التي بنى عليها الرئيس "دينغ" تصوره للإصلاحات (بأن تنسحب آثار النمو من المناطق الساحلية إلى المناطق الأخرى الفقيرة) لم تتحقق في أرض الواقع، ونجم عن اختلال التوازن التنمية جهويا تعاظم حركات الهجرة من الريف إلى المدن، والكثير من المظاهرات، وهو ما خلق في الفترة 1992-1996 توترا بين الحكومات المحلية للأقاليم الساحلية الغنية والعاصمة بكين بسبب عدم وفاء تلك بالتزاماتها بمساعدة المناطق الداخلية.

وفي خطوة لتدارك الوضع، وافق البرلمان الصين في مارس 1996 على خطة تمتد إلى سنة 2010 تهدف إلى تضييق الفجوة الاقتصادية بين الأقاليم، وتُقدّم تصورات عن تقديم المساعدات من الأقاليم الساحلية إلى المناطق الفقيرة، وتنص الخطة على أن 60% من القروض الأجنبية في الفترة 1996- 2001 سوف توجه إلى الأقاليم الفقيرة.

4. مشكلة حقوق الملكية الفكرية

إن إدراج مشكلة القرصنة وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ضمن المشاكل المرتبطة بتسارع النمو الاقتصادي في الصين يرجع إلى كون اقتصاد هذا البلد هو في المراحل الأولى لانطلاقه ولم ينضج بعد أو يصل إلى المرحلة التي يصبح فيها قادرا على إنتاج التكنولوجيا والمعرفة، وبالتالي يصبح مدافعا أولا عن حقوق الملكية نظرا للأضرار التي تلحقه مباشرة من الاعتداء عليها، وهذا هو الحال الذي كانت عليه الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحوّلت من اقتصاد خارق لقوانين حماية الملكية الفردية في القرن التاسع عشر، إلى بلد مدافع عنها بعدما وصل اقتصادها إلى منتج رئيسي للمعرفة وللتقنية المتطورة.[1]

إن الاقتصاد المتخلف في ميدان الإبداع التقني من مصلحة شركاته (وإن كان القانون يمنع ذلك) أن تستفيد مجانا من المهارات التقنية وشهرة المصنّعين الأصليين، دون دفع تكاليف الوصول إلى هذه التقنيات، وهكذا كان حال الاقتصاد الصيني الذي استفادت شركاته من القرصنة والتزييف(*) في إنتاج سلع مقلدة تُباع على أنها أصلية بأسعار رخيصة داخليا وخارجيا. وتشير بعض الإحصائيات غير الرسمية أن ما بين 10 و30% من PNB الصيني يأتي من القرصنة والتزييف، وإلى أن إسهامات البضائع المقلدة والمزوّرة تصل إلى ما بين 15-20% من أرباح مبيعات التجزئة على الصعيد الوطني، مع اختلاف في الأسواق حيث تصل حصة بعض الأسواق 90%.[2]

عالميا تعتبر الصين الأول دون منازع في مجال القرصنة والتزييف، وتشير الإحصائيات إلى أن 92% من البرمجيات المستخدمة في مجال الصين مقرصنة، واحتلت الصين المرتبة الأولى عام 2000 في لائحة البضائع التي صادرتها الجمارك الأمريكية والتي بلغت قيمتها 48 مليون $ من البضائع المزيفة، وجاء في تقارير دول الاتحاد الأوروبي أن 18% من البضائع المزيفة التي صودرت عام 2001 وقيمتها 95 مليون $ ترجع إلى الصين، ويشير الاتحاد العالمي

---

[1] أوديد شينكار، مرجع سابق، ص: 151.

(*) القرصنة إنتاج أو توزيع أو استعمال التقنية الحديثة دون إذن مالكها مثل نسخ البرمجيات وتقليد العلامات التجارية ...، أما التزييف فيتجاوز ذلك إلى بيع المنتج على أنه أصلي.

[2] المرجع السابق، ص: 158.

للمكية الفكرية IIPA إلى أن عدد أقراص DVD الصينية الصنع والتي صودرت في المملكة المتحدة ارتفع من 2000 في الربع الأول من عام 2003 إلى 77.000 في الربعين الثاني والثالث من نفس العام، وتقدر شركة "ياماها" وحدها أن ما يزيد على 100.000 من دراجاتها النارية المقلدة الصينية الصنع تجد طريقها إلى الأسواق البعيدة كل عام .

إن انتشار القرصنة والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في الصين يرجع إلى عوامل مختلفة يمكن أن نذكر منها:

- الإقبال الكبير الذي عرفته الصين من كبرى الشركات العالمية للاستثمار في اقتصاد لم يمتلك بعد الآليات اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- التحديات التي يفرضها التطبيق السريع لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث أن الصناعات التي تعتمد التزييف والقرصنة كأساس لنجاحها توظّف عمالا كثيرين، وتعتبر مصدر تمويل للسلطات المحلية على الخصوص، وبالتالي فإن حلّها له آثاره الاقتصادية السلبية وآثاره على الاستقرار الاجتماعي.
- الفساد في الأجهزة الحكومية وانتشار الرشوة، وعدم شفافية النظام القضائي ونزاهته واستقلاليته، وعدم وجود إعلام فعال لمحاربة الظاهرة.
- التهريب الناشط على الحدود الذي يسهل تسريب القطع المزيفة لاسيما عبر هونغ كونغ ومكاو.
- دقة التقليد إلى درجة يصعب فيها تمييز المنتج المزّيف من الأصلي، وقيام شبكات منظمة وممولة جيدا عليه، وأحيانا شركات شرعية تلجأ إلى الإنتاج المزيف لمرورها بأوقات صعبة أو الربح السريع، وهذا حال عدة شركات عمومية تلجأ إلى إنشاء مشاريع مشتركة مع مؤسسة أجنبية ثم تقوم بالقرصنة وإطلاق خط إنتاج موازٍ باستعمال نفس التصاميم والمعدات.
- سهولة تقليد بعض المنتجات وكثرة انتشارها مما يجعلها هدفا رئيسيا للقرصنة والربح السريع، وأبرزها المنتجات الرقمية (البرمجيات، التسجيلات، أفلام السينما، الأقراص المضغوطة بأنواعها ... الخ)

وعلى سبيل المثال: يقدر الاتحاد الدولي للملكية الفكرية كمية إنتاج الأقراص المضغوطة في البّر الصيني بحوالي 686 مليون قرص، وبإضافة الكميات التي تنتجها تايوان (990 مليون قرص) وهونغ كونغ (1.94 مليار قرص) نحصل على قدرة إنتاجية تبلغ 3.5 مليار قرص![1]

وترجع خطورة القرصنة بالأساس إلى التكاليف الكبيرة التي تتكبدها الشركات التي قُلّدت منتجاتها بسبب ضياع جزء هام من حصتها السوقية، والإساءة إلى سمعتها، هذه التكاليف التي تصل إلى 20 مليار$ سنويا، وتخسر شركتان من أصل خمس شركات مصنعة أجنبية ما يزيد عن 20% من إيراداتها المحلية في الصين، وتمثل هذه النسبة حوالي 150 مليون $ سنويا بالنسبة لشركة مثل بروكتر وكامبل. من جهة أخرى تسمح القرصنة لشركات متخلفة

[1] أوديد شينكار، مرجع سابق، ص: 166-167.

باللحاق والريادة عن طريق بيع منتجات مقلدة رخيصة الكلفة، حيث توفّر هذه الشركات من سرقة التقنيات تكاليف أعظم مما يوفره تدني أجر اليد العاملة .

وتبذل الصين جهودا كبيرة في مجال ضمان وحماية "حقوق الملكية الفكرية" (لاسيما بعد انضمامها إلى OMC)، وهي وإن كانت غير كافية لكنها مؤشر إيجابي على تدارك النقص في هذا المجال.[1]

جهود الصين في حماية حقوق الملكية الفكرية

أصدر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة (مجلس الوزراء) الصيني كتابا أبيضا بعنوان "تقدم جديد في حماية حقوق الملكية الفكرية بالصين" تضمّن الإشارة بالتفصيل إلى جهود الحكومة الصينية في حماية حقوق الملكية الفكرية، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الجهود كما يلي:[2]

- إقامة منظومة متكاملة للقوانين واللوائح المتطابقة مع القواعد المتبعة دوليا: من بين هذه القوانين نذكر "قانون براءات الاختراع" و"قانون العلامات التجارية" و"قانون حقوق التأليف" و"لائحة حماية برامج الكمبيوتر" و"لائحة الإدارة الجماعية لحقوق التأليف"...
- إنشاء نظام عمل وآلية لتنفيذ القانون من خلال الجمع بين الحماية الإدارية والحماية القضائية، وفي عام 2004 تم تشكيل فرقة عمل وطنية لحماية الملكية الفكرية برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وهى مسؤولة عن التخطيط الموحد والتنسيق لأعمال حماية الملكية الفكرية في عموم البلاد، كما عملت الصين على تنسيق التعاون بين أجهزة الحماية الإدارية والأمن العام، وقررت إحالة قضايا الجرائم المشتبه فيها إلى القضاء الجنائي.
- شن حملات واسعة تشارك فيها مختلف الجهات المختصة لضبط ومعاقبة مخالفي القانون في انتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- بذل الجهود لزيادة وعى المجتمع بحقوق الملكية الفكرية، وفى عام 2004 حددت الدولة فترة 20 - 26 أفريل من كل سنة على أن تكون "أسبوع التوعية بحماية الملكية الفكرية"، باستخدام مختلف وسائل الإعلام كالصحف، المجلات، التلفزيون، الاذاعة، شبكات الكمبيوتر، عقد الندوات، إقامة مسابقات، ونشر الإعلانات ذات المنافع العامة...الخ
- انضمام الصين إلى المعاهدات الدولية الرئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تأسيس نظام الحماية الجمركية للملكية الفكرية.

[1] أو دير شينكار، مرجع سابق، ص:166-167

[2] انظر الكتاب الأبيض ((تقدم جديد فى حماية حقوق الملكية الفكرية بالصين)) على موقع صحيفة الشعب اليومية:
http://arabic.people.com.cn/31664/3338521.html (20/11/2011)

ويشير التقرير إلى أنه:

- **في مجال براءات الاختراع:**

ومنذ تأسيس مصلحة براءات الاختراع الصينية في عام 1980، وبفضل جهود الدولة، تمكّنت الصين من تحقيق طفرة في تطور مجال حماية براءات الاختراع، فمنذ أول أفريل 1985 حتى نهاية عام 2004 تلقّت مصلحة الدولة لبراءات الاختراع ما مجموعه 2.284.925 طلبا لتسجيل براءات الاختراع، منها 1.874.358 طلبا محليا و410. 567 طلبا أجنبيا، وحتى يوم 17 مارس 2004 تجاوز إجمالي طلبات تسجيل براءات الاختراع في الصين حاجز المليونين. وقد استغرق الوصول إلى المليون الأول لعدد الطلبات المذكورة 15 سنة، بينما استمر الوصول إلى المليون الثاني أكثر من 4 سنوات فقط.

وحتى نهاية العام 2004 قامت مختلف المصالح المحلية للملكية الفكرية بفحص 10.251 موقعا صناعيا و2.081. 537 سلعة، وتلقّت دوائر براءات الاختراع في أنحاء البلاد ما مجموعه 12.058 قضية لانتهاك حقوق الاختراع والنزاع عن براءات الاختراع، وأنهت معالجة 10.411 قضية أي 86.3% من الإجمالي.

- **وفي مجال حماية العلامات التجارية:**

منذ بدأ سريان مفعول "قانون العلامات التجارية" في أول مارس 1983، وتبعا للتعديلات التي أجريت عليه تماشيا مع التطور الاقتصادي الحاصل، لاسيما بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، شهدت الصين تطورا كبيرا في عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية، فبعدما كان عدد هذه الطلبات نحو 20 ألفا فقط عام 1980، وصل في عام 1993 إلى 132 ألفا، أما في الخمس سنوات بين عامي 2000 و2004 وصلت الطلبات الإجمالية إلى 1.906 مليون قطعة.

وأسفرت عمليات التفتيش والرقابة المنظمة من طرف الهيئات الحكومية المختصة عن ضبط أعداد كبيرة من قضايا انتهاك وتزييف العلامات التجارية، وبين عامي 2001 و2004، ضبطت هذه الهيئات 169.6 ألف قضية، وصادرت وألغت 529 مليون قطعة من العلامات التجارية المقلدة والمزيفة، كما أحالت 286 قضية إلى الدوائر القضائية تتضمن 300 شخصا متورطا.

- **وفي مجال حماية حقوق التأليف:**

أسست الصين نظاما قانونيا لحماية حقوق التأليف منذ صدور "قانون حقوق التأليف" الذي سرى مفعوله في جوان 1991مع مختلف التعديلات التي أجريت عليه، وعمل هذا النظام –بالتعاون مع الدوائر المكلفة بالأمن العام– على فرض ضغط على عمليات الانتهاك والقرصنة، وحسب الإحصاءات فإنه خلال الفترة 1995 - 2004، ضبطت هيئات هذا النظام 350 مليون قطعة من المستنسخات الانتهاكية والمقرصنة، وعالجت 51368 قضية انتهاك، وأنهت 49983 قضية منها.

- **وفي مجال حماية حقوق الملكية الفكرية للمنتجات الصوتية والمرئية :**

يشير التقرير المذكور إلى أن الصين أصدرت العديد من اللوائح القانونية، وأسست شبكة إدارية لأسواق المنتجات الصوتية والمرئية على مستويات الحكومة المركزية، المقاطعة، الإقليم والمحافظة، وفعّلت الرقابة على الأسواق الثقافية بما فيها سوق المنتجات الصوتية والمرئية، وحسب الإحصائيات فإن الصين في فترة 1994 - 2004، ألغت رخص 9 مؤسسات استنساخ للأقراص، وضبطت 200 خط لإنتاج الأقراص اللامشروعة، وفي عام 2004 فحصت الهيئات الوطنية لإدارة ورقابة الأسواق الثقافية 555.368 مؤسسة للمنتجات الصوتية والمرئية، وصادرت منها 154 مليونا من الأقراص المتنوعة اللامشروعة.

المطلب الثاني: المشاكل المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي

رغم الادخار الكبير واحتياطات الصرف الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الصيني، إلا أن النظام المصرفي يبقى هشا وضعيف الفعالية في أداء دور الوساطة المالية (لاسيما تجاه القطاع الخاص)، مع ضعف وأداء متواضع للأسواق المالية، مما يجعل القطاع المصرفي والمالي الصيني في وضع تحدّي كبير مع انفتاحه على الخارج ودخول المستثمرين الأجانب إليه.

1- ضعف أداء القطاع المصرفي في تخصيص القروض

إن القطاع المصرفي الصيني الذي يضم أربعة بنوك عمومية كبرى (بنك الصين، بنك الزراعة، بنك البناء والبنك الصناعي والتجاري) تفرعت عن بنك الشعب عام 1983، وثلاثة بنوك "سياسية" لتمويل مشاريع الدولة التنموية أنشئت عام 1994، بالإضافة إلى 12 بنكا تجاريا و92 بنوك أحياء (مقتصرة النشاط على منطقة جغرافية محددة)، وتعاونيات القروض الريفية، ظل ضعيفَ الفاعلية في أداء دور الوساطة المالية قبل الإصلاحات وبعدها.

فقبل الإصلاحات ظل القطاع المصرفي خاضعا لتوجيهات السلطة المركزية، لا يتمتع بالاستقلالية التامة، ولا يتحمل مسيّروه أية مسؤولية أو التزام في مجال تقييم المخاطر للمشاريع التي يمولها البنك.

وبعد الإصلاحات، تواجه البنوك الصينية مشكلة عويصة تتمثل في ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها، ذلك أن البنوك العمومية التي تهيمن على أكثر من نصف القروض الموجهة للاقتصاد ظلت تمّول المؤسسات العمومية على حساب القطاع الخاص الذي هو القطاع الحيوي للاقتصاد، دون تمكّن تلك المؤسسات من إرجاع ديونها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه وحتى بعد الإصلاحات –وبسبب ما أُعطي من لامركزية للسلطة في المستوى المحلي– فإن مسيّري الفروع الجهوية للبنوك الرئيسية وقَعُوا تحت ضغط السلطات المحلية للإبقاء على تمويل الوحدات العمومية غير القادرة على الاستمرار، وتمكّنوا من تلبية ذلك بسبب المستوى العالي من الأموال التي وفّرها الادخار المحلي، وهو ما قاد بالنتيجة إلى كتلة معتبرة من الديون المشكوك في تحصيلها قدّرَتْها الإحصائيات بـ: 40% من

إجمالي القروض التي منحتها البنوك الصينية، أي ما يفوق 1000 مليار$! وحسب لجنة التسوية البنكية الصينية CRBC فإن الديون المشكوك في تحصيلها للبنوك التجارية الكبرى الأربعة تجاوزت عام 2005 مبلغ 1830 مليار يوان أي ما يعادل 230 مليار$ أو 12.3% من PIB الصيني.[1]

إن هذه الوضعية التي تدق ناقوس خطر إفلاس البنوك التجارية في الصين كلّفت الدولة أموالا باهظة لمساعدة هذه البنوك بلغت حوالي 430 مليار$ في الفترة 1998-2005 أو ما يعادل 30% منPIB.[2]

وفي أفريل 1999 أسّست الدولة أربع شركات تصفية، برأس مال 10 RMB (رينمنبي أو يوان) لكل واحدة منها، وذلك لتسيير محفظة الديون المشكوك في تحصيلها (بل المعدومة في واقع الأمر) للبنوك التجارية الأربعة الكبرى، ووُضعت هذه المؤسسات تحت سلطة البنك المركزي ولجنة الإشراف على عمليات البورصة بوزارة المالية الصينية، ولكن لم تتمكن هذه الشركات سوى من تغطية نسبة قليلة من ديون القطاع المصرفي قُدّرت نهاية عام 2003 بـ:99.41 مليار يوان من إجمالي يقدر بـ: 509.37 مليار يوان.[3]

ومع الانفتاح الكامل للقطاع البنكي نهاية 2006، حسب شروط الانضمام إلى OMC، يبقى تقليل ديون هذا القطاع أمرا حاسما حتى يتمكن من مواجهة المنافسة الأجنبية، وحتى تستطيع الدولة إدخال بنوكها إلى البورصة وهو ما تعمل عليه بقوة، حيث أعادت عام 2003 رسملة كلاً من بنك الصين وبنك البناء اللذين تجاوزت ديون كل واحد منهما 22.5 مليار$، وهذا بحثا عن تمكينهما من تسيير أحسن للقروض، وتحضيرا لدخولهما البورصة وامتلاكهما تنافسية بالمعايير الدولية.

2- الأداء المتواضع للأسواق المالية الصينية

في ظل المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي في الصين، فإن الأسواق المالية الصينية (بورصة shanghai وبورصة shenzhen) مدعوّة لِلَعب دور محوري كقناة تمويل للقطاع الخاص بالدرجة الأولى، لاسيما في ظل المستوى العالي من الادخار العائلي الذي يعرفه الاقتصاد الصيني. ولكن الواقع يشير إلى أن البورصات الصينية لم تستطع أن تضطلع سوى بجزء قليل من هذا الدور، ولم تستطع مسايرة نمو الاقتصاد، حيث ظلت الأهمية التمويلية راجعة للنظام المصرفي، والذي ظل المصدر الرئيسي للتمويل طويل المدى، وصرح البنك المركزي الصيني أنه في ماي 2005 مثّلت القروض البنكية 98.8% من مجموع التمويل للسداسي الأول من هذه السنة، مقابل 93.8% لنفس الفترة من2004، بينما إصدارات الأسهم فلم تمثل سوى 0.8% من إجمالي التمويل في جوان 2005 مقابل 2% لنفس الفترة عام2004 و 7.6% عام 2001[4]، وهذا بالرغم من أن البورصات الصينية تسجل في بعض الفترات نتائج غير مسبوقة ولكنها غير مستديمة، كما وقع عام 2004 حيث رُتّبت هذه البورصات في المرتبة الثانية عالميا، وتضاعف

[1] JOACHIM DORNBOCH, Op.cit, p p: 68-69.
[2] Françoise Lemoine, L'économie de La chine, Op. cit, p: 29.
[3] François Gipouloux, Op.cit, p : 152.
[4] IBID, p:156.

مؤشرها مرتين عام 2007، ولكن تبقى أغلب الأسهم عائدة للقطاع العام ولا تُتداول بحرية، وتعاملات البورصة بعيدة عن مسايرة نمو الاقتصاد، حيث لم يمثل رأس مال البورصات للأسهم القابلة للتداول سوى 6% من PIB عام 2005.[1]

جدول رقم II– 25 : تطور رسملة البورصات في الصين

الوحدة: مليار دولار

السنوات	نهاية2002	نهاية2003	نهاية2004	نهاية2005	نهاية2006
هونغ كونغ	463.1	714.6	861.5	1055.0	1715.0
شنغهاي	306.4	360.1	314.3	286.2	917.5
شنجن	156.6	152.9	133.4	115.7	227.9

***Source*: JOACHIM DORNBUSCH, Op. cit. p: 37.**

ويعود ضعف أداء البورصات الصينية لأسباب عدة منها: [2]

- التنظيم القانوني غير الكافي، لاسيما في ميدان حماية المساهمين.
- عدم شفافية التعاملات.
- مشكل هيكلي يعود للاقتصاد المخطط، حيث تمتلك مؤسسات الدولة عددا كبيرا من الأسهم غير القابلة للتفاوض (60% من رأس مال البورصات)، في مقابل عدد قليل من الأسهم القابلة للتداول يعود للمؤسسات الأخرى.
- ضعف التسيير وحوكمة المؤسسات بصيغة عامة.
- مشكلة اختلاف معايير تداول الأسهم A ببورصة شنغهاي والأسهم H في بورصة هونغ كونغ. ( )*

3- الانفتاح وتحديات العمل المصرفي والمالي الصيني

إن انضمام الصين إلى OMC وما يفرضه من ضرورة فتح نظامها المصرفي والمالي بالكامل إلى تاريخ 01 جانفي 2007، يضع هذا النظام أمام تحديات المنافسة الأجنبية، في ظل واقع يتميز بتأخر أساليب التسيير وضعفها، وانتشار الفساد، وتراكم ديون البنوك، وضعف أداء البورصات.

وقد فتحت الصين المجال للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في رؤوس أموال البنوك التجارية بنسبة تقل عن 25%، وقد دخل HSBC الصين عام 2004، وتلاه عام 2005 Bank of America ثم Royal Bank of

[1] Françoise Lemoine, l'économie de La chine, Op.cit, p : 31.
[2] Voir : - François Gipouloux,Op.cit, p:162.
- Françoise Lemoine, l'économie de La chine, Op.cit, p: 31.

(*) تشير الأسهم A إلى الأسهم التي تتداول بالعملة المحلية (وتشكل 90 % من الأسهم) والأسهم B إلى الأسهم التي تتداول بالعملة الصعبة، والأسهم H إلى الأسهم التي تتداول في بورصة هونغ كونغ.

Scotland و Gold man sachs. وفي نهاية 2005 استثمر الأجانب 20 مليار$ في البنوك العمومية الكبرى (ماعدا البنك الزراعي) وفي 15بنك آخر. وفي جوان 2005 دخل بنك الاتصالات (خامس بنك صيني) إلى بورصة هونغ كونغ وحاز الأجانب على أكثر من 30% من رأسماله، ودخل بنك البناء أيضا هذه البورصة في أكتوبر 2005.[1] ويواجه هؤلاء المستثمرون وغيرهم مشاكل تتعلق بالرقابة على أسعار الفائدة، والتضخم، والتسيير وضعف أداء النظام المصرفي بشكل عام.

المطلب الثالث: المشاكل المرتبطة بالقوة البشرية

تَرافَق انطلاق الصين اقتصاديا بمشاكل أثّرت على العامل البشرى الصيني، كان أهمهما مشكلة تفاوت الدخول بين المناطق السياحية والمناطق الريفية التي أشرنا إليها سابقا، مع مشاكل أخرى تتعلق بالبطالة والنزوح الريفي، التعليم، اختلال هيكل السكان والصحة والحماية الاجتماعية.

1. **البطالة والنزوح الريفي**

تعتبر ظاهرة البطالة في المدن –والتي تسارعت منذ منتصف التسعينات– مشكلة حادة في الاقتصاد الصيني، حيث انتقل عدد البطالين في المدن من 95 مليون عام 1978 إلى 265 مليون عام 2004.

جدول رقم II– 26: تطور نسبة البطالة في مدن الصين للفترة 1999–2007

الوحدة: %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2004	2005	2007
نسبة البطالة	3.1	3.1	3.6	4.0	4.3	4.3	4.4

المصدر: سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص:185.

إن نسب البطالة المذكورة لا تعبّر عن الحقيقة، فمثلا تقدر منظمة OCDE أن معدل البطالة في المدن الصينية انتقل من 8% عام 1995 إلى 11% عام 2000، ويتجاوز نسبة 20% في بعض المقاطعات، وعرفت المدينة الجديدة Fengdu وحدها معدل بطالة يتراوح بين 60 و 70%، وفي عام 2004 ثم إحصاء 14مليون بطال، دون احتساب الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين يقدرون بـ 10 ملايين عامل سنويا، وهو ما يعني أن الاقتصاد الصيني

[1] Françoise Lemoine, l'économie de La chine, Op.cit, p : 30.

عليه سنويا خلق 24 مليون منصب عمل لامتصاص هذه القوة العاطلة، وهو ثلاث أضعاف قدراته الحالية، دون نسيان تراجع خلق مناصب العمل بسبب عصرنة التجهيزات والبحث عن مزايا الإنتاجية.[1]

يرجع السبب الرئيسي للبطالة في المدن إلى حل عدد كبير من المؤسسات العمومية (يتوقع أن تؤدي إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام إلى تسريح 24 مليون عامل خلال 1997-2012)[2]، وإلى ضعف امتصاص المؤسسات الخاصة لليد العاملة، بالإضافة إلى المنافسة الحادة في السوق والتي تضغط على التكاليف، وإلى تزايد السكان في سن العمل حيث يُقدر أن يزيد عددهم بـ30 مليون شخص خلال 2000-2015.

أيضا من أهم أسباب تنامي هذه الظاهرة الهجرة الكبيرة من الأرياف إلى المدن، حيث أنه حاليا مابين 150 إلى 200 مليون عامل هاجروا من الريف إلى المدن، وهو رقم يتزايد بسرعة بسبب فجوة التنمية بين الأرياف والمدن التي أنتجت عدم عدالة توزيعية للدخل (*)، وبسبب التعداد الهائل للفقراء في الريف (900 مليون ساكن عام 2007 من مجموع سكان الصين)، ويتوقع حسب الإحصائيات الرسمية أن يصل عدد المهاجرين إلى المدن 300 مليون عام 2015، وهو 150 مرة ضعف العدد عام 1980!.[3]

ويواجه العمال النازحون إلى المدن مشاكل قانونية صعبة، ويعاملون كَيَد عاملة مهاجرة تعمل بصيغة مؤقتة ولا تتقاضى إلا أجورا زهيدة بدون ضمان اجتماعي، وبيّنت دراسة للباحثة Sandra Poncet حول الهجرة الداخلية في الصين أن تكاليف هذه الهجرة مرتفعة جدا، وتتناسب طرديا مع التقييدات الصارمة المفروضة على تنقلات العمال.[4]

تجدر الإشارة أخيرا إلى أن هناك سلسلة من القوانين في مجال العمل حُضّرت عام 2008 خلفا لتشريع العمل 1995 تتلاءم مع الظروف الراهنة، هدفها حماية الأجراء من تقلبات سوق العمل، وهذه الحماية تتم بنظام عقود العمل التي تضمن احترام المستخدمين للحقوق الأساسية للأجراء، ومن المتوقع أن الإجراءات الجديدة ستثقل وتزيد التكاليف على المؤسسات من ناحية الحد الأدنى للأجر المضمون، مدة العمل، الحماية الاجتماعية ...الخ .[5]

2. اختلال هيكل السكان

قُدّر تعداد سكان الصين عام 1980 بـ01 مليار نسمة، بعدها حثّ الرئيس "ماوتسي" على الإنجاب واعتبره "واجبا ثوريا"، فعرف تعداد السكان زيادة هائلة، حيث ولد في الصين 100 مليون طفل ما بين سنة 1964 و

[1] Philippe Cohen et autre, Op.cit, p: 68.

[2] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص:68.

(*) الفجوات التنموية هي التي دفعت بالرئيس الصيني "هو جين تاو" إلى طرح نظريته المسماة "المجتمع المتناغم" في أكتوبر 2006 التي تطمح إلى الوصول إلى مجتمع صيني لا تفصل بين أفراده فجوات كبيرة وتعم فيه ثمار التنمية كل السكان وقد حددت اللجنة المركزية للحزب عام 2020 كموعد للوصول إلى "المجتمع المتناغم".

[3] JOACHIM DORNBUCH, Op. cit, p: 41.

[4] Sandra Poncet, dynamique des migrations intérieures en Chine, Revue économique, vol 55, n°3, mai 2004, p.p :623-632.

[5] OCDE, L'Observateur, Fév.2010, p :08.

1969، وكان لهذا تأثيره على الاقتصاد لاسيما في ناحية الحاجة للغذاء، لذلك قررت الحكومة تحديد النسل بتبنّي سياسة "طفل واحد لكل أسرة"، مع تقرير عقوبات صارمة على المخالفين، فتباطأ معدل الولادات، وظهرت اختلالات في الهيكل السكان بالصين.

جدول رقم II– 27: تطور الخصوبة وتعداد السكان في الصين

السنوات	معدل الخصوبة	تعداد السكان(بالمليون)
1950	5.8	551.96
1955	6.3	614.65
1960	4.0	662.07
1965	6.1	725.38
1970	5.8	829.9
1975	3.6	924.2
1980	2.2	987.08
1985	2.0	1046.00
1990	2.2	1143.33
1995	2.0	1211.21
2000	1.8	1267.43
2003	1.8	1292.27

Source: François Gipouloux, Op. cit. p : 212.

تتمثل أبرز الاختلالات التي تمس هيكل السكان في الصين في ارتفاع عدم المسنين، والذي يتوقع أن ينتقل من حوالي 10% مطلع القرن الواحد والعشرين إلى أكثر من 27% مقارنة بتعداد القوة العاملة عام 2030، وهو ما يعني تضاعفه ثلاث مرات تقريبا خلال 30 سنة (انظر الجدول التالي).

جدول رقم II– 28: هيكلة السكان بالصين حسب فئات الأعمار

الوحدة: %

	1964	1982	1990	1995	2000	توقعات 2030
14–0	40.4	33.5	27.7	26.7	23.0	17.9
64–15	55.1	61.5	66.7	66.6	70.2	64.5
+65	4.5	5	5.6	6.7	7.0	17.6
نسبة المسنين إلى القوة العاملة	8.17	8.13	8.35	10.06	9.92	27.23

Source: François Gipouloux, Op. cit. p : 212.

وتشير إحصائيات أخرى إلى أن عدد المسنين في الصين الذين هم فوق 90 سنة بلغ 10% من مجموع السكان عام 2005.[1]

ومن الاختلالات في هيكل سكان الصين أيضا زيادة عدد الذكور على الإناث (100 فتاة مقابل 115 فتى في المتوسط) بفعل سياسة الطفل الوحيد (*) وحرص الأسرة على إنجاب الذكور (اعتبار لعوامل عدة)، مما أدى إلى مشكلات الإجهاض، وغياب مفهوم الأخ والأخت في المجتمع.[2]

3. المشاكل المتعلقة بالتعليم

تبذل الصين جهودا كبيرة –كما أشرنا– للنهوض بالتعليم كرهان أساسي لتكيف المجتمع مع التغيرات العميقة التي أحدثتها الإصلاحات، ولتحديات الانفتاح والمنافسة عالميا، وقد حققت هذه الجهود نتائج كبيرة على أصعده مختلفة، كارتفاع معدلات التمدرس، إصلاح المناهج، النهوض بالبحث العلمي، وارتفاع نفقات الدولة على التعليم، ولكن تبقى هناك مشاكل تحتاج إلى مزيد من الاهتمام حتى تضمن الصين زيادة التعليم كعامل لاستمرار مسارها التنموي، أبرز هذه المشاكل يتمثل فيما يلي:[3]

- عدم العدالة في التعليم بين المناطق الناجم عن اختلال توازن التنمية بين الجهات، وبينت دراسة لـ " Isabelle Attanè" حول العائلة القروية الصينية الأثر الكبير للفقر الذي يعيشه الريف الصيني على التعليم، ففي 592 منطقة صنفتها الدولة كمناطق فقيرة تبلغ نفقات التمدرس للسداسي الواحد 150 يوان للطفل الواحد، في حين أن الدخل الفردي المتوسط السنوي لا يتجاوز 400 يوان !! وفي بداية التسعينات، أحصي في هذه المقاطعات ما يقارب 10% من الأطفال بين سن السادسة والثاني عشر سنة لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة (أكثر من مليون تلميذ)، وفي هذه المقاطعات أيضا (كمقاطعة Anhui وGuangxi وGuizhou) من 20% إلى 25% من الأطفال يغادرون المدارس قبل نهاية الفترة الابتدائية[4]!
- ضعف انفتاح الجامعات الصينية (20% فقط).
- ارتفاع تكاليف التمدرس، حيث تخصص العائلات في المدن ربع دخلها لنفقات تعليم أبنائها في الابتدائي، وترتفع النسبة إلى 40% في مرحلة الجامعة، وتشهد العائلات في الريف نفس الظروف بسبب أن حاجة السلطات المحلية لتمويل التعليم دفعها إلى رفع رسوم التسجيل والتمدرس بشكل لافت.

---

[1] سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص: 83.

(*) سمحت الحكومة فيما بعد بإنجاب طفل ثان ولكن تحت شروط معينة.

[2] انظر: – سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص: 83.
- Joachim Dornbusch, op. cit. p : 118.

[3] Voir: - Cyrille J. et autre, Op.cit, pp:123-124.
- Jean Luc Racine, Revue Transcontinentales, n°3, 2éme semestre, 2006, p :8.

[4] Isabelle Attané, La chine du XXe siècle, INED, 2002. p : 365.

وحتى مع انفتاح الدولة على التعليم الخاص بموجب قانون 2002 حول ترقية التعليم الخاص، والذي سمح بإنشاء 78500 مؤسسة تعليمية خاصة كوّنت حوالي 2 مليون تلميذ وطالب عام 2004، إلا أن ذلك لم يشكل فرصة لتعميم التعليم بسبب ارتفاع نفقات التمدرس في هذه المدارس الخاصة، والتي تبلغ في بعض الجهات (مثل بكين وشنغهاي) أضعاف أجر العامل اليومي بمرات عديدة!

- وتبعا لمشكل تمويل الدولة للتعليم المشار إليها، يُسمح للمدارس في المناطق الفقيرة بإنشاء مؤسسة معفية من كل الرسوم تنتج ويعاد استثمار أرباحها لضمان السير الحسن للمدرسة، ولكن تشير الصحافة الصينية إلى وقوع العديد من حوادث العمل المميتة في هذه المؤسسات، علاوة على استغلال الأطفال في ظروف تفتقر إلى شروط الأمن والحماية.
- عدد كبير من الفتيات لم يلتحق بالتعليم أصلا.
- ظاهرة تسرب الأساتذة الممتازين من قطاع التعليم إلى المدن بحثا عن أجور مرتفعة.
- مشكلة أبناء المهاجرين إلى المدن الذين لا يملكون تصريحا رسميا بالإقامة (قدر عددهم بـ21 مليون طفل عام 2003)، والذين لا يسمح لهم بالتسجيل في التعليم بالمدن، ورغم أن الدولة رفعت هذا الحظر لاحقا إلا أن أبناء هؤلاء "المهاجرين الداخليين" لا زالوا يلقون تهميشا ومعاملة تمييزية في المجتمع الحضري أسوأها ما يتعلق بالاستبعاد من نجاح مسابقات الالتحاق بالجامعات.

4. المشاكل المتعلقة بالصحة والحماية الاجتماعية

رغم النتائج الإيجابية المسجلة في الصين في مجال تحسن المؤشرات الصحية في السنوات الأخيرة، حيث تراجعت كثير من الأمراض المعدية التقليدية، وحققت الدولة نتائج غير بعيدة عن النتائج المحققة في دول OCDE ضعيفة الدخل كالمكسيك وتركيا رغم ضعف الدخل الفردي في الصين، إلا أن الوضعية الصحية متباينة كثيرا بين المناطق، ولا تزال تعرف العديد من جوانب النقص التي يمكن الإشارة إلى أهميتها كما يلي:[1]

- يعاني سكان الأرياف (غالبية سكان الصين) من ظروف صحية صعبة، ومن ضعف وسائل العلاج، وعدم الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الفقر، وضعف التسيير، وانتشار الرشوة واللامسؤولية لدى المسيّرين المحليين –يُذكر أن الدولة منذ 1985 أحالت تسيير الموارد والنفقات الاجتماعية إلى السلطات المحلية بالأقاليم–، وحاليا سدس سكان الريف يتمتع برعاية صحية وضمان اجتماعي. وأيضا يعاني سكان المدن من انخفاض المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بسبب الانخفاض الكبير للتوظيف في القطاع العمومي، وأشارت الصحافة الصينية في جوان 2005 إلى أن 50% من الصينيين القاطنين في المدن لا يشملهم نظام الحماية الاجتماعية.[2]

---

[1] Voir: - Cyrille J. et autre, Op.cit, pp: 59-61.
- Françoise Lemoine, l'économie de La chine, Op.cit, p:73-75.
- OCDE, L'Observateur, Fév.2010, p p: 10-11.

[2] Philippe Cohen et autre, Op.cit, p: 63.

- النفقات العمومية على الصحة تراجعت من 25% PIB عام 1980 إلى 17% خلال العشرين سنة الموالية، وتُلُثَيْ هذه النفقات تستفيد منه التجمعات السكنية الكبرى في المدن، ويمس أقل من ثلث السكان. وقد باشرت الحكومة في السنوات الأخيرة جملة من الإصلاحات أعلنت عنها في أفريل 2009 وتمتد إلى آفاق 2020 تُعنى بوضع نظام للرعاية الصحية بالمعايير العالمية، وستتطلب هذه الإصلاحات نفقات إضافية بـ850 مليار رنمنبي خلال الفترة 2009-2011 (0.8% من PIB)، ورغم ضخامة المبلغ إلا أن النفقة صغيرة مقارنة بالاحتياجات الضرورية في الأجل الطويل. من بين هذه الإصلاحات: استثمارات في الهياكل القاعدية الصحية، تعميم التعليم، إعطاء أولوية كبيرة للوقاية، تأهيل وتكوين الأطباء، نظام جديد يطبق على الأدوية الرئيسية...
- نظام معاشات التقاعد يعرف مشاكل كبيرة بسبب النظام الجديد الذي تبنّته الدولة عام 1997، والذي ينقص إلى حدود كبيرة مساهمة الدولة في معاشات التقاعد، ويُلقي العبء الكبير على المؤسسات.
- رغم تزايد عدد الأطباء إلا أنه يُسجل ضعف تأهيلهم وسوء توزيعهم الجغرافي الذي لا يتلاءم مع حجم الاحتياجات المحلية، وقد صنفت الOMS (المنظمة العالمية للصحة) النظام الصحي الصيني في المرتبة 144 من بين 191 دولة ومنطقة في العالم.
- معدلات الوفيات بالأمراض المزمنة ارتفعت خصوصا مع تغير أنماط العيش واستهلاك التبغ والمخدرات بشكل كبير.
- يسجل انتشار كبير لمرض السيدا، وحسبONUSIDA فإن الصين ستضم إلى آفاق 2020 من 10 إلى 20 مليون مصاب، مع ضعف التوعية رغم ما تبذله الحكومة من جهود في هذا المضمار منذ عام 2000.

المطلب الرابع: المشكلة البيئية و تحدي استدامة النمو

أثّر النمو السريع الذي عرفه الاقتصاد الصيني، والتمدن والتصنيع المتسارعين بشكل خطير على تدهور البيئة في الإقليم الصيني، وهو ما دفع بنائب الوزير للوكالة الوطنية لحماية البيئة بالصين Pam Yue بدق ناقوس الخطر حيث صرح عام 2005 بأنه:[1]

- خمسة من بين 10 مدن الأكثر تلوثًا في العالم موجودة في الصين.
- الأمطار الحامضية تَنزل على ثلث التراب الصيني.
- نصف المياه في أكبر سبع أنهار غير قابلة للاستعمال بشكل كامل.
- ربع المواطنين في المدن يتنفسون هواء ملوثا.
- أقل من خمس النفايات في المدن يعالج طريقة مستدامة ملائمة للبيئة.

[1] JOACHIM DORNBUSCH, op. cit, p: 116

- تلوث الهواء و الماء يستهلك من 8 إلى 15% من PIB.
- وهذا دون حساب التكاليف الصحية البشرية حيث أنه في مدينة بكين من 70 إلى 80% من أمراض السرطان ترجع إلى تلوث البيئة.

1. أهم التحديات البيئية في الصين

يمكن الإشارة إلى أهم جوانب المشكلة البيئية في الصين كالتالي:[1]

- تلوث الفضاء الحضري:

نوعية الهواء في كثير من المدن الصينية هي الأكثر تلوثا في العالم ، وحسب الإحصائيات فإن 33 % من سكان المدن يتنفسون هواء يتضمن سمومًا تؤثر على الرئة توازي السموم الناجمة عن استهلاك علبتين من السجائر يوميا. ويتسبب هذا التلوث في نزول الأمطار الحامضية على 30% من الإقليم الصيني، منه 215 تجمع سكني من بين 526 عام 2004.

وتشكل السيارات المصدر الرئيسي الأول لتلوث الهواء في المدن، حيث في مدينة بكين وحدها تساهم السيارات بـ 70% من تلوث الهواء، ويرجع السبب الثاني إلى استعمال الكاربون بشكل مفرط كمصدر للطاقة، وتُقدّر العديد من الدراسات تكاليف هذا التلوث (على الحياة البشرية وعلى النفقات العمومية الصحية) بـ3 إلى 8% من PIB .

- انبعاث الغازات:

تعتبر الصين من أهم المتسببين في الاحتباس الحراري بسبب انبعاثات co_2 الناجمة عن استعمال الكربون والنفط، وقد احتلت المرتبة الثانية عالميًا (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) في انبعاث الغازات المضرة بالبيئة، حيث تضاعف انبعاث co_2 بين 1971 و 2000 ثلاث مرات، و مثّل 15% من المجموع العالمي عام 2002.

[1] Voir : - Laurence Demeulenaere, L'environnement en chine : des enjeux à la mesure de la croissance économiques du pays, Notes de Synthèse, juillet 2008, pp: 17-21.
- JOACHIM DORNBOSCH, op. cit, pp 116-117.
- Françoise Lemoine, l'économie de la chine, op. cit, pp: 109-110.

شكل رقم II– 10: انبعاثات غاز الكربون عام 2004

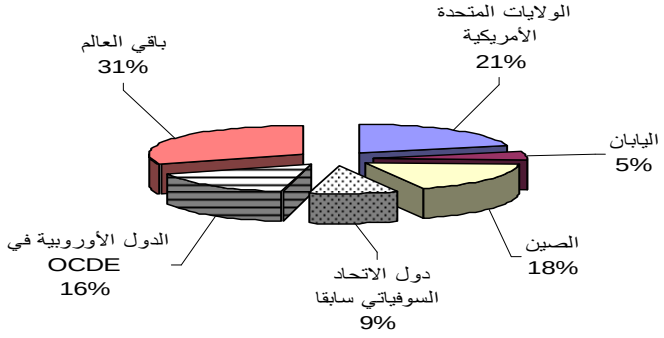

***Source** : Laurence Demeulenaere، L'environnement en chine : des enjeux à la mesure de la croissance économiques du pays, Notes de Synthèse, juillet 2008, p :19.*

و حسب نشرة أعدتها الصين عام 2004 حول انبعاث co_2 (الذي يشكل ¾ انبعاثاتها من GES: GAZ à Effet de Serre) فإن هذه الانبعاثات تطورت بـ: 110 % ما بين 1990 و 2004 .

ويلاحظ من الجدول رقم II-29 أن الصين تتصدر الدول في تطور انبعاث co_2 في الفترة المذكورة، متبوعة بكوريا ثم الهند، في حين أن هناك دول نجحت في تقليص هذه الانبعاثات كألمانيا وروما الاتحادية. ورغم أن الصين أمضت على اتفاقية كيوتو kyoto، إلا أنها غير معنية بإنقاص الانبعاث الغازي المضر بالجو لأنها أمضت الاتفاقية بصفتها دولة نامية (لم تمض على الملحق I من اتفاقية Kyoto)

جدول رقم II– 29: تطور انبعاث co_2 في بعض الدول للفترة 2004/1980

الوحدة : مليون طن من co_2

السنوات / الدول	1980	1990	1995	2000	2004	التغيرات بين 1990- 2004 (%)
الولايات المتحدة	4668	4842	5109	5701	5800	19.8
الصين	1390	2256	2976	2978	4732	109.8
دول الاتحاد السوفياتي سابقا	3063	3345	2424	2210	2313	30.9-
اليابان	869	1058	1140	1185	1215	14.8
الهند	295	588	785	971	1103	87.6
ألمانيا	1061	966	878	827	849	12.1-
كندا	428	429	461	530	551	28.4
رومانيا الاتحادية	573	558	528	525	537	3.8-
كوريا	122	226	361	428	462	104.4
ايطاليا	363	398	411	426	662	16.1
فرنسا	465	355	375	379	387	9.0

***Source** : Laurence Demeulenaere, op. cit, p: 19.*

- تسيير النفايات:

ارتفع إنتاج النفايات بالصين بـ:80% منذ 1990، مع خاصية أن نوعية هذه النفايات (الصناعية الخطيرة) تتجاوز قدرة استبعادها أو معالجتها، وبعضها تمت مراكمته و تفريغه دون رقابة.

- استنزاف الموارد:

تستهلك الصين الموارد الطبيعة بشكل مفرط، حيث يتجاوز استهلاكها استهلاك دول OCDE من هذه المواد بمعيار الكثافة الطاقوية للوحدة من PIB (عدد الموارد للوحدة من PIB)، ومع مضاعفة PIB الصيني أربع مرات كما هو مبرمج بين 2000 و2020 يمكن تخيل حجم الآثار السلبية على استنزاف الموارد والتكلفة البيئية للنمو.

- تلوث الماء و ندرته:

تشكل مشكلة المياه –تلوثًا واستنزافًا– معضلة جوهرية للاقتصاد الصيني، حيث أنه حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2006 فإن كمية المياه المتاحة للفرد الصيني لا تمثل إلا قرابة ¼ المعايير الدولية، علاوة على أنه ورغم الفقر المائي للصين إلا أنها تعرف تبذيرًا كبيرا للمياه في الصناعة والزراعة.

يضاف إلى ذلك أن العديد من مصادر المياه ملوثة بسبب الأنشطة الصناعية على الخصوص، وهو ما يشكل تهديدًا خطيرًا على صحة السكان، وقد تبنّت الدولة مشروعا هائلا لتحويل 40 مليار م^3 سنويا من حوض اليانغيستي نحو سهل الصين الشمالي إلى آفاق 2020، ولكن ذلك لا يشكل ضمانا لتلبية الاحتياجات من الماء مادام استهلاكه لم يُضبط ليتوافق مع هدف استدامة الموارد.

2. جهود الدولة الصينية في حماية البيئة

تبذل الحكومة الصينية –في ظل الواقع الصعب المتميز بازدياد حاجات النمو وازدياد السكان– جهودًا متوالية من أجل ترشيد استهلاك الطاقة وحسن استغلال الموارد والمحافظة على البيئة بوجه عام، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض الجوانب وهي:[1]

- ✓ إنشاء و تفعيل المؤسسات البيئية.
- ✓ البحث عن وضع الإطار القانوني والتنظيم الخاص للبيئة وضمان احترامه.
- ✓ استعمال الأدوات الاقتصادية مثل رفع أسعار استهلاك الطاقة.
- ✓ نشر الوعي البيئي بإقامة مؤتمرات حول البيئة بمشاركة المواطنين.

[1] Laurence Demeulenaere, op.cit, p 21.

- ✓ المخططات البيئية الخماسية التي تشكل إطار للتنمية المستدامة، وقد وَضَع المخطط الخماسي 2006 /2010 مفهوم « **3R** » : **R**éduire - **R**éutiliser – **R**ecycler، وهذه المفاهيم الثلاثة تستلهم روح ما يُسّمى *l'économie circulaire* وهو يقابل الاقتصاد الخطي التقليدي *l'économie linéaire* الذي يضغط على الموارد البيئية، ويبحث عن فك الارتباط بين خلق القيمة وتدفقات الموارد والطاقة.

ولقيادة التوجيه الجديد تمّ تحويل إدارة الدولة لحماية البيئة إلى وزارة لحماية البيئية، وأخذت تهتم بمفهوم OCDE حول « *le cout de l'inaction* »، وقادها هذا الاهتمام إلى العمل على إعداد «الناتج الداخلي الخام الأخضر PIB-Vert »، أي PIB المصحّح بمراعاة أثر الإنتاج على البيئة وعلى الضغوطات على الموارد.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الثاني من الباب الثاني إلى دراسة أهم العوامل التي كان لها الأثر البارز في تحقيق نهضة الصين، وقد خلصنا إلى ما يلي:

- بَنَتْ الصين انطلاقها على منهج متميز يتسم بالوسطية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وبالبراغماتية القائمة على أن العبرة في النتيجة لا في المنهج وقدسية المذهب الاقتصادي، وبالتدرج، وبالتخطيط المحكم كميا وزمنيا لمراحل الانطلاق وما بعده، هذا مع كونه منهجا مرنا خاضعا للتعديل المستمر وفق المستجدات.

- كما ركزت الصين على جعل المعرفة سندا لانطلاقها فعملت في هذا الشأن على:

✓ الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي وربطهما بالتنمية، والحرص على ربط النظري بالتطبيقي ومراجعة المقاييس والبرامج والتخصصات دوريا، كما لاحظنا في البحث الدور الريادي للباحثين في صياغة نموذج الانطلاق الاقتصادي الصيني.

✓ الاهتمام بنقل التكنولوجيا وتطويرها: حيث جعلت الصين هذا الأمر الجانب الرابع في برنامج التحديثات، واستفادت من قوة جذب اقتصادها للاستثمارات الأجنبية في اشتراط نقل التكنولوجيا كشرط مسبق لقبولها، وقد لعبت هذه الاستثمارات دورا رياديا في هذا الجانب من خلال ما أقامته من مراكز البحث والتطوير. وأشرنا في التحليل إلى التجربة الرائدة للصين فيما سمي"الحظائر العلمية" كبيئات مفتوحة كثيفة المعارف تجذب الطاقات الإبداعية الصينية وتعمل على ربط علاقات مع المؤسسات الأجنبية من جهة، ومع الجامعات الوطنية الكبرى والمؤسسات المتخصصة في البحث والتطوير من جهة أخرى.

- وساهمت جملة من العوامل الداخلية أيضا في توفير البيئة المستقرة الملائمة للانطلاق الاقتصادي الصيني حيث:

✓ جعلت الصين النجاح الزراعي وتطوير القطاع الزراعي منطلق بدئها في الإصلاحات بالنظر لما يوفره هذا القطاع من إعادة تخصيص الموارد، وارتفاع دخول الفلاحين وبالتالي ارتفاع الادخار في الريف، وكذا توفير التمويل اللازم، والمواد الأولية اللازمة للاستثمار الصناعي.

✓ ولعب الادخار المحلي المرتفع في الصين دورا هاما في تمويل انطلاق الاقتصاد الصيني، كما شكل التمويل الذاتي للمؤسسات الخاصة ضمانة لها من صعوبات التمويل المسجلة في القطاع المصرفي الصيني.

✓ ولعبت القيم الصينية دورا خفيا في عملية انطلاق الصين اقتصاديا، من خلال ما بيّناه في البحث من أنها كانت ضمانة لوحدة الشعب والتفافه حول السلطة، وأن من خصائصها تركيزها على البعد العملي، كما بحثنا التحديات التي تواجهها في زمن العولمة وانفتاح الصين على العالم.

- وبعد سنوات طويلة من الانغلاق، أدركت الإصلاحات الاقتصادية أن من شروط تحقيق الانطلاق الاقتصادي الانفتاح التجاري على البيئة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد خلصنا إلى أن هذا الانفتاح كانت له آثار إيجابية كثيرة، وأنه كان مبنيا على التدرج، وبمركز قوي للدولة، وتعمّق بانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة، دون أن يُحمّل هذا الانضمام الصين تكاليف عالية، بسبب أنها وعكس الدول النامية انضمت من موقع قوة –لا من موقف ضعف–، وبعدما حسبت أن هذا الانضمام يشكل لها فرصة لمزيد من اكتساح الأسواق العالمية.
- أيضا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر –الذي تعتبر الصين في مراتب أولى عالميا من حيث جذبه– أثّر بصفة بارزة على انطلاق الصين من خلال توفيره لرؤوس الأموال، وخلقه لفرص العمل، وتنويعه للصادرات، ونقله للمعرفة التقنية والإدارية، ودمجه للصين في حلقة التدفقات التجارية الدولية التي تديرها الشركات الكبرى متعددة الجنسيات.
- وركز المبحث الأخير من هذا الفصل على دراسة المشاكل التي رافقت انطلاق اقتصاد الصين، ويرجع السبب في إدراج هذه المشاكل ضمن بحث عوامل انطلاق هذا الاقتصاد إلى أنه لابد للدول النامية الباحثة عن الاستفادة من نموذج الانطلاق الاقتصادي الصيني الأخذ في الاعتبار هذه المشاكل، حتى تبني نموذجا متكاملا يتدارك النقائص التي عرفها النموذج الصيني، وقد خلصنا إلى أن أهم المشاكل التي رافقت انطلاق الصين كانت:

✓ المشاكل المرتبطة بتسارع النمو وسخونة الاقتصاد وأهمها: الحاجة المتزايدة بشكل لافت إلى استهلاك الطاقة والمواد الأولية، اختلال محركات النمو من خلال عدم التوازن بين الاستثمار والاستهلاك، اختلال التنمية جهويا وهو من المشاكل العويصة التي تواجه الاقتصاد الصيني، بالإضافة على مشكلة حقوق الملكية الفكرية.

✓ المشاكل المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي، وتُشكّل ضعف فعالية هذا القطاع في توفير الأموال الضرورية للتنمية (لاسيما تمويل المؤسسات الخاصة تحديدا)، مع ما يتراكم فيه من ديون غير مجدية، مَعْلَمًا بارزا في نقائص التجربة الصينية.

✓ المشاكل المرتبطة بالقوة البشرية وأهمها مشكلة البطالة، والنزوح الريفي، واختلال هيكل السكان، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالتعليم، وبقطاع الصحة والرعاية الاجتماعية.

✓ المشكلة البيئية، وهي تحدي كبير يواجه الصين بسبب اعتبارها من أكثر الدول مساهمة في تلوث البيئة والاحتباس الحراري.

الباب الثالث

التجربة الصينية وواقع الاقتصاديات النامية

تمهيد

بعد دراسة تجربة الصين الرائدة في تحقيق انطلاقها الاقتصادي والوقوف على أهم العوامل التي شكل التفاعل بينها أساس نجاح هذا الانطلاق، سيتطلب الأمر البحث عن تأصيل أهمية هذه العوامل في الطرح التنموي، حتى لا تصطبغ بصبغة الخصوصية التي تحدّ من إمكانية تعميمها، ذلك أن الكثير من القضايا في الفكر التنموي لازالت محل نقاشات متضاربة، ولكن هناك حد أدنى من الاتفاق بخصوص كل قضية يصلح للانطلاق منه في بيان أهمية العامل المدروس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك قضايا مُرّرت بفعل مؤسسات العولمة وتم الترويج لها كمسلمات لا تقبل النقاش، ولكن واقع التجربة بيّن خلاف ذلك أو حدوده.

وتنبغي الإشارة إلى أن هذا البحث لا يهدف إلى استقصاء النقاش بخصوص القضايا التي يثيرها حول العناصر والمتغيرات التي كان لها دور كبير في نجاح انطلاق الاقتصاد الصيني، وإنما يكتفي في غالب الأحيان بالإشارة إلى المعالم الكبرى، والغرض أولا هو التلميح إلى ضرورة عدم التسليم بكل ما يمرّر كبديهيات في إحداث النقلة التنموية النوعية من طرف مؤسسات النظام الرأسمالي، أو بالعكس ما يقف كعقبات في وجه ذلك، ثم ثانيا فتح آفاق للبحث في موضوع الانطلاق الاقتصادي انطلاقا من خصوصية الدول النامية من جهة، ومن التجارب الناجحة في العالم النامي من جهة أخرى.

واستكمالا لمتطلبات البحث، فإنه من الضروري فحص مدى توفر عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجربة الصينية في واقع الاقتصاديات النامية، حتى تتم عملية إسقاط كلية لتلك العوامل ميدانيا بعد تأصيل أهميتها نظريا، وهذا بغرض فتح آفاق أيضا لبحوث تبني نماذج كمية للانطلاق الاقتصادي مستخلصة من تجربة الصين (أو غيرها من الدول الناجحة)، وتجرّب صلاحية تطبيق تلك النماذج على باقي الدول النامية الأخرى، استنادا إلى الإسقاط الذي قدمته هذه الدراسة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يفيد الفحص المذكور في اقتراح ما يلزم لتدارك جوانب النقص المسجلة في العوامل المذكورة كأسس للانطلاق الاقتصادي الناجح.

من أجل كل ما تقدم، ينقسم هذا الباب الأخير من الدراسة إلى فصلين يدرس الأول الجوانب المذكورة أعلاه، أما الفصل الثاني فسيخصص إلى رؤية استشرافية لما بعد الانطلاق، ويدرس الجوانب الرئيسية التي ينبغي توفرها في الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي، من أجل ضمان ثمرة هذا الانطلاق (والفكرة متأتّية من المشاكل التي رافقت انطلاق اقتصاد الصين وتشكل تحديا لاستمرار نجاحه)، تأسيسا على نظرة هذا البحث إلى الانطلاق الاقتصادي كنقطة البدء في تنمية مستمرة متجددة ذاتيا وليس كغاية في حد ذاته.

الفصل الأول

عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجربة الصينية بين الفكر النظري وواقع الاقتصاديات النامية

تمهيد

إن تجربة انطلاق الاقتصاد الصيني التي درسناها في الباب السابق، بكل ما فيها من جوانب القوة وجوانب الضعف، تعتبر أرضية مناسبة لبحث واستخلاص العوامل التي تسهم في تحقيق انطلاق الاقتصاديات النامية، تأسيسا على النظرة التي يعتمدها هذا البحث، وهي أن استخلاص عوامل الانطلاق الاقتصادي من التجارب الناجحة في الاقتصاديات النامية أقرب إلى القبول والتطبيق من استخلاص هذه العوامل من تجربة البلدان الغربية التي تتميز بخصائص مجتمعية وثقافية وتاريخية مخالفة تماما لخصائص العالم النامي.

ولقد بينت دراسة مسيرة انطلاق الاقتصاد الصيني أن هناك جملة من العوامل التي لعبت دورا فعالا في هذا الانطلاق الباهر، منها عوامل ذات بعد داخلي، وعوامل ذات بعد خارجي. والعوامل الداخلية سواء كانت مادية أو غير مادية، منها ما يتعلق ببيئة الانطلاق المادية منها والفكرية، كالمنهج، وتصور دور الدولة، والقيم، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والإرادة السياسية (موضوع المبحث الأول)، ومنها ما يعود إلى هيكل الإنتاج وبنية القيمة المضافة في الاقتصاد (موضوع المبحث الثاني)، ومنها ما يعود إلى عنصر التمويل سواء كان مصدرا (الادخار)، أو جهازا (النظام المالي)، أو فعلا (الاستثمار)، وقد خصصنا لها المبحث الثالث، كما أن منها ما يعود إلى العنصر البشري في إطار ما يعرف بالتنمية البشرية، وقد خصصنا لها المبحث الرابع.

أما العوامل ذات البعد الخارجي فقد لاحظنا أن أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، نقل التكنولوجيا، ثم المساعدات الخارجية للتنمية كعامل مساعد، وقد شكلت كلها موضوع المبحث الخامس من هذا الفصل.

المبحث الأول: البيئة الملائمة للنمو

إن توفر بيئة ملائمة للنمو يعتبر أول شرط ضروري لا غنى عنه لتوفير المناخ الذي تنفذ فيه السياسات الهادفة إلى إحداث الانطلاق الاقتصادي في البلد النامي، إذ أنه مهما كان طموح هذه السياسات فإنه في غياب البيئة الملائمة التي تحضنها فإنها ستصطدم بعقبات تحد من فعاليتها وبلوغها الأهداف المرجوة منها.

ولا تقتصر البيئة الملائمة للنمو على الجانب الإجرائي العملي، بل يشغل فيها الجانب الفكري التصوري، والبعد القيمي حيزا بارزا، لأنهما يحددان على الترتيب المعالم الكبرى للمنهج الذي تسلكه عملية الانطلاق (هذا المنهج الذي لا يمكنه أن يصاغ في ظل تصورات نظرية عامة لا تأخذ خصوصيات البلد النامي بعين الاعتبار)، وضمانات الالتفاف الاجتماعي حول خطة التنمية.

المطلب الأول: منهج قيادة الانطلاق الاقتصادي

تمارس المنطلقات الفكرية والمرجعيات النظرية تأثيرها البارز في توجيه الخطط والسياسات التنموية المتبعة لتحقيق الانطلاق الاقتصادي المنشود. كما أن مسؤولية الإخفاق في بلوغ هذا الهدف لا يمكن أن تُحمّل على الممارسات الميدانية أو السياسات الاقتصادية المنتجة وحدها، بل قد ترجع في جزئها الأكبر إلى الخطأ في اختيار المنهج الملائم للانطلاق الاقتصادي وفق ظروف البلد وخصائصه .

ومن أبرز ما يستفاد من دراسة التجربة الصينية، خصوصية منهج الانطلاق –كما أشرنا – والذي انتحى وجهة براغماتية تركز على النتيجة ولا تضفي أية قداسة على المناهج التنموية النظرية الجاهزة.

ولقد أثبتت تجارب التنمية في بلدان العالم الثالث منذ الخمسينات و إلى نهاية القرن العشرين (بل وإلى الآن) محدودية المناهج المستوردة في تحقيق انطلاقها الاقتصادي، وأظهرت حقيقة أن ينطلق المنهج من الواقع الحقيقي لهذه البلدان، وأن يراعى خصوصية ظروفها، دون أن تقود توجهاتِه خلفياتٌ مذهبية تحاول إثبات صحة نظرية ما أو مذهب ما كَحَلٍّ ناجع يُطبق مهما كانت الظروف.

فنظرية روستو مثلاً حاولت إعطاء دليل معرفي للتنمية على ضوء تجربة البلدان المتقدمة، متناسية أن أوربا الغربية كانت تمتلك الشروط والبنى التحتية اللازمة للاستفادة من استثمار رؤوس الأموال التي حصلت عليها وترجمتها في مستويات عالية من الإنتاج، وهي ظروف لم توجد في العالم الثالث في مراحل ما قبل الانطلاق الاقتصادي، مع العلم أن نموذج روستو (وحتى نموذج هارود . دومار) يعتبر وجود هذه الشروط أمرا ضروريا لتحقيق التنمية.

كما أن نماذج التحولات الهيكلية (آرثر لويس وغيره) لا تنطبق افتراضاتها على واقع البلدان النامية، مثل افتراض إعادة استثمار الأرباح فهو غير موجود في مستثمري بلدان العالم الثالث الذين يفضلون توظيف أموالهم في البنوك الأجنبية لاعتبارات اقتصادية وسياسية، أو إنفاقها على نحو يقلد نمط الاستهلاك الغربي كالسياحة

والكماليات، وأيضا افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي يعتبر غير دقيق، ومثله افتراض ميل الأجور الحقيقية إلى الارتفاع في البلدان النامية.[1]

والنظرية الكلاسيكية الجديدة في الثمانينات وما بعدها، حثّتْ الدول النامية على تطبيق سياسات مماثلة لتلك الموجودة في العالم المتقدم، والتي تركز على دعم القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام، والتحول نحو الاقتصاد الحر ورفع القيود على آلية السوق، مدعومة في ذلك ببرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ترى أن التخلف يعود إلى عوامل داخلية أهمها التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية. وقد أثبتت العديد من الشواهد النظرية والدلائل العملية فشل نموذج التنمية المبني على توافق واشنطن والليبرالية الجديدة في إخراج الدول النامية التي طبقته من أسْر التخلف والتبعية.[2]

وتمارس الخلفية المذهبية الرأسمالية أثرها الواضح في تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة، حيث ينطلق مفكروها من الإيمان بأن طروحاتهم تتسم بالاستقلالية عن أي نظام اجتماعي أو إطار تاريخي محدّد، وبالتالي فهي عالية في الزمان والمكان، ملائمة لواقع الاقتصاديات النامية تماما كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، وبالتالي لا تصبح الإشكالية في تطبيق الطروحات الكلاسيكية الجديدة في الدول النامية، وإنما في كيفية تطبيق ذلك.[3]

من ناحية أخرى، فإن سيادة نظريات النمو والتنمية الرأسمالية، وقدرتها على صياغة العديد من النماذج التنموية التي حقت بعض النتائج في بعض البلدان التي طبقتها يجب أن لا تخفي النتائج المحققة في الاقتصاديات النامية منذ الستينات من القرن الماضي تبعا لتطبيق النظريات الاشتراكية.

وبالتالي فإن الأمر لا ينحصر في اتباع نموذج واحد كمنهج حتمي للانطلاق (الاشتراكية أو الرأسمالية)، بل قد نجد منهجًا تندمج فيه عناصر النظريتين الرأسمالية والاشتراكية، منهجا يؤلف بين متضادها لتحقيق تكيّف الاقتصاديات النامية مع الواقع الراهن، ويقود انطلاقها الاقتصادي، بعدما فشلت النماذج الغربية الصّرْفة في تحقيق انطلاق التنمية في دول الجنوب.[4]

ولعله من المناسب أن يتم البحث عن مفردات هذا المنهج انطلاقا من واقع الاقتصاديات النامية وخصائصها المميزة، ومن تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في دول نامية أخرى (كالصين مثلاً)، حتى يكون المنهج أكثر مصداقية، وأقرب إلى التطبيق والنجاح، وليس من استقراء تجارب البلدان المتقدمة التي تختلف في خصائصها وظروفها اختلافاً كبيراً عن الدول المتخلفة، ثم محاولة صياغة نماذج نظرية جاهزة قابلة للتطبيق مهما اختلف الزمان والمكان.

---

[1] .عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية : المشكلات والسياسات المقترحة، دار حافظ للنشر، المملكة العربية السعودية،2000 .

[2] إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، مجلة نصف سنوية، مجلد13، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2011، ص: 5.

[3] بربرة أنجهام ، الاقتصاد و التنمية، ت:حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة و النشر، دمشق، 2010، ص ص:85-86.

[4]طيب عثمان عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص:239-240.

وبمناسبة الحديث عن التجربة الصينية، فإن الصين شابهت وضعيتها قبل الانطلاق كثيراً وضعية البلدان النامية، حيث أنها في القرن الثالث عشر كانت أكثر الدول غنى في العالم، ثم عرفت الاستعمار والتحرر عام 1949، ثم محاولات الانطلاق الاقتصادي مع ماوتسي تونغ في ظل الاشتراكية، وحققت إنجازات واضحة في مجال التعليم والصحة، واعتمدت نموذج التصنيع الثقيل، وعرفت مثبطات للنمو في عهد الرئيس "ماو" (القفزة العظمى للأمام والثورة الثقافية) إذْ أصبحت من أكثر الدول فقراً نهاية السبعينيات، وبعد التجربة الاشتراكية تلمّست نموذجها المتميز للانطلاق الاقتصادي، ولم تمّر عبر قناة برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرأسمالية كما فعلت الكثير من الدول النامية، فنجحت حيث فشلت تلك البلدان.[1]

المطلب الثاني: دور الدولة في عملية الانطلاق الاقتصادي

إن مناقشة دور الدولة في الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين وإن كان يبدو أمراً محسوماً مناقشاً منذ فترات بعيدة، تفرضه التغيرات الهائلة في تجارب العديد من النظم الاقتصادية، فنفس القضايا قد تطرح من جديد في ثوب مختلف تبعاً لنسبية الأحكام وفقاً لتغير الظروف، لذلك ليس غريباً أن نجد العديد من الحجج التي تُثار في تأييد هذا الاتجاه أو ذاك لا تطرح جديداً غير معروف، وإنما الجديد في مقابلة هذه الحجج بنتائج التجربة والخبرات المتراكمة.[2]

وبنهاية الثمانينات وسقوط الاتحاد السوفيتي وتداعي الاقتصاديات الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي الشامل وتسارع تحول الاقتصاديات النامية إلى اقتصاد السوق، حدثتْ مراجعة لدور الحكومة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي، وثار التساؤل فيما إذا كان هذا التحول سيشكل تقليصا بارزا لدور الحكومة إلى الوظائف النظرية التي ينادي بها التيار النيوكلاسيكي، وسيكرس الاعتماد الكبير على آليات السوق في تخصيص الموارد، أم أن هذا الاعتقاد النظري له ما يجابهه واقعيا، حيث تظل الحكومات في الدول النامية تَكِل للقطاع العام دوراً بارزاً في التنمية بسبب الخصائص التي تطبع القطاع الخاص فيها والمجتمع بصفة عامة.

سنناقش في هذا المطلب النقاط التالية :

- الدولة والسوق وإشكالية الأولوية أو التكامل.
- القطاع العام والقطاع الخاص: العلاقة التبادلية أو التكاملية في انجاز التنمية.
- دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة.

[1] Françoise Lemoine, La CHINE futur géant dans l'économie mondiale, op. cit, p p : 739-740

[2] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص:15.

1- الدولة والسوق: إشكالية الأولوية أو التكامل

1-1- ملخص لدر الدولة في الاقتصاد حسب المذاهب الاقتصادية

وقف النظامان الرأسمالي والاشتراكي على طَرَفَيْ نقيض في نظرتهما إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفيما يلي بيان مختصر لنظرة كل منهما:[1]

أ- النظام الرأسمالي ودولة الحد الأدنى:

يعتقد النظام الرأسمالي أن الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة لا يمكن أن تؤديا فاعليتهما في حل المشكلة الاقتصادية في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليه فإن الدولة إنما يقتصر دورها على توفير البيئة الاقتصادية الملائمة للحريات الفردية المتنافسة، بضمان الأمن والحماية، وإصدار القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، والقيام بمشروعات المصلحة العامة التي يعزف الأفراد عنها أو لا يقدرون على إنجازها، وتُمنع من تملك وسائل الإنتاج (الاعتراف بالملكية الخاصة وتوسيع دور القطاع الخاص)، والمفهوم الذي شاع في أدبيات الفكر الاقتصادي الأولى –القرن 17 و 18– حول هذه النظرية هو مفهوم « الدولة الحارسة».

وترجع الفكرة الرئيسية في هذه النظرية الليبرالية لدور الدولة في الاقتصاد إلى إيمان منظري المذهب الرأسمالي بوجود قوانين طبيعية تعمل ذاتياً في تحقيق تلاؤم المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة من خلال آلية "اليد الخفية"، وكل تدخل للدولة سيشوه عمل هذه القوانين ويخلق الاختلالات الاقتصادية.

إذنْ يحصر المذهب الليبرالي دور الدولة في علاج مظاهر عدم كمال السوق، وأهم ما تقوم به في هذا الإطار:

- محاربة الاحتكار
- الحد من بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقدر السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عنها (مثل تلوث البيئة).
- توفير السلع والخدمات ذات الأهمية الكبرى للمجتمع والتي يؤدي تركها للسوق إلى الإضرار بالطبقات الفقيرة، كخدمات التعليم والصحة.
- مكافحة مشاكل عدم الاستقرار كالبطالة والتضخم.
- توفير المعلومات لكل الأطراف الفاعلة في السوق بغرض التخصيص الأمثل للموارد.

---

[1] أنظر:

–عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997،ص ص:135-139.

– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.

– عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص:137.

ب- النظام الاشتراكي وإطلاق سلطة الدولة في الاقتصاد :

واجه النظام الرأسمالي العديد من الانتقادات على يد منظري المذهب الاشتراكي بالخصوص، ومن بين أهم الجوانب التي طالها النقد في فلسفة المذهب الفردي هو انطلاقها من أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، وعلى الطرف النقيض من ذلك فإن المذهب الاشتراكي يرى أن الفرد يوجد من أجل الدولة (*)، فالدولة هي التي تمنحه الحماية وإمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر، ومن هنا يجب أن تكون لها المكانة العليا، وأن تتملك وحدها وسائل الإنتاج (إقرار الملكية العامة وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج)، لأن ذلك سيساهم في التخلص من سوء التوزيع الاقتصادي، والظلم الاجتماعي الملازم للرأسمالية، وسيحقق العدالة من خلال تقريب الفوارق بين الطبقات، حيث يبقى معيار العمل والجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل. ومع انتشار الأفكار الاشتراكية ساد في الأدبيات الاقتصادية مفهوم « الدولة المنتجة »، التي لا تكتفي بكونها « متدخلة » في النشاط الاقتصادي، بل تتعدى ذلك إلى سيطرة شبه كاملة على وسائل الإنتاج .

2-1- تغير الدولة تبعاً للظروف والمستجدات

بيّنت الوقائع الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي أن دور الدولة لم يقف أبدًا عند حدود الطرح النظري لكلا المذهبين الرأسمالي والاشتراكي، بل اتسم دائماً بالتغير تبعاً للظروف والأوضاع من زمن لآخر.

- فمفهوم «الدولة الحارسة» عرف حدوده مع أزمة الكساد الكبير عام 1929، وحلّ محله مفهوم «الدولة المتدخلة» في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام وتفعيل الطلب الكلي لمواجهة أزمات الركود، وكان ذلك مع شيوع الأفكار الكينزية واستقرارها.
- ومع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات للتضخم، مُنحت للدولة مسؤولية عكسية تتمثل في الحد من التضخم، وبذلك توسع دور الدولة إلى تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي مهما كانت الوضعية كسادا أو تضخما، ولم تلبث هذه المسؤولية أن جاوزت ذلك إلى ضرورة تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي.[1]
- ومُنيت الأفكار الاشتراكية الداعية إلى توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي بفشل كبير بعد إخفاق التنمية في العديد من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، وبرزت ظاهرة التحول نحو إعطاء أهمية كبرى للقطاع الخاص.
- ورغم ما يفهم من أن تحول الاقتصاديات النامية إلى النهج الرأسمالي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، يقتضي إعطاء دور أدنى للدولة، إلا أن الواقع بين أنه حتى في ظل النظام الرأسمالي فإن الاتجاه العام كان نحو زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية، مؤسسية وتكنولوجية

(*) هذه الفكرة التي نادى بها كارل ماركس اقتبسها من فكر الألماني جورج فريدريك ليست (1789-1846).

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:37.

ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية، وواقع الدول الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على ذلك.[1]

- وتحت هذا الاتجاه العام يبقى دور الدولة مختلفا من مكان لآخر، حسب ظروف كل مجتمع من حيث القيم السائدة و التراث التاريخي.

1-3- دور الدولة في ظل التجارب التنموية للعالم الثالث

أ- نظرة النماذج التنموية النظرية لدور الدولة في العالم المتخلف

يمكن حضر الآراء المختلفة لدور الدولة الاقتصادي في مختلف النماذج النظرية التنموية التي عُنيت بالبحث عن انطلاق التنمية في هذه البلدان في ثلاثة تيارات كبرى:[2]

- التيار الأول:

و يرى أن دور الدولة يرتكز على وضع الشروط التي تسمح بانتقال الاقتصاد إلى وضعية اقتصاد قائم على السوق، وما إن يتم ذلك حتى يكون على الدولة في مرحلة لاحقة تحويل جزء هام من وظائفها لمراكز القرار الخاصة (Etat - relais).

- و يدخل تحت هذا التيار كل المدارس التي تُعّرف التخلف بعدم النمو (non croissance)، وحتى آرثر لويس في نموذجه يُولي للدولة أدوارًا كبرى، حيث يُسند إليها تكاليف الخدمة العامة، تشكيل المؤسسات الاقتصادية، توجيه توظيف الموارد، توزيع الدخل، مراقبة حجم الشغل، والتأثير على مستوى الاستثمار.
- و تعاظم هذا الدور مع رواد نظرية «النمو المتوازن»، حيث نجد مثلا Ragnar Nurkse يعطي للدولة في تحليله دورًا بارزًا (لاسيما من خلال السياسة الضريبية)، ولكنه يرى في الوقت نفسه أن الدولة يجب عليها أن تُحوّل وظائفها الاقتصادية إلى المؤسسات الخاصة عندما تكون هذه الأخيرة في وضعية تسمح لها بالاضطلاع بها بفعالية.
- يرتكز تحليل هذا التيار على فكرة أن ميكانيزمات السوق وحدها هي القادرة على خلق عملية نمو مستمرة، ولكن دول العالم الثالث لا تمتلك الشروط التي تُحرّر تلقائيا هذه الميكانيزمات، مما يستلزم ضرورة إعطاء دور هام للدولة في التنمية في مرحلة أولى.

- التيار الثاني:

و يركز على دور الدولة في إطار اقتصاد مخطط، حيث تمتلك الدولة وظائف هامة في الإنتاج بالإضافة إلى سلطة توجيه الأنشطة الاقتصادية بواسطة أداة التخطيط. ويدخل ضمن هذا التيار المفكرون الذين ركزوا على الطابع

[1] المرجع السابق، ص:35، و انظر جوانب اتساع دور الدولة في الصفحات اللاحقة من هذا المرجع.

[2] Moises Ikonicoff, Théorie et stratégie de développement : le rôle de l'Etat, in :Tiers Monde , 1983 , tome24 , n° :93 , pp :15-22.

المقارني للتنمية (*caractère comparatif*)، و هم الذين يُسّمون «*critériologie* »و أبرزهم F-Perroux الذي –وعكس الفكر الكلاسيكي– يرى أن الدولة ليست هيكل تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية بشكل بسيط ومراجعتها في المدى المنظور، بل هيكل تحديد ووضع استراتيجية المنفعة العامة والأملاك العامة، وقيادة التغيير عن طريق «المخطط le plan» الذي يعتبره أداة التعبير العقلانية عن القرارات الاقتصادية الكبرى للدولة.

ويظهر الدور الذي يعطيه "بيرو" للدولة في نظريته حول «أقطاب النمو» التي تعمل في إطار اقتصاد مختلط، للمؤسسات الخاصة دورها فيه، ويرى "بيرو" أن الدولة الخلاّقة اقتصاديًا تحتاج بالضرورة إلى المؤسسات الخلاقة اقتصاديًا، فهي غير قوية من دونهم وهم غير أقوياء من دونها.

ويمكن القول أن أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL تستلهم أفكار التيار الذي ينظر إلى دور الدولة في إطار اقتصاد مختلط، ففي 1948 –وقت إنشاء هذه اللجنة– كانت عملية التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الوطنية الخاصة تمرّ بمأزقين:[1]

- الركود الاقتصادي بسبب أن القدرة الكبيرة الإنتاجية للصناعات الخفيفة سمحت بإحلال أغلب الواردات.
- انفتاح الأسواق الدولية ألغى الحماية التي كانت تختبئ وراءها الصناعات المحلية.

هذا المأزق المزدوج ألجأ حتما إلى تدخل الدولة، وبالتالي مراجعة الدور الممنوح لها في الاقتصاد، لذلك فكرت CEPAL في نموذج بديل لنموذج إحلال الواردات (الذي كان يُنظر إليه الخطوة الرئيسية لخروج دول أمريكا اللاتينية من التخلف)، واختارت نموذج الصناعات الثقيلة التي تعجز عنها المؤسسات الخاصة ولا يمكن أن تقوم بها إلا الدولة، وبالتالي أنتج الواقع هيمنة الدولة على مراكز القرار في الآلة الإنتاجية ضمن اقتصاد مخطط، ليتوسع فيما بعد أعمال CEPAL إلى تدخل مباشر لرقابة كل المتغيرات الاقتصادية.

- التيار الثالث:

و هو تيار لا يتعلق تحليله باقتصاد قائم على السوق ولا اقتصاد مخطط، وإنما اقتصاد تهيمن فيه الدولة على القرارات الاقتصادية وتمتلك وسائل الإنتاج. ونجد ضمن هذا التيار المفكرين الذين ركزوا على الطابع غير التماثلي *Asymétrique* في العلاقات الدوليّة، رغم الاختلاف الكبير بينهم في التحليل: حيث ركز بعضهم على التجارة الخارجية كما هو الحال بالنسبة لـ A. Emmanuel في نظريته حول التبادل غير العادل، وبعضهم ركز على توقف التراكم الرأسمالي في البلدان المتقدمة كسبب دفع إلى التوسع الاستعماري، وهم أنصار نظرية لينين حول الامبريالية، والبعض جمع كل هذه المتغيرات تحت ما سمّي «نظرية التبعية».

الفكرة الجوهرية التي يدور حولها كل هؤلاء المفكرين هي الهيمنة الممارسة من طرف القوى الغربية على العالم الثالث، وهم لا يقترحون مشروعا للتنمية بالمعنى الدقيق، وإنما مشروعا للتحرر الاقتصادي والاجتماعي بالعودة إلى القطيعة مع النظام العالمي الاقتصادي وتبني نظام اشتراكي بدله.

[1] IBID, p :20.

و في بداية السبيعينيات بُذلت جهود لضبط نموذج التنمية المتعلق بالقطيعة حيث ظهر مفهوم «*self-reliance*» أو«*Développement autocentré*»، ولم يتطور هذا المفهوم بوضوح بسبب الاختلاف حول طبيعة القطيعة، وحول مضمون التنمية المعتمدة على الذات، إذْ ركز البعض على الصناعة، وركز البعض الآخر على إعطاء الأولوية للزراعة (مثل تجربة تنزانيا).

ب- الدور الاقتصادي للدولة على ضوء تجربة التنمية بالعالم الثالث

إن الوضعية المتدهورة التي ورثتها الدول حديثة الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (بُنَى تحتيّة مدمرة، قصور إمكانات السوق المحلية، ضعف كفايات التنظيم...) حتّم أن تكون الدولة الجهاز المسئول أولا عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والممارس الاقتصادي الرئيسي –وأحيانا الوحيد– للعمليات في معظم مجلات النشاط الاقتصادي، وتزامن هذا الاتجاه مع الأفكار السائدة حول قصور السوق، والانبهار بتجارب التصنيع في الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي.

إلا أن الإخفاقات التي مُنيت بها التجارب التنموية في العالم الثالث طرحت العديد من التساؤلات، ومن بينها التساؤل عن حدود دور الدولة، حيث لم تُعط تلك التجارب إجابة واضحة محددة، ولا إجماعًا فيما إذا كانت التنمية تحتاج إلى تدخل أكبر أو أقل للدولة في النشاط الاقتصادي.

فتجارب تنزانيا وغانا وكوبا التي كانت تثير الإعجاب في الستينيات، أصبحت مثار الشفقة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبالعكس فإن تجارب هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والتي كانت محلّ شك في نجاحها أصبحت مثار الإعجاب، كما أظهرت تجربتا الصين والهند خصوصية بارزة، وبعدما كان الاتفاق يكاد ينعقد على أن مشكلة التنمية بالدول المتخلفة يرجع إلى نقص رأس المال المادي، أوضحت التجارب أن المعضلة الرئيسية تكمن في رأس المال البشري وأشكال الإدارة والتنظيم، وقُلْ نفس الشيء عن قضية العلاقة بين التنمية والتصنيع التي كانت قضيته معروفة، حتى ظهرت أزمة الغذاء العالمية وأصبحت الزراعة في مقدمة الاهتمامات التنموية.[1]

4-1- جدلية العلاقة بين الدولة والسوق في عملية انطلاق التنمية

يعتبر السوق وآلية الأسعار آليتين للتحليل الكلاسيكي الجديد في بيان أن كفاءة تخصيص الموارد تتم عبرهما في ظل المنافسة التامة والحرية الاقتصادية وتضييق تدخل الدولة إلى أدنى الحدود. وتنبغي الإشارة بداية إلى أنه حتى في ظل اقتصاد السوق الذي تُحسم فيه الأولوية لآليات السوق في تسيير النشاط الاقتصادي لا يمكن الاستغناء عن الدولة، لأنه لكي يعمل السوق بكفاءة لابد من وجود حكومة تضمن إصدار شبكة من القوانين واللوائح وتضمن تنفيذها، بالإضافة إلى أنشطة عديدة كتنظيم التعامل بالنقد وجباية الضرائب وغيرها.[2]

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:59.

[2] محمد حسن يوسف، دور الدولة في الاقتصاد، من الموقع: *http// :www.saaid.net/Doat/hasn/163.htm. (15/09/2011)*

ويرجع هذا التفضيل للسوق في التحليل الليبيرالي إلى كونه يضمن الفاعلية الاقتصادية من خلال آلية التصحيح الذاتي، كما يضمن التوزيع الفعال للموارد بين عناصر العملية الإنتاجية. وتشكل هذه النظرة التقديسية للكفاءة السوقية مثار الجدل القائم ضد الطروحات الرأسمالية في نظرتها لدور الدولة في الاقتصاد.

- ففاعلية توزيع الموارد لا تَعْني في التحليل النيوكلاسيكي العدالة والمساواة، بل يعترف هذا التحليل بوجود درجة من عدم المساواة في المكافآت التي يستلمها الناس بسبب اختلاف نابجهم الحدي في العمل، هذه نتيجة لا يمكن تجنبها في نظام السوق، وبالتالي فإن هذا التصادم بين الفاعلية والعدالة قد يُستعمل لتبرير التفاوت الكبير في الدخل في الدول النامية، ولمظاهر الفقر الواسع وسوء التغذية المنتشر بين غالبية السكان، بينما يتمتع عدد محدود من الأغنياء بالثورة الكبيرة.[1]
- ولابد من التمييز بين الكفاءة الاقتصادية التي يُشار إليها بـ«أمثلية باريتو Pareto Optimality » و«الأمثلية الاجتماعية» (أو الرفاهية الاجتماعية المثلى). فإذا كانت أمثلية "باريتو" تشير إلى تخصيص الموارد بما يحقق الكفاءة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين أفراد المجتمع بحيث لا يستطيع أي فرد أن يحسّن من وضعه دون الإضرار بمصلحة فرد آخر، وبحيث لا يمكن إنتاج سلعة معينة إلا على حساب التضحية بسلعة أخرى (أو مقدار منها)، فإن الأمثلية الاجتماعية تُشير إلى وضع تتحقق فيه اعتبارات التخصيص الأمثل للموارد مع عدالة توزيع للدخل من وجهة نظر المجتمع، أي للوضع الذي يحقق أمثلية باريتو مع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وبالأخذ بالاعتبار طبيعة ظروف المجتمع وموارده المتاحة ومستوى التكنولوجيا...الخ. وبالتالي تصبح أمثلية باريتو حكمًا تقريريًا لا يتضمن أية اعتبارات أخلاقية، في حين أن الرفاهية الاجتماعية تمثل حكما تقديريًا أخلاقيًا يعكس موقف المجتمع تجاه عملية توزيع الدخل بين أفراده. ومن هنا فإن المجتمع قد يُفضّل وضعا لا تتحقق فيه اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد مع تحقيق درجة عالية من العدالة في توزيع الدخل، ويفضّله على وضع تتحقق فيه أمثلية باريتو من حيث الكفاءة ولكن مع سوء توزيع الدخل.[2]
- لذلك نجد أن مفكري مدرسة الهياكل (*Structuralism*)يؤكدون على أهمية التركيز على الأهداف التنموية، بدلا من هدف الكفاءة الاقتصادية، وعلى أن ينصب هدف التنمية الرئيسي على الاستخدام وتوزيع الموارد، إذْ أن آلية السوق لن تعطي حلا سريعا لمشاكل الفقر وسوء التغذية والبطالة، بل تزيد من تركيز الدخل والثروة في المجتمعات النامية، على حساب غالبية الناس من الفقراء سلفا.[3]
- والليبراليون على إطلاع تام بفشل السوق، وأن آلية الأسعار لا تعطي دائما الإشارات الصحيحة، وهم يؤكدون على أهمية أن يسير التدخل الحكومي إلى جانب السوق، إلا أنهم يرفضون أن يشكل ذلك الفشل تبريرًا للتدخل

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:89.
[2] محمد البنا، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص:236-237.
[3] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:95.

المطلق للحكومة في النشاط الاقتصادي، وإنما تدخلا لمعالجة تشوهات الأسواق فقط.[1] وكثيرًا ما يُرجع المفكرون الليبراليون فشل السوق إلى البيئة غير الملائمة التي يعمل فيها، حيث يرى "رايموند فروست" مثلا أنه في الدول المتخلفة، من بين أهم أسباب فشل السوق عن أداء دوره في تنظيم الموارد يرجع إلى حقيقة أن السوق بطبيعته ليس جهازًا فنيا على الوجه الدقيق، بل جهاز اجتماعي يرتبط بمجموعة من القيم الخاصة والمرتبطة بالحصول على الثروة وكسب الربح وتجنب الخسارة بالطرق الصحيحة، وهذه القيم تتعارض مع مجموعة العلاقات والقيم الاجتماعية التي توجد في المجتمعات المتخلفة، والتي تفرضها التقاليد وتتعارض مع مصالح أشخاص لهم مركزهم الخاص في هرم العلاقات.[2]

- و لقد دفعت الأزمات الاقتصادية التي عرفها النظام الرأسمالي إلى التشكيك في كفاءة السوق، وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008 التي شكلت ضربة قوية للثقة المفرطة في آليات السوق، وشكًا واضحًا في نظرية «تقليص دور الدولة»، لاسيما مع إقدام كبرى الدول الرأسمالية على التدخل في الاقتصاد بضخ مبالغ كبيرة لتحريك الطلب، ومباشرة عمليات تأميم واسعة، ورصد أموال لشراء الرهون الهالكة ومساعدة المؤسسات المالية المتضررة.
- من جهة أخرى، يعتبر الاقتصاديون أن ظروف العالم الثالث تختلف كثيرًا عن ظروف الدول المتقدمة في فترة ما قبل الانطلاق الاقتصادي، ولا يمكن قبول أن التنمية ستكون تلقائية اليوم كما كانت في القرن التاسع عشر، وبدلاً من ذلك لابد أن تتوفر القوة والسلطة الكافية للدولة لتحطيم العوائق التي تعترض انطلاق التنمية. ويمكن تلخيص مبررات تدخل الدولة في البلدان النامية فيما يلي :[3]

- عجز القطاع الخاص والادخار الفردي عن تمويل جميع برامج التنمية، حيث يبقى الادخار العمومي المصدر الرئيسي لهذا التمويل في هذه البلدان.
- عدم كفاية وكفاءة المنظمين للمشاريع الاقتصادية (لاسيما الصناعية منها).
- إقامة البنية التحتية الضرورية للمشاريع الإنتاجية.
- هناك إجراءات تتطلبها عملية التنمية بوصفها تغييرًا جذريا في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن تقوم بها إلا الدولة، كالقوانين واللوائح وتنسيق السياسات الاقتصادية.
- للدولة دور هام في تعبئة الموارد وتوزيعها بشكل ملائم.

2- القطاع العام و القطاع الخاص: العلاقة التبادلية أو التكاملية في إنجاز التنمية

إن الانطلاق الاقتصادي وفق الطروحات التي تسوّقها المؤسسات الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل تنامٍ كبير لدور القطاع الخاص وانحسار في الدور الاقتصادي للقطاع العام، كما يتضح ذلك جليًا من محتوى برامج

[1] المرجع السابق، ص:91 و ص:100.
[2] رايموند فروست، تنمية المجتمعات المتخلفة،ت:أحمد قاسم جودة، دار الكرتك للنشر و الطباعة و التوزيع، القاهرة، 1964، ص ص:86-93.
[3] عبد المحسن ودّاي العطية، مرجع سابق، ص ص:212-215.

التثبيت و التكييف الهيكلي التي يعتمدها FMI كوصفة لإطلاق قوى النمو الذاتي بالاقتصاديات التي هي في مرحلة انتقال. وتجد هذه النظرة للخصخصة تبريرها في المبدأ الأساسي في النظرية النيوكلاسيكية القائل بأن الملكية الخاصة ضمن سوق تنافسي تحقق أعلى درجة من الفاعلية والنمو.

ورغم ما يُقدم من تبريرات لضرورة القطاع العام في الدول النامية، إلا أن المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات تعتبرها غير مقنعة، وأن أفضل طريقة لخفض العجز المالي يكمن في الخصخصة، ولا يمكن تصوره في ظل المشاريع الحكومية التي تحقق خسائر متواصلة، وتمارس استنزافًا للمال العام.

و لكن ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد أنه:

- لا يوجد دليل واضح يفيد أن مشاريع القطاع العام تخفض من نسبة النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث لا توجد علاقة قوية بين المشاريع الحكومية والمؤشرات الأوسع للأداء الاقتصادي، ولا يتوفر دليل إحصائي مقنع للقول بأن المشاريع المملوكة للدولة هي أقل فاعلية من الناحية التقنية من الشركات الخاصة العاملة في نفس الميدان من النشاط.[1]
- يؤدي القطاع العام دورًا هامًا في تنشيط الحياة الاقتصادية بالدول النامية، بالنظر لعدة أسباب يقف في مقدمتها عدم تأهيل القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في انطلاق التنمية.
- أثبتت التجارب العملية أن الخصخصة في الدول النامية لم تُصْبح تعني أكثر من بيع الأصول المملوكة للدولة إلى الأقليات ذات المصالح، وهناك عدة شواهد تؤكد زيادة مظاهر الاحتكار أو شركات القلة نتيجة لسياسة الخصخصة.[2]

إن القضية في الواقع لم تصبح مسألة أولوية قطاع على آخر، وتبادل للأدوار، حيث يحيّد القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص أو العكس، وإنما مسألة تعاون وتكامل بين هذين القطاعين كحجر أساس في النظام الاقتصادي، بالنظر للعديد من الاعتبارات منها:[3]

- ندرة الكوادر الإدارية والتنظيمية في القطاعين العام والخاص بالبلدان الفقيرة.
- بيروقراطية القطاع العام والتي تشكل أحد أسباب الهجوم عليه من طرف التيار الرأسمالي.
- عجز القطاع الخاص عن تحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من المشاريع، لاسيما تلك غير المربحة بشكل سريع وكبير.

---

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق ، ص:107.

[2] المرجع السابق ، ص: 108.

[3] عبد الحسين ودّاي العطية، مرجع سابق، ص ص: 216-217.

3- دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة

من أبرز مظاهر فشل السوق الحرة أن آلية القرارات الخاصة التي يعتمدها لن تحقق دومًا المستوى الأمثل للمخرجات الفعالة اجتماعيا، وهذا ما ينطبق على الصناعات الناشئة التي تحتاج إلى رعاية الدولة حتى تنمو وتصبح قادرة على المنافسة الأجنبية خصوصًا.

وإذا كان المفكرون الرأسماليون لا ينكرون هذا الجانب، إلا أنهم يرون أن تتدخل الدولة عن طريق سياسة «الإعانات المباشرة» لتعويض تلك المؤسسات الناشئة عن مصاريف تكوين وتدريب اليد العاملة، أما التدخل عن طريق العوائق الجمركية فهو غير ملائم بالنظر لما يتسبب فيه من خسائر في الفاعلية لكل من فائض المنتجين وفائض المستهلكين (انظر الشكل الموالي).

الشكل رقم III- 1 : التأثيرات الجزئية للرسوم الجمركية وفق النظرة النيوكلاسيكية

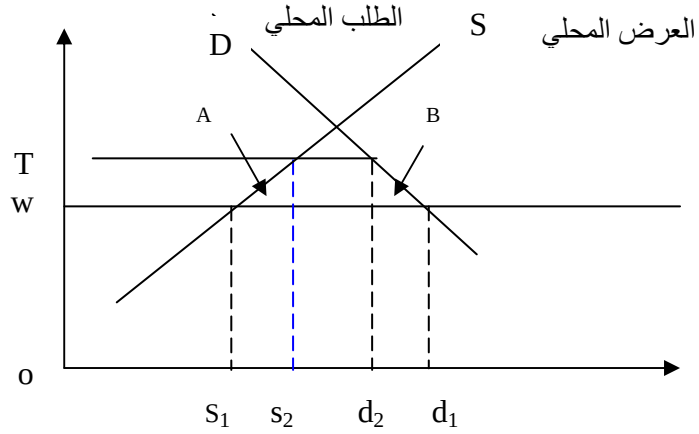

المصدر : بربرة أنجهام، مرجع سابق ، ص:102.

فعند السعر العالمي ow يكون الاستيراد S_1d_1، ولكن مع فرض رسوم جمركية يرتفع السعر إلى ot فينخفض الطلب المحلي إلى od_2 ويزيد العرض المحلي إلى os_2 فينخفض بذلك الاستيراد إلى s_2d_2، ولكن يصاحب ذلك خسارة في فائض المستهلك تقدر بمساحة المثلث B بسبب إجبار المستهلكين على الشراء من مصادر عالية التكلفة.

إلا أن الواقع أثبت عدم صحة العلاقة المباشرة بين سياسة «الإعانات المباشرة» وتطور الصناعات الناشئة، فقد بيّنت الدراسات التي أُجريت على تجربة «بوتسوانا» والتي صُمّمت وفق مبادئ الكلاسيك الجدد، أن المساعدات التي قدمت لتحفيز الصناعات الجديدة لم تؤثر على الاستخدام والمخرجات وإنما فقط زادت من أرباح أصحاب المشاريع.

المطلب الثالث : الاستقرار السياسي و الإرادة السياسية

1- الاستقرار السياسي

1-1- مفهوم الاستقرار السياسي

يعّرف ريتشارد هيجتون الاستقرار السياسي بأنه:

«قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع مستندًا إلى الشرعية السياسية»[1]

1-2- تأثير الاستقرار السياسي على التنمية

إن تاريخ البلدان النامية غني بالأمثلة الدالة على أن الصراعات الداخلية والحروب من أهم أسباب التخلف، حيث تؤدي إلى تعطيل الموارد، انخفاض مستوى المعيشة، هجرة الكفاءات، هروب رؤوس الأموال والارتماء في أحضان التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة.[2]

وفي نهاية سنوات 1990، حوالي ثلث 42 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء عرفت نزاعات حدودية أو ثورات مدنية مكلفة جدًا على الحياة البشرية ومدمرة للبنى التحتية والمؤسسات[3]، وعدم الاستقرار الطويل الذي عرفته الصين (اضطرابات داخلية وعدوان خارجي) كان السبب الرئيسي في عدم انطلاقها قبل عام 1949، ونفس الشيء يقال عن عدم تطور الاقتصاد الفيتنامي سنوات الخمسينيات والستينيات، واقتصاد كمبوديا سنوات السبعينيات والثمانينيات، والقائمة طويلة تشمل بلدان أخرى كبوليفيا، باكستان، غانا، اثيوبيا، سلفادور، الصومال، رواندا، وليبيا واليمن وتونس في الآونة الأخيرة (2011 فيما عرف بالربيع العربي).

وقد أكدت العديد من البحوث العلاقة القوية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة للدراسة Deniz Akagul التي درست حالة تركيا في الفترة من 1950 إلى 2002، وخلصت إلى أن الحكومات الوطنية المستقلة (وطبعا لا يمكن الحديث عن عملية انطلاق اقتصادي قبل توفر الاستقلال السياسي) يجب أن تكون قادرة على خلق بيئة مستقرة للمؤسسات، تضمن على الأقل عدم حدوث حروب أهلية، أو عصيان مدني، أو اجتياح من الخارج.[4]

---

[1] هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ت:حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص:225.

[2] عبد الحسين ودّاي العطية، مرجع سابق، ص:207.

[3] Dwight H. et autres, op. cit., p :103.

[4] Deniz AKAGUL, Démocratie, stabilité politique et développement : Analyse du cas turc. Site : *http ://www.ceri-sciencespo.com/archive/nov05/artda.pdf. (12/09/2011)*

وإذا أخذنا جمهورية الكونغو كمثال، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي عرفته، متمثلا في معدل تضخم بلغ 2800 % سنويا للفترة 1990-2002 !! وحرب أهلية ونزاعات حدودية...كان له الأثر السلبي على التنمية بهذا البلد، حيث أن معدل النمو الاقتصادي به يعتبر من الأكثر كارثية عالميًا (-7.2 % سنويا أي بانهيار للدخل المتوسط بـ60% في 12 سنة)، وانخفض أمل الحياة من 52 إلى 45 سنة، وانتقلت وفيات الأطفال من 128 إلى 139 % !.[1]

و يبّين الشكل الموالي أن الدخل الفردي في ست دول نامية عرف انخفاض معتبرًا يقدر بـ28% في المتوسط بسبب حروب أهلية.

شكل رقم III- 2: انخفاض الدخل في مجموعة الدول النامية تبعا لحدوث حروب أهلية

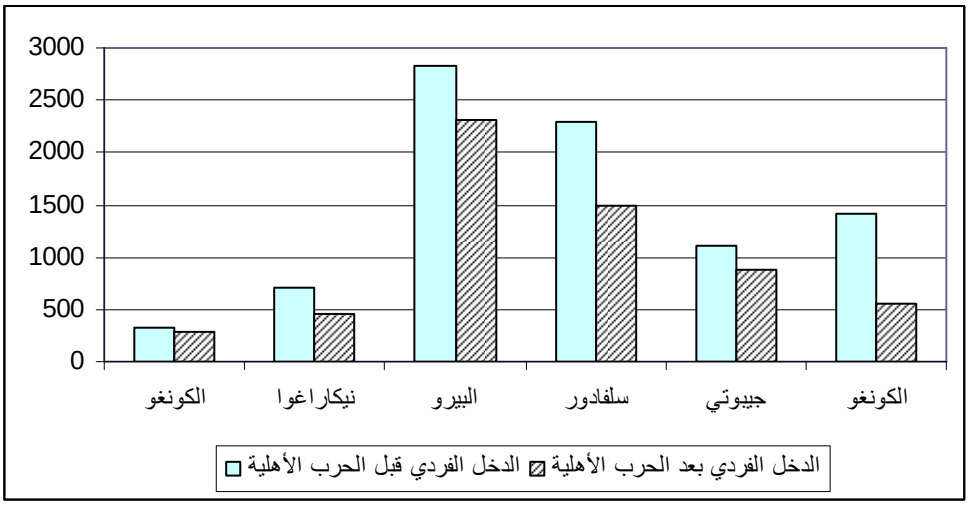

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات في: *Dwight H et autres, op. cit. , p :104.*

3-1- مؤشرات قياس الاستقرار السياسي

تستعمل مؤشرات عديدة لقياس الاستقرار السياسي، وهي تختلف من باحث لآخر، مع الاتفاق على مجموعة مشتركة من المؤشرات كالعنف، والاستقرار الحكومي، والمظاهرات والاضطرابات...

وفي دراسة حديثة للباحثين Kaufman et Annett Anthony تَم قيَاس الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات حول إدارة الحكم، بقيم تتراوح بين (-2.5) و (+2.5) حيث تشير القيم العليا إلى مستوى استقرار أفضل.

[1] Dwight h et autres, op.cit, p :102.

✓ استخدام Annett تسعة مؤشرات هي:[1]

- الحوادث الإبادية التي تتضمن ضحايا عموميين، أو خلطت ضحايا عموميين وسياسيين.
- حدوث حرب أهلية.
- عدد الاغتيالات لكل ألف من السكان.
- عدد المرات الإجبارية لتغيير النخبة الحكومية العليا.
- عدد المرات غير الشرعية لتغيير النخبة الحكومية العليا، أو أي محاولة في هذا الاتجاه، أو أي تمرد مسلح ناجح للاستقلال عن الحكومة المركزية.
- المظاهرات أو الاشتباكات العنيفة التي تضم أكثر من 100 مواطن.
- عدد الأزمات الحكومية الرئيسية.
- عدد مرات قدوم رئيس وزاري جديد أو مناصب وزارية جديدة خلال سنة.
- عدد التعديلات الأساسية في التركيب الدستوري.

✓ أما Kaufman فيقيس دليل الاستقرار السياسي من خلال:

- عدد مظاهرات الاحتجاج السياسي.
- عدد الاضطرابات السياسية.
- عدد الهجومات المسلحة.
- عدد مرات الموت من العنف.

1-4- العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي[2]

يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

أ- العوامل الداخلية

- عوامل سياسية:

- القيادة السياسية ونظام انتقال السلطة.
- الأحزاب السياسية.
- المؤسسية السياسية: مدى تكيف وتجانس تنظيمات النظام السياسي وإجراءاته.
- الفساد السياسي: أي استعمال المنصب السياسي لمنفعة ذاتية تتعارض مع المنفعة العامة.

---

[1] رنا حسني أبو الهنا، أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية (الأردن وماليزيا) دراسة مقارنة خلال الفترة من 1999-2006، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت، الأردن، (غ م)، 2008،ص ص: 24،25.

[2] المرجع السابق، ص ص:27-36.

- عوامل اقتصادية:

- الأزمات والمشكلات الاقتصادية وعلى رأسها البطالة.
- التركيب العمري للسكان (صراع الأجيال :شباب/كبار حول الأوضاع القائمة).
- الحرمان والفقر.

- عوامل ثقافية: وترتبط بالأقليات كقوى اجتماعية قائمة على أساس ديني أو لغوي أو اجتماعي أو جغرافي بصفة مستمرة.

ب- العوامل الخارجية : ترتبط بالبيئة الإقليمية أو الدولية وأهمها:

- الدول الكبرى: وذلك من خلال تدخلها المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتغذيتها للصراعات الداخلية فيها، أو بالعكس حمايتها للقيادات الحاكمة بحثا عن تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية.
- الشركات متعددة الجنسيات: وهي تمثل مصدرًا مهما للمعلومة عن الأوضاع الداخلية للبلدان، ولها تأثيرها على الحياة السياسية للبلد وفق ما يخدم مصالحها، وقد يصل الأمر إلى حد إسقاط النظام (كما هو الحال في دور شركة ITT في الإطاحة بالحكومة في الشيلي).

2- الإرادة السياسية

يشير مفهوم الإرادة السياسية إلى القرارات التي يتخذها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض معينة، مثل إلغاء سوء توزيع الدخل، وتقليل الفقر والبطالة، من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.[1]

وتظهر الوضعية التي تعرفها الاقتصاديات السائرة في طريق النمو الحاجة إلى إرادة سياسة، تكسر السياق التراكمي للكبح المتتالي للفضاءات الحقيقية والمالية للنشاط الاقتصادي، وتتخذ التدابير الضرورية لتحقيق النمو، ذلك أن التنمية باعتبارها عملية حضارية يجب أن ترتكز على إرادة واعية مصممة، وقادرة على تحمل تبعات التغيير[2].

إن الإرادة السياسية لمتخذي القرار في البلدان النامية هي الحاسم في جعل التطور الاقتصادي والاجتماعي هو المحدد لنوعية السياسات الواجب اتخاذها لاغتنام فرص النجاح في طريق اللحاق بركب الاقتصاديات المتطورة، وأثبتت تجارب التنمية في البلدان النامية أن من أسباب فشل التخطيط الاقتصادي يعود إلى غياب الإرادة السياسية لدى جانب كبير من القادة السياسيين في هذه البلدان، رغم الإصلاحات المتخذة، ذلك أن إصلاح الأجهزة الفنية والإدارية، وتحسين أداء المؤسسات الموكل إليها تنفيذ الخطط الاقتصادية من خلال توفير الحوافز المادية والمعنوية، يعتبر

[1] مشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ت:محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

[2] عماد العلي، معضلة التنمية بين غياب الإرادة الاجتماعية الناجحة وعجز الإرادة السياسية. من الموقع :
http://www.iraqcmm.org/cmm/n51/t18.htm (15/12/2011)

غير كاف إذا لم يكن هناك التزام ثابت من جانب القيادة السياسية بدعم خطة التنمية، وتوفير البيئة الملائمة لضمان تحقيقها.[1]

ولقد لاحظنا في التجربة الصينية أن الإرادة والجرأة السياسية لقيادات هذه الدولة مكنتها من اتخاذ قرارات تنموية جريئة كان لها الأثر البارز في تحقيق انطلاق اقتصادي متميز.

ولا يتوقف معنى الإرادة السياسية على مجرد التأييد الخطابي للأهداف الاقتصادية المعلنة، وإنما القناعة الراسخة بأهمية هذه الأهداف، والجرأة السياسية لمقاومة الضغوط من جانب ذوي المصالح الذاتية، وتتجلى هذه الإرادة بوضوح في العمل على تطبيق مبادئ الحكم الراشد، وإزالة كل العقبات الإدارية البيروقراطية، وكل المعاملات التمييزية التي لا تستند إلى معايير العدالة والقانون، مع العمل على محاربة الرشوة وكل مظاهر الفساد مهما كان مصدرها أو نوعها.

كما تتجلى هذه الإرادة أيضا في مواصلة الإصلاحات الضرورية لعملية الانطلاق الاقتصادي، حيث أنه لن تمر هذه الإصلاحات دون معارضة شديدة من طرف النقابات وأصحاب المصالح والطبقات الاجتماعية التي تتضرر من نتائجها، ولا يُتصور طبعا الانتقال بسهولة من نظام اقتصادي مدار إداريا تعوّد عليه المجتمع لعقود متتالية، إلى نظام جديد تحتدم فيه المنافسة دون فاتورة اجتماعية باهظة أحيانا، ومصحوبة باضطرابات اجتماعية أحيانا أخرى، ولكن الإرادة السياسية في تحقيق التحول هي التي تمكن من اتخاذ القرارات الجريئة، وتبني الحلول المناسبة التي تسمح بامتصاص الآثار السلبية للإصلاحات دون أن توقف مسارها.

[1] عبد الوهاب الأمين ، مرجع سابق، ص:317.

المطلب الرابع : القيم وتأثيراتها على التنمية

من أكثر المقولات الشائعة خطأً مقولة حيادية علم الاقتصاد وبُعْده عن الاعتبارات القيمية والأخلاقية، وذلك بحُجة صبغته المادية التي تُركز اهتمامها على الأشياء، وتجعل من القيم إطارا خارجا عن ميكانيكية النظام الاقتصادي، وفي الحقيقة فإن قضية القيم في التحليل الاقتصادي قضية ليس من السهل تجاوزها، بل إن القائلين باعتبارها أقرب إلى التعبير عن الصورة الحقيقية لعلم الاقتصاد.[1]

1- حاجة الانطلاق الاقتصادي إلى انتشار قيم نهضوية

إذا كان تأثير القيم على الفعالية أمرًا بات محسوما على المستوى الجزئي (مستوى المؤسسة)كما يقول Dension «إن القيم والاتجاهات والافتراضات والمعايير السائدة بالمؤسسة لها تأثير كبير على كفاءة وفعالية المؤسسة، وإن زيادة الفعالية أو تناقصها هي دالة في القيم والمعتقدات التي يعتقدها أعضاء المؤسسة »[2]، فإن موضوع تأثير القيم على المستوى الكلي (التنمية الاقتصادية) أخذ مكانة هامة في الدراسات التنموية، حيث بيّنت تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة– ومن بينها تجربة الصين التي تطرقنا إليها– أن انتشار القيم النهضوية الملائمة لانطلاق التنمية واستمراريتها بين أفراد المجتمع يعتبر شرطا ضروريًا وضمانة رئيسية في النجاح الاقتصادي، ويعزو الأستاذ الياباني صاحب كتاب "نظرية Z" –الذي كان أوسع الكتب انتشارا عام 1982- ما وصلت إليه اليابان من تقدم إلى وحدة أخلاق الشعب الياباني وتمسكه بالعادات والتقاليد[3] (المواتية للتنمية طبعا).

ويرى هيرسكونتس أن المشكلات التي تواجه تطبيق مشاريع التنمية في العالم النامي هي عدم وجود توافق بين الأنماط الثقافية التقليدية السائدة والمشروعات الجديدة. وفي مجال المساعدات الفنية يُلاحظ أن الدول النامية حظيت فيها المشكلات الاقتصادية باهتمام وافر، يفوق بكثير الاهتمام بمشكلات العلاقة بين التغير الثقافي والتطور الاقتصادي، وهي المشكلات المرتبطة بمظاهر تأثير البناء السياسي والاجتماعي للبلاد النامية على عملية التحديث.[4]

ومن جهة أخرى، فإنه لوحظ أن من بين مثبطات النمو بالدول المختلفة تفشي قيم وتقاليد ومعتقدات سلبية، كحرمان المرأة من التعليم، وتهميشها عن القيام بدور فعال في التنمية، وكالنظرة الدونية لبعض الوظائف

---

[1] منى مصطفى عبد الغفور، أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية "الأردن نموذجا"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة اليرموك، الأردن، (غ م)، 2005، ص:2.

[2] علي عبد الله، التحولات و ثقافة المؤسسة ،من الموقع: www.clubnada.jearan.com (15/09/2011)

[3] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص: 258.

[4] هشام محمود الإقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص: 275-277.

كالزراعة، واعتبارها في مستوى أقل من الوظيفة العمومية أو قطاع الخدمات، وكالاكتناز والتبذير لدى الطبقات الغنية... و غيرها من النظم القيمية السائدة في غالبية الدول النامية. [1]

2- الثورة المعلوماتية و تحولات القيم

إن الحقبة الأخيرة الممتدة من أواخر التسعينيات وبدايات الألفية الثالثة شهدت تحولات كبيرة في مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا في الجوانب الثقافية من قيم ومعايير وسلوكيات. ورفلت العولمة بتعقيد كبير لظواهر الاجتماع البشري (تمدن سريع، تكنولوجيا حديثة،...) أثّر على تشكيل البنى الاجتماعية، لأن سلوك الناس ليس منعزلا عن التحولات المادية التي تطرأ على واقعهم، وقد وصل هذا التأثير إلى درجة أن الإنسان أصبح يحسّ وكأنه فاقدٌ لهويته، وهو الأمر الذي يطرح ضرورة بناء قيم جديدة تنظم علاقات الإنسان المعاصر. [2]

ولقد أوجدت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية حالة جديدة من تفاعل الأفراد لا تتم عبر شبكات النسيج الاجتماعية المعتادة وإنما عبر وسائط ورموز وقيم يشكلها العالم الافتراضي الجديد، وهو أقرب إلى عالم الفوضى الذي يُبيح لأفراده فعل ما يشاءون، دون خوف من ردة فعل الدولة أو قمعها، أو رد الجماعة ومؤسساتها الضبطية والأخلاقية. [3]

وإذا كانت الثقافة البشرية عبر الأجيال تجسدت في ظل بناء اجتماعي تشكل على ضوء علاقات الإنتاج والاستهلاك وصراع القوة وتراكم الخبرات، وهي ثقافة يُعاد إنتاجها من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينسجها الأفراد داخل المجتمع المدني، والتي من خلالها تتم عملية انتقال منظومة القيم الحاكمة للسلوك، فإن البناء الاجتماعي في مجتمع المعلومات يعتمد على الشبكات كدالة أساسية لما يُسمّيه دمانويل كاستل "المورفولوجيا الاجتماعية"، ومجتمع الشبكات هذا -كما يرى هذا الباحث- هو عالم لا تحكمه القيم، وإنما الشروط التي يحددها الإنسان لعمل الآلة التقنية ذاتها. [4]

---

[1] فؤاد حيدر، مرجع سابق، ص:119.

[2] رشيد جرموني، التحولات القيمية بالمغرب:الشباب نموذجا، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد8، خريف 2009، ص ص:159-160.

[3] باقر النجار، الفضاء السيبرني و تحولات القيم: مقاربة عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 382، ديسمبر 2010، ص ص:60-61.

[4] نفس المرجع، ص ص:61-64.

3- التغيير الثقافي و التنشئة على القيم

إن التحولات السابقة المشار إليها، تفرض تنشئة الأفراد على القيم النهضوية، وإحداث تغيير ثقافي إيجابي تضطلع به الدولة من خلال الدور المنوط بها في عملية الانطلاق الاقتصادي.

ورغم أن هذه المهمة ليست سهلة وتتطلب وقتا، بالنظر إلى أن القيم والتقاليد السائدة والعادات المتوارثة تطلبت فترة زمنية طويلة لتكوينها، وتداخلت في ذلك عوامل عديدة متشابكة، ولكنها ممكنة إذا توفرت الإرادة السياسية، وانتُهجت سياسات جادة تستهدف التنشئة الاجتماعية على قيم تنموية تحقق الازدهار الاقتصادي.

و يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أهم الجوانب المساعدة في وضع هذه السياسات وتنفيذها:

- دراسة وفهم الثقافة والتقاليد السائدة قصد تثمين الإيجابي منها ومعالجة السلبي منها.
- مراعاة ضرورة تمتع القيادات الإدارية بالسلوك الإيجابي والقيم المرغوب فيها لتحقيق الانطلاق (الوقت، الابتكار، التميز، الصدق، المحافظة على المال العام، المثابرة، إتقان العمل....) لأنهم القدوة لغيرهم.
- وضع نظام فعال للاتصال لتسهيل حركة الأفعال والممارسات.
- تنمية روح الانتماء والولاء الواعي قصد ضمان التفاف الأفراد حول الخطة التنموية.
- استثمار الدِّين كأداة لتقويم السلوك والوحدة الوطنية، كما لوحظ في التجربة الصينية التأثير البارز للمذهب الكونفوشيوسي على سلوك الفرد الصيني والتزامه. وهناك شبه إجماع بين الباحثين على أن هناك عودة إلى الدّين تعمّ جميع المجتمعات، حتى تلك التي عانت سنين طويلة من الإلحاد والتنكر للقيم الدينية، وكشف أحد المسوح العالمية حول القيم، أنجزته جامعة «ميشيغان» في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999، شمل 60 دولة تمثل 75 % من سكان المعمورة عن نتائج تؤكد ذلك. [1]

[1] رشيد جرموني، مرجع سابق، ص:163.

المبحث الثاني: البنية الهيكلية للإنتاج

إن مساهمة القطاعات في إنتاج الثروة وتنويع مصادرها يشكل مؤشرا هاما لأداء الآلة الإنتاجية في الاقتصاد، ويعتبر توفر بنية هيكلية إنتاجية منسجمة ومتكاملة أحد العوامل الهامة لبناء قدرات الاقتصاد الطامح إلى الانطلاق، حيث –وبواقع التجربة– لا يتصور تحقيق اقتصادي في ظل سياسات اقتصادية تبحث –قياسا على تجربة البلدان المتقدمة– عن تعظيم دور القطاع الصناعي في ظل تخلف كبير للقطاع الزراعي الذي يوظف غالبية سكان البلدان النامية، كما لا يتصور أيضا في ظل الاعتماد الكبير على المصادر الأولية في التصدير دون البحث عن تبني سياسات صناعية توفر عائدا كبيرا من القيمة المضافة العالمية في الصناعة.

المطلب الأول: اختلال الهيكل الإنتاجي بالدول النامية وأثره على ضعف حصتها من القيمة المضافة للصناعة العالمية

تتميز اقتصاديات الدول النامية في غالبيتها بالاعتماد على عدد محدود من الصادرات ضعيفة القيمة المضافة تعكس الاختلال الكبير الذي يعاني منه هيكلها الإنتاجي، إذْ معظم هذه الصادرات من السلع الأولية، ومن المحروقات في الدول النفطية، مع ضعف مساهمة القطاع الزراعي، وبطء في أداء القطاع الصناعي. [1]

ولم تستطع الاستراتيجيات التي طبقتها هذه الدول تحقيق توازن قطاعي يجعل من صادراتها متنوعة تعكس مساهمة كل القطاعات وفعاليتها الإنتاجية، وتساهم في تحصيل فوائد التبادل على النطاق الدولي، سواء في ذلك استراتيجية التنمية المتوازنة التي نادى أنصارها بتحقيق نمو متوازن في كل القطاعات بطريقة تجعل مخرجات كل قطاع مدخلات للقطاعات الأخرى، أو استراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تنادي بتنمية بعض القطاعات التي تحرض النمو في القطاعات الأخرى، هاتان الاستراتيجيتان اللتان لا يمكن تصور فاعليتهما إلا في ظل تقليص للتبادل الدولي لا ينسجم وواقع الحال. [2]

وحسب إحصائيات CNUCED، فإن القيمة الإجمالية للصادرات العالمية عام 2006 بلغت 12000 مليار دولار، وهو ما يعني 1850 دولار في المتوسط للفرد في العالم. ولكن التفاوت ظل كبيرًا بين المناطق، فمثلا في إفريقيا قدّر نصيب الفرد من الصادرات بأقل من 300 دولار، مقابل 10000 دولار للفرد في أوربا.

---

[1] حسين عمر، النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، مصر،1987، ص:315.

[2] أنظر:– مطانيوس حبيب، الاكتفاء الذاتي، الموسوعة العربية، المجلد الثالث، ص102.من موقعها على الانترنيت:
www.arab-ency.com (12/06/2011)
– محمود يونس ،محمد و عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، (د. سنة نشر)، ص: 433.

1- الدول النامية و تحدي تنويع الصادرات

إن التحدي الأساسي الذي يواجه السياسة الاقتصادية العامة في معظم الدول النامية يظل متمثلا في البحث عن أفضل طريقة لتوجيه القوى الأساسية للتجارة والصناعة نحو توليد الثورة وتلبية احتياجات الأفراد.وكثيرا ما يُنظر إلى تحوّل اقتصاديات هذه الدول عن تصدير السلع الأولية إلى تصدير المنتجات الصناعية كحل ناجع، بالنظر إلى ما يسمح به هذا التحول ليس فقط من نمو الإنتاج وتوسعه بمعدل أسرع، وإنما أيضا من تحسن معدلات التبادل التجاري، والتي ظل تراجعها طويلا العائق الأساسي أمام أداء النمو في الدول النامية التي تعتمد على تصدير السلع الأولية.

ويشير تقرير CNUCED حول التجارة و التنمية لعام 2002 إلى أن السلع الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية هي السلع المصنعة، حيث شكّلت المنتجات الإلكترونية والكهربائية سدس (6/1) الصادرات العالمية لسنة 2002، وتتميز هذه السلع بأنها كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، وتشتمل على قدر كبير من أنشطة البحث والتطوير، أما المنتجات التي تسجل معدلات نمو راكدة أو سلبية في التجارة الدولية فهي أساسا السلع الأولية، بالإضافة إلى بعض المنتجات المصنعة التي تشتمل على محْتوى منخفض من المهارات (كالمنسوجات والملابس)، والتي تمارس عليها الدول المتطورة سياسية تقييدية (بالحواجز غير الجمركية أساسا) تبعًا لتفضيل أسواقها للمنتجات عالية التقنية على المنتجات ذات المستوى التكنولوجي المنخفض.[1]

إن تحليل هيكل صادرات البلدان النامية يُبيّن بوضوح أن أغلب صادراتها تتركز في السلع الأولية، أو الصادرات ضعيفة القيمة المضافة، وانعكس عدم تنوع الصادرات هذا –الناجم عن اختلال هيكل الإنتاج– على ضعف نصيب هذه الدول من التجارة العالمية، رغم نمو صادراتها، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم III- 1: تطور الصادرات العالمية وتوزيعها بين مجموعات الدول

الوحدة : مليون دولار.

	1980	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
العالم	2 035 067	3 483 376	5 178 446	6 448 919	10 487 582	12 129 755	13 956 934	16 026 454
الدول النامية	600 477	847 605	1 435 368	2 055 832	3 791 729	4 541 140	5 258 017	6 198 125
الدول في طور انتقال	85 426	118 709	121 897	154 626	362 620	457 621	548 574	762 125
الدول المتقدمة	1 349 163	2 517 061	3 621 181	4 238 461	6 333 233	7 130 995	8 150 343	9 066 204
إفريقيا	121 876	110 670	114 221	152 143	311 585	372 088	429 089	553 177
أمريكا اللاتينية والكاريبي(*)	133 720	155 476	242 398	383 473	599 196	718 384	803 325	925 045
آسيا	365 007	590 417	1 087 167	1 535 122	2 900 745	3 475 868	4 050 687	4 750 767

(*) تم جمع القيم الخاصة بكل من دول أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي في قيمة واحدة من طرف الباحث.

***Source** : Manuel des statistiques de la CNUCED, 2009, p : 2.*

[1] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(CNUCED)حول التجارة و التنمية في العالم لعام 2002،ص-ص:11-12.

فيلاحظ من الجدول أن صادرات الدول النامية نمتْ بشكل لافت خلال 29 سنة، وفي السنوات الأربع الأخيرة فقط (2005–2008) نمت في إفريقيا بمعدل 77.5%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ54.4%، وفي آسيا بـ63.8%، أي بمعدل نمو إجمالي بين مجموعات هذه الدول الثلاث يُقدر بـ 63.42% خلال نفس الفترة. ولكن رغم ذلك ظلّت حصة هذه الدول ضعيفة جدًا من عائدات التجارة الدولية (وهذه مفارقة)، مقارنة بحصة الدول المتقدمة، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم III- 2: تطور حصة الدول النامية من الصادرات العالمية مقارنة بالدول المتقدمة

الوحدة :%

	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول النامية	29.506	25.428	24.333	27.718	31.879	32.208	33.854	36.154	37.438	37.673	38.674
الدول في طور انتقال	4.198	4.968	3.408	2.354	2.398	2.740	3.067	3.458	3.773	3.930	4.755
الدول المتقدمة	66.296	69.603	72.259	69.928	65.724	65.052	63.079	60.388	58.789	58.396	56.570
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source* : *Manuel des statistiques de la CNUCED, 2009, p:10.

فمن الجدول يتضح أنه خلال ما يقارب 30 سنة لم تتطور حصة الدول النامية مجتمعة من التجارة العالمية إلا بحدود 9%.

وإذا حذفنا حصة الصين من مجموع حصص البلدان النامية، والتي مثّلت سنة 2008 على سبيل المثال ربع(4/1) حصص العالم النامي كله، نجد أن مساهمة هذه الدول وطيلة 29 سنة لم تتجاوز 30% كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم III- 3: تطور حصة الدول النامية باستثناء الصين من الصادرات العالمية

	1980	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	الوحدة
الدول النامية	582 377	785 514	1 286 588	1 806 629	3 029 776	3 571 760	4 040 227	4 769 579	**مليون $**
النسبة من الصادرات العالمية	28.62	22.55	24.84	28.01	28.89	29.45	28.95	29.76	**%**

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات CNUCED في الدليل المشار إليه سابقا.

2- أداء الهيكل الإنتاجي بالدول النامية: مفارقة توسع الصادرات وضعف الحصة من الدخل العالمي:

تعطي إحصائيات الهيئات الدولية أرقامًا مشجعة عن توسع كبير لحجم صادرات الدول النامية، وهو ما يوحي بأن هذه الدول أصبحت تشارك بصفة نشطة في التجارة العالمية (كما في الشكل التالي)، إلا أن الواقع الحقيقي خلاف ذلك، حيث أن هذا التوسع لم يكن مصحوبًا بزيادة في حصة هذه الدول من الدخل العالمي.

شكل رقم III- 3: تطور نمو صادرات الدول النامية و الدول المتقدمة للفترة 1980–2008

الوحدة: %

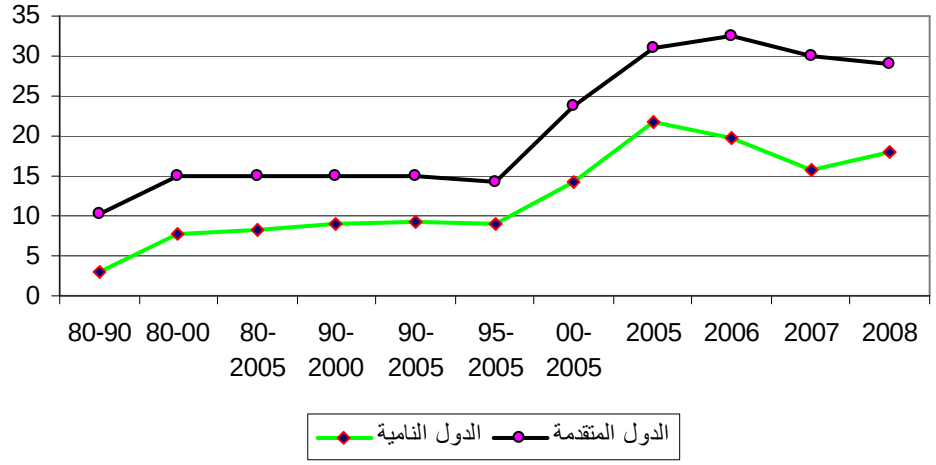

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: *- Manuel des statistiques de la CNUCED, 2009, p: 26*

إن هذا الشكل يوضح أن نمو صادرات الدول النامية – وبالمقارنة في عدة فترات– كان في الغالب أعلى دائما من نمو صادرات العالم المتقدم، وهذه ملاحظة لا تعكس الحقيقة إذْ يبيّن التحليل أنه: [1]

- لم تستطع العديد من البلدان النامية التحول عن تصدير السلع الأولية.
- معظم البلدان النامية التي استطاعت التحول عن تصدير السلع الأولية نحو المنتجات المصنعة فعلت ذلك عن طريق التركيز على المنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للموارد واليد العاملة، وهي منتجات تفتقر إلى الديناميكية في الأسواق العالمية.
- شهدت بعض البلدان النامية زيادة سريعة في صادراتها من السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا، ولكن في الحقيقة لا يدل ذلك على تحسن في آلتها الإنتاجية، بسبب كون هذه البلدان عملت فقط كمحطة تجميع تستورد الأجزاء كثيفة التكنولوجيا التي تقوم بتركيبها من الخارج، وهو ما انعكس على ضعف حصتها من الدخل الصناعي العالمي (بل انخفاضها)، حيث سارت في منحى عكسي لتطور صادراتها من هذه السلع، وبالمقابل رجع معظم

[1] CNUCED ، تقرير التجارة و التنمية 2002، ص ص:13-14.

الدخل إلى البلدان المتقدمة مصنعة الأجزاء المتطورة تكنولوجيا، وللشركات متعددة الجنسيات الساهرة على شبكات الإنتاج العالمية.

- هناك فئة قليلة من البلدان النامية ارتفعت حصتها من القيمة المضافة للصناعة العالمية بمستوى يعادل أو يجاوز الزيادة في حصتها من المنتجات المصنعة عالميًا، وهي تشمل الاقتصاديات حديثة التصنيع في شرق آسيا.

وبالنتيجة فإن أغلب الدول النامية لا تزال تصدر منتجات قائمة على الاستخدام الكثيف للموارد واليد العاملة غير الماهرة، ولم تستطع إقامة علاقة ديناميكية بين الصادرات ونمو الدخل تمكّنها من تدارك الفجوة بينها وبين الدول الصناعية.

إن هذه الوضعية التي خلقها النظام التجاري العالمي، والذي يحقق توسعا في التجارة الخارجية للبلدان النامية لا يُكافأ بزيادة مماثلة في حصتها من الدخل العالمي، يدفع إلى ضرورة التفكير الجدي في الشروط اللازمة حتى يحقق الهيكل الإنتاجي في البلدان النامية أداء جيّدًا، يركز على تعظيم الحصة من القيمة المضافة عالميًا.

ولقد بات أكيدًا أن مجرد مشاركة الدول النامية في قطاعات التكنولوجيا المتطورة التي تديرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تشكل بالضرورة عاملا مباشرًا للاستفادة العظمى من مزايا النظام التجاري الدولي، ما دامت هذه البلدان تشارك فقط بعامل إنتاجي أقل ندرة (اليد العاملة غير الماهرة)، بينما تشارك الدول المتطورة بعوامل الإنتاج النادرة ذات القدرة على التحرك دوليا (كرأس المال والدراية الفنية)، وهو ما يجعل ثمار الإنتاج تعود إليها، مقابل ضعف حصة الدول النامية منها. [1]

المطلب الثاني: النهوض بالزراعة كعامل للانطلاق الاقتصادي

1-تخلف الزراعة بالدول النامية و آثاره على التنمية

إن تجارب التنمية بالدول المتقدمة حاليًا، والدول الناشئة التي حققت انطلاقا اقتصاديًا ناجحًا، أظهرت أن الزراعة كان لها دور هام في التنمية، لاسيما في المراحل الأولى السابقة للانطلاق والتي تميزت بزيادة هامة في زيادة الإنتاج الزراعي، وتطور ملحوظ في هذا القطاع. من أجل ذلك يرى «ألفريد مارشال» عدم إمكانية بدء التصنيع في أي دولة إلا إذا تمكنت من النهوض بقطاعها الزراعي. [2]

وفي غالبية الدول النامية سارت الأمور على منحى عكسي، حيث حاولت تحقيق انطلاق اقتصادي من خلال التصنيع في ظل تخلف للقطاع الزراعي، وبذلك فبدلاً أن تحقق هذه الدول تحوّلها نحو المجتمع الصناعي عبر

[1] المرجع السابق، ص ص:13-14.

[2] عادل مجيد عيدان العادلي، مرجع سابق، ص:54.

المرور بزيادة الإنتاجية الزراعية بشكل متصاعد، شكّلت الإنتاجية المنخفضة في الزراعة عائقًا لجهود التصنيع فيها. وهكذا ارتبط عدم نجاح التصنيع بضعف القطاع الزراعي بسبب أن:

- تواضع الزراعة تكنولوجيا يترتب عنه اقتصارها على طلب سلع صناعية بسيطة، فيواجه الإنتاج الصناعي تبعا لذلك مشكلة التصريف.
- تخلف الزراعة يترتب عنه عدم تحقيق فائض يستخدم في تنمية الصناعة.
- عدم قدرة الزراعة على تحقيق الاكتفاء الغذائي يدفع إلى استيراد الغذاء، وبالتالي ارتفاع المديونية الخارجية واستنفاذ احتياطات العملة الصعبة، والمفارقة العجيبة في الدول النامية أنها تستورد كما هائلا من الغذاء رغم أن ثلثي سكانها و أكثر يعملون في الزراعة**!**

2- الفجوة الغذائية و الوضع الغذائي غير الآمن بالدول النامية

تتمثل الفجوة الغذائية في الفرق بين حجم الطلب على الأغذية وإمدادات الغذاء المتاحة من المصادر المحلية. أما الأمن الغذائي فيعني أن يكون بوسع السكان في جميع الأوقات الحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجونها، أي أن تكون هذه الأغذية موجودة بالفعل، وأن يكونوا هم قادرين على الحصول عليها، وهو ما يعني أن تتمتع كل أسرة بالقدرة على إنتاج الغذاء أو شرائه بالكميات التي تكفيها، وبالنوعية التي تضمن لجميع أفرادها حياة صحية خالية من العلل. [1]

و هناك مستويان للأمن الغذائي: [2]

- أمن غذائي مطلق: ويعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مستوى مرادف للاكتفاء الذاتي.
- أمن غذائي نسبي: ويعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليًا أو جزئيا، وبالتالي فالأمن الغذائي النسبي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين، وليس شرطا أن تنتج الدولة كل احتياجاتها الغذائية بل تملك القدرة على توفير هذه الاحتياجات من خلال إنتاج سلع أخرى تتمتع فيها بميزة نسبية.

ويقوم الأمن الغذائي على ثلاثة مرتكزات أساسية هي:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود هذه السلع في السوق بشكل دائم.
- وجودها بأسعار في متناول المواطنين.

---

[1] سمير ميلادي و عبد الرحمان عبيد مصقر، الغذاء و التغذية، أكاديميا (الفرع العلمي لدار الكتاب العربي)،لبنان،1999، ص:158.

[2] المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005، ص:4.

وتعاني غالبية الدول النامية من وضع غذائي غير آمن، ومن بين كل سكان المعمورة فإن أكبر نسبة ممن يعانون من سوء التغذية موجودة في العالم الثالث كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم III- 4: سوء التغذية في العالم من 1990 إلى 2008

الوحدة:مليون نسمة

	1992-1990	1997-1995	2002-2000	2008-2006
كل دول العالم	848.4	191.5	836.2	850
الدول المتقدمة	833.2	774	820.8	839.4
الدول النامية	15.3	17.5	15.4	10.6

***Source** : FAO, The state of Food en security in the World, Rome, 2011, p :44.*

و يتفاوت سوء التغذية بين مجموعة دول العالم الثالث ذاتها، حيث تعرف دول إفريقيا تزايدًا في نسبة نمو هذه الظاهرة قدرت بـ 8 % ما بين 2007 و 2008، بينما قدرت النسبة بـ 0.1 % في آسيا خلال نفس الفترة، كما يشير إليه تقرير منظمة الزراعة العالمية FAO لعام 2011.[1]

وتعتمد الدول النامية في تأمين حاجاتها الغذائية على الاستيراد بشكل بارز، وهو ما يجعلها عرضة لصدمات ارتفاع الأسعار –كما حدث في عام 2006 و2008– وما يستتبعه من آثار سلبية على النمو، لاسيما في ظل توجه الدول المتقدمة إلى استخدام المحاصيل الزراعية كمصدر للطاقة البديلة عن النفط كلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية، إذْ يستخلص الكحول مثلا من سلع زراعية كالذرة والقمح وقصب السكر ويتم مزجه مع البنزين كوقود للسيارات، وفي 1980 وضعت الحكومة الأمريكية هدفًا يتعلق بإنتاج 02 مليار غالون من كحول الإيثانول في منتصف الثمانينيات، وتطلب هذا الهدف إنتاج 20 مليون طن من الذرة أو ما يعادلها، مع تبني هدف آخر بإنتاج 35 مليار غالون من الإيثانول إلى حدود عام 2017، وهو ما يؤثر على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الحبوب بالتراجع بحوالي 5/1، ويدفع إلى ارتفاع أسعار الحبوب عالميًا.[2]

و تعرف البلدان الأقل نموًا على الخصوص – من بين باقي مجموعة الدول النامية– وضعًا خطيرًا في استيراد الغذاء، وقد تحوّلت من دول مصدرة صافية للمنتجات الغذائية في الستينيات إلى مستوردة صافية في الثمانينيات والتسعينيات، وتشير التوقعات الحالية إلى تزايد اعتمادها على الواردات في تأمين الغذاء لمواطنيها حتى عام 2015 على أقل تقدير، وهذا بالرغم من أهمية الزراعة في اقتصادياتها (حيث تشغل ما يفوق 75% من اليد العاملة)، إلا أن

[1] Food and Agriculture Organization (FAO), the state of food insecuty in the world , Rome , 2011, p :8.

[2] جاك لوب، العالم الثالث و تحديات البقاء، ت: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ع 104، أوت 1986، ص:162.

إنتاجها الزراعي ظل عاجزًا عن مواكبة النمو السكاني، كما يتضح ذلك من إحصائيات انخفاض حصة الفرد من الإنتاج الزراعي و إنتاج الأغذية (انظر الجدول التالي):

جدول III- 5: إنتاج المنتجات الزراعية و الغذائية في الثمانينيات و التسعينيات

في البلدان الأقل نموًا و البلدان النامية الأخرى (الوحدة :متوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية) .

	الإنتاج الزراعي			
	المجموع		نصيب الفرد	
	1990-1980	1999-1990	1990-1980	1999-1990
البلدان الأقل نموًا	1.6	2.5	0.8-	0.1-
جميع البلدان النامية	3.6	3.7	15	2
	إنتاج الأغذية			
	1990-1980	1999-1990	1990-1980	1999-1990
البلدان الأقل نموًا	1.7	2.5	0.8-	0.1-
جميع البلدان النامية	3.7	3.9	15	2.2

المرجع:قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، 2000.

وحسب مؤشر نصيب الفرد إمدادات الطاقة الغذائية، والذي يعتبر من أكثر المؤشرات استخدامًا لتقدير مستويات الكفاية الغذائية، فإنه –وكما يشير إليه الجدول III- 6– ظل هذا المؤشر شديد الانخفاض في مجموعة الدول الأقل نموًا مجتمعة، ولا يكاد يكون قد ارتفع منذ عام 1979.

جدول رقم III- 6: نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان الأقل نموًا.

	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية كالوري/اليوم			متوسط معدل الزيادة السنوية (%)	
	1981-79	1991-89	1998-96	1981-97 إلى 1991-89	1991-1989 إلى 1998-96
العالم	2540	2700	2780	0.6	0.4
البلدان النامية	2300	2510	2650	0.9	0.8
البلدان الأقل نموا(*)	2040	2080	2070	0.2	0.1-
في:					
إفريقيا	2060	2010	2000	0.2-	0.1-
آسيا	2020	2180	2180	0.8	0
المحيط الهادي	2380	2340	2410	0.2-	0.4
الكاريبي	2040	1770	1840	1.4-	0.5

(*)باستثناء بوتان،غينيا الاستوائية،ساموا، و توفالو التي لا توجد بشأنها بيانات.

المصدر: تقرير منظمة الأغذية و الزراعة حول:دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نموا و في إدماجها في الاقتصاد العالمي، بلجيكا، ماي 2001.

ومن الجدير بالذكر أن معظم البلدان الأقل نموًا تتمتع بإمكانيات كبيرة غير مستغلة في القطاع الزراعي، كوفرة الأرض والمياه والمناخ الملائم وإمكانيات الاستفادة من الموارد البشرية والتوسع في إدخال طرق زراعية حديثة، وهو ما يفتح مجالاً لتحسين كفاءة الاستفادة من الموارد الزراعية. [1]

و لكن لحد الآن يبقى التوسع الأفقي (استخدام أراضي جديدة للإنتاج) هو مصدر النمو الزراعي بهذه البلدان، على حساب العمل على زيادة الإنتاجية الزراعية التي تعتبر أمرًا ضروريًا حتى تواكب الزراعة احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء، هذه الاحتياجات التي تظل الواردات المصدر الرئيس لتلبيتها، وبعدما كانت البلدان الأقل نموًا مصدرة صافية للأرز (2.4 مليون طن) في الستينيات، أصبحت تستورد 30.5 مليون طن في منتصف التسعينيات، وتشير التوقعات إلى أن هذا الرقم سيرتفع إلى أكثر من 7.5 مليون طن بحلول 2015، وارتفعت الواردات الصافية من القمح من 1.1 مليون طن في الفترة 61-1963 إلى 60.1 مليون طن في الفترة 75-1997 ومن المتوقع أن تصل إلى 15 مليون طن عام 2015. [2]

3-أهمية الزراعة كعامل للانطلاق الاقتصادي:

تعتبر الزراعة عاملا مهما في انطلاق الاقتصاديات النامية اعتبارًا أنها تشغل نسبة كبيرة من السكان، وأنها النشاط السائد في المناطق الريفية التي يوجد بها أغلب الفقراء، وبالتالي فإن النهوض بها سيؤدي إلى زيادة دخل الفقراء بشكل مباشر، ويكون له أثر إيجابي على نمو القطاعات الأخرى نظرًا للارتباط المتبادل بينها وبين القطاع الزراعي.

و تشير التجارب في مجال التخفيف من الفقر أن: [3]

- تأثير النمو الزراعي في البلدان النامية أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى.
- النمو في الريف يقلل من حدة الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.
- ضمن العقود الثلاثة الماضية (من السبعينيات إلى التسعينيات) عرفت الدول المختلفة تنوعًا واسعا في طبيعة وعناصر النمو، ولكن في العديد من الحالات كان النمو في القطاع الزراعي سريعًا، وكان له تأثير كبير على التخفيف من الفقر وتنشيط النمو.

إن أهمية الزراعة للانطلاق الاقتصادي يمكن النظر إليها من جوانب مختلفة أهمها: [4]

- معظم سكان الدول الفقيرة يحصلون على معيشتهم من الأرض.
- التقدم الزراعي مطلب أساسي ومسبق لحفز انطلاق القطاعات الأخرى.
- تحقيق فائض في المنتجات الزراعية أمر ضروري لتلبية حاجات السكان في المدن وتقليص استيراد الغذاء.

---

[1] تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية FAO حول دور الزراعة في البلدان الأقل نموًا وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي، بلجيكا، ماي 2001.

[2] المرجع السابق، ص:12.

[3] نفس المرجع، ص: 13

[4] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص:275-576 و ص:289.

- نمو القطاع الزراعي خطوة هامة لزيادة دخل سكان الريف وتحسين نوعية حياتهم.
- توفر الصادرات الزراعية فرصة للحصول على عملة صعبة ضرورية لتطوير رأس المال.
- التخلف في الزراعة يؤثر سلبا على النمو، إذْ بوجود وضع غذائي غير آمن (لاسيما إذا كان بصفة مزمنة) يزيد من تعرض الناس للمرض ويؤثر سلبا على أداء قوة العمل، وقد يصل الأمر إلى حد خسارة قوة العمل بالوفاة، كما فعلت المجاعات في البنغال والصين وإثيوبيا والساحل، فقد كلفت ملايين عدة من الوفيات في الـ70 سنة الماضية، وكما يحدث حاليا في القرن الإفريقي من مجاعة غير مسبوقة تهدد حياة نحو 12 مليون شخص.
- وإذا كان فهم الانطلاق الاقتصادي في التنظير الليبرالي يرتكز على إحداث تغيّر هيكلي في الاقتصاد بخفض نسبة مساهمة الزراعة في PIB لصالح الصناعة، تأثرًا بتجارب التصنيع في أمريكا وأوربا الغربية واليابان التي جعلت القطاع الصناعي قائدًا للتنمية (Leading Sector)، والتي بيّنت أنه أثناء حصول عملية التنمية الاقتصادية فإن الأهمية النسبية للزراعة تتناقص في مقابل تزايد الأهمية النسبية للصناعة بسبب:
  - التغيرات في تركيبة الطلب، إذْ وفقا لقانون انجلز (Engl's Law) فإن مرونة الطلب الدخلية على الغذاء أقل من الواحد عمومًا، وهي تتناقص كلما ينمو الدخل، بينما مرونة الطلب الدخلية على المنتوجات الصناعية فهي أكبر من الواحد.
  - الإحلالات التي تحصل في عملية التنمية، حيث تحل منتجات مصنعة محل المنتجات الزراعية أو مدخلات صناعية محل مدخلات زراعية (الأسمدة الكيماوية محل الأسمدة الطبيعية، لآلات محل الحيوانات...الخ).

فإنه وبالتسليم بذلك فإن هذا الفهم يؤكد ضرورة الارتقاء بالزراعة أولا في المراحل الابتدائية للتنمية (بدايات انطلاق التنمية)، حتى تتمكن الزراعة من حمل عبء تكوين رأس المال الصناعي، والرؤية النظرية الأساسية في هذا المجال رؤية الاقتصادي الأمريكي KUZNETS،1961 الذي لخص العلاقات المتغيرة بين الزراعة وبقية الاقتصاد بصيغ ثلاث مساهمات في التنمية: [1]

- مساهمة المنتوج: توفير الغذاء للسكان غير الزراعيين، وتوفير احتياجات العملية الصناعية.
- مساهمة العنصر: توفير عنصر العمل وتدفق صافي رأس المال.
- مساهمة السوق: الإيرادات الزراعية تخلق طلبا على منتجات القطاع الصناعي، كما أن الصادرات الزراعية تخلق تدفقا من العملة الصعبة يساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي.

إلا أن الملاحظ من تجارب التنمية في البلدان النامية –و كما أشرنا– أنها حاولت تحقيق انطلاق اقتصادي من خلال التصنيع في ظل تخلف كبير للقطاع الزراعي، فوصلت إلى نتائج سلبية عكسية لما كان متوقعًا، حيث ساد التخلف كل القطاعات وازدادت حدة أزمة التخلف مع مرور الوقت.

[1] المرجع السابق، ص ص:278-279.

4-التحديات التي تواجه الزراعة في الدول النامية

تواجه الاقتصاديات النامية في سعيها إلى تطوير قطاعها الزراعي جملة من التحديات يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

- **تحدي عولمة الأسواق:** وما يرتبط به من تحرير التجارة حيث أصبحت هذه الاقتصاديات أكثر عرضة لتأثير التغيرات في الأسواق الدولية نظرًا لاعتمادها على الاستيراد بشكل متزايد في توفير المواد الغذائية.
- **التحدي التكنولوجي و المعرفي:** يقول الاقتصادي الأمريكي "ثيودور سولتز"(Schultz ;1964):

«إن الإنسان المكبل بالزراعة لا يستطيع إنتاج كثيرًا من الغذاء بغض النظر عن الخصوبة العالية للأرض، فالاقتصاد والعمل غير كافيين لإنتاج كمية وفيرة من المنتجات الزراعية، وإن الأمر يتطلب أن يكون للمزارع منفذًا على المعرفة *Knowledge* وأن يتمتع بالمهارة لاستعمال ما يعرفه العلم حول التربة والنباتات والحيوانات و المكائن ... » [1]

إن مواكبة الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، ومواكبة المنافسة العالمية المستندة إلى تكنولوجيا متقدمة تحقق إنتاجا كبيرًا بأسعار منخفضة، يجعل الدول النامية أمام تحدي زيادة الإنتاجية الزراعية، وذلك باعتماد التكثيف التكنولوجي في الزراعة لزيادة إنتاج وحدة المساحة الزراعية[*] ، وهو ما يتطلب استثمارًا في المعرفة، ليس فقط الاستثمار في المدخلات المادية للزراعة التي يتجسد فيها جزء من هذه المعرفة (الآلات والتكنولوجيا الحديثة)، ولكن أيضا –وبشكل مهم– الاستثمار في الناس الذين يعملون في الزراعة.

- **تحدي البيئة المؤسسية:** حيث تختلف هذه البيئة كثيرًا عن السابق، إذْ فرضت إصلاحات توجه الدول النامية إلى اقتصاد السوق –ويضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية– تقليص دور القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية، وأحد أهم هذه الأنشطة القطاع الزراعي.

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص280..

[*] تدخل زيادة إنتاج وحدة المساحة الزراعية ضمن ما يعرف بـ"التكثيف الزراعي" و يعني تكثيف العائد من استخدام الموارد، و إذا كانت محددات التوسع الزراعي هي الأرض و الماء فإن التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما.

المطلب الثالث: الصناعة و قيادة الانطلاق في الدول النامية

1- التصنيع و انطلاق التنمية: طبيعة العلاقة و آلياتها، المدخل النيوكلاسيكي والمدخل الهيكلي

تأثر اقتصاديو التنمية الأوائل في عقد الأربعينيات والخمسينات بالفكر الكلاسيكي، فكانوا شبه مجمعين على تأكيد أهمية التصنيع، وبخاصة الصناعة التحويلية كقائد للنمو. ويرى الفكر النيوكلاسيكي أن الصناعة تمتلك روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتمتع بالإنتاجية العالية، مما يجعلها القطاع الأسرع نموًا، والعنصر الأساسي لزيادة الدخل، وأداة توفير السلع وزيادة الصادرات.[1]

أما المدرسة الهيكلية فترى أن خصائص الهيكل الاقتصادي للدول النامية تجعل جزءًا هامًا من التحليل الكلاسيكي غير قابل للتطبيق، وأن التنمية هي تحول هيكلي تقوم فيه الصناعة التحويلية بدور رئيس، مع تدخل الدولة لضمان الانتقالات الهيكلية الضرورية وحماية الصناعات الناشئة، ومراعاة التكامل بين القطاعات، لأن التركيز الزائد على الصناعة على حساب إهمال الزراعة إنما يقود في المدى الطويل إلى إعاقة النمو الصناعي، أو على الأقل تخفيض معدل نموه إلى نسبة أقل بكثير من لو أن التنمية اعتمدت إستراتيجية استثمار متوازنة.[2]

وتعني الاستراتيجية المتوازنة –وفق هذه المدرسة – أن يُخصص الاستثمار وفق العوائد المتوقعة، وهو ما يجعل الصناعة تستحوذ على حصة متزايدة من الموارد نظرًا لارتفاع عوائدها (دون إهمال القطاعات الأخرى)، وعليه فإن التغيير الهيكلي الصحيح يتضمن الانتقال نحو الصناعة (التحويلية على وجه خاص).

وعلى مستوى السياسة الاقتصادية، نادى الهيكليون بتبنّي سياسة إحلال الواردات التي طُبّقت في أغلب البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات وتعرضت لانتقادات واسعة كما أشرنا في فصل سابق.

إن معظم التحليلات التنموية –وعلى وجه العموم– أشارت إلى أهمية التصنيع كعامل للانطلاق الاقتصادي في دول العالم النامي، اعتبارًا لعدة أسباب أهمها:

- تجربة الدول المتقدمة والتي ساهم فيها التصنيع بالجزء الهام من التنمية.
- التصنيع السبيل الرئيسي لحل مشكلة البطالة.
- التصنيع أداة تنويع الصادرات، وحل مشكلة عجز موازين مدفوعات الدول النامية الناجم عن اختلال معدلات التبادل الدولي، بسبب تخصص هذه الدول في تصدير المنتوجات الأولية.
- التصنيع يحسن الإنتاجية وبالتالي الكفاءة الاقتصادية، لاسيما وأن مستوى الإنتاجية منخفض في معظم الدول النامية.
- التصنيع أداة إحداث التغيير الهيكلي، وهو يقاس بعدة مؤشرات أهمها:

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص:299-300.

[2] نفس المرجع، ص ص:229-302.

- زيادة حصة الصناعة (التحويلية خصوصًا) في الدخل الوطني.
- انتقال العمالة من النشاطات منخفضة الإنتاجية إلى النشاطات عالية الإنتاج (زيادة قوة العمل في النشاط الصناعي على حساب الزراعة).
- مؤشر بنية (هيكلة) الصادرات.

- التصنيع هو مسار تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- يؤثر التصنيع في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تبعا للروابط الأمامية والخلفية النشطة التي تفرضها الصناعة.

2-الدول النامية و تجربة الانطلاق الاقتصادي عن طريق التصنيع

أوضحت تجارب الدول النامية في سعيها للبحث عن تحقيق انطلاق التنمية الاقتصادية أنها انتهجت استراتيجيات تقوم على التصنيع كأداة أساسية لتحقيق هذا الهدف، وكانت أهم استراتيجيات التصنيع التي طبقتها:[1]

أ-استراتيجية إحلال الواردات

و تستند إلى إقامة صناعات تحويلية تموّن السوق المحلية بالسلع المصنعة التي كانت تستورد من الخارج، وقد نجم عن تطبيق هذه الإستراتيجية المتوجهة نحو الداخل مشاكل عديدة أدت إلى فشلها في تحقيق انطلاق التنمية في البلدان التي طبّقتها. وبعدما كان يؤمل تحقيق الاكتفاء الذاتي وإحلال الواردات من خلال هذه الإستراتيجية، كانت النتيجة هي أنْ أصبحت حتى المواد الأولية تُستورد، علاوة على سلع التجهيز والسلع نصف المصنعة، وهو ما رفع المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث إلى مستويات متقدمة.

ومن أهم أسباب فشل هذه الإستراتيجية –كما تدل عليه تجربة بلدان أمريكا اللاتينية على الخصوص– أن نجاحها متوقف على مستوى عال من الحماية توفره الدولة للصناعات المحلية، وهو ما نجم عنه ارتفاع تكاليف الإنتاج وإعاقة التصنيع، وارتفاع الأسعار والأجور، فتولّد عن ذلك ضغوط تضخمية وآثار سلبية على الصادرات.

ب- استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير

وترتكز على تصدير منتجات صناعية للأسواق الخارجية كمبدأ أساسي لعملية التصنيع وتمويل التنمية، مع تقليل تصدير المواد الأولية.

إن تجربة بلدان شرق آسيا في الاهتمام بالتصدير كمحرك للنمو تعتبر رائدة في بيان المزايا التي تحققها سياسة تنموية ترتكز على استهداف حصص متزايدة من الأسواق العالمية بصادرات تنافسية، فينجم عنها رفع مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني والتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية:

---

[1] أنظر: – نبيل بويبية، التصنيع كأسلوب للتنمية، من الموقع: www.algeria-edu.com/t8430.topic (10/11/2011)
– الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الرسالة.

- ✓ ففي ماليزيا، منذ اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة في 1870، ركزت السياسة التصنيعية في السبعينات على الصناعات ذات التوجه التصديري، مع دور هام للقطاع العام، وتركيز على جذب مكثف للشركات الدولية للعمل في ماليزيا من خلال تحسين مناخ الاستثمار، واتسمت المرحلة الأولى من الصناعات التصديرية الماليزية بأنها كثيفة العمالة منقسمة إلى نوعين:[1]

- الصناعات التي تعتمد على تصنيع خامات محلية (المطاط، القصدير، الأخشاب...) وتحويلها إلى منتجات صناعية قابلة للتصدير، واحتلت هذه الصناعات نسبة 22% من جملة الإنتاج الصناعي.
- صناعات لا تعتمد على الموارد المحلية وإنما على أجزاء مستوردة، وسمح هذا النوع بتحقيق نجاح كبير في تحديث القوة العاملة الماليزية وتدريبها، ونشر أنشطة البحث والتطوير التقني، حيث أنه عند نهاية الثمانينات شكلت الصادرات الكهربائية والمكونات الالكترونية بالإضافة إلى صناعة النسيج والملابس الجاهزة 63% من جملة الصادرات الصناعية في ماليزيا.

وفي مرحلة الثمانينات ركزت ماليزيا على تطوير الصناعات الثقيلة بغرض زيادة المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية (يلاحظ حرص السياسة الاقتصادية الماليزية في خططها الصناعية على رفع حصة "المكون المحلي" للصادرات الصناعية، فمثلا بدءا من 1991 تم الاشتراط على المستثمر الأجنبي أن يعتمد على موارد محلية بنسبة 30% حتى يمكنه التمتع بالمزايا الضريبية)، مع دور كبير للقطاع العام، لتتحول إلى موجة جديدة من التصنيع الموجه للتصدير –بعد أزمة منتصف الثمانينات التي ضربت البلدان الآسيوية– بحزمة جديدة من المحفزات (المالية على الخصوص) أدت إلى جذب كبير للاستثمارات الأجنبية وتنشيط كبير لقطاع التصدير.

ومن مميزات الصناعة الماليزية منهج "العنقودية في التصنيع"، والذي يقوم على إقامة علاقات ترابط عنقودية في ما بين الشركات المنتجة من ناحية، والوحدات التي تقوم بإمداده بالخامات والسلع الوسيطية من ناحية أخرى، حيث يضم كل عنقود ثلاث مكونات رئيسية هي الأسواق، الشركات المنتجة والموردون. كما أنه من مميزاتها التركيز على تنويع الصادرات، كما يلاحظ ذلك من خطة التصنيع للفترة 1996-2005 التي تركز على ثمانية فروع للصناعة التحويلية كأولوية (الصناعات الكهربائية والالكترونية، صناعة السيارات والسفن ومعدات النقل، الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية والأدوية، صناعة المنسوجات، الصناعات كثيفة الاعتماد على المواد الأولية المحلية كالمطاط والأخشاب، الصناعات المعدنية والتركيبية والسيراميك، الصناعات الغذائية وصناعة الآلات والمعدات)، ويلاحظ أن هذه الفروع تغطي مختلف جوانب النشاط الصناعي (صناعات استهلاكية، وسيطية ورأسمالية).

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ص: 123-129.

- ✓ وفي كوريا الجنوبية: شكل تطوير الصناعات الثقيلة خلال الفترة 1972- 1979 سببا لتعميق القاعدة الصناعية مما ساعد على تحقيق انطلاقة تصديرية، فقد ساهمت مجموعة الصناعات المشجعة بواسطة برنامج "الصناعات الثقيلة والكيمياوية" في توليد احتياطي كبير من النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات خلال حقبة الثمانينات، بالإضافة إلى توليد آثار انتشارية امتدت لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني. وإذا كانت الصادرات الكورية خلال فترة الستينات والسبعينات تهيمن على حصة كبيرة، منها السلع الأولية أو السلع الصناعية البسيطة ذات القاعدة الزراعية مثل المنسوجات والأحذية بالإضافة إلى المنتجات المعدنية، فإنه منذ منتصف الثمانينات حقق الاقتصاد الكوري قفزة تصديرية هائلة من خلال تنويع الصادرات، إذْ زاد الوزن النسبي للمنتجات عالية التقنية في بنية الصادرات الكورية بشكل كبير[1]، في ظل تراجع كبير لحصة الصناعات الأولية والتي انتقلت حصتها من 31,5% عام 1970 إلى 15,7% عام 1980، ثم إلى 5% عام 2002. [2]

[1] المرجع السابق، ص ص: 129-131.

[2] ورقة عن اقتصاد كوريا من الموقع: http://www.arab2korea.com/html/ (20/03/2011)

المبحث الثالث: النظام المالي ودور الادخار والاستثمار في الانطلاق الاقتصادي

تكتسي العوامل المتعلقة بالتمويل والاستثمار أهمية واضحة في عملية الانطلاق الاقتصادي، وسنحاول في هذا المبحث التطرق للنظام المالي وعلاقته بالنمو في مطلب أول، ثم جدوى تحريره في مطلب ثان، أما المطلب الثالث والرابع فسنخصصهما للادخار المحلي والاستثمار على الترتيب كعاملين للانطلاق الاقتصادي.

المطلب الأول: العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي

ينظر كثير من الاقتصاديين إلى أن تحقيق انطلاقة النمو في بلدان العالم الثالث يقتضي إعطاء أولوية لتطوير النظام المالي وإصلاحه، ذلك أن النظام المالي الأكثر تطورا –بتكلفة أقل للمعلومات والمعاملات– ييسّر التخصيص الأكثر كفاءة للموارد، كما يؤدي لتراكم رأس المال المادي والبشري بصفة سريعة، ويحقق تقدما تكنولوجيا أكثر سرعة، وذلك من خلال ما يسمح به من تحديد مشروعات الاستثمارات الناجحة وتمويلها، ومن حشد المدخرات ومراقبة المسيرين والتحوط من المخاطر.[1]

1- العلاقة في التنظير الاقتصادي

إن بحث العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي قديم في الفكر الاقتصادي، حيث تعرض إليها Bagehot (1837) و Hicks(1996) و Shumpeter(1934) انطلاقا من أهمية القروض في تمويل التنمية الصناعية. وتناولت الكثير من الأدبيات الاقتصادية الحديثة بحث هذه العلاقة بربط نمو القطاع المالي ككل بالنمو الاقتصادي، دون الخوض في تركيبته (أي دون المفاضلة بين القطاع المصرفي وأسواق الأسهم)، ومن بينها:[2]

- دراسة king and Levine عام 1993 التي شملت 77 دولة خلال الفترة 1989- 1960، وقد بحَثتْ العلاقة من خلال ثلاثة مؤشرات مرتبطة بالنمو طويل الأجل هي: متوسط معدل نمو دخل الفرد، متوسط معدل نمو مخزون رأس المال للفرد، والإنتاجية خلال فترة الدراسة، وثلاثة مؤشرات لمدى تطور القطاع المالي هي: الخصوم السائلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أصول البنوك التجارية كنسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي، والائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. و قد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين المؤشرات المالية والتنمية، وبيّنت نتائجها أنه إذا زاد العمق التمويلي – مثلا– في الدول الأقل نموا (0.2) إلى مستوى متوسط العمق التمويلي في الدول الأكثر نموا (0.6) فإن متوسط دخل الفرد يزيد بنقطة مئوية سنويا، وبالتالي فإن العمق التمويلي يفسر ما يقارب 20% من الفجوة بين أقل البلدان وأكثرها نموا.

---

[1] -Susan Creane et autres, banco sur le développement, finance et Développement, FMI, v.40,n :01, Mars 2003, p : 26

[2] – و ليد عبد مولاه، دور القطاع التمويلي في التنمية، مجلة جسر التنمية، مجلة دورية تصر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 85، السنة الثامنة يوليو 2009، ص ص 4- 8.

- دراسة Levine and Zervos (1988) التي شملت 49 دولة في الفترة 1976–1993، واهتمت بتقييم العلاقة بين سيولة أسواق الأوراق المالية والقطاع البنكي، ومعدلات النمو، وقد توصلت إلى أن المستوى الابتدائي لسيولة سوق الأسهم ذو معنوية إحصائية للنمو الاقتصادي ولتراكم رأس المال ولنمو الإنتاجية للسنوات الثماني عشر التالية، كما يلعب حجم المعاملات نفس الدور.
- و على المستوى الجزئي، بيّنت دراسة Assly (1996) أن المنشأة التي تُتاح لها سوق أوراق مالية متطورة تستطيع الوصول إليها تنمو بصورة أسرع من نظيرتها التي لم تُتَحْ لها هذه السوق.
- وأكدت دراسة (Rouissean and Wachtel 2004) ودراسة Back and Levine عام 2004 – واللتان تشكلان امتداد لدراسة Levine and Zervos السابقة الذكر– العلاقة الايجابية للقطاع البنكي وأسواق الأسهم في إحداث التنمية.
- و بحثَتْ دراسة حديثة لـ: Stijn Claessens and Erik Feijen العلاقة بين تنمية القطاع المالي وتقليل الفقر، مستخدمة الائتمان الخاص (الائتمان المقدم من مؤسسات الوساطة المالية إلى القطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) كمؤشر لتطور القطاع المالي، وقد بينت نتائجها أن: [1]

– زيادة قدرها 1% في نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي تقلل انتشار نقص التغذية بما بين 0.22% و 2.45%. وبالمقارنة فإن زيادة قدرها 1 % في نصيب الفرد مع الناتج المحلي الإجمالي تقلل انتشار نقص التغذية بنحو 0.85 % .

– هناك علاقة سببية بين الائتمان الخاص والتنمية، حيث أن زيادة قدرها 1% في نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج الإجمالي تعزز نصيب العامل من القيمة الإضافية بنسبة تتراوح بين 1% و17%.

– هناك علاقة سببية مهمة في القطاع الزراعي بين تطور القطاع المالي والاستثمار في المعدات الزراعية.

2- قنوات تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي

أشارت الدراسات إلى وجود عدة قنوات توضح مسار علاقة تأثير القطاع المالي وتطوره على النمو الاقتصادي و نذكر منها:[2]

– تعبئة المدخرات من أجل الاستثمار.

– تسيير تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات من الخارج.

– تحفيز الاستثمار في رأس المال المادي والبشري مما يؤثر إيجابا على الإنتاج.

– إيجاد أدوات مالية تسهل تكوين محافظ استثمارية متنوعة وبكفاءة عالية.

---

[1] Setijn Claessens et Erik Feijen, le crédit contre la faim, Finance et Développement, FMI, v : 44 n :01, mars 2007 pp : 35-37

[2]– و ليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص :3

- الحد من المخاطر وتشجيع الابتكار التقني، حيث تقوم البنوك بجمع المعلومات من أجل ترجيح كفة المشاريع الأوفر حظا في النجاح.
- خفض تكاليف المعاملات، وبالتالي تعزيز التبادل.

المطلب الثاني: جدوى تحرير النظام المالي في عملية الانطلاق الاقتصادي

إن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي، والذي عرفته أغلبية الدول النامية في تجاربها التنموية، نجم عنه في الناحية المالية إخضاع تسيير القطاع المالي إلى أسلوب إداري جامد يتميز بسلطات تدخلية واسعة للحكومة، كتحديد معدلات الفائدة البنكية مركزيا، وتوجيه الائتمان إلى الأنشطة التي تراها الدولة ذات أولوية. وقد عُرفت هذه السياسات باسم "الكبح المالي"، حيث أطلق Shaw و Mckinnon هذا المصطلح في كتابيهما الصادرين عام 1973 على حالة القطاعات المالية في الاقتصاديات النامية التي تتدخل فيها الدولة، سواء بفرض ضريبة، أو بإجراء آخر يحيد هذه القطاعات عن العمل وفقا لآليات السوق[1].

1- كبح النظام المالي وأسبابه

يقصد بالكبح المالي مجموعة القيود والضوابط التي تفرضها الدولة على النشاط المالي والبنكي، مثل تحديد سقف معدلات الفائدة بمستوى أدنى من مستواها التوازني في السوق، وفرض احتياطي إلزامي كبير يسمح للدولة بتمويل عجز الميزانية، واتباع سياسة توجيه الائتمان، وكل هذا نتيجة لتدخل الدولة في القطاع المالي وتأميمه.[2]

يرجع الكبح المالي لثلاثة أسباب رئيسية هي:

- تمويل مشروعات التنمية وعجز الموازنة العامة للدولة.
- أوضاع أسواق التمويل في الدول النامية.
- تأثير التوجه النظري السائد.

وقد اتخذ الكبح المالي في الدول النامية صورا عديدة، منها الصريح ومنها المستتر، فمن الصور الصريحة الضرائب على الإيرادات الإجمالية للمصارف، الضرائب على القروض، أما الصور المستترة فهي تلك التي لا تخضع لقوانين الضرائب ولا تظهر في الميزانية العامة للدولة، وتتمثل بشكل رئيسي في الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك لدى البنك المركزي، وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

---

[1] محمود صفوت محي الدين، التنمية المالية: القطاع المالي بين الكبح والتحرير، مجلة المال والصناعة ، العدد 11 ، الكويت ، 1993 ، ص:13

[2] شكوري سيد أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (غ م)، 2005، ص:32 .

2- سياسات التحرير المالي وجدوى فعاليتها في انطلاق الاقتصاديات النامية

إن الآثار السلبية التي خلفها كبح النظام المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية (كهروب رؤوس الأموال وضعف أداء القطاع البنكي وعدم قدرته على توفير الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات، وزيادة عبء المديونية الخارجية، وضعف الثقة في اقتصاديات هذه البلدان مما صعب حصولها على التمويل الخارجي)، وفي ظل إجماع واشنطن –الذي اعتمده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كقاعدة للإصلاحات في الدول النامية–، وجَدَتْ اقتصاديات هذه الدول نفسها مضطرة إلى القبول بسياسات التحرير المالي (التي تعتبر أحد جوانب إجماع واشنطن)، وفق المفهوم الذي ظهر في أعمال "شاو" و"ماكينون".

أ- مفهوم التحرير المالي:

يقصد بالتحرير المالي: "إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وإعطاء الاستقلالية للبنوك والمؤسسات المالية، مع تحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالية وجعلها تتحدد طبقا لقوانين العرض والطلب، بالإضافة إلى فتح القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي تشجيعا للمنافسة بين البنوك".[1]

وقد اتبعت بعض الدول النامية سياسة التحرير الشامل لنظامها المالي عن طريق:[2]

- رفع السيطرة عن سعر الفائدة
- تخصيص البنوك
- إلغاء التحكم برأس المال الأجنبي
- إعادة تنظيم المؤسسات المالية
- تسهيل إجراءات قدوم المصارف الأجنبية
- إعادة تنظيم النظام المصرفي لإلغاء أو إعادة جدولة الديون غير المستردة

ب- حجج نجاعة التحرير المالي ومناقشتها

ينطلق تحليل Mckinnon – Shaw من فرضية أن التشوهات المالية، والتي تتضمن الانحرافات في سعر الفائدة وسعر الصرف، تقلّل من النمو الاقتصادي، وتقف حائلا أمام تطوير القطاع المالي، وبالتالي فإنه متى تمّ تحرير النظام ترتب على ذلك نتائج إيجابية أهمها:

- ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في القطاع الرسمي مما يؤدي إلى زيادة الادخار المحلي وزيادة حجم الائتمان في الاقتصاد.
- التخصيص الأمثل للموارد، حيث أن الحد من التدخل الإداري في توزيع الائتمان المصرفي –بشكل مباشر أو غير مباشر– يحسّن من عملية تخصيص الموارد الائتمانية المحدودة.

---

[1] رمزي زكي ، العولمة المالية، ط1، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1999، ص:73

[2] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص: 278.

- توسيع الأسواق المالية، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي
- ظهور مؤسسات مالية متخصصة، مما يخفض من كلفة إنتاج الخدمات المالية، ويؤدي إلى نضج الأدوات المالية وتحفيز الابتكار المالي.
- التقليل من اللجوء إلى القطاع غير الرسمي بحثا عن التمويل، هذا القطاع الذي يعرف مكانة هامة في الاقتصاديات النامية.
- التأثير على حجم الاستثمار، وأيضا على نوعيته –وهو الأهم– ، ولقد بيّنت دراسة Gelb(1989) لـ 43 دولة نامية أن العلاقة كانت إيجابية وقوية بين التحرير المالي ونوعية الاستثمار مُقاسةً بمعدل الناتج الحدي لرأس المال، ولقد اتضح أن أثر التحرير المالي على الاستثمار يعتمد بشكل أساسي على ترشيد استخدام الموارد المالية ورفع الكفاءة الإنتاجية.

* ولقد ناقش مجموعة من الاقتصاديين أطلق عليهم اسم "البناؤون الجدد" معتمدين على التحليل الكنزي فرضية ماكنون–شاو ورفضوها، وأهم ما يميز طرحهم دمجهم للمال غير الرسمي في التحليل تحت تسمية "الأسواق الوسيطة"، وهم يرون أن الأفراد يمكنهم اختيار شكل الادخار الذي يرغبون فيه من بين الأشكال التالية:

- عملة أو ذهب
- إيداعات في البنوك
- قروض الأسواق الوسيطة

أما في فرضية "ماكينون–شاو" يوجد فقط نوعان من الأصول هما النقود والذهب. وبالتالي حسب تحليلهم فإن ارتفاع معدلات الفائدة في القطاع الرسمي بسبب التحرير المالي سيؤدي إلى استبدال الإيداعات في البنوك بقروض الأسواق الوسيطة، والمعروض الإجمالي لرأس المال العامل يبقى بلا تغيير أو ربما يهبط إذا ارتفع سعر الفائدة في الأسواق الوسيطة.[1]

* وفي مناقشة Lance Taylor لإجماع واشنطن بيّن أن التحرير المالي جلب معه عدة نتائج غير مرغوبة للتنمية وغير مقصودة في الوقت ذاته، منها أن:

- الأسعار المرتفعة في القطاع الرسمي جرى تمريرها بواسطة الشركات لترفع معها الأسعار، وهذا ما حفّز الميول التضخمية في الاقتصاد.
- الإقراض بسعر مرتفع في القطاع الرسمي نقل الأموال إليه من القطاع غير الرسمي، مما خفض تدفق الائتمان ورفع كلفة الاقتراض في القطاع غير الرسمي.
- أسعار الفائدة المرتفعة مع نقص فرص الاستثمار المربحة ترتب عنها الرغبة المتزايدة في الاحتفاظ بالأموال للمضاربة.

[1] المرجع السابق، ص: 276.

ت- واقع التجربة وشروط نجاح التحرير المالي

إن الأخذ بالرأي المؤيد للتحرير المالي أو الرأي المعارض له يحتاج إلى تفحص واقع التجربة التنموية في البلدان النامية التي طبقت سياسات التحرير المالي كعامل لإطلاق قوى النمو في اقتصادياتها، وهذه التجربة تشير إلى نتائج متناقضة حسب خصوصية كل اقتصاد وظروفه.

فبينما أدى التحرير المالي إلى نتائج إيجابية على النمو في بلدان معينة ككوريا واليونان والبرتغال والمغرب وتونس، فإن تجربة الأرجنتين وشيلي وأوروغواي التي باشرت التحرير المالي في منتصف السبعينات فأزالت القيود عن رأس المال وألغت الائتمان الحكومي وتسقيف سعر الفائدة وخصخصت البنوك التجارية، بيّنت أن سعر الفائدة المرتفع أدى إلى تدفق كبير لرأس المال نحو الداخل، فازداد عرض النقود وعجل من التضخم، مما قاد إلى تقييم غير مخطط لقيمة العملة، وبالتالي إلى مزيد من الاضطراب المالي وعدم الاستقرار الاقتصادي.[1]

من جهة أخرى، أوضحت تجارب بعض الدول النامية [2] في تحرير أسعار الفائدة أن الدول التي اتبعت استراتيجية التحرير التدريجي كانت في وضع أفضل من تلك التي اعتمدت أسلوب التحرير السريع والشامل، ذلك أن عملية التحرير هذه يجب أن تأخذ في الاعتبار الوضع الأصلي للاقتصاد، وأن تضمن أولا استقرار البيئة الاقتصادية. تبعا لذلك فإنه يجب أن يسبق استراتيجية التحرير وضع رقابة مصرفية فعالة، ومراقبة معدلات التضخم والسيطرة عليها، كما يستفاد من هذه التجارب أن التحرير المالي يُنصح الإسراع به في أوقات الانكماش الاقتصادي والصدمات الخارجية، والابتعاد عنه في الفترات المعاكسة، وأن وجود بنك مركزي قوي هو أحد أهم دعائم التحرير المالي.

وانطلاقا من دراسة موسعة للبنك الدولي حول برامج التحرير المالي، توصل إلى ضرورة توفر شروط مسبقة لنجاح التحرير المالي الشامل هي:[3]

- ضرورة توفر درجة من الاستقرار الاقتصادي الكلي قبل وأثناء التحرير المالي.
- قيادة إصلاحات للقطاع المالي وتوفر هياكل محاسبية وتنظيمية جاهزة عند تطبيق التحرير المالي
- عدم تعارض النظام الضريبي مع النشاطات المالية

---

[1] نفس المرجع، ص:279.

[2] انظر هذه التجارب مع الاستنتاجات في: بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية : حالة الجزائر،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م) ،2004/2003، ص ص: 201 - 222، و ص ص: 235-236.

[3] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص: 279.

المطلب الثالث: الادخار المحلي كعامل للانطلاق الاقتصادي

1. أهمية الادخار للنمو الاقتصادي

1-1 مفهوم الادخار و بيان أنواعه

يعرف الادخار بأنه نسبة الدخل التي لا تُصرف على الاستهلاك الحالي.[1] ونميز في الادخار بين نوعين كبيرين:

أ- الادخار المحلي: وهو ينقسم بدوره إلى نوعين:

- الادخار المحلي الخاص: ويأتي من مصدرين:
  - ادخار الشركات.
  - ادخار العائلات.
- الادخار العمومي: ويتشكل أساسا من ادخار الميزانية الناتج من فائض موارد الدولة على نفقاتها.

ب- الادخار الأجنبي: وينقسم إلى شكلين أساسيين:

- الادخار الأجنبي الرسمي: ويضم مساعدات التنمية المقدمة من دول أخرى، أو من هيئات دولية كالبنك الدولي وبنوك التنمية الجهوية (كالبنك الإفريقي للتنمية مثلا) أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD، سواء في شكل هبات، أو قروض بمعدلات منخفضة جدا وسنوات استحقاق طويلة.
- الادخار الأجنبي الخاص: و يتشكل من أربعة عناصر:
  - الاستثمار الأجنبي المباشر
  - الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو استثمارات المحفظة (شراء الأجانب لأسهم وسندات في السوق المالي للدولة المعنية دون قيامه بممارسة الرقابة المباشرة على التسيير)
  - قروض بنكية تجارية للحكومات والمؤسسات في البلدان النامية.
  - قروض التصدير التي تمنحها البنوك في الدول المتقدمة للشركات المصدرة في البلدان النامية لمساعدتها على ترقية مبيعاتها.

يطلق على النوعين الأولين (الاستثمارات الأجنبية بنوعيها) التمويلات على رأس المال financement en capital، ويطلق على النوعين الآخرين التمويل بالمديونية financement par l'endettement .

[1] Christopher Pass et autres, Dictionary of Economics, op. cit. p :372

2-1 العلاقات بين الادخار والنمو الاقتصادي

إن العلاقة الايجابية بين الادخار والنمو الاقتصادي تؤكدها مختلف النظريات الاقتصادية والنماذج التنموية، وإن اختلفت بينها في منهج التحليل أو اتجاه العلاقة.

فرغم تعدد المداخل النظرية إلى الدخل كمؤشر للنمو الاقتصادي (نظرية الدخل المطلق، نظرية الدخل النسبي، نظرية الدخل الدائم) إلا أنها كلها تشترك في أن مستويات الدخل المرتفعة يجب أن تترافق مع مستويات مرتفعة من الادخار. ورغم أن هذه المداخل في أشكالها النظرية لم توضح بجلاء العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي، إلا أنها تشير إلى أن كل نمو اقتصادي سريع لابد أن تدعمه معدلات عالية من الادخار. ففي نظرية الدخل النسبي مثلا فإن ارتفاع الدخول يترافق أولا مع ارتفاع الادخار، ثم أتي تعديل الاستهلاك فيما بعد، مما يعني أن سرعة نمو الدخل تترجم بنمو الادخار.[1]

و ترى أغلب نماذج التنمية أن ارتفاع الادخار يؤدي إلى تراكم كبير لرأس المال، وبالتالي إلى نمو اقتصادي سريع (مع الإشارة إلى أن نموذج solow يرى أن معدل الادخار المرتفع لا يقود إلى نمو سريع إلا في فترة الانتقال)، ورغم وجود آراء أخرى معاكسة ترى أن النمو هو الذي يحفز الادخار من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من الدخل، إلا أن كلا الاتجاهين يؤكد العلاقة الإيجابية بين الادخار والنمو الاقتصادي، ولا يوجد إجماع على اتجاه واحد للعلاقة من أحد المتغيرين إلى الآخر. ولعله من الجيد القول أن العلاقة صحيحة في الاتجاهين، فالمعدلات المرتفعة من الادخار تمكّن من تحقيق نمو اقتصادي سريع (على الأقل في مرحلة الانتقال كما يرى سولو)، وأيضا النمو السريع يوفر معدلات مرتفعة من الادخار، وكل هذا طبعا بالأخذ في الاعتبار المؤشرات الأخرى، لاسيما السياسات الحكومية، التوجهات التجارية، الهيكل الديمغرافي، والاستقرار الاقتصادي والسياسي على المستوى الكلي.[2]

وتشير تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في دول آسيا أن هذا الانطلاق كان مسبوقا بمعدلات عالية من الادخار، وفي الصين مثلا بلغت معدلات الادخار المحلي أكثر من 40% من PIB في الفترة 1999-2003.[3]

2. محددات الادخار و محفزاته

تؤثر العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على الادخار، ومن أهم العوامل نركز على ما يلي:[4]

---

[1]. Dwight H et autres , op. cit. , p : 444
[2] - I BID , p :445 .
[3] - I BID , p : 431
[4] انظر: - مجدولين محمد عبده سعيد، الادخار المحلي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة عدن، (غ م)، 1999، ص ص: 46-64.
- بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص ص:262-270.

1-2 الدخل و توزيعه

يشكل انخفاض الدخل الفردي عاملا مهما في التحديد مستوى الادخار المحلي، وذلك أن الجزء الكبير من الدخل يوجه نحو الإنفاق على الضروريات بسبب ارتفاع الميل إلى الاستهلاك. لذلك فإن تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل سيساهم في تضييق الفجوة بين الدخول، لاسيما مع العلم أن الأغنياء في الدول النامية لا تحقق مستوى الادخار لدى نظيرتها في الدول المتقدمة، بسبب ميل أغنياء الدول النامية إلى البذخ وفرط الاستهلاك، على حساب الادخار والذي يتوجه –إن وُجد– في غالب الأحيان إلى الخارج لعدة اعتبارات.

2-2 أسعار الفائدة:

وفق الطرح الكلاسيكي فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى رفع العرض في حجم الادخار اللازم للاستثمار، لذلك فإن المؤسسات الدولية مثل FMI والبنك الدولي دعت منذ أوائل الثمانينيات إلى انتهاج سياسات مالية متحررة تسمح لأسعار الفائدة بالارتفاع إلى مستويات السوق لتشجيع الادخار (لاسيما وأن أسعار الفائدة في البلدان النامية خلال فترة السبعينات كانت سالبة في الغالب)، ولقد كان هذا الطرح مجالاً للعديد من الانتقادات، لاسيما وأن الواقع يثبت أن تأثير سعر الفائدة على الادخار لا يمكن أن تتم دراسته بمعزل عن القضايا التالية:

- المؤشرات الأخرى على الادخار كالدخل وتوزيعه والثورة والعوامل الديمغرافية.
- السياسات الاقتصادية الأخرى.
- درجة التطور المالي في البلد المعني، فإذا كان هناك مثلا سوق ائتمان غير رسمي فإن ارتفاع أسعار الفائدة في القطاع الرسمي يؤدي بالمدخرين إلى نقل أموالهم إليه من القطاع غير رسمي دون أن يتغير الحجم الكلي للادخار.

3-2 السياسة المالية و النقدية

تمارس متغيرات السياسة النقدية والمالية أثرها المباشر أو غير المباشر على الادخار ومعدلاته، فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع معدلات التضخم الذي عرفته الدول النامية في فترة السبعينات والثمانينات، حيث انتقلت هذه المعدلات من 15% بين عامي 83-1987 إلى 26 % بين عامي 74-1982 ثم إلى 51% بين عامي 83-1987، كان له أثر سلبي كبير على الادخار المحلي وهروب رؤوس الأموال من البلدان النامية لإيداعها في المصارف الأجنبية، لذلك فإن الابتعاد عن الأساليب التمويلية التضخمية (كالتمويل بالعجز) وتخفيض الضرائب على الدخل، مع تطوير سوق رأس المال، تعتبر عوامل محفزة لرفع مستويات الادخار المحلية بالعالم النامي.

4-2 الابتكارات المصرفية

إن الابتكارات المصرفية تعتبر فكرة هامة في رفع مستوى الادخار المحلي بسبب أنها تعمل على إيجاد الخدمة المصرفية الملائمة لحاجة الزبائن (لاسيما الصغار منهم)، والتي تعمل على الاستثمار الجيد للقيم السائدة في المجتمع وفق ما يخدم جذب فئاته إلى الادخار.

5-2 العامل الديمغرافي

بيّنت دراسة "آنسلي كول" و "أ.م.هوفر" عام 1958 وجود تأثيرات سلبية للنمو السكاني على الادخار من خلال:[1]

- تأثير الإتّكالية على الآخرين: حيث ترتفع نسبة الأطفال في هيكل الأعمار مما يدفع برب المنزل إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار.
- تأثير إضعاف رأس المال: حيث يصبح انتشار رأس المال خفيفا بين السكان مما يقلل من نسبة رأس المال إلى العمل.
- تأثير تحويل الاستثمارات: حيث يُنْقِص تمويل الاستثمارات في مجال التعليم والصحة من حصة الموارد المخصصة للاستثمارات الإنتاجية.

وبالرغم من القبول الذي لاقته هده الدراسة في مجال اقتصاد التنمية، إلا أنها كانت أيضا مجالا للعديد من الانتقادات التي اعتبَرَتْ أن الدليل العلمي لم يثبت وجود ارتباط بين النمو السكاني من جهة، والادخار من جهة أخرى:

- ففرضية الاتّكالية هي احتمال من عدة احتمالات، فقد تدفع زيادة الأطفال في الأسرة الآباء إلى التوفير لتأمين حاجتهم المستقبلية، أو تدفعهم إلى بذل مزيد من الجهد لرفع دخولهم، دون تناسي ظاهرة عمل الأطفال المنتشرة كثيرا في البلدان النامية .
- وفرضية التأثير على رأس المال مرتبطة بالفرضية السابقة حول تأثير حجم العائلة على الادخار، ومادام الأمر غير محسوم فإن هذه الفرضية الثانية غير صحيحة دائما، كما أنه قد تؤثر نسبة الشباب على زيادة المهارات وبالتالي رفع إنتاجية العمل.
- أما فرضية التأثير في تحويل الاستثمارات: فلا يمكن اعتبار الإنفاق على رأس المال البشري غير منتج، بل أكدت الدراسات عكس ذلك تماما.

3. تحليل وزن الادخار المحلي في تمويل الاستثمار بالدول النامية مقارنة بالادخار الأجنبي

إن الاستثمار في أي اقتصاد إما أن يُمَوَّل بالادخار المحلي، فإن لم تَكْفِ المدخرات المحلية فإنه يُلجا إلى المدخرات الأجنبية، وذلك يمكن استنتاجه كما يلي:

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص ص:224-225.

انطلاقا من معادلة الدخل : $Y=C+I+G+X-M$ ⟶ (1)

M: إجمالي الواردات G: الإنفاق الحكومي . C : الاستهلاك الكلي

X : إجمالي الصادرات . I : الاستثمار

واعتبارا أن الدخل أما إن ينفق على استهلاك أو يُدّخر أو يعود إلى السلطات في شكل ضرائب فانه يمكن كتابة:

$Y=C+S_p+T$ ⟶ (2)

S_p : الادخار المحلي الخاص

T : حصيلة الضرائب

من 1 و 2 ينتج:

$$C+I+G+X-M = C+S_P+T \quad \Rightarrow \quad \boldsymbol{I = (T-G) + S_P +(M-X)}$$

وحيث أن:

- $(T-G)$ تمثل الادخار العمومي أو الحكومي $\boldsymbol{S_G}$.
- $(M-X)$ تمثل عجز ميزان المدفوعات وفي الوقت نفسه الادخار الأجنبي ($\boldsymbol{S_F}$) لأنه إذا تجاوزت واردات الدولة صادراتها فإن العجز يمول بتدفقات لرؤوس أموال أجنبية تمثل الادخار الأجنبي.

فإنه ينتج : $\boldsymbol{I = S_P + S_G + S_F}$

وحيث أن مجموع الادخار المحلي الخاص و الادخار الحكومي يمثل إجمالي الادخار المحلي ($\boldsymbol{S_d}$) يصبح أخيرًا

$$\boldsymbol{I = S_d + S_f}$$

وتشير تدفقات رؤوس الأموال إلى العالم النامي أنها عرفت تطورا هاما خلال الفترة 1990-2003 كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم III- 7: تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية خلال 1990–2003

الوحدة : مليار دولار أوروبي

2003	2000	1996	1990	
272.1	206.2	307.1	107.0	• **دخول رؤوس الأموال**.....
23.7	28.1	25.8	51.8	– **التمويلات الرسمية للتنمية**.....
38.0	23.2	23.0	25.4	✓ الهبات (باستثناء المساعدات التقنية)
-14.3	4.9	2.8	26.4	✓ القروض الرسمية (الصافية)
248.4	178.1	281.3	55.2	– **التمويلات الخاصة**.....
22.9	7.4	82.5	16.6	✓ تدفقات الديون طويلة الأجل (الصافية)
49.0	-7.9	37.4	13.2	✓ تدفقات الديون قصيرة الأجل(الصافية)
24.8	12.4	32.9	3.4	✓ استثمارات المحفظة
151.8	166.2	128.6	22.1	✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة
346.9	226.6	200.5	53.5	• **خروج رؤوس الأموال**.....
291.9	46.8	90.4	32.4	– **تراكمات احتياطات الصرف**
24.0	16.5	10.0	5.0	– **الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدولة النامية**
31.0	163.3	100.1	16.1	– **أخرى**
-74.8	-20.4	106.6	53.5	**المجموع**
				للتذكير حصيلة ميزان المدفوعات الجارية للدول النامية
74.8	20.4	-106.6	-53.5	– باستثناء الهبات.....
112.8	43.6	-83.6	-28.1	– باحتساب الهبات .....

***Source** : Dwight H et autres, OP. Cit. P : 456.*

من هذا الجدول نلاحظ أن :

- التمويل الأجنبي الخاص ارتفع بشكل سريع جدا في الفترة 1990-1996 منتقلا من 55 إلى 281 مليار دولار.
- عرفت تدفقات التمويل الأجنبي الخاص انخفاضًا خلال 1997 -2000 بسبب الأزمة المالية في أسيا عام 1997 التي ضربت كوريا واندونيسيا وتايلند وغيرها، ولكن انتعشت هده التدفقات بعد ذلك (2000-2003).
- التمويلات الأجنبية الرسمية (الهبات والقروض الرسمية)، وعلى عكس التمويلات الخاصة، عرفت انخفاضًا كبيرًا خلال الفترة 1990-2003، وتعتبر فئة القروض الرسمية الصافية على الخصوص (ضمن هذه المجموعة) الفئة التي عرفت انخفاضا ملحوظا، حيث أصبحت قيمتها سالبة نهاية الفترة، مما يشير إلى أن استرجاع القروض القديمة كان أكبر من القروض الجديدة الممنوحة.

- رغم أن التمويلات الأجنبية الخاصة كانت في مستوى متقارب مع التمويلات الأجنبية الرسمية في بداية الفترة(1990) إلا أنها جاوزتها بـ: 10 مرات في نهاية الفترة (2003).
- إن هذه الصور العامة لا تعكس حقيقة واقع كل الاقتصاديات النامية، بل تختلف الصورة كثيرا عند تحليل المجموعات الفرعية للعالم النامي، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم III- 8: تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى مجموعات الدول النامية

مصنفة حسب فئات الدخل للفترة 1990–2003

الوحدة : مليار $ أوروبي

	1990	2003
• **كل البلدان النامية**		
- التدفقات الرسمية الصافية لرؤوس الأموال	51.8	23.7
- الهبات (باستثناء المساعدات التقنية) + القروض بشروط تفضيلية	39.8	42.2
- القروض بشروط السوق	11.9	-18.5
- التدفقات الخاصة لرؤوس الأموال	55.2	248.4
• **المجموع .....**	**107.0**	**272.1**
• **الدول ذات الدخل المتوسط**		
- التدفقات الرسمية الصافية لرؤوس الأموال	27.6	-4.2
- الهبات والقروض بشروط تفضيلية	17.9	10.7
- القروض بشروط السوق	9.7	-14.9
- التدفقات الخاصة لرؤوس الأموال	47.3	227.4
• **المجموع .....**	**74.9**	**223.3**
• **الدول ذات الدخل المنخفض**		
- التدفقات الرسمية الصافية لرؤوس الأموال	24.2	27.9
- الهبات و القروض بشروط تفضيلية	21.9	31.5
- القروض بشروط السوق	2.3	-3.6
- التدفقات الخاصة برؤوس الأموال	7.9	21.0
• **المجموع .....**	**32.1**	**48.8**

***Source** : Dwight H et autres, OP. Cit. P : 457.*

فمن الجدول يتضح أن:

• الارتفاع الكبير لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية تَرَكّزَ في مجموعات متوسطة الدخل، أمّا تدفقات هذه الأموال نحو الدول ضعيفة الدخل فكان متواضعا عام 1990، ورغم ارتفاعه في نهاية الفترة (2003) إلا أن نسبة الزيادة في تدفقات المجموعة الأولى بلغت أكثر من ضعف نسبة الزيادة في المجموعة الثانية.

• رغم أن إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية عرف تطورًا سريعًا، إلاّ أن الملاحظة الهامة التي لا ينبغي إغفالها هي أن خروج رؤوس الأموال من هذه البلدان كان متسارعًا أيضا وبصورة أكبر (أنظر الجدول رقم III -7 السابق)، وذلك ما يوضحه انتقال رصيد ميزان المدفوعات الجارية لهذه الدول من حالة عجز إلى وضعية فائض عام

2000، وتراكم الفائض ليبلغ 112.8 مليار $ عام 2003، أي أن الدول النامية في مجموعها صدّرت رؤوس أموال إلى الدول الغنية أكثر مما تدفق إليها من رؤوس أموال، وبالتالي فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الصافية (أو الادخار الأجنبي الصافي وهو الفرق بين التدفق الداخل والتدفق الخارج) أصبحت سالبة حيث وصلت إلى 74.8- مليار دولار عام 2003.

و يرجع سبب هذا أساسا إلى دول آسيا كالصين وكوريا وتايوان وغيرها التي حققت فائضا في ميزان مدفوعاتها، وراكمت احتياطات صرف عالية، تصرّفت فيها إما بإيداعها في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية، أو البنوك الأوربية أو اليابانية، أو شراء سندات حكومية (كسندات الخزينة الأمريكية)، حيث يعتبر البنك المركزي الصيني المشتري الرئيسي لأذونات الخزانة الأمريكية، وهو ما يشكل ادخار رئيسيا لتمويل عجز الميزانية الفدرالية. [1]

وبالتالي فبَدَلَ أن تنتقل الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كما يفرضه المنطق الاقتصادي، أصبحت الوضعية معكوسة ابتداء من عام 2000، مع ملاحظة هامة وهي أن هذه الصورة متركزة فقط في عدد قليل من الدول النامية، أما غالبية هذه الدول فإنها تبقى مستوردًا صافيا لرؤوس أموال الدول الغنية، ويظل الادخار المحلي فيها بعيدًا عن بلوغ توفير مستويات التمويل اللازمة لمتطلبات الاستثمار الداخلي.

المطلب الرابع: الاستثمار المحلي كمحرك للانطلاق الاقتصادي

1-أهمية الاستثمار المحلي كمحرك للانطلاق الاقتصادي

في دراسة للأسباب التي مهّدت لقيام الثورة الصناعية في أوروبا ذكر Jean Magnan de Bornier جملة من العوامل المتفاعلة مع بعضها البعض وهي: العناصر الأخلاقية والدينية، العناصر المؤسساتية، التجديد التقني والعناصر الاقتصادية، وعند تفصيله للعناصر الاقتصادية أوضح أن الادخار (ومن ثَمّ الاستثمار) يعتبر العامل الحاسم في تحقيقها، ولا يمكن تصور حدوث نمو أبدا في اقتصاد يبحث فيه كل فرد عن تلبية حاجاته الخاصة فورا.[2]

وفي تجارب الانطلاق الاقتصادي لدول آسيا الشرقية، بيّنت الدراسات أن الاستثمار وتراكم رأس المال يعتبران أمرين أساسيين لعملية الانطلاق، وأن الدراسات النظرية لـ Solow والتطبيقية لـ Denison (التي تعتبِر أن النمو لا يفسر بتراكم رأس المال وإنما بتطور إنتاجية عوامل الإنتاج التي تمكن من زيادة الناتج الفردي في المدى الطويل) لا تتعارض مع فعالية الاستثمار كمحرك للانطلاق الاقتصادي في المدى القصير.

وكما يبين الجدول التالي، فإن دول شرق آسيا تمكنت من تحقيق معدلات استثمار جد مرتفعة بلغت 30 إلى 40% من PIB في الصين، جمهورية كوريا، أندونسيا، ماليزيا، سنغافورة وتايلاند.

---

[1]. Dwight H et autres , op. cit. , p : 457.
[2] Jean Magnan de Bornier, la croissance économique : http://junon.u-3mrs.fr/afa10w40/qr.pdf (21/04/2010)

جدول رقم III - 9: الاستثمار الخام كنسبة من PIB في مناطق مختلفة من العالم

1993	1970		1970	1993	
23	16	آسيا الجنوبية	41	28	الصين
16	21	إفريقيا شبه الصحراوية	34	24	كوريا
		إفريقيا الشمالية/	28	16	أندونسيا
28	19	وحوض المتوسط	33	22	ماليزيا
20	22	أمريكا اللاتينية	44	39	سنغافورة
			40	26	تايلاندا

***Source** : Gean-Claud Berthélemy et autre، op. cit. p :10*

فنلاحظ من الجدول أن معدلات الاستثمار هي مرتفعة بوضوح في الدول الآسيوية عن مثيلاتها في الدول النامية الأخرى التي لم يبلغ فيها معدل الاستثمار نسبة 20% إلا نادرا في غضون 03 عشريات، وبالتالي فإن نمو دول جنوب شرق آسيا لم يكن أمرا خارقا، وإنما نتج عن جهودها في ميدان الاستثمار، حيث أن 10 نقاط إضافية في الاستثمار تستطيع أن تحقق أثرا على نمو الناتج الفردي بنقطتين، وهو أثر معتبر وهام.[1]

وقد خلص بعض الاقتصاديين إلى أنه في حالة اقتصاديات الدول النامية، ونظرا لما تتوفر عليه من مشروعات مكثفة لعنصر العمل المتوفر، فإن الزيادة في رأس المال تساهم بحوالي 25% من معدل النمو، ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول لازالت في المراحل السابقة لعملية الانطلاق الاقتصادي مما يجعل الأهمية الكبرى معطاة لِكَمّ رأس المال، إلا أنه ورغم ذلك تبرز ضرورة الاهتمام أيضا بموضوع إنتاجية عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة الاستثمار بإعطاء أهمية كبيرة لعامل التعليم والإدارة السليمة وحسن تخصيص الموارد.[2]

وتجدر الإشارة إلى ضرورة الاهتمام **بنوعية رأس المال** أيضا، حيث أوضحت دراسة دينسون التي أجراها على الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 1909 إلى 1973 حول إسهام العوامل المختلفة في نمو الدخل الحقيقي للعامل، أن كمّ رأس المال –وإن كان هاما في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية– إلا أن الزيادة في كمّ رأس المال ليست بالضرورة هي السبب في النمو، بل تكمن الأهمية الحقيقية في نوعية رأس المال، وفي إنتاجية عناصر الإنتاج وكفاءتها.

فمن خلال الجدول الآتي لاحظ دينسون:

- أن كم رأس المال كان له أثر ملموس في زيادة النمو في الفترة الأولى (1909–1929).
- قلّتْ أهمية كمّ رأس المال في الفترات اللاحقة، وتحقّق النمو نتيجة لعوامل أخرى (التعليم، التقدم التقني، زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص ساعات العمل ...)

[1] Gean-claude Berthélemy, op. cit. p :10.

[2] عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص:221

جدول رقم III- 10: نتائج دراسة دينسون عن العوامل المسؤولة عن الزيادة في دخل العامل في الولايات المتحدة للفترة 1909–1973

البيان	1929-1909	1957-1929	1973-1948
حجم رأس المال	29	9	15
نقص عدد ساعات العمل	19 -	33 -	8 -
التعليم	29	42	19
زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص عدد ساعات العمل	19	21	--
التقدم الفني	20	36	45
اقتصاديات الحجم	23	21	15

المصدر: عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص : 219.

إن طرح تراكم رأس المال كمحرك للانطلاق الاقتصادي وإن كان واقعا في دول جنوب شرق آسيا، إلا أنه غير كاف لتفسير أصل تفوق البلدان الآسيوية، ولابد من التساؤل: لماذا حققت هذه الدول مستويات استثمار مرتفعة مقارنة بباقي الدول النامية؟ أي لابد من الانتقال من ظاهر معدلات الاستثمار والادخار المرتفعة وآثارها الايجابية في تحريك الانطلاق الاقتصادي، إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء تحقيق تلك المعدلات المرتفعة ؟

- هناك جانب من التفسير يرجع الجواب عن هذا التساؤل إلى المردودية الجيدة لرأس المال، مرفوقة بتطور إنتاجية عوامل الإنتاج، وهو ما يدعم طرح دينسون.
- وجانب آخر من التفسير يعود إلى توفر الادخار المحلي، وهو أمر بالغ الأهمية، فإن هذه البلدان نجحت في الاستثمار بشكل واسع دون أن تسجل عجزا خارجيا، بعبارة أخرى، دون أن تلجأ إلى الادخار الأجنبي كمصدر رئيسي لتمويل استثماراتها. وفي المشهد الاقتصادي العالمي الذي يتميز بنفور المستثمرين الأكفاء من الاقتصاديات التي تعرف أخطارا كبيرة على المستوى الكلي، فإن توفر الادخار المحلي بشكل كاف يعتبر أحسن ضمان لتفعيل ديناميكية الاستثمار.

2- ضرورة مراجعة محددات الاستثمار المحلي في الدول النامية

إن نظريات الاستثمار –وكحال باقي العديد من النماذج النظرية– صيغتْ بناء على معطيات تلائم اقتصاديات الدول المتقدمة ولا تلائم الهياكل الاقتصادية للدول النامية، وهذا الاعتبار يطرح الحاجة إلى إعادة صياغة هذه النظريات بما يتوافق وواقع اقتصاديات هذه الدول.

ولقد حاولت العديد من الدراسات مراجعة محددات الاستثمار النظرية على ضوء واقع الاقتصاديات النامية، كدراسة Oshikoya (1994) التي درست محددات الاستثمار خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات في ثماني دول إفريقية، منها أربع دول ذات دخل متوسط (الكامرون، المغرب، موريشيوس وتونس)، وأربع دول ذات دخل منخفض (ملاوي، تانزينيا، زمبابوي وكينيا)، ودراسة Serven (1998) على94 دولة نامية خلال الفترة 1970-1995، ودراسة Aizenman et Marion (1999) على 46 دولة نامية خلال الفترة 1970-1992.[1]

ولقد بيّنت هذه الدراسات ما يلي:[2]

- يؤثر التغير في PIB الحقيقي تأثيرًا قويا موجبا على الاستثمار الخاص في الدول ذات الدخل المنخفض.
- للاستثمار العمومي (الحكومي) تأثير إيجابي في كلا المجموعتين (الدول ذات الدخل المتوسط والدول ذات الدخل المنخفض)، وإن كان التأثير يظهر بقوة في المجموعة الأولى.
- يؤثر سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم إيجابيا في الدول متوسطة الدخل، وسلبيًا في الدول منخفضة الدخل.
- يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي وانتشار ظاهرة عدم اليقين سلبيًا على الاستثمار الخاص في كلا المجموعتين.
- لارتفاع نسبة خدمة الدين تأثير سلبي على الاستثمار الخاص في كلا المجموعتين.

إن الدراسات التي أُجريت على دالة الطلب على الاستثمار الخاص في الدول النامية تقترح الدالة الآتية:

$$IP/Y = H/\Delta y,\ CK,\ L_P/p,\ R^*,\ I^I_G,\ I^O_G,\ Z,\ Q_\pi,\ \pi,\ Q_Z,\ D^*/y\ /$$

حيث أن :[3]

- IP/Y نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- Δy التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وهو متغير وُضع لقياس أثر معجل الاستثمار.
- CK تكلفة رأس المال.
- L_P/p الأرصدة الحقيقية للائتمان المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص. حيث أن ضعف تطور أسواق رأس المال في الدول النامية يجعل الشركات تعتمد بدرجة عالية على الائتمان المصرفي، ليس فقط لاحتياجات رأس المال التشغيلي ولكن أيضا لاحتياجات التمويل طويل الأجل. وفي الاقتصاديات التي تحدد فيها أسعار الفائدة إداريًا (مما يجعل أسعار الفائدة الحقيقية سالبة) فإن الطلب الزائد على الائتمان يجعل المصارف تلجأ إلى سياسة تقنين منح الائتمان المصرفي، مما يجعل كمية الائتمان المصرفي المتاحة هي المحدد للاستثمار وليس أسعار الفائدة.
- R^* متوسط الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي.

---

[1] عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار:النظريات والمحددات، مجلة جسر التنمية، دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد67، نوفمبر2007، ص:18.

[2] نفس المرجع، ص ص:16-17.

[3] عادل عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص:13-16.

إن السلع الرأسمالية التي يحتاجها الاستثمار في الدول النامية غالبًا ما تُستورد من الخارج، وبذلك تنشأ الحاجة إلى النقد الأجنبي (لسداد ثمن هذه الواردات) الذي قد لا يكون متاحا بسبب الأولويات الاقتصادية كسداد أعباء خدمة الدين الخارجي مما يؤثر على القرار الاستثماري.

- I^I_G الاستثمار الحكومي في مشروعات البنية التحتية، و هو عامل إيجابي.
- I^O_G الاستثمار الحكومي في المشروعات الأخرى (أثر مبهم)، فهو قد يزاحم الاستثمار الخاص بتقليل الائتمان المتاح أو يرفع أسعار الفائدة.
- Z سعر الصرف الحقيقي (أثر مبهم بوجه عام)

و يُنظر إلى تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الخاص عمومًا من جانبين :

- جانب الطلب: حيث يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض في سعر الصرف الرسمي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الإنفاق الخاص، وذلك من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع الشركات لمراجعة توقعاتها المستقبلية عن الطلب، ومن ثم تخفيض استثماراتها من خلال أثر المعجل.
- جانب العرض: تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع أسعار المنتجات القابلة للاتّجار الدولي، وذلك ربما يشجع الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية، ويثبط من الاستثمار في القطاعات الأخرى غير القابلة للتجارة الدولية.

- Q_Z, π, Q_π تشير إلى التباين في سعر الصرف الحقيقي، مستوى التضخم والتباين في مستوى التضخم على التوالي بغرض قياس عدم الاستقرار الاقتصادي وأثره على الاستثمار الخاص.
- D^*/y نسبة الدّين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤثر هذا الدين سلبا على الاستثمار من خلال عدة قنوات أهمها:

- ارتفاع نسبة الدين الخارجي يشجع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يقلل من الادخار المحلي، ويرجع ذلك إلى التخوف من الالتزامات الضريبية المستقبلية لهذا الدين.
- ارتفاع نسبة الدين الخارجي تثبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) ، وسيكون لذلك أثر سلبي على الاستثمار المحلي باعتبار التكامل بينه و بين IDE .
- زيادة مخاطر التوقف عن خدمة الدين الخارجي يدفع المصارف إلى تقييد منح الائتمان مما يثبط الاستثمار.

المبحث الرابع: تنمية المورد البشري كأساس للانطلاق الاقتصادي

إن الاهتمام بالمورد البشري كقائد للتنمية ووسيلة لها وغاية في الوقت نفسه بات من الأمور التي ينعقد اتفاق الآراء حولها في اقتصاد التنمية، وبالتالي فإنه يُعَدّ ركنا أساسيا في بناء خطة الانطلاق الاقتصادي أن تتبنّى الاقتصاديات النامية سياسات إعداد هذا المورد وتأهيله حتى يكون عاملا فعالا تُستثمر قدراته ومؤهلاته أفضل استثمار. سنناقش في هذا الفصل مختلف الآراء حول تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي، لاسيما وأن كثيرا من التحليلات تُرجع سبب تخلف المجتمعات النامية إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، في محاولة لفهم هل هذه القوة الهائلة التي تمتلكها هذه البلدان يمكن أن تكون محرضا للانطلاق الاقتصادي كما كان الحال في التجربة الصينية، ثم نعرج على بيان أهمية التنمية البشرية كعامل للانطلاق الاقتصادي، وواقعها في البلدان النامية، مع التركيز على عنصر التعليم كجانب محوري في هذا المجال.

المطلب الأول: النمو السكاني وعلاقته بالانطلاق الاقتصادي: عائق أم محرض

1- تضارب الآراء حول أثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي

إن أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ليس حديثا في الفكر الاقتصادي، حيث أكد مالتيس قديما على هذه المشكلة، ووصل به الأمر إلى حد المطالبة بإزالة الإعانات العمومية للفقراء، لأنها – حسبه– لا تساهم إلا في تضاعف أعداد السكان، إلا أن الطرح المالتيسي عرف عدة انتقادات:

- فقد اعتبر Simon Kuznets في كتابه "النمو والهياكل الاقتصادية" الصادر سنة 1966 أن النمو الاقتصادي المعاصر هو نتيجة للنمو المتزايد للسكان وللدخل الفردي معا، وبالتالي فإن الدول التي عرفت ثورة صناعية لم تقع في الفخ المالتيسي، حيث أن النمو الديمغرافي شجع نموها الاقتصادي.
- ويرى البعض أن طرح الفكر الغربي للانفجار السكاني كمشكلة رئيسية لتخلف البلدان النامية، يهدف إلى تغطية الدور التاريخي للاستعمار في تعميق تخلف هذه البلدان من خلال إقناع دول العالم الثالث بأن شعوبها هي المسؤولة عن فقرها لأن تكاثرها يعطل التنمية ويجلب إليها الشقاء، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن النظرة الخاطئة في هذا الفكر تكمن في اعتبار التكاثر السكاني وكأنه عملية بيولوجية محضة، في حين أن لهذه المشكلة علاقة وثيقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار التزايد السكاني خاصيّة لشعوب العالم الثالث، إذ نجد أن أوروبا مثلا في القرن الثامن عشر تزايد عدد سكانها أضعاف التزايد الحالي لسكان العالم النامي، ولم يخلق هذا الوضع أية مشكلة بل اعتبر حينها عنصرا من عناصر القوة[1].

[1]– ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية، دار المنهل اللبناني–مكتبة رأس النبع، بيروت، 2002، ص ص: 45-48.

- وفي بداية القرن 18 كانت فرنسا تحوي عددا من السكان يفوق ثلاث مرات سكان بريطانيا، إلا أنه في خلال العقدين التاليين نجحت بريطانيا في الحفاظ على تقدمها في مجال الدخل الفردي، مع ملاحظة تزايد أعداد سكانها حتى جاوزوا عدد سكان فرنسا، ولو اتبعنا الطرح المالتيسي لحكمنا أن التزايد السكاني ببريطانيا سيعوق نموها الاقتصادي.[1]
- بعض الدراسات أكدت عدم وجود أثر سلبي واضح للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، مثل دراسات Sauvy (1972)، Kuznets (1971)، Easterlin (1967) .
- وفي رأي Boserup فإن ظهور الصعوبات المرتبطة بالنمو الديمغرافي يعتبر المحفز للتقدم التقني.

ولابد من الإشارة إلى أن نمط النمو السكاني الذي تصوره "مالتيس" يختلف عن "الانفجار السكاني" الحاصل في الدول النامية، فمالتيس يرى أن ارتفاع الدخل الفردي يؤدي إلى الزيادة السكانية، بينما واقع هذه الدول يبين أنها تعاني من أزمة انفجار سكاني قبل أن يحدث بها أي ارتفاع يذكر في الدخل الفردي، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الشديد في معدلات الوفيات بسبب التحسن العام في أساليب الرعاية الصحية.[2]

ومن هنا نخلص إلى ملاحظة هامة وهي أن الدول النامية في انطلاقها الاقتصادي تواجه حالة مخالفة لما وقع في الثورة الصناعية بأوروبا، فهي تبدأ تنميتها وهي محملة بأعباء ضخمة لم تعرفها الدول الأوروبية في عملية انطلاقها الاقتصادي.

2- اتجاه علاقة التأثير بين السكان والنمو

رغم ما اعترى تحليل مالتيس من انتقادات، إلا أنه وابتداء من سنوات الأربعينات والخمسينات أدت الخصوبة المرتفعة إلى ظهور"مالتيسية جديدة" تجعل من التغير الديمغرافي سببا من أسباب التخلف، وأصبح الكبح الديمغرافي هدفا رئيسيا للتنمية في دول الجنوب.[3] وبلغة الأرقام فإنه في النصف الثاني من القرن الماضي، وفي أقل من 50 سنة تضاعف عدد سكان العالم من 3 مليار نسمة سنة 1960 إلى 6 مليار نسمة عام 2000، وهذا النمو المطلق يُنتظر أن يبلغ 7 مليار نسمة عام 2015، حيث ستكون الزيادة الكبرى في العالم الثالث بمعدل سنوي متوسط يساوي 2% مقابل 1.2% للدول الغنية.[4]

وتستند حجج هؤلاء المالتيسيين الجدد إلى أن الانفجار السكاني في دول الجنوب يؤثر سلبا على التوازن بين الموارد والسكان، وعلى توازن النظام البيئي بما يخلقه من مشكلات بيئية مرافقة، وبالتالي فهو عبء على التنمية حيث يلتهم كل زيادة في ثمارها، وعلى هذا الأساس فإنهم يرون العلاقة ذات اتجاه مباشر من السكان إلى النمو الاقتصادي، حيث يشكل الأول المتغير المستقل والثاني المتغير التابع.

---

[1] FREDERIC Teulon, op. cit. p :248.

[2] عمرو محيي الدين، مرجع سابق ، ص ص:61-62.

[3] Bernard CORNEVIN, op. cit. pp: 74-75.

[4] Matouk BELATTAF, op. cit., p : 80.

ويشهد هذا الطرح العديد من الانتقادات التي يمكن أن نشير إلى أبرزها فيما يلي:[1]

- إن فرضية عدم كفاية الغذاء أصبحت لا تستند إلى دليل علمي يثبتها، بل إن الدراسات الإحصائية أصبحت تفندها بالكامل، فعلى سبيل المثال أثبت خبراء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية –المختارون من عدة منظمات دولية متخصصة– في تقرير تمّ إنجازه بناء على تكليف من هيئة الأمم المتحدة ونُشر عام 1987 أن الأرض تستطيع – وفقا لأنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية– أن تُعيل ضعف سكان الأرض في وقت إعداد التقرير (أي تعيل 11 مليار نسمة)، وهذا دون الأخذ في الاعتبار آثار التقدم التقني على زيادة الإنتاج بمستويات قياسية، ودون احتساب الموارد العاطلة غير المستثمرة.
- وذكر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011 أن التقدم التكنولوجي واستغلال الموارد الوفيرة للتعويض عن الشح في الموارد الأخرى سمح بتحسين مستويات المعيشة على مدار القرنين الماضيين، وأصبح سعر الغذاء اليوم – معدلا حسب التضخم– أدنى بكثير مما كان عليه قبل 200 عام (زمن مالتيس) أو حتى قبل 50 عاما، كما أن الاحتياطي من المعادن بلغ مستويات أعلى بكثير من مستويات عام 1950، ومع تحسين تقنيات الزراعة فاق معدل الإنتاج الغذائي معدل النمو السكاني.[2]
- لم يستطع الفكر الاقتصادي إلى اليوم تحديد "الحجم الأمثل للسكان" الذي يتوافق مع الازدهار اقتصادي، رغم أن الحديث عن هذا المفهوم بدأ منذ عام 1911 على يد العالم السويدي Wicksell، والسبب يعود إلى أن أغلبية العوامل المؤثرة في منظومة التنمية معنوية يتعذر قياسها.
- إن المشكلة في حقيقة الأمر لا تكمن في إنتاج الغذاء أو عدم كفايته، وإنما في سوء توزيعه عالميا، وهذه حقيقة أكدها تقرير "برانت" رئيس اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية، الصادر عام 1984، حيث أشار إلى أن المجاعة في إفريقيا ليست بسبب نقص كمية الغذاء على ظهر الأرض، وإنما بسبب سوء توزيع هذا الطعام في العالم.
- إن فرضية تدمير البيئة كمتغير تابع لتزايد أعداد السكان في دول الجنوب تدحضها أيضا لغة الإحصائيات، والتي تشير إلى أن النسبة الكبرى من هذا التدمير متأتّية من سكان دول الشمال الأغنياء، وليست من فقراء الجنوب، ففي دراسة حديثة للباحث الأمريكي "بيل ماكيبين" يظهر أن الفرد الأمريكي يستهلك من الطاقة خمسمائة ضعف ما يستهلكه الفرد في مالي، وأن الفرد في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان مسؤول عن انبعاث 3.5 طن من الكربون، بينما الفرد في البلدان الفقيرة فهو مسؤول عن انبعاث 0.1 طن من الكربون. وأشار تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن PNUD إلى أن سكان البلدان الصناعية يتسببون في أكثر من ثلثي انبعاثات أول أكسيد الكربون، وأكثر من ثلثي نفايات العالم الصناعية. وأكد تقرير التنمية البشرية لعام 2011

[1] عبد الوهاب محمود المصري، التوازن بين الموارد والسكان (من منظور مختلف)، ط1، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق–سورية، 2008، ص ص: 14–18 و ص ص : 32–34.

[2] انظر تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص: 15.

هذه الحقيقة، حيث أشار إلى أن الفرد في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا تفوق مساهمته في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أربع مرات مساهمة الفرد في أي بلد من البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة أو المتوسطة أو المنخفضة، وتصل هذه المساهمة إلى 30 مرة إذا ما قورنت مساهمة الفرد في أحد البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا بمساهمة الفرد في أحد البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة جدا.[1]

- وقد ناقش الدكتور ابراهيم العيسوي في كتابه "انفجار سكاني أم أزمة تنمية" مختلف الآثار السلبية المنسوبة إلى تزايد أعداد السكان (وبالتالي الآثار الإيجابية المنسوبة إلى انخفاض الخصوبة)، وبيّن أن كلها تخضع لتحفظات ويمكن تفاديها بتبني سياسات اقتصادية وتدابير مناسبة، ومن ذلك أن زيادة الاستهلاك العام تقابلها وفورات الاستهلاك، كما أنه يمكن تنظيمها بالتأثير على متغيرات الصحة والتعليم. وليست هناك علاقة مؤكدة بين انخفاض الخصوبة وانخفاض الاستهلاك، لأن مستويات الاستهلاك الحالية متدنية أصلا. كما أن الخصوبة المنخفضة لا تعني بالضرورة تخفيض في التكاليف، لأن ارتفاع نسبة كبار السن تعني تكاليف صحية عالية تتحملها ميزانية الدولة. كذلك فإنه ليس مؤكدا أن تزداد المدخرات في حال تخفيض الخصوبة، أو يزداد الاستثمار لعدم توفر قنوات ملائمة لاستيعاب المدخرات الضئيلة لمحدودي الدخل. ومشكلة البطالة يمكن التعامل معها باعتماد تغييرات باتجاه استخدام كثافة أكبر من عنصر العمل ...
- وبالمقابل يرى الدكتور العيسوي أن للنمو السكاني آثارا إيجابية على النمو (بمراعاة جملة من المحددات) أبرزها: توفير عمالة أكبر، تحديد أسرع لقوة العمل، اتساع حجم السوق وتحقق وفورات الحجم الكبير، نشوء حوافز أكبر لزيادة الإنتاج، الاقتصاد في الاستهلاك مع تزايد حجم الأسرة، نشوء حوافز للابتكار التكنولوجي...
- وحسب الدكتور رمزي زكي فإن المشكلة السكانية في الدول النامية ليست سببا للتخلف وإنما نتيجة له، وبالتالي فهو يعكس اتجاه علاقة التأثير من النمو الاقتصادي كمتغير مستقل إلى النمو السكاني كمتغير تابع، ويؤكد أن هذه المشكلة السكانية لا تعبر عن تناقض بين أعداد السكان والموارد المحدودة كما يرى المالتيسيون، بل هي تناقض بين السكان والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد الذي يعجز عن توفير الغذاء وفرص التوظيف والدخل.

إن بحث مختلف الآراء المطروحة حول تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، تدفع إلى القناعة بأن نمو السكان لا يمكن أن ينسب إليه تأخر حدوث الانطلاق الاقتصادي في العالم النامي، أو أن يعتبر عقبة أمام التنمية فيه، وإنما هو مورد هام محرّض للنمو متى ما توفر الإطار الملائم لاستغلاله وتوجيهه نحو الالتفاف حول خطة تنموية طامحة إلى التقدم، ولا أدلّ على ذلك من تجربة الصين التي درسناها، حيث لا توجد دولة مزدحمة بالسكان في العالم مثل الصين، وبرغم ذلك فهي اليوم تحقق أعلى مستويات النمو الاقتصادي والقوة التي استمدتها من حسن توظيف قوتها البشرية الهائلة وفق ما يخدم ازدهار الصين ومكانتها الدولية، في نظرة إيجابية يترجمها رأي ماوتسي تونغ أن

[1] المرجع نفسه، ص ص: 2-3.

الإنسان يولد ومعه فم واحد ويدان اثنتان، وهذا يعني فيما يعنيه أن الإنسان ينتج عادة أكثر مما يستهلك، وتلك حقيقة متأكدة واقعيا، حيث أشارت دراسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) أن الفرد في الزراعة كان ينتج في الثمانينات كمتوسط عالمي ما يكفيه ويكفي أربعة أشخاص آخرين.[1]

المطلب الثاني: جوانب الاهتمام بالتنمية البشرية كعامل للانطلاق الاقتصادي

إن مفهوم التنمية البشرية يشكل تطورًا بارزًا في مفهوم التنمية، وهو يرتكز على مقولة أن: "البشر الثروة الحقيقية للأمم"، وبالتالي فإن غاية التنمية ينبغي أن تركز على توسيع خياراتهم وتحقيق رفاهيتهم بالدرجة الأولى، لذلك عُرّفت في تقرير PNUD الصادر سنة 1990 (أول تقرير عن التنمية البشرية) بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وتشمل بالأساس العيش بحياة طويلة صحية، الحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشة ملائم.

وقد تطور هذا المفهوم تأسيسا على المساهمات النظرية للاقتصادي الهندي "أمارتياسن" [(*)] الذي طور مفهوم "الاستحقاقات" كمعيار لقياس رفاهية البشر، عوضًا عن المقاربة التقليدية التي تُعّرف الرفاهية على أساس المنفعة، ويقصد بالاستحقاقات تلك الحقوق الجوهرية التي ينبغي أن يتمتع بها البشر كالحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفر الفرص للإنتاج والإبداع وتحقيق الذات، والعيش حياة طويلة وصحية مع الحصول على مختلف أنواع المعارف وتوفر المستوى المعيشي اللائق.

وبذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يقوم على جملة من المرتكزات أهمها:[2]

- المرتكزات الاقتصادية: استثمار الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتكوين البنى التحتية والقضاء على البطالة.
- المرتكزات الاجتماعية والثقافية: المساواة الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، الضمان الاجتماعي...
- المرتكزات السياسية (تحقيق الاستقرار): النظام السياسي، البناء المؤسسي، النهج الديمقراطي، احترام حقوق الإنسان...
- بالإضافة إلى مرتكزات أخرى كالمرتكزات البيئية وغيرها.

إن الاهتمام بالتنمية البشرية كأساس للانطلاق الاقتصادي يرجع إلى أن الكائن البشري هو قائد التنمية الاقتصادية ومحورها ووسيلتها وغايتها في آن واحد، وكل قصور في حياة هذا الكائن سواء تعلق بصحته أو معيشته أو معرفته يؤثر سلبًا –وبصفة مباشرة– على التنمية حدوثًا وتدهورًا. فلا يمكن تصور حدوث للتنمية دون توفر يد عاملة

[1] المرجع السابق، ص: 14.

[(*)] حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998.

[2] ماجد مالك الرزامي، مرجع سابق، ص: 18.

مؤهلة متعلمة ومتدربة وبصحة جيدة تحرص على تعظيم الإنتاجية والطموح إلى الابتكار والتجديد، أو دون توفر مواطنين متفتحين يحملون هَمّ التنمية ويحافظون على الإنجازات.

كما أنه لا يمكن تصور توفر مناخ ملائم لتنفيذ الخطط التنموية في بيئة تتسم بارتفاع لمعدلات البطالة بين الشباب خصوصًا، وبتدهور للحريات وحرمان من الحقوق، وانعدام الإحساس بإنجازات ملموسة في الحياة اليومية. إن هذه المواصفات متى توفرت في المجتمع لمدة طويلة تدفع إلى عدم الثقة في البرامج التنموية، وإلى كثرة التوقعات الخائبة التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تأجيج مشاعر الإحباط، وإلى الاضطرابات الداخلية، ويرى كثير من المحللين أن ما شهدته المنطقة العربية من اضطرابات فيما سمي الربيع الأدبي يرجع إلى ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب المتعلم، حيث أن نصف السكان في البلدان العربية هم دون سن 25 سنة، ومعدلات البطالة بينهم هي ضعف المعدل العالمي تقريبا، وتشير التقديرات أن حوالي 25 % من خريجي الجامعات في مصر و 30 % في تونس لا يستطيعون إيجاد فرصة عمل بدوام كامل. [1]

إن الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية قوية رغم ما قد يلاحظ أحيانا من انعدام الصلة المباشرة بينهما، ويستكشف تقرير التنمية البشرية لعام 1996 طبيعة وقوة هذه الصلات وبيّن أنه:[2]

- ✓ خلال معظم السنوات الخمس عشرة الماضية لم يتحقق النمو في حوالي 100 بلد تضم ما يقرب من ثلث سكان العالم.
- ✓ الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية كانت قاصرة في البلدان الكثيرة ذات التنمية غير المتوازنة، وهي الدول التي يتحقق فيها أحد الجانبين (نمو اقتصادي أو تنمية بشرية) بقوة على حساب الآخر.
- ✓ في المدى الطويل —كما يتبين من سجل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية– لابد أن تُفضي التنمية غير المتوازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية إلى اقتران النمو الاقتصادي بتقدم في مجال التنمية البشرية، أو العكس. أي أنها ستتحول إلى ارتفاعات سريعة في كل من الدخل والتنمية البشرية، أو تتحول إلى تحسينات بطيئة في كل من التنمية البشرية والدخل. وهذا يعني أن تتبع البلدان واحدا من أربعة أنماط:
  - تحقيق نمو اقتصادي بطيء مع تنمية بشرية سريعة.
  - تحقيق نمو اقتصادي سريع مع تحقيق تنمية بشرية بطيئة.
  - تحقيق نمو وتنمية بشرية يدعم كل منهما الآخر.
  - تحقيق نمو وتنمية بشرية يخنق كل منهما الآخر.

[1] تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص: 24.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها، الحوار المتمدن، العدد: 564 بتاريخ 15-08-2003 على الصفحة:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257

مما تقدم نجد أنه من الممكن تحقيق تقدّم قصير الأجل في مجال التنمية البشرية . ولكنه لن يكون تقدما مستداما بدون تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. كما أنه لا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مستداما بدون تنمية بشرية، وهذا يوضح لنا الصلات المتينة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

المطلب الثالث: واقع التنمية البشرية في العالم النامي

أشار تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010 إلى أن معظم دول العالم عرفت تقدمًا كبيرًا في التنمية البشرية على مدار الأربعين عامًا الماضية، كما يدل عليه دليل التنمية البشرية [*]، ففي الفترة 1990-2010 ارتفع متوسط دليل التنمية البشرية في العالم بنسبة 18 % (و بـ41 % منذ عام 1970) معبرًا عن تحسن كبير في متوسط العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس ومحو الأمية والدخل. وقد شمل هذا التقدم البلدان كلها، تقريبا حيث أنه من أصل 135 بلدًا اعتُمدت كعينة للفترة 1970-2010 (تضم حوالي 92% من سكان الأرض) لم ينخفض دليل التنمية البشرية لعام 2010 سوى في ثلاثة بلدان عمّا كان عليه عام 1970. [1]

إلا أنه رغم تحسن مستويات التنمية البشرية في معظم البلدان حتى الفقيرة منها على وجه العموم، تبقى الفوارق كبيرة بين الدول منفردةً، وعلى سبيل المثال: إذا كان دخل الفرد في الصين على مدى 40 عامًا عرف نموًا مذهلا بلغ 1200% ! فإن دخل الفرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية انخفض بـ80 % !.

و على صعيد مكونات دليل التنمية البشرية: [2]

- فإن الفوارق في الدخل لا زالت شاسعة بين البلدان الغنية والبلدان النامية، حيث ظلت الأولى تحقق نموًا أسرع في الدخل من الأولى على مدار أربعين سنة (1970-2010) وتستحوذ على معظم الدخل العالمي.
- شمل التحسن الكبير في مؤشرات التنمية البشرية قطاعي الصحة والتعليم، وقد حققت فيهما الدول الأقل نموًا تقدمًا أكبر من البلدان المتقدمة، حيث عرف التعليم تقدمًا كبيرًا وواسع النطاق يشير إلى تحسن في متوسط سنوات الدراسة، وكذا المساواة في الحصول على فرص التعليم بين الإناث والذكور، كما يشير إلى الدور الكبير الذي لعبته الدولة في زيادة عدد الملتحقين بالدراسة، وتحسين نوعية التعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن دول إفريقيا جنوب الصحراء عرفت انتكاسات في مؤشر توقع الحياة بسبب انتشار فيروس نقص المناعة، وهي الحال نفسها بالنسبة لدول الاتحاد السوفياتي سابقا بسبب ارتفاع معدلات وفيات الكبار، وقد كان لهذا الأمر أثره على تباطؤ التقدم في المجال الصحي منذ عام 1990 حيث أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة ارتفع بحوالي 6 سنوات بين السبعينيات والتسعينيات، وأربع سنوات فقط في العقدين التاليين، وانخفض معدل

---

[*] أنظر كيفية حساب هذا الدليل في الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث.

[1] دليل التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص:23.

[2] أنظر دليل التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، ص ص:4-5.

وفيات الكبار منذ التسعينيات بـ23% للنساء و6 % للرجال بعد أن كان معدل هذا الانخفاض قد بلغ 27 % للنساء و26 % للرجال في العقدين السابقين.

و خارج هذه الإشارة فإن المستوى الصحي في عمومه عرف تقدمًا ملحوظا في الدول النامية، حيث حققت الدول العربية أكبر زيادة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة منذ 1970، كما سجلت البلدان النامية أسرع تقدم في المطلق في الفترة 1970-2000 في انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال، حيث انخفضت وفيات الرضع بنسبة 59 حالة وفاة لكل ألف من المواليد أحياء، أي تجاوزت بأربعة أضعاف التراجع الذي شهدته البلدان المتقدمة والذي لم يتجاوز 16 حالة وفاة لكل ألف من المواليد أحياء. [1]

ومن بين قائمة عشر دول حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية خلال الفترة 1970-2010، نجد 5 دول عربية هي: عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، تونس والمغرب، ويُعزى هذا التقدم في جزئه الرئيسي إلى التحسن في المجال الصحي والتعليمي، على الرغم من استمرار تفاوت الدخول.

وعلى صعيد القيمة الإجمالية لمؤشر IDH تراجعت الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بمعدل الخمس تقريبا ما بين 1990-2010، وبمعدل الربع تقريبا منذ 1970 حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 دائمًا، وتحسنت قيمة هذا الدليل في كل الدول النامية ما عدا جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزمبابوي، مع ملاحظة أن:

- تسجيل تقدم في مؤشر IDH –حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010– لا يعني أن الترتيب العام للبلد تحسن، وإنما تستند طريقة التقييم التي اعتمدها هذا التقرير إلى مقارنة البلد المعني بالتقييم بالبلدان التي بدأت معه في مستويات متقاربة من حيث قيمة الدليل، ولذلك لا يُستغرب أن نجد أن بوركينافاسو حلّت في المرتبة السادسة بين مجموعة البلدان التي حققت أسرع تقدم في التنمية البشرية، بينما ترتيبها فهو 126 لعينة مؤلفة من 135 بلدًا! .
- رغم تحسن مؤشر IDH في الدول النامية إلا أن فارق مستوى التنمية بينها وبين الدول المتقدمة يظل كبيرًا جدًا.
- يسجل التقرير أن التحسن في مؤشر IDH يرجع بصفة أساسية إلى التحسن في المجال الصحي والمجال التعليمي، أما الدخل فقد ظل على قدر كبير من التباين رغم التحسن الإجمالي، لذلك لم يتحسن النمو الاقتصادي في أغلبية الدول النامية رغم التقدم المسجل في مؤشر IDH لأن الجانب الهام المرتبط بالدخل لم يرافق التقدم المسجل في الجانبين الآخرين لمؤشر IDH وهما الصحة والتعليم، لذلك يصل التقرير إلى نتيجة هامة وهي أنه قد تحدث إنجازات كبيرة في التنمية البشرية دون أن يحدث نمو اقتصادي سريع.
- إضافة إلى ذلك، لا يُعطي مؤشر IDH الوجه الكامل للحقيقة والذي يمكّن من تأكيد العلاقة بين التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي، والسبب يرجع إلى قصور المؤشرات، فمثلا البيانات عن الوفيات تقيس عنصرًا

[1] التقرير السابق، ص:32، وانظر فيه الجدول في الصفحة 28.

واحدًا من عناصر الوفاة، لكن البقاء على قيد الحياة –وكما يشير إليه تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ذاته– لا يعني وحده عيش حياة مديدة وصحية، فالعنصر اللازم الآخر هو التغذية وهي شديدة الارتباط بالدخل (ولا ترجع إلى ندرة الغذاء كما شرحناه في المطلب السابق وإنما إلى ندرة وسائل الحصول إليه كما يؤكد ذلك أمارتياسن).[1]

لذلك فإن مطالعة أنّ الدول النامية حققت تقدما هاما في مؤشر IDH خلال الثلاثين عامًا الماضية (من 1970 إلى 2010) لابد أن لا يُغفِل الواقع الحقيقي الكامن وراء لغة الأرقام، إذْ يظل الجوع آفةً ماثلةً في مجتمعات هذه الدول، وإذا كانت الأرقام النسبية تخبرنا أن نسبة السكان الذين يعانون من قلة التغذية انخفضت في العالم النامي من 25 % عام 1980 إلى 16 % عام 2005، فإن العدد المطلق يَجْأَر بأنّ الذين يستهلكون حدًا أدنى من الطاقة الغذائية (سوء التغذية) لم يسجل انخفاضا يُذكر عن 850 مليون شخص منذ عام 1980، بل ارتفع مؤخرًا ليناهز المليار شخص، حيث تعيش نسبة 63% من هذا العدد في آسيا والمحيط الهادي، و26% في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية و1 % فقط في البلدان المتقدمة.

المطلب الرابع: التعليم كعامل أساسي للانطلاق الاقتصادي

إن الدول المتقدمة اليوم والدول التي نجحت في تحقيق انطلاقها الاقتصادي تتفق في خاصية النهوض بالنظام التعليمي كشرط أساسي للتقدم الاقتصادي، ولقد اعتبرت تجربة النمو الآسيوية تجربة مرجعية من طرف FMI والبنك الدولي فيما يتعلق بالتأثير البارز للتعليم على التنمية، إذْ يعتبر محرك التنمية والشرط السابق لها.

1- الارتباطات بين التعليم والتنمية

يعتبر الاهتمام بالتعليم كمورد اقتصادي قديما، حيث أن بعض التجاريين كَ Hales(1581) و(1664) Petty et Mun تكلموا عن أهمية التعليم في زيادة تأهيل العمال، وإن كانت هذه الأهمية تناقصت مع الكلاسيك بسبب نظرتهم إلى التعليم كاستهلاك (مع ملاحظة أن آدم سميث تفرّد بتحليل يختلف عن باقي الكلاسيك حيث يعتبر أن تكوين الفرد المتأتي من التعليم هو استثمار يعوض جزءًا من أجور العمال، وبذلك فهو من أوائل من طرحوا فكرة اعتبار التعليم استثمارًا).[2]

المساهمات البارزة في دراسة الدور الاقتصادي للتعليم جاءت مع نظرية رأس المال البشري بروادها (1958) Mincer و (1961) T.W Schultz و G.Becker(1964) والتي أعطت أهمية لرأس المال البشري في الإنتاج، بناء على أن مخزون التعليم هو مصدر نمو إنتاجية العمل، وبالتالي النمو الاقتصادي.

---

[1] تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، ص:36.

[2] Sadek BAKOUCHE , La relation éducation -développement : éléments pour une théorie, OPU, Alger, 2009, p :7.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية لاسيما على يد: [1]

- الاقتصاديين الاشتراكيين الذين يرون أن وظيفة التعليم الأساسية هي نقل وترسيخ القيم الاجتماعية والمساهمة في التكوين السياسي للمواطنين (Tyack, James et Benavot, 1987).
- نظرية المصفاة « La théorie du filtre »: والتي ترى أن التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل، أي أنه يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل، وليس له أثر على الأجور.
- نظرية أسواق العمل المجزأة: وتُعتبر أبرز تيار معارض لتيار رأس المال البشري حيث انتقدت الافتراضات الأساسية لهذا التيار، لاسيما السلوك الرشيد والسوق التنافسية والتركيز على جانب العرض في التحليل، وهي ترى وجود عدة أسواق عمل منفصلة، وأن العوامل المؤسسية التي تعمل في جانب الطلب هي التي تؤثر في تركيبة الوظائف في سوق العمل وفي تخصيص العمال وتوزيعهم على المهن.

رغم كل ذلك تظل إسهامات رواد نظرية رأس المال البشري تحتل مساحة معتبرة في الدراسات التطبيقية، لاسيما دالة الكسب ومعدلات العائد على التعليم التي طورها مينسر Mincer وتوسع في تأسيسها Becker .

و إضافة إلى النماذج النظرية والكمية المعروفة، فإن هناك العديد من الدراسات الامبريقية التي حاولت شرح أثر التعليم على التنمية من خلال جانب معين و نذكر من هذه الدراسات:

- دراسة Barro et Lee (2000) لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة 1960-1995، والتي خلصت إلى أن أهم محدد للنمو هو مخزون رأس المال البشري الأولي، وبيّنت أن النمو مرتبط إيجابيا بمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور (رغم ما أخذ عليها في نظرتها إلى أن التعليم الابتدائي لا يلعب دورًا معنويًا في النمو، إلا أنه مَعْبَرٌ ضروري للمراحل التعليمية اللاحقة، وفي نظرتها إلى أنه لا يوجد ارتباط ذو معنى بين سنوات التحصيل الثانوي والعالي للإناث و بين النمو الاقتصادي).[2]
- دراسة Mingat (1995) حول 14 بلدًا آسيويًا والتي توصلت إلى أن التعليم الابتدائي هو الوحيد الذي له تأثير على النمو الاقتصادي.

و إذا كانت غالبية النماذج النظرية التي درست علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية ركزت على متغيرات محددة للتعليم (أطوار التمدرس في الغالب)، ومتغيرات محددة للنمو (الإنتاجية والأجر)، فإن دراسة طبيعة العلاقة "تعليم-تنمية" تحتاج إلى إعادة فحص مفاهيم التعليم والتنمية، ودراسة العلاقة بينهما من جوانب مختلفة، لا ترتكز فقط على معدل التمدرس كمقياس وحيد للتعليم ولا الدخل كمقياس أكفأ للتنمية. [3]

إن مساهمة التعليم في التنمية متعددة، وقد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهو ينتج القوى البشرية المتعلمة، ويغرس القيم تجاه العمل والتنظيم والمجتمع، ويساهم في رفع الإنتاجية والاستثمار والادخار، ويساعد على

---

[1] IBID , p:103.

[2] عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، مجلة جسر التنمية، دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد68، ديسمبر 2007، ص:5.

[3] Sadek BAKOUCHE , op.cit , p :11.

تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص، ويضمن التشغيل (في القطاع العام خصوصا)، كما يساعد على التغيير التقني، ويُسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية وعلى الطموح الشخصي والتنافس والإبداع، ويكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج، ويعزّر إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي. [1]

لذلك فقد حاولت دراسات عديدة مقاربة الآثار غير المباشرة للتعليم على التنمية، كدراسة Wheeler (1980) حول 88 بلدًا ناميًا والتي أكدت على مساهمة التعليم والصحة والتغذية في النمو بصفة مباشرة وبصفة غير مباشرة، من خلال رفع معدلات الاستثمار وخفض معدل الوفيات. [2]

و في هذا الإطار، تجدُر الإشارة أيضا إلى اختلافٍ في مدخل معالجة موضوع التعليم بين:

- اقتصاديي التعليم économistes de l'éducation الذين يهتمون بهيكلة ووظيفة النظام التعليمي دون استهداف الوصول إلى نماذج نظرية تشرح العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، ولكن يهتمون بتعظيم عمل المؤسسات في إطار الأهداف التي رسمتها لنفسها.
- منظري النمو théoriciens de la croissance الذين يهتمون بالأداء وإسقاطاته على النمو بنمذجة قياسية، وقلما يركزون على الأنظمة التعليمية (يعتبرون السياسة التعليمية متغيرا خارجيا معطى).

2- واقع التعليم في الاقتصاديات النامية

نَحَتْ معظم الدول النامية بعد استقلالها إلى التركيز على إعطاء أولوية خاصة للتعليم والصحة بهدف القضاء على الجهل والمرض، بعد نجاح النضال ضد نَيْر الاحتلال، وقد حرصت على توفير التعليم المجاني بِتَدخّل كبير للدولة في هذا المجال، وعرف النصف الثاني من القرن الماضي ارتفاع معدلات إنفاق هذه الدول على الخدمات التعليمية بصورة كبيرة، حيث ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف في آسيا، وإلى الضعفين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم في العديد من هذه البلدان بين 15% و 27% من مجموع الإنفاق الحكومي في نهاية عقد الثمانينيات. [3]

وتوضح الدراسات المتعلقة بأنظمة التعليم في هذه البلدان أن النموذج الذي اتبعته في الغالب كان نسخة طبق الأصل للنموذج التعليمي الذي اتبعته الدولة المستعمرة الغربية، وهو نموذج تمّت صياغته تحت فلسفة "الحكم غير المباشر" الذي هدف إلى تخريج أجيال من المتعلمين تكرّس تبعية هذه الدول للاستعمار، دون أن يكون إحداث التنمية هدفًا محوريًا. وفي ظل هذا النموذج التعليمي الموروث، وإخفاق نماذج التنمية المتبعة، ظل الإلحاح قائما على إعادة النظر في العلاقة بين التعليم وسوق العمل وعوائد الاستثمار البشري. [4]

---

[1] عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص ص:2-3.

[2] Sadek BAKOUCHE , op.cit ,p :118.

3 Emanuele Baldacci et autres, Que faire pour aider les pauvres, Finance et Développement, FMI, V42,n° :02, Juin 2005, p :21.

[4] علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2001، ص ص:45-46.

وتعاني البلدان النامية في معظمها من مشكلة عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية، حيث لا تسير مناهج التعليم ومحتوياته في مسار موافق ومدروس استراتيجيًا مع منحنى النهوض التنموي، بالإضافة إلى نوعية مخرجات التعليم حيث أن الشهادات التي يحصل عليها خريجو النظام التعليمي لا تقدم الكثير من المعلومات عن خصائص الطالب (وفق نظرية الإشارة (*))، وخصوصًا تلك التي يرغب فيها رب العمل، مما يجعل القدرات العالية لبعض الطلبة أقل تقييمًا في السوق من حقيقتها، وبالمقابل القدرات المتواضعة تحصل على أعلى مما تستحقه، وإن أخذت متوسط التعويض وفق سلم الأجور، مما يجعل سلم الأجور الحكومي الصلب أداة غير مساعدة على تحفيز رأس المال البشري العالي بقدر ما يساعد متوسطي الكفاءة وما دونهم على البقاء في سوق عمل آمنة ولكنها غير اقتصادية على المجتمع. [1]

و بالرغم من أن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 يشير إلى تحسن كبير في الالتحاق بالمدارس وفي المساواة بين الجنسين وفي الإنفاق على التعليم بالدول النامية، إلاّ أن هذا التحسن لازالت ترافقه بعض السلبيات أهمها:

- **ضعف النوعية:** فارتفاع نسبة التمدرس لم تترافق بتحسن نوعية التعليم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الأطفال في البلدان النامية يحصلون على معدل أقل بـ20% من معدل الأطفال في الدول المتقدمة عندما يجتازون امتحانات موحدة، وكشفت بعض الدراسات عن وضع كارثي في البلدان الفقيرة، فقد حصل طلاب الصف السادس في غانا على معدل متوسطه 25% على اختبار يتضمن خيارات متعددة، وهو المعدل نفسه الذي كانوا سيحصلون عليه لو أجابوا عشوائيا، وأكثر من نصف الأطفال الذين عمرهم 11 سنة في بنغلاديش لم يستطيعوا كتابة الأحرف والأرقام، وأكثر من 70% من الطلاب الذين أنْهَوْا الصف الأول في تيمور- ليشتي لم يستطيعوا قراءة كلمة واحدة من نص سهل عُرض عليهم. [2]

ومن بين أسباب هذه الظاهرة أن توسيع المدارس وزيادة عددها يترافق عادة بصعوبة تأمين معلمين يمتلكون الدوافع والمهارات اللازمة للتعليم. وفي الهند مثلا وبعد مضي عقد من الزمن على صدور تقرير Dréze عن التعليم العام -والذي أظهر أن معدل تغيب المعلمين يصل إلى 48%- لا تزال معدلات تغيّبهم مرتفعة.

- **لا تزال الأمية تطال فئة كبيرة من السكان:** فنسبة 36% من سكان البلدان النامية من الفئة العمرية 65-74 سنة لم يلتحقوا بالمدرسة قط، ويقدر عدد الأميين في فئة الكبار (من 15 سنة فما فوق) أكثر من 872 مليون شخصا خلال الفترة 1985-1994، ولم ينخفض إلا بشكل قليل في السنوات الأخيرة حيث وصل إلى أكثر من 786 مليون شخصا خلال الفترة 2005-2008، ولا يتوقع –حسب إحصائيات اليونسكو- أن ينخفض هذا

(*) نظرية الإشارة و المؤشرات هي نظرية ترى أن الإشارات (وهي تعبر عن خصائص قابلة للتغيير بالتعليم والتدريب والخبرة) والمؤشرات (وهي خصائص ذاتية دائمة كالعرق والجنس) تُمكّن رب العمل من تحديد الأجر قبل معرفته للإنتاجية.

[1] محمد عدنان وديع، التعليم و سوق العمل: ضرورات الإصلاح-حالة الكويت، دراسة مقدمة إلى المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بدون تاريخ، ص:8.

[2] تقرير التنمية البشرية 2010، ص:40.

العدد بشكل كبير إلى حدود 2015، حيث يتوقع أن يبقى عند حدود 731,43 مليون أمّيّا عام 2015، وتطال الأمية بصفة خاصة فئة الإناث بمعدل يتجاوز 63 % في المتوسط (انظر الجدول التالي):

جدول رقم III- 11: مستويات الأمية عند الكبار (15 سنة فما فوق) حسب مجموعات الدول

	1994-1985		2008-2005		توقعات 2015	
	المجموع بالآلاف	% الإناث	المجموع بالآلاف	% الإناث	المجموع بالآلاف	% الإناث
العالم	886 508	63	795 805	64	737 230	64
- البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	3 893	85	1 061	71	722	64
- البلدان المتقدمة.	10 050	63	8 358	59	5 007	61
- البلدان النامية	872 565	63	786 386	64	731 430	64

المصدر: اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2011، ص:280.

- **الهدر التعليمي** : يعتبر الهدر التعليمي من أبرز السلبيات المميزة لأنظمة التعليم في العالم النامي، وهو يشير إلى أعداد المتعلمين الذين لا تُحصّل الدولة مردودية إيجابية لقاء التكاليف التي صُرفت عليهم، وأبرز مظاهر هذا الهدر التعليمي: التسرب المدرسي، ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل وضعف مردودية التعليم العالي.

أ- التسرب المدرسي:

رغم الجهود التي تبذلها الدول النامية في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وارتفاع نسب هذا الالتحاق بصفة بارزة في السنوات الأخيرة، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أعداد المتسربين من الأطوار التعليمية، وكذا نسب الرسوب في الدراسة. فقد بلغ معدل التسرب في الطور الابتدائي لإجمالي البلدان النامية حسب تقرير اليونسكو لعام 2011 نسبة 17% (مقابل 2 % للبلدان المتقدمة) نهاية 2007، وسجل أعلى معدل للتسرب في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بـ:30% [1]

ب- ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل

في كثير من الدول النامية لا تُحصّل التنمية مردودية من المصاريف التي تنفقها الدولة على تعليم المرأة، بسبب أن هذا التعليم لا يُكلّل بمساهمة فعالة للمرأة في سوق العمل، فعلى سبيل المثال أوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أن معدلات البطالة بين الشابات العربيات هي من المعدلات العليا في العالم، حيث وصلت عام 2005

[1] أنظر : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو،2011، ص:316..

إلى 31.2 % من القوى العاملة من الإناث، وأشار ذات التقرير إلى أن المرأة العربية تواجه صعوبات جمة في سوق العمل، سواء من حيث التمييز، أو من حيث تدهور شروط العمل. [1]

ت- ضعف مردودية التعليم العالي:

يكلف قطاع التعليم العالي الدول النامية نفقات باهظة، إلاّ أن مردودية هذه النفقات وآثارها على التنمية تبقى ضعيفة، ومن أهم أسباب ذلك:

- ضعف الارتباط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، حيث تستحوذ "الإنسانيات" على أكبر حصة من خريجي التعليم العالي، أمام ضعف نسبة التخصصات الأخرى، لاسيما الاختصاصات التطبيقية الأكثر صلة بسوق العمل، وفي دراسة للتعليم وسوق العمل بالكويت أوضح الباحث محمد عدنان وديع أن 70% من مخزون الطلبة الجامعيين متركزة في "الإنسانيات". [2]
- هجرة الكفاءات: تشكل هجرة الكفاءات العلمية أكبر استنزاف لطاقات العالم الثالث، فعلى الصعيد العربي مثلا: [3]
  - يُسهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.
  - 54 % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.
  - يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي 34 % من مجموع الأطباء.
  - بلغت الخسائر التي مُنيت بها الدول العربية جراء هجرة الأدمغة العربية 11 مليار دولار في عقد السبعينيات.

و على الصعيد الإجمالي، هاجر من البلدان متوسطة الدخل عام 2010 حوالي 133.8 مليون مهاجرا (2.7% من السكان) توجه أغلبهم إلى البلدان المتقدمة (64 %)، وبلغ معدل هجرة الحاصلين على تعليم عال في أكبر 10 بلدان مصدرة للهجرة في هذه المجموعة: 89% في غيانا و85.1% في غرينادا و 85.1% في جامايكا..... [4]

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 الصادر عن المكتب الأقليمي لPNUD للدول العربية، ص:111.

[2] محمد عدنان وديع، التعليم و سوق العمل، مرجع سابق، ص:15.

[3] صلاح رمضان علي الرابطي، هجرة العقول العربية في عصر العولمة و انعكاساتها على عمليات التنمية البشرية في الوطن العربي، من الموقع: www.elssafa.com/index.php?option:com:179. (11/11/2011). .

[4] البنك الدولي، حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011، ص:40.

و يمكن أن نحدد أربع صور لتسرب هجرة الكفاءات هي: [1]

- هجرة المتدربين من العلماء والمهندسين خارج الدول النامية للعمل بالدول المتقدمة.
- عدم استغلال المواهب المتاحة في الدول النامية بسبب الظروف الداخلية غير المواتية.
- سوء توجيه الكفاءات مما يحدّ من استغلالها الاستغلال الأمثل.
- عدم اكتشاف المواهب والعقول.

[1] عدنان فرحان الحوارين، هجرة الكفاءات و أثرها على التنمية الاقتصادية ، الحوار المتمدن، ع3389 ،07 جوان 2011، من موقعها على الانترنيت www.ahewar.org. (12/11/2011)

المبحث الخامس: العوامل ذات البعد الخارجي

في ظل تسارع اندماج الاقتصاديات وتبادل التأثيرات بينها بفعل آليات العولمة، فإن البعد الخارجي في عملية الانطلاق الاقتصادي يركز على الاستفادة من معطيات البيئة الدولية ومتغيراتها الفاعلة، واستثمارها وفق ما يخدم عملية الانطلاق، وبشكل لا يتعارض مع الخصوصية المحلية، إذ غالبا ما لا تخلو هذه المتغيرات من آثار سلبية بالرغم من آثارها الإيجابية المتعددة.

المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الحاجة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية تَظهر في كون أن عاملي رأس المال والخبرة الفنية والعلمية –اللذين يشكلان عصب التنمية– ليس في مقدور المصادر المحلية في الدول النامية توفيرهما بشكل كاف، بسبب ضعف الادخار المحلي وانخفاض مستوى الدخل القومي من جهة، وبسبب تخلّف الأبحاث العلمية النظرية والتطبيقية من جهة أخرى.

ويعتبر نشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النطاق العالمي واحدًا من المعالم الرئيسية للاقتصاديات الحديثة، حيث تُشكل هذه الاستثمارات قناة تجسيد مصالح فئتين مختلفتين من الدول، دول نامية تحتاج إلى الأموال والمعرفة، ودول متقدمة تحتاج إلى أسواق لاستثمار فائض أموالها وخبراتها المتطورة، ويمكن لهذه الاستثمارات إذا ما أُحسن استغلالها وتأطيرها قانونيا أن تؤدي دورًا كبيرًا في تنمية اقتصاد الدولة التي تزاول نشاطاتها فيها، بالنظر لما تحدثه من آثار ايجابية متنوعة.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آثارها على التنمية الاقتصادية

دون الخوض في الطروحات النظرية لمختلف المفكرين الذين بحثوا نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على النمو الاقتصادي، فإن الحركة المتسارعة لنشاط الاستثمارات الأجنبية على الرقعة العالمية من جهة، والظروف التنموية الصعبة التي عاشتها الدول النامية، لاسيما في فترة الثمانينيات وانفجار أزمة المديونية ونقص القروض التمويلية، مع بروز تحديات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والتسابق لنقل التكنولوجيا والمعرفة المتطورة، جعلت هذه الدول تتنافس على توفير البيئة والمحفزات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية بأنواعها، لاسيما المباشِرةِ منها على وجه الخصوص، و هذا طمعا في الحصول على الآثار الإيجابية التي تحدثها على التنمية الاقتصادية.

و من أهم هذه الآثار يمكن أن نعدد ما يلي:[1]

أ- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل:**

- تؤدي الاستثمارات ا لأجنبية المباشرة دورًا مهما في توفير فرص للعمالة المحلية، لاسيما في المشروعات كثيفة العمالة.
- ولهذه الاستثمارات –تبعا لذلك– دور في استقرار حركة العمل، حيث أن استقطابها للكوادر الإدارية والفنية والعمالة الماهرة المحلية للعمل في مشروعاتها، بأجور عالية وحوافز مغرية، يحفز هذه الكوادر على الاستقرار داخل الدولة، ويقلل من الهجرة واستنزاف الخبرات الوطنية.
- ومن أهم آثار هذه الاستثمارات على سوق العمل، رفع مهارات العمال من خلال تكوينهم وتدريبهم على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة التي تستخدمها.
- كما أنها تحرّض على إقامة مشاريع جديدة (وبالتالي خلق فرص عمل جديدة)، من خلال علاقات التكامل الأمامية والخلفية التي توجدها بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

ب- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:**

يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر قناةً هامة لنقل التطور التكنولوجي إلى البلدان النامية، هذا النقل الذي يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الازدهار الاقتصادي. وتعاني الدول النامية من فجوة تكنولوجية كبيرة جدًا بينها وبين الدول المتقدمة، فجوةٌ لها آثارها السلبية البارزة على تخلف الإنتاج. وفي ظل عجز هذه الدول عن إنتاج المعرفة والتكنولوجيا المتطورة محليا، وَجَب أن تعمل على الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقامة على أراضيها في نقل التكنولوجيا، والعمل على توفير الشروط والعوامل التي تساهم في الاستفادة منها، حيث دلّت التجارب الواقعية على وجود سلبيات في عملية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي، كعدم التطابق بين ميزات التكنولوجيا المنقولة والواقع الاقتصادي للبلد المضيف (مثلا استقدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في واقع اقتصادي مرتفع البطالة ومحدود التمويل)، أو عدم وجود إستراتيجية مُوجِّهة للتكنولوجيا نحو القطاعات المحورية، إذْ لوحظ أن

---

[1] أنظر في ذلك:

- محمود مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (غ م)، 2007-2008 ، ص ص: 53-60.
- بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(غ م)، 2004-2005 ،ص236 فما بعدها وص353 فما بعدها.
- مفتاح صالح و بن سمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر–، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العددان 43-44 ، خريف 2008 ، ص ص:113-115 .
- لبنى حسين المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية –حالة اليمن–، رسالة ماجستير في الاقتصاد،كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، (غ م)، 2000 ، ص ص:17-19 .

الشركات متعددة الجنسيات (الرائدة تكنولوجيا) تركز استثماراتها في الصناعات الاستخراجية والخدمية في دول العالم الثالث، وهو ما يحدّ من مساهمة التكنولوجيا المنقولة في تطوير الصناعة التحويلية، فضلا عن أن تلك الشركات غالبا ما تنقل تكنولوجيا تقادمت في بلدانها الأصلية.

ج- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

عكس النظرية التقليدية التي ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تساهم في زيادة تدفق النقد الأجنبي، فإن المدرسة الحديثة ترى أن هذه الشركات تساهم في زيادة حصة الدول المضيفة من النقد الأجنبي بسبب تحويلها مبالغ مالية هامة لاستثماراتها في هذه الدول، وزيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الدولة الأم إلى البلدان المضيفة.
إن حجم التدفق من النقد الأجنبي للبلدان النامية يتوقف على عوامل متعددة منها:

- حجم رأس المال المستثمر في بداية الاستثمار.
- حجم القروض الممنوحة للشركات الأجنبية من البنوك المحلية.
- حجم المشروع الاستثماري ونوعيته.
- طبيعة ملكية المشروع.
- مقدار الأرباح المعاد استثمارها.

د- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات تتجلى من خلال أثره على حساب رأس المال بسبب حركة دخول وخروج النقد الأجنبي التي تصاحبه، وأيضا من خلال أثره على الميزان التجاري بسبب تنشيطه للصادرات في البلد المضيف له حجمًا و نوعًا.

ذ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإدارية:

تعتبر كفاءة الجهاز الإداري عنصرًا هامًا في التنمية الاقتصادية، ومن أهم الآثار التي يُحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على الإدارة والتنمية الإدارية في البلد المستقبل له:

- تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم.
- إدخال أساليب إدارية حديثة.
- إيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة الشركات الوطنية من أساليب الإدارة الحديثة التي تطبقها الشركات الأجنبية عن طريق المحاكاة والتقليد.
- تحفيز الشركات المحلية على تنمية المهارات الإدارية اللازمة لتحقيق مستوى تنافسي يضمن لها البقاء في السوق.

ز- آثار أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

- تشجيع الاستثمار المحلي وتنميته.
- رفع معدلات التراكم الرأسمالي.
- تحسين القدرة الشرائية من خلال تحسين وزيادة الناتج الكلي.
- تنشيط التبادل التجاري والانفتاح على الأسواق الدولية.
- تخفيض التكلفة بالنسبة للصناعات المحلية بتوفير بعض عناصر الإنتاج.
- تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك بتوفير سلع استهلاكية ذات جودة وبأسعار مقبولة.

2- الواقع الراهن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات النامية

يشير تقرير الأونكتاد حول الاستثمار العالمي لسنة 2011 أن التدفقات الداخلة من IDE عرفت انتعاشا عام 2010 لتصل إلى 1,24 تريليون دولار، بعد الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وهي رغم ذلك تظل أدنى بنحو 15 % من مستواها قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 37 % تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها عام 2007.[1]

ولقد عرفت حصة الدول النامية ارتفاعًا بارزًا من هذه الاستثمارات، حيث تلقّت ولأول مرة أكثر من نصف التدفقات العالمية الداخلة من IDE عام 2010، وكان نصف أعلى 20 اقتصادًا مضيفا لـ IDE عام 2010 مكونًا من اقتصاديات نامية أو اقتصاديات انتقالية.

ويلاحظ من الجدول التالي أنه، وبالرغم من ارتفاع حصة العالم النامي من مجموع تدفقات IDE الداخلة، إلا أن هناك تباينا كبيرا بين مجموعات الدول النامية في حصتها من هذه الاستثمارات، حيث أن أفقر المناطق ظلت تشهد انخفاضات في نسبة حصتها من IDE (بلدان إفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة)، وفي الوقت نفسه شهدت المناطق الناشئة الرئيسية في شرق وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية نمواً قوياً في تدفقات IDE الداخلة إليها :

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2011 ، ص:61.

جدول رقم III– 12 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بحسب المنطقة 2008–2010

الوحدة: (بمليارات الدولارات و بالنسبة المئوية)

المنطقة	تدفقات IDE الداخلة بمليارات الدولارات			تدفقات IDE الداخلة كنسبة مئوية		
	2008	2009	2010	2008	2009	2010
العالم	1 744	1 185	1 244			
• الاقتصاديات المتقدمة.(*)	965	603	602	55.3	50.9	48.4
• الاقتصاديات النامية (**)	658	511	574	37.7	43.1	46.1
– إفريقيا	73	60	55	4.2	5.1	4.4
– أمريكا اللاتينية و الكاريبي	207	141	159	11.9	11.9	12.8
– غرب آسيا	92	66	58	5.2	5.6	4.7
– جنوب و شرق و جنوب شرقي آسيا.	284	242	300	16.3	20.4	24.1
• جنوب شرقي أوربا و رابطة الدول المستقلة(الاقتصاديات الانتقالية).	121	72	68	6.9	6	5.5
• الاقتصاديات الضعيفة هيكليا و الهشة والصغيرة (***)	62.4	52.7	48.3	3.6	4.4	3.9
– أقل البلدان نموًا.	33	26.5	26.4	1.9	2.2	2.1
– البلدان النامية غير الساحلية.	25.4	26.2	23	1.5	2.2	1.9
– البلدان النامية الجزرية الصغيرة	8	4.3	4.2	0.5	0.4	0.3

(*)يتبع هذا التقرير تصنيف الأمم المتحدة للدول، والدول المتقدمة حسبه هي البلدان الأعضاء في OCDE عدا تركيا وجمهورية كوريا وشيلي والمكسيك بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوربي و التي ليست أعضاء في OCDE (بلغاريا، رومانيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة)، علاوة على أندروا، برمودا،سان مارينو، ليختنشتاين و موناكو.

(**) الدول النامية هي جميع الدول ما عدا الدول المتقدمة و الاقتصاديات الانتقالية في الجدول.

(***) دون إعادة احتسابها مرتين.

المصدر : تقرير الأونكتاد حول الاستثمار العالمي 2011 ، ص ص:4–5.

- ففي إفريقيا، انخفضت تدفقات IDE الداخلة إلى القارة بـ: 5 مليار دولار ما بين 2009 و2010، وظل القطاع الأولي –لاسيما قطاع النفط– المستقبل الأول لهذه الاستثمارات، ويتوقع تقرير الأونكتاد أن تكون سنة 2011 سنة أخرى لتراجع IDE الداخل إلى أفريقيا بسبب عدم الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا.
- أما التدفقات الداخلة إلى شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا ككل، فقد ارتفعت بنحو 24% عام 2010 لتصل إلى 300 مليار $، مع اختلاف كبير بين المناطق الفرعية الثلاث: فالتدفقات الداخلة إلى رابطة

آسيان ازدادت بالضعف، بينما شهدت تلك المتجهة إلى شرق آسيا ارتفاعاً بنسبة 17%، أما الاستثمارات المتجهة إلى جنوب آسيا فقد انخفضت بنحو الربع.

- وظلت الصين أكبر بلد متلقٍ لـ: IDE في العالم النامي، وقد ارتفعت حصتها بـ: 11% لتصل إلى 106 مليار $ مع تركز الاستثمارات في الصناعات عالية التقنية والخدمات.
- وتراجعت حصة كل من الهند وباكستان من تدفقات IDE بنسبة 31% و 14% على التوالي، وتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب ببنغلاديش كموقع هام للإنتاج المنخفض التكلفة في جنوب آسيا، مما جعل الاستثمارات الأجنبية المتوجهة إليه تقفز إلى نسبة 30% لتصل إلى 913 مليون $.
- وازدادت تدفقات IDE الداخلة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 13% عام 2010، وسُجّلت أقوى زيادة في أمريكا الجنوبية بمعدل نمو بلغ 56%.
- وعلى عكس الرواج الذي حققته مجموعة الدول النامية ككل في جذب IDE، فإن تدفقات هذا الاستثمار الداخلة إلى البلدان الأقل نمواً –والبالغ عددها 48 بلداً– قد انخفض بنسبة 0.6% إضافية عام 2010، كما أن توزيع هذه التدفقات بين بلدان هذه المجموعة مازال متباينا بدرجة مرتفعة، إذْ يتّجه أكثر من 80% من تدفقات IDE التي تستفيد منها البلدان الأقل نمواً إلى الاقتصاديات الغنية بالموارد في أفريقيا.

3- متطلبات تحقيق فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل للانطلاق الاقتصادي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر –وكَمَا يشكل عاملاً قوياً للانطلاق الاقتصادي– قد يولّد آثاراً سلبية على الاقتصاد النامي المستقبل له إذا لم ينتهج هذا الاقتصاد سياسة كلية محكمة، مبنيّة على رؤية وحسابات دقيقة للمنافع المتوقعة، في مقابل التحفيزات والمزايا المقدمة لهذه الاستثمارات. ولقد دلّت التجارب على أن العديد من الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الدول النامية لم تحقق الآثار الإيجابية المرجوة منها بسبب غياب تلك السياسة التي تدرس فعالية IDE على ضوء خصوصية الواقع الاقتصادي المحلي.

وفي المقابل فإن تجربة الصين، وتجارب بلدان جنوب شرق آسيا دليل واضح على ما يمكن أن يفعله IDE من قفزة نوعية في الصادرات والتقدم التكنولوجي والعلمي، والازدهار الاقتصادي بصفة عامة، إذا ما توفرت الرؤية الاقتصادية التي تضبط مسار الاستفادة منه وتوجيهه.

وفي هذا الإطار، فإن البلد النامي الساعي إلى تجميع شروط انطلاقه الاقتصادي، وبعد أن يوفر المحددات الأساسية لجلب IDE، كالاستقرار السياسي والاقتصادي ومختلف الحوافز، ويعمل على إزالة عوائق تدفقه

(كالبيروقراطية والرشوة والفساد والقيود القانونية والضريبية والثقل الإداري...)، عليه أن يضع مجموعة من الضوابط القانونية التي تعكس أهداف الخطة التنموية، والتي يتعين على IDE الوافد أن يتجه لتحقيقها، وأهم تلك الضوابط:[1]

- أن يساهم IDE في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتقوية نشاطه.
- أن يساهم في تنمية القدرة الإنتاجية للدول عن طريق الاستخدام الفعال للموارد المحلية المتاحة.
- أن يساهم في تطوير التقنيات الحديثة الملائمة للاقتصاد الوطني.
- أن يعمل على زيادة الصادرات وترشيد الواردات، وتنمية الخدمات التي تدعم ميزان المدفوعات.
- أن يكون أداة لتوفير فرص عمل للمواطنين، ومجالاً لتدريب القوة العاملة وتنمية مهاراتها وخبراتها.

ومن أجل تحقيق ذلك لابد على الدولة المضيفة لIDE أن تراعى جملة من الاعتبارات أهمها:[2]

- اختيار نوعية IDE الأنسب لاقتصادها، انطلاقاً من حقائق واقعية، واختيار القطاعات التي يتوجه إليها هذا الاستثمار.
- ترشيد حوافز الاستثمار وضرورة ربطها بنوعية الاستثمارات وأهميتها.
- طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة: إن القوة الاحتكارية للاستثمار الأجنبي في السوق المحلي، وامتلاكه وسائل الضغط لاتخاذ قرارات سياسية تخص الاحتكار والإغراق، يتطلب وجود سلطة رقابة قوية للدولة على هذه الاستثمارات، وعدم الإسراف في منهج التسهيلات المختلفة.
- مدى قدرة الدولة على التفاوض: فالقدرة التفاوضية مؤشر قوي على استهداف تحقيق المزايا الأكثر إيجابية.
- عدم إغفال المنافع والتكاليف الاجتماعية لـ: IDE.

---

[1] أنظر: دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات و الضمانات القانونية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص: 30-31.

[2] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة، تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، بجامعة الشلف – الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص ص:129-133.

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري

1- التجارة الخارجية وآلية النمو

يتفق الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد على أن التجارة الدولية عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، فاعتقاد ألفريد مارشال بأن التجارة هي السبب الرئيسي وراء تقدم الأمم ظل سائداً خلال القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين، متلاقياً بذلك مع نظرية هكشر ـ أولين(*) للنفقات النسبية، فالدولة المتخلّفة سوف تستفيد من التجارة الدولية بسبب أن طلب الدول الصناعية على صادراتها من المنتجات الزراعية والتعدينية سوف يشجع على الاستثمار والإنتاج، وبالتالي سيؤدي إلى توسيع الأسواق وزيادة الدخول. [1]

وتطورت نظريات الكلاسيك والنيوكلاسيك حول العلاقة بين التجارة والنمو مع الزمن، وأصبحت تسمى "النماذج العامة للنمو المشتق من التصدير"، و هي تعني وجود عدة فوائد غير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي، منها: [2]

- التجارة توسع الأسواق وتشجع على الابتكار، وتحقق أفضل استخدام للماكنة، وتسهل التخصص وتقسيم العمل، فهي بذلك تسمح بإنجاز اقتصاديات الحجم.
- التجارة تحفز المنافسة الدولية.
- تزيد التجارة من الدخل الحقيقي من خلال المستويات المرتفعة للتوفير والاستثمار.
- التجارة لها تأثير تعليمي هام، حيث تساهم في نقل المهارات والتكنولوجيا من بلد لآخر.

وأشار هابرلر (Haberler, 1964) إلى تأثيرات نافعة للتجارة الدولية في التنمية الاقتصادية منها : [3]

- توسيع حجم السوق الذي أشرنا إليه، وحصل هذا فعلاً في إنتاج الصناعات الحقيقية في تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة.
- تقود التجارة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المحلية العاطلة.
- تساهم في حفز تدفق رأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.
- في دول نامية عديدة مثل البرازيل والهند أدى استيراد منتجات صناعية تحويلية جديدة إلى حفز الطلب المحلي إلى أن أصبح إنتاج تلك السلع ممكناً محليا.
- التجارة سلاح ممتاز ضد الاحتكار بسبب ما تدفع إليه من كفاءة إنتاجية لمواجهة المناقشة.

(*) تعتقد نظرية هكشر–أولين أن السلع التي تتمتع بميزة نسبية هي تلك السلع التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وفيرة محليا وبالتالي رخيصة، كما تفترض تبعا لذلك أن الدول الأقل تقدمًا ستتخصص في تصدير المنتجات الأولية نظرًا لندرة رأس المال والتكنولوجيا بها مع وفرة العمال والأرض نسبيًا.

[1] هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص:286-287.

[2] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص ص:286-287.

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص: 245-246.

إلا أنه ورغم كل التبريرات المقدمة لأثر التجارة الدولية الإيجابي على التنمية الاقتصادية، فإن اقتصاديي التنمية الأوائل بدأوا يشككون في تطبيق مثل هذا الآثار ميدانيا، ولم يدعموا فرضية التجارة كمحرك للنمو، والتي وإن كانت صحيحة في دول مثل بريطانيا (خلال القرن التاسع عشر)، فإنها لم تعمل بنفس الطريقة اليوم بالنسبة للدول النامية، وهم يرون أن التجارة الدولية رغم أنها نَمَتْ بشكل كبير في هذه الدول على فترات طويلة، إلا أن امتداد تأثيراتها على الاقتصاد المحلى كان محدوداً جداً.[1] إن الحجج التي تساق ضد التجارة الدولية عديدة، إلا أنه يمكن إجمالها في مجموعتين رئيسيتين هما: [2]

- تدهور نسب التبادل الدولي.
- حجة "القطاعات المنعزلة" أو "الجيوب"، وترى أن التجارة بطبيعتها عاجزة عن تشجيع النمو خارج نطاق عدد ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون فيها مباشرة.

ويعتبر العامل الأول (تدهور نسب التبادل الدولي) العنصر الذي حظي بأكبر تحليل كعائق أساسي ناجم عن التقسيم الدولي للعمل الذي أدى إلى تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية، وسنتعرض لذلك بالتفصيل لاحقاً.

وفي هذا الإطار فإن النظرية التقليدية في التجارة الدولية والتي ترى أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية (فنجم عن ذلك تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام وأنواع المعادن والوقود والغذاء) –لأن ذلك سيؤدي إلي تعظيم الإنتاج العالمي وتعظيم مكاسب كل دولة من التجارة العالمية– تعرضت إلى انتقادات واسعة، بسبب أنها تحرم الدول النامية من جَنْي المنافع الحركية من الصناعة، والمتمثلة في قوة عمل متدربة أكثر، وابتكارات أكثر، وأسعار أعلى وأكثر استقرارًا للصادرات، ودخل أعلى للسكان، وبالتالي إذا تخصصت الدول النامية في تصدير المواد الأولية، وتخصصت الدول المتقدمة في تصدير منتجات الصناعة التحويلية، فإن معظم الفوائد الحركية من الصناعة والتجارة تعود للدول المتقدمة على حساب تخلف كبير للدول النامية.

2-تبعية البلدان النامية للمواد الأولية وآثار ذلك على التنمية

رغم ما تشير إليه الإحصائيات من أن نسبة المواد الأولية من إجمالي الصادرات عرفت انخفاضا مع الزمن، حيث انتقلت من 82.3% عام 1970 إلى 77.3% عام 1982، وباستبعاد الوقود (البترول)، فإن هذه النسبة انتقلت من 75.1% عام 1970 إلى 54.8% عام 1980، إلا أن غالبية الاقتصاديات النامية لازالت شديدة الارتباط بتصدير السلع الأولية.[3] فمن عينة مكونة من 74 بلداً نامياً وُجد أن 23 منها يفوق معدل تبعيتها للمواد

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:289.
[2] المرجع سابق، ص ص:286-287.
[3] هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص:492.

الأولية 90%، و44 بلداً يفوق 66%، في حين لا يتعدى عدد البلدان التي يقل معدل تبعيتها عن 50% حوالي 23 بلداً، [1] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم III– 13: حصة المواد الأولية من إجمالي صادرات البلدان النامية سنة 1992

المنطقة	معدل التبعية	البلدان
أمريكا اللاتينية 20 بلدًا	90<	كوبا (99.9)، الاكوادور (95.4)، غويانا (91.5) نيكاراغوا (93.9)، سورينام(99)، فنزويلا(94.6)
	66 إلى 89	الأرجنتين (73.7)، بوليفيا(86.9)، الشيلي(83.8)، كولومبيا(66.4)، كوستاريكا(66)، جمايكا(83.6)، باراغواي(79)، البيرو(76.4)
	66>	البرازيل(41.2)، السلفادور (47.3)، غواتيمالا(64.6)، هايتي (22.7)، المكسيك(45.9)، الأوروغواي(45.7)
إفريقيا 26 بلدًا	90<	ليبيا(94.9)، الجزائر(97.5)، السودان(91.5)، أنغولا(95) بينين(93.8)، الكاميرون(98.2)، الكونغو(99.9)، الغابون(99.9) غينيا(99.9)، موريتانيا(90.3)، نيجيريا(99.9)، الزائير(99.9)
	66 إلى 89	بوركينافاسو(89.7)، ساحل العاج(76.6)، غانا(75.3)، كينيا(84.1)، مدغشقر(79.8)، زامبيا(79)، زيمبابوي(66.6)
	66>	مصر (63.6)، المغرب(44.8)، تونس(26.7) تشاد(53.5)، ناميبيا(61.2)، الطوغو(56.8)
الشرق الأوسط 13 بلدًا	90<	إيران(99.9)، الكويت(93.4)، عمان(99.9)، اليمن(96.5)
	66 إلى 89	البحرين(88.8)، العراق(87)، قطر(89.3)، السعودية(88.3)، سوريا(72.6)، الإمارات العربية المتحدة(74.9)
	66>	الأردن(41.4)، لبنان(18.9)، تركيا(28.1)
آسيا 15 بلدًا	90<	أفغانستان (95.4)
	66 إلى 89	لا شيء
	66>	بنغلاديش(14.8)، هونغ كونغ(5.1)، الهند (26.3) اندونيسيا(51.9)، ماليزيا(33.6)، الباكستان(20) الفيليبين(26.9)، كوريا الجنوبية(6.5)، سنغفورة(21)، سريلانكا(22.5)، تايوان(6.1)، تايلند (31.9)، الصين(20.4)، فيتنام(65.6)

المصدر: زعباط عبد الحميد،مرجع سابق،ص:92 نقلا عن:

UNCTAD, commodity year book, 1994, pp : 82-85.

[1] زعباط عبد الحميد، أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية و آثارها على تنميتها، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، (غ م)، 95-1996، ص:91.

ويلاحظ من الجدول أن دول أفريقيا تعتبر الأكثر تبعية لتصدير المواد الأولية ضمن مجموعات الدول النامية، بينما تضعف هذه التبعية في مجموعة البلدان النامية الآسيوية (جنوب شرق آسيا خصوصاً) التي تتميز صادراتها بنسبة عالية من المنتجات المصنعة (¾ من إجمالي الصادرات).

إن مشكلة تخصص الدول النامية بشكل كبير في تصدير المواد الأولية تضاف إليها مشكلة أُخرى وهى "التركز السلعي في مجال الصادرات"، أي استئثار عدد ضئيل من السلع بالنسبة الكبرى من إجمالي الصادرات، بل إن كثيراً من هذه البلدان تعتمد على سلعة واحدة في الحصول على أكثر من 50% من صادراتها بالعملة الصعبة، مثل: زامبيا والشيلي والزائير وناميبيا (النحاس)، تشاد والسودان (القطن)، كوبا وموريس (السكر)، أوغندا ورواندا وكولومبيا وإثيوبيا وبورندي (البن)، ساوتومي وبرنسيب (الكاكاو)، ليبيريا (خام الحديد)، بوليفيا (القصدير)، بوتسوانا (لحم العجل) ، مالاوي (التبغ)، غالبية دول أُوبك (النفط).[1]

ولقياس "التركز السلعي" يستخدم UNCTAD مؤشراً يُدعى "مؤشر هيرشمان المعدّل"، للحصول على قيم محصورة بين 0 و 1، حيث كلما اقترب المؤشر من 1 دلّ على شدة التركيز السلعي، وهو يحسب بالعلاقة:[2]

$$H_i = \frac{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{x_{ij}}{X_i}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

H_i: قيمة مؤشر التركيز للمنتوج i

x_{ij} : قيمة الصادرات أو الواردات من المنتوج i للدولة j

n : العدد الأقصى للاقتصاديات المنفردة خلال الفترة 95-2006

X_i : المجموع الكلي للصادرات أو الواردات من المنتوج i لكل الاقتصاديات n

وقد يُحسب هذا المؤشر أيضاً حسب البلدان (وليس المنتجات)، وهو مرتفع يقترب من 1 في حالة الدول النامية بسبب تركز صادراتها في عدد محدود جداً من المواد الأولية، وتنخفض قيمته كلما كان الاقتصاد مرناً متنوع الصادرات، وهو دون 0.5 بالنسبة للدول الصناعية الجديدة، وأكبر بقليل من الصفر بالنسبة للدول المتقدمة، وهو ما يطرح أن التجارة الخارجية للدول النامية إنما تتحقق فاعليتها كعامل للانطلاق الاقتصادي متى استطاعت هذه الدول تنويع صادراتها، والمساهمة في النظام التجاري الدولي بصادرات مصنعة مرتفعة القيمة المضافة، تسمح بالحصول على حصة متزايدة من القيمة المضافة الدولية أو الدخل العالمي.

وإذا كان الأمر بهذا الشكل، فإنه يظهر أن أمام البلدان النامية طريقاً طويلاً جداً حتى تستفيد من مزايا التجارة الدولية، إذ يتطلب الحال إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وبعضُ الاقتصاديين يرى أن البدء يكون بالانطلاق من إدخال تأهيلات على النظرية التقليدية في التجارة حتى تصبح ملائمة للبلدان النامية. فإذا كانت هذه

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص:91.

[2] Manuel des statistiques de la CNUCED, op. cit. p : 198.

النظرية قائمة على تحليل ساكن يرتكز على الميزة النسبية، ويحرم الدول النامية المتخصصة في تصدير المواد الأولية من المنافع الحركية الناتجة من الصناعة –ومع التسليم أنه لا يمكن إنكار الحاجة إلي نظرية حركية للتجارة الدولية– فإنه على الأقل يمكن تحسين النظرية التقليدية بأسلوب "التحليل المقارن الساكن"، وهذا يعنى أن نمط تنمية أي بلد لا يمكن أن يتقرر مرة واحدة ولكن مع الزمن، وعليه فإن الدول النامية لن تظل مصدرة للمواد الخام دائماً ومستوردة لمنتجات الصناعة التحويلية، بل كلما راكمت رأس المال وحسّنت التكنولوجيا التي تمتلكها فإن ميزتها النسبية تتحول بعيداً عن المنتجات الخام إلى سلع مصنعة بسيطة في البداية وبعد ذلك إلى سلع أكثر تعقيداً، وهذا حصل إلى مدى معين في البرازيل وكوريا وتايوان والمكسيك وبعض الدول النامية الأخرى، والأبعد من هذا فإن المنافع الحركية من الصناعة يمكن أن تدخل نظرياً في الحسابات الأصلية للميزة النسبية، وكذا في التغيرات اللاحقة عليها مستقبلاً عبر الزمن. [1]

3- الدول النامية والنظام التجاري الدولي

3-1- التقسيم الدولي للعمل والعائق الخارجي للانطلاق الاقتصادي

إن طريق التراكم الرأسمالي الذي كان عاملا فعالا في نهضة اقتصاديات أوربا الغربية في القرن التاسع عشر، لا يمكن للدول النامية السير فيه وتحقيق المزايا الايجابية المترتبة عنه بسبب التغلغل الرأسمالي الذي مارسته الدول المتقدمة على العالم الخارجي، والذي أثر سلبياً على قدرات الدول المتخلفة في إطار علاقاتها بالعالم الرأسمالي.

لقد أدت طريقة الإنتاج الرأسمالي وما تفضي إليه من قيام احتكارات كبرى إلى قيام تقسيم دولي للعمل يصبّ في مصلحة تقاسم الكارتلات الرأسمالية العالمية لأسواق العالم، ويهدف في المقام الأول إلى خلق نوع من التكامل حول المراكز الرأسمالية المسيطرة في خدمة مصالح تلك المراكز، ولم يستند منشأ هذا التقسيم أبدا لاعتبارات "الدولية الاقتصادية" كما تزعم الحجج المساندة لقوى الرأسمالية الصناعية لتبرير استمرار سيطرتها على الاقتصاديات النامية، تحت مظلة حرية التجارة الدولية. [2]

ولقد كان من أهم نتائج هذا التقسيم الدولي للعمل اختلال توازن الهياكل الإنتاجية لبلدان العالم الثالث، وسيطرة الإنتاج الأولي على الجانب الأعظم من نشاطها الاقتصادي، وخلق ظاهرة الازدواجية الاقتصادية، متمثلة في قطاع رائد تسيطر عليه الاستثمارات الأجنبية، وقطاع وطني متأخر يستخدم أساليب إنتاجية متخلفة في الزراعة والتعدين.

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص:238-239..

[2] هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص: 486-487..

3-2- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي:

يشير معدل التبادل التجاري الدولي إلى نسبة الرقم القياسي لسعر الصادرات إلى الرقم القياسي لسعر الواردات كالتالي:* $$N = (P_X / P_M) \times 100$$

حيث:

N: معدل التبادل التجاري

P_X: الرقم القياسي لسعر الصادرات

P_M: الرقم القياسي لسعر الواردات

فمثلا:

إذا أخذنا عام 1985 كسنة أساس (N=100)، وفي نهاية 2005 كان الرقم القياسي لأسعار صادرات دولة ما قد انخفض بـ5% (صار 95 %)، والرقم القياسي لأسعار وارداتها ارتفع بمقدار 10% (صار 110 %)، فإن معدل التبادل التجاري السلعي هو N=95/110 x 100 = 86.36 %، وهو يعني أنه ما بين 1985 و2005 انخفضت أسعار صادرات تلك الدولة بـ14 % تقريبا مقارنة بأسعار وارداتها.

إن التقسيم الدولي للعمل والذي فرض تخصص الدول النامية في تصدير المنتجات الأولية، أدّى إلى توزيع غير عادل لمنافع التجارة الدولية، وإلى تدهور كبير لمعدلات التبادل التجاري للبلدان النامية، هذا التدهور الذي كان السبب الرئيس في رفض مجموعة من هذه الدول المساهمة في مفاوضات تحرير التجارة، وفي مطالبتها بالحصول على معاملة تفضيلية في العلاقات التجارية مع الدول المتقدمة.

ويرجع تدهور معدلات التبادل التجاري الدولية للبلدان النامية إلى عامل أساسي يتمثل في أن مرونة الطلب العالمي الدخلية على منتجات الصناعة التحويلية (التي تستحوذ عليها البلدان الصناعية) أعلى بكثير من مرونة الطلب العالمي الدخلية على السلع الخام (التي تتخصص الدول النامية في تصديرها)، بالإضافة إلى قيام الصناعة التحويلية بإنتاج بدائل عن السلع الخام أو الأولية ساهمت في زيادة تدهور أسعار صادرات هذه السلع في الأسواق الدولية، وبالتالي تخفيض إيرادات الدول النامية منها.

3-3- السياسات الحمائية وتضييق منافذ الدول النامية إلى السوق الدولية

تمارس الدول المتقدمة ومنذ فترة بعيدة سياسة حمائية ضد صادرات الدول النامية إليها، والمثال البارز في ذلك الاتفاقية المتعددة الألياف التي قامت البلدان المتقدمة وفقها بتحصيص صادرات البلدان النامية إليها من النسيج منذ 1961.[1]

* تجدر الإشارة إلى أن هناك صيغ أخرى لحساب أنواع أخرى من معدلات التبادل التجاري مثل معدل التبادل التجاري الداخلي، ومعدل التبادل التجاري للعنصر الواحد، و معدل التبادل التجاري للعنصر المزدوج.

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص:105.

وتتخذ الممارسات الحمائية أشكالا عدة، مثل تقديم الدعم للإنتاج، أو فَرْض رسوم على الواردات، أو دعم الأسعار، كما أنها تشمل مجالات مختلفة، إلا أن المجال الزراعي كان أكبر مجال مارست فيه الدول المتقدمة سياستها الحمائية، ففي 1962 قامت الدول الأوربية بوضع السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، مستهدفة حماية المنتجات الزراعية الأساسية، وفرضت رسومًا متغيرة على الواردات، كما قدمت إعانات للصادرات تساوي الفرق بين سعر السوق المحلي وسعر السوق الدولي، وأمّنت للمنتجين الزراعيين أسعارًا مضمونة بمعزل عن وضع السوق الدولي.

وتقوم السياسة الزراعية الأمريكية على إجراءات حمائية مشابهة تضمن توفير الدعم والضمانات اللازمة للمزارعين من تقلبات أسعار الأسواق الدولية، فـ"سعر القرض" مثلا هو أحد سياسات دعم الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يمكّن المنتجين من الحصول على قروض أو تسبيقات مساوية لقيمة كمية إنتاجهم المرهونة لدى الهيئة العامة للتخزين، مقوّمة بسعر مضمون يُسمى سعر القرض، وهو ما يُتيح للمزارعين المفاضلة بين استرجاع غلتهم وتسديد دينهم نقدًا بسعر القرض، أو ترك غلتهم من البذور في المطامر العامة مسدّدين دينهم عينًا، وذلك كله بناء على المقارنة بين سعر السوق وسعر القرض أيهما أعلى. [1]

وبعيدًا عن الطرح الكلاسيكي الذي تؤمن به الدول المتقدمة نظريًا، فإن ممارساتها العملية –وبخلافه تمامًا– تعمل على خلق أوضاع احتكارية باستخدام الأدوات الحمائية، تمكّنها من الهيمنة على الأسواق وتغيير الأوضاع لصالح شركاتها، وهو الأمر الذي ترفض أن تقوم به الدول النامية، بل وبالعكس تنصح الهيئات الدولية مثل FMI والبنك الدولي و OMC هذه البلدان بإلغاء القيود على المعاملات التجارية الدولية وتحريرها بالكامل، مع إلغاء كل شكل من أشكال الحمائية أو القيود على الواردات.

و بهيمنة هذا الطرح المزدوج على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن الأمور تسير دائما وفق تدعيم مكاسب الدول المتقدمة من التجارة الدولية، على حساب تعميق خسارة الدول النامية فيها، حتى في السلع التي تمتلك فيها هذه الأخيرة ميزة نسبية لا يمكنها التمتع بالوضع التنافسي الأفضل، نظرًا للممارسات الحمائية المذكورة التي تمارسها الدول المتقدمة إزاء صادراتها.

3-4- التحرير التجاري و أثره على الانطلاق الاقتصادي

تشير الدراسات النظرية –ذات المنحنى الليبرالي خصوصًا– إلى وجود علاقة إيجابية بين تحرير المبادلات التجارية والعديد من المتغيرات الاقتصادية: [2]

- فتحرير التبادل التجاري له آثار إيجابية على توزيع الدخل.

---

[1] نفس المرجع، ص:106.

[2] عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، (غ م)، 2004.

- كما أن تحرير التجارة يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج جراء المنافسة التي تخلقها المستلزمات المستوردة على السوق المحلية، وبالتالي تخفيض الأسعار.
- يترتب على انخفاض تكاليف الإنتاج انخفاض أسعار المنتجات، ومن ثَمّ ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك، فارتفاع الطلب الاستهلاكي، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل.

وبيّنت نتائج دراسات ميدانية لعدد من الباحثين، أمثال Robert Hall و Charles Jones و Andrew Rose و Jeffrey Frankel، وجود علاقة هامة بين الفوارق الكبيرة في الناتج الفردي من بلد لآخر وبين الانفتاح التجاري وتحرير المبادلات. وبيّن David Dollar و Aart Kraay أن ارتفاع حصة التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام من 20% إلى 40% خلال 10 سنوات سيؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي بنسبة 10%، وركّز باحثون آخرون على تحديد مراحل معينة لتحرير التبادل في عدد من العينات، وعند تحليل النتائج وجدوا أن المراحل النشيطة في تحرير التبادل أدت إلى نمو سريع للصادرات والدخل الحقيقي، كما أكدت دراسة حديثة أُنجزت على مستوى المؤسسات والقطاعات أن تحرير التبادلات التجارية ساهم في زيادة الإنتاجية بسبب نشر المعارف الجديدة والتقدم التقني. [1]

وبعيدًا عن المستوى التنظيري التجريدي، وعن الدراسات الميدانية التي تخص عينات مميزة من الدول النامية كاقتصاديات جنوب شرق آسيا التي كان لتحرير التجارة فيها آثار إيجابية على العديد من المؤشرات الاقتصادية، فإن الحقيقة التي تنطق بها وضعية غالبية البلدان النامية هي أن التحرير التجاري بالشروط القائمة اليوم في واقع العلاقات التجارية الدولية، من ضعف كبير في تنوع صادرات الدول النامية، ومن احتكارات كبيرة للأسواق الدولية من طرف الدول الصناعية، تدعمها سياسات حمائية واضحة، لا يمكن أن يؤدي سوى إلى مزيد من تدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية، ومزيد من تبعيتها للعالم المتقدم. فلقد أدى تحرير التجارة في بعض الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية إلى نمو الواردات بأرقام قياسية، وتراجُع للإيرادات بسبب انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية، كما عانت العديد من البلدان النامية من إغراق أسواقها بالمنتجات الأجنبية، والتأثير سلبًا على الصناعة الوطنية التي لا تمتلك القدرة على منافسة السلع الواردة من الخارج، سواء من حيث الجودة أو السعر. [2]

ولعل من المفيد لمجموعة الدول النامية أن تأخذ العبرة في التحرير لا من المنطق الرأسمالي وتنظيراته ومؤسساته المالية الدولية، وإنما من تجارب العالم النامي الناجحة كتجربة الصين التي تبنّت التحرير التجاري وعمّقته بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن الفارق بينها وبين بقية الدول النامية أنها لم تلجأ إلى التحرير انطلاقا من الفشل، بل حدث التحرير في فترة ناجحة إلى حد بعيد في التوسع في التصنيع المرتبط بوضع جيد في ميزان المدفوعات ورصيد كبير من الاحتياطات الدولية. [3]

---

[1] Andrew Berget et Anne Krueger: Les bien faits du libre commerce, F&D,FIM, sept2002,v.39 ;n° :3, P :17.

[2] عزة فؤاد نصر إسماعيل، مرجع سابق، ص ص: 148-155..

[3] يلماظ اكيوز، مرجع سابق، ص ص: 177-178.

المطلب الثالث: نقل التكنولوجيا

1- ماهية نقل التكنولوجيا

يُقصد بنقل التكنولوجيا «استعارة الأساليب الفنية والاجتماعية المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة لتوظيفها بما يخدم النمو والتقدم في البلاد النامية، أو التي دخلت حديثًا في ميدان الصناعة والتقدم. ويجب أن لا ينصرف مفهوم عملية نقل التكنولوجيا إلى نقل الجانب المادي فحسب، وإنما يجب أن يُنظر إليها على أنها نقل للمعرفة والخطط والإجراءات المتعلقة بها».[1]

إن نقل التكنولوجيا يجب أن لا يُفهم منه نقل الأجهزة والمعدات المتطورة فحسب، وإنما نقل المعرفة والخبرات أيضا. ومصدر الخطأ في فهم نقل التكنولوجيا يرجع بالأساس إلى الخلط بين التقنية Technics والتكنولوجيا Technology (والتي عُرّبت إلى "تقانة")، فالتقنية تعني الأدوات والوسائل والمعدات المتطورة، أما التقانة تشمل إلى جانب التقنية مجموع المعارف والمهارات والفنون وحصيلة الأبحاث والدراسات التي تؤدي إلى استخدام التقنية، أي أنها فن وأسلوب استخدام التقنيات.[2] لذلك فإن نقل التقنية لا يعبّر عن حقيقة نقل التكنولوجيا ما لم يصاحبها تدفق للمعارف التقنية من البلاد المتقدمة إلى البلاد المتخلفة تكنولوجيا.

من جهة أخرى، فإن عملية نقل التكنولوجيا ينبغي ألا تتوقف عند حدود "النقل الأفقي"، أي من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة –وإن كان هذا ضروريًا على الأقل في مرحلة تجميع شروط الانطلاق الاقتصادي– وإنما تجاوُز ذلك إلى "النقل الرأسي للتكنولوجيا" والذي يعني «ترجمة البحوث التي تجري في مؤسسات البحث العلمي إلى وسائل متقدمة للإنتاج أو طرق متقدمة ومتطورة للخدمات المساعدة».[3]

2-قنوات نقل التكنولوجيا:

رغم أن عملية نقل التكنولوجيا تأخذ اتجاها واحدًا من الدول المتقدمة تكنولوجيًا إلى الدول المتخلفة تكنولوجيًا، إلاّ أنها تتم عبر عدة قنوات نذكر منها: [4]

---

[1] الحوات علي، نقل التكنولوجيا والمجتمع: دراسة في البلاد النامية، جامعة الفتح، طرابلس–ليبيا، 1981، ص:53.

[2] نهاد حيدر، نقل التكنولوجيا في عصر العولمة وأثرها على صناعة النفط في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2002، ص:6. .

[3] سمير عبده، العرب و التكنولوجيا، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981، ص:115.

[4] أنظر في ذلك :

– سعد طه علام، مرجع سابق، ص ص:131–133.

– نهاد حيدر، مرجع سابق، ص ص:17–21.

أ-نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي

وهو قناة نقل مباشرة للتكنولوجيا، سواء كان الاستثمار الأجنبي في شكل مشروع مشترك يسمح بنقل التكنولوجيا على شكل عناصر متفرقة (تراخيص، تصاميم أساسية، معونة فنية...)، أو مشروع أجنبي بالكامل تضطلع به الشركات متعددة الجنسيات ويسمح بنقل التكنولوجيا في شكل حزمة تكنولوجية.

و تُحبّذ الدول النامية المشاريع المشتركة لأنها توفر نشرًا للتكنولوجيا واستفادة من المعرفة التكنولوجية، بشكل أكبر من الحزم التكنولوجية التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات، ولا تستطيع الدول المستقبلة تطويعها وفق احتياجاتها الخاصة.

ب- نقل التكنولوجيا عن طريق التعاون الفني:

و يدخل في هذا:

- التعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث الأجنبية.
- برامج المساعدات الفنية والمنح المالية المقدمة من الدول المتقدمة.

ج- التراخيص:

وهي من أهم أشكال النقل غير المباشر للتكنولوجيا، وتنصبّ على ترخيص الطرف المالك للتكنولوجيا لطرف آخر بحق استخدام براءة اختراع، أو معرفة فنية أو طريقة صنع... وفق عقد يرتّب له مردودًا ماديًا.

د- براءات الاختراع:

إن الحصول على التكنولوجيا عن طريق براءات الاختراع يمكّن الدولة المستفيدة من السيطرة على العمليات والجودة والسوق، وبالتالي التخلص من عمليات تحكم المشروعات الأجنبية فيها، على أن هذه القناة لنقل التكنولوجيا تواجه عقبة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لها من خلال احتفاظها بحافظة براءات اختراع كبيرة تضم الآلاف من البراءات ولا تستعمل إلاّ جزءًا يسيرًا منها، وتحتفظ بالباقي دون استغلال من أجل السيطرة على عملية التجديد التكنولوجي والحد من المنافسة.

3-نقل التكنولوجيا كعامل للانطلاق الاقتصادي:

من الارتباطات التي باتت محل إجماع بين علماء الاقتصاد اعتبار التقدم التكنولوجي واحدًا من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وهذا ما أشار إليه العالم الشهير سيمون كوزنيتس الذي قال أن 90% من الزيادة في متوسط الدخل الفردي لا تعود إلى الزيادة في مدخلات الإنتاج من عنصري العمل ورأس المال، وإنما لعوامل أخرى تعود إلى التقدم التكنولوجي.[1]

[1] انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للعلوم والآداب والفنون، الكويت، العدد59، يناير 1978، ص ص:41-42.

وقد بيّنت دراسات إحصائية مختلفة أجريت على بعض البلدان المتقدمة، أن التقدم التكنولوجي ساهم بحوالي 90 % من الزيادة في معدل نمو الاقتصاد الأمريكي خلال عقد الخمسينيات، وأن 50 % من الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي في اليابان ترجع إلى التقدم التكنولوجي بمفهومه الواسع، بل يذهب أحد الكتاب إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي في الدول النامية مجتمعة ما كان ليُقارب معدل 5% سنويا خلال الفترة 1950-1975 لولا الدور الذي لعبته التكنولوجيا المنقولة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. [1]

من ناحية أخرى، فإن تجارب التنمية في البلدان المتقدمة تشير إلى أنها حرصت في مرحلة أولى على عملية نقل التكنولوجيا كعامل أساسي لانطلاقها الاقتصادي: [2]

- فالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن 19 وبدايات القرن 20 ركزت على نقل التكنولوجيا الأوروبية وتطبيقها.
- ووقّعت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية نحو 42 ألف عقد شراء ونقل للتكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة فيما بين 1951 و 1984، وجنّدت الدولة لمراقبة عملية النقل هذه فرقًا علمية متخصصة، كما كانت المهمة الأساسية لمؤسسات التنمية العلمية والتكنولوجية هي خدمة نقل التكنولوجيا وإدارتها، وحتى منتصف السبعينيات كانت اليابان مستوردًا أساسيًا للتكنولوجيا.
- أيضا كانت ألمانيا حتى منتصف السبعينيات مستوردة للتكنولوجيا.
- ومرّ في البحث المساهمة القوية لنقل التكنولوجيا في انطلاق الاقتصاد الصيني و تطوره.

ومما تقدم تبرز العلاقة الوطيدة بين الانطلاق الاقتصادي والسعي إلى اكتساب التكنولوجيا وتطويرها، وتبرز حاجة الاقتصاديات النامية الساعية إلى تحقيق انطلاقها الاقتصادي إلى الحرص -في بادئ الأمر- على النقل الأفقي للتكنولوجيا، ثم العمل لاحقا على اكتساب قدرة إنتاجها محليًا في المدى المنظور.

وتزداد أهمية هذا العامل إلحاحًا مع الثورة التكنولوجية الهائلة التي جاءت بالعديد من المتغيرات، كإدخال المعرفة كعامل أساسي جديد في الإنتاج (وليس عامل تكميلي فقط)، وسرعة التقادم في معدات وأساليب الإنتاج نتيجة قصر وانكماش دورة حياة المنتوج بسبب الاستخدام الواسع للحاسبات الآلية المتطورة، ودخولها في مختلف مراحل الإنتاج مما أدى إلى زيادة معدل إحلال رأس المال وبالتالي الاستغناء عن عنصر العمل وتزايد البطالة، هذه المتغيرات التي أصبحت تضع مخططي التنمية بالعالم النامي أمام تحدي العمل على إيجاد قاعدة تكنولوجية وطنية، تساهم في تقليل الفجوة التكنولوجية التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة، وضمان الاستفادة من نقل التكنولوجيا من جهة ثانية.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص:42-43.

[2] سعد طه علام، مرجع سابق، ص:130.

إن عملية نقل التكنولوجيا إذا ما تمّت وفق مسار مدروس يضمن فاعليتها تحقق العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نذكر منها: [1]

- استخدام التكنولوجيا في التصنيع يمكّن من التمتع بمزايا وفرات الحجم في الإنتاج.
- توفير المنتجات في البلد النامي نفسه بدل استيرادها من البلد الأم.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتوفير الوقت والجهد والمال، وبالتالي تحقيق تنافسية المنتج جودة وسعرًا.
- توفير صادرات تعتمد على التكنولوجيا.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي في إقامة صناعة أكثر نظافة، قليلة تلويث للبيئة ومنخفضة الاستهلاك للطاقة والموارد، وهو ما يوفر تكاليف باهظة تتوجه إلى حماية البيئة.
- تحسين إنتاجية القطاع الزراعي (تقنيات معاصرة، بذور محسنة، منتوج كبير...الخ).
- خلق عمال مهرة ومهندسين يساعدون في تطوير التكنولوجيا واختراعها.
- تقليل تكاليف الفاقد أو التالف من المواد والضائع من الوقت والجهد، وتكاليف العمالة الزائدة، وينعكس كل ذلك على انخفاض تكلفة الإنتاج وارتفاع تنافسية المنتج.

4- الدول النامية و الهاجس التكنولوجي

إن اهتمامات الدول النامية بنقل التكنولوجيا بدأت تتجلى بوضوح منذ نهاية الحرب العلمية الثانية، وطُرحت هذه الاهتمامات كانشغال دولي منذ المؤتمر الأول لـUNCTAD عام 1963 حول «تطبيق العلم والتكنولوجيا لمصلحة المناطق الأقل نموًا»، حيث خرج هذا المؤتمر بتوصيات إحداها تدعو المجلس الدولي للاتحادات العلمية إلى العمل على تشجيع الأبحاث العلمية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان الأقل نموًا، وصدَرَت توصية أخرى تطالب هذا المجلس بتشجيع تأسيس المنظمات والجمعيات العلمية الوطنية والمساعدة على تحديد وصياغة المشاكل العلمية التي يمكن مواجهتها، وذلك ضمن حدود الموارد العلمية في البلدان النامية.[2]

ورغم الجهود التي بذلتها الدول النامية –ولازالت تبذلها– في مجال نقل التكنولوجيا، إلاّ أنها تظل في مستوى متأخر كثيرًا عن مستوى التطور العالمي في مجال التكنولوجيا، وتظل الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة واسعة، إذْ تُشير الإحصائيات مثلاً إلى أن أكثر من 98 % مما يُنفق على عملية البحث والتطوير في العالم يتم في الدول المتقدمة، بينما لا تنفق الدول النامية على هذه العملية إلا أقل من 2%. ويشير أحد البحوث إلى أنه:[3]

---

[1] انظر:

– عباس صلاح، العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص:99.

– محمد رشيد القريشي، ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية، دار الثقافة ، الدوحة، 1986، ص:83.

– نهاد حيدر، مرجع سابق، ص ص:33-34.

[2] انطونيوس كرم، مرجع سابق، ص:45.

[3] فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، من الموقع:
http://www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=994 (25/12/2011)

- ما ينفقه العالم من مجمل دخله الوطني على مجالات البحث العلمي يقدر بحوالي 2,1%، أي ما يساوي حوالي 536 بليون دولار، تعود نسبته الكبرى إلى العالم المتقدم، إذْ يُقدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير بما يقارب 417 بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث العلمي، وتنفق الولايات المتحدة وحدها سنوياً على البحث العلمي أكثر من 168 بليون دولار، أي حوالي 32% من مجمل ما ينفق العالم كله، وتأتي بعدها اليابان بـ 130 بليون دولار، أي حوالي 24% من الإنفاق العالمي على البحث، ويقدر ما تنفقه الدول السبع (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، الولايات المتحدة واليابان) على البحث العلمي أكثر من 420 بليون دولار، ويبلغ عدد الباحثين فيها مليونان و265 ألف باحث، يمثلون أكثر من 66% من مجموع الباحثين في العالم، ويكلف كل باحث منهم حوالي 185 ألف دولار في السنة.
- وبلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي من 2002 إلى 2006 حوالي 17.5 بليون يورو، وهي تمثل 3.9% من الموازنة الإجمالية للاتحاد الأوروبي في العام 2001، وحسب مصادر أخرى قُدّرت مخصصات ميزانية الاتحاد الأوربي للبحث العلمي خلال الفترة من 2007 إلى 2014م حوالي 300بليون يورو.

– أما في العالم النامي، فباستثناء دول جنوب وشرق آسيا التي تولي أهمية متزايدة للبحث والتطوير[*]، فلا يتجاوز الإنفاق على البحث العلمي أكثر من 116 بليون دولار، لا يرجع منه للعالم العربي سوى 535 مليون دولار، أي ما يساوي 11 في الألف من الدخل القومي للعالم النامي!

إضافة إلى ذلك فإن العديد من العقبات والمشاكل لازالت تقف أمام فعالية عملية نقل التكنولوجيا بالعالم النامي نذكر منها: [1]

- بطء عملية نقل التكنولوجيا حيث تدوم المفاوضات حولها فترة طويلة، مما يتسبب في تأخر النتائج المرجوة منها.
- تفشي الأمية التكنولوجية.
- افتقار بعض الدول إلى الكوادر البشرية المؤهلة للاستفادة القصوى من التكنولوجيا.
- حرص الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا على إبقاء الدول النامية دومًا مستهلكة وتابعة لها تكنولوجيا.
- عدم وجود قواعد تكنولوجية وأنظمة واضحة ومحددة تضمن فعالية نقل التكنولوجيا وتوطينها.
- قلة مراكز البحث و التطوير المرتبطة بمثيلاتها في العالم والتي تساعد على تحقيق أهداف نقل التكنولوجيا الحديثة.

---

[*] على سبيل المثال رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث والتطوير، من 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1980 إلى 2.89% في العام 1997، ووجّهت اهتمامها نحو الإلكترونيات، وعلوم البحار والمحيطات، وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات، وأدوات التقييس، والمواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران، وتشير بعض الإحصائيات إلى أنها رفعت ميزانية البحث العلمي إلى ما يقرب من 4% في العام 2010 لتصل إلى 11.5مليار، ومن المتوقع أن تصل هذه الميزانية خلال عام 2012 حوالي 5% من الناتج القومي.

[1] انظر:

- André Tiano, Transfert de Technologie industrielle, Economica, Paris, 1981, P: 36

– رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي، من الموقع : *Fqculty.Ksu.edu.sq/n_selem98/Doclib1/.htm (01/12/2011)*

5- اختيار التكنولوجيا الملائمة ضرورة لنجاح نقل التكنولوجيا

إن نقل التكنولوجيا هو قرار استراتيجي طويل المدى يحتاج إلى قرارات عقلانية تخص الاحتياجات من الكفاءات والتوليف بين العناصر التكنولوجية المحلية والخارجية، ولا يمكن أن يتحقق النجاح في هذا القرار الاستراتيجي ما لم يتم اختيار التكنولوجيا الملائمة التي يمكن تكييفها وتعديلها بشكل يسمح ببناء وتطوير قدرات إنتاجية جديدة، وإيجاد كفاءات نوعية قادرة على خلق ميزة تنافسية.[1]

إن التكنولوجيا التي يتم نقلها تكون ملائمة عندما: [2]

- تُحقّق تلبية الحاجات الأساسية لمستخدميها، ومن ذلك فرص العمل.
- تقوم على معارف ومهارات قابلة للنمو ذاتيًا.
- تحافظ على التوازن بين موارد الطبيعة وحاجات التنمية.

إن مواكبة التطور التقني لا تعني نقل تكنولوجيا تكون لها آثار سلبية على الاقتصاد، فتجربة البلدان النامية في الستينيات التي كانت تميل إلى تفضيل نقل التقنيات كثيفة رأس المال بغرض تحقيق النمو المتسارع أثبتت حدودها، سواء من حيث آثارها على ارتفاع مديونية العالم الثالث، أو من حيث تكريس التبعية التكنولوجية للبلدان المتقدمة، أو من حيث عدم ملاءمتها لواقع بلدان العالم النامي المتميز بكثافة اليد العاملة. إن سياسة نقل التكنولوجيا لابد أن تستهدف نقل تقنيات وسيطة الكثافة الرأسمالية مُعظّمة لحجم العمل، ومتى تقيّدت بهذا الهدف المزدوج عملت على تعظيم الفائض الذي يمكن إعادة استثماره، وتجنّبت تحويل أغلبية السكان إلى فئة تحتاج إلى المساعدة، لأنه لا يمكن القبول لواقع أن 10 % تنتج لأجل 100 % بذريعة الفعالية التقنية. [3]

---

[1] Céline HENDRICKX, problématique du transfert de technologie et nouvelles théories de l'innovation et de la firme, Revue Région et Développement, L'Harmattan, Paris, n° 3, 1996, p : 12.

[2] نهاد حيدر، مرجع سابق، ص:25.

[3] ألسا أسيدون، مرجع سابق، ص ص:68-69.

المطلب الرابع: المساعدات الدولية للتنمية

1- المسؤولية الدولية عن تخلف بلدان العالم الثالث

بَحَثَتْ العديد من الدراسات الأسس القانونية للمسؤولية الدولية عن تخلف بلدان العالم الثالث، ولعل من أهم هذه الأسس "الإخلال بالالتزام بتحقيق التنمية"، حيث تُقرّر المواثيق والإعلانات والقرارات الدولية المختلفة وبوضوح حق الشعوب جميعاً في التنمية والرخاء، وأن على جميع الدول مسؤولية التعاون في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية لمساعدة الدول المتخلفة، كما يتجلى ذلك بوضوح – وعلى سبيل المثال – في ميثاق الأمم المتحدة حول "حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية" الذي اعتُمد بقرارٍ للجمعية العامة تحت رقم 328 في دورتها 29، وغيره من المواثيق كإعلان الأمم المتحدة لعام 1986 الخاص بـ " الحق في التنمية".[1]

ويرجع جانب كبير من هذه المسؤولية إلى الدول المتقدمة التي مارست استعمارا (أو استدمارا بالمعنى الصحيح) على الشعوب النامية، خلّف وراءه خرابا وتخلفا وتبعية وفقرا لازالت تعاني هذه الشعوب آثارها إلى اليوم. ولم يقتصر فعل الاستعمار على تدمير الأموال والاستيلاء على الثورات والموارد فحسب، بل تجاوز ذلك إلى التقصير في بذل العناية التي يفرضها القانون الدولي لتحقيق التنمية في الأقاليم المستعمرة وتمدينها، وبالتالي فهو لم يسلبها خيراتها وحريتها فقط، بل تركها بدون مستقبل لتبْني أو ترمم ما خلّفه من آفات التخلف.[2]

لذلك فإن إعانات التنمية تعتبر في حقيقة الأمر واجبا تؤديه الدول الغنية للدول الفقيرة، وقد بدأت هذه الإعانات تاريخيا خلال فترة الستينات (بعد تنسيق جهود الدول المانحة لها في بداية هذه الفترة في لجنة المساعدات التنموية CAD التابعة لـ OCDE)، تحت هدف سياسي استراتيجي يركز على تنمية البلدان المتخلفة اقتصاديا، لأن ذلك سيخدم تطور البلدان المانحة للإعانة، ولكن هذا الهدف سرعان ما لاقى حدوده خلال الستينات بسبب أن الدول النامية لم تُقلع اقتصاديا، وإنما زاد تَكَرُّس الفقر والتخلف فيها، وزادت تبعيتها للإنتاج الصناعي الوارد من الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي جعل البيئة الدولية تفرض تَحَوُّل مَنْحى المساعدات إلى تقليل الفقر، وأصبحت هذه المساعدات التزاما أخلاقيا على دول الشمال تجاه دول الجنوب، يجد ترجمته في التوصية الشهيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970 بتخصيص الدول المتقدمة المانحة للإعانات نسبة 1% من ناتجها الداخلي الخام كمساعدات لتقليل الفقر في الدول المتخلفة، منها 0.7% كمساعدات رسمية.[3]

---

[1] أنظر:

– هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون –الجزائر، (غ م)، 2004، ص ص:96-106.

– عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان و الشعوب من الموقع:

http://www.humanrights.org/dalil/ch5.htm (25/11/2011)

[2] هند بن عمار، مرجع سابق، ص ص:113-114.

[3] Pierre JACQUET, les enjeux de l'aide publique au développement, revue Politique Etrangère, IFRIS, France, n°4, 2006, p p : 941-943.

2- العلاقة بين المساعدات والتنمية

كثيرا ما يُنظر إلى المساعدات الخارجية على أنها ذات مزايا إيجابية على الاقتصاديات المتلقية لها بسبب ما توفره من رأس مال لازم للاستثمار، وبالتالي آثارها الإيجابية على رفع القدرة الإنتاجية للمجتمع[1]. إلا أنه في الحقيقة لا يوجد اتفاق بين المفكرين الاقتصاديين على وجود علاقة ثابتة بين تدفق المساعدات الاقتصادية إلى دولة ما وتحسن مستوى التنمية بها، بل وقف هؤلاء المفكرون على طرفيْ نقيض من طبيعة هذه العلاقة، بين مُدَلّلٍ على علاقتها الإيجابية لحفز النمو، ومُنظّرٍ لآثارها السلبية.

وفي محاولة لتوضيح تلك العلاقة، أشار Paul Mosley إلى التناقض الموجود في هذه العلاقة بين المستويين الجزئي والكلي، فبينما تعمل معظم برامج المساعدات بشكل جيد على المستوى الجزئي، لم يوجد بعدُ دليلٌ يثبت العلاقة الموجبة بين المساعدات والتنمية على المستوى الكلي، ويرجع هذا الغموض إلى صعوبات ثلاث هي: [2]

أ- التأثير السلبي للمساعدات على التوفير:

بين Keith Griffin عام 1970 أن الزيادة في المساعدات الدولية يُنظر إليها في البلد المتلقي كما لو أنها زيادة في الدخل، وهذا يعني أنه إذا لم يكن الميل الحدي للادخار يساوي الواحد فإن المساعدات تخصص بين الاستهلاك والادخار.

وقد لقيت فرضية Griffin دعمًا من عدد من الاختبارات الاقتصادية التي أكدت وجود علاقة سالبة بين تدفق رأس المال ونسبة التوفير.

ولكن رغم ذلك لم يتفق الاقتصاديون على العلاقة السلبية بين المساعدات والادخار في المستوى الكلي، إذ قد تكون المساعدات عاملا قويا لملء فجوة الادخار (الفرق بين الاستثمار والادخار المحلي) إذا ما حدث في الاقتصاد كوارث طبيعية أو أزمات حادة نتيجة الحروب أو الاضطرابات.

ب- الاستجابة المالية غير المرغوبة للمساعدات:

قد تستفيد الدولة من تدفق أموال المساعدات الخارجية وتخفف من الأعباء الضريبية على السكان، كما يحدث ذلك في باكستان، ومعنى ذلك أن المساعدات ستقلل من حصيلة الضرائب، وبالتالي لن يكون لها تأثير إيجابي على تراكم رأس المال والنمو. ولكن هناك آراء معارضة ترى أن المساعدات يمكن أن تحفز المشاريع الخاصة.

ج- تأثير المساعدات في سوء توزيع الدخل:

يشكك كثير من الاقتصاديين في إمكانية المساعدات في تخفيف الفقر، فالدعم عادة يذهب إلى الأغنياء وذوي السلطة، وبالتالي يتعمق سوء الدخل بدل تحسّنه.

---

[1] هشام حنصل عبد الباقي، تقدير الحجم الأمثل للمعونات الخارجية للاقتصاد البحريني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 40، خريف 2007، ص:9.

[2] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص ص:316-317.

ورغم ما ذكر، فإنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين على هذه التأثيرات الثلاث، وقد توصل الباحثون في هذا الموضوع إلى النتائج التالية: [1]

- أنهم لا يعرفون إلا القليل عن العلاقات الاقتصادية الكلية، ولا يعرفون الطريقة الملائمة لاختبارها، وربما تقود التحقيقات المعمقة إلى وجود ارتباط موجب بين المساعدات والتنمية على المستوى الكلي.
- نسبة المساعدات إلى الناتج الوطني الكلي ضعيفة في البلدان المتلقية للمساعدات، وهو ما يصعب الحسم بطبيعة العلاقة السابقة الذكر.
- قد يرجع السبب في الحكم على العلاقة إلى مبالغة المانحين في تقدير مدى نجاح برامج المساعدات على المستوى الجزئي، فقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 1992 مثلا إلى أن 60% من خطط البنك في إفريقيا فشلت في خلق مردود اقتصادي.
- حتى الخطط الناجحة على المستوى الجزئي قد تكون لها آثار سلبية على المستوى الكلي، فمثلا: في راوندا أدّت المشاريع الزراعية الهادفة إلى مساعدة الفقراء (إعادة توطين 9000 عائلة) إلى خلق المزيد من المشاكل السياسية والإثنية، مع خلق مشاكل على المستوى الكلي.

ويمكن أن نضيف أن من صعوبات تحديد طبيعة العلاقة الدوافع الواقفة وراء منحها من طرف الدول المانحة (كاستعمال الإعانة مثلا لتكريس تبعية الاقتصاد النامي للبلد المانح)، وكذا سوء استخدام الإعانة من طرف الدول المستفيدة (فقد وُجّه قسم كبير من المساعدات في الدول النامية إلى إقامة مشاريع باذخة قليلة المردود، وإلى تكريس سلطة الحكومات وقمع الديمقراطيات)، وهو ما يدفع إلى القول بأن المساعدات متى كانت صافية من الدوافع السلبية وفعالة من حيث تخصيصها ستكون عاملا مساعدا جدا في انطلاق التنمية بالبلدان المتخلفة –لاسيما في المراحل الأولى التي تفتقر فيها إلى رؤوس الأموال–.

ويرى Pierre Jacquet أنه بتعدد الأعمال النظرية والتطبيقية حول تقييم مدى فعالية الإعانات التنموية وتضاربها، فإنه لا يمكن دراسة هذا الأثر إلا حالة بحالة، وبمنطق الاقتصاد السياسي الذي يجعل العنصر الحاسم هو توازن القوى لصالح الإصلاحات، وقدرة الإعانات على ترجيح كفة هذا التوازن، ذلك أن الإعانات في طبيعتها سياسة معقدة تضم ازدواجية براغماتية، فمن جهة هي تتذبذب بين مصالح المانحين ومصالح المستفيدين (الذين قلما يملكون حرية تقدير هذه المصالح التي تُوجّه الإعانات إليها)، ومن جهة ثانية، فإن الإعانة تصطبغ بنظريتين متنافستين في الوقت نفسه من أجل العدالة: العدالة التصحيحية والعدالة التوزيعية، فالأولى تركز على إزالة العقبات أمام النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية في الدول الفقيرة، بينما الثانية لا تعتبر التنمية غاية لها وإنما تهتم بتقليل التفاوت الدولي من مدخل العدالة الإجرائية القائم على تحويل الموارد.[2]

[1] انطونيوس كرم، مرجع سابق، ص:45.

[2] [2] Pierre JACQUET, op. cit. pp :943-944.

ونضيف أن المشكلة في تقييم فعالية الإعانة يرجع في الأساس إلى فهم هذه الفعالية، فغالبية الدراسات التي تكلمت عن عدم جدوى الإعانات الدولية للتنمية ترى أن فعاليتها تكمن في زيادة النمو الاقتصادي بالدول الفقيرة المتلقية لها، وبالتالي يربطون المعطيات المتعلقة بالإعانات (مبالغها) بمؤشرات الأداء الاقتصادي، ليخلصوا أنه لا يوجد أثر ملحوظ بين المتغيرين، وبالتالي يحكمون بعدم فعالية الإعانات، ومثال ذلك الدراسات الأولى لـ Brunside et Dollar, 1997-2000 في الموضوع.

وهناك دراسات تربط بين المساعدات الدولية ومؤشرات نظام الحكم، وترى أن فعالية تلك المساعدات تكون في الدول ذات نوعية جيدة للحكم (الحكم الراشد)، ولكن – وكما يرى الباحثون Easterly، Levine et Roodman, 2003- فإن استنتاجات هذه الدراسات هي موضع شك، لأنه لا يمكن الربط مباشرة بين المساعدات الدولية وتحسن الأداء الاقتصادي حتى في الدول الأفضل من حيث نوعية نظام الحكم، كما أنه لا ينبغي نسيان صعوبة قياس نوعية الحكم، وأن معايير القياس المتعلقة بالحكم الراشد مستلهمة من تجربة البلدان المانحة (أي المتقدمة)، وهي معايير تَظهرُ محدوديتُها في الواقع، لأنه لا يمكننا دائما فهم محددات عملية التنمية الناجحة، ولعل تجربة الانطلاق الاقتصادي في الصين تقف مثالا واضحا عن مخالفة النمط الغربي في تصوره للحكم الملائم للتنمية، وكل هذه الاعتبارات تَحُدّ من الجزم بوجود علاقة أحادية بين نظام الحكم وبين فعالية المساعدات الدولية.

وبعمقٍ أكثر، فإن فعالية المساعدات الدولية للتنمية يجب ألا تُفهم فقط كوسيلة للمساهمة في التنمية، لأن نتائج هذه المساعدات ترتبط باستعمالاتها وبتفاعلها مع الشروط والخصائص والمؤسسات المحلية للبلد المتلقي لها، والسؤال الذي ينبغي أن يطرح ليس هو: هل تطورت الدول المستفيدة بفضل المساعدات؟ وإنما: هل المساعدات يمكن أن تستخدم من طرف المستفيدين منها لتحقيق التطور؟ لذلك حاول بعض الباحثين أن يشرحوا الشروط التي تجعل المساعدات تستخدم بفعالية.[1]

ويركز بعض الباحثين على فعالية نوع معين من المساعدات، وهو المعونات الفنية التي يعتبر أن لها أثر إيجابي كبير على تطور حجم القوة العاملة المتعلمة والمدربة محليا، ويرى أن بعض هذه المعونات ذات أثر سريع ومباشر في تدريب القوة العاملة المحلية وتطويرها، كما هو الحال في إرسال متخصصين للمساعدة في المجال الطبي، وبعضها الآخر ذات أثر بطيء وغير مباشر لكنه أهم، ويتعلق الأمر بالمعونات الفنية في مجال التعليم والبحث العلمي، وهذا كله في إطار وجود سياسة محكمة للاستفادة من هذه المعونات، تفاديا للآثار السلبية المحتملة (بل والواقعة فعلا كما يلاحظ في تواضع استفادة الدول النامية من المبعوثين للدراسة في الخارج بسبب فشلهم في تحقيق الأهداف التي بُعثوا من أجلها، أو عدم عودتهم إلى أوطانهم الأصلية، أو يهاجرون إلى الخارج بعد سنوات قليلة من عودتهم).[2]

[1] IBID, pp : 946-947.

[2] أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص ص: 34-36.

3- دوافع المساعدات الخارجية للتنمية

إن فعالية مساعدات التنمية كعامل للانطلاق الاقتصادي تتوقف على السؤال حول ما إذا كانت الأهداف من المساعدات مرتبطة بالمانحين أو بدوافع التنمية في البلدان المتلقية لها.

ويرى E.R. Wittkopf أن هناك أربعة دوافع للمانحين في تقديم المساعدات للدول النامية هي: [1]

- الأهمية السياسية للبلد المستلم بالنسبة للبلد المانح.
- عوامل الحرب الباردة .
- حاجة البلدان المستلمة إلى الدعم والمساعدة.
- مدى توفر المصادر الأخرى للمساعدات.

ويرى أيضا أن الحرب الباردة كانت من أهم الاعتبارات بالنسبة للولايات المتحدة في الستينات في قرار منح المساعدات، أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فقد كانت الاعتبارات السياسية والتجارية هي المقرر الرئيسي للمساعدات.

إن تسييس الإعانات الدولية للتنمية عامل لا يُنكر في ضعف فعالية هذه المساعدات وأثرها على التنمية في البلد المتلقي لها، حيث كثيرا ما يرتبط استمرار منح الإعانة بسَيْر الدولة المستفيدة منها في ركب السياسة التي ترسمها الدولة المانحة، ولذلك يُلاحظ وقف الإعانات أحيانا دون وجود أسباب ظاهرة، والمثال على ذلك أن السودان كانت من الدول التي تتلقى إعانات كبيرة من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، وعندما غيرت السودان سياستها عام 1966 في غير مَنْحى سياسة الولايات المتحدة توقفت الإعانات عنها. [2]

ورغم هذه العقبات التي تقف في وجه فعالية المساعدات، فإن ذلك لا يُلغي أهميتها للاقتصاد النامي في مرحلة تجميع شروط انطلاقه، بالإضافة إلى أن هناك ما يبشر بدعم فعالية هذه المساعدات مستقبلا حيث أن: [3]

- الكثير من الإعانات اليوم تذهب إلى الدول التي تدعم الحريات المدنية والحقوق السياسية، بعدما كانت في فترة الحرب الباردة تبعا للظروف الجيوسياسية التي تخدم مصالح الدول المانحة، وبعد أن كان نصف الإعانات تقريبا خلال الفترة 60/ 1966 يذهب لدعم الأنظمة التي لا تفرض قيودا على الإدارة التنفيذية، و10% فقط للأنظمة الديمقراطية، تغيّر الوضع حيث في الفترة 1999-2003 ارتفعت نسبة الإعانات الموجهة إلى النوع الأول من الأنظمة إلى 18% بينما ارتفعت بالنسبة للنوع الثاني بثلاثة أضعاف تقريبا.
- أصبح معيار نوعية الحكم والسياسات يعتمد عند اتخاذ قرار منح الإعانة.
- تعمل الدول المانحة على تقليل عدد الوكالات المتدخلة في عملية منح الإعانة –والتي تشكل عبئا من خلال رفع تكاليف إدارة الإعانة والتي تخصم من مبلغها–، وكذا إلغاء الإعانة المقيدة، ويعتبر إعلان باريس لـ OCDE حول فعالية الإعانة والمعتمد سنة 2005 خطوة حاسمة في هذا الاتجاه.

---

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:313.

[2] عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سابق، ص ص:288-291.

[3] Mark Sundberg et Alan Gelb , pour que l'aide soit utile, Finance et Développement, FIM, V°43, N°4, Dec2006, pp :15-17.

وفي هذا الإطار دائما، أشارت الدراسات الإحصائية إلى نقطة هامة في فعالية الإعانة والتقليل من آثار الدوافع غير المرغوبة عليها، تتعلق بتعدد الأطراف المشاركة في منح الإعانة، حيث أثبتت تلك الدراسات أن المساعدات التي يقدمها طرف واحد لا تأخذ بالاعتبار حسابات البلد المتلقي للمساعدة، عكس المساعدات متعددة الأطراف التي تُعد فيها حاجة البلد المتلقي للمساعدة الأساس في قرار الإعانة.[1]

4- واقع المساعدات التنموية الموجهة للعالم النامي

لقد كان من توصيات إعلان الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر 2000 أن يحث المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (المقرر عقده في مارس 2002) البلدان الصناعية على التعهد بتحقيق تقديم مساعدة إنمائية رسمية للدول المتخلفة تقدر بـ 0.7% من دخلها القومي الإجمالي (الخام)، وبالفعل فقد التزمت هذه الدول بتخصيص هذه النسبة في مؤتمر مونتيري بالمكسيك (21-22 مارس 2002) المخصص لتمويل التنمية.

ويكشف واقع الإحصائيات -وحسب معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية- بأن نسبة المساعدة العمومية للتنمية استمرت دون النسبة المتعهد بها، حيث كانت تصل فقط إلى 0.33% طيلة عقدين من الزمان (1970-1990)، وقد ازدادت هذه النسبة تقلصا خلال التسعينات بعد سقوط جدار برلين وزيادة عدد طالبي المساعدة الدولية، وإن كانت قد عرفت إعادة ارتفاع مع مطلع القرن الجديد كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم III– 4: تطور المساعدات الممنوحة للدول النامية عموما والدول الأقل تقدما (PMA) خلال الفترة 1990–2007

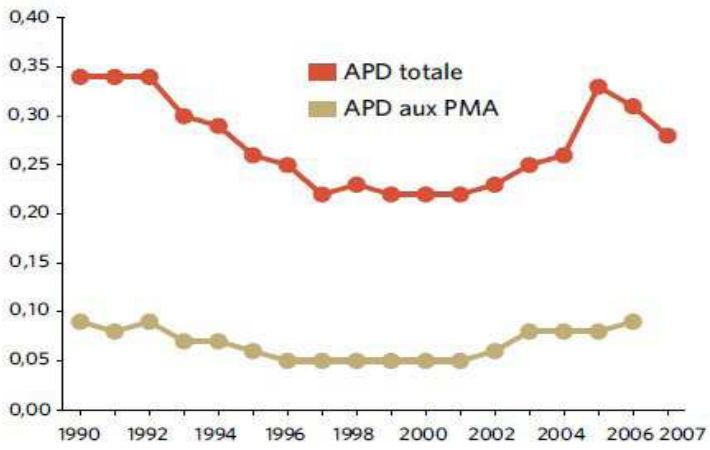

Source : CNUCED, développement en chiffre , (s. d. p), p :3.

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:314..

وتشير إحصائيات الملحق رقم 3 من هذا البحث، إلى أنه وطيلة الفترة 1970-2009 كانت الولايات المتحدة الأمريكية دوما تحتل الصدارة في قائمة الدول المانحة للإعانات، متبوعة بفرنسا واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة (كما يتضح من الشكل المدرج في نفس الملحق).

وفيما يلي جدول بأكبر 10 دول مانحة للمساعدات الدولية للتنمية خلال الفترة 2007-2009:

جدول رقم III- 14: أكبر 10 دول مانحة للمساعدات التنموية في الفترة 2007-2009

2009	2008	2007	
25174	23860	18901	الولايات المتحدة الأمريكية
7097	9063	7950	ألمانيا
7657	7323	5601	المملكة المتحدة
7019	6461	6258	فرنسا
6001	6823	5778	اليابان
4798	5200	4644	هولندا
4473	4802	3339	إسبانيا
3141	3367	3152	كندا
3168	3078	2890	النرويج
3009	3142	2932	السويد

Source : CNUCED, development aid at a glance, 2011 edition, p :4.

ويتضمن الملحق رقم 4 من هذا البحث أيضا تفصيل تطور الإعانات حسب الدول المستقبلة لها وحسب الفترات، إذ يتضح منه أن دول إفريقيا استحوذت على أكثر من ثلث المساعدات (36.5%)، متبوعة بدول آسيا (31.9%)، ثم دول أمريكا اللاتينية بـ 7.8% فقط.

أما عن أول عشر دول استقبلت الإعانات خلال الفترة 2007-2009 فتتصدرها العراق فأفغانستان فإثيوبيا ثم فيتنام، كما هو موضح في الجدول رقم **III- 15**، مع ملاحظة أن هذا الترتيب لا يعطي صورة حقيقية عن أهمية الدول في الترتيب حسب الحاجات التنموية، إذ نلاحظ مثلا أن العراق ظل لفترة طويلة (30سنة) من 1970 إلى 1999 لا يتلقى إلا مساعدات ضعيفة (انظر الملحق رقم 4)، لترتقي المساعدات المقدمة إليه إلى مستوى قياسي مقارنة بالسابق (6536 مليار دولار في المتوسط خلال 2000-2009 وإن كانت تراجعت بالربع تقريبا من 2008 إلى 2009 إذ انتقلت من 9880 مليار دولار إلى 2791 مليار دولار)، وهو ما يفتح مجالا للبحث -وفق إحصائيات كل دولة- عن الدوافع الحقيقية الكامنة وراء قرار منح المساعدة الذي تتخذه الدول المانحة.

جدول رقم III– 15: أكبر 10 دول مستقبلة للمساعدات التنموية في الفترة 2007–2009

2009	2008	2007	
2791	9880	9185	العراق
6070	4865	9365	أفغانستان
3820	3328	2578	اثيوبيا
3744	2552	2511	فيتنام
2934	2331	2820	تانزانيا
3026	2560	1872	منظمة التحرير الفلسطينية
2289	2384	2112	الودان
2781	1539	2244	باكستان
2393	2114	1391	الهند
2013	1996	1778	الموزنبيق

***Source** : CNUCED, development aid at a glance, 2011 edition, p :7.*

وتشير آخر الإحصائيات أن إعانات التنمية الصافية المدفوعة من طرف أعضاء لجنة مساعدات التنمية بـ OCDE عام 2010 بلغت 128.7 مليار دولار، بارتفاع يقدر بنسبة 6.5% عن سنة 2009 (119.7مليار دولار)، وهو مستوى تاريخي لم يسجل من قبل. وكانت أهم الدول التي ارتفعت مساهماتها: الولايات المتحدة الأمريكية (وظلت تحتل الصدارة دائما بمساهمة قدرت بـ 30.2 مليار دولار عام 2010)، روما الاتحادية، فرنسا، ألمانيا واليابان. كما أن الدانمارك ولوكسمبورغ والنرويج والسويد تجاوزت مساهماتها 0.7% من RNB (الدخل الوطني الخام) وهي النسبة التي حددتها الأمم المتحدة كما ذكرنا. أما دول الاتحاد الأوروبي فرغم أن مساهمتها مجتمعة مثلت سنة 2010 نسبة 54% من إجمالي المساعدات بمبلغ 70.2 مليار دولار، إلا أن هذه المساهمة لا تشكل سوى 0.41% من إجمالي RNB المجمع لهذه الدول.[1]

وتشير توقعات OCDE المستقبلية إلى آفاق سنة 2013 بأن مساعدات التنمية سيتباطأ نموها، حيث يتوقع أن تنمو برثم 2% سنويا في الفترة 2011-2013 مقارنة بـ 8% سنويا خلال الثلاث سنوات السابقة.

[1] OCDE, aide publique au développement avril 2011, site : ***www.oecd.org/*** *(20/11/2011)*

خلاصة الفصل

لقد ركزنا في هذا الفصل على محور مهم من محاور إشكالية البحث، ويتعلق باستخلاص عوامل الانطلاق الاقتصادي من التجربة الصينية وفحصها على ضوء الطروحات النظرية من جهة، وعلى ضوء واقع الاقتصاديات النامية من جهة أخرى، وقد كان من أبرز ما توصلنا إليه:

- بالنسبة للمبحث الأول المتعلق بالبيئة الملائمة للانطلاق الاقتصادي:

- منهج قيادة الانطلاق الاقتصادي لا ينحصر في اتباع نموذج واحد كمنهج حتمي للانطلاق (الاشتراكية أو الرأسمالية)، بل قد نجد منهجًا تندمج فيه عناصر النظريتين الرأسمالية والاشتراكية، ويراعي الواقع الراهن الاقتصاديات النامية بعدما فشلت النماذج الغربية الصّرْفة في تحقيق انطلاق التنمية في دول الجنوب، ومن الأنسب أن يتم البحث عن مفردات هذا المنهج انطلاقا من واقع الاقتصاديات النامية وخصائصها المميزة، ومن تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في دول نامية أخرى (كالصين مثلاً)، هذه الدولة التي أوضحنا تشابه ظروفها كثيرا مع الدول النامية في مرحلة ما قبل الانطلاق.
- وفي بحث دور الدولة في البيئة الملائمة للانطلاق الاقتصادي، ناقشنا قضية الدولة والسوق وإشكالية الأولوية أو التكامل بينهما، وقضية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة، وخلصنا إلى أن دور الدولة ظل مختلفا حسب الظروف، ومن مكان لآخر، ولا يوجد إقصاء لها حتى في أكثر النظم ليبرالية، وأن الوضعية التي تعيشها الاقتصاديات النامية تحتّم أن تكون الدولة الجهاز المسئول أولا عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يُولى لها دور كبير في هذا الشأن، وأن كفاءة تخصيص الموارد التي يستند إليها التيار الليبرالي في تبريره لإعطاء الأولوية لآليات السوق لا يعني تحقيق العدالة الاجتماعية، وأنها لا تعطي حلولا لمشاكل الفقر، بل تزيد من تعميق الهوة بين الدخول، علاوة على الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تضرب في كل مرة صحة مبدأ السوق الحرة وكفاءتها، بالإضافة إلى أن ظروف العالم الثالث تختلف كثيرًا عن ظروف الدول المتقدمة في فترة ما قبل الانطلاق، وهي تقتضي أن تتوفر القوة والسلطة الكافية للدولة لتحطيم العوائق التي تعترض انطلاق التنمية وحماية الصناعات الناشئة. وفي مناقشة قضية الأولوية في قيادة التنمية بين القطاعين العام والخاص خلصنا إلى أن القضية في الواقع لم تصبح مسألة أولوية قطاع على آخر، وتبادل للأدوار حيث يحيّد القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص أو العكس، وإنما مسألة تعاون وتكامل بين هذين القطاعين كحجر أساس في النظام الاقتصادي.
- كما خلصنا أن البيئة الملائمة للانطلاق الاقتصادي تحتاج إلى توفر درجة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإرادة سياسية على تحقيق إقلاع التنمية، وإلى انتشار قيم نهضوية تفرض تغييرا ثقافيا مدروسا وتنشئة على القيم الإيجابية، لاسيما في ظل الثورة المعلوماتية وما فرضته من تحولات في قيم الإنسان المعاصر.

- وبالنسبة للمبحث الثاني المتعلق بالبنية الهيكلية للإنتاج خلصنا إلى أنه:

- من أساسيات تحقيق انطلاق اقتصادي تنويع الصادرات، حيث تبيّن في البحث أن الدول النامية لا تزال تصدر منتجات قائمة على الاستخدام الكثيف للموارد واليد العاملة غير الماهرة، ولم تستطع إقامة علاقة ديناميكية بين الصادرات ونمو الدخل بشكل يمكّنها من تدارك الفجوة بينها وبين الدول الصناعية. وإن التوسع في التجارة الخارجية الذي عرفته البلدان النامية لم يُكافأ بزيادة مماثلة في حصتها من الدخل العالمي. وتشكل تجربة بلدان شرق آسيا مثالا صالحا للاقتداء والدراسة في مجال الصناعات القائدة للانطلاق.
- كما خلصنا إلى أن الزراعة مَعْبَر مهم إلى الانطلاق الاقتصادي، وأن غالبية الدول النامية بدل أن تطور قطاعها الزراعي كشرط سابق لتطورها الصناعي سارت الأمور فيها على منحى عكسي، حيث حاولت تحقيق انطلاق اقتصادي من خلال التصنيع في ظل تخلف للقطاع الزراعي، وهو ما انعكس على تنامي الفجوة الغذائية فيها رغم ما تتمتع به من إمكانيات في المجال الزراعي.

- بالنسبة للمبحث الثالث المتعلق بالنظام المالي ودور الادخار والاستثمار في عملية الانطلاق الاقتصادي:

- لاحظنا أن الكبح المالي كان له آثار سلبية كبيرة على التنمية في العالم الثالث، ولكن بالمقابل لا ينبغي النظر إلى التحرير المالي –وفق نظرة اتفاق واشنطن– على أنه الحل الجاهز والأمثل لكل مشكلات فعالية النظام المالي كعامل للانطلاق الاقتصادي، ولاحظنا من مناقشة مختلف الآراء، ومن واقع التجارب التنموية أن التحرير المالي تختلف فعاليته من اقتصاد لآخر تبعا للظروف الابتدائية، وأن نجاحه يتوقف على توفر جملة من الشروط المسبقة بالإضافة إلى تبني أسلوب التحرير التدريجي.
- وخلصنا أيضا أن الادخار المحلي عامل مهم جدا في تمويل الانطلاق، إلا أن الملاحظ أن الدول النامية لا تستفيد من رؤوس أموالها المحلية، حيث بيّن التحليل أن مجموعة هذه الدول صدّرت رؤوس أموال إلى الدول الغنية أكثر مما تدفق إليها من رؤوس أموال، و يرجع سبب هذا أساسا إلى دول آسيا كالصين وكوريا وتايوان وغيرها، وبدل أن تنتقل الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كما يفرضه المنطق الاقتصادي، أصبحت الوضعية معكوسة ابتداء من عام 2000، مع ملاحظة هامة وهي أن هذه الصورة متركزة فقط في عدد قليل من الدول النامية، أما غالبية هذه الدول فإنها تبقى مستوردًا صافيا لرؤوس أموال الدول الغنية.
- أيضا فإن الاستثمار الذي يعتبر دوره بديهيا في عملية الانطلاق يحتاج في مجموعة الدول النامية إلى مراجعة محدداته وصياغتها على ضوء الظروف التي تعرفها هذه البلدان والعوامل التي تتحكم فيها.

- بالنسبة للمبحث الرابع المتعلق بالتنمية البشرية:

- ناقشنا أثر النمو السكاني على التنمية في الطرح النظري، وخلصنا إلى أنه لا يوجد اتفاق على اتجاه علاقة التأثير بين المتغيرين: السكان والنمو الاقتصادي، حيث أن هناك طرح قوي للآثار الإيجابية للنمو السكاني على إحداث التنمية، وأن المشكلة السكانية نتيجة للتخلف وليست سببا له، مما يدفع إلى القناعة بأن نمو السكان لا يمكن أن ينسب إليه تأخر حدوث الانطلاق الاقتصادي في العالم النامي، أو أن يعتبر عقبة أمام التنمية فيه، وإنما هو مورد هام محرض للنمو متى ما توفر الإطار الملائم لاستغلاله وتوجيهه نحو الالتفاف حول خطة تنموية طامحة إلى التقدم، ولا أدلَّ على ذلك من تجربة الصين التي درسناها.
- كما خلصنا إلى أن الاهتمام برفع جوانب التنمية البشرية للفرد في البلدان النامية، وبالأساس الجانب التعليمي، يعتبر الشرط الضروري لجعل هذا الفرد موردا فعالا لتحقيق الانطلاق الاقتصادي، ولاحظنا من خلال التحليل أن الدول النامية تعاني من ضعف مردودية قطاعها التعليمي، رغم النفقات الباهظة التي تتحملها، وهذا راجع لأسباب عديدة أهمها ضعف النوعية، وعدم توافق مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، والهدر التعليمي وهجرة الأدمغة.

- بالنسبة للمبحث الأخير المتعلق بالعوامل ذات البعد الخارجي خلصنا إلى أن أهم هذه العوامل:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفت تدفقاته تباينا كبيرا بين الاقتصاديات النامية، مع ضعف حصتها منه مقارنة بالدول المتقدمة، وأن هذا العامل لن يحقق آثاره الإيجابية إلا بالأخذ في الحسبان جملة من الاعتبارات التي توجهه وتراقب فعاليته.
- الانفتاح التجاري الذي يعتبر ضروريا ولكن بشروطه، حيث رأينا أن من مثبطات فعاليته تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية، وضعف تنوع صادراتها، مما جعلها تتحمل الآثار السلبية لتدهور معدلات التبادل الدولي، وكذا الممارسات الحمائية التي تطبقها الدول المتقدمة على صادرات البلدان النامية، وأنه لا يمكن تصور حدوث منافع لصالح تحقيق انطلاق اقتصادي في البلدان النامية بالشروط القائمة اليوم في العلاقات التجارية الدولية.
- نقل التكنولوجيا، وبيّنّا في البحث العلاقة الوطيدة بين الانطلاق الاقتصادي والسعي إلى اكتساب التكنولوجيا وتطويرها، وأن الدول النامية تحتاج في مرحلة أولى إلى نقل التكنولوجيا، ثم إلى إنتاجها في مرحلة لاحقة، كما أوضحنا المتطلبات الواجب توفرها في التكنولوجيا المنقولة حتى تكون عاملا فعالا في الانطلاق الاقتصادي.
- المساعدات التنموية الدولية، وهي تعتبر عاملا مساعدا في مرحلة تجميع شروط الانطلاق متى كانت خالية من الدوافع التي تسيّسها، ومتى تم توجيهها الوجهة الصحيحة التي تخدم التنمية.

الفصل الثاني

ما بعد الانطلاق: رهانات استمرار التنمية في المدى البعيد

تمهيد

إن فكرة الانطلاق الاقتصادي التي يتصورها هذا البحث، كعملية تحدث بعد استكمال جملة من الشروط المختلفة تمكّن الاقتصاد من الوصول إلى إحداث انقلاب حقيقي في المسار التنموي يشكّل نقطة البدء في تنمية مستمرة متجددة ذاتيا، تقتضي أن يعقب عملية الانطلاق الاقتصادي رسمٌ لاستراتيجية بعيدة المدى، تراعي المحافظة على ثمرات هذا الانطلاق بالأخذ في الحسبان التحديات الماثلة في البيئة المحلية والدولية.

وفي هذا الإطار فإنه لا ينبغي أن يشكل الانطلاق الاقتصادي هدفا تختل معه التوازنات في استغلال الموارد حاضرا أو مستقبلا، بل يجب أن تكون التنمية بعده مستديمة، تراعي الإنصاف بين الأجيال الحاضرة، والعدالة بينها وبين الأجيال اللاحقة.

من جهة أخرى، وفي ظل الترابط المتسارع بين الاقتصاديات، والتأثيرات المتبادلة بينها بفعل آليات العولمة واندماج الأسواق، فإن على واضعي خطط التنمية، من ناحية، تبني السياسات اللازمة لتحقيق اندماج متوازن يحقق الاستفادة من الانفتاح مع محافظة على الخصوصية المحلية، في ظل نظام اقتصادي عالمي يمارس فيه البعد الدولي تأثيرا متعدد الجوانب على البعد المحلي، من ناحية ثانية إدراك أن الشروط التي حققت الانطلاق تحتاج إلى امتدادا في البعد مستقبلا يراعي إنتاج المعرفة بعد نقلها.

أخيرا فإن نوعية نظام الحكم لابد أن تظل حافزا للاستقرار، ومدَدًا لاستمرارية التنمية وانتشارها، كَهَمّ لدى كل أفراد المجتمع، مما يحقق ضمان التفاف الجيل الحاضر حول خططها، وتوارث هذا الاهتمام عبر الأجيال عن طريق قنوات الحكم الراشد.

من خلال ما سبق، سيركز هذا الفصل على الرهانات الكبرى التي يجب أن تتضمنها الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي، استنتاجا من جوانب القصور التي لوحظت في التجربة الصينية، والتي تحتاج إلى تدارك في النموذج الناجح للانطلاق الاقتصادي، حيث سنتطرق إلى تحدي التنمية المستدامة في المبحث الأول، ثم العولمة وتحديات التعولم في مبحث ثان، وفي المبحث الثالث نعرج على تحديات اقتصاد المعرفة، لنخصص المبحث الرابع إلى الديمقراطية ونظام الحكم.

المبحث الأول: التنمية المستدامة : ضمان سيرورة التنمية بعد الانطلاق

إن من الدروس المستفادة من تجربة انطلاق الاقتصاد الصيني أن على الدول النامية الباحثة عن تحقيق هذا المطمح أن تأخذ في تصورها أن تكون التنمية بعد الانطلاق الاقتصادي مستديمة عبر الأجيال، وهذا يقتضي عدم التركيز على رفع معدل النمو الاقتصادي إلى أقصى ما يمكن مع عدم الاهتمام بالجوانب الأخرى التي يأتي في مقدمتها الجانب البيئي، بل لابد أن تتضمن كل خطة إنمائية دمجاً للبعد البيئي، وحسابا لتكاليف التدهور البيئي في المدى المنظور.

المطلب الأول: التنمية المستدامة توازن بين القيم الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية

إن دراسة التنمية المستدامة كضامن لما بعد الانطلاق الاقتصادي تستمد قوتها من تحقيق العلاقة التكاملية بين النمو الرشيد في استغلال الموارد والمحافظة على البيئة بمعناها الواسع (*). وقبل بيان أهمية هذا المفهوم في تحقيق التوازن بين القيم الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، نرى ضرورة تقديم عرض موجز لنشأته وبيان المقصود به.

1- نشأة وظهور مفهوم التنمية المستدامة

ترجع جذور مفهوم التنمية المستدامة إلى الآثار السلبية على البيئة التي أحدثها نموذج الاقتصاد التقليدي المطبق في القرنين السابقين، والذي ينظر إلى عملية الإنتاج على أنها "نظام مغلق" تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات، ثم توزيع العائد على عناصر الإنتاج، ومثل هذه المعادلة لا تأخذ في الاعتبار استنزاف الموارد وهي تبحث عن تحقيق نمو سريع في الإنتاج. من جهة أُخرى فإن الاقتصاد التقليدي يقيس أداء الاقتصاد ورفاهية المجتمع بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، مُغفلا التكاليف المصاحبة للعملية الإنتاجية وفي مقدمتها التلوث البيئي، وحتى مطلع الستينات من القرن الماضي لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار ووَاضعي خطط التنمية في معظم بلدان العالم.

ويشكل صدور تقرير نادي روما عام 1972 تحت عنوان "وقف التنمية" نقطة البدء في الاهتمام بالآثار الخارجية المصاحبة للنمو الاقتصادي، حيث دق هذا التقرير ناقوس الخطر حول ما ينجم عن الوثيرة المتسارعة للتنمية

(*) البيئة بالمعنى الواسع تعني الإطار الذي يحيا فيه الإنسان و يحصل منه على غذائه و احتياجاته و يمارس فيه علاقاته الاجتماعية، و بالتالي فهي لا تقتصر على الجوانب الطبيعية (المعنى الضيق) و إنما تتسع لتشمل النواحي الاجتماعية أيضا و النواحي الاقتصادية و التكنولوجيا التي صنعها الإنسان.
للمزيد أنظر: رشيد الحمد و محمد سعد صباريني، البيئة و مشكلاتها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية تصدر على المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب بالكويت، ع22، أكتوبر 1979، الفصل الأول ابتداء من ص:13.

الاقتصادية والنمو السكاني من استنزاف للموارد وتلوث الطبيعة وضغط على النظام البيئي[1]، وهكذا بدأ الاهتمام يتزايد بالبحث عن نماذج تنموية تعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والمحافظة على بيئة سليمة ومستدامة.

ذُكر مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في تقرير "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" الصادر عن الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة، ولكن لم يُشَرْ إليه بشكل رسمي إلاّ في تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج آنذاك. بعدها تم تبنّي مفهوم "التنمية المستدامة" على نطاق عالمي في مؤتمر «قمة الأرض»، الذي عُقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992، والذي شاركت فيه 178 دولة، و تُوّج بإعلان "ريو" الذي كان محور اهتمامه الرئيسي التنمية المستدامة، ومنذ ذلك الحين استحوذ الاهتمام بالعلاقة بين التنمية والاعتبارات البيئية على دول العالم ومنظماته.

وبعد عشر سنوات من مؤتمر"قمة الأرض" انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبرج عام 2002 للوقوف على ما تم تحقيقه منذ قمة الأرض، والتأكيد على أبعاد التنمية المستدامة. [2]

2- مفهوم التنمية المستدامة

أبرز تعريف للتنمية المستدامة عرف انتشارًا واسعًا ذلك التعريف الوارد في تقرير برونتلاند (تقرير مستقبلنا المشترك المشار إليه)، والذي عرفها بأنها: «التنمية التي تُلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها».[3]

ومع أن هناك شبه إجماع على أن المساواة بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة هو العنصر الأساسي لمفهوم التنمية المستدامة، إلا أن مضمون هذه المساواة لا يزال غامضا. وبالرغم من الالتزام الدولي لتطبيق هذا المفهوم، إلاّ أن تطبيقه عرف اتجاهات مختلفة جدًا مشيرًا، إلى درجة عالية من الغموض حول معنى هذا المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة والمراوغة، إلى درجة أن Fowke et Prasad أوردا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا (وفي الغالب متنافسا و أحيانا متناقصا) للمفهوم. وترجع مشكلة الغموض هذه إلى عدة أسباب منها: [4]

- علاقات القوة بين الدول وداخلها، والتي تصيغ و توجّه المعاني التي يستخدمها الناس.
- الممارسات التي صبغت "التنمية المستدامة" بصيغة العمومية، حتى صارت شعارًا شائعا وبراقا تستخدمه الحكومات في أجندتها السياسية، حتى ولو عكست تلك الأجندة التزامات سياسية مخالفة تمامًا للاستدامة.

---

[1] ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، دورية علمية ثقافية محكّمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي بالسودان، العدد5، أفريل 2008، ص ص:7-8.

[2] المرجع نفسه، ص ص:9-10.

[3] عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، من الموقع www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/9002.doc (10/11/2010)

[4] نفس المرجع، ص ص:8-9.

- تنفيذ التنمية المستدامة واقعيا، حيث يتطلب الأمر التوفيق بين مطالب السكان وموارد البيئة، وحيث أن هذه المسألة يمكن أن يُجاب عليها بعدة وسائل (تبعا لاختلاف الرؤى الفكرية حيث أن هناك كتاب يركزون على تعديل جانب الموارد وآخرون يركزون على تعديل جانب المطالب في العلاقة)، نتجت معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة. [1]

ورغم هذا الغموض والتباين، إلاّ أنه يمكن حصر أربع خصائص رئيسية تشكل الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات المختلفة للتنمية المستدامة وهي: [2]

- التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن فترتها الزمنية لا تقل عن جيلين (من 25 إلى 50 سنة).
- التنمية المستدامة عملية تحدث في مستويات متفاوتة (عالمي، إقليمي، محلي)، وبالتالي فإن ما يعتبر مستداما على المستوى المحلي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ومرجع هذا التناقض الجغرافي آليات التحويل والتي تنتقل من خلالها النتائج السلبية من بلد إلى آخر.
- التنمية المستدامة تشمل مجالات متعددة متداخلة ومتناقضة أحيانا هي : المجال الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي، ولا تمكن الاستدامة في تحقيق جانب منفرد، بل في العلاقة المتداخلة بين تلك المجالات.
- التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها من منظورات مختلفة، ذلك أن كل تعريف لها يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الوفاء بها، ولا يمكن في الحقيقة لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيًا و يقينيًا.

3- التنمية المستدامة تنمية متوازنة

يعتبر التوازن خاصية هامة مميزة للتنمية المستدامة:

- فمنشأ الاهتمام بهذا المفهوم يعود أصلا إلى اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي.
- والفكرة الرئيسية التي يدور حولها هو التوازن بين الأجيال الحاضرة والأجيال اللاحقة في الاستفادة من الموارد، حيث لا ينبغي أن يحقق الجيل الحاضر رفاهيته وسعادته على حساب الإضرار بالجيل اللاحق عن طريق تلويث البيئة واستنزاف الموارد.
- ثم هو مفهوم يعتمد استخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط وتنفيذها، بالاعتماد على فكرة أن البيئة هي نظام فرعي من النظام الكوني ككل، وبينهما علاقات تأثير متبادلة بصفة مباشرة، لذلك تعمل الاستدامة على تحقيق التوازن بين النظم الفرعية والنظام الكلي.

---

[1] أنظر مناقشة مستفيضة للآراء حول مفهوم التنمية المستدامة في المرجع نفسه، ص-ص:10-25.

[2] عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص ص:9-10.

إن التنمية المستدامة في جوهرها تعمل على التوازن بين ثلاثة جوانب تبدو منسجمة نظريًا ولكنها ليست كذلك في الواقع:

- الجانب الاقتصادي: ويحكمه مبدأ الكفاءة في إدارة الموارد.
- الجانب الاجتماعي: ويحكمه مبدأ العدالة أو الإنصاف، وهو نوعان: إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد بالأخذ في الاعتبار مصالحها عند وضع الخطط التنموية الحالية، وإنصاف الأجيال الحاضرة بتوزيع الثورة بشكل عادل بينها، وهو مطلب هام في ظل التفاوت الصارخ بين دول الشمال ودول الجنوب في هذا المجال.[1]
- الجانب الأيكولوجي: ويحكمه مبدأ المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

شكل رقم III– 5: الجوانب الثلاثة المتداخلة للتنمية المستدامة.

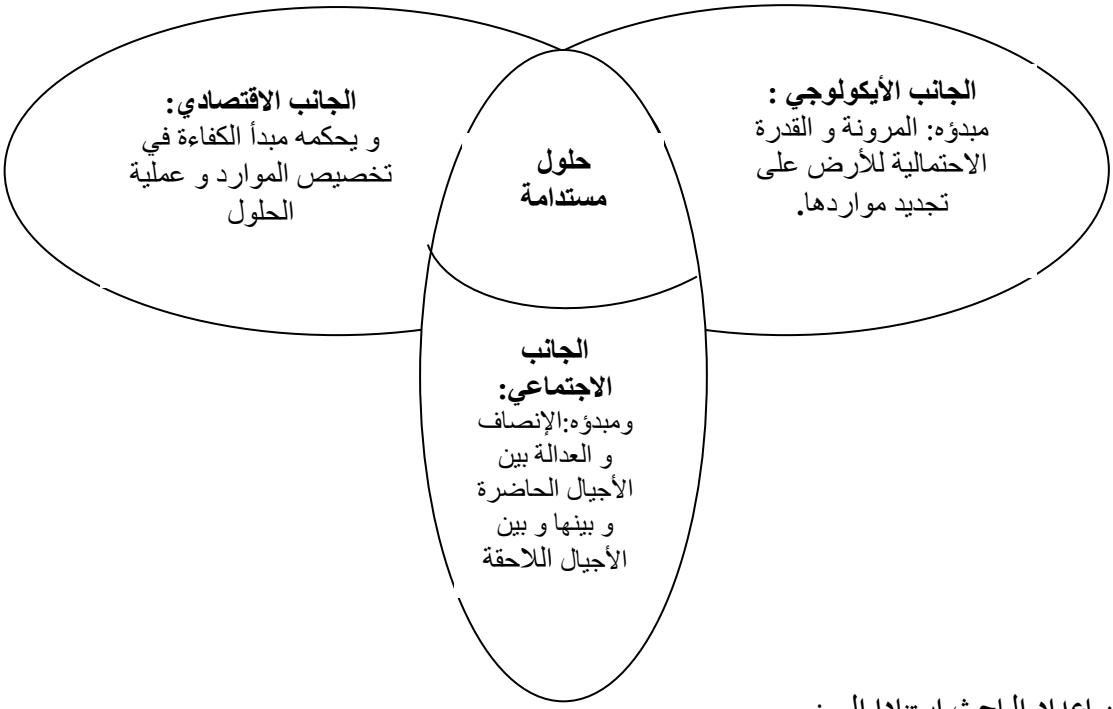

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى :

- جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص:139.
- عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص:7.

و بالتالي فإنه:

[1] عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 333 بتاريخ 2002/12/10، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305 (11/10/2011)

«لا تتحقق التنمية المستدامة إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية الايكولوجية، وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية، ومرغوبة اجتماعيا.... وتتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع».[1]

لذلك يعتبر التركيز على جانب واحد من هذه الجوانب على حساب المجالين الآخرين هو السبب الكامن وراء إخفاق برامج التنمية المستدامة، ولذلك يسمى البعض الإستراتيجية المربحة التي تحقق التوازن بين هذه الدعائم الثلاث (المجتمع (العدالة)، الاقتصاد، والبيئة) بـ«استراتيجية 3E»: Economie – Equité - Environnement ، أو.«إستراتيجية 3P » حسب رؤية مؤتمر جوهانسبرج: People – Planet – Profit.

المطلب الثاني: واقع الاستدامة البيئية في العالم النامي

من المشاكل الناجمة عن الفقر في البلدان النامية والتي أخذت تشكل تحديا كبيرا في وجه الخطط التنموية مشكلة التدهور البيئي الذي يزداد حدة مع الزيادة السكانية الكبيرة التي تعرفها هذه البلدان، والتي تدفع إلى مزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية، كالمياه الصالحة للشرب والأراضي الزراعية، وتُنتج سلوكيات غير منسجمة بيئيا، هذا في ظل ضعف أداء الأجهزة الحكومية في حماية البيئة، رغم ما بُذل من جهود لحد الآن. وفيما يلي نشير إلى بعض الجوانب التي توضح واقع التدهور البيئي في العالم النامي:

- ✓ نظمت مجلة "البيئة والتنمية" استطلاعا للرأي حول قضايا البيئة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، أجري بين نوفمبر 2005 ومارس 2006، بتوزيع الاستمارات عن طريق مجلة "البيئة والتنمية"، وموقعها الالكتروني، ومكاتب الجامعة العربية، ومكتب "يونيب" الإقليمي لغرب آسيا، وثماني صحف مشهورة هي: الأهرام المصرية، الحياة الدولية، النهار اللبنانية، الخليج الإماراتية، القبس الكويتية، الأيام البحرينية، الشرق القطرية، الدستور الأردنية، مع مشاركة تلفزيون المستقبل وراديو مونت كارلو، وقد شمل الاستطلاع شريحة كبيرة من الأشخاص الذين يتمتعون بمستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة من جميع الدول العربية الـ22 الأعضاء في الجامعة العربية، وأُهملت الاستمارات التي أتت من موريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر إذْ كان عددها أقل من أن يشكل عينة إحصائية. وكان من أهم نتائج الاستطلاع أن:[2]
  - 60%من المشاركين في الاستطلاع يرون أن وضع البيئة في بلدهم يسوء، بينما رأى 30% أنه يتحسن.
  - لوحظ أن التقييم السلبي لوضع البيئة يزداد مع ارتفاع الدخل والتحصيل العلمي.

[1] جمال حلاوة و علي صالح، مرجع سابق، ص:138.

[2] من الموقع : http://beitananusa.ahlamontada.net/t10200-topic (06-10-2011)

- 95% أعلنوا استعدادهم للتقيد بقوانين بيئية مشددة، بينما 68% أبدوا استعداداً لدفع ضرائب تساعد في حماية البيئة.
- الأسباب الرئيسية الأربعة للتدهور البيئي التي اختارها المشاركون كانت: عدم التقيد بالقوانين، عدم كفاءة برامج التوعية، سوء إدارة شؤون البيئة، ضعف مؤسسات حماية البيئة. وفي بعض بلدان المشرق، اعتبر معظم المشاركين أن الإنفاق الحكومي غير الكافي على البيئة هو من المشاكل الرئيسية.
- تلوث الهواء سجل أعلى النقاط في أشد المشاكل البيئية إلحاحا، إذ اعتبره 80% من المجموع مشكلة رئيسية، وتليه مباشرة: النفايات الخطرة، الأخطار الصحية الناتجة عن المبيدات والأسمدة، ضعف الوعي البيئي ثم النفايات الصلبة.
- أهم الأولويات التي يراها المشاركون في الاستطلاع تصدّرتها –وبصفة بارزة– قضية موارد المياه العذبة والتلوث الصناعي، وكان من الواضح أن الجمهور هو أكثر تحسساً للمشاكل التي لها علاقة مباشرة بصحة الإنسان، كما أن ضعف الوعي البيئي جاء في المرتبة الرابعة كمشكلة بيئية رئيسية (71%).

✓ و أشار تقرير أخير لمنظمة "فاو" نشر في 9 يونيو 2010 إلى أن البلدان النامية لا تقوم بالمحاسبة المائية، لمعرفة المياه المفقودة والمتبقية، وأورد التقرير المعنوَن "تغير المناخ والمياه والأمن الغذائي" مسحاً شاملاً للمعارِف العلمية المتاحة فيما يتعلق بالنتائج المتوقّعة لظاهرة تغيُّر المناخ على استخدام المياه في الزراعة، وسلط الضوء على الفجوات في المعرفة بهذا الشأن. وحسب ذات التقرير فإن "المحاسبة المائية" لدى غالبية البُلدان النامية محدودةٌ بشدة، ولا تكاد توجد إجراءاتٌ للتخصيص المائي، وهو ما يطرح بشدة أهمية مساعدة هذه البُلدان على اكتساب مهارات المحاسبة المائية الجيدة، وتطوير نظمٍ متينة ومرنة للتخصيصات المائية كأولوية قصوى. وعلى سبيل المثال، في الجزائر تعاني الموارد المائية المتاحة في البلاد من سوء الإدارة، ولا تستغل استغلالا كاملا، ويتم فقدان 50% من كمية المياه الموزعة بسبب التسربات، ولم تستكمل بعد إعادة تأهيل شبكة إمدادات المياه منذ عدة سنوات، ورغم أنه لم يكن هناك نقص في المياه خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المواطن الجزائري يستهلك ما معدله 600 متر مكعب من المياه سنويا، بينما المعيار الدولي هو 1000 م^3 للفرد سنويا. وتُقدر إمكانات المياه في الجزائر بنحو 17 مليار مكعب سنويا، ويتم توجيه نحو 70 % منها للقطاع الزراعي.[1]

✓ وجاء في تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية حول "حالة موارد الأراضي والمياه في العالم لأغراض الغذاء والزراعة "، أن رُبع الأراضي في العالم يعاني من التدهور إلى حدٍ بعيد، بينما يعاني 8 % تدهوراً معتدلاً، و36 % يواجه تدهوراً طفيفاً أو هو في حالةٍ مستقرة. وثمة 10 % من المجموع يُصنَّف في حالة "تحسّن". أما الحصص الباقية لسطح الأرض، فإمّا هي مكشوفة بلا غطاء من التربة (نحو 18 %)، أو تغطّيها أجسام مائية داخلية (نحو 2%). وجاء في التقرير المذكور أن الوتيرة مرتفعة جدا في التدهور (وأهم صور التدهور خسارة نوعية التربة، وخسارة التنوّع

[1] نشرية النظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه EMWIS في عددها 91 الصادر بتاريخ جوان 2011 على الرابط:
http://www.emwis.org/thematicdirs/eflash/flash91_ar (11/11/2011)

الحيوي ونضوب موارد المياه) سُجلت بالخصوص في جنوب الساحل الغربي للأمريكتين، وعبر منطقة البحر الأبيض المتوسط في جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، وعبر السهل الإفريقي (منطقة الساحل) والقرن الإفريقي، وفي كل أنحاء آسيا.[1]

ويشير ذات التقرير إلى العلاقة بين الفقر وتدهور التربة، حيث أن الفقراء في جميع أنحاء العالم، نظراً إلى قدرتهم الأقلّ على الوصول إلى موارد الأراضي والمياه، هم الأكثر تعرضا للآثار السلبية لتدهور الأراضي، والتغيرات المناخية. ويتركز نحو 40 % من أراضي العالم الأشد تدهوراً في مناطق معدّلات الفقر المرتفعة.

- ✓ وتبلغ مساحة الأرض المسقية للشخص الواحد في الدول منخفضة الدخل أقل بالنصف من نظيرتها في الدول المرتفعة الدخل/ وهذه الملاحظة تقود إلى القول أن نمو الطلب على الغذاء سيتركز في الدول منخفضة الدخل.(انظر الجدول التالي)

جدول رقم III– 16: توزيع الأراضي عالميا حسب أصناف الدول

	الحصة من مساحة الأرض العالمية (مليار هكتار)	تعداد السكان		الأراضي المسقية		حصة الفرد من الأراضي المسقية (بالهكتار)
		التعداد الإجمالي (مليار نسمة)	% من إجمالي سكان العالم	المساحة الكلية (مليار هكتار)	% من الإجمالي العالمي	
الدول ذات الدخل الصعيف	22	2651	38	441	15	0.17
الدول ذات الدخل المتوسط	53	3223	47	735	11	0.23
الدول ذات الدخل المرتفع	25	1031	15	380	12	0.37

***Source** : FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011, p : 15.*

- ✓ – وبخصوص تدهور الغابات، فقد قُدّر التغير الصافي في المساحة الغابية عالميا بين 2000–2010 بـ (5.2-) مليون هكتار سنويا (مساحة كوستاريكا تقريبا)، وقد كان (8.3-) مليون هكتار سنويا للفترة 1990–2000، وفي إفريقيا انخفض معدل فقدان الغابات بـ 4 مليون هكتار سنويا خلال 1990–2000 و 3.4 مليون هكتار خلال 2000–2010.[2]
- ✓ وفي سبع دراسات للبنك الدولي حول كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية، تبين أن مصر على رأس القائمة بكلفة تقدر بـ 4.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل كلفة مالية قدرها 4.280 مليار دولار أمريكي. ثم تأتي المغرب والجزائر بنسبة 3.7 % و 3.6 % خسارة في الناتج المحلي الإجمالي على أساس التدهور البيئي، ثم دول المشرق: سوريا أولا (3.5 %)، لبنان (3.4 %) والأردن (205 مليون دولار أو 3.1% من الناتج المحلي

[1] FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011, pages différentes.
[2] FAO, Situation des forêts du monde 2011, pp : 3-4.

الإجمالي). أما أفضل أداء بيئي، فتمثله تونس التي لم تخسر سوى 2.1% من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب تدهور البيئة. وهذه المعطيات تقدم تقديرات حاسمة حول التكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي، وتساعد واضعي السياسات في تقدير الحاجة إلى إدماج الاهتمامات البيئية في التخطيط، للمساعدة في منع الخسائر البيئية قبل أن تتحول إلى أعباء.[1]

- ✓ ويتسبب تراجع الغطاء الغابي بنسبة 18% من الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة. كما أن المعدل السنوي لتناقص الأشجار يقدر بـ 13 مليون هكتار، وهو ما يعادل مساحة اليونان أو نيكاراجوا، وتشكل انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن تدهور الغابات في العالم النامي أكثر من 20% من مجموع ما يعزى إلى جميع الأنشطة البشرية على هذا الكوكب، بل هو يتجاوز إجمالي الانبعاثات الناجمة عن احتراق الغاز الطبيعي وجميع وسائل النقل في العالم.[2]
- ✓ وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أنه يموت حوالي 5 إلى 6 ملايين شخص في البلدان النامية سنويا بسبب الأمراض المتنقلة عن طريق المياه أو التي يتسبب فيها تلوث الهواء، وقد قدرت التكاليف الاقتصادية للتدهور البيئي بحوالي 4 إلى 8% من PIB سنويا.
- ✓ ويتوزع الماء بصفة غير عادلة بين سكان العالم، حيث يطال الفقر المائي سكان الدول الفقيرة، وتشير الإحصائيات إلى أن الفرد في أمريكا الشمالية يستهلك في المتوسط 2483 متر مربع من الماء في السنة، وهذه الكمية تفوق بثلاث إضعاف استهلاك الفرد من الماء سنويا في كينيا أو الصين.[3]

المطلب الثالث: الاستدامة والفقر: الإنصاف مسؤولية دولية

إن الاهتمام بالتنمية المستدامة كعنصر للإنصاف بين الأجيال الحاضرة والأجيال اللاحقة يجب أن لا ينسينا الجانب الأهم والأقرب من الإنصاف وهو بين الأجيال الحاضرة، فمفهوم التنمية المستدامة يقع في مفترق الطرق بين ثلاثة أنواع من المصالح المتضاربة:

- مصالح الجيل الحالي ومصالح جيل المستقبل: وهو ما يطلق عليه عدالة ما بين الأجيال *Equité intergénérationnelle*
- احتياجات الكائن البشري واحتياجات النظام البيئي. *écosystème*
- مصالح دول الشمال المتقدمة ومصالح دول الجنوب الفقيرة. *Equité intragénérationnelle* .

[1] نشرية النظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه EMWIS في عددها 76 الصادر بتاريخ جانفي 2010 على الرابط:
http://www.emwis.org/thematicdirs/eflash/flash76_ar (11/11/2011)

[2] Notre planète : un patrimoine vivant- l'avenir des forets, revue du programme des nations unies pour l'environnement (PNUE), sept. 2008, pp : 12-13.

[3] Fred Pearce, l'eau cachée, TUNZA : le magazine du PNUE pour les jeunes, v.6, n°3 , 2008, p :4.

لذلك فإنه –كما يشير إليه تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011– لا ينبغي أثناء السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية أن تغيب عن بالنا تطلعات الفقراء إلى حياة أفضل، ولا ينبغي أن نطالب دول العالم الثالث أن تحقق احتراما للبيئة في ظل ممارسات تعسفية للعالم المتقدم تضر بالبيئة العالمية بشكل يتضرر منه كل سكان العالم.

إن الدراسات أثبتت –ولازالت تثبت– أن مساهمة العالم المتقدم في التدهور البيئي تفوق بشكل كبير مساهمة العالم النامي، فالفرد في الدول المتقدمة تفوق مساهمته في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أربع مرات مساهمة الفرد في أي بلد من البلدان النامية، ومرتين بالنسبة لغاز الميثان وأكسيد النيتروس، وتصل هذه المساهمة إلى 30 مرة بالنسبة للفرد في الدول المتخلفة جدا. ويتسبب الفرد في المملكة المتحدة في غضون شهرين بكمية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تفوق ما يتسبب به مواطن في دول فقيرة خلال سنة كاملة!. وأكبر نسبة من هذه الإنبعاثات في العالم تعود إلى الدول المتقدمة، فقد أطلقت البلدان ذات التنمية المرتفعة جدا والتي تضم سدس سكان العالم حوالي 64% من انبعاثات co_2 في الفترة 1850- 2005، وأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها منذ 1850 حوالي 30 % من مجموع كمية الانبعاثات المتراكمة، بل إن هذه الدول نقلت عمليات الإنتاج الكثيفة الكربون إلى البلدان الفقيرة. [1]

وبالطبع فإن الذي يتحمل الجزء الأكبر من هذه الآثار هم الفقراء، فإن نمو الدخل الذي أشار إليه تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010 ترافق باتساع الهوة في توزيع الدخل عالميا، وبآثار سلبية على البيئة (انبعاثات co_2 ، تدهور نوعية الأراضي والمياه، انحسار الغطاء النباتي....)، وتشير التوقعات أن أكبر الخسائر التي تصيب الإنتاج الزراعي وسبل المعيشة (جراء انخفاض معدلات تساقط الأمطار) ستمس البلدان المتخلفة التي هي أقل البلدان مساهمة في تغيير المناخ، كما يتوقع أن تؤدي العوامل البيئية الخطيرة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي بنسبة تتراوح بين 30 و50 % بالأرقام الحقيقية، وستقع أشد المخاطر على كاهل 1.3 مليار شخص فقير يعيشون من الزراعة وصيد الأسماك واستغلال الغابات. [2]

إن مطالبة الدول النامية حاليا –وحتى بعد أن تحقق انطلاقها الاقتصادي– بتأمين استدامة للنمو هو مسألة غير ممكنة في ظل مراعاة التداخل بين مستويات التنمية المستدامة (محلي – عالمي)، وفي ظل عدم تحمل الدول الغنية التزاماتها في هذا المجال، والتي يترتب عليها آثار لا تقتصر عليها، بل تمتد إلى كل سكان العالم عموما، ويعاني منها سكان الجنوب بصفة بالغة على الأخص.

من ناحية أخرى، فإن النموذج الرأسمالي الذي تبشر به العولمة وتعمل على نشره عالميا، ساهم في ترسيخ قيم ومعتقدات لا تسمح ببروز مجتمعات مستدامة بيئيا وتنمويًا. فـ"الحداثة" التي يستند إليها هذا النموذج زرعت ثقة مطلقة في التقنية والعلم، وفي آليات السوق والمصلحة الفردية (المتمركزة حول الإنسان الأوربي)كحل لأية مشكلة تواجه سعادة بشرية، هذه السعادة التي تتحقق بالنزعة الاستهلاكية التي تدعمها نزعة تصنيعية، وبالتالي ركزت

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص ص،2-3، و ص:35.

[2] التقرير السابق، ص ص:3-4.

عمليات التقدم بشكل أعمى على تحويل الموارد الطبيعية (بوساطة التقنية) إلى سلع استهلاكية تتحول بشكل سريع جدًا إلى نفايات.

ساهم كل ذلك في تكوين نسق اعتقادي يُعطي الأولوية للحياة المترفة، ويجعل الثروة والنقود معيار مكانة الفرد في المجتمع، وتنامت النزعة الاستهلاكية إلى حد عبر عنه Russell بقوله:« إننا نستهلك الآن في سنة واحدة أكثر مما استهلكه الإنسان في كل الفترة الممتدة منذ ميلاد المسيح وحتى فجر الثورة الصناعية». وبالرغم من حدة الانتقادات الموجهة لهذا النموذج، وتنامي الاهتمام بقضايا البيئة، إلا أن الناس –بشكل عام–، وكذلك الشركات والحكومات، مازالوا يفتقرون للدافع القوي الذي يجعلهم ينخرطون في عمل فعال تجاه ممارسات مستدامة. [1]

ومن الأدلة العملية على ذلك استطلاع غالوب العالمي، وهو مسح يُجرى بانتظام على 150 بلدًا تقريبا منذ عام 2007، وقد كشف عن ضعف كبير في وعي الناس بمشكلة تغير المناخ وغيرها من المشاكل البيئية حيث أن 69% من السكان راضون عن نوعية الهواء. [2]

لذلك ركز تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على مفهوم الإنصاف، وعلى ضرورة ربطه بمفهوم "الاستدامة"، لأن كلاهما يُعنى بعدالة التوزيع، وفي عدم الإنصاف إجحاف سواء كان بين أفراد الجيل الواحد أو بين الأجيال المختلفة.

المطلب الرابع : متطلبات ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة

إن تحقيق تنمية مستدامة تشكل ضمانًا لثمرة الانطلاق الاقتصادي يتطلب مراعاة جملة من الجوانب نشير إلى أهمها فيما يلي:

1- التربية البيئية

كما أشرنا فإن التطور الاقتصادي الذي شهده العالم ترافق بنشر نظام قيمي يكرس المادية في حياة الأفراد، والأنانية الفردية، والنزعة الاستهلاكية غير المقيدة، كسبيل أوحد للرفاهية، وما دامت القضايا البيئية قضايا اجتماعية ثقافية لأنها ترتبط بالإنسان حياة وسلوكًا، فإنه لا يُتصور الوصول إلى ضمان سلوك بشري مواتٍ للبيئة دون تحليل نقدي للمعتقدات الأساسية التي رافقت التطور الاقتصادي، ودون تربية بيئية أكثر دعمًا للاستدامة.

إن الإحساس بأهمية التربية البيئية كعامل حاسم في تحقيق التنمية المستدامة لن تنجح في غيابه كل التدابير الأخرى (التكنولوجيا، التنظيمات والتشريعات، الاعتمادات المالية...) لحماية البيئة،كان حاضرًا في وعي المجتمعين في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 الذين أسسوا لميثاق عالمي لحماية البيئة، إذْ أن التوصية رقم 96 من توصيات إعلان هذا

[1] عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص ص:5-7.
[2] تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011، ص:33.

المؤتمر تطالب بأن تتولى الوكالات التابعة للأمم المتحدة –ولاسيما اليونسكو– اتخاذ التدابير اللازمة لوضع برنامج جامع لعدة فروع علمية للتربية البيئية في المدرسة وخارجها، على أن يشمل جميع مراحل التعليم، وأن يكون موجها للجميع، بهدف تعريفهم بما يمكنهم النهوض به من جهود بسيطة، وفي حدود إمكاناتهم، لإدارة شؤون البيئة وحمايتها.[1]

وتُعرّف التربية البيئية بأنها: «عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يحيا فيها، وتوضح حتمية المحافظة على موارد البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان، وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته».[2]

ومن أجل التطبيق العملي لهذا المفهوم، عُقدت العديد من التجمعات الدولية، أبرزها الندوة الدولية في بلغراد عام 1975، والتي قعّدت غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية والمنتفعين بها، والمؤتمر الدولي الحكومي الذي عقد في مدينة تبليسي السوفياتية في 1977 حول التربية البيئية وسبل تنميتها ونشرها، ومؤتمر موسكو عام 1987 الذي وضع استراتيجية عالمية للتربية البيئية، ثم مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 الذي أكد على إعادة تكييف التربية البيئية ناحية التنمية المستدامة، وزيادة الوعي البيئي العالمي، وتعزيز برامج التدريب البيئي.[3]

2- تبني الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة

إذا كانت التربية البيئية نشاط استراتيجي ذي أهداف طويلة المدى يرتكز على الجانب المعرفي وتقويم السلوك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج أيضا إلى إجراءات عملية آنية، تعيد صياغة النشاطات الحالية، أو تبتكر أخرى جديدة، بما يتوافق وتحقيق الاستدامة البيئية، وأهم الممارسات الواجب تبنيها في هذا الإطار: [4]

- الاعتدال في استهلاك الموارد، حيث لا ينبغي أن تكون وتيرة استهلاكها أسرع من وتيرة قدرتها على التجدد.
- مراعاة التسعير الأفضل للموارد، والاستخدام الكفء لها.
- التوسع في استخدام الطاقة النظيفة المتجددة، كالطاقة الشمسية مثلا.
- اعتماد سياسات ناجعة للتخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة.
- تشجيع المرونة والكفاءة في كل من النسقين الطبيعي والبشري.
- إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع.
- تبني تشريعات عقابية فعالة لتغريم الملوث.

---

[1] رشيد الحمد و آخر، مرجع سابق، ص ص:179-180.

[2] المرجع السابق، ص ص:180-181.

[3] كاظم المقدادي، التربية البيئية،كتيب لطلبة الإدارة والاقتصاد قسم إدارة البيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2006، ص: 41.

[4] أنظر: عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سابق، ص ص:33-34.

3- وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

إن تحقيق القواعد العملية للتنمية المستدامة متمثلة في: [1]

- وجوب تصحيح مصادر سلبيات وفشل كل من آلية السوق والحكومات في تسعير الموارد،
- حماية القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية، بحيث يجب أن لا يتجاوز معدل استغلالها معدل تجديدها،
- تجنب تلويث البيئة بمعدلات تفوق طاقاتها الطبيعية على التخلص من النفايات،
- التطوير التقني الذي يعزز التحول إلى استخدام بدائل متجددة محل البدائل الطبيعية،
- العمل على مسايرة معدلات النشاط الطبيعي للقدرات البيئية،

يتطلب وضع إستراتيجية تعضدها إمكانيات تقنية ومالية تساعد على:

- وصف الوضع البيئي للدولة.
- تحديد الأسباب الأساسية للمشكلة البيئية.
- إعداد السياسات لمواجهة تلك المشكلة وعلاجها.
- اقتراح الإجراءات العلمية المناسبة.

4- المشاركة الشعبية

إن مشاركة الجماهير له دور حاسم في التنمية المستدامة من خلال ما للأفراد من علاقة مباشرة في الحفاظ على البيئة بشتى الوسائل: ترشيد الاستهلاك، المحافظة على الموارد، مكافحة التلوث...الخ.

5- التشريعات البيئية

ويشترط أن تكون هذه التشريعات متكاملة مع إستراتيجيات التنمية المستدامة، وأن تضع معايير لبعض الأنشطة (كالحد من التلوث)، وأن تشمل مختلف المواضيع البيئية كتخطيط استخدام الأرض بما في ذلك التخطيط الحضري والتجمعات السكانية، وتقييم آثار المؤسسات على المحيط...الخ، مع ضرورة وجود أجهزة فعالة للرقابة والتقييم. [2]

6- المؤسسات الفعالة

يعتبر وجود إدارة مركزية مسئولة وذات فعالية تنسق جهود مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة من الأمور الإرتكازية في تنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة، مع ضرورة أن تعمل هذه المؤسسات على إشراك الأفراد، والتعاون فيما بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية والسيدة مصطفى إبراهيم ، قضايا اقتصادية معاصرة، (د.دار نشر)، الإسكندرية، 2005 ، ص ص 123–124

[2] محمد غنايم،دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي،من الموقع:
http://www.ao-aladem y.org/wesima_articles/Library.20061208-803.html . (12.09.2011).

المبحث الثاني : العولمة وتحديات التعولم

إن الاستراتيجية طويلة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي، لابد أن تأخذ في الحسبان أوضاع البيئة الدولية المعقدة التي تتميز باندماج الاقتصاديات وتكتلها بفعل العولمة المتسارعة، وكيفية التعامل مع هذه الأوضاع بشكل يضمن تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية.

وهناك فرق بين مفهوم العولمة ومفهوم التعولم: فالعولمة حالة تشير إلى ظاهرة قديمة مستمرة بأبعاد متعددة، أما التعولم فهو عملية إرادية مخططة تستهدفها الدولة لمواءمة وضعها للدخول في العولمة، والاستفادة من إيجابياتها، والتقليل من سلبياتها، وهي عملية تنشدها الاقتصاديات، وتختلف حسب حالة كل مجتمع ومقوماته. [1]

المطلب الأول : العولمة: إشكالية المفهوم

رغم أن العولمة من المفاهيم التي شغلت حيزاً كبيراً جدا في الدراسات الفكرية والميدانية في شتى الحقول العلمية (الاجتماع، الاقتصاد، الثقافة ...)، إلا أنها لازالت مفهوماً تختلف وجهات النظر حول إعطاء تعريف محدد له بشكل دقيق. ويرجع السبب الأول في ذلك إلى أن العولمة ظاهرة تأخذ أكثر من شكل، وهى غير واضحة المعالم بشكل نهائي، بل تصطبغ بالحركية والاستمرار، وتُرصد باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات عدة.

وكمفهوم عام، تتفق التعاريف حول خاصية أساسية تشكل جوهر العولمة، وهى الاتجاه المتنامي نحو جعل العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة، تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول[2]. وعلى سبيل المثال نسوق التعريف التالي للعولمة الذي يبين بشكل عام هذه الخاصية :«العولمة هي التدخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون حاجة لإجراءات حكومية ».[3]

كما تعرف العولمة بالتركيز على حقل معين لها (كالحقل الاقتصادي): «يشير مفهوم العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية ».[4]

---

[1] جمال حلاوة و علي صالح، مرجع سابق، ص:238.

[2] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص:31.

[3] محمود حسين الوادي و آخرون، العولمة و أبعادها الاقتصادية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:60.

[4] نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص:9-10.

وخاصية "الاندماج وإزالة الحدود" هذه –كصفة ملازمة لمفهوم العولمة– ترجع إلى نشأة هذا المفهوم، حيث أن العولمة دخلت كمصطلح جديد إلى الحقل المعرفي عندما صاغ "مارشال ماكلوهان" مفهوم "القرية الكونية" نهاية عقد الستينات، للتعبير عن تقارب أجزاء العالم لتصبح قرية عالمية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية.

ودون الخوض في النقاش النظري الدائم حول تحديد مفهوم العولمة (والذي يخرج عن نطاق هذا البحث) [1] نشير إلى النقاط الأساسية التالية:

- هناك فرق جوهري بين التدويل والعولمة، فالتدويل يشير إلى العمل الجماعي لدول تحافظ فيه على سيادتها، بينما العولمة فتلغي الحواجز والحدود وتهمش الدولة وسيادتها. وحسب الأونكتاد فإن العولمة مرحلة لاحقة للتدويل، حيث أن المرحلة الأولى هي التجارة الدولية، والمرحلة الثانية بدأت في السبعينات وتمثلت في الاندماج المالي والدولي، وتشكل العولمة المرحلة الثالثة التي بدأت في الثمانينات وهي مستمرة إلى الآن. [2]
- إضافة لخاصية " تذويب الحدود" فإن للعولمة مظاهر أساسية تميزها أهمها:
  - ثورة الاتصال والمعلومات.
  - دمج الأسواق العالمية لاسيما المالية منها.
  - ضخامة التدفقات المالية الدولية، والتبادل التجاري، وسهولة حركة الأشخاص.
  - التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع.
  - تعاظم دور المنظمات العالمية في إدارة الأنشطة العالمية وتوجيهها.
  - تعاظم دور ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات، وسيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية.

المطلب الثاني: العولمة والبيئة الاقتصادية الدولية: نظام عالمي جديد بأفكار قديمة

1- العولمة رأسمالية بثوب جديد

رغم أن مصطلح العولمة دخل الحقل المعرفي مرتبطا بحركة التقدم التقني وثورة المعلومات والاتصالات وظهور العقول الإلكترونية كمتغيرات تسارع تطوّرُها بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن العولمة في حقيقتها ظاهرة قديمة ارتبطت مرجعيتها الفكرية والتاريخية بتطور الرأسمالية، وكل فهمٍ للعولمة يقتضي العودة إلى الجذور الفكرية والتاريخية للرأسمالية، منذ مرحلة الرأسمالية التجارية التي شكل فيها التبادل التجاري الأسلوب الأول التطبيقي الأول للعولمة (وإن كانت

[1] انظر تفصيل جيد لمختلف تعاريف العولمة: هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص ص:25-42.

[2] المرجع السابق، ص:32.

العولمة حينها ذات طابع إقليمي وبقيت في أغلب الأحيان مجرد نزوع ولم تصل إلى الحقائق الملموسة على أرض الواقع كما هو الحال اليوم)، إلى الليبرالية الجديدة في نهايات القرن العشرين.[1]

إن تيار الليبرالية الجديد الذي برز بوضوح في الثمانينات من القرن العشرين، وذاع صيته أكثر في التسعينات بعد سقوط المعسكر الاشتراكي [(*)]، أصبح يمارس تأثيراً كبيراً في جعل العولمة حقبة التحويل الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء (على حد تعبير صادق جلال العظيم)، ليس فقط على المستوى الفكري، بل وأيضاً على مستوى السياسات الاقتصادية، حيث مارس هذا التيار تأثيراً كبيراً على اتجاه التحولات الاقتصادية العالمية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، من خلال تأثيره على المنظمات الدولية التي تقود مشروع العولمة، كما يتضح ذلك جليا من بنود " اتفاق واشنطن" القائمة على الثلاثية المقدسة : "استقرار – تحرير– خوصصة "، والتي دافعت عنها بقوة برامج FMI المعروفة "ببرامج الاستقرار و التثبيت الهيكلي"، كمنفذ اعتبر المخرج الأساسي للدول النامية من المأزق التنموي الذي وصلت إليه. وهذا التأثير الذي مارسته الليبرالية الجديدة على المنظمات الدولية القائدة لمشروع العولمة، لم يكن في الحقيقة انسجامًا في الرؤى، بقدر ما كان توافقًا في المصالح،[2] جعل العولمة نشرًا جديدًا للرأسمالية وتوطيدًا لدعائمها، وتأكيدًا على صلاحيتها كأساس للازدهار الاقتصادي، يبشر به نظريًا ويؤكده فكريًا التيار الليبرالي الجديد، وتنفذه ميدانيا مؤسسات العولمة بدعم من المؤسسات العابرة للقارات.

ومن ذلك نخلص إلى أن العولمة بمفهومها الاقتصادي ما هي إلا انتقال من النظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل إلى السوق العالمية الحرة، حيث أن محتواها لازال يمثل رجوعًا إلى الأفكار التقليدية، وفي مقدمتها "سيادة قوانين السوق" أو "حكم السوق"، استهدافًا لتحقيق زوال الدولة المنظمة، حتى يصبح العالم كله عبارة عن سوق حرة كبرى من دون قيود. وحسب Susan Strange، فإن فقدان سلطات الدول الوطنية لصالح الأسواق يعتبر أبرز تغيّرٍ عرفه العالم منذ 50 سنة، ورُجّحت كفة الصراع بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لصالح هذه الأخيرة في العشرين سنة الأخيرة، منتجة "فردانية" أصبحت تحكم العالم، وتعطي أولوية لأصحاب رأس المال على أصحاب القرار السياسي، إلى حد أن شخصيات اقتصادية مثل "جورج سوروس" أو "بيل جايت" أو غيرهما أصبحت أكثر الوجوه لفتًا للنظر في المنتدى الاقتصادي العالمي وغيره، من رؤساء كثير من الدول المتقدمة، فضلا عن رؤساء الدول النامية.[3]

---

[1] انظر بالتفصيل تطور المرجعية الفكرية و التاريخية للعولمة في المرجع نفسه، ص ص:42-68.

[(*)] تعود جذور الليبرالية الجديدة إلى 1944 عندما نشر F.August Von Hayek كتاب "طريق العبودية" ثم سعى في عام 1947 إلى تشكيل نواة من المفكرين من بينهم فريدمان من أجل دعم روابط الرأسمالية ضد التيار الماركسي، وقد أخذ هذا التيار ينمو و يتوسع بشكل مواز للتيار النيوكينزي حتى تمكن من البروز بعد أزمة السبعينيات.

[2] رحيم حسين، الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية من كينز إلى استجليتز، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة تصدر عن مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، بجامعة الشلف–الجزائر، العدد5، جانفي 2008، ص:13.

[3] نفس المرجع، ص ص:14-15.

2- النظام الاقتصادي العالمي الجديد

2-1 مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.[1]

إن كلمة "جديد" تشير إلى التغييرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم في كل مرحلة من مراحل تطوره، وبالتالي يصبح هذا المفهوم ديناميكيا يأخذ صفة التجدد، حيث أنه منذ أن بدأ هذا النظام يتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية –وبالتحديد عام 1944–، وبدأت ملامحه تظهر بوضوح مع بداية التسعينات، وإلى وقتنا الحاضر وهو ينطوي دائما على مجموعة من العوامل والقوى التي تجعله يتجدد ويتغير باستمرار.

وإذا نظرنا إلى التحولات الاقتصادية التي حدثت في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن 20، فإنه يمكن القول أن استشراف القرن الحادي والعشرين يمكن أن ينبئ بميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد وُلد في العقد الأخير من القرن الماضي وسيكبر ويتعاظم في القرن 21، وهو يتميز بقوى دافعة جديدة، حيث تسود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات بين مناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية، هذه القوى جعلت محدد المكانة الدولية هو القدرات الاقتصادية وليس القدرات العسكرية وحدها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تميز المشهد العالمي بسيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية، واحتدام التسابق لاكتساب القدرات التنافسية، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلوماتية، كل ذلك في إطار منحى يتجه إلى تدويل الإنتاج وعالمية الأسواق، في ظل ما يسمى بـ"العولمة".

2-2 مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يضم النظام الاقتصادي العالمي الجديد مكونات مختلفة تتمثل في الدول، والمنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية العالمية، إلا أن المكون الأهم الذي يشكل عصب هذا النظام هو المنظمات الاقتصادية الدولية التي تملك آليات واسعة في التأثير على باقي المكونات الأخرى، وتقوم بإدارة النظام العالمي الجديد وفق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية تؤثر في السياسات الداخلية لمعظم دول العالم.

وعموما يمكن التمييز بين ثلاث مكونات أساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد:[2]

- النظام النقدي الدولي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي FMI، ويحكم هذا النظام قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص:16.

[2] المرجع السابق، ص:38.

- النظام المالي الدولي: ويشرف عليه البنك العالمي، وهو يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال، سواء في صورة مساعدات أو قروض أو استثمارات أجنبية.
- النظام التجاري الدولي: وتديره منظمة التجارة العالمية OMC، وهو يحكم قواعد السلوك في كل ما يخص مسائل التجارة الدولية، ويعمل على تحرير التجارة العالمية وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل.

3-3 خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

الملاحظ لمراحل تشكل هذا النظام وما طرأ عليه من تغييرات إلى الوقت الحاضر، مع استشراف ما سيكون عليه في القرن الحادي والعشرين، يجد أنه يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ) الديناميكية:

وتعني هذه الخاصية أن هذا النظام يعرف تغييرات جديدة في كل مرحلة من مراحل تطوره، تؤدي به إلى استخدام أدوات وأساليب تعامل جديدة لتحقيق غاياته. يؤكد هذه الخاصية تعدد الآراء سابقا فيما سيكون عليه هذا النظام في القرن الحادي والعشرين، حيث رجح البعض طرح سيناريو القطب الواحد، بينما رجح آخرون سيناريو الشكل الهرمي، ويعتقد طرف ثالث برجحان طرح الكتل المتوازنة...الخ

ب) الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ساهم تحرير التجارة الدولية في تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، وخلق نوع من التقسيم الدولي للعمل أصبحت العملية الإنتاجية بمقتضاه تتوزع بين أكثر من دولة في علاقة تأثير متبادلة، ونجم عن زيادة هذا الاعتماد المتبادل العديد من الآثار منها:

- زيادة تعرض الدول للصدمات الاقتصادية الخارجية
- سرعة انتقال الأزمات الاقتصادية بين دول العالم (وأبرزها الأزمات المالية)
- زيادة أهمية التجارة الدولية كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

ج) ظهور اهتمامات جديدة على المستوى العالمي:

إن زيادة درجة تعقيد النظام العالمي أدت إلى ظهور اهتمامات جديدة عالميا، مثل: نزع السلاح، التلوث البيئي، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، حقوق الإنسان...الخ، وانعكست هذه الاهتمامات على العلاقات الخارجية بين البلدان، حيث لم تعد السياسات العالمية تقتصر على العلاقات بين الحكومات، وإنما أصبحت عبارة عن

تفاعلات متشابكة تتأثر بها كل شعوب العالم. إن هذه الاهتمامات الجديدة أدت إلى ظهور المنظمات غير الحكومية ONG محليا وعالميا للتعامل معها.[1]

د) ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

لقد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل بين الدول قائمة على تخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي يملك ميزة نسبية في إنتاجها، إلا أن هذا المفهوم تغيّر وأصبح التقسيم الدولي للعمل يعرف أنماطا جديدة منها:

- تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة: بمعنى أنه أصبحت توجد أنواع متعددة من المنتوج الواحد تبعا لاختلاف ظروف الإنتاج بين الدول، ولذلك تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد.
- تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة: بحيث أصبح المنتوج الواحد ينتج في أكثر من دولة تبعا للبحث عن أقل تكاليف للإنتاج.

إن هذه الخاصية للنظام العالمي الجديد أتاحت الفرصة أمام بعض الدول النامية لاختراق الأسواق العالمية نظرا لاكتسابها مزايا تنافسية كبيرة في أنواع معينة من السلع، وخير دليل على ذلك النمور الآسيوية.

ه) الثورة العلمية:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالثورة الصناعية الثالثة متمثلة في الثورة العلمية في مجال المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، إن هذه الثورة العلمية تعتبر المحرك الرئيسي لجميع متغيرات أجزاء هذا النظام، وقد ساهمت في جعل العالم يتحول إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف.

و) تراجع مفهوم القوى العظمى:

إن الهيمنة العسكرية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية اليوم لا تنفي تشتت القوة السياسية والاقتصادية بين مراكز قوى متعددة في العالم، منها اليابان والمجموعة الأوروبية والصين وروسيا، ويمكن القول أن النظام العالمي الجديد يعرف صراعات توحي بأن العالم سيشهد نوعا من تعددية الأقطاب، بعد سيادة نموذج القطب الواحد في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

ح) تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

لقد أصبحت هذه الشركات العملاقة تشكل مؤثرا قويا في الاقتصاد العالمي نظرا لنشاطها الواسع وتعاظم دورها يوما بعد يوم، حيث أنه:[2]

---

[1] عبد الوهاب الأمين ،مرجع سابق، ص:424.

[2] أنظر : عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص ص: 52-53 .

- يصل إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- وتستحوذ هذه الشركات على 40% من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم.
- حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات.
- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية لهذه الشركات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي من هذه الأصول، مما يدل على تحكمها في السياسة النقدية الدولية.

ط) تزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، بما توفره من مزايا للدول الأعضاء فيها (كحرية انتقال السلع والخدمات دون قيود جمركية أو غير جمركية، حرية انتقال رؤوس الأموال، السوق الكبيرة المشتركة...)، وبما تشكله من قوة اقتصادية معتبرة، إحدى أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ومن أهم هذه التكتلات: الاتحاد الأوروبي UE، التكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية المعروف بـ"نافتا NAFTA"، والتكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك الذي يضم ثلاث محاور رئيسية تبرز دور النمور الآسيوية واليابان في النظام الاقتصادي العالمي وهي:

- رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم "أسيان ASEAN"
- جمعية التعاون الاقتصادي لآسيا المسماة "أبك APEC"
- جمعية جنوب آسيا وشبه القارة الهندية "سارك"

المطلب الثالث: تحديات العولمة وآثارها على الاقتصاديات النامية

كثيرا ما تبشّر المنظمات الدولية وفي مقدمتها FMI والبنك الدولي، بمزايا تفاؤلية للعولمة بالنظر إلى ما تؤدي إليه من زيادة التكامل الدولي في الاقتصاد العالمي، وبالنظر إلى اعتبارها فرصة للحصول على مزايا تشبه إلى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع الأسواق عن طريق التجارة، مع إمكانية زيادة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات. [1]

كذلك ينظر البعض إلى أن العولمة ليست سلبيات كلها، بل تنطوي على جملة من الإيجابيات أهمها: [2]

- تحرير التجارة الدولية قصد تكامل الاقتصاديات النامية والمتقدمة.
- الاستثمارات الأجنبية وما يرافقها من مزايا مختلفة.

[1] عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

[2] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص:234.

- الثورة المعرفية وما يترتب عنها من تقدم عملي تكنولوجي يسهل حركة انتقال الأموال والسلع والخدمات ويقلل أثر المسافات.
- تحرير أسواق النقد العالمية وتزايد ترابط الأسواق، مما يقلل القيود على حركة الأموال.
- عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية، مما أدى إلى زيادة التنسيق بين الأفراد والجماعات ذات المصالح المشتركة، خاصة في المجالات النافعة كحماية البيئة مثلا.
- تعميم استعمال التكنولوجيا.
- انتشار عمليات الخوصصة، مما أدى إلى إطلاق المبادرات الفردية.

إلاّ أن الواقع أثبت أن كل هذه المزايا التفاؤلية هي في حقيقة الأمر تحديات أكثر منها إيجابيات، وأن تحققها يقتضي تكافؤ في المستوى بين دول العالم، مبني على عدالة اقتسام ثمار العولمة، وتوظيفها كوسيلة لسعادة البشرية جمعاء، لا أداة للاستغلال، وتفوّق شعوب دول شمالية، على حساب بؤس وشقاء غالبية سكان المعمورة في دول الجنوب.

إن الظروف الراهنة والسمات التي تطبع النظام العالمي الجديد تجعل من المراوغة القول أن الدول النامية تستفيد من ثمار العولمة، وأن تسارعها هو في صالح تقدم هذه الدول وازدهارها، بل إن الترابط الوثيق بين العولمة وآليات النظام الرأسمالي جعل من الواضح الذي لا يقبل الشك أن العولمة أصبحت أداة توظفها الدول المتقدمة –من خلال مؤسسات العولمة الدولية– لرعاية مصالحها وتكريس تبعية دول المحيط لها.

وتأسيسًا على ذلك، فإن المحافظة على ثمار الانطلاق الاقتصادي يقتضي فهمًا جيدًا للتحديات التي تطرحها العولمة، واندماجًا إيجابيًا على مستوى متقدم من القوة الاقتصادية والتأثير الدولي، يجعل الاستفادة من العولمة أمرًا ممكن البلوغ، وفي التجربة الصينية أقوى دليل على هذا الأمر كما أسلفنا الذكر.

وفيما يلي نستعرض أهم التحديات التي تطرحها العولمة على اقتصاديات الدول النامية، وأهم الآثار التي رافقت تطورها المتسارع، منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين:

1- تعميق عدم العدالة في توزيع الدخل و الثروة

من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية وآثارها –والتي باتت تشكل في الوقت ذاته تحديًا أمام الدول المنفردة وأمام الهيئات الدولية– تعميق التفاوت في توزيع الثروة بشكل غير عادل بين الأمم، وبين الأفراد داخل الأمة الواحدة . وفي هذا الإطار نشير إلى أن:

- من بين 6 ملايير نسمة في العالم يعيش 2.8 مليار نسمة (النصف تقريبًا) بأقل من دولارين في اليوم، و 1.2 مليار نسمة (الخمس تقريبا) بأقل من دولار واحدًا يوميًا. والدخل المتوسط للعشرين بلدًا الأكثر ثراء يفوق 37

مرة الدخل المتوسط للعشرين بلدًا الأكثر فقرًا. كما أن 70 % من سكان العالم الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم يوجدون في آسيا الجنوبية وإفريقيا. [1]

- يوجد في العالم 358 ملياردير يمتلكون أكثر مما يملكه نصف سكان العالم ، و20 % من دول العالم تستحوذ على 85 % من الناتج العالمي و84 % من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85 % من المدخرات العالمية. [2]
- وإذا كان هناك دائما أغنياء وفقراء في المجتمعات الرأسمالية والنامية عمومًا، فإن الظاهرة الجديدة في العولمة هي تزايد الفجوة بين هاتين الفئتين بسرعة كبيرة لم تشهدها البشرية من قبل. وفي إحصائية دقيقة أوردها تقرير التنمية البشرية لعام 1999 نجد أن 200 شخص (يوجد 60 % منهم في أمريكا الشمالية وأوربا) من أغنى أغنياء العالم يملكون 1042 مليار دولار، وهذا المبلغ يتجاوز دخل 41 % من سكان العالم. والأصول التي يملكها ثلاثة أشخاص منهم تتجاوز قيمة الناتج المحلي لجميع البلدان الأقل نموًا !! وإن مساهمة سنوية قدرها 1% من ثروة هؤلاء الـ200 شخصا توفّر إمكانية حصول الجميع على التعليم الابتدائي (ما بين 7 إلى 8 مليار $)! [3]

2- تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر الدول العظمى المتحكم الأول في رؤوس الأموال العالمية وفي تصريفها، حيث –ولحقبة طويلة– ظلت نسبة أكثر من 90% من الاستثمارات الأجنبية ترجع إلى مجموعة من الدول لا يبلغ عدد سكانها 8 % من سكان العالم. [4] وفي الجدول التالي تأكيد لهذه الحقيقة:

جدول رقم III– 17: استحواذ الدول المتقدمة على مخزون IDE عالميًا

الوحدة : %

	1914	1938	1960	2008
حصة الدول المتطورة من مخزون IDE عالميًا	100	100	98.9	92.1

***Source** : Fredéric Teulon , La nouvelle économie mondiale, PUF (Presse Universitaires de France), 6eme ed. 2008, p : 171.*

[1] Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2004:des services pour les pauvres, p:4.

[2] جمال حلاوة و علي صالح، مرجع سابق، ص:235.

[3] منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين: تأملات في النمو والأزمات والفوضى، ط1، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 2001، ص:159.

[4] بلقاسم سلاطنية، حقيقة العولمة، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة–الجزائر، 1999، ص:41.

وإذا كانت مطالعة إحصائيات التقرير الأخير للأوتكتاد حول الاستثمار في العالم (2011) تشير إلى أن الاقتصاديات النامية حققت عام 2010 مستويات غير مسبوقة من تدفقات IDE، سواء الداخلة منها أو الخارجة، حيث تلقّت ما يقرب من نصف التدفقات الداخلة، وكان النصف الأعلى من 20 اقتصاداً مضيفاً لـ: IDE في العالم عام 2010 مكونا من اقتصاديات نامية أو اقتصاديات انتقالية [1]، فإن الحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن الأذهان أن هذا الإنجاز يعود لاقتصاديات شرقي وجنوب شرقي آسيا التي تعتبر وجهه مرغوبة –وبإلحاح– من طرف الشركات متعددة الجنسيات، والتي تتخذها قاعدة للتركيب والتصدير. ويوضح الشكل التالي هذه الحقيقة:

شكل رقم III– 6: استحواذ الاقتصاديات الأسيوية النامية على الحصة الكبرى من تدفقات IDE إلى الدول النامية خلال الفترة 2008 – 2010

تدفقات IDE الداخلة ‖ **تدفقات IDE الخارجة**

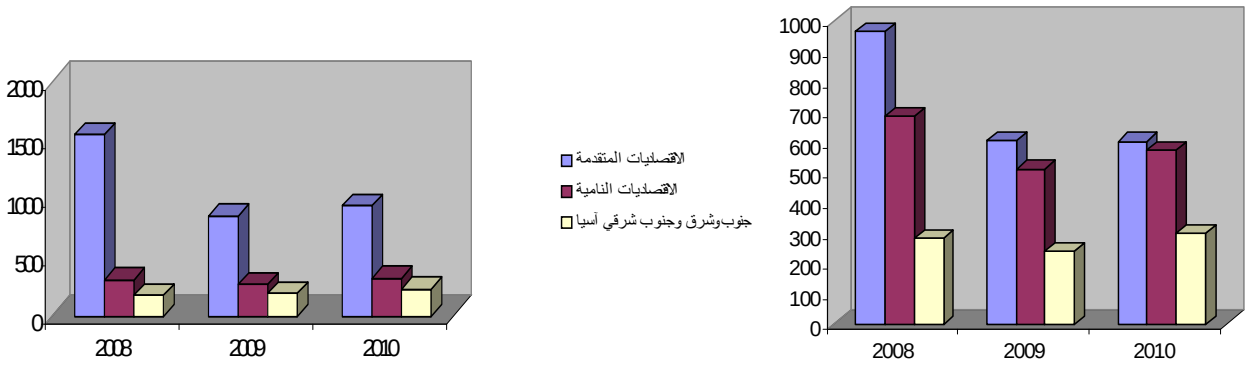

المصدر : من إعداد الباحث استنادًا إلى إحصائيات تقرير الأونكتاد حول الاستثمار العالمي 2011، ص:4.

فيلاحظ مثلا أن التدفقات الخارجة من IDE –والتي تعود أصولها إلى دول نامية– تستحوذ الاقتصاديات النامية الآسيوية منها على نسبة 70.73% (232 مليار دولار من أصل 328 مليار دولار عام 2010)، كما أنها استحوذت على 52.26% من إجمالي تدفقات IDE الداخلة إلى العالم النامي خلال نفس السنة (300 مليار دولار من أصل 574 مليار دولار).

[1] الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011، ص:4.

3- الأزمات المالية المتكررة

من أكبر آثار العولمة وأشدها خطورة عولمة الأسواق المالية وشدة ارتباطها إلى درجة جعلت الاختلال في أي منها يخلق أزمة عالمية تعصف بالاقتصاديات على اختلاف أنواعها، وبمستويات كارثية. فمنذ أزمة بورصة نيويورك عام 1929، توالت الأزمات العالمية المالية بشكل دوري، وسجل العالم كثيرا من الأزمات الكبرى، كأزمة شرق آسيا عام 1997، والأزمة المالية في روسيا عام 1998، وأزمة الأرجنتين عام 2001، انتهاء بالأزمة المالية الكبرى 2008 التي اعتبرت أعظم أزمة تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال الـ: 100 سنة الأخيرة، حيث خلّفت آثارا كارثية على الاقتصاد الأمريكي، وعلى الاقتصاد العالمي في وقت واحد.

فبالنسبة للاقتصاد الأمريكي: [1]

- ارتفعت المديونية لتصل 36 تريليون دولار، وشكلت الديون الحكومية حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت مديونيات الأفراد والشركات 27.6 تريليون دولار.
- بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي حوالي 60 مليار $.
- إفلاس البنوك الكبرى، وانهيار البورصات بتراجع أسعار الأسهم، وتدهور قيمة الدولار.
- ارتفاع معدلات التضخم لتجاوز 4.5 %.
- ارتفاع معدلات البطالة إلى 5.1 %، وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80. 000 وظيفة شهرياً، ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي منذ بداية الأزمة حتى بداية عام 2008 أكثر من 30.5 مليون شخص.
- تفاقم عجز الميزانية حيث وصل أقصاه بمبلغ 410 مليار $ (حوالي 29 % من PIB الأمريكي) عام 2008.
- وإجمالاً قَدّرت OCDE إجمالي الخسائر الاقتصادية الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقاري بحوالي 350 إلى 540 مليار دولار بينما قدرها FIM بحوالي 945 مليار $.

أما على صعيد انعكاسات أزمة 2008 على الاقتصاد العالمي:

- انتقلت الأزمة إلى مناطق مختلفة من العالم بسرعة (لاسيما الاتحاد الأوربي الذي لا يزال يعاني آثارها إلى اليوم فيما يعرف بأزمة اليورو).
- كما انتقلت من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، مسببة إغلاق العديد من قطاعات صناعة السيارات وصناعة البناء وتسريح عمالها.

[1] علي عبد الكريم حسين الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، المؤتمر الثالث حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول المنعقد بجامعة الإسراء – الأردن، يومي 28-29 أفريل 2009، ص ص:5-7.

- سجلت البورصات العالمية والعديد من الأسواق المالية للدول مؤشرات أداء سالبة (لاسيما عام 2009)، بسبب قتامة مستقبل الاقتصاد العالمي عموماً والأمريكي خصوصاً، فقد سجل مؤشر كاك الفرنسي انخفاضاً بنسبة 42.07 %، ومؤشر داكس الألماني بنسبة 40.37 %، والخسائر الكبرى كانت في البورصات الآسيوية حيث سجل مؤشر شنغهاي مستوى انخفاض بنسبة 65 %، ولم تسلم أسواق المال العربية من ذلك حيث سجل مؤشر سوق دبي مثلا انخفاضاً كبيراً بنسبة 72%.[1]
- الآثار السلبية على الاستثمار في العالم بسبب تدهور قدرات البنوك على الإقراض، والتخوف الذي خلقته الأزمة لديها.
- انخفاض المساعدات الدولية إلى الدول الفقيرة.

4- الآثار على الطبقة العاملة

من آثار العولمة بروز ظاهرة "التنحيف"، والتي تعني لجوء المؤسسات إلى العمل بنظام التعاقد المحدد بحثاً عن تدنية التكاليف. ولقد كان من نتائج هذه الظاهرة بروز فئة "العمال الفقراء" التي تشكل فئة معتبرة من التركيبة الاجتماعية (خُمس العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية)، وتتقاضى أُجوراً دون خط الفقر. ويمكن القول أن الشركات اليوم ابتكرت مصطلح "العامل عند الطلب" Worker just in time، وهو ما كان يعرف سابقا بالأجير اليومي، وهذا النوع من العمل خال من الضمانات، وغير مستقر، وذو شروط عمل أسوأ.[2]

وتشير إحصائيات منظمة العمل الدولية، إلى أن البطالة تفاقمت في العالم منذ الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أكد تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية لعام 2011 أن عدد البطالين في العالم بلغ 205 مليون عاطل عام 2010، وهو ما يمثل زيادة تقدر بـ:27.6 مليون بطال عن سنة 2007، وقُدر معدل البطالة العالمي بـ:6.2%، وارتفع معدل بطالة الشباب (فئة 15 – 24 سنة) من 11.8% إلى 12.6% عام 2010. وقُدر عدد الشباب الذين تركوا العمل (في 56 دولة توفرت حولها الإحصائيات) بـ:1.7 مليون شاب ما بين 2007 و 2009، وهو ما يمثل –حسب ذات التقرير– هدْراً معتبراً للقدرات الإنسانية.[3]

وفيما يلي جدول بأحدث الإحصائيات المتوفرة حول أعداد البطالين في العالم:

[1] قحطان عبد سعيد السامرائي،اقتصاد الفقاعات..دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول، المنعقد بجامعة الإسراء يومي 28-29 أفريل 2009،ص:22.

[2] ضياء مجيد الموسوي،العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:78.

[3] Bureau international du travail, Tendances mondiales de l’emploi 2011, p p:12-14.

جدول رقم III– 18: البطالة في العالم خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : مليون شخص

	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010 (*)
الإجمالي (**)	177.2	192.5	191.2	184.6	177.3	182.9	205.2	205.0
الرجال	103.2	109.9	108.7	105.3	101.4	104.8	119.5	118.4
النساء	74	82.6	82.5	79.4	75.9	78.1	85.7	86.5
الشباب *jeunes* (***)	74.4	79.2	79.6	76.9	73.5	74.4	79.6	77.7
البالغون *Adultes*	102.8	113.3	111.6	107.7	103.8	108.5	125.6	127.3

(*) بالنسبة لسنة 2010 أخذت التقديرات المتوسطة .

(**) قد تكون المجاميع غير متوافقة بسبب أن الأرقام مقربة (حسب التقرير)

(***) الشباب الفئة العمرية من 15 – 24 سنة والبالغون من 25 سنة فما فوق .

Source *: Bureau international du travail, Tendances Mondiales de l'emploi 2011, p :67.*

وفيما يخص الأجور، فإن "تقرير الأجور في العالم للفترة 2010–2011 " الصادر عن مكتب العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، أوضح أن نمو المتوسط الشهري للطبقة العاملة في العالم تراجع من 2.8% عشية الأزمة في 2007، إلى 1.5% عام 2008، ثم إلى 1.6% عام 2009، مع فوارق كبيرة بين البلدان والمناطق، كما أوضح أن نسبة من يتقاضون أُجوراً منخفضة (وهي الأجور التي تقل عن ثلثي الأجور الوسيطة) ارتفعت منذ أواسط التسعينات في أكثر من ثلثي البلدان التي توفرت حولها الإحصائيات. وبذلك يتوضح أن أزمة البطالة التي تنتجها العولمة (وهذه المرة في مظهر كبير من مظاهرها وهو الأزمة المالية العالمية وتداعياتها)، لا تقتصر على ملايين الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم فحسب، بل وأيضا على الأشخاص الذين حافظوا على عملهم ولكن مع تدهور كبير في القدرة الشرائية. (يشير التقرير إلى أزمة ارتفاع معدلات التضخم في العالم عشية الأزمة لاسيما بسبب ارتفاع أسعار البترول وما رافقها من تأثير على الأجور الحقيقية). [1]

5- تأثير العولمة على أنظمة التعليم

يمكن الإشارة إلى أهم انعكاسات العولمة على أنظمة التعليم كما يلي:[2]

- تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربح، وينتج عن ذلك أن التعليم سيصبح سلعة توظف لإنتاج سلع أخرى، وهو ما يطلق عليه "ظاهرة تسليع التعليم".

[1] Bureau international du travail, Rapport mondial sur les salaires 2010/2011, p:3 et plus.

[2] لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002، ، ص ص: 90-94 .

- الاتجاه نحو خوصصة التعليم كنتيجة لعدم وفاء الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم.
- عدم مبادرة التعليم الحكومي إلى تطوير هياكله تحت ضغط البحث عن ميزة تنافسية ومكانة في السوق العالمية بتقليل النفقات، وينجم عنه إنتاج خريجين دون المستوى المطلوب لسوق العمل أو المواطنة في عصر العولمة.
- الشراكة مع الدول والمنظمات الدولية، مما يضع حدودا على صياغة السياسات التنموية في مجال التعليم.
- تغير المناخ الثقافي للسياسة التعليمية (الظروف التكنولوجية الجديدة)، والانفتاح على السياسات التعليمية العالمية.
- اضطراب العلاقة بين عالم التعليم وعالم الشغل، حيث أنه مع تطور التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية ظهرت الحاجة إلى الموارد البشرية ذات النوعية العالية، وينتج عن ذلك اختفاء الوظائف ذات المهارات البسيطة في معظم المجالات، بالإضافة إلى بطالة اليد العاملة غير الماهرة، والتحول في مجال العمل من العمل الدائم إلى العمل المؤقت.

6- تأثير العولمة على القيم

من مخاطر العولمة اختراق كيان المجتمع، وتفكيك العلاقات الاجتماعية عن طريق خلخلة القيم الاجتماعية والعقائد الدينية، والتبشير بقيم مادية غريبة عن تراث مجتمعات البلدان النامية. ذلك أن العولمة هي تطور ايديولوجي للمجتمع الرأسمالي، وغطاء لنشر هذه الايديولوجية في كل بقاع المعمورة لطمس الحضارات الأخرى.

وبما أن القيم تعتبر عنصرا فاعلا في عملية التنمية الاقتصادية –كما وضحنا ذلك في الفصل السابق من هذا الباب–، فإنه بات لزاما أن تراعي الاستراتيجية التنموية البعيدة المدى لما بعد الانطلاق الاقتصادي ضرورة حماية المجتمع من خطر القيم الغريبة الوافدة، والتي تشكل تهديدا لشبكة العلاقات الاجتماعية، وتفكيكا لكيان المجتمع، وبالتالي اهتزاز البيئة الاقتصادية واضطرابها، ولا يتم ذلك عن طريق سياسة الانغلاق والرفض التي باتت غير مجدية في عصر العولمة، وإنما عن طريق ترقية التعليم والنهوض به بما يتواكب ومتطلبات التنمية المستمرة.

إن عصر العولمة هو عصر المعلوماتية وتنامي رصيد المعرفة العلمية والتكنولوجية والاتصالية، وعصر التطبيقات العلمية المتسارعة في مختلف ميادين الحياة، ولم يَعُدْ مجرد امتلاك الثروات الطبيعية والمالية عاملا حاسما في النمو الاقتصادي بقدر ما أصبحت القدرات المعرفية والتحكم في إنتاج العلم والتكنولوجيا مفتاح التقدم والنماء. وفي هذا السياق تبرز أهمية التركيز على التعليم، وإعادة صياغة مضامينه، وتطوير وسائله، بتوظيف الآليات المعلوماتية (كالحاسوب وشبكات الإنترنت)، بغية تكوين الذهنيات والسلوكات المواجهة لتحديات العولمة وما تَقْدُم به من أفكار وقيم وتصورات لحضارات وشعوب مختلفة، قصد تحقيق التوازن بين قيم الانتماء والخصوصية الثقافية، وتوجهات العولمة وأنماطها السلوكية.[1]

1 محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000، ص:19

المبحث الثالث: تحديات اقتصاد المعرفة

من التحديات الكبيرة التي يعتبر لزاما أن تأخذها الاستراتيجية الطويلة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي في الحسبان التحديات المطروحة اليوم في سياق اقتصاد المعرفة العالمي الذي تحركه الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي، والتي تضع الاقتصاد المحلي أمام تحدي إرساء أسس متينة لتضييق الفجوة المعرفية التي تفصله عن الاقتصاديات المتقدمة، وذلك ببناء قدرته على اكتساب وإيجاد معارف وتكنولوجياُ تُسخّر لأغراض التنمية، ولا يمكن ذلك إلا "بتهيئة مناخ موات لاستحداث أفكار وابتكارات، فضلا عن نشرها واستخدامها، من طرف الأطراف الفاعلة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الاستحداث هذه"[1].

المطلب الأول: اقتصاد المعرفة: المفهوم والمرتكزات

إن أهم ما يميز المجتمعات المعاصرة ازدياد دور المعرفة والمعلومات بشكل مطرد كمحرك للإنتاج والنمو الاقتصادي، وأصبح ينظر إلى العلاقة الإيجابية بين اقتصاد المعرفة والتنمية بديهيا، كما يلاحظ ذلك جليا في تقارير المنظمات الدولية، وكذا الدراسات الأكاديمية الحديثة، وبات الاستثمار في المعرفة يعتبر أحد عوامل الإنتاج، بل أهمها على الإطلاق.

ولم يعد اليوم معيار التنافسية يرتكز على العرض الوفير من الأيدي العاملة غير الماهرة المنخفضة الأجور، وإنما على قدرة الشركات على توظيف قوة عمل جيدة التعليم ،وماهرة فنيا، تكون قادرة على اعتماد تكنولوجيات جديدة ،وبيع سلع وخدمات متقدمة.[2]

واقتصاد المعرفة –كاهتمام رئيسي اليوم– لا يقصد به مجرد اقتناء التجهيزات والبرمجيات الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإنما فوق ذلك تنفيذ استراتيجية واضحة، تعمل على بناء القواعد الإدارية التقنية والقانونية التي تؤمّن المناخ المناسب والموارد البشرية المطلوبة لعمل هذه التقانات، وفق أهداف مضبوطة.[3]

---

[1] الأونكتاد، تقرير اقتصاد المعلومات 2007–2008 بعنوان: تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية–النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ص:1.

[2] تقرير البنك الدولي حول التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان : الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –ملخص تنفيذي–، 2007، ص:8.

[3] حسانة محيي الدين ، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد 9، ع 2 ، الرياض، 2004، ص ص: 1– 3.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة

استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة knowledge economy ومجتمع المعرفة knowledge society في الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker. ليشير في الأساس إلى الاقتصاد الذي تكون المعرفة فيه هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.[1]

ويُعرّف عبد الرحمان الحاج اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد الذي تُحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنصة الأساسية التي منها ينطلق".[2]

إذن في اقتصاد المعرفة نتكلم عن "مجتمع المعرفة" الذي لا يقنع باستخدام المعلومات والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط النشاط الاقتصادي، وإنما يعمل بالإضافة إلى ذلك على "إنتاج المعرفة وتسويقها"، بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا رئيسيا. وبذلك فإن المعلومات في مجتمع المعرفة سوف لن تكون مجرد وسيلة لتحقيق أو تسهيل المعاملات الاقتصادية باستخدام الكمبيوتر والإنترنت وغيرهما من أشكال ونظم تكنولوجيا المعلومات، وإنما سوف يتعدى الأمر إلى إنتاج المعرفة، واعتبار القدرة على تحقيق ذلك هو السمة الأساسية المميزة لمجتمع المستقبل.

ورغم تعدد مؤشرات تحديد ووصف مجتمع المعرفة، مثل مدى الاهتمام بالبحث والتنمية، والاعتماد على الكمبيوتر والإنترنت، والقدرة التنافسية في مجال إنتاج، ونشر المعرفة على مستوى العالم، فإن العنصر الأساسي المميز لهذا المجتمع هو إنتاج المعرفة كأهم عامل في الإنتاج، يفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل، ويجعل الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع السلعة المحدد الرئيسي لقيمتها.[3]

2- خصائص اقتصاد المعرفة ومرتكزاته

إن أهم ركائز اقتصاد المعرفة تتمثل في أربعة أمور أساسية:[4]

- الابتكار: وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها، وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

---

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، من موقعها على الانترنت: http://ar.wikipedia.org/wiki/ (18-12-2011)

[2] تعريف اقتصاد المعرفة وأهميته في تقدم المجتمعات، مقال من موقع آفاق علمية وتربوية: http://al3loom.com/?p=1180 (18-12-2011)

[3] أحمد بوزيد، المعرفة..صناعة المستقبل، http://www.mafhoum.com/press6/173T45.htm (15-12-2011)

[4] انظر :

- رميدي عبد الوهاب، اقتصاد المعرفة، الفجوة الرقمية..تحدي المنطقة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 33-44 سنة 2008، ص: 53.
- خالد مصطفى قاسم، دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، من الموقع http://drkhaledkassem.blogspot.com/2011/05/blog-post_24.html (24-12-2011)

- التعليم أساس للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تسهل نشر المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه الأطر: السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر توفرا ويسرا، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال هذه المرتكزات، يساهم اقتصاد المعرفة في خلق ما يسمى مجتمع المعرفة الذي يتميز بعدد من المميزات والخصائص منها:[1]

- توافر مستوى عال من التعليم
- نمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها
- القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي
- تحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات (ذكية)
- وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات والتجديدات، ويتقبلها ويتجاوب معها.

وبذلك فإن **مجتمع المعرفة** يختلف عن **مجتمع المعلومات** -الذي يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال- في أنه مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة)، وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة. ويمكن بيان العلاقة بين المفهومين كالتالي:[2]

- مجتمع المعرفة يحتوي ضمنا مجتمع المعلومات، لأنه يشير إلى مجتمع تنتشر فيه المعلومات وتستخدم على نطاق واسع، ويرتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) منخفضة التكلفة.
- فوق ذلك لا يركز مجتمع المعرفة على تدفقات المعلومات والشبكات التي تدعمها، وإنما يتجاوز ذلك إلى المعرفة والابتكار والخبرة والتجديد، مما يجعله يستهدف الإنسان، وإن كان مبنيا على التنمية التكنولوجية.
- يهتم مجتمع المعرفة بصفة أساسية بأثر الابتكار وانتشار المعارف على التنمية الاقتصادية عن طريق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات.

[1] أحمد بوزيد، مرجع سابق، ص:2.

[2] Wikipedia : http://fr.wikipedia.org/wiki/Soci%C3%A9t%C3%A9_de_la_connaissance

المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة

عرفت مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار تطورا عبر الزمن في طريقة القياس، حيث كان القياس يعتمد تقليديا على المساهمات التي يقدمها القطاع العام للتعليم العالي والبحث العلمي. وفي الستينات والسبعينات، ركزت المؤشرات على تفحص أداء أنظمة العلم والتكنولوجيا، وعلى تقييم حصيلة النشاط العلمي والتكنولوجي والمنشورات، وبدرجة أقل على براءات الاختراع، أما في أواخر السبعينات وفي الثمانينات، فقد تركز الاهتمام على المؤشرات المتعلقة بمدخلات العلم والتكنولوجيا التي تتجسد في منتجات وعمليات جديدة.

وحتى الخمسينات والستينات من القرن العشرين ،ظل الابتكار يعتبر مجرد تقدم خطي، بدءًا من التصور الأولي لفكرة ما عند مستوى البحث الأساسي، إلى التعبير عنها بتطبيق فعلي. ويسمي "برانسكومب" هذا التصور الخطي للابتكار نموذج "الخط الأنبوبي" الذي يرى أن تحقيق الابتكار يتم بتقليل "الاختناقات"، والاحتفاظ بمخزون وافر من المدخلات، ولاسيما الأموال والموارد البشرية اللازمة للبحث والتطوير.

أما مؤشرات العلم والتكنولوجيا المعمول بها حاليًا، فإن غالبيتها تندرج تحت نموذج "البحث داخل والتكنولوجيا خارجة"، أي إما ضمن مجموعة المدخلات، أو مجموعة المخرجات التي يمكن أن تضم المؤشرات التي تقيس الابتكار، مع الإشارة إلى أن مؤشرات المخرجات غير كافية وحدها لوصف عملية الابتكار بجوانبها المعقدة والمتعددة الأبعاد، والتي تتجاوز مجرد البحث والتطوير والتكنولوجيا، وتمتد إلى مجموعة واسعة من الأنشطة في جميع القطاعات، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان قياس الابتكار بصفة دقيقة، ولعل هذا ما يُلحظ من تطور تعريف الابتكار، حيث كان التعريف التقليدي يرى بأن الابتكار هو مجرد تطبيق للمعرفة التكنولوجية، وتوليد لمنتج أو لخدمة جديدين أو محسّنين، بينما يحاول التعريف الحديث للابتكار أن يأخذ في الحسبان جوانب أخرى في العملية الابتكارية تشمل الجوانب التشريعية والتنظيمية وغيرها.[1]

وفيما يلي عرض مختصر لأهم مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار مع نوع من التركيز على المؤشرات المركبة:[2]

1- مؤشرات العلم والتكنولوجيا

ونجد ضمن هذه الفئة فئات فرعية من المؤشرات أهمها:

1-1 مؤشرات البحث والتطوير

تركز هذه الفئة من المؤشرات على توليد العلم والتكنولوجيا، وهي عملية مرتبطة أساسا بأنشطة البحث والتطوير. والمؤشرات المصممة لقياس البحث والتطوير كثيرًا ما تشير إلى مساهمات ضمن قطاعات تتصل بالإنفاق

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نوفمبر 2003، ص ص: 3-4.

[2] انظر المرجع السابق، ص ص: 8-34 .

الوطني الإجمالي على البحث والتطوير، ومن بين هذه المؤشرات التي تركز على **مدخلات** عملية البحث والتطوير نجد:[1]

- إنفاق الشركات على البحث والتطوير
- الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير
- إنفاق التعليم العالي على البحث والتطوير
- إنفاق المؤسسات الخاصة التي لا تسعى إلى الربح على البحث والتطوير
- المساهمات الواردة من خارج الوطن: ويقصد بها مساهمات المنظمات والأفراد المقيمين خارج الوطن، ويمكن أن تشمل هذه الفئة منظمات دولية، وأي أصول أو أنشطة مادية يمكن أن تنشرها هذه المنظمات داخل الحدود الوطنية.

ومن الممكن تطوير أنظمة معقدة لهذه المؤشرات، وإجراء مزيد من التحاليل المفصلة عن مساهمات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي في البحث والتطوير، إذا أتيحت بيانات إضافية عن مسائل أخرى منها:

- نوع البحث الذي ينفق عليه، هل هو بحث أساسي أو تطبيقي أو مجرد تطوير قائم على بحث أجري سابقًا،
- ميدان النشاط العلمي أو التكنولوجي موضوع البحث، ولاسيما علوم الحياة أو العلوم الطبيعية، الرياضيات، علوم الحاسوب، علوم البيئة، أو غيرها...
- مزيد من المعلومات التفصيلية عن طبيعة مصدر التمويل.

وهناك أيضا مؤشرات تركز على **مخرجات** البحث والتطوير مثل:

- أعداد المنشورات وبراءات الاختراع الصادرة.
- براءات الاختراع الصادرة لكل فرد من السكان
- عدد موظفي البحث والتطوير.

ويمكن قياس مخرجات البحث والتطوير كميا بتقدير المعرفة التي تتجسد في الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية المنشورة، وكذلك من مصادر المعلومات التي تفصِّل تقارير البحث والبراءات المنشورة، مع ضرورة إجراء مسوح شاملة للأدبيات، بمشاركة خبراء في المجال المعني، للتثبت من أن الاكتشاف المطروح هو اكتشاف أصلي وليس مجرد إعادة صياغة أو إعادة تفسير لاكتشاف سابق.

وتقاس أهمية نشاط بحثي تطويري أو صلته بالتنمية الوطنية بتحليل منشورات البحث، وأحد المؤشرات الشائع استعمالها هو التواتر الذي تذكر به منشورة معيّنة في المنشورات اللاحقة المتخصصة في المجال نفسه أو في المجالات ذات الصلة. إن حصة الدولة في المنشورات العالمية هو مؤشر جيد عن قدرة باحثيها، وقدراتها المستقبلية

[1] انظر مؤشرات منتقاة للبحث والتطوير في الجدول 1 من الملحق رقم 5.

على التدريب والتطوير الفني. وبالرغم من كونه مؤشرًا كميًا، فإن صدوره عن مجموعة واسعة من المواد المحكمة دوليا يجعل منه مؤشرًا مفيدًا في الدلالة على نوعية البحث.

1-2 مؤشرات التعليم العالي

تتناول هذه الفئة من المؤشرات أداء مؤسسات التعليم العالي، ومساهمتها في تجميع الموارد البشرية الماهرة ورأس المال الفكري في البلد، وهي أيضا تضم مؤشرات تتعلق بالمدخلات وأخرى بالمخرجات.[1]

* تشمل مؤشرات المدخلات: الإنفاق على التعليم العالي، وعدد الطلاب الملتحقين بمختلف مراحل ومجالات التخصص، ونسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة والمساعدين، ونسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب كل طالب منه، ومقدار ونوعية المعدات والمرافق العلمية ،وعدد الحواسيب المتيسرة في المؤسسات...

* أما مؤشرات المخرجات في التعليم العالي فتتعلق أساسا بعدد المتخرجين في مختلف مجالات التخصص، ونوعية نظام التعليم العالي التي تقاس بمعدلات إكمال الدورات الدراسية في فروع التخصص ومجالاته، ومعدلات النجاح في الحصول على عمل في نهاية دورات التعليم العالي.

1-3 ميزان المدفوعات التكنولوجي

يتعلق هذا المؤشر بتقييم نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان، ويسجل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية .

يشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة، ومنها حقوق الملكية والتراخيص والمساعدة الفنية، كما يشمل المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا ،مثل الخدمات الإدارية، ولا يشمل الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو بنقل الدراية.

1-4 التجارة الدولية في التكنولوجيا العالية

يعتمد هذا المؤشر على احتساب النسبة التي تشكلها التجارة بسلع التكنولوجيا العالية من مجموع صادرات البلد. ويمكن تقدير هذا المؤشر على مستوى القطاع أو المنتج. ولتفادي الصعوبات المسجلة في تحديد السلع عالية التكنولوجيا (حيث أن البيانات المجمّعة عن التكنولوجيا العالية تكون في معظم الأحيان عمومية جدًا لا تساعد على التحليل الدقيق)، أعدّت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي قائمة المنتجات حسب محتواها التكنولوجي.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2001، صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرات حسب المحتوى التكنولوجي إلى ثلاثة أنواع: صادرات منخفضة أو متوسطة أو عالية التكنولوجيا.[1]

[1] انظر مؤشرات منتقاة للتعليم العالي في الجدول 2 من الملحق رقم 5.

- تضم الصادرات منخفضة التكنولوجيا: المنسوجات، الورق، الآنية الزجاجية ،والمنتجات الفولاذية والحديدية الأساسية مثل الألواح والأسلاك والحديد غير المشغول.
- وتضم الصادرات ذات التكنولوجيا المتوسطة: منتجات ذاتية الدفع، ومعدات التصنيع (مثل الآلات الزراعية والنسيجية والغذائية)، وبعض أشكال الفولاذ (الأنابيب والأشكال الأولية)، والمنتجات الكيميائية مثل البوليميرات والأسمدة والمتفجرات..
- أما الصادرات عالية التكنولوجيا فتضم: المنتجات الإلكترونية والكهربائية مثل الترانزستورات، أجهزة التلفزيون، معدات توليد الطاقة، تجهيزات الاتصالات ومعالجة البيانات، آلات التصوير، المواد الصيدلية، والمعدات الفضائية، الأدوات البصري، وأدوات القياس...

وأشار نفس التقرير إلى أن قطاع التكنولوجيا العالية هو الذي حقق أكبر نمو سريع في التبادلات العالمية (انظر الجدول رقمIII - 19). وحسب نتائج دراسة أجريت على 68 بلدا تستحوذ على 97% من النشاط الصناعي العالمي في الفترة 1985-1997، فإن هذا القطاع تطور مرتين أسرع من إجمالي إنتاج هذه البلدان.[2]

جدول رقم III– 19: المنتجات عالية التكنولوجيا العامل الرئيسي لنمو الصادرات
(المعدل السنوي لنمو الصادرات في العالم حلال الفترة 1985–1998)

الوحدة: %

	المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي	المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط	المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض	المنتجات الأولية
العالم	13.1	9.3	9.7	3.4
الدول النامية	21.4	14.3	11.7	1.3
دول OCDE ذات الدخل العالي	11.3	8.5	8.5	4.4

***Source** : PNUD, rapport mondial sur le développement humain 2001, p .31*

2- مؤشرات الابتكار

غالبا ما تركز المؤشرات المتعلقة بالابتكار على الابتكارات التي تحدث على مستوى الشركات نظرا لفوائدها المباشرة على نمو الاقتصاد الوطني. ويعتبر قياس الابتكار من الأمور الصعبة كما أسلفنا نظرا لتعدد أبعاده، وعلى العموم يمكن أن نورد من المؤشرات في هذا الشأن:[3]

[1] Voir : PNUD, rapport mondial sur le développement humain 2001, p :.
[2] Ibid, p : 31.
[3] انظر الجدول 6 من الملحق رقم 5.

- المؤشرات المتعلقة بابتكار المنتج ومنها:
  - المنتجات التكنولوجية الجديدة المعتمدة
  - الإنفاق على المنتجات التكنولوجية الجديدة
  - صادرات المنتجات التكنولوجية الجديدة ...
- المؤشرات المتعلقة بابتكار عملية الإنتاج ومنها:
  - التحسينات المدخلة على العملية الإنتاجية
  - الاستثمار في تجهيزات العملية الجديدة ..

3- المؤشرات المركبة

3-1 دليل الإنجاز التكنولوجي

يعتبر هذا الدليل من المؤشرات المركبة الشائعة، وقد اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 2001 بغرض المقارنة بين قدرات البلدان على حيازة وتطبيق التكنولوجيات القديمة والجديدة، وكذا مقارنة مدى جاهزيتها للمشاركة في الاقتصاد العالمي، وهو يقيس الأبعاد التالية:[1]

- خلق التكنولوجيا (innovation technologique): مقاسا بعدد براءات الاختراع الممنوحة لكل فرد، وبالمبالغ المستلمة من رسوم الملكية والترخيص الواردة من الخارج لكل فرد أيضا.
- نشر التكنولوجيا الجديدة (diffusion de technologies récentes): مقاسا بعدد الحواسيب المربوطة بالانترنت لكل فرد، وبحصة الصادرات من المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط أو العالي من إجمالي الصادرات.
- نشر التكنولوجيا القديمة (diffusion de technologies anciennes): مقاسا بعدد الهواتف لكل فرد (الثابتة والخلوية)، وباستهلاك الكهرباء لكل فرد.
- المهارات البشرية (compétences humaines): مقاسة بالمدة المتوسطة للتمدرس لفئة السكان من 15 سنة فما فوق، وبالمعدل الخام للالتحاق بالشعب العلمية العليا.

إن هذا الدليل يقيس الإنجازات التكنولوجية، ولكنه لا يقيس احتمال التطوير والريادة في هذا المجال، كما أنه ظهر مرتبطا ارتباطا وثيقًا بدليل التنمية البشرية المعتمد من طرف PNUD، لذلك فهو لا يقدم أكثر من خلاصة إنجازات الأمة، ويمكن اعتباره نقطة انطلاق في التقييم العام للقدرة التكنولوجية الوطنية.[2]

---

[1] انظر كيفية حساب هذا الدليل مع مثال تطبيقي في الملحق رقم 6.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق، ص ص: 66-67.

3-2 مؤشرا اللجنة الأوروبية لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة

استنبطت اللجنة الأوروبية مؤشرين مركبين لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة، الأول يقيس مستوى ونمو الاستثمار الذي وظفته البلدان للمعرفة، والثاني يقيس مستوى ونمو الأداء نتيجة لهذا الاستثمار.

أ- الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة

يهتم هذا المؤشر بتوليد ونشر المعرفة الجديدة، وهما بُعدان حاسمان في الاستثمار. وهو يحسب استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية المتصلة بجهود البحث والتطوير، مثل الاستثمار في رأسال مال البشري، جودة التعليم، شراء تكنولوجيات جديدة وتحديث الخدمات العامة... وهذه المؤشرات الفرعية تقع ضمن مجموعتين مفاهيميتين هما: توليد المعرفة ونشرها، خصصت لها عوامل ترجيح (انظر الجدول رقم III- 20) .

يتضح من الجدول أدناه أن المؤشر الفرعي الخاص بمجموع الإنفاق على التعليم لكل فرد قد أعطي أعلى ترجيح (24/7) لأنه يشمل توليد المعرفة ونشرها معًا.

إن التمييز بين المجموعتين المفاهيميتين المذكورتين يتيح المقارنة بين البلدان لمعرفة أيها يشدد أكثر على توليد المعرفة، وأيها يركز أكثر على حيازة ونشر معرفة جديدة من الخارج.

جدول رقم III– 20: المؤشرات الفرعية وترجيحاتها الخاصة بالمؤشر المركب الدال على الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة

المؤشرات المكوّنة	المجموعة المفاهيمية	الترجيح
مجموع البحث والتطوير لكل فرد	توليد المعرفة	24/2
عدد الباحثين لكل فرد	توليد المعرفة	24/2
حملة الدكتوراه في العلم والتكنولوجيا لكل فرد	توليد المعرفة	24/4
مجموع الإنفاق على التعليم لكل فرد	توليد المعرفة ونشر المعرفة	24/4 + 24/3
التعّلم مدى الحياة	توليد المعرفة رأس المال البشري	24/3
الحكومة الإلكترونية	نشر المعرفة البنية التحتية للمعلومات	24/3
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) ما عدا البناء(	نشر المعرفة التكنولوجيا الجديدة المضمرة	24/3

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نوفمبر 2003، ص: 69.

ب - الأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة

يحدد هذا المؤشر الثاني أهم أربعة عناصر مكونة للأداء الضروري للانتقال إلى اقتصاد المعرفة وهي:

- الإنتاجية،
- الأداء العلمي والتكنولوجي،
- استخدام البنية الأساسية للمعلومات،
- فعالية النظام التعليمي.

ويبين الجدول التالي المؤشرات الفرعية المتعلقة بمؤشر الأداء وترجيحاتها:

جدول رقم III– 21: المؤشرات الفرعية وترجيحاتها الخاصة بالمؤشر المركب الدال على الأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة

المؤشرات المكوّنة	المجموعة المفاهيمية	الترجيح
الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل	الإنتاجية	16/4
عدد براءات الاختراع لكل فرد	الأداء العلمي والتكنولوجي	16/2
عدد المنشورات العلمية لكل فرد	الأداء العلمي والتكنولوجي	16/2
التجارة الإلكترونية	مخرجات البنية التحتية للمعلومات	16/4
معدل النجاح المدرسي	فعالية النظام التعليمي	16/4

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق، ص: 70.

المطلب الثالث: الهوة المعرفية بين العالم النامية والعالم المتقدم

مع التسليم بأن هناك زيادة واضحة في عدد الذين يتصلون بمصادر المعرفة العالمية ويستفيدون منها حتى في المجتمعات النامية، إلا أن الهوّة المعرفية لازالت شاسعة بين العالم النامي والعالم المتقدم، سواء في المجال الرقمي أو في مجال إنتاج المعرفة.

فعلى صعيد «الفجوة الرقمية» التي تُعرّف بأنها الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتُقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية «الانترنت»، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب

أداء الأعمال[1]، فإن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والذي تركز أساسا في الدول المتقدمة، هو ما عمّق الفجوة الفاصلة بين هذه الأخيرة والدول النامية، حيث توضح البيانات الخاصة بمدى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في العالم، أنه في الدول النامية ذات الدخل المنخفض عام 1995 كان عدد الخطوط الرئيسية للهاتف 25,7 لكل ألف شخص، وعدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية 1,6، بينما كانت الأعداد في الدول المرتفعة الدخل 546.1 و199.3 على الترتيب.[2]

أما على صعيد إنتاج المعرفة، فإن الدول النامية لازالت بعيدة عن امتلاك الإمكانات ووسائل الإعداد الذهني والعلمي والتكنولوجيات الأساسية لإنتاج المعرفة، وبعيدة أيضا عن امتلاك القدرة على النشر والتسويق في حال النجاح في إنتاج معرفة جديدة، ذلك أنه لا يكفى لتقليص الفجوة المعرفية العمل على التوصل للمعرفة فحسب، بل لابد من تحويل هذه المعرفة إلى برمجيات يمكن تسويقها على المستوى العالمي، وهذا أمر يحتاج إلى مهارات وقدرات لا تتوافر في الأغلب للعالم الثالث، كما يحتاج إلى استثمارات ضخمة حتى يمكن الصمود أمام المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على سوق المعرفة، بما في ذلك المعرفة المحلية في الدول النامية ذاتها. إن المعرفة تكتسب قيمة مضافة من إمكانات تسويقها، وواضح من هذا كله أن الذي يتحكم في الهوة أو الفجوة المعرفية ويعمل على استمرارها هي الجماعات الاستراتيجية القوية في بحثها عن المكاسب المادية وعن الربح والثروة، وما يرتبط بذلك من هيمنة اقتصادية وسياسية، وأن استمرار الهوّة المعرفية مسألة مفتعلة إلى حد كبير لضمان استمرار تفوق الغرب وهيمنته على اقتصاديات العالم.[3]

وحسب دليل الإنجاز التكنولوجي في تقرير التنمية البشرية لعام 2001 (والذي لم يشمل سوى 72 بلدًا بسبب نقص البيانات عن سائر البلدان، لاسيما البلدان النامية)، فإن وضعية البلدان العربية –كنموذج عن البلدان النامية– لم تكن مرضية، فبالإضافة إلى عدم توفر البيانات المطلوبة لتقدير ترتيب هذه البلدان، فإن البيانات ذات النوعية المقبولة لم تتيسر إلا لعدد قليل جدا لا يفوق أصابع اليد الواحدة، وقد حلّت تونس في المرتبة 51 وهي أعلى مرتبة بين البلدان العربية، بينما تشغل الجمهورية العربية السورية ومصر المرتبتين 56 و 57 على التوالي[4].

وحسب نفس التقرير، فإنه ورغم وجود 11 بلدا ناميا ضمن قائمة 30 بلدا الأولى المصدرة للتكنولوجيا العالية في العالم (منها المكسيك و كوريا وماليزيا والصين)، فإن غالبية الدول النامية ضعيفة في هذا المجال، وفي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان العربية وغيرها لا تتعدى الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي نسبة 5% من إجمالي الصادرات.

---

1 موسوعة ويكيبيديا ، عصر المعلومات ، http://ar.wikipedia.org/wiki .

2 محمد صفوت قابل، محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004/2003، ص:32.

3 أحمد بوزيد، مرجع سابق، ص:3.

4 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق، ص ص: 68-67.

وعن الهوة الرقمية في العالم، يشير هذا التقرير إلى أن 2 مليار شخص (حوالي ثلث سكان العالم) لا يستفيدون دائما من الكهرباء، وفي سنة 1998 كان متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية في آسيا الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء أقل بـ 10 مرات من نظيره في دول OCDE . وبالنسبة للهاتف الذي وجد منذ أكثر من قرن، فإنه يتوفر أكثر من خط اشتراك لكل شخصين في هذه الدول الأخيرة، والرقم يرتفع إلى خط لكل 15 شخص في الدول النامية، وخط لأكثر من 200 شخص في الدول الأقل تقدما.[1]

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 فإن وضعية البلدان النامية والمتخلفة في مجال الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال (سنة 2008) لم تتغير بشكل كبير عن السابق، ويمكن أن نشير فيما يلي إلى بعض الجوانب التي توضح ذلك:[2]

✦ **ففي مجال استخدام الانترنت لكل 100 نسمة:**

- لم تتجاوز النسبة 25% في كل مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ما عدا في المغرب (33%) وغيانا (26.9%)، وعدد كبير من الدول لم يصل نسبة 10% (6.2% بالغابون وبوتسوانا، و5.3% بناميبيا، و3.3% بنيكاراغوا.
- أما في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، فإن 21 دولة ممن ذكرت في التقرير ضمن هذه المجموعة لم تتجاوز نسبة 2%، وكلها لم تتجاوز 10% إلا أربع دول (نيجيريا 15.9%، زمبابوي 11.4%، السودان 10.2% وهايتي 10.1%).
- وندرك الفجوة عند المقارنة بالدول المتقدمة ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، حيث أن 50% من هذه الدول تجاوزت نسبة استخدام سكانها للانترنت 70%، وبعضها تكاد تبلغ نسبة الاستخدام التام (ايسلندا 90%، السويد 87.8% و هولندا 87%).

✦ **وفيما يتعلق بالمشتركين في خدمات الحزمة العريضة للانترنت لكل 100 نسمة:**

- فإن النسبة شبه منعدمة في كل مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (بين 0 و 0.1% في الغالب).
- وتتراوح بين 0 و 3% في أغلب البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة.
- بينما تصل إلى مستويات بعيدة جدا في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا (37.1% بالدانمارك، 41.2% بالسويد، 64.8% ببربادوس).

[1] PNUD, rapport mondial sur le développement humain 2001, p :42.

[2] انظر الجدول الإحصائي رقم 17 من تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010، ص ص:215-218.

✦ **وفيما يخص أعداد المشتركين في الهاتف النقال والثابت لكل 100 نسمة:**

- النسب متباينة بين الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، ولكنها متدنية في الأغلب، حيث أن 18 دولة من مجموع دول هذه المجموعة المذكورة في التقرير (42 دولة) كانت النسبة فيها أقل من 21% (2% بميانمار، 4% بإثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى، 6% ببوروندي، 14% برواندا).
- هناك تحسن في هذا المجال بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وبلغت بعضها مستويات قياسية: 92% بالغابون و82% بالمغرب، (الجزائر لم تتوفر حولها إحصائيات ولم تدخل ضمن هذه المجموعة في تقرير التنمية البشرية 2010، بل في مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة –وليست المرتفعة جدا– بترتيب 84 عالميا).
- ولكن رغم ذلك تظل الفجوة كبيرة بينها وبين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، حيث أن النسبة في أغلب الدول المتقدمة تتجاوز 80%، وتصل إلى 198% بلكسمبورغ، 191% بألمانيا، 185% بإيطاليا.

✦ **وفيما يخص عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة:**

- فإن النسبة ضعيفة جدا في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (0.3% برواندا و4.5% بموريتانيا)، ولم تتعد في أحسن أحوالها 10.7% (بالسودان).
- ولا تعتبر البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة أحسن حالا، حيث أن النسب ضعيفة بها هي الأخرى: 3.9% بمصر، 5.7% بالمغرب و8.8% بسوريا...
- وهذا في مقابل 94.4% بكندا و97.6% بسويسرا، كمثال على الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا.

المطلب الرابع: متطلبات لتحفيز الابتكار كوسيلة للنهوض بالمعرفة في العالم النامي

إن الاستراتيجية طويلة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي لابد أن تركز على إنتاج المعرفة كخطوة أساسية لضمان التقدم والاندماج الفعال في العولمة، إذْ لا يمكن الوصول إلى مجتمع المعرفة بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها فقط، بل لابد –كما ذكرنا– من إنتاج المعرفة وتسويقها، وهذا يتطلب بصفة أولى الاهتمام بتحفيز الابتكار كوسيلة لتحقيق ذلك. وهذا أمر تفرضه الضغوط التنافسية على الشركات في إطار انفتاح الاقتصاد على العولمة، من ظهور منتجين جدد بتكلفة منخفضة، والتغير السريع في أنماط الطلب، والتجزؤ المتزايد للأسواق، وتقلص دورات حياة المنتجات، وفي هذه البيئة يصبح الابتكار على مستوى المنتوج أو العملية الإنتاجية أمرا حيويا للرهان على قدرة المؤسسات على المنافسة والبقاء.

وفي هذا الإطار لابد من النظر إلى الابتكار وتحليله بصفته ناتجًا من أنشطة متعددة وعوامل متداخلة، وبصفته أيضا عملية تعتمد على جملة من مصادر المعرفة تشمل نشاط البحث والتطوير، سواء قادته مؤسسات القطاع العام أم الشركات، وحيازة التكنولوجيا بوسائل مختلفة . وهو عملية ممكنة الحدوث على مستويات مختلفة سواء على مستوى المنتج أو عملية الإنتاج أو الإدارة. [1]

وللنهوض بالابتكار هناك جوانب مختلفة ينبغي التركيز عليها، ومنها نورد ما يلي:

- ✓ **التربية الابتكارية:** وتعني العمل على تكوين وتنشئة أجيال جديدة من المواطنين تكون لهم توجهات مختلفة عمّا هو سائد الآن، وقدرات على التأمل والتفكير والإبداع والابتكار، بحيث يؤلفون قوة ضخمة عاملة في إنتاج المعرفة، وهم من يطلق عليهم الآن اسم Knowledge workers الذين يكرّسون جهودهم في إنتاج وتطوير وتطبيق المعرفة في مختلف المجالات، لأن إنتاج المعرفة يحتاج إلى وجود ثقافة معرفية متميزة، في مجتمع مهيأ للتعامل معها وفهمها.[2]

- ✓ **الإطار المؤسسي الملائم:** وهذا حتى يكفل هذا الإطار المؤسسي تدفقا جيدا للمعارف بين البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية، وتدفقا جيدا للمعلومات فيما بين الباحثين والمستخدمين على المستوى الوطني والدولي، وتقوم الحكومات بدور حاسم في هذا المجال.[3]

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، مرجع سابق، ص:5.

[2] أحمد بوزيد، مرجع سابق، ص: 4.

(*) إدارة المعرفة ظاهرة حديثة معقدة بدأ الاهتمام بها في سبعينات القرن الماضي، وهي تشير إلى العملية التنظيمية المتكاملة التي تعمل على تعظيم كفاءة استخدام رأس المال الفكري في مجال الأعمال بالنظر إلى المعرفة كأهم مورد في المؤسسات الحديثة. انظر:

– رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 50.

[3] الأونكتاد، اقتصاد المعلومات – تقرير 2007-2008 ، مرجع سابق، ص:1.

- ✓ **إدارة المعرفة** (*): إدارة المعرفة بإمكانها تحقيق مكاسب كبيرة في الممارسات الابتكارية تؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية، وهذه المكاسب غير مقتصرة لزاما على الشركات الكبيرة أو الملازمة للتقانة العالية. ويدعو هذا الأمر إلى إجراء بحوث مصممة خصيصًا لتحسين التدابير الرامية إلى تعزيز إدارة المعرفة، وإلى فهم إسهام هذه الإدارة في إحداث تغييرات ابتكارية تقوم على المدخلات العلمية والتكنولوجية.

إن إدارة المعرفة مفهوم ينبغي أن يُدار بأسلوب مشابه لإدارة رأس المال وغيره من الموارد الموجودة في الشركة أو المؤسسة المختصة، وتشمل معالم إدارة المعرفة:[1]

- قياس الأداء، وخاصة قدرة الشركة أو المؤسسة على قياس نوعية وفعالية ممارساتها الابتكارية،
- توليد المعرفة، ويقصد به تخصيص موارد المؤسسة المختلفة لاستنباط منتجات و/أو عمليات إنتاج جديدة.

ويفترض هذان الجانبان التزامًا بإيجاد مؤشرات جديدة ترتبط مباشرة بالقدرات الابتكارية.

أما بقية القضايا الأخرى الخاصة بإدارة المعرفة، والتي تؤخذ في الاعتبار لعلاقتها بالابتكار فإنها تشمل:

- قيادة الابتكار
- الذكاء التنافسي، أو القدرة على رصد المنافسين الحاليين والمحتملين
- التحالفات الاستراتيجية، والمهارات اللازمة لرصدها وإنشائها وإدارتها.

- ✓ **النشر الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال**: نظرا للارتباط الكبير بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) والابتكار، فإن استثمار هذه التكنولوجيا في تنمية الابتكار لابد أن يكون مسبوقا بالعمل على النشر والاستخدام الواسع لـ TIC في الاقتصاد، وفي هذا الإطار يوصي CNUCED في تقريره حول اقتصاد المعرفة لسنة 2011 بجملة من الأمور الواجب مراعاتها ومن بينها:[2]

- ترقية الوصول إلى TIC بتكلفة منخفضة مع الأخذ في الاعتبار التحسينات الواجب القيام بها على البنى التحتية لTIC لدعم أنشطة القطاع الخاص.
- دعم المقاييس ذات الصلة بـ TIC واستعمالاتها من طرف المؤسسات بهدف تقليل تكاليف الصفقات التجارية، تحسين التسيير ودعم قدرات التسويق.
- دعم المقاييس ذات الصلة بـ TIC في برامج التكوين.
- سن تشريعات تعزز الثقة في استعمال التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها.
- تسهيل توسع قطاع TIC، وعلى الحكومة دراسة أحسن السبل لاستغلال الفرص المعروضة لإنتاج السلع والخدمات المرتبطة بTIC ، وخلق مناصب الشغل ذات العلاقة بها.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سابق، ص:6.

[2] Cnuced, résumé du rapport 2011 sur l'économie de l'information, p p : 3-4.

- جعل استخدام TIC عنصرا متميزا في إصلاحات البيئة التجارية، حيث أن TIC لو استخدمت مثلا كإجراء لتسجيل المؤسسات واعتمادها فإن ذلك يسهل خلق المؤسسات الخاصة بفعل سهولة الإجراءات، ويقلل تكاليف ذلك، ويساعد على دمج القطاع الموازي في القطاع الرسمي، وهو أمر له آثاره الإيجابية على زيادة الإيرادات العمومية والشفافية.
- توجيه مختلف أدوات TIC لتقديم خدمات دعم ومساعدة للمؤسسات، بطريقة سريعة تقلل المسافات وتقتصد في تكاليف العمليات.
- وضع سياسات مؤسسة على فهم الاحتياجات والوضعية الخاصة لمختلف المؤسسات، بغية إقامة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تستهدف جعلTIC في خدمة تنمية هذا الأخير.
- رصد اعتمادات كافية لقياس استخدام TIC وتقييم آثارها، بالاستناد إلى إحصائيات موثوقة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي، ومجموعات خبراء وباحثين مستقلين يجرون تقييما عميقا للمشاريع والسياسات.

✓ **استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الابتكار**: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعتبر محرك الابتكار، وبينهما روابط متينة، لأنها تتيح نشر التكنولوجيا على نحو أسرع وتنسيقها بشكل أفضل، وبالتالي فهي تشجع على فتح فرص الوصول إلى مصادر الابتكار. وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى تحسين تكامل السياسات لتشجيع المؤسسات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن إطار السياسات العامة لتشجيع الابتكار، وأحد الطرق لتحقيق هذا التكامل يتمثل في تنسيق سياسات مختلف الوزارات بشكل منهجي، والقيام بذلك على مختلف المستويات. فالعديد من البلدان المتقدمة أسندت مهمة وضع السياسات العامة في مجال الابتكار والتجارة الالكترونية إلى نفس المنظمات التي تضع السياسة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كجزء لا يتجزأ من السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.[1]

كذلك لابد من وضع أدوات لدعم الابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال موضع التنفيذ لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها توعية هذه المؤسسات بضرورة إدماج الاعتبارات المتعلقة بـTIC والتجارة الالكترونية كعنصر أساسي في خططها، والآثار التنافسية المترتبة عن ذلك في المدى البعيد، ومتى أصبحت هذه المؤسسات قادرة على إقامة صلة واضحة بين معايير أدائها من جهة، ومعايير الأداء والموقع النسبي من TIC والتجارة الالكترونية من جهة أخرى، أصبحت الأهمية الحيوية لإدماج TIC في خططها واضحة وجلية، وسيترتب على ذلك التقدم نحو الابتكار في الإنتاج أو عملية الإنتاج.[2]

[1] الأونكتاد، اقتصاد المعلومات – تقرير 2007-2008 ، مرجع سابق، ص:6.

[2] المرجع السابق، ص: 19.

المبحث الرابع: الديمقراطية والحكم الراشد

إن العلاقة بين علم الاقتصاد والسياسة في العالم الحديث هي علاقة متبادلة، إذ أن السياسة تقرر على نحو كبير أطُر النشاط الاقتصادي، وتوجّهه وفق ما يخدم مصالح المجموعات المهيمنة، كما أن ممارسة السلطة بكل أشكالها يعتبر مقررا رئيسيا لطبيعة النظام الاقتصادي، وبالمقابل فإن العملية الاقتصادية تميل إلى إعادة توزيع السلطة والثروة بين المجموعات.[1]

ومراعاة لهذا الترابط فإن الاستراتيجية البعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي لابد أن تركّز على تأثير نوع الحكم على التنمية، بحيث تجعل منه ضامنا لاستمرار التنمية والتطور، لا عائقا يكرس الفساد والممارسات التي تهدر الثروة، وتثير الاضطرابات وعدم الاستقرار.

إن طرح مفهوم الحكم الراشد كضمان لمرحلة ما بعد الانطلاق في المدى الطويل يفرضه منطق الواقع الذي بيّن أنه من بيْن أهم العقبات التي تعرقل سير برامج التنمية، وتتسبب في بطء إنجاز المشاريع، وعدم الإتقان، وتبديد المال العام، ممارسات الرشوة التي ينفذها أعوان الدولة بمناسبة تدخلهم في إنجاز هذه المشاريع، وبالتالي فإن سهر الحكومة على الرقابة الصارمة لإنفاق المال العام، ومحاربة كل أشكال الرشوة والفساد، أمر من الأهمية بمكان لضمان استمرارية التنمية ونجاحها.

المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد ، مبادئه، مستوياته ومعايير قياسه

1- مفهوم الحكم الراشد

لفظ الحكم الراشد هو أحد لفظات التعريب التي أعطيت للمصطلح الانجليزي "governance"، علما أن المصطلح العربي الأدقّ لهذه الكلمة أثار –ولا يزال– جدلاً واسعا نظراً لاعتبارات سياسية ودينية مختلفة، بالرغم من أنّ المفهوم الذي تدلّ عليه هذه الكلمة معروف منذ وقت ليس بقصير، ولكن لم تبرز الحاجة إلى التعبير عنه بصورة أكثر دقّة إلاّ في بداية التسعينات.[2]

وقد تبنّى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2003) الذي وضعه قسم البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصطلحين هما "إدارة الحكم" و"الحكم الجيد" للإشارة إلى مفهومي "governance" و " good governance" على التوالي .

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مستقبل الاقتصاد النامي بين آلية السوق وتدخل الحكومة، مقال نشر في جريدة المدى في عددها الصادر بتاريخ 2010/04/27، وتمت مطالعته بتاريخ 17-11-2011 من الموقع: *http://almadapaper.net*

2 عدوان شارل، تعريب لفظة governance ، مجلة إدارة الحكم : أخبار وأفكار، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلّد1 ، نوفمبر 2007 ،ص: 9.

ومع ذلك فإن المصطلحات التي تطلق على الحكم الراشد متعددة، حيث لم يتم التوافق على مفهوم واحد، ولكنها كلها تشير إلى نفس المضمون، ومن هذه المصطلحات : الحكم الصالح، الحكم الرشيد، الحكم السديد، الحكم السليم،والحكم الديمقراطي الصالح، الحكمانية، الحكامة، الحاكمية... .[1]

إن مفهوم "الحكم الراشد" يشير إلى "الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"، واستطاعت المنظمات الدولية من خلال الترويج لهذا المصطلح طرح العديد من القضايا الحساسة كالفساد، الديمقراطية، المشاركة، حقوق الإنسان، التعددية السياسية والعرقية، وغير ذلك من خصائص السيادة الوطنية للدول.[2]

وعرفه PNUD في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 بأنه: "ممارسة النشاط الاقتصادي، السياسي والإداري لغايات إدارة الأعمال في البلد في كل المستويات".

كما عرفته لجنة « gouvernance globale » المنشأة عام 1992 برئاسة C.W. Brandt تعريفا يشمل مختلف جوانبه: "الحكم الراشد هو العملية المستمرة لإعادة التوازن بين مصالح مختلف الفاعلين، هذه المصالح المتضاربة غالبا".[3]

وتلخيصا فإن أهم جوانب تعريف الحكم الراشد تضم ما يلي:[4]

- الحكم الراشد يدعم الحوار
- الحكم الراشد يراعي تعدد الفاعلين، سواء كانوا مؤسسات دولة، أو مؤسسات خاصة، أو ممثلي المجتمع المدني،
- الحكم الراشد يركز على أقل دولة من أجل حكم ليبرالي
- لا يقبل هذا المفهوم اللجوء إلى القوة والنهب كوسائل لبلوغ السلطة، وهو يدعم الممارسات الديمقراطية،
- يستند الحكم الراشد في جانب أساسي منه على المسؤولية.

2- مستويات الحكم الراشد

تتضمن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد ثلاثة أبعاد مترابطة هي: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها للناس (الديمقراطية)، البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها في تحقيق التنمية، والبعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق ببنية المجتمع وحيويته. وهذه الأبعاد الثلاثة متكاملة ومتفاعلة مع بعضها في إنتاج الحكم الراشد، إذ لا يمكن الوصول إلى إدارة عامة كفؤة من دون ضمان حياد هذه الإدارة واستقلالها عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة كفؤة وفاعلة أن تضمن إنفاذ

---

[1] أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، 2008، ص: 18.

[2] لمياء محمد أحمد السيد، مرجع سابق، ص:36.

[3] Brahim Lakhlef, la bonne gouvernance, dar El-Khaldounia, Alger,2006, p : 14.

[4] IBID, p : 15.

السياسات العامة. كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني سيؤدي إلى تغييب تأثير المجتمع في السياسات العامة، وتغييب قدرته على مساءلة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها.[1]

ومن خلال ما تقدم تظهر مستويات الحكم الراشد، حيث يقوم هذا الحكم على تكامل أدوار بين عمل الدولة ومؤسساتها، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني:[2]

أ- الحكومة: وتضطلع بوظائف متعددة أهمها:

- إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت فعال وعادل للأنشطة العامة و الخاصة.
- تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق.
- الاهتمام بتقديم السلع.
- تقديم الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية .

وهذه الوظائف تحتاج إلى توفر جهاز تشريعي وعمليات انتخابية وأنظمة قضائية وقانونية شفافة وفعالة تسمح بزيادة المشاركة الشعبية و مساءلة الحكومة، وتزرع الثقة بشكل يؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية.

ب- القطاع الخاص:

رغم قوة الدولة الكبيرة في تحقيق التنمية، إلا أنها تحتاج إلى سند القطاع الخاص ودعمه لها لخلق فرص العمل والتخفيف من البطالة، لاسيما في ظل العولمة التي نشّطت حركة الخوصصة، ووسّعت دور القطاع الخاص في العديد من الميادين، ليصبح الفاعل الأساسي في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية. والحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحكمانية الاقتصادية، بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات التالية:

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، محفزة في ظل سيادة دولة القانون
- إيجاد سوق تنافسية
- التأكيد على حصول المعوزين على القروض
- تعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل
- جلب واستقطاب الاستثمارات و المساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية
- حماية البيئة و الموارد الطبيعية

---

[1] بسام دله، الحكم الصالح، من الموقع:
http://www.baladnaonline.net/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=56777&Itemid=72 (12/01/2012)

[2] الطيب بلوصيف، الحكم الراشد المفهوم والمكونات، ملتقى دولي حول الديمقراطيات الصاعدة: عوامل التأثر وضرورة الإصلاح، قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، يومي 23 و24 نوفمبر 2005.

ج – المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني أصبح ملازما للدولة العصرية، بحيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها. وتُعدّ المنظمات غير الحكومية من المؤسسات التي لها دور متزايد وبارز في المجتمع المدني، من خلال حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، حرية التعبير عن التطلعات الفكرية، المشاركة الاجتماعية والسياسية، حرية المبادرة، والمساهمة في تنمية المجتمع، ولذلك فهي تؤمّن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص.

3– معايير قياس الحكم الراشد

سعت المنظمات الدولية لإيجاد خصائص مشتركة للحكم الراشد، ووضع مقاييس ومؤشرات لقياس نوعيته، باستخدام معايير وقيم مشتركة وشاملة تتجاوز الحدود الثقافية للبلد الواحد، ويمكن تصنيف المعايير حسب المنظمة التي اعتمدتها كالتالي:[1]

أ) **معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة**

- **المشاركة:** وتعني أن يكون للجميع رأي في صنع القرار، سواء بطريقة مباشرة، أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.
- **حكم القانون:** مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتُولي أهمية خاصة لقوانين حقوق الإنسان.
- **الشفافية:** وهي تُبنى على حرية تدفق المعلومات، حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها، شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم.
- **حسن الاستجابة:** أي محاولة المؤسسات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.
- **اتجاه الإجماع** (أو التوافق): بالسعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الاجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة، والسياسات والإجراءات الممكنة لذلك.
- **العدالة** (أو المساواة) : وتعني تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة.
- **الفعالية و الكفاءة:** تتعلق بالمؤسسات، وهي تؤدي إلى تحقيق نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد.
- **المساءلة** (أو المحاسبة): وتعني أن صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تتم مساءلتهم من قبل الشعب .

---

[1] انظر: – الطيب بلوصيف، مرجع سابق، ص: 12.

– عبد الحسين شعبان، الحوار المتمدن، العدد 1804 بتاريخ 23 جانفي 2007 الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86703 (29/12/2011)

- **الرؤية الاستراتيجية:** وتشير إلى أن القادة والشعب لديهم آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية، ولديهم شعور مشترك عن ما يريدونه من تلك التنمية.

ب) معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

ذهبت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتأكيد على أربعة معايير للحكم الراشد هي:

- دولة القانون
- إدارة القطاع العام
- السيطرة على الفساد
- خفض النفقات العسكرية

ت) معايير البنك الدولي:

في تقرير للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة"، فإن علاقات الحكم الجيد يمكن تحليلها من خلال قيمتين هما:[1]

- **التضمينية:** وتترجم المساواة بين الجميع، حيث تعني أن كل من له مصلحة في إدارة الحكم ويودّ المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك على قدم المساواة مع الجميع، وبذلك يكون الحكم الجيد تضمينيا وليس حصريا.
- **المساءلة:** وتنبع من مفهوم التمثيل الشعبي، وتعني أن كل من تمّ اختيارهم للحكم باسم الشعب هم عرضة للمساءلة من قبل الشعب نفسه، سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم.

إن التضمينية تفرض مساواة بالحقوق، بما فيها الفرص المتساوية بالمشاركة، فهي بذلك ذات اتجاهين: من الشعب إلى الحكومة ويعني هذا الاتجاه إمكانية الشعب مساءلة الحكومة والمشاركة في إدارة الحكم، ومن الحكومة إلى الشعب ويعني هذا الاتجاه أن الشعب يحصل على معاملة متساوية من الحكومة في الحقوق على اختلاف أنواعها. (انظر الشكل رقم III- 7).

أما المساءلة فهي ترتكز على المعرفة والمعلومات (الشفافية في آليات إدارة الحكم)، وكذلك على دوافع تشجع الذين يحكمون باسم الشعب على القيام بذلك بأمانة وفعالية ونزاهة (أي التنافسية في عملية إدارة الحكم)، وبذلك فإن المساءلة تشمل الشفافية والتنافسية، وهي تتضمن نوعين (انظر الشكل III- 7) هما:[2]

- المساءلة الخارجية: عندما يسائل الشعب الحكومة

[1] تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة" ، الطبعة العربية، دار ساقي، لبنان، 2004، ص: 26.

[2] المرجع السابق، ص: 60.

- المساءلة الداخلية: حينما تُقِيم الحكومة أنظمةً متنوعة، وحوافز لإدارة سلوك المنظمات، مثل فصل السلطات، وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة، والمثال الواضح في ذلك سلطة القضاء على الجهاز التنفيذي في منعه من تجاوز صلاحياته.

الشكل رقم III– 7: التضمينية والمساءلة ركيزتا الحكم الجيد حسب البنك الدولي

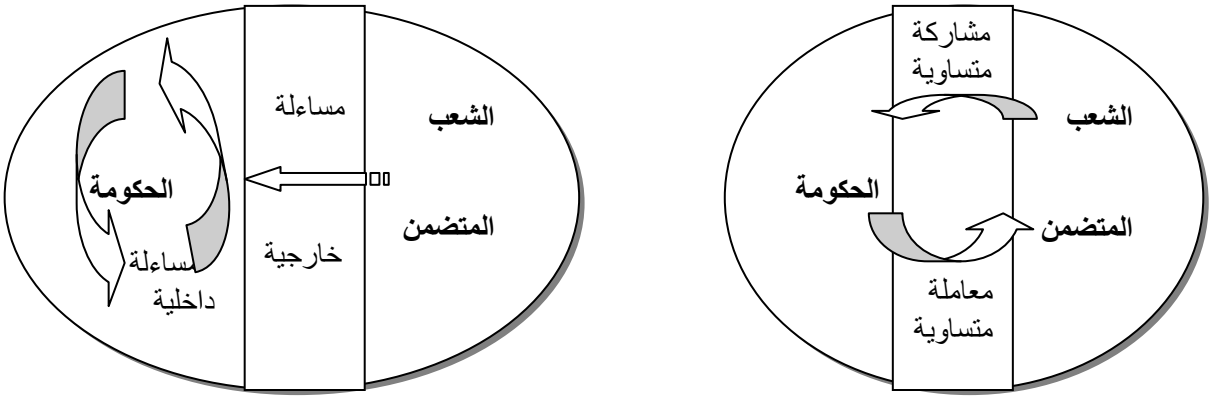

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة" ، الطبعة العربية، دار ساقي، لبنان، 2004، ص ص: 59،61.

المطلب الثاني: محاربة الفساد خاصية مميزة للحكم الراشد

إن دراسات البنك الدولي تركز على ظاهرة محاربة الفساد باعتبارها الخاصية الأساسية المميزة للحكم، ولأن الفساد يتعارض مع التضمينية و يرتبط بغياب المساءلة.

1. تعريف الفساد

تتعدد التعاريف المعطاة لمفهوم الفساد ويمكن أن نذكر منها:[1]

✓ تعريف منظمة الشفافية للفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".

[1] انظر:

- منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد–الإصلاح–التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص ص: 15–23.
- عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 49، ربيع 2009، ص ص: 90–91.

- ✓ تعريف البنك الدولي الذي يرى أن الفساد هو: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".

ويلاحظ أن هذا التعريف، يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

- آلية دفع "الرشوة" و"العمولة" إلى المسؤولين، لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
- الرشوة المقنعة أو "العينية" في شكل وضع اليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

- ✓ وتَعتبر المنظمة العربية للتنمية الإدارية فسادًا كل استغلال أو اكتساب غير مشروع، أو ليس على وجه حق، لعنصري القوة في المجتمع: سلطة المال والسلطة السياسية. وترى أنها تعتمد تعريفا أوسع من التعاريف المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والبنك الدولي، إذ لا يقتصر مفهومها للفساد على الفساد الناتج عن النشاط التجاري ومقاولات الإنشاء والتجهيز، أي الرشوة وشراء الذمم وما إلى ذلك، بل يشمل أيضاً الفساد السياسي، بما في ذلك غياب الحكم الرشيد واستقلالية القضاء، وتداخل السلطات، وتأثير المال السياسي على صناديق الاقتراع، بما يؤدي إلى إفساد السيرورة الديمقراطية.[1]
- ✓ وتركز تعاريف أخرى للفساد على الجانب الأخلاقي، وترى أن الفساد هو: "انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين"، وهنا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي، وغير ذلك. لكن هذا التعريف يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي، وهو بُعدٌ وإن كان مهماً إلا أنه يتعلق بجانب واحد، وهو نسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر.
- ✓ ويرى الباحث منير الحمش أن خلاصة القول في تعريف الفساد أنه: "ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، توجد في جميع دول العالم، وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة، والفساد قد يكون كبيراً عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية، وفي هذا الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعاً، كما قد يكون صغيراً عندما يكون مرتبطاً بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم" و " يحصل الفساد عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص".[2]

---

[1] عامر خياط ، مكافحة الفساد: الإشكاليات والمعوقات والفجوات ، من الموقع:
www.arabanticorruption.org/images/dr.khayat1.doc (12/01/2012)

[2] منير الحمش، مرجع سابق، ص: 23.

2. أسباب الفساد ومحدداته

عادة ما يُفسَّر الفساد كنتيجة لحدوث تباينات بين مصلحة الموكِّل (المصلحة العامة) ومصلحة الوكيل (الموظف) وسعي هذا الأخير إلى تحقيق مصلحته الشخصية، مع وجود طرف ثالث (الزبون) يستفيد من أعمال الوكلاء فيسعى للتأثير على قراراتهم بطرق غير مشروعة. وهذه النظرة النفعية هي التي يستند مدخل الاقتصاد السياسي إليها في تفسير قرار الفساد، حيث يعتبر أن قرار انتهاك القانون بممارسات الفساد ينجم عن حسابات عقلانية رشيدة للمنافع المتأتية والتكاليف المتوقعة، وتحسب التكاليف بالمعادلة:[1]

التكلفة المتوقعة لممارسة الفساد = احتمال الإمساك بمقترفها × احتمال الإدانة × العقوبة المفروضة

فكلما كانت المنافع المتوقعة أكبر من التكاليف المحتملة كلما تعزز قرار ممارسة الفساد.

وإضافة إلى هذا المدخل النفعي الشخصي، فإن الظروف الاقتصادية السائدة تساعد على تغذية الميول إلى الفساد، فمثلا يزداد فساد الموظفين كلما كانت أجورهم الاسمية منخفضة وكان المناخ الاقتصادي يتسم بارتفاع معدل التضخم مما يسبب تدهور القدرة الشرائية، ويعزز بالتبعية قابليتهم للإغراء والبحث عن مصادر أخرى للدخل لا يجيزها القانون.[2]

وبالإضافة إلى ما ذكر، فإن أسباب الفساد ومحدداته تتعدد بشكل يصعب حصره، ومن هذه الأسباب والمحددات نشير إلى:[3]

- التنوع العرقي: فقد أكدت أعمال الأستاذ Jakob Svensson بجامعة ستوكهولم، وPaulo Mauro العامل بـ FMI أن الفساد يكون أكثر انتشارا في المجتمعات التي تعرف تعددية عرقية. وقد أوضح Svensson أن السبب يرجع في جانب منه إلى تدفق المساعدات الخارجية التي يمكن تحليلها بأنها موارد مشتركة تسعى كل جماعة عرقية إلى الاستحواذ عليها لحسابها الخاص.
- وجود تقييدات أمام التبادل الدولي: فكلما كانت السلع المستوردة خاضعة لرسوم جمركية عالية كلما حفز ذلك على تقديم رشاوى لأعوان الجمارك لتوريد هذه السلع (المطلوبة في السوق المحلي طبعا) بتكاليف منخفضة. وهذا ما أثبتته دراسة حديثة بيّنت الارتباط الوثيق بين تقييد التبادل الدولي وارتفاع مستوى الفساد.
- نوعية المؤسسات: فوجود وظيفة عمومية ذات نوعية منظمة على أساس مبدأ الجدارة سيشكل جدارا واقيا أمام الفساد.

---

[1] رمزي محمود حامد ردايدة، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير في تخصص علوم سياسية/اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك–الأردن، (غ م)، 2006، ص ص: 85-86.

[2] المرجع السابق، ص: 87.

[3] William EASTERLY, les pays pauvres sont-ils condamnés à le rester ?, ed. groupe Eyrolles, Paris, 2008, pp:302-306.

ويمكن هيكلة أسباب الفساد في مجموعات مختلفة كالتالي:[1]

- **الأسباب السياسية:** وترتبط بالفساد في القمة الحاكمة، والفساد أثناء عمليات الانتخاب، وممارسة السلطة لكسب مصالح شخصية.
- **الأسباب الاقتصادية:** ومن بينها اتساع الفجوة بين الدخول الاسمية والدخول الحقيقية بفعل التضخم مما يدفع الموظفين إلى الرشوة والاختلاس لسد تلك الفجوة، واختلال توزيع الدخل بصفة عادلة داخل المجتمع مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء بالمال لتحقيق مصالحهم، وعدم الاتزان بين تنامي الأموال الممنوحة لأجهزة الدولة لتحقيق التنمية ومستوى تأهيل هذه الأجهزة والرقابة عليها في التصرف بالمال العام، والأزمات الاقتصادية التي تسبب ندرة بعض السلع وتنشيط السوق السوداء، وانتشار أنماط استهلاك جديدة لا يملك محدودو الدخل مجاراتها (في ظل غياب الوازع الأخلاقي) إلا باللجوء إلى الرشوة والفساد...
- **الأسباب القانونية والقضائية:** وتعود إلى وجود ثغرات في القانون، واستغلال العاملين في القضاء لصلاحياتهم لتحقيق منافع غير مشروعة عن طريق الرشوة، وأيضا إلى اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم، وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير.
- **الأسباب الاجتماعية:** كتفشي الفساد كسلوك معتاد لدى الموظف بل كحق أحيانا، وتوظيف العلاقات الشخصية والأسرية في التعامل، وشيوع الوساطات التي يمارسها أصحاب النفوذ الاجتماعي، وانتشار عادات سيئة في الجهاز الإداري (كعدم الاهتمام بالوقت والمواعيد وعدم المحافظة على الممتلكات العامة واستخدامها للأغراض الشخصية،...) تخلق إحباطا اجتماعيا في تطور الإدارة ونزاهتها، ويحرض على الممارسات المنحرفة.
- **الأسباب الإدارية والمؤسسية:** مثل منح صلاحيات واسعة للمنظمات الإدارية الناشئة دون رقابة كافية، مما يشجع على إساءة استغلال المنصب، والتساهل في اختيار القيادات الإدارية دون ضابط من معايير الكفاءة والنزاهة، وعدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة، وشيوع النمط التسلطي والبيروقراطي بين المستويات الإدارية، وغياب آليات المساءلة والشفافية...

3. أنواع الفساد

تتنوع تصنيفات الفساد حسب المعيار المعتمد للتصنيف، ويمكن الإشارة إلى المعايير التالية:[2]

أ) **معيار مستوى ونطاق الفاعلين:** وحسب هذا المعيار ينقسم الفساد إلى:

---

1 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، أعمال مؤتمرات عام 2008، طبع سنة 2008، ص ص: 114-120.

[2] رمزي محمود حامد ردايدة، مرجع سابق، ص ص: 50-70.

- **الفساد الكبير**: وهو الذي ينخرط فيه كبار قادة الدولة والموظفون في المستويات العليا، وهو يضم الفساد الرئاسي، وفساد المؤسسات السياسية كالبرلمان والهيئة التنفيذية، والفساد المرتبط بالأحزاب والانتخابات (مثل إساءة السلطة لتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية وشراء الأصوات...)
- **الفساد الصغير**: وهو الذي يمارسه أي موظف حكومي يقوم بأعمال روتينية عند مستوى متدن من الإدارة.

ب) **معيار مدى انتشار الفساد**: وأنواع الفساد حسب هذا المعيار هي:

- **الفساد الفردي أو العرضي**: ويتعلق بأعمال عرضية غير منظمة تشمل عادة أفرادا منعزلين، وقد يطلق عليه اسم الفساد غير المركزي، في مقابل الفساد المركزي الذي يتسم بالتنظيم، ويتورط فيه عدد كبير من الأشخاص، يديرهم مسير سياسي يوزع المنافع على أعضاء هيكل الفساد.[1]
- **الفساد المؤسسي**: ويشمل عددا كبيرا من الموظفين في مؤسسات أو قطاعات محددة، ويمتاز بأنه ذو طابع تضخمي، أي ينتشر من مؤسسة إلى أخرى.
- **الفساد المنظم أو المستقر**: وهو الذي أشرنا إليه بتسمية الفساد المركزي، ويمتاز بانتشاره الكبير حتى يصبح عادة روتينية مقبولة كوسيلة لإجراء الصفقات.

وقد أشار البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في إفريقيا عن اتساع مفهوم الفساد ليشمل العديد من المجالات غير المعتبرة سابقا، ولا يمكن قياسها كميا بصفة دقيقة، وهي ذات أثر سلبي على التنمية، وسماها "ممارسات الفساد الهادئة" "quiet corruption"، للإشارة إلى مختلف أنواع الممارسات الخاطئة في الخطوط الأمامية لمقدمي الخدمات (المعلمون والأطباء والمفتشون، وغيرهم من المسؤولين الحكوميون في الخطوط الأمامية للخدمة)، هذه التصرفات لا تشمل فقط ملاحظة الانحرافات المحتملة مثل التغيب عن العمل، ولكن الانحرافات في السلوك، مثل بذل القليل من الجهد اللازم، أو ربط الجهد بتحقيق منفعة شخصية.[2]

وعلى العكس من ممارسات الفساد المعروفة التي تنطوي على تبادل سرقات المال، أو تقديم الرشاوى، فإن هذه الممارسات أقل بروزا أو "صخبا"، وبالتالي أقل احتمالا لجذب اهتمام الجمهور، بالرغم من أنها منتشرة بشكل واسع، ولها عواقب ضارة على المدى الطويل، لاسيما على الفقراء ذوي الاعتماد الكبير على الحكومة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بالتالي فهم أكثر عرضة لصدمات سوء الخدمات. وكمثال أوضح تقرير البنك الدولي أن من بين أسباب انخفاض استخدام الأسمدة من طرف المزارعين الأفارقة هو انتشار نوعية رديئة من الأسمدة في السوق، على

[1] William EASTERLY, op. cit. p : 300.
[2] The world bank, Africa development indicators: silent and lethal How quiet corruption undermines Africa's development efforts, 2010, pp: 1-2.

الرغم من قدرة المنتجين على إنتاج نوع جيد من الأسمدة، وضعف الضوابط على المنتجين (43% من تحليل الأسمدة التي تباع في غرب أفريقيا في 1990 تبين أنها تفتقر إلى المواد الضرورية مما يعني أنها كانت غير فعالة في الأساس).

4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد

للفساد آثار اقتصادية واجتماعية متعددة نذكر منها:[1]

- إعاقة الاستثمار بسبب أن الفساد يرفع من تكلفته، وقد أصبح شائعا أن المستثمر الأجنبي على الخصوص عندما يريد التوجه نحو بلد ما للاستثمار فإنه يسأل أولاً عن الفساد والروتين والبيروقراطية، كما يلجأ إلى منظمات الشفافية العالمية ذات المصداقية ليعتمد على دراساتها قبل اتخاذ قراره. وتشير إحدى الدراسات إلى أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي يشبه تأثير الضريبة فيه، وأنه كلما زاد معدل الفساد زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير دراسة أخرى إلى أن تخفيض الفساد بنسبة 30% سيزيد الاستثمار بنسبة 4%، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% سنوياً. ويتكلم بعض الباحثين عن "مضاعف الفساد" قياساً على "مضاعف الاستثمار" لكينز، والذي يولد هو الآخر سلسة من الآثار المتتابعة.
- يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة بسبب التهرب الضريبي وزيادة نسبة الهدر والضياع في المشروعات العامة، وزيادة نفقات أجهزة المراقبة والمتابعة، ...
- يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها.
- يشوه الفساد تركيب النفقات العامة: فالمسؤول الحكومي الفاسد يتجه إلى إقامة المشروعات الكبيرة، والتجديد الدائم لأنظمة الدفاع، والمعروف أن هذه المشروعات تحمل خزينة الدولة قسماً هاماً من إيراداتها، وهي ضرورية بلا شك، لكن يجب أن تتم ضمن نظام دقيق ورقابة وشفافية، فإذا ما تسرب إليها الفساد فإن معناها سيصبح حجب نسبة عالية من الإنفاق العام عن مجالات مطلوبة وتهم المجتمع بكامله، كالصحة والتعليم وتنمية الموارد البشرية.
- يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد: وذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق.
- إجراءات التوظيف والترقية والتعيين في الحكومة ومؤسسات القطاع العام إذا ما قامت على أساس من المحسوبية أو الرشوة، فإنها ستؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأداء وتشويه سوق العمل.
- يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والتوظيف.

---

1 انظر:

- منير الحمش، مرجع سابق، ص ص: 28-31.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص: 121-124.

- يعمل الفساد على تعميم ثقافة الفساد مما يجعل الرشوة أمرا طبيعيا، بل حقا مشروعا كما ذكرنا، ولهذا النوع من الثقافة خطر كبير على المجتمع، وعلى علاقات الأفراد فيما بينهم، وفيما بين المجتمع والأفراد والدولة، لأنها تزعزع الثقة بالدولة ومؤسساتها، وتضعف من ثقة الناس فيما بينهم.
- يتصاحب الفساد مع عجز كبير في ميزانية الدولة، وحسب معيار درجة الفساد فإن متوسط عجز الميزانية في الدول الأقل فسادا بلغ 3.1%، بينما وصل إلى أكثر من الضعف (6.7%) في الدول الأكثر فسادا.[1]

المطلب الثالث : واقع الحكم الراشد في الدول النامية والتحديات التي تواجهه

1- واقع الحكم الراشد في الدول النامية

- حسب البنك الدولي، يتراوح ما يُسرق من أموال من البلدان النامية سنويا بين 20 و40 مليار دولار (بين 16.2 و32.4 مليار يورو)، وذلك من خلال الرشوة والاختلاس وممارسات الفساد. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه بهذه المليارات العشرين يمكن للبلدان النامية أن تمول بناء طرق مزدوجة الاتجاه بطول 48 ألف كيلو متر، أو تقديم علاج ممتاز لنحو 120 مليون شخص مصابين بالإيدز على مدى عام كامل، أو تركيب نحو 50 مليون وصلة مياه للمنازل. لذلك دعا البنك الدولي والحكومة السويسرية بمناسبة مؤتمر"لا ملاذات آمنة: المنتدى العالمي لاسترداد الأصول المسروقة والتنمية" والذي عقد في الفترة من 8 إلى 9 يونيو/حزيران 2010 في باريس إلى القيام بتحرك منسق ضد نهب ثروات البلدان النامية، حيث أن الكثير من الأموال التي تنهب من تلك البلدان تجد ملاذا آمنا في المراكز المالية العالمية، ويسهم الفشل في كبح جماح هذه التدفقات الإجرامية ووقفها في إفقار أشد بلدان العالم فقرا. وقد ركز المنتدى العالمي على تنفيذ مبادرة استرداد الأموال المسروقة STAR وهي علاقة شراكة بين البنك الدولي وحكومة سويسرا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC. [2]
- شهدت المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تدفقا هائلا للأموال الناجمة عن ارتفاع إنتاج النفط وارتفاع أسعاره نتيجة تزايد الحاجة إلى استخدامه لتوليد الطاقة، ولكن المؤسف أن نتائج الطفرة النفطية ترافقت بخطر انتشار "ثقافة الفساد" التي كانت ولا تزال ذات الأثر الأبعد في عملية التنمية، وذلك عن طريق الاستيلاء غير المشروع على أموال كان يجب تخصيصها لعملية التنمية. وتقدر بعض حسابات الدخل القومي أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (1950- 2000) بنحو 3 تريليون

[1] William EASTERLY, op. cit. p :299.

[2] موقع البنك الدولي على الصفحة:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22610970~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html (05/01/2012)

دولار، ويقدّر ما صرف على التسليح من هذا المبلغ بحدود ألف مليار دولار، أما عملية إعمار البنى التحتية، وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، فقد استهلك بحدود ألف مليار دولار أيضاً خلال الفترة ذاتها، أما الألف مليار الثالثة فيقدر أنها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسَعَوا من أجل (تسهيل وتيسير) العمليات والأعمال المطلوبة للشقين الأولين، وهو ما يعني –إن صحت هذه الأرقام– بأن ثلث ثروة الأمة نهب وحجب عن مشروعات التنمية نتيجة للفساد.[1]

- ✦ وجاء في نص الكلمة التي ألقاها الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد في افتتاح المؤتمر الحادي عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية تحت شعار "نحو استراتجية عربية لمكافحة الفساد" بالقاهرة ما بين 3و5 تموز 2010 الإشارة إلى ما تم اعتباره صفقة العصر، وهي صفقة أدت إلى تكوين ثروات وتراكم أموال دون وجه حق، وتتعلق بصفقة "اليمامة" الهادفة إلى تجهيز مواد وأنظمة متطورة عسكرية، وتدريبات بشرية تقنية، من قبل شركة عالمية بريطانية كبرى متخصصة في السلاح والتسليح إلى دولة عربية. بلغت قيمة هذه الصفقة حسب آخر تقدير حوالي 43 بليون باوند إسترليني، مع زيادة إضافية في قيمة التجهيزات والخدمات لهذه الصفقة تقدر بحوالي 40 بليون باوند للسنوات القادمة، وخضعت هذه الصفقة إلى إجراءات وملاحقات قانونية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة بتُهم فساد واستغلال السلطة ودفع رشاوى إلى مسئولين تقدر قيمتها بعدة بلايين من الباوندات، مما تطلب تدخل رئيس الحكومة البريطانية لوقف التحقيق معللاً ذلك "بأسباب تتعلق بأمن الدولة".[2]
- ✦ وبالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2010، وهو مؤشر يقيس درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، وهو يعتمد بالأساس على مسوحات تقيس مدارك السكان المحليين والوافدين ورجال الأعمال والأكاديميين ومحللي المخاطر، نجد أن دول الخليج تصنف ضمن الدول الأكثر نزاهة، حيث تحلّ قطر في المرتبة الأولى بمعدل يناهز 8 متبوعة بالإمارات بمعدل يقترب من 7، ثم عمان والبحرين بمعدل يساوي أو يقترب من5، ثم السعودية والكويت والأردن، بينما تحل العديد من الدول العربية كالصومال واليمن وسوريا والعراق والجزائر وليبيا وموريتانيا في مراتب يقل معدلها عن 3 بل ويصل إلى 1 في حالة الصومال. (انظر الشكل الموالي)

[1] منير الحمش، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

[2] عامر خياط، مرجع سابق، ص ص: 3-4.

شكل رقم III– 8: مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية لسنة 2010

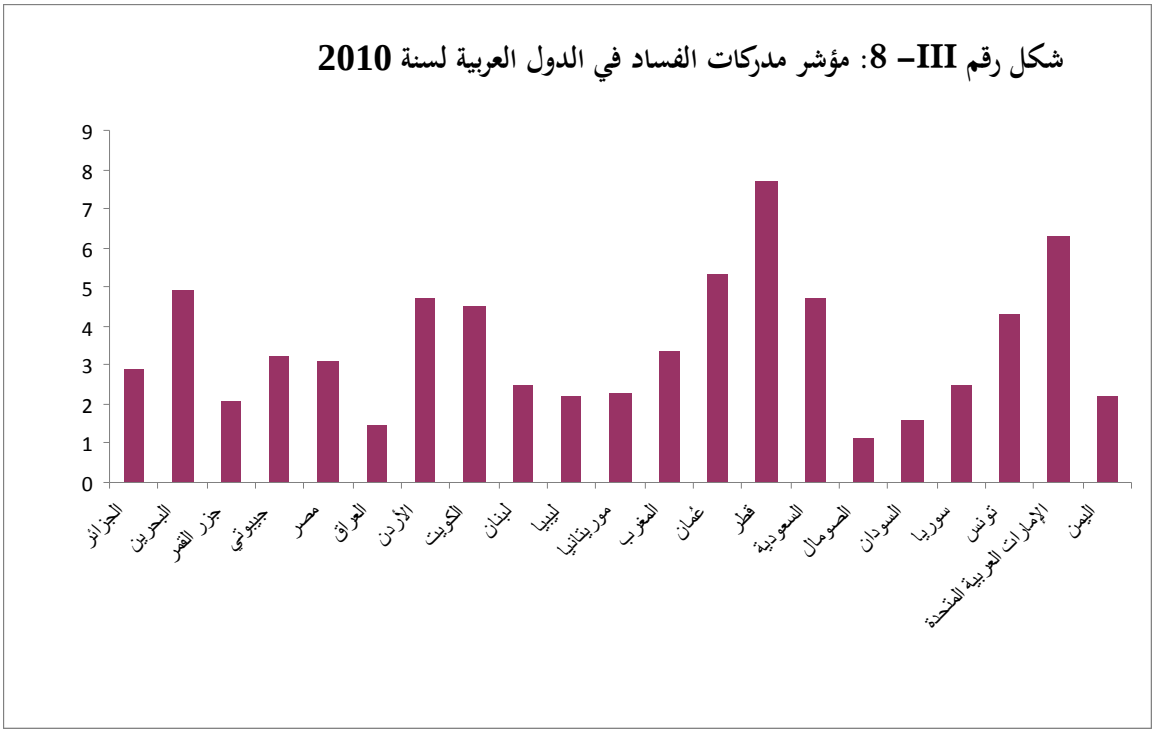

المصدر: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية
http://www.pogar.org/arabic/resources/statistics.aspx?gid=9&ind=22 (05/01/2012)

وعلى ما يقال من تحفظات حول طريقة حساب هذا المؤشر، إذْ يعاني من القصور بسبب اعتماده على عدد محدود من المسوحات وعلى الانطباعات الشخصية، فإن حقيقة الفساد الموجود في الدول العربية –كعيّنة من العالم الثالث– أكبر بكثير من لغة الأرقام، ويرى البعض أن الدرجات المرتفعة نسبيا التي حصلت عليها دول الخليج على مؤشر مدركات الفساد مقارنة بباقي الدول العربية لا تعبر بالضرورة عن تدني الفساد فيها، لاسيما أنها تفتقر إلى آليات المساءلة الخارجية، إضافة إلى ضعف آليات المساءلة الداخلية طبقا لتقرير البنك الدولي، ويرى البعض الآخر أن تفوق دول الخليج يرجع إلى فاعليتها في التستر على ممارسات الفساد، وعدم قدرة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على الكشف عنها، مقارنة بدول عربية أخرى مثل الجزائر ولبنان التي تتمتع فيها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بهامش أكبر من الحرية.[1]

2– التحديات التي تواجه الحكم الراشد في الدول النامية:

إن مكافحة خطر الفساد كأهم جانب من جوانب الحكم الراشد يفرض على الدول النامية العديد من التحديات لمواجهته ومن هذه التحديات: [2]

- توفير البيئة المناسبة، خصوصا مع تداخل المحلي والإقليمي والدولي وتشابك الروابط بينها.

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص: 112–113.
[2] أنظر معن بشور " التحديات التي تواجه الحكم الرشيد" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 377 تموز /يوليو 2010، ص ص: 122–128.

- الآليات الكفيلة بتمكين المجتمع من ممارسة حقه في تطبيق مبادئ الحكم الراشد وهي المشاركة والشفافية والمساءلة والعدالة والإنصاف. فصندوق الاقتراع مثلا كآلية للمشاركة لا يمكن أن يكون فعالا ومعبرا عن اختيار الشعب في ظل ممارسات سلبية –مهما كان شكلها أو مصدرها– تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.
- الإدارة الديمقراطية –وركيزتها المواطنة– للعلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، لأنه في غياب ذلك تتحول الانتخابات إلى ما يشبه التعداد الطائفي أو العرقي أو المذهبي الذي لا مكان فيه للبرامج والرؤى، بل يفسح المجال فيه لكل أنواع التدخلات الخارجية. وحين تسود الاعتبارات الطائفية والعرقية والمذهبية التي تختبئ خلفها مصالح محلية وخارجية، لا تسقط القيمة الديمقراطية التي يقوم عليها مبدأ المشاركة فحسب، بل تسقط أيضاً الشفافية (ومعها المساءلة أيضاً)، وتتراجع أمام العصبيات التي تحمي الفاسدين وتصور أي محاسبة لهم كأنها اعتداء على الجماعة التي تنتمي إليها، كما يتراجع أمام هذه الاعتبارات مبدأ الكفاءة في اختيار الأشخاص المؤهلين لإدارة رشيدة لموارد المجتمع والدولة، لأن المقياس يصبح الولاء لا الكفاءة، وخدمة الحاكم الفرد أو الجماعة المتنفذة لا خدمة الصالح العام .
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، لأن الملاحظ أن واقع هذه المنظمات التي تعتبر الضلع الثاني في الحكم الراشد حسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يشير إلى أنها أصبحت إما واجهات للسلطة تنفذ توجيهاتها وتعليماتها فتفقد روح المبادرة والقدرة على المشاركة والمراقبة والمحاسبة، أو أنها مرتبطة بأجندات مصادر التمويل الأجنبية التي تسعى لتحقيق مخططات خارجية معينة.
- تفعيل دور القطاع الخاص كضلع ثالث في الحكم الراشد بشكل لا يجعل معادلة الحكم تقوم على: سلطة تسعى لتكديس الثروة، وأصحاب ثروة يسعون للإمساك بالسلطة، وبشكل لا يضر بمصالح الطبقات الوسطى والفقيرة، جراء النظرة الليبرالية المعولمة التي تحد من مؤسسات القطاع العام في المجال الاقتصادي.
- ولعله من بين الأدوات التي أثبتت التجربة فعاليتها في محاربة الرشوة وتعزيز الحكم الراشد إنشاء هيئة عمومية ذات مصداقية وشفافية وشجاعة، تُكلف بكشف عمليات الرشوة، ويُفرض احترامها على الجميع، وتمتلك استقلالية عن الضغوطات السياسية. وقد بيّنت دراسة حديثة لكل من Peter Rooke و Michael Weihen (عضوان بمنظمة الشفافية الدولية) حول مكافحة الرشوة في برامج التنمية بهونغ كونغ، شملت برنامج بناء مطار هونغ كونغ، وبرامج السكك الحديدية والطرق السريعة، وإنشاء جسر معلق، ونفق تحت الميناء البحري، وقدرت تكلفتها بما يتجاوز 160 مليار دولار (هونغ كونغ)، أن هذه المشاريع كلها خالية فعلا من أية عمليات رشوة نظرا لعدة أسباب منها:[1]

– صرامة قانون مكافحة الرشوة، وقوة اللجنة المستقلة لمكافحة الرشوة ICAC التي تتمتع بسلطات قانونية واسعة، وتضم حوالي 1350 متخصصا.

[1] Jeremy Pop et Frank Vogl, comment muscler les agences de lutte contre la corruption, Finance te Développement, FMI, v.37 ,n° 2, juin 2000, p : 7.

- القواعد الواضحة، والرقابة الفعالة التي تحكم: عمليات الدفع لخدمات الاستشارة ومؤسسات البناء والتجهيز، مراقبة تنفيذ العقود، والتزام المسؤولية من طرف أعوان الدولة مثلهم مثل المقاولين.
- إنشاء هيئات خاصة في إطار البرنامج التنموي، مثل مكتب تنسيق مشاريع المطار الجديد، تضم فوجا مكلفا بحل النزاعات، ولجنة انتقاء التقنيين.
- شروط العمل المناسبة لاسيما في جانب الأجور، وروح الخدمة لدى المسؤولين.

المطلب الرابع: الديمقراطية والتنمية

وضع Sorensen إطارا وصفيا للأنظمة الديكتاتورية والديمقراطية وتأثيراتها المحتملة على التنمية، حيث صنف الأنظمة الديكتاتورية إلى ثلاثة أنواع:[1]

- الدولة الديكتاتورية ذات الإسناد النخبوي: ترتكز إلى حكم أوتوقراطي يقوده شخص واحد، لا يفرق بين السياسيين والموظفين المدنيين، ويقوم على المحاباة والعلاقات الخاصة، وهو ذو تأثير سلبي كبير على التنمية المادية والبشرية، ومثاله نظام بوكاسا في جمهورية إفريقيا الوسطى.
- النمو التسلطي: يقوم على التحالف بين مصالح النخبة والحكام، وهو قد يخلق نموا اقتصاديا سريعا، ولكنه لا يهتم بجوانب التنمية البشرية كالصحة والتعليم والعمل.
- الأنظمة التسلطية التنموية: وتقوم فيه النخبة بدور ايديولوجي قوي في الالتزام بالتنمية الاقتصادية، وتشمل هذه الأنظمة أكثر الدول النامية نجاحا مثل الصين وتايوان.

أما الأنظمة الديمقراطية فقد صنفها إلى:

- الديمقراطيات الخاضعة للنخبة: تقوم على الاندماج بين المهنيين ومجموعات الأعمال ومالكي الأراضي مما يؤدي إلى بروز تكتل يضع حدودا لما يمكن إنجازه في مجال النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخول بين غالبية السكان.
- الديمقراطيات الموجهة بالجماهير: هي نظام هش غير مستقر مضر بالنمو الاقتصادي.
- الديمقراطيات الممثلة والمستقرة: تشغل حيزا وسطا بين النوعين السابقين.

تبرز أهمية هذا التمييز في أن الأحكام الجازمة حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية غير صحيحة دائما، كما يتضح ذلك من المقارنة بين الصين والهند. فكلاهما دولة كبيرة، وتتميز الهند بنظام ديمقراطي مستقر، أما الصين فيحكمها نظام اشتراكي ديكتاتوري، ومع ذلك تتفوق الصين على الهند في النمو الاقتصادي.[2] وقد يكون السبب في هذه الحالة راجعا إلى كون الصين كانت قادرة على تجنب الاضطرابات وعدم الاستقرار في نفس الوقت الذي تواصل فيه تنفيذ سياستها التنموية، أما الهند فلم تُعِرْ اهتماما كبيرا للحاجات المادية لشعبها رغم كونها دولة ديمقراطية. ولقد

[1] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص ص: 176-177.
[2] المرجع السابق، ص: 177.

أوضحت دراسات مختلفة أن بعض الأنظمة الديمقراطية كان أداؤها أسوأ بكثير من الأنظمة الشمولية، رغم التوقعات النظرية الكبيرة حول العلاقة الإيجابية بين الديمقراطية والتنمية.

وقدمت بعض الدراسات معيارا يسمى "بيت الحرية"، وهو معيار ترتيبي يتم بناؤه على أساس ما هو متاح من درجات المنافسة والمشاركة وما هو متاح من حريات سياسية ومدنية، وتتراوح قيمته بين 1 (ديمقراطية تامة) و7 (ديكتاتورية أو سلطوية تامة)، أما مدى القيم بين [1 - 2.5] فيعني دولة ديمقراطية، والمدى [3 - 5] يعني ديمقراطية جزئية، والمدى [5.5 - 7]يعني دولة سلطوية.[1] وأوضح هذا المعيار أن من بين الدول النامية الديمقراطية: الأرجنتين، الشيلي، فنزويلا، الهند، تايلندا ... .

وتفيد الدراسات أنه لا توجد علاقة محددة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، فانجلترا وبوشوانا كان لهما نفس معدل الديمقراطية (1.5)، غير أن شعب بوشوانا يعاني من الأمية والفقر ويأتي ترتيبه بين دول العالم 104 وفقا لدليل التنمية البشرية، في حين يأتي ترتيب انجلترا في المرتبة 10 وفقا لنفس الدليل.

وفي دراسة لـ Deniz Akagul حول العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية في تركيا للفترة 1950-2002، توصل إلى خلاصة مفادها أن نتائج التحليل تؤكد أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تظهر أقل بداهة وتأكيدا من العلاقة بين الاستقرار السياسي ورثم النمو الاقتصادي.[2]

وفحص أحد الأبحاث 18 دراسة تطبيقية للعلاقة بين الديمقراطية والنمو خلال الفترة 1962-1966، فوجد أن هذه الدراسات توصلت إلى 21 نتيجة منها 8 نتائج تؤيد الديمقراطية، و8 نتائج تؤيد الديكتاتورية، و5 نتائج لا ترى فرقا.

ويبدو أن أهم شيء للتنمية هو الاستقرار السياسي، فالحكومة القوية التي يمكنها تحقيق الاستقرار سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية يمكنها تحقيق التنمية.[3]

ورغم غياب علاقة تأثير واضحة ومتفق عليها بين الباحثين لقضية ديمقراطية الحكم على التنمية، لاسيما في ظل نجاح أنظمة ديكتاتورية كالصين في تحقيق انطلاقها الاقتصادي، فإن استمرار التنمية في اقتصاد الدولة بعد التوصل إلى إحداث نقلته النوعية من خلال الانطلاق الاقتصادي، يبدو أمرا مستحيلا في ظل ممارسات ديكتاتورية تضيّق على الحريات، ولا تسعى إلى ترقية المجتمع إلى مستوى متقدم من حرية الرأي والمشاركة الفاعلة في التوجهات القادمة، واستشراف ما ستكون عليه البيئة المحلية والدولية مستقبلا، فليست العبرة بالتوصل إلى إحداث الانطلاق الاقتصادي فقط، بل في استمرار التنمية وتجددها ذاتيا بعد حدوثه.

---

[1] نفس المرجع ، ص:151

[2] Deniz Akagul, op. cit.

[3] عبد القادر محمد عطية ، مرجع سابق، ص:153

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل عرض المعالم الكبرى للاستراتيجية بعيدة المدى التي يجب أن تعقب الانطلاق الاقتصادي، حتى تضمن المحافظة على ثمراته، وتُحقّق استمرار التنمية بعده بصفة متجددة.

ففي المبحث الأول خلصنا إلى أن التنمية المستدامة التي أصبحت مصطلحا شائعا يشير في معناه الرئيسي إلى المساواة بين الأجيال، لازال يعرف غموضا في التطبيق إلى درجة اصطباغه بالعمومية، واستخدامه كشعار براق من طرف الحكومات في أجندتها السياسية، حتى ولو كانت سياساتها مخالفة لمضمونه. وخلصنا أيضا إلى أن التوازن هو الخاصية المميزة لهذا المفهوم، وذلك في جوانب ثلاث: اقتصادية، اجتماعية وبيئية، وأن الإنصاف بين الأجيال المتلاحقة (والذي يحرص هذا المفهوم على حمايته) ينبغي أن لا يُنسينا الإنصاف بين الأجيال الحاضرة، لاسيما في ظل واقع التدهور البيئي في العالم النامي، وأيضا –وبشكل أكبر– في العالم المتقدم الذي يتحمل الجزء الأكبر من الآثار السلبية على البيئة والتي يدفع ثمنها الفقراء، لنخلص في الأخير إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب جملة من المتطلبات الرئيسية يقف في مقدمتها التربية البيئية والممارسات المستديمة والمشاركة الشعبية والمؤسسات الفعالة.

وفي المبحث الثاني المتعلق بالعولمة، خلصنا إلى أن العولمة –كحالة– تفرض عملية إرادية مقابلة هي التعولم، في ظل نظام عالمي جديد تقوده أفكار رأسمالية قديمة تروج لها المؤسسات الدولية، وذلك حتى يتم التمكن من مجابهة آثار العولمة المتعددة.

وفي المبحث الثالث ناقشنا تحدي اقتصاد المعرفة، وخلصنا إلى أن أهم ميزة تحقق مجتمع المعرفة المناسب والضروري لمجتمع ما بعد الانطلاق هي الابتكار وإنتاج المعرفة، وأنه في ظل الهوة المعرفية القائمة بين العالم النامي والعالم المتقدم لابد أن تركز بنود الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب الانطلاق الاقتصادي على تبني وسائل تحفيز الابتكار، من خلال التربية الابتكارية، والإطار المؤسسي الملائم، وإدارة المعرفة، وحسن استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بعد نشرها.

وفي المبحث الأخير عرجنا على نظام الحكم الراشد كضمانة رئيسية لاستقرار البيئة الداخلية، وتوليد آليات المشاركة والشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد الذي يشكل أكبر الأخطار التي تبدد موارد الدول النامية وطاقاتها، كما تعرضنا إلى واقع الحكم الراشد في هذه الدول وأهم التحديات التي تواجهه، لنختم الفصل بمناقشة العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية، ونخلص إلى أنه ورغم غياب اتفاق نظري حول علاقة التأثير بين الديمقراطية والتنمية، فإن مجتمع ما بعد الانطلاق لا يُتصور فيه ضمان استمرار التنمية برؤى تستشرف المستقبل وتحضّر له في ظل نظام للحكم يكبت الحريات ويضيّق على المشاركة والمساءلة، ويقزّم دور المجتمع المدني كوسيط فعال بين السلطة الحاكمة وأفراد المجتمع.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

إن فكرة الانطلاق الاقتصادي التي صرح بها روستو كمرحلة ثالثة من المسار الخطي الذي تصوره لتحقيق إطلاق قوى التنمية في دول العالم الثالث، كانت ولا تزال، قبل روستو وبعده، تصريحا أو تضمينا، الهم الشاغل الذي يقف وراء كل نظرية تنموية عنيت بدراسة أوضاعَ التخلف التي طالت مجموعة هذه الدول، وفجوةَ التنمية بينها وبين دول الشمال، والتي ما فتئت تزداد اتساعا مع مرور الوقت.

ولا يشكل الانطلاق الاقتصادي الهم الرئيس على صعيد التنظير التنموي فحسب، بل وأيضا الهم الأول على صعيد التطبيق، حيث يؤرق راسمي خطط التنمية بالبلدان النامية والذين لم تفلح المناهج المستوردة التي طبقوها في عشريات مضت من القرن الماضي في فك إسار هذه الدول من ربقة التخلف، ووضعها في مسار التنمية المتجددة ذاتيا كما بشرت به النظريات والمذاهب الوضعية الواقفة وراء تلك المناهج، بل وفوق ذلك زادت من تعميق الفقر في مجتمعاتها وتعاظم حدته.

لقد حاول هذا البحث دراسة معالم نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم للدول النامية من خلال تجربة الاقتصاد الصيني، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1- نتائج الدراسة:

- ✓ إن الطرح الخطي لفكرة الانطلاق الاقتصادي بجَعْل مرحلة الانطلاق (مع اختلاف في التسمية بين المفكر روستو وغيره من المفكرين صاحبي هذا الطرح) مرحلة زمنية لاحقة لمجموعة من المراحل التمهيدية، يصطدم واقعيا بجملة من الحقائق التي لا يمكن معها التسليم بهذا الطرح ولا قبوله، ويقف في مقدمتها أولا البيئة الدولية التي تمارس تقييدات مختلفة على الاقتصاديات النامية تكرّس تبعيتها بشكل مستمر للاقتصاديات المتقدمة، ثم ثانيا اختلاف ظروف البلدان المتخلفة عن البلدان الصناعية في مرحلة ما قبل الانطلاق، لذلك فإن اعتبار الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية هو أقرب إلى التحليل المقبول من اعتباره مرحلة تاريخية تمر بها الدول حتميا ولكن بفترات زمنية مختلفة، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى لهذه الدراسة.
- ✓ إن النظريات التنموية الأخرى التي عالجت قضية الانطلاق الاقتصادي كمحور اهتمام رئيسي، وإنْ لم تصرح بمفهوم الانطلاق الاقتصادي بوضوح، فإنها تبنّت مداخل مختلفة لإحداث هذا الانطلاق، كالتركيز على التصنيع كمحرك لانطلاق التنمية في نظرية التنمية المتوازنة في نموذج الدفعة القوية لروزنشتاين رودان، والتنمية غير المتوازن لهيرشمان وفرانسوا بيرو وجيرار دي برنيس، باعتبار أن التنمية ما هي إلا دالة في التراكم واستغلال فائض العمالة في الريف مع دور نشيط للدولة، أو التركيز على البطالة المقنعة في الريف (كما هو الحال في مدخل التغييرات الهيكلية) لبناء نماذج للتنمية تركز على ضرورة وجود قطاع رأسمالي كبير لتحقيق زيادة الادخار والتراكم، ويقصد بهذا القطاع قطاع الصناعات التحويلية، أو أيضا التركيز على الاستهلاك كأداة لرفع النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية بسبب تحسن الوضعية المعيشية والصحية للقوة العاملة، كما هو الحال في مدخل

الحاجات الأساسية. وتصطدم كل هذه النظريات بحقيقة ارتباطها الشديد بالفلسفة الرأسمالية وآلياتها التي تحكم منطلقاتها التحليلية، وبالتالي تحدّ من واقعية تطبيقها على ظروف البلدان المتخلفة، ومن اعتمادها كنماذج أكيدة لإحداث انطلاق اقتصادياتها.

- ✓ تواجه الدول النامية وهي تبحث عن تجميع شروط انطلاقها الاقتصادي واقعا دوليا صعبا يتميز بفجوة عميقة وتفاوت صارخ في مستوى التطور بين العالمين المتقدم والنامي، بل إن هذا التفاوت موجود بين مجموعة الدول النامية ذاتها، وداخل الدولة الواحدة منها. لذلك ينبغي أخذ هذه الخصائص بالاعتبار عند رسم معالم نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم لها.
- ✓ إن محاولات هذه الدول، وجهودها لبلوغ هدف انطلاقها الاقتصادي في فترة الستينيات والسبعينيات، من خلال انتهاج جملة من السياسات التنموية المختلفة، لاسيما منها السياسات المرتكزة على الصناعة، أو في نهاية الثمانينات وخلال فترة التسعينيات بتطبيق السياسات التي نُفّذت برعاية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي عرفت ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي، كل تلك الجهود لم تفلح في بلوغ هدف الانطلاق الاقتصادي، بسبب أنها تستلهم نموذج اقتصاد السوق، وتحاول تطبيق نظام ليبرالي على الاقتصاديات المتخلفة مهما كانت الظروف، من جهة، وبسبب وجود خصائص في الاقتصاديات النامية شكلت حدودا أمام نجاح تلك السياسات، من جهة أخرى.
- ✓ لا تزال الدول النامية تعاني من العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرةٍ في وجه انطلاقها الاقتصادي، سواء منها ما تعلق بالداخل أو بالخارج، وسواء كانت هذه المعوقات اقتصادية، أو تخص مجالات أخرى اجتماعية، ثقافية، سياسية، قانونية، مؤسساتية، علمية وتكنولوجية، أو كانت أيضا مرتبطة بالجانب التاريخي والجغرافي.
- ✓ تشكل التجربة الصينية نموذجا ملائما لدراسة مختلف الشروط التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، بالنظر إلى كونها تجربة تخص دولة نامية تتمتع بخصائص مشابهة لبقية دول العالم الثالث ،كالانطلاق من وضعية متدهورة جراء تعرضها للاستعمار، ووجود حجم سكاني هو الأعلى في العالم كله، وضعف الدخل الفردي، مع انتشار الفقر بين شريحة واسعة من السكان، واشتغال نسبة كبيرة من اليد العاملة في الزراعة، مع تخلف كبير للإنتاجية في هذا القطاع، وتمتع الدولة بدور كبير في الاقتصاد، مع نظام سياسي متشدد، وعدم استقرار داخلي في بعض الأحيان، ومحاولة الانطلاق بتجريب النموذج الاشتراكي، ...الخ، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية لهذه الدراسة.
- ✓ إن قوة النموذج الانطلاق الاقتصادي الصيني تبدأ من الجرأة في تَبَنّيّ إصلاحات جذرية مدروسة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايديولوجية، وفق منهج متدرج مرن مبني على المرحلية والتجريب.
- ✓ إن دراسة مختلف العوامل التي كان لها الأثر القوي في إحداث انطلاق الاقتصاد الصيني تُبيّن أن أهم هذه العوامل كانت:

- المنهج المتميز المتسم بالوسطية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وبالبراغماتية القائمة على أن العبرة في النتيجة لا في المنهج وقدسية المذهب الاقتصادي، وبالتدرج، وبالتخطيط المحكم كميا وزمنيا لمراحل الانطلاق الاقتصادي وما بعده، هذا مع كونه منهجا مرنا خاضعا للتعديل المستمر وفق المستجدات.
- جعْل المعرفة سندا محوريا لعملية الانطلاق، كما يتجلى ذلك من الدور الريادي الذي أُعطي للباحثين في صياغة نموذج الانطلاق الاقتصادي الصيني، وأيضا من خلال:
  - الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي وربطهما بالتنمية، والحرص على ربط النظري بالتطبيقي، ومراجعة المقاييس والبرامج والتخصصات دوريا،
  - الاهتمام بنقل التكنولوجيا وتطويرها: حيث جعلت الصين هذا الأمر الجانب الرابع في برنامج التحديثات، واستفادت من قوة جذب اقتصادها للاستثمارات الأجنبية في اشتراط نقل التكنولوجيا كشرط مسبق لقبولها، وقد لعبت هذه الاستثمارات دورا رياديا في هذا الجانب من خلال ما أقامته من مراكز البحث والتطوير. وقادت الصين أيضا تجربة رائدة لـ "الحظائر العلمية" كبيئات مفتوحة كثيفة المعارف تجذب الطاقات الإبداعية الصينية، وتعمل على ربط علاقات مع المؤسسات الأجنبية من جهة، ومع الجامعات الوطنية الكبرى والمؤسسات المتخصصة في البحث والتطوير من جهة أخرى،
- الانطلاق من تطوير القطاع الزراعي كقطاع مفتاحي في المرحلة الأولى من الإصلاحات، بالنظر لما يوفره هذا القطاع من إعادة تخصيص الموارد، وارتفاع دخول الفلاحين، وبالتالي ارتفاع الادخار في الريف، وكذا توفير التمويل اللازم، والمواد الأولية اللازمة للاستثمار الصناعي.
- الادخار المحلي المرتفع كمصدر رئيسي للتمويل بدلا من الاستدانة الخارجية، كما شكل التمويل الذاتي للمؤسسات الخاصة ضمانة لها من صعوبات التمويل المسجلة في القطاع المصرفي الصيني.
- القيم النهضوية العريقة في الحكمة الصينية، وذات التركيز على البعد العملي، ودورها في ضمان وحدة الشعب والتفافه حول السلطة.
- الانفتاح التجاري على البيئة الخارجية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن بطريقة مبنية على التدرج وبمركز قوي للدولة.
- الاستفادة من المزايا المرافقة للاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما ما تعلق منها بتوفير رؤوس الأموال، وخلق فرص العمل، وتنويع الصادرات، ونقل المعرفة التقنية والإدارية، ودمج الصين في حلقة التدفقات التجارية الدولية التي تديرها الشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

✓ لايزال منهج انطلاق الصين يعرف نقائص على المدى الطويل من خلال ما عرفه من مشاكل أعقبت عملية انطلاق الاقتصاد الصيني، ولازالت تشكّل تحديا أمام استدامة نجاحه، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة للدراسة في ضرورة أن تَعقُّب عملية وضع الاقتصاد النامي على مسار التنمية المتجددة ذاتيا بفعل عملية الانطلاق الاقتصادي استراتيجيةٌ بعيدة المدى، تأخذ في الحسبان تحديات استمرار التنمية في المدى المنظور.

✓ إن فحص عوامل الانطلاق الاقتصادي المستخلصة من التجربة الصينية على ضوء الطروحات النظرية من جهة، وعلى ضوء واقع الاقتصاديات النامية من جهة أخرى، بيّن أن:

- لا يوجد اتفاق نظري على منهج قيادة الانطلاق الاقتصادي، لذلك لا يمكن أن ينحصر هذا المنهج في اتباع نموذج واحد حتمي (الاشتراكية أو الرأسمالية)، بل قد نجد منهجًا تندمج فيه عناصر النظريتين الرأسمالية والاشتراكية، ويراعي الواقع الراهن للاقتصاديات النامية، ومن الأنسب أن يتم البحث عن مفردات هذا المنهج انطلاقا من الخصائص المميزة لهذه الاقتصاديات، ومن تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في دول نامية أخرى تشابهها في الظروف.
- إن دور الدولة لا يُنكر كعامل للانطلاق الاقتصادي، وقد ظل هذا الدور مختلفا حسب الظروف، ومن مكان لآخر، ولا يوجد إقصاء لها حتى في أكثر النظم ليبرالية، وإن الوضعية التي تعيشها الاقتصاديات النامية تحتّم أن تكون الدولة الجهاز المسئول أولا عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يُولى لها دور كبير في هذا الشأن، وكفاءة تخصيص الموارد التي يستند إليها التيار الليبرالي في تبريره لإعطاء الأولوية لآليات السوق لا تعني تحقيق العدالة الاجتماعية أو إعطاء حلول لمشاكل الفقر، بالإضافة إلى أن ظروف العالم الثالث تختلف كثيرًا عن ظروف الدول المتقدمة في فترة ما قبل الانطلاق، وهي تقتضي أن تتوفر القوة والسلطة الكافية للدولة لتحطيم العوائق التي تعترض انطلاق التنمية وحماية الصناعات الناشئة. من جهة أخرى، فإن قضية الأولوية في قيادة التنمية بين القطاعين العام والخاص لم تصبح مسألة أولوية قطاع على آخر، وتبادل للأدوار، حيث يُحيّد القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص، أو العكس، وإنما مسألة تعاون وتكامل بين هذين القطاعين كحجر أساس في النظام الاقتصادي.
- يحتاج الانطلاق الاقتصادي إلى توفر درجة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإرادة سياسية لتحقيق إقلاع التنمية، وإلى انتشار قيم نهضوية، لاسيما في ظل الثورة المعلوماتية وما فرضته من تحولات في قيم الإنسان المعاصر، تفرض تغييرا ثقافيا مدروسا، وتنشئةً على القيم الإيجابية النهضوية، وهذا ما تفتقر إليه العديد من الدول النامية.
- إن تنويع الصادرات عامل تتفق عليه الكتابات التنموية وتؤكد دوره في تحريك النمو الاقتصادي، ويشير واقع الدول النامية إلى أنها لا تزال تصدر منتجات قائمة على الاستخدام الكثيف للموارد واليد العاملة غير الماهرة، ولم تستطع إقامة علاقة ديناميكية بين الصادرات ونمو الدخل تمكّنها من تدارك الفجوة بينها وبين الدول الصناعية. وإن التوسع في التجارة الخارجية الذي عرفته البلدان النامية لم يُكافأ بزيادة مماثلة في حصتها من الدخل العالمي.
- التركيز على التصنيع كعامل للانطلاق الاقتصادي لا يمكن تصور نجاحه –كما أكدته التجربة– في ظل تخلف القطاع الزراعي، وإن النجاح الزراعي هو شرط مسبق وجسرٌ مُهم للوصول إلى الانطلاق الاقتصادي، وغالبية الدول النامية بدل أن تطور قطاعها الزراعي كشرط سابق لتطورها الصناعي سارت الأمور فيها على

منحى عكسي، حيث حاولت تحقيق انطلاق اقتصادي من خلال التصنيع في ظل تخلف للقطاع الزراعي، وهو ما انعكس على تنامي الفجوة الغذائية فيها، رغم ما تتمتع به من إمكانيات في المجال الزراعي.

- للنظام المالي دور فعال في التنمية الاقتصادية، وقد كان للكبح المالي الذي انتهجته الدول النامية آثار سلبية كبيرة على التنمية فيها، ولكن بالمقابل لا ينبغي النظر إلى التحرير المالي –وفق نظرة اتفاق واشنطن– على أنه الحل الجاهز والأمثل لكل مشكلات فعالية النظام المالي كعامل للانطلاق الاقتصادي، بل إن التحرير المالي تختلف فعاليته من اقتصاد لآخر تبعا للظروف الابتدائية، ويتوقف نجاحه على توفر جملة من الشروط المسبقة، بالإضافة إلى تبني أسلوب التحرير التدريجي.
- الادخار المحلي الذي تجلى دوره في التجربة الصينية كعامل مهم جدا في تمويل الانطلاق الاقتصادي، وكما تؤكد على ذلك الأدبيات الاقتصادية، لازال ضعيف الفعالية في واقع اقتصاديات الدول النامية، ويبيّن التحليل أن مجموعة هذه الدول صدّرت رؤوس أموال إلى الدول الغنية أكثر مما تدفق إليها من رؤوس أموال، و يرجع سبب هذا أساسا إلى دول آسيا كالصين وكوريا وتايوان وغيرها، وبدَلَ أن تنتقل الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة –كما يفرضه المنطق الاقتصادي–، أصبحت الوضعية معكوسة ابتداء من عام 2000، مع ملاحظة هامة وهي أن هذه الصورة متركزة فقط في عدد قليل من الدول النامية، أما غالبية هذه الدول فإنها تبقى مستوردًا صافيا لرؤوس أموال الدول الغنية.
- الاستثمار الذي يعتبر دوره بديهيا في عملية الانطلاق الاقتصادي، يحتاج في مجموعة الدول النامية إلى مراجعة محدداته وصياغتها على ضوء الظروف التي تعرفها هذه البلدان والعوامل التي تتحكم فيها.
- إن الاهتمام برفع جوانب التنمية البشرية للفرد في البلدان النامية، وبالأساس الجانب التعليمي، يعتبر الشرط الضروري لجعل هذا الفرد موردا فعالا لتحقيق الانطلاق الاقتصادي، ولا تزال هذه البلدان تعاني من ضعف مردودية قطاعها التعليمي، رغم النفقات الباهظة التي تتحملها، وهذا راجع لأسباب عديدة أهمها ضعف النوعية، وعدم توافق مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، والهدر التعليمي، وهجرة الأدمغة. وفي جزئية ترتبط بهذا المجال (التنمية البشرية)، توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد اتفاق على اتجاه علاقة التأثير بين المتغيرين: السكان والنمو الاقتصادي، حيث أن هناك طرح قوي للآثار الإيجابية للنمو السكاني على إحداث التنمية، وأن المشكلة السكانية نتيجة للتخلف وليست سببا له، مما يدفع إلى القناعة بأن نمو السكان لا يمكن أن يُنسب إليه تأخر حدوث الانطلاق الاقتصادي في العالم النامي، أو أن يُعتبر عقبة أمام التنمية فيه، وإنما هو مورد هام محرض للنمو متى ما توفر الإطار الملائم لاستغلاله وتوجيهه نحو الالتفاف حول خطة تنموية طامحة إلى التقدم، ولا أدلّ على ذلك من تجربة الصين التي سلفت في الدراسة.
- بالإضافة إلى العوامل السابقة، فإن العوامل ذات البعد الخارجي يمكن أن تلعب دورا فعالا في عملية الانطلاق الاقتصادي إذا ما توفرت الشروط الملائمة لذلك، وأهم هذه العوامل:

- الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عرفت تدفقاته تباينا كبيرا بين الاقتصاديات النامية مع ضعف حصتها منه مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا العامل لن يحقق آثاره الإيجابية إلا بالأخذ في الحسبان جملة من الاعتبارات التي توجهه وتراقب فعاليته.
- الانفتاح التجاري الذي يعتبر ضروريا ولكن بشروطه، حيث رأينا أن من مثبطات فعاليته تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية، وضعف تنوع صادراتها، مما جعلها تتحمل الآثار السلبية لتدهور معدلات التبادل الدولي، وكذا الممارسات الحمائية التي تطبقها الدول المتقدمة على صادرات البلدان النامية، وأنه لا يمكن تصور حدوث منافع لصالح تحقيق انطلاق اقتصادي في البلدان النامية بالشروط القائمة اليوم في العلاقات التجارية الدولية.
- نقل التكنولوجيا ثم تطويرها، حيث تحتاج الدول النامية في مرحلة أولى إلى نقل التكنولوجيا، ثم إلى إنتاجها في مرحلة لاحقة.
- المساعدات التنموية الدولية، وهي تعتبر عاملا مساعدا في مرحلة تجميع شروط الانطلاق الاقتصادي متى كانت خالية من الدوافع التي تسيّسها، ومتى تم توجيهها الوجهة الصحيحة التي تخدم التنمية.

✓ إن الاستراتيجية بعيدة المدى التي يجب أن تعقب الانطلاق الاقتصادي تعتبر مكمّلا رئيسيا لازما للمحافظة على ثمرات هذا الانطلاق، وتحقيق استمرار التنمية بعده بصفة متجددة، ومن أهم الجوانب التي ينبغي أن تراعيها هذه الاستراتيجية (تأسيسا على تجربة الصين):

- التنمية المستدامة التي تراعي –كخاصية مميزة لها– التوازن في جوانب ثلاث: اقتصادية، اجتماعية وبيئية، والإنصاف، ليس فقط بين الأجيال حاضرها ولاحقها، وإنما أيضا –وبصفة هامة– الإنصاف بين الأجيال الحاضرة ذاتها، لاسيما في ظل واقع التدهور البيئي عالميا، سواء في العالم النامي، أو –وبشكل أكبر– في العالم المتقدم الذي يتحمل الجزء الأكبر من الآثار السلبية على البيئة والتي يدفع ثمنها الفقراء، كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب جملة من المتطلبات الرئيسية، يقف في مقدمتها التربية البيئية، والممارسات المستديمة، والمشاركة الشعبية، والمؤسسات الفعالة.
- مراعاة تحديات العولمة، والتي تفرض عملية إرادية مقابلة هي التعولم، في ظل نظام عالمي جديد، تقوده أفكار رأسمالية قديمة تروج لها المؤسسات الدولية.
- ضرورة اكتساب رهان تحدي اقتصاد المعرفة، وأهم ميزة تحقق مجتمع المعرفة المناسب، والضروري لمجتمع ما بعد الانطلاق الاقتصادي، هي الابتكار وإنتاج المعرفة، ويحتاج الأمر في ذلك إلى تبني وسائل لتحفيز الابتكار، من خلال التربية الابتكارية، والإطار المؤسسي الملائم، وإدارة المعرفة، وحسن استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بعد نشرها.
- العمل على توطيد أركان الحكم الراشد كضمانة رئيسية لاستقرار البيئة الداخلية، وتوليد آليات المشاركة والشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد الذي يشكل أكبر الأخطار التي تبدد موارد الدول النامية وطاقاتها.

2- **التوصيات**:

- ضرورة قيام كل دولة نامية بتكليف العلماء المتخصصين في المجال التنموي باقتراح نماذج لتحقيق النهضة الاقتصادية، تنطلق من خصوصيات تلك الدولة المختلفة (سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية...)، وتأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية الراهنة، ذات أهداف كمية واضحة ومحددة زمنية.
- ضرورة إنشاء أجهزة متخصصة في مراجعة البرامج التعليمية، والمقاييس المدرسة في الجامعات على الخصوص، توضع تحت سلطة لجنة وضع الخطة التنموية بغرض ربط التعليم والبحث بمتطلبات التنمية، وتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وكل ذلك في إطار خدمة الخطة التنموية على المدَيَيْن المتوسط والطويل.
- محاكاة التجربة الصينية في فكرة "الحظائر العلمية"، واستثمارها في جلب الباحثين داخليا وخارجيا، من أجل إعطائهم دورا رياديا في التنمية، والنهوض بالمعرفة والابتكار.
- التنشئة على الابتكار في مراحل التعليم الابتدائي، وتبني مناهج ذات بعد عملي تطبيقي، موازاة مع النظري.
- تكليف لجنة في الجهاز التخطيطي بالسهر الدائم على تصور أولويات العمل الجمعوي، واقتراح البرامج المناسبة، ومتابعة نشاط مؤسسات المجتمع المدني، من أجل استثمارها في تعزيز الثقة بين أفراد الشعب والسلطة كضمانة أساسية للالتفاف حول الخطط التنموية، وفي نشر القيم الإيجابية (وفي الوقت ذاته القضاء على القيم السلبية) كسند ذاتي خفي يدعم فعالية المورد البشري في النشاط التنموي.
- ضرورة تعزيز التكتلات الإقليمية والدولية بين دول العالم النامي، من أجل تشكيل قوة تفاوضية ذات وزن معتبر في المشهد الدولي، وهذا بهدف تقليل مجالات تدخل الهيئات الدولية وضغوطها في فرض فلسفة النظام الرأسمالي على العالم النامي والعمل على تكريس تبعية دوله للعالم المتقدم من خلال معادلة التبادل المتحيزة لشعوب الطرف الغني (القليلة)، على حساب الغالبية الساحقة من فقراء المعمورة.
- ضرورة جعل "تنويع الصادرات" الهم الرئيسي في الخطة التنموية، لاسيما في الدول النامية البترولية، واتخاذ التدابير العاجلة لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بذلك، وقد يشكل الانطلاق من النهوض بالزراعة –والتي تشغّل عددا كبيرا من السكان– في مرحلة أولى حلا سريعا ملائما، ولكن شريطة أن تُتخذ تدابير الحكامة التي تمنع من صرف أموال كبيرة على الإصلاح الزراعي دون فعالية واضحة، أو أثر بارز على تنويع الصادرات.
- تعزيز التعاون المالي بين دول الجنوب من خلال استثمار دول آسيا (كالصين وكوريا وتايوان وغيرها) والدول النامية الغنية الأخرى لفوائضها المالية في بلدان نامية، بدل استثمارها في العالم المتقدم، ويتطلب هذا جملة من الإجراءات المسبقة، والإجراءات المرافقة، كإنشاء وتفعيل الأسواق المالية في الدول النامية، وتحويل وجهة حركة الاستثمار الأجنبي الخارج من الدول النامية للتوطّن في مجال الخدمات (القطاع المصرفي على الخصوص) في دول نامية أخرى.

3- آفاق الدراسة:

إن موضوع الدراسة الحالية باتساعه وتعدد جوانبه، يحتاج إلى العديد من الدراسات التي تكمل جوانب فيه، أو تستطرد في التركيز على إشكاليات فرعية منه، وفي هذا الإطار يمكن أن نطرح العناوين التالية كآفاق للبحث:

- إشكالية المنهج التنموي المتبع وأثره في تأخر انطلاق الاقتصاديات النامية.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية وأثرها في تقليل تبعيتها المالية للعالم المتقدم.
- دور التكتلات الإقليمية بين دول العالم الثالث في تعزيز قدرتها التفاوضية إزاء مؤسسات العولمة.
- تجربة الحظائر العلمية في الصين كآلية لتفعيل دور الباحثين في الخطط التنموية.
- التعليم المركز على الابتكار ودوره في بناء اقتصاد المعرفة.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

I .1 - الكتب

1. ابراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996
2. ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية، دار المنهل اللبناني–مكتبة رأس النبع، بيروت، 2002
3. إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، ط1، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1999
4. الحوات علي، نقل التكنولوجيا والمجتمع: دراسة في البلاد النامية، جامعة الفتح، طرابلس–ليبيا، 1981
5. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، أعمال مؤتمرات عام 2008، طبع سنة 2008.
6. أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006
7. أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1997
8. ألسا أسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، (د. سنة نشر)
9. أوديد شينكار، العصر الصيني، ت:سعيد الحسنية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005
10. بربرة أنجهام، الاقتصاد و التنمية، ت:حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة و النشر ، دمشق، 2010
11. تاريخ الصين، سلسلة كتب سور الصين العظيم، ج2، ط1، دار مجلة بناء الصين، بكين، 1986
12. توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004
13. جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
14. جورج مديك، ماوتشي تونغ، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1992
15. جيني لي، جواز سفر الصين، ت: شويكار زكي، ط1، مجموعة النيل العربية، 2001
16. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998
17. حسين عمر، النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، مصر ، 1987.
18. رايموند فروست، تنمية المجتمعات المتخلفة، ت:أحمد قاسم جودة، دار الكرتك للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1964
19. رمزي زكي ، العولمة المالية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999
20. سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت،2009
21. سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003
22. سعد محمد عثمان وسامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر، عمان،2001

23. سمير عبده، العرب و التكنولوجيا، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981
24. سمير ميلادي وعبد الرحمان عبيد مصقر، الغذاء والتغذية، أكاديميا (الفرع العلمي لدار الكتاب العربي)، لبنان،1999
25. شيوي قوانغ، جغرافيا الصين، ت: محمد أبو جراد، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية – بكين،1987
26. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
27. ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
28. طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002
29. عادل مختار الهواري ، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة ولا بلد نشر
30. عباس صلاح، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004
31. عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ط 1 ، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة– مصر، 1989
32. عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2000
33. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003
34. عبد القادر محمد عبد القادر عطية والسيدة مصطفى إبراهيم، قضايا اقتصادية معاصرة، (د.دار نشر)، الإسكندرية، 2005
35. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997
36. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002
37. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية : المشكلات والسياسات المقترحة، دار حافظ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000
38. عبد الوهاب محمود المصري، التوازن بين الموارد والسكان (من منظور مختلف)، ط1، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق–سورية، 2008
39. عدنان داود العذاري وآخر، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط1، دار جرير، عمان، 2010
40. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
41. عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، (بدون سنة نشر)
42. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010
43. فؤاد حيدر، "التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف"، دار الفكر العربي، بيروت، 1990
44. فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2001

45. كاظم المقدادي، التربية البيئية، كتيب لطلبة الإدارة والاقتصاد قسم إدارة البيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2006
46. كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998
47. لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002
48. محمد البنا، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
49. محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2008
50. محمد رشيد القريشي، ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية، دار الثقافة ، الدوحة، 1986
51. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
52. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004/2003
53. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001
54. محمود حسين الوادي و آخرون، العولمة و أبعادها الاقتصادية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010
55. محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000
56. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
57. محمود يونس،محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، (د. س ن)
58. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007
59. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
60. مشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ت:محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006
61. منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد–الإصلاح–التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006
62. نبيل سعد خليل، التعليم والتنمية: دراسة في النموذج الصيني، ط1، دار الإسراء للطباعة والنشر والتوزيع، طنطا، 2005
63. نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
64. هـ.فان براج، حكمة الصين، ت:موفق المشنوق، ط1، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 1998
65. هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009
66. هشام محمود الإقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009
67. هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ت:حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001

68. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (بدون سنة نشر)
69. ووين، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ت: عبد العزيز حمدي، ج1، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1996
70. يلماظ أكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية: الأداء والآفاق المستقبلية، ت: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006

2. I - الأطروحات والرسائل الجامعية

1. ابراهيم أديب ابراهيم، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، (غ م)، 2004
2. أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، 2008
3. بلال خميس درويش أبو جرادة، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (1949–2000)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، (غ م)، 2003
4. بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م) ،2004/2003
5. بن بلقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر 1987–1994، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ م)، 1995
6. بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر– ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(غ م)، 2004–2005
7. حسين غازي رشيد، محددات الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الصين والعراق: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، (غ م)، 2010
8. حمدان فهد السرحان، أثر التطور التكنولوجي على السياسة الخارجية الصينية: 1989–2003، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، (غ م) 2005
9. داود محمد صبح، استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، (غ م)، 1995
10. رمزي محمود حامد ردايدة، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير في تخصص علوم سياسية/اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك–الأردن، (غ م)، 2006
11. رنا حسني أبو الهنا، أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية (الأردن وماليزيا) دراسة مقارنة خلال الفترة من 1999–2006، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت، الأردن، (غ م)، 2008

12. زعباط عبد الحميد، أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية و آثارها على تنميتها، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، (غ م)، 95-1996

13. سيدي محمود سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق، (غ م)، 1988

14. شكوري سيد أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (غ م)، 2005

15. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، (غ م)، 2006

16. عادل مجيد عيدان العادلي، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية- تجارب لدول مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، (غ م)، 2010

17. عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والنتائج (العراق انموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، (غ م)، 2006

18. عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، (غ م)، 2004

19. عفيف عبد الكريم صندوق، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (غ م)، 2005

20. فيصل أبو طيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، (غ م) ،2004

21. لبنى حسين المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية –حالة اليمن–، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، (غ م)، 2000

22. ماجد مالك الرزامي، التنمية البشرية والأمن القومي العربي- دراسة حالة دول الخليج العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2009

23. مجدولين محمد عبده سعيد، الادخار المحلي و دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة عدن، (غ م)، 1999

24. محمد يوسف درادكه، دراسة السياسة الخارجية الصينية (1980-1996)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، (غ م)، 1998

25. محمود مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، (غ م)، 2007-2008

26. مدين جواد علي، التنمية الاقتصادية العربية في ظروف العولمة: الإمكانات والمحددات مع إشارة خاصة لسورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2000

27. مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م)، 1999-2000

28. منى مصطفى عبد الغفور، أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية "الأردن نموذجا"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة اليرموك، الأردن، (غ م)، 2005
29. نهاد حيدر، نقل التكنولوجيا في عصر العولمة وأثرها على صناعة النفط في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (غ م)، 2002
30. هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون –الجزائر، (غ م)، 2004
31. وصفي محمد عيد عقيل، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة ما بين عامي 1997–2007، رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك، الأردن، (غ م)، 2003

3. I – المجلات، الدوريات والدراسات

1. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن و إمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، مجلة نصف سنوية، لمجلد13، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2011
2. انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للعلوم والآداب والفنون، الكويت، العدد59، يناير 1978
3. أحمد بوزيد، الحياة في عالم مزدحم بالسكان، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية تصدر عن وزارة التعليم بالكويت، المجلد 8، العدد 4، 1978
4. باقر النجار، الفضاء السيبرني و تحولات القيم: مقاربة عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 382، ديسمبر 2010
5. جاك لوب، العالم الثالث و تحديات البقاء، ت: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ع 104، أوت 1986
6. حسانة محيى الدين ، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد 9، ع 2 ، الرياض، 2004
7. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006
8. ديلمي لخضر، دور الأوضاع الابتدائية في النمو السريع بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان جنوب شرق آسيا–حالة كوريا الجنوبية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلة دولية متخصصة محكمة تصدر عن مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة–الجزائر، العدد 1 ،2009
9. رحيم حسين، الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية من كينز إلى ستجليتز، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة تصدر عن مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، بجامعة الشلف–الجزائر، العدد5، جانفي 2008
10. رشيد الحمد و محمد سعد صباريني، البيئة و مشكلاتها، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية تصدر على المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب بالكويت، ع22، أكتوبر 1979

11. رشيد جرموني، التحولات القيمية بالمغرب: الشباب نموذجا، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد8، خريف 2009

12. رميدي عبد الوهاب، اقتصاد المعرفة، الفجوة الرقمية.. تحدي المنطقة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 33–44 سنة 2008

13. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة –الجزائر، ع 8، 2010

14. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة، تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، بجامعة الشلف – الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني 2004

15. ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، دورية علمية ثقافية محكّمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي بالسودان، العدد5، أفريل 2008

16. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، مجلة جسر التنمية، دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد67، نوفمبر2007

17. عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 49، ربيع 2009

18. عثمان عبد الرزاق طيب، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع43–44، صيف–خريف 2008

19. عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، مجلة جسر التنمية، دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد68، ديسمبر 2007

20. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2001

21. مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر، العدد 1، 1999

22. محمد آدم، "خصوصية التطور الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة النبأ، العدد 45 ، ماي 2000

23. محمد عدنان وديع، التعليم و سوق العمل: ضرورات الإصلاح–حالة الكويت، دراسة مقدمة إلى المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بدون تاريخ

24. محمود صفوت محي الدين، التنمية المالية: القطاع المالي بين الكبح والتحرير، مجلة المال والصناعة ، العدد 11 ، الكويت ، 1993

25. معن بشور "التحديات التي تواجه الحكم الرشيد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 377 تموز /يوليو 2010

26. مفتاح صالح وبن سمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر– مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 43–44 ، خريف 2008

27. هشام حنصل عبد الباقي، تقدير الحجم الأمثل للمعونات الخارجية للاقتصاد البحريني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 40، خريف 2007

28. عدوان شارل، تعريب لفظة governance، مجلة إدارة الحكم: أخبار وأفكار، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلّد 1، نوفمبر 2007
29. وليد عبد مولاه، دور القطاع التمويلي في التنمية، مجلة جسر التنمية، مجلة دورية تصر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 85، السنة الثامنة يولو 2009

I .4 - التقارير

1. الأونكتاد، تقرير اقتصاد المعلومات 2007–2008 بعنوان: تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية–النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال
2. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011
3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2001
4. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2006
5. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2011
6. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، تقرير التنمية البشرية في العالم لسنة 2010
7. البنك الدولي، تقرير حول التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان : الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –ملخص تنفيذي–، 2007
8. تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة" ، الطبعة العربية، دار ساقي، لبنان، 2004.
9. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية
10. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية، أفريل 2011
11. البنك الدولي، حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نوفمبر 2003
13. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005
14. المكتب الإقليمي لPNUD للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009
15. اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2011
16. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، سبتمبر 2011
17. لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة ل"فاو"، تقرير وضع الأمن الغذائي العالمي، 2001
18. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا لعام 2002
19. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED)، تقرير حول التجارة و التنمية في العالم لعام 2002
20. منظمة الأغذية و الزراعة، تقرير حول: دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نموا و في إدماجها في الاقتصاد العالمي، بلجيكا، ماي 2001.

I .5 - الملتقيات

1. الطيب بلوصيف، الحكم الراشد المفهوم والمكونات، ملتقى دولي حول الديمقراطيات الصاعدة: عوامل التأثر وضرورة الإصلاح، قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، يومي 23 و24 نوفمبر 2005
2. روابح عبد الباقي وآخر، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي وتأثيرها على أداء اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري – قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مع مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، يومي 12–13 ديسمبر 2009
3. زرزار العياشي، الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، يومي 12–13 ديسمبر 2009، جامعة باتنة
4. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري – قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مع مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، يومي 12–13 ديسمبر 2009
5. علي عبد الكريم حسين الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، المؤتمر الثالث حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول المنعقد بجامعة الإسراء – الأردن، يومي 28–29 أفريل 2009
6. فرج عبد الفتاح فرج، العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا، الملتقى الدول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة – الجزائر، يومي 09 و10 مارس 2004

I .6 – مواقع الانترنت

1. الموسوعة الحرة ويكيبيديا: *http://fr.wikipedia.org/wiki*
2. إحصائيات عن البنك الدولي على الرابط:
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/economycharacteristics
3. أحمد بوزيد، المعرفة..صناعة المستقبل: *http://www.mafhoum.com/press6/173T45.htm*
4. التعليم في الصين، من الموقع: *www.bab.com/articles/full.cfm?=2645 // : http*
5. السباعي عبد الرؤوف، آثار الثورة على الاقتصاد المصري، من الموقع: *http://aljadidah.com*
6. الكتاب الأبيض ((تقدم جديد فى حماية حقوق الملكية الفكرية بالصين)) على موقع صحيفة الشعب اليومية:
http://arabic.people.com.cn/31664/3338521.html
7. انظر الموقع: *http://beitananusa.ahlamontada.net/t10200- topic*
8. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية:
http://www.pogar.org/arabic/resources/statistics.aspx?gid=9&ind=22
9. بسام دله، الحكم الصالح، من الموقع:
http://www.baladnaonline.net/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=56777&Itemid=72

10.تطورات الأوضاع التعليمية في الصين خلال ال30 عاما الماضية:
http://arabic.people.com.cn/31664/6537740.html
11.تعريف اقتصاد المعرفة وأهميته في تقدم المجتمعات، مقال من موقع آفاق علمية وتربوية:
http://al3loom.com/?p=1180
12.حقائق لا صدق عن الصين، من الموقع: *http://www.dr-al-adakee.com/vb/showthread.php?t=5647*
13.خالد مصطفى قاسم، دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، من الموقع: *http://drkhaledkassem.blogspot.com/2011/05/blog-post_24.html*
14.داود تلحمي، هل تنجح الصين حيث فشل الاتحاد السوفياتي:
http://www.almassar.com/news/news21.html
15.رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي، من الموقع :
Fqculty.Ksu.edu.sq/n_selem98/Doclib1/.htm
16.زينب مكي، بالأرقام..التنين الصيني ثلاثون عاما من الإنجازات، موقع: محيط شبكة الإعلام العربية:
http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=185246
17.سانا : الوكالة العربية السورية للأنباء: *http://www.sana.sy/ara/280/2010/06/20/294039.htm*
18.سعود عيد العنزي، تجارب متقدمة في التعليم، من الموقع:
http:// www.dr-savd-a.com/vb/showthread.php
19.شبكة الأنباء الإنسانية (ايرين)، الخدمة الإخبارية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) من موقعها على الفايسبوك:
http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=2919#.TwWJXSaft0E.facebook
20.شلبي مغاوري ، الصين وأمريكا ، من الموقع:
httP://www.islamonline.net/Arabic/economics/2001/01/article7.Shtnl
21.صلاح رمضان علي الرابطي، هجرة العقول العربية في عصر العولمة و انعكاساتها على عمليات التنمية البشرية في الوطن العربي، من الموقع: *www.elssafa.com/index.php?option:com:179*
22.عامر خياط ، مكافحة الفساد: الإشكاليات والمعوقات والفجوات ، من الموقع:
www.arabanticorruption.org/images/dr.khayat1.doc
23.عبد الحسين شعبان، الحوار المتمدن، العدد 1804 بتاريخ 23 جانفي 2007 الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86703
24.عبد الرحمن تيشوري، تجربة الصين في مواجهة العولمة، من الموقع:
http://www.minshawi.com/other/china.htm
25.عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 333 بتاريخ 2002/12/10، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305
26.عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان و الشعوب من الموقع:
http://www.humanrights.org/dalil/ch5.htm
27.عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، من الموقع: *www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/9002.doc*
28.عبد الوهاب القحطاني، عولمة الفقر في الدول النامية، من الموقع:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=151041&issueno=8836

29.عدنان فرحان الحوارين، هجرة الكفاءات و أثرها على التنمية الاقتصادية ، الحوار المتمدن، ع3389 ،07 جوان 2011، من موقعها على الانترنت www.ahewar.org.

30.علي عبد الله، التحولات و ثقافة المؤسسة ،من الموقع: www.clubnada.jearan.com

31.عماد العلي، معضلة التنمية بين غياب الإرادة الاجتماعية الناجحة وعجز الإرادة السياسية. من الموقع:
http://www.iraqcmm.org/cmm/n51/t18.htm

32.فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي والتنمية، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، من الموقع:
http://www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=994

33.محمد حسن يوسف، دور الدولة في الاقتصاد، من الموقع: http://www.saaid.net/Doat/hasn/163.htm

34.محمد سعد ابو عامود، اقليم جنوب آسيا قراءة استراتيجية من الموقع: السياسة الدولية من موقع الاهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2

35.محمد صالح تركي القريشي، مستقبل الاقتصاد النامي بين آلية السوق وتدخل الحكومة، مقال نشر في جريدة المدى في عددها الصادر بتاريخ 27/04/2010، من الموقع: http://almadapaper.net

36.محمد غنايم،دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي،من الموقع:
http://www.ao-alademy.org/wesima_articles/Library.20061208-803.html

37.مصطفى العبد الله الكفري، التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها، الحوار المتمدن، العدد: 564 بتاريخ 15-08-2003 على الصفحة: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9257

38.مطانيوس حبيب، الاكتفاء الذاتي، الموسوعة العربية، المجلد الثالث، ص102.من موقعها على الانترنيت:
www.arab-ency.com

39.معلومات من الموقع: http://computer.akhbarway.com/news.asp

40.الموقع: http://arabic.people.com.cn/31657/6506433.html

41. الموقع: http://computer.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=71213

42.موسوعة المعرفة من الموقع: http://www.fao.org/news/story/ar/item/35791/icode

43.موقع البنك الدولي على الصفحة:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22610970~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

44.موقع الجزيرة على الصفحة:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B7AB2CE1-98A2-42BA-A7AD-B89FB3376441.htm

45.نبيل بويبية، التصنيع كأسلوب للتنمية، من الموقع: www.algeria-edu.com/t8430.topic

46.نشرية النظام المعلوماتي الأوروميتوسطي للمعرفة في مجال المياه EMWIS في عددها 76 الصادر بتاريخ جانفي 2010 على الرابط: http://www.emwis.org/thematicdirs/eflash/flash76_ar

47. نشرية النظام المعلوماتي الأوروميتوسطي للمعرفة في مجال المياه EMWIS في عددها 91 الصادر بتاريخ جوان 2011 على الرابط: http://www.emwis.org/thematicdirs/eflash/flash91_ar

48.نيكولاس كريستوف، العملاق المتعلم...و سحر التعليم الصيني، من الموقع:
http://www.suronline.org/alabwad/derasat(01)/374.htm

49.ورقة عن اقتصاد كوريا من الموقع: http://www.arab2korea.com/html

II. المراجع باللغات الأخرى

II-1. LIVRES

1. *A. Benachenhou, les pays émergents, (s.d.p), 2011*
2. *André Tiano, Transfert de Technologie industrielle, Economica, Paris, 1981*
3. *Arezki IGHEMAT, la crise de l'endettement 1982 des pays en développement ed. ENAP,1990.*
4. *Brahim Lakhlef, la bonne gouvernance, dar El-Khaldounia, Alger,2006*
5. *Brahimi A., Le Maghreb à la croisée des chemins, The Centre for Maghreb Studies Londres, 1996*
6. *Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon,1995*
7. *Cyrille J. et autres, la chine nouvelle « être riche et glorieux», LAROUSSE, France, 2007*
8. *Dwight H. Perkins et autres, économie du développement, 3eme ed., de boeck, Paris, 2008*
9. *François Gipouloux, La Chine du 21e Siècle: une nouvelle superpuissance? Avmand colin , Paris , 2006*
10. *Françoise Lemoine, l'économie de la Chine, 4eme ed, La Découverte, Paris, 2006*
11. *Fredéric Teulon , La nouvelle économie mondiale, PUF (Presse Universitaires de France), 6eme ed. 2008*
12. *Frederic Teulon, Croissance, crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition, 1998*
13. *Gabriel WACKERMANN, "Géographie du développement", Ellipses, France, 2005*
14. *Hocine BENISSAD, stratégies et expériences de développement, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985*
15. *Isabelle Attané, La chine du XXe siècle, INED, 2002*
16. *Joachin Dornbusch et Romain Zolla, la chine, ed. Bréal, France, 2008*
17. *Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010*
18. *Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Econimie internationale, nouveaux horizons, Paris, 2009*
19. *Philippe Cohen et Luc Richad, la chine sera –t-elle notre cauchemar, ed. Mille et une nuits, France, 2005*
20. *Philippe Cohen et Luc Richard, La Chine sera-t-elle notre cauchemar? Ed: mille et une nuits, France, 2008*
21. *Sadek BAKOUCHE , La relation éducation -développement : éléments pour une théorie, OPU, Alger, 2009*

22. *W.W. Rostow, "les étapes de la croissance économique", Edition du Seuil, Paris, 1963*
23. *William EASTERLY, les pays pauvres sont-ils condamnés à le rester ?, ed. groupe Eyrolles, Paris, 2008*

II-2. THESES ET MEMOIRES

- *Moussa Mohammed Koni, « L'échec du développement : une responsabilité à partager », mémoire de maîtrise en sociologie, université du Québec à Montréal, dec 2000*

II-3. REVUES ET PERIODIQUES

1. *An Qinghu, évolution de la chine vers l'économie de marché et développement du secteur chinoise des marques, Office des marques de l'administration l'industrie et du commerce, 2005*
2. *Andrew Berget et Anne Krueger: Les bienfaits du libre commerce, F&D,FIM, sept2002,v.39 ;n° :3*
3. *Bulletin économique de la chine n° 36- Mai 2011*
4. *Bulletin économique de la chine, n° 31- Dec. 2010.*
5. *Bulletin économique de la chine, n°32 janvier 2011,*
6. *Bulletin économique de la chine, service économique de Pékin (Ambassade de France en Chine) n° 2-Juin 2008*
7. *Catherine Pattillo et autre, Douleurs de croissance, F&D, FMI, volume 43, n°1,mars 2006*
8. *Céline HENDRICKX, problématique du transfert de technologie et nouvelles théories de l'innovation et de la firme, Revue Région et Développement, L'Harmattan, Paris, n° 3, 1996*
9. *Chambre de commerce et d'industrie de paris, Le dynamique économique de la chine, Irpi, juin 2004*
10. *contexte physique, économique, social et institutionnel de la Chine, Notes de synthèse du SESP N° spécial, juillet 2008*
11. *Danny M . leipziger, une approche incomplète du combat Contre la pauvreté, Finance et développement, FMI , Volume 38 , N°1,Mars 2001*
12. *Emanuele Baldacci et autres, Que faire pour aider les pauvres, Finance et Développement, FMI, V42,n° :02, Juin 2005*
13. *Finance & Développement, FMI , Volume 42, n°3, Sept 2005*
14. *Finance et Développement, FMI, v.43,n° 3, sept 2006*
15. *Françoise Lemoine, la chine future géant dans l'économie mondiale, Etudes, Tome 402, juin2005*
16. *Fred Pearce, l'eau cachée, TUNZA : le magazine du PNUE pour les jeunes, v.6, n°3 , 2008*

17. *Hu. Xiaolian, chine: une réforme sur mesure, Finance et Développement, FMI, Sept :2007*
18. *Jean – Claude Berthélemy et Aristomène Varoudakis, Quelles politiques pour un décollage économique, OCDE, cahier de politique économique n°12, sept1996.*
19. *Jean Luc Racine, Revue Transcontinentales, n°3, 2émesemestre, 2006*
20. *Jeremy Pop et Frank Vogl, comment muscler les agences de lutte contre la corruption, Finance te Développement, FMI, v.37 ,n° 2, juin 2000*
21. *Joseph Stiglitz, le nouveau modèle économique inédit de la chine, l'ÉCONOMISTE, Maroc, n° 2562 du 04-07-2007*
22. *Laurence Demeulenaere, L'environnement en chine : des enjeux à la mesure de la croissance économiques du pays, Notes de Synthèse, juillet 2008*
23. *Mark Sundberg et Alan Gelb , pour que l'aide soit utile, Finance et Développement, FIM, V°43, N°4, Dec2006*
24. *Mary Françoise Renard, inégalité et soutenabilité de la croissance chinoise, revue Equation chinoise, Agir n° 26-27, mai 2006*
25. *Mary Françoise RENARD, la montée en puissance de la chine dans le commerce mondiale : une réussite spectaculaire pour une économie fragile, revue d'économie financière, n° 77, 2005*
26. *Maurice CATIN et autre, clusters et stratégie de développement en chine, Région et développement, n°28-2008*
27. *Moises Ikonicoff, Théorie et stratégie de développement : le rôle de l'Etat, in :Tiers Monde , 1983 , tome24 , n° :93*
28. *Nicolas Eyzaguirre, Soutenir l'Amérique latine dans sa transformation, Finances & développement, FMI, Mars 2011, Volume 48 • Numéro 1*
29. *Nicole Madariaga & Sandra Poncet,. "FDI in Chinese Cities: Spillovers and Impact on Growth," The World Economy, Wiley Blackwell, 2007, vol. 30(5)*
30. *Notre planète : un patrimoine vivant- l'avenir des forets, revue du programme des nations unies pour l'environnement (PNUE), sept. 2008*
31. *OCDE, L'Observateur, Fév.2010*
32. *Padma Mallam Paly et autre , l'investissement direct étranger dans les Pays en développement, Finance et Développement, FMI,Volume 36, n° 1, mars1999*
33. *Pierre JACQUET, les enjeux de l'aide publique au développement, revue Politique Etrangère, IFRIS, France, n°4, 2006*
34. *Réforme de la politique agricole en chine, l'Observateur (synthèse), OCDE, nov. 2005*
35. *Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique, Finance et développement (F&D), FMI, volume 38, n°4, Déc. 2001.*
36. *Sandra Poncet, dynamique des migrations intérieures en Chine, Revue économique, vol 55, n°3, mai 2004*
37. *Sandra Poncet, Les investissements directs en Chine, moteurs de croissance, Note de synthèse du SESP, n° spécial, juillet 2008*

38. *Setijn Claessens et Erik Feijen, le crédit contre la faim, Finance et Développement, FMI, v : 44 n :01, mars 2007*
39. *Susan Creane et autres, banco sur le développement, finance et Développement, FMI, v.40,n :01, Mars 2003*

II-4. RAPPORTS

1. *Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2004:des services pour les pauvres*
2. *Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001*
3. *Bureau international du travail, Rapport mondial sur les salaires 2010/201*
4. *Bureau international du travail, Tendances Mondiales de l'emploi 2011*
5. *CNUCED, development aid at a glance, 2011 edition*
6. *CNUCED, développement en chiffre (s.d.p)*
7. *Cnuced, résumé du rapport 2011 sur l'économie de l'information*
8. *FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011*
9. *FAO, l'état des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011*
10. *FAO, Situation des forêts du monde 2011*
11. *FAO, The state of Food en security in the World, Rome, 2011*
12. *M. Serge VINÇON et autres, L'émergence pacifique de la chine, Rapport d'information n° 400 (2005-2006) fait au nom de la commission des affaires étrangères, déposé le 15 juin 2006*
13. *Manuel des statistiques de la CNUCED, 2009*
14. *PNUD, rapport mondial sur le développement humain 2001*
15. *The world bank, Africa development indicators, 2011*
16. *The world bank, Africa development indicators: silent and lethal How quiet corruption undermines Africa's development efforts, 2010*
17. *The world bank, global economic prospects, v.4, January 2012*

II-5. Sites Internet

1. *Banque mondiale, classification des pays, site : http://donnees.banquemondiale.org/a-propos/classification-pays*
2. *:Bernard Conte," Le sous développement : Retard de développement" : http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf*
3. *Bernard CORNEVIN, Le développement divergent des tiers mondes après 1980 : http://www.cndp.fr/revuedees/pdf/108/06309411.pdf*
4. *Croissance, développement et changement social, fiche de cours téléchargée sur www.studyrama.com*

5. *Deniz AKAGUL, Démocratie, stabilité politique et développement : Analyse du cas turc. Site : http ://www.ceri-sciencespo.com/archive/nov05/artda.pdf.*
6. *http://www.fao.org/news/story/ar/item/35791/icode/*
7. *James Kathuri, L'Afrique peut s'inspirer du modèle chinois, pambazuka News, n°42 du 05-02-2008, site : http://www.pambazuka.org/fr/category/comment/45890*
8. *Jean Magnan de Bornier, la croissance économique : http://junon.u-3mrs.fr/afa10w40/gr.pdf*
9. *Lassina Konate, cours d'économie du développement, site : http:// foad.refer.org/IMG/pdf/Chapitre4-3.pdf*
10. *martin Lefebvre, la croissance effrénée de l'économie chinoise : essor ou sur chauffe, site : http.//www.desjardins.com/fr/apropos/etudeséconomiques/actualités/poinvue économique/pve20210.*
11. *OCDE, aide publique au d*
12. *www.amnesty.org/ar/region/haiti/report-201*

الملاحق

Annexe n° 01

قياس أدلة التنمية البشرية – رسم بياني

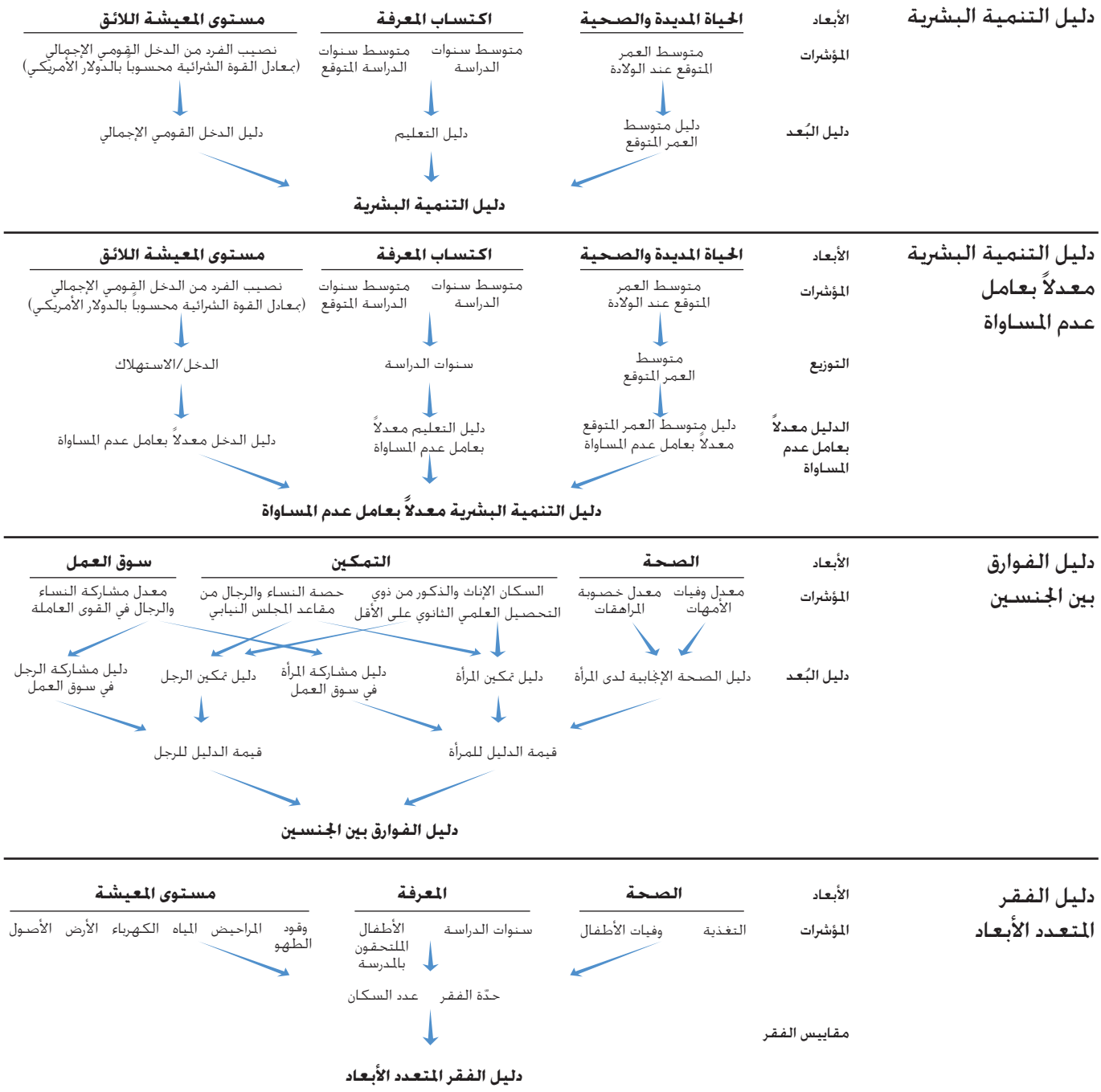

الملاحظة الفنية 1 – حساب دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو قياس يختصر الإنجازات التي يحققها بلد معيّن على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الحياة المديدة والصحية، واكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. وبذلك يُعتبر الدليل المتوسّط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المحقّقة في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة.

مصادر البيانات

- متوسط العمر المتوقّع عند الولادة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)
- متوسط سنوات الدراسة: بارو أند لي (2010)
- متوسط سنوات الدراسة المتوقع: معهد اليونسكو للإحصاء (2010a)
- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: البنك الدولي (2010g) وصندوق النقد الدولي (2010a)

تكوين الأدلة في الأبعاد الثلاثة

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بُعد. وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا (أي معالم مرجعية للقياس) لكل مؤشر أساسي لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين صفر وواحد. وبما أنّ المتوسط الهندسي يستخدم لحساب المجموع، لا يكون للقيمة القصوى أي تأثير على المقارنة النسبيّة (بالنسبة المئوية) بين بلدين أو فترتين زمنيّتين. وقد حددت القيمة القصوى على أساس القيمة القصوى التي سجلتها المؤشرات خلال فترة 1980–2010. أما القيمة الدنيا فتؤثّر على المقارنة، وبالتالي تستخدم القيمة التي تعتبر الحد الأدنى اللازم للاستمرار في الحياة، أو القيمة التي تعادل الصفر. ويحسب التقدّم بالاستناد إلى الحد الأدنى الذي يحتاج إليه المجتمع للاستمرار. وحدّدت القيمة الدنيا على النحو التالي: 20 سنة لمتوسّط العمر المتوقع عند الولادة، وصفر عام لكل من المتغيّرين في مجال التعليم، و163 دولاراً أمريكياً لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويستند الحدّ الأدنى لمتوسّط العمر المتوقع إلى الأدلة المسجلة على فترة زمنية طويلة وفق ماديسون (2010) ورايلي (2005)[1]. أما التعليم، فيمكن لأي مجتمع أن يستمر بدونه، ولذلك حُدّدت قيمة المتغيّرين بصفر. أما الدخل، فمن الضروري تأمينه بالحد الأدنى لضمان البقاء، و163 دولاراً أمريكياً هي القيمة الدنيا المسجلة في أي بلد في الماضي (زمبابوي في عام 2008)، أي ما يعادل 45 سنتاً في اليوم على الأقل، وهو مبلغ أعلى بقليل من ثلث خط الفقر الذي حدّده البنك الدولي بمبلغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم.

معالم دليل التنمية البشرية في هذا التقرير

البُعد	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
متوسط العمر المتوقع	83.2 (اليابان، 2010)	20.0
متوسط سنوات الدراسة	13.2 (الولايات المتحدة الأمريكية، 2000)	0
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	20.6 (أستراليا، 2002)	0
دليل التعليم المركب	0.951 (نيوزيلندا، 2010)	0
نصيب الفرد من الدخل (بمعادل القوة الشرائية محسوباً بالدولار الأمريكي)	108,211 (الإمارات العربية المتحدة، 1980)	163 (زمبابوي، 2008)

بعد تحديد القيم القصوى والدنيا، تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بُعد على النحو التالي:

$$\text{قيمة البُعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} \qquad (1)$$

وفي بُعد التعليم، تستخدم المعادلة (1) لكل من المتغيّرين، فيحسب المتوسط الهندسي للأدلة الناجمة ثم تطبق المعادلة (1) ثانية على المتوسط الهندسي للأدلة باستعمال الصفر باعتباره المتوسط الهندسي الأدنى والأقصى للأدلة الناجمة عن الفترة قيد الدراسة كالحد الأقصى. ويعادل ذلك تطبيق المعادلة (1) مباشرة على المتوسّط الهندسي للمتغيّرين. وبما أنّ دليل البُعد هو مؤشر افتراضي يقيس الإمكانات في كل بُعد، من المرجح أن تكون دالة التحوّل من الدخل إلى الإمكانات مقعرة (Anand and Sen 2000c). وبالتالي، يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعليّة القصوى والدنيا للدخل.

تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو المتوسّط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة:

$$(\text{د الحياة}^{1/3} \cdot \text{د التعليم}^{1/3} \cdot \text{د الدخل}^{1/3}) \qquad (2)$$

تنطوي المعادلة (2) على قابليّة الاستبدال غير الكامل بين مختلف أبعاد دليل التنمية البشرية، وبالتالي تعالج أحد الانتقادات الموجهة لمعادلة التجميع الخطيّة، حيث قابليّة الاستبدال الكامل بين الأبعاد. ويبقى احتمال قابليّة الاستبدال ملازماً لأي دليل ترتفع قيمته مع ارتفاع قيمة العناصر التي تكوّنه.

مثل: الصين

المؤشر	القيمة
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	73.5
متوسط سنوات الدراسة (السنوات)	7.5
متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	11.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوباً بالدولار الأمريكي)	7,263

ملاحظة: أجريت الحسابات بتدوير الأرقام.

دليل متوسط العمر المتوقّع = $\frac{73.5 - 20}{83.2 - 20} = 0.847$

دليل متوسط سنوات الدراسة = $\frac{7.5 - 0}{13.2 - 0} = 0.568$

دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع = $\frac{11.4 - 0}{20.6 - 0} = 0.553$

دليل التعليم = $\frac{\sqrt{0.568 \cdot 0.553} - 0}{0.951 - 0} = 0.589$

دليل الدخل = $\frac{\ln(7,263) - \ln(163)}{\ln(108,211) - \ln(163)} = 0.584$

دليل التنمية البشرية = $\sqrt[3]{0.847 \cdot 0.589 \cdot 0.584} = 0.663$

آثار التحسن في نهج حساب دليل التنمية البشرية

يؤدّي التحسن في نهج حساب دليل التنمية البشريّة، باستخدام مؤشرات جديدة ودالة جديدة، إلى تغيرات جوهرية (الشكل م 1.1). فاعتماد المتوسط الهندسي يؤدّي إلى خفض قيمة الدليل، والبلدان التي تشهد تنمية غير متوازنة بين الأبعاد تشهد القدر الأكبر من التغيرات. وليس للمتوسط الهندسي أثر بالغ على ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية. أما اعتماد الحدود العليا للقيم القصوى المسجلة فهو أقل تأثيراً على مجمل قيمة الدليل، وكذلك على ترتيبه.

تحليل الاتجاهات السابقة في هذا التقرير

يجري تحليل الاتجاهات السابقة في الفصلين 2 و3 باستخدام صيغة مختلفة من دليل التنمية البشرية، وهي صيغة الدليل الهجين. وفي هذه المنهجية تطبّق على الدليل الجديد معادلة التجميع نفسها المطبقة في حساب مجموعة المؤشرات والمصادر ذاتها في التقارير السابقة (الصادرة منذ 1995). والهدف من ذلك هو تسهيل التحليل المفصّل في فترة زمنيّة معيّنة. واستعين بالدلالات الخطيّة لسد القيمة الناقصة عند توفر القيمة السابقة والقيمة اللاحقة. أمّا في حال عدم توفر القيمة طوال الفترة الزمنيّة المحددة، استُعين بالإسقاط لتقدير المعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس انطلاقاً من آخر قيمة متوفرة (للإسقاطات المستقبلية) وأول قيمة متوفرة (للإسقاطات العكسية). وتبيّن من التحليل أن النتائج مقنعة مقارنة بتقنيات الاستقراء الأخرى. واستخدمت القيمة القصوى المسجلة كحد أعلى لكل المتغيّرات. أما الحد الأدنى فحُدد بالصفر للمتغيّرين في مجال التعليم، و20 سنة لمتوسّط العمر المتوقع. والحد الأدنى المسجل في الماضي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. انظر غيدويتز وغيره (2010) لمزيد من التفاصيل حول بناء هذه المجموعة من البيانات.

كذلك يجري تحليل الاتجاهات في الفصلين 2 و3 باستخدام الانحراف عن المسار لتقييم التغيرات الحاصلة مع مرور الوقت في دليل التنمية البشرية الهجين والمقارنة بينها. فهذا القياس يقيّم التقدم الذي تحرزه البلدان مقارنة بمتوسط التقدم الذي تحرزه البلدان التي انطلقت من مستويات متقاربة في دليل التنمية البشرية. وهو يحسب باعتباره المتبقي من تراجع كسري متعدد الحدود من المنزلة الثانية للنسبة المئوية السنوية لمعدل نمو دليل التنمية البشرية باتباع لوغاريتم القيمة الأصلية لدليل التنمية البشرية. ويتضمن الجدول الإحصائي 2 تصنيف البلدان حسب الانحراف عن المسار في دليل التنمية البشرية للفترة 1980–2010. انظر Roystone and Altman (1994) للاطلاع على وصف لنماذج التراجع استناداً إلى الدالة الكسرية المتعددة الحدود لمتغير مستقل على فترة زمنية معيّنة.

الشكل م 1.1 مقارنة قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2010 وفقاً للمنهجيّتين السابقة والجديدة

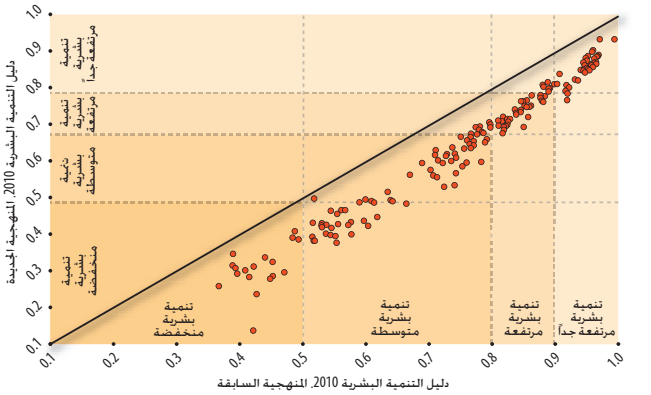

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية من قاعدة بيانات المكتب.

الملاحظة الفنيّة 2– قياس دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

يعالج دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بُعد من أبعاد التنمية البشرية. وهذا الدليل قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبيّن التوزيع في كلّ بُعد اقترحها فوستر ولوبيز-كالفا وشيكيلي (2005)، على أساس مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها أتكينسون (1970). والدليل في هذه الحالة هو المتوسط الهندسي للمتوسطات الهندسية لجميع السكان في كل بُعد على حدة (لمزيد من التفاصيل، انظر Alikre and Foster 2010). ويبيّن دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة التفاوت في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق "حسم" متوسط القيمة لكل بُعد من الأبعاد وفقاً لمستوى عدم المساواة فيه. وتساوي قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي حيث تكون المساواة تامة بين الناس. وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة أقل من قيمة الدليل الأصلي في حالة عدم المساواة. وبهذا المعنى، يكون دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة تعبيراً عن المستوى

الفعلي للتنمية البشرية (إذ يقيس عدم المساواة)، بينما يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية مؤشراً للتنمية البشرية "المحتملة" (أي المستوى الأقصى لدليل التنمية البشرية) الذي يمكن تحقيقه في حال انتفاء عدم المساواة. و"الفارق" في التنمية البشرية الذي يُعزى إلى عدم المساواة هو الفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة بالنسبة المئوية.

مصادر البيانات

يستند حساب دليل التنمية البشرية إلى مجاميع مستمدة من مصادر على مستوى البلدان كالحسابات القومية للدخل. لذلك يُفترض أن يعتمد دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة على مصادر بديلة للبيانات للحصول على التوزيع الفعلي في كل بُعد. ولقياس التوزيع في مختلف الأبعاد وحدات مختلفة، فتوزيع الدخل وسنوات الدراسة يُقاس على مستوى الأفراد بينما يُقاس توزيع متوسّط العمر المتوقع على مستوى الفئات العمريّة. وبيانات التوزيع المتوفرة لا تعني بالضرورة المجموعة نفسها من الأفراد أو الأسر. ومع ذلك، يعتبر عدم المساواة في كل متغيّر بين أفراد المجتمع قياساً لعدم المساواة في كلّ بُعد من أبعاد دليل التنمية البشرية.

ويجري تقدير عدم المساواة في التوزيع في كل بُعد من أبعاد دليل التنمية البشريّة لكلّ عنصر من العناصر التالية:

- متوسّط العمر المتوقع، على أساس بيانات جداول الوفيات المختصرة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d). وهذا التوزيع متاح عبر الفترات العمرية (0–1، و1–5، و5–10، ...، و+85)، وهو يشمل معدلات الوفيات ومتوسّط العمر عند الوفاة لكل فئة عمرية.
- عدد سنوات الدراسة ودخل الأسرة (أو الاستهلاك)، على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية المدمجة في قواعد البيانات الدوليّة: دراسة لكسمبرغ للدخل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومسح الدخل والأحوال المعيشية في الاتحاد الأوروبي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وقاعدة البيانات الدولية لتوزيع الدخل للبنك الدولي، والمسح المتعدد المؤشرات للمجموعات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمسح الصحي والديمغرافي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومسح الصحة العالمي لمنظمة الصحة العالمية، وقاعدة البيانات العالميّة عن تفاوت الدخل لجامعة الأمم المتحدة.
- التفاوت في مستوى المعيشة، على أساس نصيب الفرد المتاح من دخل الأسرة، أو نصيب الفرد من استهلاك الأسرة، أو الدخل المحتسب على أساس منهجية مطابقة مؤشرات الأصول (انظر Harttgen and Klasen 2010).

للاطلاع على المجموعة الكاملة لمصادر البيانات المستخدمة في تقدير عدم المساواة، انظر كوفاسيفيتش (2010a).

حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

يجري حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: قياس عدم المساواة في التوزيع

يستند دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة إلى مجموعة مقاييس عدم المساواة الصادرة عن أتكينسون (1970) ويحدّد عامل المخاطرة ε بواحد[2]. وفي هذه الحالة، يجري قياس عدم المساواة باستخدام المعادلة التالية $A = 1 - g/\mu$، حيث الرمز g يمثل المتوسط الهندسي، وμ المتوسط الحسابي في التوزيع، وبالتالي تصبح المعادلة:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_1 \dots X_n}}{\bar{X}} \quad (1)$$

حيث تسلسل $\{X_1, \dots, X_n\}$ يمثل التوزيع في بُعد المكاسب. وتحسب قيمة A_x (العمر المتوقّع، وسنوات الدراسة ونصيب الفرد المتاح من الدخل أو من الاستهلاك) على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الوفيات[3].

ولا يقبل المتوسّط الهندسي في المعادلة (1) قيمة الصفر. ولذلك، في حالة متوسّط سنوات الدراسة، تزاد سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لغرض حساب عدم المساواة. وفي حالة الارتفاع أو الانخفاض المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل تقتطع نسبة 0.5 في المائة من الخمس الأعلى في التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جداً ويستعاض عن الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي 0.5 في المائة من أسفل توزيع الدخل الإيجابي.

لمزيد من التفاصيل حول قياس عدم المساواة في توزيع مؤشرات دليل التنمية البشرية، انظر Alikre and Foster (2010).

المرحلة الثانية: تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة

يعدّل متوسّط الإنجازات في بعد مُعيّن، $\bar{X}$، وفق عامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$\bar{X}^* = \bar{X}\,(1 - A_x) = \sqrt[n]{X_1 \dots X_n}$$

وبالتالي يقلل $\bar{X}^*$، وهو المتوسّط الهندسي الفعلي للتوزيع، من قيمة المتوسّط على أساس التفاوت في التوزيع، ويركز على الجزء الأدنى من التوزيع.

وتُحسب أدلة الأبعاد المعدّلة بعامل عدم المساواة I_{IX}، بضرب أدلة أبعاد دليل التنمية البشرية، I_X، بعامل $(1 - A_x)$، حيث A_x يمثل مقياس أتكينسون الذي ينطبق على هذه المعادلة.

$$I_{IX} = (1 - A_x)\,.\,I_X$$

ويستند دليل الدخل المعدّل بعامل عدم المساواة، $I^*_{I_{Income}}$، إلى دليل الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل، I^*_{Income}. وبذلك يعبّر دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل.

المرحلة الثالثة: قياس دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

دليل التنمية البشرية معـــدلاً بعامل عدم المساواة هو المتوسّط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدّلة بعامل عدم المساواة.

أوّلاً، يحسب دليل التنميـــة البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل (IHDI*):

$$IHDI^* = \sqrt[3]{I_{Life} \cdot I_{Education} \cdot I^*_{Income}} =$$

$$\sqrt[3]{(1-A_{Life}) \cdot I_{Life} \cdot (1-A_{Education}) \cdot I_{Education} \cdot (1-A_{Income}) \cdot I^*_{Income}}$$

ومـــن ثمّ، يحسب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير المعـــدل (HDI*). فتكون القيمة لو توزعت الإنجازات بالتساوي على النحو التالي:

$$HDI^* = \sqrt[3]{I_{Life} \cdot I_{Education} \cdot I^*_{Income}}$$

وتحســـب النسب المئوية للفارق بين قياس كل من الدليل والدليل المعدّل الناتجة من عدم المساواة على النحو التالي:

$$Loss = 1 - \frac{IHDI^*}{HDI^*} = 1 - \sqrt[3]{(1-A_{Life}) \cdot (1-A_{Education}) \cdot (1-A_{Income})}$$

وباعتبار أنّ نسبة الفارق الناتجة من عدم المساواة في توزيع الدخل هـــي ذاتها في متوسّط الدخل واللوغاريتم، يحسب دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$IHDI = \left(\frac{IHDI^*}{HDI^*}\right) \cdot HDI$$

أي ما يعادل

$$IHDI = \sqrt[3]{(1-A_{Life}) \cdot (1-A_{Education}) \cdot (1-A_{Income})} \cdot HDI$$

ملاحظات حول المنهجيّة وقيودها

يستند دليـــل التنمية البشرية المعدل بعامـــل عدم المساواة إلى مبدأ التقـــارب ضمن المجموعـــات الفرعيـــة. وبالتالي ينعكس التحسن أو التدهور في توزيـــع التنمية البشرية ضمن مجموعة معيّنة من المجتمع (بينما تبقى بدون تغيّر في المجموعات الأخرى) في تغييرات على مستوى قياس التنمية البشرية في المجمل. كما أنّ الدليل يتبع مساراً مستقلاً، أي أن تجميع البيانات بين الأفراد أو المجموعات والأبعاد المختلفة يؤدّي إلى النتيجة نفسها، وبالتالي لا حاجـــة إلى الاعتماد على تسلسل معيّن أو مصدر واحد للبيانات. وفي هذه الحالة، يمكن إجراء التقديرات لعدد كبير من البلدان.

ومـــع أنّ دليل التنمية البشرية المعـــدل بعامل عدم المساواة يهـــدف إلى قيـــاس الفـــارق في التنمية البشرية النـــاتج من عدم المســـاواة، فهو يمزج ضمناً بين عـــدم الإنصاف وعدم المساواة في كل بُعـــد، نتيجة للصدفة والخيـــارات والظروف المختلفة. وهو لا يعالـــج المسائل الأخلاقية والمرتبطة بالسياسة العامة من حيث ضرورة التمييز بـــين هذين المفهومين لعدم المســـاواة في عمليّة القيـــاس. (انظر رومر 1998 والبنـــك الدولي 2005b للاطلاع على تجارب مماثلة في أمريكا اللاتينية).

ومن أبرز شوائب دليل التنميـــة البشرية المعدل بعامل عدم المساواة عدم قدرته على تبيـــان الترابط بين الأبعاد وبالتالي عدم قدرته على قياس الفوارق المتداخلة. ولتفادي هذه المشكلة، يجب أن يكـــون قياس جميع البيانـــات المتعلقة بكل فرد مستمدة من مسح واحد غير أن ذلك مستحيل في الوقت الراهن.

مثل: سلوفينيا

	المؤشر	دليل البُعد	قياس عدم المساواة	الدليل المعدل بعامل عدم المساواة
متوسّط العمر المتوقع	78.8	0.930	0.043	$(1-0.043) \cdot 0.930 = 0.890$
متوسط سنوات الدراسة	9	0.682		
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	16.7	0.811		
دليل التعليم		0.782	0.040	$(1-0.040) \cdot 0.782 = 0.751$
لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	10.16	0.780		
الدخل القومي الإجمالي	25,857	0.238	0.122	$(1-0.122) \cdot 0.238 = 0.209$

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة	الفارق
دليل التنمية البشرية على أساس الدخل غير المعدل	$\sqrt[3]{0.930 \cdot 0.782 \cdot 0.238} = 0.557$	$\sqrt[3]{0.890 \cdot 0.751 \cdot 0.209} = 0.519$	$1-0.519/0.557 = 0.068$
دليل التنمية البشرية	$\sqrt[3]{0.930 \cdot 0.782 \cdot 0.780} = 0.828$	$(0.519 / 0.557) \cdot 0.828 = 0.772$	

ملاحظة: أجريت الحسابات بتدوير الأرقام.

الملاحظة الفنيّة 3- دليل الفوارق بين الجنسين

يقيـــس دليل الفوارق بين الجنسين العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل، وذلك في البلـــدان حيث تتوفر البيانات بنوعيـــة مقبولة. ويبيّن الدليل الفرق في التنمية البشرية الناتج مـــن عدم التساوي في الإنجازات

بين المرأة والرجل في الأبعاد الثلاثة. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين صفر حيث المساواة بين المرأة والرجل، و1 حيث عدم المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأبعاد موضع القياس.

ويرتكز حساب دليل الفوارق بين الجنسين على مقياس اقترحه (Seth 2009) لعدم المساواة يأخذ في الحسبان الترابط بين الأبعاد. ويرتكز الدليل على المتوسط العام لمتوسطات عامة تُحسب على النحو التالي: يُحسب أولاً المتوسط الهندسي لمختلف الأبعاد، ثم تحسب المتوسطات للمرأة والرجل على حدة، وتجمع باستخدام متوسط واحد للجنسين.

مصادر البيانات

- معدّل وفيات الأمهات: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2010c)
- معدل خصوبة المراهقات: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2009d)
- نسبة النساء إلى الرجال في مقاعد المجلس النيابي: قاعدة بيانات بارلين (Parline) للاتحاد البرلماني الدولي (2010)
- نسبة السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي Barro and Lee (2010)
- معدل المشاركة في سوق العمل: منظمة العمل الدولية (2010d)

حساب دليل الفوارق بين الجنسين

يجري حساب دليل الفوارق بين الجنسين على خمس مراحل.

المرحلة الأولى: معالجة قيمة الصفر والقيم المفرطة

يُحسب معدل وفيات الأمهات على أساس حد أدنى هو 10 وفيات لكل 100,000 ولادة حية وحد أقصى هو 1,000 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية. ويستند الحد الأقصى 1,000 إلى الافتراض المعياري بأنّ البلدان التي يتخطّى فيها معدل الوفيات الألف لا تختلف كثيراً من حيث القدرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحسين صحة الأمهات، وبأن البلدان التي يتراوح فيها هذا المعدل بين 1 و10 لكل 100,000 ولادة حية متشابهة مبدئياً من حيث مستوى الأداء.

وفي حالة البلدان حيث تمثيل المرأة في المجالس النيابيّة صفر في المائة، يستعاض عنه بنسبة 0.1 في المائة لأنّ المتوسط الهندسي لا يقبل الصفر كما إنّ للمرأة شيء من النفوذ السياسي في مثل تلك البلدان.

المرحلة الثانية: تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للمرأة والرجل على حدة باستخدام المتوسطات الهندسية

بهدف حساب الترابط بين الأبعاد، يُصار أولاً إلى تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للرجل والمرأة على حدة باستخدام متوسط هندسي (انظر Seth 2009).

في حالة النساء والفتيات، تكون معادلة التجميع:

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{1}{MMR}\cdot\frac{1}{AFR}\right)^{1/2}\cdot(PR_F\cdot SE_F)^{1/2}\cdot LFPR_F}$$

وفي حالة الرجال والفتيان، تكون معادلة التجميع:

$$G_M = \sqrt[3]{1\cdot(PR_M\cdot SE_M)^{1/2}\cdot LFPR_M}.$$

المرحلة الثالثة: تجميع البيانات باستخدام متوسّط واحد للجنسين

تجمع أدلة الجنسين باستخدام متوسّط واحد للرجل والمرأة لتكوين دليل التوزيع بالتساوي بين الجنسين.

$$HARM(G_F, G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1}+(G_M)^{-1}}{2}\right]^{-1}.$$

ويعكس استخدام متوسط تجميع المتوسطات الهندسية في كل مجموعة عدم المساواة بين الرجل والمرأة كما يراعي الترابط بين الأبعاد المختلفة.

المرحلة الرابعة: حساب المتوسّط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر

يجري حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع الأدلة للرجل والمرأة باستخدام معاملات متساوية (أي بالتساوي بين الجنسين) ومن ثمّ بتجميع الأدلة في مختلف الأبعاد.

$$G_{\overline{F,M}} = \sqrt[3]{\overline{Health}\cdot\overline{Empowerment}\cdot\overline{LFPR}}$$

حيث

$$\overline{Health} = \left(\sqrt{\frac{1}{MMR}\cdot\frac{1}{AFR}}+1\right)/2,$$

$$\overline{Empowerment} = \left(\sqrt{PR_F\cdot SE_F}+\sqrt{PR_M\cdot SE_M}\right)/2,$$

و

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPR_F + LFPR_M}{2}.$$

ولا يعتبر عنصر الصحة $\overline{Health}$ من المعايير التي يحسب على أساسها متوسط الأدلة للنساء والرجال لأنها لا تساوي في الأهمية أكثر من نصف مؤشري الصحة الإيجابية، وهما عدد أقل من الوفيات في صفوف الأمهات وعدد أقل من حالات الحمل في صفوف المراهقات.

المرحلة الخامسة: حساب دليل الفوارق بين الجنسين

يحسب دليل الفوارق بين الجنسين بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين والمعيار المرجعي.

$$1 - \frac{Harm\,(G_F, G_M)}{G_{\overline{F,M}}},$$

وهو يتراوح بين صفر (لا عدم مساواة بين الأبعاد) و1 (عدم مساواة تامة بين الأبعاد).

ANNEXE N° 02

حساب أدلة التنمية البشرية

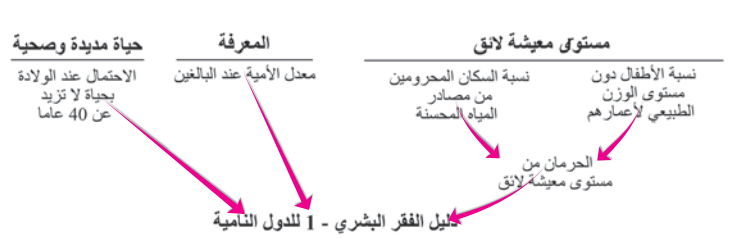

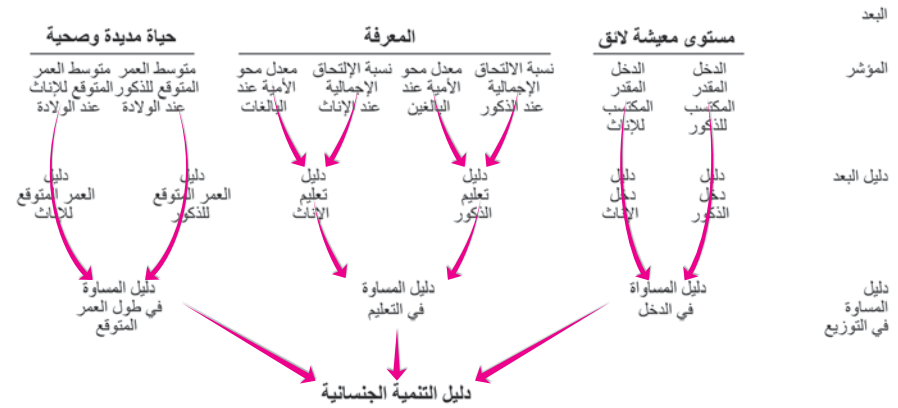

ANNEXE N° 03

1.2.3. ODA by DAC donor

USD million, 2008 prices and exchange rates, average annual net bilateral disbursements

	1970-79	1980-89	1990-99	2000-09	2000-09 % of DAC countries
Australia	1 282	1 284	1 345	1 903	3%
Austria	152	420	325	868	1%
Belgium	856	922	767	1 385	2%
Canada	1 676	2 229	2 435	2 796	4%
Denmark	476	854	1 417	1 789	2%
Finland	72	357	435	553	1%
France	4 488	7 215	8 557	6 991	10%
Germany	3 968	5 863	5 942	6 737	9%
Greece	-	-	35	249	0%
Ireland	9	49	138	593	1%
Italy	399	2 544	2 239	1 512	2%
Japan	3 359	6 158	8 678	7 525	10%
Korea	-	1	92	369	1%
Luxembourg	-	-	83	249	0%
Netherlands	1 739	2 996	3 317	4 487	6%
New Zealand	141	138	143	210	0%
Norway	465	1 213	1 888	2 681	4%
Portugal	-	48	315	391	1%
Spain	-	448	1 495	2 742	4%
Sweden	910	1 532	1 776	2 665	4%
Switzerland	276	681	979	1 391	2%
United Kingdom	3 232	2 728	2 809	6 292	9%
United States	9 894	11 171	9 640	18 455	25%
Total DAC countries	**33 394**	**48 851**	**54 852**	**72 833**	**100%**
EU Institutions	2 456	4 161	6 888	10 758	

1.2.4. ODA by largest bilateral donors since 1970

USD billion, 2008 prices and exchange rates, 3-year average net bilateral disbursements

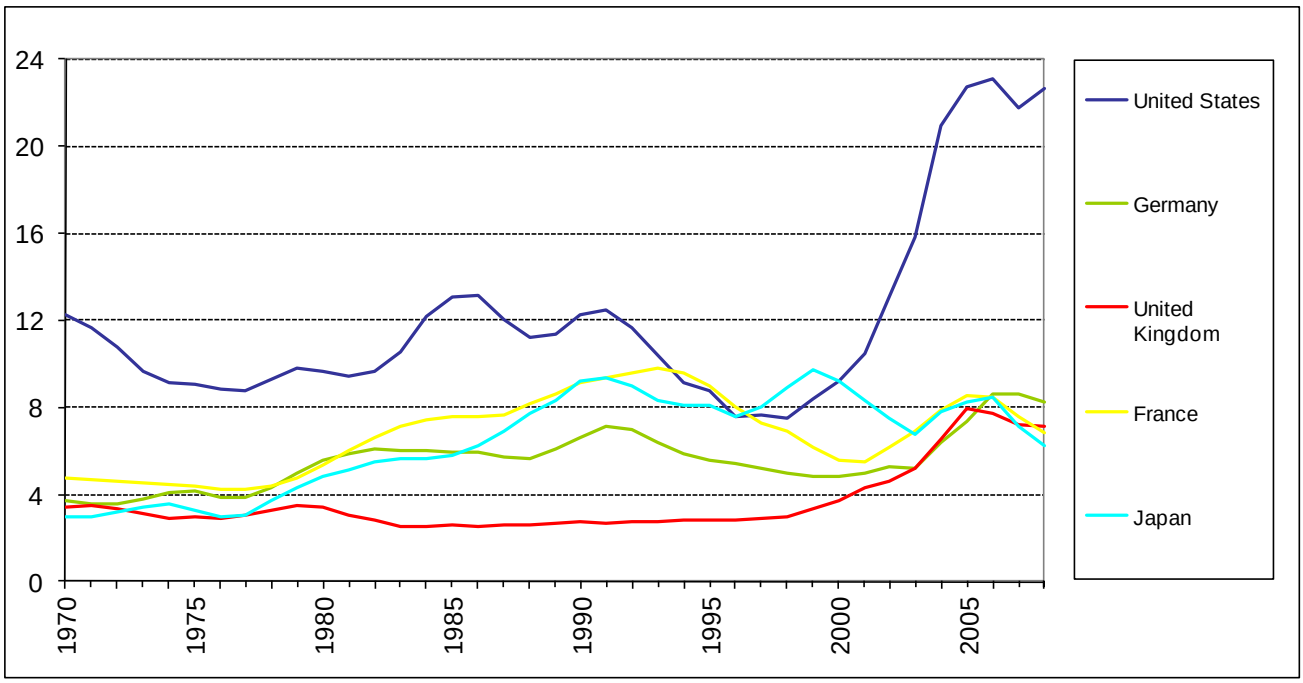

Source: CNUCED, development aid at a glance, 2011 edition,p.5

ANNEXE N° 04

1.2.9. ODA by recipient country

USD million, 2008 prices and exchange rates, top 50 recipient countries since 1970, net ODA receipts

	2000-09	1970-79	1980-89	1990-99	2000-09	2006	2007	2008	2009
	Share(%)	Annual averages				Annual amounts			
Afghanistan	**2.8**	240	74	328	2 935	3 270	4 129	4 865	6 185
Algeria	**0.3**	588	393	395	352	253	420	319	328
Bangladesh	**1.5**	1 953	2 961	2 129	1 602	1 386	1 572	2 061	1 298
Bolivia	**0.8**	251	530	889	873	965	520	628	743
Brazil	**0.3**	547	407	227	304	145	344	460	364
Burkina Faso	**0.8**	335	529	621	822	1 021	1 017	1 001	1 111
Cameroon	**1.0**	457	538	789	1 043	1 989	2 056	549	666
China	**1.7**	4	1 954	3 355	1 759	1 427	1 598	1 424	1 167
Colombia	**0.7**	416	201	232	756	1 099	755	972	1 070
Congo, Dem. Rep.	**2.1**	793	1 028	428	2 231	2 455	1 425	1 769	2 441
Cote d'Ivoire	**0.7**	373	492	1 246	689	292	188	623	2 422
Egypt	**1.3**	4 477	3 105	4 112	1 404	1 008	1 161	1 344	951
Ethiopia	**2.2**	389	1 142	1 329	2 348	2 245	2 686	3 328	3 946
Ghana	**1.2**	315	637	885	1 277	1 377	1 220	1 305	1 640
Honduras	**0.6**	144	444	556	660	676	493	564	462
India	**1.7**	4 483	4 233	2 500	1 818	1 552	1 413	2 114	2 460
Indonesia	**1.5**	2 512	2 079	1 886	1 568	1 500	909	1 225	1 164
Iraq	**6.2**	121	37	330	6 536	9 825	9 687	9 880	2 787
Israel	**0.0**	1 364	2 321	1 439	-	-	-	-	-
Jordan	**0.7**	1 235	1 620	716	780	637	549	726	774
Kenya	**1.0**	576	1 213	997	1 001	1 049	1 382	1 363	1 827
Madagascar	**0.8**	306	577	615	816	875	958	843	454
Malawi	**0.7**	260	447	683	715	785	773	924	809
Mali	**0.8**	371	751	638	808	964	1 089	964	1 014
Morocco	**0.9**	879	1 395	1 119	896	1 241	1 154	1 063	924
Mozambique	**1.8**	129	910	1 630	1 899	1 851	1 878	1 996	2 085
Nepal	**0.6**	193	566	559	606	598	635	697	890
Nicaragua	**1.0**	140	375	862	1 016	856	900	741	799
Niger	**0.5**	403	583	467	542	612	578	607	479
Nigeria	**2.6**	325	157	320	2 751	12 914	2 044	1 290	1 715
Pakistan	**2.0**	2 124	2 051	1 399	2 058	2 390	2 338	1 539	2 858
Palestinian Adm. Areas	**1.6**	-	-	502	1 706	1 674	1 995	2 560	3 104
Papua New Guinea	**0.4**	926	720	564	373	337	339	304	435
Peru	**0.5**	364	579	598	529	522	370	463	455
Philippines	**0.6**	645	1 036	1 297	586	634	655	48	323
Rwanda	**0.6**	266	435	614	660	665	753	933	966
Senegal	**0.8**	493	996	870	889	978	928	1 064	1 043
Serbia	**1.5**	-	-	176	1 625	1 837	898	973	627
Somalia	**0.4**	402	991	492	375	446	406	758	683
Sri Lanka	**0.7**	504	1 046	745	708	899	645	730	723
Sudan	**1.4**	695	1 855	619	1 448	2 297	2 207	2 384	2 358
Syria	**0.1**	1 824	1 872	450	151	35	87	138	258
Tanzania	**2.1**	827	1 689	1 518	2 230	2 106	3 010	2 331	3 049
Thailand	**0.0**	469	953	864	-93	-225	-365	-621	-58
Tunisia	**0.4**	698	541	352	430	517	348	332	486
Turkey	**0.6**	692	950	610	640	677	858	1 116	1 376
Uganda	**1.4**	141	482	1 031	1 505	1 761	1 816	1 641	1 848
Viet Nam	**2.2**	1 622	414	1 007	2 369	2 108	2 691	2 552	3 726
Yemen	**0.3**	736	972	430	358	319	248	305	514
Zambia	**1.2**	318	763	1 177	1 234	1 660	1 066	1 116	1 313
Africa total	**36.5**	18 587	29 033	31 292	38 415	50 243	41 521	43 926	49 081
America total	**7.8**	4 943	7 112	8 332	8 252	8 377	7 511	9 288	9 324
Asia total	**31.9**	24 229	28 386	24 213	33 603	37 196	37 423	44 036	39 259
Europe total	**5.3**	1 215	1 440	3 447	5 572	5 876	4 483	5 371	5 933
Oceania total	**1.3**	2 107	2 547	2 382	1 343	1 402	1 369	1 535	1 698
Unspecified regions	**17.2**	5 927	9 593	10 199	18 169	18 297	20 424	22 500	25 977
Developing countries total	**100.0**	**57 008**	**78 112**	**79 865**	**105 354**	**121 391**	**112 731**	**126 656**	**131 272**

Source: CNUCED, development aid at a glance, 2011 edition,p. 8.

ANNEXE N° 05

مؤشرات منتقاة على العلم والتكنولوجيا والابتكار

الجدول ١- مؤشرات توليد العلم والتكنولوجيا والابتكار

البحث والتطوير	
المؤشر	التعريف
الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير هو الإنفاق الداخلي الكلي على البحث والتطوير الحادث فوق الأراضي الوطنية أثناء فترة معينة .
الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير معبرا عنه بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
نصيب الفرد من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مقسوما على مجموع عدد السكان.
النسبة المئوية المخصصة لمختلف القطاعات من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير	النسبة المئوية من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير من مختلف القطاعات التالية: الشركات التجارية، والحكومة، والشركات الخاصة التي لا تتوخى الربح، والتعليم العالي، ومن خارج البلد[i].
النسبة المئوية من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير التي تمولها منظمات خارجية	النسبة المئوية من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير التي تمولها منظمات خارجية، غير مجموع الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير. ويشمل القسم الخارجي: - جميع المؤسسات والأ فراد الموجودين خارج الحدود السياسية لبلد معين، ما عدا المركبات والبواخر والطائرات والسوائل التي تشغلها كيانات محلية أو الأراضي المخصصة للاختبار وتمتلكها هذه الكيانات؛ - جميع المنظمات الدولية (ما عدا الشركات التجارية) ، وتشمل المرافق والعمليات التي تعمل داخل حدود البلد[i].
الباحثون بمكافئ الدوام الكامل لكل فرد	موظف مكافئ الدوام الكامل هو قياس حقيقي لحجم أعمال البحث والتطوير. ومكافئ الدوام الكامل يمكن اعتباره شخصا واحدا في السنة. ويجب أن يقاس عدد الموظفين بعدد الأشخاص في السنة الذين يعملون في البحث والتطوير خلال نفس الفترة التي تجري فيها سلاسل النفقات .
عدد موظفي الدعم في البحث والتطوير	يدخل في عدادهم أصحاب الحرف اليدوية المهرة وغير المهرة، وموظفو الأمانة والكتبة الذين يشتركون في مشاريع البحث والتطوير أو الذين هم على علاقة مباشرة بها .
عدد المؤسسات الوطنية المعنية بأعمال البحث والتطوير	جميع المؤسسات الوطنية، وضمنها الجامعات والمنظمات الأخرى المعنية بأعمال البحث والتطوير. وحسب كتيب فراسكاتي، يشمل البحث والتطوير التجريبي العمل الإبداعي الذي يضطلع بها بانتظام، بغية زيادة المخزون المعرفي، وضمنه معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع، واستخدام هذا المخزون المعرفي لاستنباط تطبيقات جديدة. ويجب تمييز البحث والتطوير عن مجموعة واسعة من الأنشطة الأخرى القائمة على أساس علمي أو تكنولوجي والتي ينبغي استبعادها عند قياس نشاط البحث و التطوير، ومنها التعليم والتدريب، والأنشطة العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، وأنشطة صناعية أخرى، وإدارة وأنشطة داعمة أخرى .

الجدول ١ (تابع)

البحث والتطوير	
المؤشر	التعريف
الجوائز الإقليمية/ الوطنية المخصصة باعتبارها حوافز للباحثين والمخترعين	عدد جميع الجوائز الإقليمية والوطنية المخصصة لتكون حوافز للباحثين والمخترعين.
عدد براءات الاختراع المسجلة	تعرّف براءة الاختراع في كتيّب أوسلو بأنها حق الملكية الشرعي على اختراع تمنحه مكاتب البراءات الوطنية. ويتزايد استعمال طلاب التكنولوجيا لإحصاءات البراءات بأساليب متنوعة، باعتبارها مؤشرات على مخرجات أنشطة الاختراع(ب).
المنشورات في الصحف المحققة	تمتلك الصحيفة المحققة نظاما هيكليا للمراجعة، يتولى بمقتضاه شخصان على الأقل من غير محرري المؤسسة، مراجعة مخطوطة غير ملتمسة، لتقييمها وإبداء المشورة للمحرر بقبولها أو رفضها(ج).
المشاركة في التأليف وأشكال أخرى من التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان المتقدمة	منشورات يشارك فيها مؤلفون من بلدين مختلفين على الأقل وتحددها أوراق بحث تتضمن عنواني مؤلفين على الأقل موجودين في بلدين مختلفين. ويلاحظ أن طريقة تعداد منشورات التأليف المشترك تدخل فيها جميع البلدان المشاركة في المنشورة(د).

الجدول ٢- مؤشرات تتعلق بنشر العلم والتكنولوجيا والابتكار

التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة	
المؤشر	التعريف
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)	النسبة المئوية من الأشخاص الذين أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر، ويلمون بقراءة وكتابة نص قصير بسيط في حياتهم اليومية(أ).
نمو معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	النسبة المئوية لازدياد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة على مدى عدة سنوات(أ).
الالتحاق بالمدارس الابتدائية	نسبة الأطفال من جميع الأعمار الملتحقين بمدرسة ابتدائية إلى مجموع سكان البلد الذين هم في السن الدارسة (٦-١١ سنة)(أ).
الالتحاق بالمدارس الثانوية	نسبة الأطفال من جميع الأعمار الملتحقين بمدرسة ثانوية إلى عدد الأطفال من سكان البلد الذين هم في سن الدراسة (١٢-١٧ سنة)(أ).
متوسط الملتحقين بالمدارس الثانوية المهنية	المتوسط المحسوب على مدى عدة سنوات لنسبة عدد الطلاب الذين يتحضرون لمهنة تجارية مباشرة أو لأي مهنة أخرى غير التعليم، إلى مجموع الملتحقين بالمدارس الثانوية(أ).

ANNEXE N° 05 (suite)

الجدول ٢ (تابع)

التعليم العالي	
المؤشر	التعريف
عـ ـدد الجامعـ ـات وغيرهـ ـا مـن مؤسسات التعليم العالي	مجموع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الوطنية.
الالتحاق بالمدارس العالية (مدارس الدرجة الثالثة)	نسبة الطلاب الملتحقين بالمدارس والمؤسسات ما بعد الثانوية إلى عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ سنة[أ].
عدد الطلاب الملتحقين بمجالات العلم والتكنولوجيـ ـا والابتكار (الشهادة الثانويـة والماجستير والدكتوراه)	النسبة المئوية للطلاب الملتحقين حاليا بمجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية، وضمنها الطب، من مجموع الطلاب المسجلين[أ].
عدد المتخرجين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (الشهادة الثانوية والماجستير والدكتوراه)	النسبة المئوية للمتخرجين من المدارس العالية في العلوم الطبيعية والتطبيقية، وضمنها الطب، من مجموع الطلاب المتخرجين[أ].
الإنفاق على التعليم العالي	الإنفاق الأساسي على التعليم هو الإنفاق على الأصول التي تدوم أكثر من سنة واحدة، وهو يشمل الإنفاق على تشييد الأبنية وتجديدها والتصليحات الرئيسية وشراء المعدات الثقيلة والمركبات؛ والإنفاق الجاري ع لى التعليم هو إنفاق علـى السلع والخدمات المستهلكة خلال السنة الجارية، والتي تحتاج إلى تجديد إن كانت هناك حاجة إلـى التمديد في السنة المقبلة. وهو يشمل الإنفاق على أجور الموظفين ومستحقاتهم، والخدمات المتعاقد عليها أو المشتراة، وموارد أخرى، منها الكتب ومواد الـ تعليم، وغيرها من النفقات الجارية على الأثاث والمعدات[ب].
الإنفاق على التعليم العالي بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مجموع الإنفاق على التعليم العالي محسوبا بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم العالي	الإنفاق على التعليم العالي مقسوما على مجموع السكان.
عدد كليات العلوم والتكنولوجيا في الجامعات	عدد كليات العلوم والتكنولوجيا التي تؤمن دراسات في المجالات التالية: الهندسة، والعلوم الطبيعية، والرياضيات، والحواسيب[ج].
عدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية	عدد كليات العلوم الاجتـ ماعية والإنسانية التي تعطي دراسات في المجالات التالية: العلوم الاجتماعية والسلوكية، والصحافة والإعلام، والأعمال والإدارة والقانون[ج].
توزيع كليات العلوم والتكنولوجيا في الجامعات حسب مجال التخصص	نسبة مختلف المجالات في كليات العلوم والتكنولوجيا (العلوم الأساسية والحاسوب والهندسـ ـة، والطب والصيدلة وطب الأسنان، والتمريض والمهن الطبية المساعدة، والزراعة والطب البيطري وغيرها) في الجامعات إلـى مجموع كليات العلوم والتكنولوجيا.

ANNEXE N° 05 (suite)

الجدول ٣- مؤشرات تتعلق بنقل العلم والتكنولوجيا والابتكار

العقود	
المؤشر	التعريف
عدد العقود المكرسة للاستشارات وحيازة الدراية عبر القطاعات والبلدان	عدد العقود الاستشارية المبرمة في القطاعات التالية: الزراعة وصيد الأسماك، والدفاع، والصناعة، والبنية الأساسية والخدمات، والسياحة والنقل.
عدد العقود الصناعية المبرمة حسب القطاعات	عدد العقود الصناعية المبرمة في المجالات التالية: الإسمنت والزجاج والتعدين والنفط والغاز، والبتروكيميائيات، والمنتجات الصيدلية، والطاقة وإدارة النفايات والمياه وغيرها.
عدد عقود البنية الأساسية المبرمة حسب القطاعات	عدد عقود البنية الأساسية المبرمة في المجالات التالية: الكهرباء، والإسكان والمكاتب والموانئ، والطاقة والاتصالات والمياه.
قيمة العقود الصناعية المبرمة حسب القطاعات	قيمة العقود الصناعية المبرمة في المجالات التالية: الإسمنت والزجاج والتعدين والنفط والغاز، والبتروكيميائيات والمنتجات الصيدلية، والطاقة وإدارة النفايات والمياه وغيرها.
قيمة عقود البنية الأساسية المبرمة حسب القطاعات	قيمة عقود البنية الأساسية المبرمة في المجالات التالية: الكهرباء، والإسكان والمكاتب والموانئ، والطاقة والاتصالات والمياه.

الجدول ٤- مؤشرات تتعلق باستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار

العمالة(*)	
المؤشر	التعريف
العمالة الصناعية (نسبة مئوية من مجموع العمالة)	يشمل القطاع الصناعي المناجم والمقالع (وضمنها إنتاج النفط) وتصنيع البضائع والبناء والكهرباء والغاز والمياه.
العمالة في قطاع الخدمات (نسبة مئوية من مجموع العمالة)	يشمل قطاع الخدمات تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والفنادق والنقل- والتخزين والاتصالات والتمويل والتأمين، والعقارات وخدمات الأعمال والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية.
العمالة الصناعية (نساء)	عدد العاملات في الصناعة، معبرا عنه بنسبة مئوية من مجموع الأشخاص العاملين في الصناعة.
العمالة في الخدمات (رجال)	عدد العاملين في الخدمات، معبرا عنه بنسبة مئوية من مجموع الأشخاص العاملين في الخدمات.
نقل التكنولوجيا	
المؤشر	التعريف
صادرات التكنولوجيا العالية	صادرات التكنولوجيا العالية هي المنتجات التي تحتاج إلى كثافة عالية من البحث والتطوير. وهي تشمل منتجات التكنولوجيا العالية، منها الفضائيات والحواسيب والمنتجات الصيدلية والأدوات العلمية والآلات الكهربائية.
صادرات التكنولوجيا المتوسطة	منتجات الدفع الآلي ومعدات التصنيع (مثل الآلات الزراعية والنسيجية وتصنيع الأغذية)، وبعض أشكال الفولاذ الصلب (الأنابيب والأشكال الأولية) ، والمنتجات الكيميائية منها البوليميرات والأسمدة والمتفجرات.
صادرات التكنولوجيا المنخفضة	تشمل صادرات التكنولوجيا المنخفضة المنسوجات والورق والآنية الزجاجية ومنتجات الحديد والفولاذ الأساسية (مثل الألواح والأسلاك والحديد الصب غير المشغول).

ملاحظة: مفهوم العمالة عموما يشير إلى الذين يعملون، أو يشغلون وظيفة أثناء فترة مرجعية. وبيانات العمالة تشمل العاملين بدوام كلي أو جزئي على السواء.

ANNEXE N° 05 (suite)

الجدول ٥- مؤشرات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر	التعريف
نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي	يتكون الاستثمار المحلي الإجمالي من النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة في الاقتصاد زائد التغييرات الصافية في مستوى الاختراعات. والأصول الثابتة تشمل تحسينات التربة (الأسيجة وقنوات الري ومصارف المياه، الخ) ، والمصانع والآلات ومشتريات المعدّات، وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه من أبنية تجارية وصناعية ومكاتب ومدارس ومستشفيات ومساكن خاصة.
نسبة الاستثمار الخاص من الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي	يشمل الاستثمار الخاص نفقات القطاع الخاص (وضمنه الوكالات الخاصة التي لا تتوخى الربح) على الإضافات إلى أصوله المحلية الثابتة. ويشمل الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي النفقات المماثلة من القطاع العام.
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي من الناتج المحلي الإجمالي	التغير الصافي في الاستثمار الأجنبي بين البلد موضوع البحث وسائر بلدان العالم. وتشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة جميع معاملات رأس المال التي تجري بغية الحصول على فوائد ثابتة (١٠ في المائة عادة أو أكثر من الاحتياطي المتفق عليه) في شركة تعمل في بلد آخر غير بلد المستثمر. والاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموع رأس المال الصافي وإعادة توظيف المكاسب، ورأس المال المستثمر لأجل طويل أو قصير، كما هو مبين في ميزان المدفوعات.
نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الجدول ٦- المؤشرات المتعلقة بابتكارات المنتجات وعمليات الإنتاج

ابتكار المنتج	
المؤشر	التعريف
المنتجات التكنولوجية الجديدة المعتمدة	مؤشر كمي تدعمه معلومات نوعية عن عدد المنتجات الجديدة التي يعتمدها قطاع أو فرع معين، وتجسّد مدخلات تكنولوجية جديدة.
الإنفاق على المنتجات التكنولوجية الجديدة	يقدم معلومات عن الإنفاق المخصص لحيازة أو تطوير منتجات جديدة تجسّد مدخلات تكنولوجية جديدة يعتمدها قطاع أو فرع.
صادرات المنتجات التكنولوجية الجديدة (نسبة مئوية من مجموع الصادرات)	تدل على النسبة المئوية من المنتجات التكنولوجية الجديدة المصدّرة من مجموع الصادرات.
تغلغل المنتجات التي تتضمن مدخلات تكنولوجية جديدة في السوق	يقدم معلومات عن انتشار المنتجات التي تتضمن مدخلات تكنولوجية جديدة، وقد يستهدف قطاعات أو فروعا معينة من خارج المجموعة.
ابتكار عملية الإنتاج	
المؤشر	التعريف
التحسينات المدخلة على العملية	يقدم معلومات عن عدد العمليات المعتمدة التي ترتكز على مدخلات تكنولوجية جديدة أو تستخدم تكنولوجيا جديدة في أنشطة الإنتاج أو الخدمات في القطاع أو الفرع موضوع البحث.
الاستثمار في تجهيزات العملية الجديدة	يقدم معلومات قيمة عن الإنفاق المكرّس لشراء وصيانة وخدمة العمليات التي تتضمن مدخلات تكنولوجية جديدة في قطاع أو فرع معيّن.
مدى أتمتة العملية في الفرع أو القطاع أو الصناعة	يرتبط هذا المؤشر مباشرة بالمؤشر المذكور آنفا ، ولكنه يشير إلى المدخلات التكنولوجية التي تستهدف الأتمتة خصوصا .

ANNEXE N° 05 (suite)

مؤشرات وبيانات مختارة على نشاط البحث والتطوير(*)

تغطي بعض المؤشرات الدّالة على البحث والتطوير مدخلات كمية، ومن أكثرها شيوعا في الاستعمال عدد العلماء الذين يعملون في إدارات البحث والتطوير، وحصة كل مشروع من الإنفاق، ونصيب كل باحث، والاستثما ر الإجمالي لشراء جديدة أو بناء مرافق جديدة، والوقت المخصص لإكمال مشروع ما. ومن ناحية المخرجات، تختلف أفضلية استعمال معدّات

المؤشرات بين بلد وآخر.

والاتجاه السائد في البلدان الأعضاء في الإسكوا هو تقييم نتائج البحث والتطوير من حيث الوفورات المتوقع إنجازها المنتجات والعمليات المحسّنة. وبذلت بعض الجهود لتصنيف مخرجات البحث والتطوير من حيث تطابقها مع معالم والإنفاق الأولي، وتقديرات الوقت اللازم للتسليم. ولكن هذه الطرائق تفتقر إلى مؤشرات لقياس جودة المنتج النهائي. بواسطة التخطيط

وفيما يلي معلومات عن السياسات أو الخطط الاستراتيجية الوطنية والمؤسسات المعنية بالبحث والتطوير:

(أ) المكوّنات الأساسية، والمواضيع والمجالات التي يركز عليها، والأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل؛

(ب) الأهداف العددية والتواريخ المحددة لتخصيصات الموارد من الناتج المحلي الإجمالي؛

(ج) التشريع الوطني والإطار التنظيمي لمؤسسات وأنشطة البحث والتطوير؛

(د) المتهجيات المعمول بها لتأمين الموارد ومتابعة التقدم المحرز؛

(•) وجود الهيئات الملتزمة بمسح التكنولوجيات وتقديرها، على الصعيدين الوطني والقطاعي، وتوجهات هذه الهيئات، وتاريخ إنشائها، وتفاصيل علاقاتها، ومنهجيات تشغيلها؛

(و) عدد الوحدات المؤسسية المعنية بالبحث والتطوير ومهامها وفروعها، وتوزيعها على المجالات الرئيسية في نشاط البحث والتطوير؛

(ز) عدد الباحثين بمكافئ الدوام الكامل وتوزيعهم على مجالات البحث والتطوير، حسب مؤهلاتهم ونوع المؤسسة (حكومية أو شبه حكومية أو خاصة، الخ)؛

(ح) معلومات عن وجود الشبكات الوطنية للمعلومات، وعن نطاق تغطيتها ومشاركاتها، وكذلك الإنفاق المرصود لتيسير المعلومات مع إقامة روابط مع شبكات ومصادر أخرى للمعلومات؛

(ط) حجم مجمل القدرات الحاسوبية المتيسرة لجميع مؤسسات البحث والتطوير والأنشطة المتصلة بها، موزعة حسب مجالات النشاط والمؤسسات، مع معلومات عن أجيال الحواسيب ومواءمتها؛

(ي) مجموع موظفي الدعم وتوزيعهم على مؤسسات ووحدات البحث والتطوير ومجالات البحث والتطوير، وكذلك حسب مؤهلاتهم؛

(ك) عدد المبادرات الجاري الاضطلاع بها على الصعيد الوطني في مجال البحث والتطوير: أهدافها ومواردها المالية وغيرها، والهيئات المتعاونة بشأنها من الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات، وكذلك الأهداف المنجزة؛

ANNEXE N° 06

NOTE TECHNIQUE 2

CALCUL DE L'INDICATEUR DU DEVELOPPEMENT TECHNOLOGIQUE

L'indicateur du développement technologique (IDT) est un indicateur composite destiné à rendre compte de la capacité d'un pays à innover et diffuser les innovations, ainsi qu'à constituer une base de compétences humaines. Il détermine les accomplissements dans quatre domaines :

- L'innovation technologique, mesurée par le nombre de brevets délivrés, par habitant, aux résidents d'un pays donné et par les redevances et les droits de licence reçus de l'étranger, là encore par habitant.
- La diffusion de technologies récentes, mesurée par le nombre d'ordinateurs reliés à Internet, par habitant, et par la part des exportations de produits à contenu technologique intermédiaire ou élevé dans le total des exportations de marchandises.
- La diffusion de technologies anciennes, mesurée par le nombre de téléphones (lignes d'abonnés et portables) par habitant et par la consommation d'électricité par habitant.
- Les compétences humaines, mesurées par la durée moyenne de la scolarité de la population de 15 ans et plus et par le taux brut d'inscription dans les filières scientifiques du supérieur.

Pour chacun des indices reflétant ces différentes dimensions, on considère un minimum et un maximum à l'intérieur d'une fourchette de variation (parmi tous les pays pour lesquels des données sont disponibles). Les résultats obtenus pour chaque indice sont exprimés par une valeur comprise entre 0 et 1, selon la formule générale suivante :

$$\text{Indice} = \frac{\text{valeur réelle} - \text{valeur minimale observée}}{\text{valeur maximale observée} - \text{valeur minimale observée}}$$

Pour chaque aspect considéré, l'indicateur correspond à la moyenne arithmétique des indices correspondants. A son tour, l'IDT correspond à la moyenne de ces quatre indices.

Valeurs minimales et maximales pour le calcul de l'IDT

Critère	Valeur maximale observée	Valeur minimale observée
Brevets délivrés aux résidents (pour un million d'habitants)	994	0
Redevances et droits de licence (en dollars pour 1 000 habitants)	272,6	0
Ordinateurs reliés à Internet (pour 1 000 habitants)	232,4	0
Exportations de produits à contenu technologique intermédiaire ou élevé (en % du total des exportations de marchandises)	80,8	0
Téléphones (lignes d'abonnés ou portables, pour 1 000 habitants)	901[a]	1
Consommation d'électricité (kilowattheures par habitant)	6 969[a]	22
Durée moyenne de la scolarité (population de 15 ans et plus)	12,0	0,8
Taux brut d'inscription dans les filières scientifiques du supérieur (%)	27,4	0,1

a. Moyenne OCDE.

Note

Les résultats des calculs effectués sur la base des données figurant dans la note technique peuvent être différents de ceux indiqués dans l'annexe.

Calcul de l'IDT

Pour illustrer le calcul de l'IDT, nous utiliserons des données de 1997-2000 concernant la Nouvelle-Zélande.

1. Calcul de l'indice d'innovation technologique

Les brevets, d'une part, et les redevances et droits de licence, d'autre part, permettent d'obtenir par approximation le niveau d'innovation technologique. Les deux indices dimensionnels correspondants sont calculés selon la formule générale suivante :

$$\text{Indice relatif aux brevets} = \frac{103 - 0}{994 - 0} = 0{,}104$$

$$\text{Indice relatif aux redevances et droits de licence} = \frac{13{,}0 - 0{,}0}{272{,}6 - 0{,}0} = 0{,}048$$

L'indice d'innovation technologique correspond à la moyenne arithmétique de ces deux indices :

$$\text{Indice d'innovation technologique} = \frac{0{,}104 + 0{,}048}{2} = \mathbf{0{,}076}$$

2. Calcul de l'indice de diffusion de technologies récentes

La même formule est appliquée pour calculer l'indice de diffusion de technologies récentes, sur la base du nombre d'ordinateurs reliés à Internet et de la part des exportations de produits à contenu technologique intermédiaire ou élevé dans le total des exportations de marchandises :

$$\text{Indice relatif au nombre d'ordinateurs reliés à Internet} = \frac{146{,}7 - 0{,}0}{232{,}4 - 0{,}0} = 0{,}631$$

$$\text{Indice relatif aux exportations de produits à contenu technologique intermédiaire ou élevé} = \frac{15{,}4 - 0{,}0}{80{,}8 - 0{,}0} = 0{,}191$$

$$\text{Indice de diffusion de technologies récentes} = \frac{0{,}631 + 0{,}191}{2} = \mathbf{0{,}411}$$

3. Calcul de l'indice de diffusion de technologies anciennes

Les deux indicateurs utilisés pour exprimer la diffusion de technologies anciennes sont le nombre de téléphones (lignes d'abonnés ou portables) et la consommation d'électricité par habitant. Les indices correspondants sont calculés à l'aide du logarithme de la valeur, la valeur supérieure correspondant à la moyenne OCDE. Pour une analyse détaillée, voir annexe 2.1.

$$\text{Indice de téléphonie} = \frac{\log(720) - \log(1)}{\log(901) - \log(1)} = 0{,}967$$

Concernant la consommation d'électricité, la valeur relative à la Nouvelle-Zélande est plafonnée à 6 969, car elle dépasse le maximum considéré.

$$\text{Indice de consommation d'électricité} = \frac{\log(6{,}969) - \log(22)}{\log(6{,}969) - \log(22)} = 1\,000$$

$$\text{Indice de diffusion de technologies anciennes} = \frac{0{,}967 + 1\,000}{2} = \mathbf{0{,}984}$$

4. Calcul de l'indice des compétences humaines

L'indice des compétences humaines est calculé selon la formule générale, sur la base de la durée moyenne de la scolarité et du taux brut d'inscription dans les filières scientifiques du supérieur :

$$\text{Indice de la durée moyenne de la scolarité} = \frac{11{,}7 - 0{,}8}{12{,}0 - 0{,}8} = 0{,}973$$

$$\text{Indice du taux brut d'inscription dans les filières scientifiques du supérieur} = \frac{13{,}1 - 0{,}1}{27{,}4 - 0{,}1} = 0{,}476$$

$$\text{Indice des compétences humaines} = \frac{0{,}973 + 0{,}476}{2} = \mathbf{0{,}725}$$

5. Calcul de l'indicateur du développement technologique

La moyenne arithmétique des quatre indices dimensionnels donne l'indicateur du développement technologique.

$$\text{IDT} = \frac{0{,}076 + 0{,}411 + 0{,}984 + 0{,}725}{4} = \mathbf{0{,}549}$$

ملخص

يشكل الانطلاق الاقتصادي الانشغال الرئيسي لواضعي خطط التنمية في مجموعة الدول النامية، وأيضا القضية المحورية على مستوى التنظير الفكري لاقتصاد التنمية. ولقد حاولت البلدان النامية تحقيق نهضتها الاقتصادية بتطبيق العديد من النماذج، ولكن فشلت في ذلك بسبب ارتباط النماذج النظرية المطبقة بالأفكار الرأسمالية كخلفية مذهبية، وكتطبيق عملي في الدول المتقدمة في مرحلة ما قبل النهضة الصناعية. وتتضمن هذه الدراسة محاولة استقراء معالم نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم لخصوصيات الدول النامية، وواقعها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دراسة تجربة انطلاق الاقتصاد الصيني، الذي أصبح يتبوّأُ اليوم مكانة عظمى في الترتيب العالمي، بعد أن عانى من التخلف لفترة طويلة، وعرف ظروفا مشابهة –إلى حد كبير– لظروف بلدان العالم الثالث، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مما يجعل استخلاص العوامل التي كانت وراء نجاحه الاقتصادي أقرب إلى القبول كعوامل أساسية في نموذج الاقتصاد الملائم لتلك البلدان، مع مراعاة ما كان في تجربة الصين من نقائص، حتى يتم أخذها في الاعتبار في الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب عملية الانطلاق الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: انطلاق اقتصادي، دول نامية، اقتصاد الصين، تنمية اقتصادية، النظريات التنموية، استراتيجية بعيدة المدى.

Résumé

Le décollage économique présente la préoccupation principale des concepteurs des plans de l'économie dans l'ensemble des pays en développement et elle aussi la question de base au niveau de la théorisation intellectuelle de l'économie du développement.

Certes, les pays en développement ont essayé de réaliser leur révolution économique en appliquant plusieurs prototypes mais ils n'ont pas réussi à cause de la relation qui existe entre les prototypes théoriques appliqués et les idées capitalistes comme origines doctrinales et comme mise en pratique dans les pays développés pendant la période près révolutionnaire industrielle.

Cette étude consiste à essayer de découvrir les aspects du prototype du décollage économique adéquat aux spécificités des pays en développement et leur réalité économique et sociale à travers l'étude de l'expérimentation du décollage économique chinoise qui occupe aujourd'hui une grande place dans le classement mondial. Il ne faut pas oublier que ce pays a souffert d'une longue arriération et a connu les mêmes circonstances économiques, sociales et politiques que les pays du Tiers monde, ce qui résume que les faits qui l'ont poussé à la réussite économique sont plus acceptables que fondamentaux dans le prototype économique adéquat à ces pays. Il faut prendre en compte les lacunes de l'expérimentation chinoise afin de les prendre en considération dans les stratégies à long terme qui précédent la phase du décollage économique.

Mots clés: décollage économique, pays en développement, économie chinoise, développement économique, théories de développement, stratégies à long terme.